وزارة الثّقافة
الهيئة العامّة السّوريّة للكتاب

تعليم الكبار والتّعليم للجميع

كتاب تحليليّ وثائقيّ



تأليف
الخبيرة في محو الأميّة وتعليم الكبار
غادة الجابي

مراجعة
الأستاذ الدكتور
محمود السّيّد


تعليم الكبار والتعليم للجميع
كتاب تحليلي وثائقي

تنضيد : ريام بركات
تصميم الغلاف: جواد سبيعي



تأليف
الخبيرة في محو الأمية وتعليم الكبار
غادة الجابي

مراجعة
الأستاذ الدكتور
محمود السيّد

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٤م

تعليم الكبار والتعليم للجميع: كتاب تحليلي وثائقي / تأليف غادة الجابي؛ مراجعة محمود السيد .- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتـــاب، ٢٠١٤ .- ٧١٢ ص؛ ٢٤ سم.

١- ٣٧٤ ج ا ب ت ٢- العنوان ٣- الجابي

مكتبة الأسد

إهـداء

إلى سيّدة الثقافة

الدكتورة نجاح العطار

لقد كان لاهتمامكم الكبير في تحقيق نهضة ثقافية في سورية الدور الرئيسي في إنجاز هذه النهضة على الشكل الأمثل، كما كان لرعايتكم للثقافة والمثقفين، وأنتم في ذروة الرموز السامية للثقافة البناءة خير حافز على مضاعفة الجهود في ميادين الثقافة بمختلف وجوهها .

وكان لإيمانكم العميق بأن التعليم هو الوسيلة الأساسية للتزود بالثقافة ونشرها، واستمرار المجتمعات حضارياً، إضافة إلى كونه مطلباً اجتماعياً، وأداة للتحرر والتنمية، وحقاً يسمح بالوصول إلى حقوق أُخرى، وبأنه لا يمكن أن تتحول الدول النامية بما فيها دول المنطقة العربية إلى دول منتجة، ما لم تمتلك المعرفة والعلم الضروريين لخلق الإبداع الذي يشكل بوابة الازدهار، كان لإيمانكم هذا الدور الكبير في إيلاء عناية خاصة بقضية محو الأمية وتعليم الكبار، والعمل الجاد على توفير مستلزمات النهوض بهذا الواجب الوطني والقومي والاجتماعي والإنساني، وكذلك في الإسهام في تحقيق التعليم للجميع .

ولقد كان لقناعتكم أيضاً بأن الحياة لا تنهض ولا تستطيع أن تنهض إلاّ بجناحيها معاً أي بالمرأة والرجل في مساواة حقيقية الدور الكبير في الاهتمام بمحو الأمية بين الإناث، لكونه استثماراً على المدى الطويل.

اعترافاً بالجهود النبيلة والكبيرة التي بذلتموها في سبيل التصدي لقضية الأمية، وتوفير البيئة المواتية التي حققت انخفاضاً جلياً في نسبة الأمية خلال ربع قرن من الزمن، أتشرف بأن أهدي كتابي «تعليم الكبار والتعليم للجميع» إلى شخصكم الكريم.

دمتم ذخراً للوطن والعروبة والإنسانية للوطن الذي ناضلتم من أجله منذ أن كنتم على مقعد الدراسة، وما زلتم تناضلون، والذي يعتز بكم ويفخر، وللعروبة التي هي بحاجة إلى أمثالكم، وهم قلائل، والتي ابتهجت بمنصبكم الرفيع في تعيينكم نائباً لرئيس الجمهورية، الذي تمارسه سيدة عربية لأول مرة في التاريخ، وللإنسانية المتعطشة في هذه الظروف التاريخية الصعبة إلى طاقات العقول المبدعة، ونضالات المخلصين والمخلصات في رحاب هذا العالم المعقد والمضطرب.

غادة الجابي

شكر وتقدير

إلـى

الأستاذ الدكتور محمود السيّد

أعبِّر عن جزيل شكري، وعالي تقديري لتجاوبكم الكريم في مراجعة كتابي «**تعليم الكبار والتعليم للجميع**».

إنَّ القدرات التربوية التي تتمتعون بها، والخبرات المتراكمة التي اكتسبتموها عبر ممارستكم المهام الرئيسة في مناصب رفيعة على المستويين الوطني والقومي، وكان أحدثها رئاسة الهيئة العامة للموسوعة العربية قد عززت موقعكم التربوي - علماً من أعلام الفكر التربوي في الوطن العربي.

وفقكم الله لما فيه خير الوطن وعزته.

غادة الجابي

شكر وعرفان

أعبِّر عن خالص شكري للسيّدة الدكتورة **لبانة مشوّح** وزيرة الثقافة، وللسيد الدكتور **هزوان الوز** وزير التربية في الجمهورية العربية السورية لتعاونهما المثمر، ولكل من السادة:

- مدير المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق الأستاذ الدكتور زيد العساف.
- المدير العام لمكتبة الأسد الوطنية بدمشق السيّد الدكتور علي العائدي.
- أمين سر اللجنة الوطنية لليونسكو في وزارة التربية السيّد الدكتور نضال حسن.
- الأستاذ الدكتور فخر الدين القلا - كلية التربية - جامعة دمشق.
- السيّد الأستاذ خالد البطل، مدير عام دائرة التربية والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية بدمشق.

غادة الجابي

تقديـم

بقلم الأستاذ الدكتور
محمود أحمد السيّد

طالمــا تمنيــتُ علــى الأخــت العزيــزة الأســتاذة غــادة الجــابي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الأسبق أن تـضع مؤلفـاً في محـو الأمية وتعليم الكبار، وطالما ألححت في طلبي لقناعتي أنها خير من يكتب في هـذا المجال، فهي الخبيرة في هذا الميدان «ولا ينبئك مثل خبير» سـورة فـاطر ١٤، ولأن لديها من المعلومات عنه ما لم يتوفر لدى غيرها.

ولقد زاملتُها عن قرب في كثير من الندوات والمؤتمرات على جميع الصعد محلياً وعربياً ودولياً فكانـت نموذجـاً في إخلاصـها لعملـها، ومثـالاً يقتدى به في الإحساس العالي بالمسؤولية والانتماء الوطني والقومي.

ولكم أنا سعيد في إنجازهـا لهـذا الكتـاب القيّم ذي العنـوان «تعلـيم الكبار والتعليم للجميع» الذي يعد كتاباً تحليليـاً توثيقيـاً مرجعيـاً في بابـه، ويسدّ فراغاً في المكتبة العربية، إذ يجد فيه الباحثون مسيرة سورية والـدول العربية في سعيها إلى استئصال هذا العدو الداخلي متمثلاً في الأمية، كمـا يجدون فيه بغيتـهم في تعـرف المؤتمرات والنـدوات الـتي عقـدت مـن أجـل التحرر من الأمية، والخروج من الظلام إلى النـور، مـن الأميـة إلى ضـياء المعرفة.

وتتأتى أهمية هذا الكتاب من منهجيته العلمية، إذ إنه حدّد المصطلحات، ثمّ وقف على تعرّف الجهود المبذولة في ميادين محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم للجميع في سورية والوطن العربي وفي العالم، وذلك عبر المؤتمرات والمنتديات والملتقيات، وعبر المجالس والشبكات العربية والدولية في الوقت نفسه.

ولم تكن المعالجة في الكتاب لتقتصر على التطور في هذه الميادين من الناحية الكمية فقط، وإنما كانت تتناول الجوانب النوعية الكيفية من جهة، ولدى الإناث والذكور من جهة أخرى.

ولم تكن المعالجة في الكتاب أيضاً لتقتصر على الجهود المبذولة على الصعيد الرسمي، وإنما عرضت للجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن أن المعالجة تبدَّت في إطار المفهوم المنظومي لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم للجميع أهدافاً وخططاً وإجراءات تنفيذية وتقويماً.

ولا يسع المرء إلاّ أن يحييَ الجهود الكبيرة التي بذلتها الخبيرة القديرة غادة الجابي على هذا الإنجاز الهام الذي يفخر به جيلنا لموضوعيته وشموليته، كما ستفخر به الأجيال القادمة لتوثيقه الدقيق لما حدث في ميادين محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم للجميع بقلم خبيرة مارست وعانت، وثابرت واجتهدت، وأخلصت وأتقنت، فكانت بحق مثالاً في الجدية والوفاء، والاهتمام والعطاء.

m

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين ولادة عصر العلم والتقانة، عصر ما بعد الثورة الصناعية. والعصر الجديد يختلف عن عصر الثورة الصناعية الذي يقوم التطور الصناعي فيه على تكديس رأس المال الكافي، وعلى زيادة عدد العاملين، مع اعتبار الآلة امتداداً أو استكمالاً لساعد الإنسان، في حين أن عصر ما بعد الثورة الصناعية لا يحتاج إلى تكديس رؤوس الأموال، وإنما يحتاج إلى توفير كفاءات علمية، تستطيع أن تحقق في الميدان الصناعي مخترعات عالية الإنتاج نوعاً وكماً، تسير تسييراً ذاتياً دون الحاجة إلى الساعد الإنساني (الأتمتة).

وتعتبر المرحلة الجديدة التي بدأت ثورة شاملة تؤثر لا في العلاقات الاقتصادية فحسب، بل في مختلف أوجه الحياة الأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية مما يستدعي مع قيام البنية التحتية الجديدة قيام بنية فوقية جديدة تنظم علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالمجتمع، وعلاقة المجتمعات فيما بينها، لئلا يؤدي الاختلال بين البنيتين إلى قيام نوع من التكنوقراطية تشوه المجتمع الحديث، ولا تلبث أن تقضي على الآمال المعقودة على هذه الثورة.

إن البلدان النامية على وجه الخصوص، ومنها وطننا العربي مدعوة إلى أن تولي البنية الفوقية الاهتمام الذي تستحقه حتى يأتي

التطور متناغماً متوازناً، ويتم ذلك بإحداث تغييرات في بناها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واجتثاث المفاهيم المعوّقة، وبمتابعة العمل على إقامة المؤسسات التي يتطلبها التطور، وإفساح المجال أمام جميع المواطنين لارتياد هذه المؤسسات، وارتشاف ما تقدمه من عطاء فكري وثقافي ومهني.

ومن سمات هذا العصر أنه قضى على أسطورة عجز المرأة عن ارتياد بعض الميادين التي كانت من قبل وقفاً على الرجال، ولذا فقد أصبحت مسؤولية المرأة في المجتمع خطيرة ومضاعفة، فهي مدعوة لأن تقبل على التزود، لا بما يمكنها من الإسهام في تحقيق الثورة العلمية والتقنية فحسب، بل للتزود بما يمكنها من القيام بالدور الذي خصتها به الطبيعة بصفتها أماً للنشء وموجهة للأجيال، يترتب عليها تنشئة جيل متعلم مؤمن ببلده، مستعد للبذل والتضحية في سبيل تحقيق تنميته، والحفاظ على استقلاله، وإنقاذه من براثن الغاصبين.

وفي الواقع ليس أمام المرأة من أداة صالحة تصلها بدورها الجديد باعتبارها عاملاً من عوامل التقدم والتنمية إلا التعليم، فبالتعليم تستطيع المرأة كما يستطيع الرجل أيضاً تجاوز الواقع، واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للحياة الجديدة.

ولقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، وجميع الاتفاقيات والتوصيات ذات الصلة التي اعتمدت، أن التعليم النظامي أي المدرسي هو حق أساسي من حقوق الإنسان. ولم يذكر في ذلك العام الحق في تعليم الكبار الذي أصبح حقاً أساسياً أيضاً تبنته المؤتمرات الدولية لتعليم الكبار التي عقدتها اليونسكو بالتعاون مع

الجهات المعنية في القرن العشرين وبخاصة في النصف الثاني منه. وفي الواقع إن الحق في التعليم غير مكفول لمئات الملايين من البشر مما يحول بينهم وبين التمتع بحقوق أخرى.

إن مواكبة الأمية للتخلف فتحت الأعين على نتيجة مفادها أن نشر المعرفة والعلم لدى الناس هو ما يمكنهم من زيادة قدراتهم على التطور في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وأنه لا سبيل إلى الخلاص من التخلف ومواكبة التقدم والإسهام به إلا بالتحرر من الأمية وبالتزود المستمر من المعرفة والعلم.

ففي عالم الصناعة يفتقر الأمي إلى معرفة الآلة الحديثة وأساليب تشغيلها والتفاعل معها ليكيفها بهدف تجويد العمل والإنتاج. فأمام تعقيدات الإنتاج الصناعي الحديث وتطوره وتجدد آلياته المستمر يظل الأمي غريباً لا يعرف كيف يقاربها.

وفي عالم الزراعة يواجه الأمي مشكلة تحديث الزراعة في أساليبها واستخدام الآلة واعتماد الزراعات القائمة على التقانة (التكنولوجيا) وتحسين الإنتاج الزراعي بفروعه النباتية والحيوانية، ذلك أنه لا يستطيع الإفادة من التطور الزراعي الحديث ما لم يكن عارفاً به ومطلعاً على معطياته ومستوعباً إياها.

وفي المجال الاجتماعي لا يملك الأمي مقومات تحسين حياته الاجتماعية في نطاق الأسرة وتربية الأطفال والعناية الصحية والرعاية الاجتماعية والمساعدة على تطوير عمل الدولة ومؤسساتها لإقامة مجتمع تسوده العدالة والمساواة والعمل المنتج، لأنه لم يزود مسبقاً بالمعلومات والمعارف اللازمة التي تساعده على المشاركة في هذه الفعاليات.

وفي الإطار الإنساني والسياسي تظل صلة الأمي غائمة بالعالم الخارجي، وبما يحفل به من مشكلات وإنجازات وتطورات سواء في نطاق حقوق الإنسان الأساسية أو في نطاق التفاعل مع مفاهيم العصر في الديمقراطية والحرية والمساواة في الحقوق والواجبات على مستوى الأفراد والجماعات والدول.

وبصورة عامة تتبدى الأمية وكأنها عائق يحول بين الأمي وتفتحه عقلياً وعلمياً وعملياً بحيث تجعل حياته هامشية بسيطة، وتعطل طاقاته عن العطاء.

وتجدر الإشارة إلى أن سبب اهتمام المجتمع الدولي عامة والتربوي خاصة بقضية محو الأمية، إضافة إلى كون التعليم مطلباً اجتماعياً، وأداة للتحرر والتنمية فهو وسيلة للتزود بالثقافة، ونشرها واستمرار المجتمعات حضارياً، هذا الاستمرار الذي يتم عن طريق تعلم أنماط الثقافة، ذلك أن الاستمرار الثقافي والحضاري ظاهرة مكتسبة، تؤدي التربية فيها الدور الكبير، ونقصد هنا التربية بمعناها الواسع التي تشمل التعليم النظامي، والتعليم غير النظامي، والتعليم اللانظامي، ومن هنا تصبح الأمية عائقاً للاستمرار الثقافي والتطور الحضاري.

ومما لا شك فيه أن القرن الحادي والعشرين قد أقبل بتحدياته الكثيرة التي يتعين على المجتمعات أن تواجهها، ومنها على سبيل المثال تزايد النمو السكاني، وتفاقم المشكلات الاقتصادية، واتساع الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب، وقضايا البيئة، والتقدم البالغ الأثر للعلم والتقانة (التكنولوجيا) في البلدان المتقدمة، وازدياد إنتاج المعارف وتبادلها، وشبكات الاتصال والمعلوماتية من الشابكة (الإنترنت) إلى

سواها، كما أقبل القرن الحادي والعشرون، والعولمة تفرض نفسها في هذا القرن، وتأتي معها بتوترات ينبغي لنا تذليلها، توترات بين العالمي والمحلي، وبين الجماعي والفردي، وبين التقليد والحداثة، وبين الاعتبارات الطويلة الأجل، والاعتبارات القصيرة الأجل، وبين المنافسة وتكافؤ الفرص، وبين التوسع اللانهائي للمعارف، وقدرة البشر المحدودة على استيعابها، وبين الروحي والمادي. وفي هذا السياق سيكون التعلم مدى الحياة أحد سبل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، كل ذلك يستدعي ولادة تصور جديد للمجتمع وللحياة، تمليه احتياجات الشعوب المتنامية والمتطورة. ولا يتحقق ذلك إلا بالمشاركة الكاملة من الجميع، والتي لا يمكن أن تتم على وجهها السليم إلا بالارتقاء بالمستوى الثقافي والتعليمي للمواطنين جميعاً، رجالاً ونساءً.

وإذا استعرضنا التجارب العالمية والدولية في أسلوب مواجهة مشكلة الأمية نجد أن النظم الاشتراكية كانت أول من أدرك خطورة هذه الظاهرة على تقدم المجتمع، فوضعت سياسة شاملة قائمة على تخطيط مركزي لمواجهتها. كان الاتحاد السوفييتي أول دولة جعلت محو الأمية برنامجاً أساسياً منذ اللحظات الأولى من قيامها. وقد أصبح ذلك جزءاً من برامجها الدائمة حتى قضت عليها. جرت ممارسة هذه التجربة في كل المجتمعات الاشتراكية وبينها مجتمعات لم تكن لغاتها مكتوبة بعد، وقد قامت هذه الاستراتيجية باستيعاب وإلزام الأطفال المستحقين للتعليم في المؤسسات النظامية سداً لمنابع الأمية، ثم تولت تعليم الرصيد القديم من الأميين عن طريق حملات قومية شاملة ملتزمة وذلك بربط تعليم القراءة والكتابة بالأهداف السياسية والاقتصادية ربطاً عضوياً، وتجنيد كل

القوى والتنظيمات الشعبية والرسمية واستعمال كل الوسائل التعليمية المتاحة مع الاهتمام جنباً إلى جنب بتوسيع الصيغ الجديدة للتدريب المهني، وإنشاء المراكز المتفرعة أو الملحقة بمؤسسات العمل، ونشر المدارس الليلية، وخلق نظم الدراسات التكميلية والمنح الدراسية والتفرغ الكامل أو النسبي والعناية الشاملة بالنشاط الفني والثقافي كماً وكيفاً وهذه الاستراتيجية هي التي تسمى استراتيجية الطفرة.

أما في المجتمعات الليبرالية فقد تم التصدي لمحو الأمية فيها عن طريق العمل الطويل، وذلك باستيعاب المستحقين للتعليم من الأطفال في المدارس، وقد تم هذا بطبيعة الحال عبر أجيال من المواطنين، وكان هذا يقتضي وجود إمكانات مادية وفنية لإنجاز هذه الخطة الطويلة المدى، وهذا ما يسمى باستراتيجية القدرة.

أما المجتمعات النامية والتي لم تستطع أن تمارس استراتيجية الطفرة ولا استراتيجية القدرة، فقد ساد فيها أسلوب الحيرة وهو اللجوء إلى محاولات مبتسرة وإلى جهود مرتجلة، سواء من حيث التصور الفلسفي والسياسي للظاهرة، أو من حيث أسلوب مواجهتها، وقد كان اعتمادها يقوم أساساً على المناهج العالمية التي قدمتها المنظمات الدولية وخاصة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة في عقود التنمية ولكنها لم تتوصل تلك الدول إلى النتيجة الإيجابية المطلوبة.

لقد عرفت هذه المجتمعات منهج التربية الأساسية ومنهج تنمية المجتمع ومحو الأمية الوظيفي، واستمر كل منهج أكثر من عقد من الزمن.

لقد كان هناك عامل مشترك في كل هذه المناهج الدولية، ذلك هو اعتبار الأمية ظاهرة تعليمية بحتة حيناً كما هو الحال في منهجي التربية

الأساسية وتنمية المجتمع مع الاستعانة بالأنشطة الاجتماعية مدخلاً وحوافز، واعتبار الأمية ظاهرة اقتصادية بحتة كما هو الحال في منهج محو الأمية الوظيفي، مع الاستعانة بالإطار التنظيمي والمهني معياراً للاختيار والاعتماد في كل الحالات على النشاط الصفي الطوعي بدرجات متفاوتة.

خاض الوطن العربي كل التجارب العالمية لمواجهة الأمية وكان أبرز محاولاته عبر «الجهاز الإقليمي لمحو الأمية» الذي أنشأته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام ١٩٦٦ والذي أصبح يحمل اسم «الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار» في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعد قيامها عام ١٩٧٠.

وقد بذلت في كل قطر عربي جهود لمواجهة مشكلة الأمية وتبلورت هذه الجهود وتجسدت في الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار التي تم إقرارها في مؤتمر الاسكندرية الثالث الذي انعقد في بغداد عام ١٩٧٦، للتصدي لمشكلة الأمية في الوطن العربي.

حدد الهدف من الاستراتيجية في تحرير الإنسان العربي من أميته الأبجدية والحضارية معاً وفي آن واحد.

وقد اعتمدت فكرة المواجهة الشاملة فلسفة اجتماعية لمحو الأمية، والمواجهة الشاملة لا تتم إلا من خلال خطة وظيفية متكاملة لتطوير المجتمع وتحريك نظمه ومؤسساته جميعاً على أن يكون تنظيم التعليم الابتدائي وإلزاميته جزءاً من ذلك التطوير الشامل... وهذا الشمول لا يعني العمل على كل الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وحسب، ولكن يعني كذلك المشاركة الجماعية فيه، مشاركة

المجتمع المحلي والمركزي على المستوى الشعبي جنباً إلى جنب مع المستوى الرسمي تخطيطاً وتمويلاً وسعياً ومباشرة ومتابعة، وينبغي أن تتخذ حركة تنفيذ فكرة المواجهة الشاملة صورة حملة وطنية شاملة محددة البدايات والنهايات، وهذا الأسلوب الجماعي الإلزامي هو تنظيم أساسي في إدارة المواجهة الشاملة، ذلك أن السبب الأساسي في إخفاق مشروعات محو الأمية التقليدي هو إلى جانب غياب الفلسفة المتكاملة والتصور الموضوعي لتطبيقها تناول نشاط محو الأمية منعزلاً عن الأنشطة الاجتماعية الأخرى.

ظلت هذه النظرية - نظرية المواجهة الشاملة للأمية - تتفاعل على المستوى العربي، تستمد عناصر تفاعلها من المفهوم الحضاري لمحو الأمية في المستوى النظري، وفي المستوى العملي من الواقع العربي الذي شهد منذ منتصف السبعينيات صعوداً في التطلع نحو التنمية الشاملة. وكان من أهم نتائج ذلك التفاعل ظهور العديد من الحملات الشاملة والحملات القطاعية لمحو الأمية، والبرامج الجادة للتوسع في تنمية المجتمعات من خلال إتاحة التعليم للصغار والكبار بمختلف الوسائل والأساليب. وهذا المفهوم اقترحه وتبناه المفكر العربي الرائد الراحل الدكتور محي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سابقاً.

تزامن هذا الجهد التنموي العربي، مع محاولات في الاتجاه نفسه في بعض مناطق العالم، من أهمها جهود المفكر البرازيلي الرائد «باولو فريري» في ربط محو الأمية بالتوعية وإدراك الذات سبيلاً للتحرر والانعتاق من التبعية على المستوى الفردي أولاً ثم الجماعة والمجتمع

واعتبار عملية محو الأمية عملاً حضارياً لمصلحة الحرية عملية معرفية. وكانت وسيلته إلى ذلك أسلوباً تربوياً (بيداغوجياً) يؤكد مشاركة المتلقي، ذلك أن الهدف الأساسي لتعليم الكبار ليس نقل المعلومات، بل المساعدة في إحداث تغيير سلوكي. وكذلك فإن فلسفة هذا المفكر التربوي قد استهدفت مساعدة الفقراء في المناطق الريفية والحضرية لزيادة وعيهم بالقوى الاجتماعية والبيئية التي تحدد أسلوب حياتهم، وإلى إكسابهم قدراً كافياً من الدوافع والمهارات للتأثير على هذه القوى. وظهرت في أميركا اللاتينية حركة التعليم الجماهيري، ونشطت في أفريقيا - خاصة تنزانيا - «جهود محو الأمية من أجل التنمية» وفي آسيا «محو الأمية بإحياء الطرق التقليدية»، وانعقدت في أوديبور في الهند عام ١٩٨٢ ندوة عالمية لمحو الأمية، كما عقد مؤتمر حول «تعليم الكبار» في الأرجنتين عام ١٩٨٥.

لقد شهدت الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي انعقاد سلسلة من المؤتمرات واجتماعات القمة العالمية تحت رعاية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، استهدفت إجراء تحليل دقيق لعدد كبير من المشكلات العالمية، والعمل على إيجاد الحلول لها، حيث أجمع قادة المجتمع الدولي على أن التعليم، وتعليم الكبار بوجه خاص هو المنطلق لتوفير الأسباب اللازمة لحل هذه المشكلات.

وكانت مسألة تعليم الفتيات والنساء محور مناقشات مستفيضة منذ المؤتمر العالمي للمرأة المنعقد في المكسيك عام ١٩٧٥.

إن ما توصلت إليه هذه الفعاليات من نتائج وبخاصة ما يتعلق منها بواقع الوضع التعليمي للفتيات والنساء على مستوى العالم من جهة، وبأهمية تعليم الفتيات والنساء بصفته المنطلق الأساسي الذي يمكنهن من

ممارسة حقوقهن وتأدية واجباتهن، ومن معالجة المسائل الأسرية والبيئية والصحية والسكانية من جهة أخرى، كانت هذه النتائج في الواقع عاملاً أساسياً في إقرار عام ١٩٩٠ عاماً دولياً لمحو الأمية، بغية تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠.

دمج المؤتمر الذي عقد في جومتين - تايلاند عام ١٩٩٠ التعليم النظامي وتعليم الكبار في التعليم للجميع الذي يمثل عاملاً حاسماً في مكافحة الفقر، وسوء التغذية، والمرض، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، ويعد شرطاً أساسياً للتنمية الشاملة للأفراد وأسرهم، ولتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، ولتحسين نوعية الحياة للجميع، كما أكدت ذلك تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولقد سبق انعقاد هذا المؤتمر عقد اللقاء العربي حول التعليم للجميع في عمان الأردن عام ١٩٨٩.

ومن الجدير بالذكر أن أول فعالية متميزة أقيمت مع بداية العقد العالمي حول «التعليم للجميع» هي الفعالية التي نظمها المجلس العالمي لتعليم الكبار في بانكوك - تايلاند في الثامن من شهر كانون الثاني /يناير عام ١٩٩٠ والمتمثلة بانعقاد الجمعية العمومية للمجلس، وقد حققت هذه الفعالية الأهداف المرجوة.

وفي الواقع أسهم المجلس منذ إحداثه إسهاماً فعالاً في جميع المؤتمرات والفعاليات التي نظمتها اليونسكو وبخاصة المتعلقة منها بتعليم الكبار.

هذا وقد جرى تقييم ما تم تنفيذه خلال العقد الممتد من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ في المؤتمر الدولي للتعليم للجميع المنعقد في داكار - السنغال عام

٢٠٠٠ ، والذي سبقه انعقاد منتدى المنظمات غير الحكومية في داكار، وكان قد نظم قبل ذلك المؤتمر العربي الإقليمي للتعليم للجميع في القاهرة في العام نفسه.

وعلى المستوى العربي فقد نظم منتدى المرأة والتربية في دمشق عام ٢٠٠٣ ، وعقد المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع - ماذا بعد إعداد الخطة الوطنية؟ في بيروت عام ٢٠٠٤. ونظمت المنتديات العربية الأول والثاني والثالث للمنظمات غير الحكومية للتعليم للجميع في كل من البحرين عام ٢٠٠٧ ، والقاهرة في عامي ٢٠٠٩ - ٢٠١١. وقد نظمت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار التي تم إنشاؤها في القاهرة عام ١٩٩٩ في إطار التعليم للجميع وبالتعاون مع وزارة الثقافة السورية والاتحاد العام النسائي السوري ورشة العمل العربية لتدريب القيادات النسائية العاملة في مجال محو الأمية وذلك عام ١٩٩٩ ، كما نظمت ورشة العمل الإقليمية حول «استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة الأمية» وذلك عام ٢٠٠٥ في القاهرة بالتعاون مع وزارة الاتصالات والمعلومات والبرنامج الإقليمي (اقتدار) وبرنامج تقنيات المعلومات للتنمية في المنطقة العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد نظم الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية بالتعاون مع الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار مؤتمر «تعليم الكبار والتنمية» وذلك عام ٢٠٠٤. ونظمت جمعية اقرأ الجزائرية لمحو الأمية عام ٢٠٠٧ بالتعاون مع الشبكة ندوة عربية بعنوان «محو الأمية سبيل أساسي لبلوغ ثقافة عربية عريقة متطورة».

أما أبرز ما طرأ من تطور على حركة تعليم الكبار على المستوى العالمي فهو تبني الفكر التربوي لمفهوم التعليم المستمر، ذلك المفهوم الذي يتطلب من الإنسان في مختلف المراحل العمرية من المهد إلى اللحد أن يواصل التعلم لمواكبة التغييرات المتسارعة التي تحدث في العلم والتنمية.

إن أهمية هذا المفهوم على حركة تعليم الكبار عالمياً، تتضح في انتقال التركيز في أسلوب التعليم من الصورة النظامية فقط إلى الصورة غير النظامية واللانظامية، بل لعل الصورتين الأخيرتين، وهما قوام تعليم الكبار أصبحتا الأسلوب الوحيد لمواصلة التعلم، مما جعل مؤسسات تعليم الكبار بمعاهده وجامعاته المفتوحة وأساليبه المتنوعة (التعلم الذاتي، التعلم عن بعد، تعليم القرناء، التعليم المتناوب...) تحتل مكان الصدارة في تزويد الإنسان بما يحتاجه من المهارات والخبرات طوال الحياة دون انقطاع. وأدخل ذلك المفهوم وسائل جديدة كأجهزة الإعلام ودور النشر والمختبرات العلمية ومراكز جديدة لنشر المعرفة، وتطوير قدرات الإنسان، فاتسع نطاق تعليم الكبار باتساع نطاق المعرفة نفسها، واتسعت المسؤولية عن التربية لتشمل إلى جانب الجهة المختصة عن التعليم، جهات أخرى رسمية وشعبية، بل إن المجتمعات المحلية أصبحت تؤدي دوراً مهماً في تقديم أنواع من تعليم الكبار المرتبط بالبيئة.

كما تولت النقابات المهنية والمنظمات الشعبية مسؤوليات بارزة في إنشاء المعاهد والمراكز وتسيير البرامج التي تعنى بتعليم الكبار في إطار حركة التعليم المستمر مدى الحياة، إيماناً من هذه النقابات بالدور الكبير الذي ينهض به تعليم الكبار في تحقيق أهدافها ومهامها.

أما في العالم الثالث فإن التطورات المتلاحقة والجذرية التي طرأت على مفهوم محو الأمية تعد انتصاراً لحركة تعليم الكبار على مستوى دول العالم الثالث، ذلك أن مفهوم تعليم الكبار في المجتمعات الغربية بدأ يشق طريقه في الفكر التربوي العالمي منذ المؤتمر الدولي الأول لتعليم الكبار المنعقد في السينور في الدانمرك عام ١٩٤٩، مروراً بالمؤتمرات المنعقدة في مونتريال – طوكيو - باريس - هامبورغ - بانكوك -...، وحتى المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار المنعقد في البرازيل عام ٢٠٠٩.

إن قضية تعليم الكبار في الوطن العربي أصبحت تحتل أهمية خاصة في سياق النظام التربوي، وقد تجسد ذلك في تخصيص مؤتمر الاسكندرية الخامس الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس في عام ١٩٨٩، للتخطيط لبرامج تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر، وكذلك في انعقاد مؤتمر الاسكندرية السادس في مدينة الاسكندرية عام ١٩٩٤ تحت شعار «تعليم الكبار وتحديات العصر» وأخيراً انعقاد مؤتمر الاسكندرية السابع حول تعليم الكبار ومحو الأمية الذي عقدته المنظمة في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) عام ٢٠٠٠، حيث صدر عن المؤتمر استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي.

وقد سبق ذلك انعقاد المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم الذي نظم في دمشق في الثاني من شهر شباط /فبراير عام ١٩٩٨، وحضره ممثلون لعدد من المنظمات العربية والإسلامية والدولية، وكذلك انعقاد المؤتمر الإقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي الخامس حول تعليم الكبار وذلك في القاهرة (٢٥-٢٧) شباط /فبراير عام ١٩٩٧.

وعلى المستوى العربي أيضاً فقد عقد مؤتمر الدول العربية التحضيري للمؤتمر السادس لتعليم الكبار في تونس عام ٢٠٠٩. وفي أواخر العام نفسه نظم المجلس العالمي لتعليم الكبار بالتعاون مع اليونسكو المنتدى الدولي المدني «من أجل الحق في تعليم الشباب والكبار» وذلك في مدينة بليم في ولاية بارا في البرازيل، في أواخر شهر تشرين الثاني /نوفمبر، كما نظمت اليونسكو بالتعاون مع وزارة التربية البرازيلية ومؤسسات أخرى المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار الذي انعقد في المدينة نفسها في مطلع شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩ كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه صدر عن القمة العربية العادية العشرين في ختام أعمالها المنعقدة بدمشق عام ٢٠٠٨ قرار باعتماد خطة تطوير التعليم في الدول العربية.

كما أكدت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي انعقدت في الكويت خلال يومي التاسع عشر والعشرين من شهر كانون الثاني /يناير ٢٠٠٩ قرارات القمة العربية في الخرطوم ٢٠٠٦ والرياض ٢٠٠٧، ودمشق ٢٠٠٨ بشأن تطوير التعليم في الوطن العربي، وكذلك أكدت أهمية تطوير هذا التعليم بوصفه مكوناً رئيساً للتنمية الشاملة في الدول العربية، والارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي.

وقد أصدرت هذه القمة قراراً نص على ما يلي:

أولاً: قيام الدول العربية بتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩)، وأن تعمل كل دولة على زيادة موازنة التعليم لديها وتخصيص الموارد اللازمة لها كافة.

ثانياً: دعم جهود الأمانة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتنفيذ الخطة وبرامجها ومشاريعها وتكليفهما بإعداد تقارير دورية حول ما يتم إحرازه في هذا الشأن لرفعها إلى القمة.

وكذلك أقرت القمة العربية العادية العشرون المنعقدة سنة ٢٠٠٨ في دمشق المشروع الذي تقدمت به سورية حول النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، وطلبت إلى الأمانة العامة إحالة المشروع إلى كل الجهات المعنية والمؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء لدراسته من كل جوانبه واقتراح آليات تنفيذه، وبعد أن اعتمدت آليات تنفيذه في القمة العربية اللاحقة لقمة دمشق كُلفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتنفيذه.

هذا وقد دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية /إدارة المرأة وإدارة التربية/ الدول العربية إلى اجتماع تشاوري في مقرها في القاهرة بتاريخ ١٦/٨/٢٠١٠ بشأن مناقشة الخطة التنفيذية لمكافحة أمية النساء في المنطقة العربية، في ضوء نتائج كل من القمة العربية التي عقدت في دمشق عام ٢٠٠٨، وفي تونس عام ٢٠٠٩ حول محو أمية المرأة في المنطقة العربية وتمكينها، ووضع خطة لتطوير التعليم. وجرى تشكيل فريق من الخبراء للمشاركة في إعداد خطة العمل التنفيذية لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية، تتمحور مهامها حول التأصيل النظري لإشكالية الأمية بين النساء في المنطقة العربية (التعريف والتشخيص والتحليل)، والخطة التنفيذية المقترحة (للدول ذات معدلات الأمية المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة).

وقد عقدت ورشة عمل في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ ١٥/٢/٢٠١٢ لدراسة الوثائق التي تم إعدادها لهذه الغاية.

ومن هنا لم يكن من باب المصادفة أن تؤكد مؤتمرات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن التعليم هو حجر الزاوية لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية وأداة حاسمة لجميع الناس من أجل مكافحة الأزمات بما في ذلك الأزمة المالية العالمية، وأزمة التغيير المناخي، وأزمة الفقر، وهو في الواقع جزء من التصدي لأزمة الغذاء العالمية التي تفاقمت بفعل الأزمة المالية والاقتصادية.

لقد انعكست الأزمة المالية على الفقراء والمهمشين بشكل خاص، والمنطقة العربية ليست في منأى عن النظام الاقتصادي العالمي، يصيبها آثار الانهيارات الحاصلة بصورة أو بأخرى، وتتأثر بشكل خاص التنمية الاجتماعية بمختلف جوانبها، بما في ذلك الجانب التعليمي، وبين الإناث خاصة.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

مدخل تعريفي

نحاول في هذا الفصل أن نتعرف مفهوم محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم للجميع لننتقل بعدها إلى تطور هذه المفاهيم وتبيان واقعها على الصعد كافة محلياً وعربياً ودولياً.

أولاً - محو الأمية

لقد تطور مفهوم محو الأمية، وتبدلت مضامينه مع تطور أهدافه ووظائفه، وتسارع التقدم التقاني (التكنولوجي) وحاجات سوق العمل، وتزايد الوعي، وتنامي حركات التحرر القومي.

في مطلع القرن العشرين وحتى عام ١٩٥٠ كان يعتبر أمياً كل شخص لا يجيد القراءة والكتابة.

وفي عام ١٩٥١ عرفت لجنة خبراء تابعة لليونسكو الشخص غير الأمي «هو الشخص القادر على قراءة وكتابة وفهم نص بسيط وقصير يدور حول الوقائع ذات العلاقة المباشرة بحياته اليومية».

وفي عام ١٩٥٨ أوصى المؤتمر العام لليونسكو حرصاً منه على توحيد إحصاءات التربية بالتعريف التالي للأمي: «هو الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ ويكتب بفهم بياناً بسيطاً وموجزاً عن حياته اليومية».

وفي عام ١٩٦٢ تبنت لجنة أخرى برعاية اليونسكو تعريفاً آخر للإنسان غير الأمي على الشكل التالي: «يعتبر ليس أمياً كل شخص اكتسب المعلومات والقدرات الضرورية لممارسة جميع النشاطات التي تكون فيها «الأبجدية» ضرورية لكي يلعب بفعالية دوره في فريقه وفي جماعته، وحقق في تعلم القراءة والكتابة والحساب نتائج تسمح له بمتابعة توظيف هذه القدرات في خدمة نموه الشخصي، ونمو الجماعة، كما تسمح له بالمشاركة النشطة في حياة بلده».

إن التعريف الأخير يركز على توسيع وإغناء مضمون تعليم الأميين، كما يركز أيضاً على ما يسمى بمحو الأمية الوظيفي، وعلى مشاركة الفرد في نمو وتطوير بلده.

وفي معظم الإحصاءات المقدمة للمنظمات الدولية تعتبر الدول عادة أن الأمي هو الشخص الذي يجهل القراءة والكتابة. وهذا من شأنه أن يخفض أعداد الأميين الفعليين ويعطي صورة جيدة عن النظام التعليمي في الدول المعنية، لكن إذا اعتمدنا التعريف الأخير للأمية الذي تبنته اليونسكو عام ١٩٦٢ تنقلب الصورة، وتغدو أعداد ونسب الأميين أعلى بكثير مما نتصور، فالأشخاص الذين نعتبرهم رسمياً غير أميين، كثيراً ما يعجزون عن القيام بمهمات بسيطة يطلبها المجتمع منهم، وينبغي أن نعتبر أمثال هؤلاء في زمرة الأميين، وعند ذلك تتضارب الأرقام الرسمية التي تقدم عن الأمية مع واقع الأمية.

أما الاستراتيجية العربية لمحو الأمية التي صدرت عن مؤتمر الاسكندرية الثالث لمحو الأمية المنعقد في بغداد عام ١٩٧٦ فقد استهدفت تحرير الإنسان الأمي من أميته الأبجدية والحضارية معاً، وفي آن واحد، وذلك بالوصول به إلى مستوى تعليمي وثقافي يمكنه من:

- تملك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب إلى المستوى الذي يتيح له متابعة الدراسة والتدريب.
- الإسهام في تنمية مجتمعه، وتجديد بنيانه لتوفير المناخ الحضاري والاجتماعي الذي يحفز الفرد على الاستمرارية في التعلم.

وبهذا الهدف يمكن تجاوز مفهوم محو الأمية في إطاره الضيق المقتصر على تعليم القراءة والكتابة والحساب باعتباره مفهوماً يتناول عملية هامشية عاجزة عن الوفاء باحتياجات الأفراد كماً وكيفاً إلى مجالات أكثر اتساعاً وشمولاً ليأخذ نشاط محو الأمية مضموناً حضارياً يرتبط بحركة المجتمع وسياق التقدم الحضاري، والتغييرات الاجتماعية المصاحبة.

ثانياً - تعليم الكبار

هو نظام التعليم الذي يتم خارج نطاق المؤسسة التعليمية النمطية، وهو بهذا المعنى يتسع جمهوره، فيشمل الأميين الذين لم يتعلموا القراءة والكتابة أساساً، لأنهم في الغالب الأعم، لم يدخلوا المدرسة منذ البداية، ويشمل أولئك الذين دخلوها لفترة أو فترات في مرحلة أو أكثر من مراحلها، وحتى أولئك الذين دخلوها، فأتموها في كل مراحلها، وهذه الجماعات، تحتاج في مستوياتها المختلفة إلى الانتفاع بنشاط تعليم الكبار، وبرامجه المتنوعة، وأساليبه المتعددة، وبما يقدم من خلالها من خدمات متصلة بالتعليم الأساسي، أو باستكمال بعض المراحل التعليمية، أو للإعداد والتأهيل، أو لتجديد الخبرة أو تنويعها أو تغييرها تكيفاً مع الحاجات الفردية والاجتماعية.

التوصية الخاصة بتنمية تعليم الكبار التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة المنعقدة في نيروبي عام ألف وتسعمائة

وستة وسبعين تعرف تعليم الكبار بأنه : «المجموع الكلي للعمليات التعليمية المنظمة خارج المدرسة أي غير النظامية التي تؤدي إلى نمو الشخصية نمواً كاملاً والمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتوازنة والمستقلة».

تم تعريف تعليم الكبار في المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار المنعقد في هامبورغ عام ألف وتسعمائة وسبعة وتسعين بأنه : «مجمل العمليات التعليمية التي تجري نظامياً أو بطريقة أخرى لتنمية قدرات البالغين وإثراء معارفهم، وتطوير مؤهلاتهم التقنية والمهنية ليسلكوا بها سبلاً جديدة تلبي حاجاتهم وحاجات مجتمعهم».

لقد تضمن إطار عمل بليم الذي أقره المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار المنعقد في البرازيل عام ٢٠٠٩ أمراً هاماً يتمثل في المصادقة على تعريف تعليم الكبار الذي حدد في توصية نيروبي بشأن تنمية تعليم الكبار التي صدرت في عام ١٩٧٦ ، والذي تم تطويره في إعلان هامبورغ لعام ١٩٩٧ ، ومفاده أن تعليم الكبار يعني : «مجمل العمليات التعليمية التي تجري بطريقة نظامية أو غيرها ، والتي ينمي بفضلها الأفراد الكبار في المجتمع قدراتهم، ويثرون معارفهم ويحسنون قدراتهم التقنية والمهنية ، أو يسلكون بها سلوكاً جديداً لكي يلبوا حاجاتهم وحاجات مجتمعهم».

ثالثاً - التعليم للجميع

وفقاً للمادة الأولى من الإعلان العالمي حول التعليم للجميع الذي أقره المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع المنعقد في جومتين تايلاند ١٩٩٠ يعني التعليم للجميع تمكين كل شخص سواء أكان طفلاً ، أم يافعاً ، أم راشداً ، من الإفادة من الفرص التربوية على نحو يلبي حاجاته الأساسية

للتعلم، وتشمل هذه الحاجات كلاً من وسائل التعلم الأساسية (مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات) والمضامين الأساسية للتعلم (كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات) التي يحتاجها البشر من أجل البقاء، ولتنمية قدراتهم كافة وللعيش والعمل بكرامة، والمساهمة مساهمة فعالة في عملية التنمية، ولتحسين نوعية حياتهم، ولاتخاذ قرارات مستنيرة، ولمواصلة التعلم. ويختلف نطاق حاجات التعلم الأساسية وكيفية تلبيتها باختلاف البلدان والثقافات، ويتغيران لا محالة بمرور الزمن.

الفَصْلُ الثَّانِي

محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم للجميع

في الجمهورية العربية السورية تاريخاً وإنجازات

نحاول في هذا الفصل أن نتعرف تاريخ محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم للجميع في الجمهورية العربية السورية، وأن نسلّط الأضواء على الإنجازات التي تمت في كل مجال من هذه المجالات.

أولاً - تمهيد

إن عرض موضوع محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم للجميع في الجمهورية العربية السورية يدعونا بادئ ذي بدء إلى التنويه بأن التربية في سورية قد بدأت منذ ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد تقريباً في مملكة إيبلا، في تل مرديخ من محافظة إدلب حالياً، إذ دلت المكتشفات الأثرية على أن التربية والتعليم أديا دوراً أساسياً في ازدهار تلك المملكة وتوسعها، فقد عثر في القصر الملكي على رقم مسمارية ضمت معجماً هو الأول من نوعه في التاريخ القديم، وألواحاً خاصة بالطلاب عليها تصويبات المعلمين، مما يؤكد أن أول فكرة للتقويم التربوي ظهرت فيها.

كما أدت أبجدية أوغاريت - هذه المدينة التي تبعد مسافة (٩)كم عن شمال اللاذقية - دوراً هاماً في الحضارة الإنسانية حينما وصلت إلى أوروبا، وكانت أساساً للغاتها، وهي أول أبجدية في تاريخ العالم.

ولما حرر العرب المسلمون بلاد الشام وبعد انتصاراتهم في معركة اليرموك، انتقل جميع أفراد الجيش قادة وجنوداً إلى التعليم والتعلم اقتداءً بما بدأه الرسول الكريم (r) بعد انتصاره في بدر.

عقب زوال الحكم العثماني قامت الحكومة العربية السورية التي دامت نحو سنة وعشرة أشهر بتعريب المدارس والدواوين والكتب المدرسية، ومن ثمَّ تأسيس المجمع العلمي العربي عام ١٩١٩، والذي أصبح اسمه مجمع اللغة العربية عام ١٩٥٨ وتأسيس مدرسة الحقوق، وإعادة تأسيس مدرسة الطب على أن يكون التدريس باللغة العربية. وقد كان للمربي العربي السوري الكبير ساطع الحصري دور هام في ذلك.

في عهد الانتداب الفرنسي فرضت مجموعة من القوانين والأنظمة التي تضمن السيطرة التامة على شؤون التربية والتعليم، غير أن المعلمين الوطنيين شاركوا أبناء شعبهم بعدة ثورات مطالبين بإصلاح نظم التعليم.

إن الجمهورية العربية السورية تدرك بعمق كبير أهمية التربية في بناء الإنسان العربي القادر على الإسهام الفاعل في تقدم مجتمعه ووطنه وبناء مستقبله المنشود ضمن التحديات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها وطننا العربي، ولذا فإن المادة /٣٧/ من الدستور الصادر بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٣ بعد قيام الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس الراحل **حافظ الأسد** في السادس عشر من شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٠ قد نصت على ما يلي:

«التعليم حق تكفله الدولة، وهو مجاني في جميع مراحله، وإلزامي في مرحلته الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم، وتوجهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج» .

ولقد انتهجت سورية بقيادته الحكيمة النهج السوي الذي رسمه والمتمثل في تبني ديمقراطية التعليم هدفاً رئيسياً لصوغ الإنسان الذي نبت في مغاني هذا الوطن، يرعاه ويتعهده بالتعليم والتأهيل ليصبح دوحة ذات ثمر جني تؤتى أكلها، فتكون النسغ السليم لبناء الصرح الحضاري وفي ربط التربية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسعي إلى تكوين مجتمع متطور يواكب مسيرة الحضارة الإنسانية، في الوقت الذي يحافظ فيه على أصالته العربية.

ولعل واقع العمل في مجالات محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم للجميع على المستويين الكمي والكيفي يعبر عن الجهود التي بذلت، والتي دعمتها الإرادة السياسية، متمثلة في حزب البعث العربي الاشتراكي والمعنيين في الدولة من جهات رسمية ومنظمات شعبية، والتشريعات المتقدمة، وآفاق التعاون مع المنظمات الوطنية والعربية والدولية، والاستراتيجيات المعنية بالتربية.

وفي هذا السياق فإن المسألة التربوية في سورية تحظى باهتمام أولوي ومستمر ضمن الخطط التنموية مع إطلالة القرن الحادي والعشرين، وبقيادة السيّد الرئيس **بشار الأسد** باعتبارها تشكل الاستثمار الأفضل في إعداد الإنسان الذي يعد أساس التنمية البشرية وغايتها.

ثانياً - محو الأمية في الجمهورية العربية السورية

تاريخاً وإنجازات

تجسد العمل في مجال محو الأمية في الجمهورية العربية السورية قبل الخمسينيات من القرن الماضي بالرغبة الجماهيرية في تأسيس جمعيات ينصب اهتمامها على تعليم الأميين من المواطنين. وفي ضوء ذلك تم تأسيس عدة جمعيات منها :

- جمعية مكافحة الأمية بدمشق :

تأسست عام ١٩٤٥ بهدف تعليم الأميين الصغار والكبار من العمال والفلاحين، تقدم لنيل شهادة التحرر من الأمية في تلك الجمعية (٢٤٩) دارساً، نجح منهم (٢٠٩) دارسين وتقدم للحصول على الشهادة الابتدائية (٢٠٣) دارسين، نجح منهم (١٣٩) دارساً.

- منظمة النهضة لتعليم الأميين :

أنشئت سنة ١٩٤٤، ولكن أعيد تسجيلها بمقتضى القانون عام ١٩٥١، وفي عام ١٩٥٢ بلغ عدد الدارسين فيها (٤٤٥) دارساً و(٤٦) دارسة، وتم التمويل من اشتراكات الأعضاء ورسوم الدارسين وإعانات الدولة.

- جمعية الصحة والتعليم لمكافحة الأمية :

تأسست عام ١٩٤٦، وتعتمد في تمويلها على الاشتراكات والتبرعات وإعانات الدولة، هذا وقد نصت المادة (١٦٠) من دستور عام (١٩٥٠) على «وجوب القضاء على الأمية في البلاد خلال عشر سنوات على الأكثر منذ تقييد أحكام هذا الدستور».

ومنذ عام ١٩٥٨ العام الذي أحدثت فيه وزارة الثقافة والإرشاد القومي وحتى عام ١٩٧٢ العام الذي صدر فيه قانون محو الأمية رقم /٧/ تجسد العمل في مجال محو الأمية بإجراء تجارب متنوعة في مختلف القطاعات لمحو الأمية، وافتتاح صفوف محو الأمية من خلال المراكز الثقافية الرئيسية والفرعية التابعة للوزارة المنتشرة في جميع المحافظات، وكذلك في تنفيذ مشروعات ميدانية تجريبية في بعض القطاعات المرتبطة بالإنتاج، كالقطاع الصناعي في محافظة ريف دمشق بالتعاون مع الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بغرض التعرف إلى جميع الجوانب الإيجابية والسلبية التي تواجه العمل في ميدان محو الأمية، وتوعية الناس بمشكلة الأمية وانعكاساتها الخطيرة على المجتمع، وكان ذلك بالتنسيق مع المنظمات الشعبية، وتركز الإنجاز الذي تم في تلك الفترة على توسيع قاعدة العمل في محو الأمية، وازدياد حركة التوعية والإعلام، ووضوح رؤية العاملين في هذا الميدان.

١- التشريعات الخاصة بمحو الأمية:

وفي إطار توجهات القطر لتحقيق ديمقراطية التعليم وتعميمه فقد صدر قانون محو الأمية رقم (٧) الذي يمثل قفزة نوعية بعيدة في مجال محو الأمية، ويرسم استراتيجية جديدة تنسق ما بين جهود العاملين في محو الأمية، وجهود وزارة التربية التي ألقى القانون المذكور على عاتقها مهمة تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي.

وإذا تتبعنا واقع التشريعات الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار في الأقطار العربية نجد أن قانون محو الأمية في الجمهورية العربية السورية قد صدر في وقت مبكر بالقياس إلى العديد من هذه الأقطار، وأتى ملبياً

للحاجة، شاملاً الكثير من الجوانب المهمة. وقد استفادت من نصوصه أقطار عربية متعددة، عمدت إلى إعداد مشاريع القوانين على هديه، واستمدت الاستراتيجية العربية لمحو الأمية التي تبناها مؤتمر الإسكندرية الثالث المنعقد عام ١٩٧٦ الكثير من المبادئ التي اعتمدتها من مواد قانون محو الأمية في سورية.

لقد استهدف القانون محو أمية المواطنين الأميين الذين تجاوزت أعمارهم الثامنة، ولا يعرفون القراءة والكتابة باللغة العربية، وإجراء العمليات الحسابية الأربع كتابة، وغير منتسبين إلى إحدى المدارس التعليمية.

وألزم القانون كل أمي بالعمل على التحرر من أميته باتباع الدورات التي تفتتح لهذه الغاية، كما ألزم كل متعلم تجاوز الثامنة عشرة من عمره بالإسهام في عملية محو الأمية، ونص على أن تعليم الأميين عمل مجاني. وألزم وزارة التربية بتطبيق إلزامية التعليم الابتدائي على جميع الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام كل سنة، وألزم القانون وزارة الدفاع بتعليم الأميين من المدعوين إلى خدمة العلم قبل انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية.

وقد انطلق إلزام القانون للمتعلمين بالإسهام بمحو الأمية من أن محو الأمية مسؤولية وطنية وقومية وإنسانية وواجب يجب تأديته على أفضل وجه.

واستهدف القانون من جراء تطبيق التعليم الإلزامي على جميع الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام كل سنة أن يكون في مقدمة الأولويات

سد المنابع التي تغذي الأمية بنصيب وافر سنوياً، تمكيناً للجهود المبذولة أن تتفرغ للرصيد الحالي من الأميين.

كما استهدف القانون من جراء إلزام الإدارات والمؤسسات بالإسهام بمحو الأمية، ربط جهود محو الأمية بجهود التنمية الشاملة، وإبراز دور هذه الإدارات والمؤسسات بالمشاركة في مواجهة المشكلة على شكل حملة شاملة، كما تتحمل فيها نصيباً وافراً من المسؤولية في مستويات التخطيط والتنفيذ، وكذلك استهدف ربط برامج محو الأمية ومشروعاتها بعمليات التدريب المهني والثقافة العمالية والإرشاد الزراعي، وتنمية المجتمع، توجيه الجهود في هذا الإطار بما يحقق مصلحة الفرد، وخير المجتمع، وبحيث تكون خطة محو الأمية جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية مما يحقق تنمية الأفراد وقدراتهم. واستهدف القانون أيضاً من إلزام المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والاتحادات بالإسهام بعملية محو الأمية أن تكون المشاركة الجماهيرية جزءاً عضوياً في تنظيم الحملة، وذلك بتكوين رأي عام مستنير بين المواطنين، يعي خطورة مشكلة الأمية، وضرورة القضاء عليها، مما يدفع الأميين إلى السعي الإيجابي للتحرر من أسباب الأمية والاستفادة من مختلف فرص التعليم المتاحة.

٢- المجلس الأعلى لمحو الأمية:

تشكل بموجب القانون رقم (٧) مجلس أعلى لمحو الأمية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وأسندت مهمة نائب الرئيس إلى وزير الثقافة، وهي الوزارة المعنية بمحو الأمية، وعضوية الوزراء في الوزارات المعنية وهي: (التعليم العالي - التربية - الشؤون الاجتماعية والعمل - الزراعة والإصلاح الزراعي - الدفاع - الصناعة - الإعلام - التخطيط - المالية)،

وكذلك عضوية رؤساء المنظمات الشعبية والاتحادات التالية: (الاتحاد العام النسائي - الاتحاد العام لنقابات العمال - الاتحاد العام للفلاحين - اتحاد شبيبة الثورة - الاتحاد الوطني لطلبة سورية - اتحاد الكتاب العرب - نقابة المعلمين) إضافة إلى رئيس لجنة التوجيه والإرشاد في مجلس الشعب.

إن المجلس الأعلى لمحو الأمية هو الجهاز المسؤول رسمياً عن رسم السياسة الهادفة إلى تحقيق محو الأمية في القطر، ويتولى إقرار مختلف الخطط العامة والخاصة والمرحلية والمناهج، وتحديد مسؤولية كل من الجهات الرسمية والشعبية في محو الأمية.

وشكلت لجان محو الأمية في المحافظات برئاسة المحافظين، وللمجلس أن يتخذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة لإنفاذ هذه المهمة.

كما أحدث بموجب القانون صندوق خاص يتبع المجلس الأعلى لمحو الأمية بغية إيجاد استقلال مالي لتمويل عمليات محو الأمية على مستوى القطر كله وقد خول المجلس الأعلى لمحو الأمية مهمة وضع وإقرار نظام الحوافز والمكافآت، ومنح الأوسمة للناشطين، استهدف من ذلك توظيف هذه الحوافز بما يحقق الاستفادة منها وذلك بربطها بالنشاط الإنتاجي والاجتماعي تحقيقاً لاحتياجات الأفراد ومصلحة المجتمع.

ومن أهم القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لمحو الأمية بعد إحداثه:

- أن تتولى المنظمات الشعبية والاتحادات قيادة عملية محو الأمية في قطاعاتها المختلفة في جميع المحافظات بالاتفاق والتنسيق مع المحافظ

ولجنة محو الأمية في المحافظة. ومن أجل ذلك تقرر تشكيل مكتب متفرغ لمحو الأمية في قيادة كل منظمة واتحاد لهذه الغاية.

- تفويض المحافظين ومديري المنشآت الصناعية والمؤسسات إعطاء العمال والمستخدمين الأميين ساعتين كل يوم من أصل ساعات عملهم لتخصيصهما لحضور دروس محو الأمية.
- عدم تعيين أي عامل أمي اعتباراً من بداية عام ١٩٧٩ إلا بعد أن يثبت تحرره من الأمية.
- تشكيل لجنة محو الأمية في كل من وزارات الدولة وإداراتها وهيئات ومؤسسات القطاع العام والمشترك في الصناعة والخدمات برئاسة مدير المؤسسة أو الإدارة، أو مدير العمل، تتولى هذه اللجنة مسؤولية تنفيذ الخطة في مكان عملها.

وقد تحققت إنجازات في مجال محو الأمية في ضوء القانون في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٧ ، غير أن هذه الفترة الزمنية لم تكن كافية لتحقيق الهدف الأمثل، وذلك لمجموعة أسباب منها :

- إن الجهد الكبير والمستمر لتحقيق إلزامية التعليم الابتدائي بشكل كامل، بالإضافة إلى توفير الإمكانات المالية استغرق زمناً أطول مما كان مقدراً.
- إن تعبئة الطاقات البشرية والمادية جميعها في القطر التي استدعاها الدفاع عن الوجود العربي استنفدت جهوداً واعتمادات كبيرة، مما كان له أثره في عدم تمكن سورية من القيام بالتعبئة المطلوبة من أجل حملة شاملة تضمن القضاء على الأمية.

وفي ضوء ذلك، ومن خلال دراسة محصلة العمل في مجال محو الأمية في الأعوام الماضية، والاستئناس بما تضمنته الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار من مبادئ، وخطط اليونسكو في هذا المجال، فقد قرر المجلس الأعلى لمحو الأمية في عام ١٩٧٨ أن تنفذ خطة محو الأمية الشاملة وفق الأسلوبين التاليين:

- تقسيم الخطة الشاملة إلى مراحل تتناول كل مرحلة عدداً من المحافظات تطبق فيها بصورة شاملة إلزامية التعليم الابتدائي وتعليم الأميين.
- متابعة النشاط في مجال محو الأمية خارج نطاق الخطة والتركيز فيها على قطاعات معينة كالقطاع الصناعي.

تشمل هذه الخطة الفئات العمرية التالية:

- تطبيق التعليم الإلزامي على الذكور والإناث من الفئتين العمريتين (٦-٩) سنوات و(١٠-١٢) سنة.
- تعليم الأميين من الذكور والإناث من الفئة العمرية (١٣-٤٥).

وقد تم في عام ١٩٧٨ انتقاء محافظات (إدلب - الرقة - ريف دمشق) للمرحلة الأولى.

كما تم في عام ١٩٧٩ انتقاء محافظات (حلب - الحسكة - دير الزور) للمرحلة الثانية.

وفي عام ١٩٨٠ تم انتقاء محافظات (القنيطرة - السويداء - درعا) للمرحلة الثالثة.

وقد شملت الخطة في العام الدراسي (٨١-٨٢) محافظات المرحلة الرابعة والأخيرة وهي: (حمص - حماة - مدينة دمشق - اللاذقية - طرطوس).

وبعد شمول خطة تطبيق التعليم الإلزامي وتعليم الأميين جميع محافظات القطر، تقدمت وزارة الثقافة إلى رئاسة المجلس الأعلى لمحو الأمية بمشروع خطة لعامي (٨٣-٨٤) وتضمن هذا المشروع تحرير (١٦٠) ألف مواطن أمي، وافتتاح (٨٠٠٠) صف لهذا الغرض، وافتتح خلال هذين العامين (٦٢٧٣) صفاً، بالإضافة إلى الصفوف المستمرة من عام ١٩٨٢ والبالغة (٧٣٥) وتم تحرير خلال هذه المدة حوالي (١٠٠) ألف أمي.

ومن الجدير بالذكر أن الجهود المبذولة في مجال محو الأمية في السنوات الخمس الماضية قد أسفرت عن افتتاح (١٥٧٠٠) صف ضمت (٢٧٥) ألف دارس ودارسة، تحرر منهم (٢٥٠) ألفاً، إضافة إلى الدارسين والدارسات في صفوف مرحلة المتابعة، وإن نسبة الأمية بين المواطنين البالغين من العمر (١٠) سنوات فأكثر انخفضت من (٥٣٪) عام ١٩٧٠ إلى (٣٢٪) عام ١٩٨٤، وإن نسبة الأمية للفئة العمرية (١٣-٤٥) سنة قد بلغت ٢٤٪ في عام ١٩٨٠.

وفي ضوء الصعوبات والعوائق التي لوحظت في أثناء تنفيذ الخطط المرحلية لمحو الأمية جرى وضع بعض التدابير التي من شأنها أن تذلل هذه الصعوبات، وأن تؤمن النجاح المطلوب. وقد أعيد النظر في كثير من التدابير، وتم تغيير مواعيد افتتاح الصفوف في بعض المناطق، حتى يأتي هذا الافتتاح غير متعارض مع واجبات الأميين الحياتية بشأن انشغالهم بالمواسم الزراعية، أو بسبب تبعثر مواطن إقامتهم في الأرياف. وأعطى المجلس الأعلى لمحو الأمية المحافظين رؤساء لجان محو الأمية في المحافظات صلاحية تقسيم الدورة الدراسية للأميين إلى فترتين زمنيتين كلما اقتضت الحاجة لذلك.

وقد أعدت وزارة الثقافة بالتعاون مع الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مشروع خطة لمحو الأمية وتعليم الكبار في إطار مفهوم المواجهة الشاملة للأمية الأبجدية والحضارية، وفي ضوء مبادئ الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، والإحصاءات التي قدمها المكتب المركزي للإحصاء عن أعداد الأميين.

استهدف مشروع الخطة محو أمية المتبقين من الأميين من الفئة العمرية (١٣-٤٥) سنة. وقد بني المشروع على مراحل زمنية تمتد من عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٠، وتضمن الإجراءات التنفيذية اللازمة في ضوء تطور العمل في مجال محو الأمية، وهو يهدف من الناحية النوعية إلى ما يلي:

- استكمال تطبيق التعليم الإلزامي باستيعاب كل الأطفال من سن (٦-١٢) سنة في التعليم الابتدائي وفق القانون رقم (٣٥) لعام ١٩٨١.
- محو أمية المواطنين من الفئة العمرية (١٣-٤٥) سنة أبجدياً وحضارياً للوصول بهم إلى مستوى تعليمي وثقافي يمكنهم من امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب إلى المستوى الذي يؤهلهم لمتابعة الدراسة والتدريب.
- تأسيس حركة لتعليم الكبار تتيح للمتحررين الجدد متابعة الدراسة والتدريب، وللإسهام في تنمية مجتمعهم، وتجديد بنيانه لتوفير المناخ الحضاري والاجتماعي الذي يحفز الفرد على الاستمرارية في التعلم.

اقترن هذا المشروع بموافقة رئيس مجلس الوزراء - رئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية - إلا أن معوقات مالية حالت دون تنفيذه.

وقد حدد المجلس الأعلى لمحو الأمية في أوائل عام ١٩٨٨ مهام الجهات التي تسهم مع وزارة الثقافة في تنفيذ عمليات محو الأمية:

- مهام المنظمات الشعبية وهي: (الاتحاد العام لنقابات العمال - الاتحاد العام للفلاحين - الاتحاد العام النسائي - اتحاد شبيبة الثورة - الاتحاد الوطني لطلبة سورية - نقابة المعلمين).

- مهام الجهات الرسمية التي تتعاون مع وزارة الثقافة في مجال محو الأمية وهي: (وزارة التربية - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة - وزارة الإعلام - مكاتب محو الأمية في المحافظات) كما حدد المجلس:

- الحوافز لتشجيع الأميين على الانتساب إلى صفوف محو الأمية بعضها حوافز مشتركة، وبعضها الآخر حوافز قطاعية.

- الحوافز لمعلمي صفوف محو الأمية.

- العقوبات بحق المتخلفين من الأميين إلى الانتساب إلى صفوف محو الأمية.

٣- من الإنجازات في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات:

من خلال التنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار» ومع منظمة اليونسكو عقدت عدة حلقات دراسية وندوات عربية في دمشق وفي عدد من المحافظات

وكذلك نفذت مشاريع تجريبية ورائدة لتنمية القطاع العمالي، وتنمية القطاع النسائي بالتعاون بين وزارة الثقافة والمنظمات الشعبية والمنظمات العربية والدولية المعنية.

اهتمت وزارة الثقافة بتدريب الأطر المكلفة بتنفيذ خطة محو الأمية وتعليم الكبار على مستوى القطر، فأتاحت من خلال ذلك صقل معارف ومهارات الأطر التي تنهض بمهامها على مختلف المستويات، والتعرف إلى المستجدات التربوية، كما أتاحت للخبراء والمشاركين من منظمات عربية ودولية، من أقطار عربية شقيقة ودول صديقة، الاطلاع على التطورات التي طرأت من الناحيتين النوعية والكمية.

ومما تجدر الإشارة إليه الموضوعات التي تناولتها بعض هذه الفعاليات التي نظمت خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي برعاية السيّدة الدكتورة **نجاح العطار** وزيرة الثقافة والإرشاد القومي - نائب رئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية، حيث ألقت في افتتاح هذه الفعاليات كلمات قيمة تعد استراتيجية متميزة في هذا المجال الوطني والقومي والعالمي. وبكل اعتزاز نشير إلى فقرات من الكلمة التي حملت عنوان **(قرع باب العلم)**، ألقتها في حفل افتتاح «الندوة العربية للقيادات النسائية حول تبني جهود فعالة في محو الأمية وتعليم الكبار»، التي نظمها الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دمشق عام ١٩٨٥ بالتعاون مع وزارة الثقافة، ومنظمة الاتحاد العام النسائي، هذه الندوة التي شارك في أعمالها ممثلون عن اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، ومنظمة اليونسكو، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومركز تدريب قيادات تعليم الكبار في كل من البحرين وطرابلس، ومجموعة من الخبراء العرب:

«على سارية عالية، كالعلم المفدى، يرتفع اسم المعلم مبجلاً، وفي زاوية من القلب، حيث الضمير في نجوى مع الله، يكون لمن يعلم الحرف تكريم صادق، وهذا كله يراد به شيء واحد، هو التدليل على مأثرة العلم، وقيمة التعليم، في كفاح قد كان منذ الأزل، وسيبقى إلى الأبد، بين الظلام والنور، بين الجهل والمعرفة».

ولعل المرأة العربية التي أثبتت كفاءة مذهلة في مجال التعليم، وتولت بمفردها، التعليم الابتدائي بقطاعه الواسع، في بلد كسورية مثلاً، هي المؤهلة، كما أثبتت التجربة، لأن تشارك في محو الأمية، وتحقق فيه نجاحاً باهراً، لهذا كانت هذه الندوة مخصصة للقيادات النسائية، لرسم خطة عمل، تقود جهود محو الأمية وتعليم الكبار إلى الظفر، وتسهم بالحملة الكبرى، الأكيدة، العنيدة، التي قرر قطرنا، بتوجيه قائدنا حافظ الأسد، وتوجيه الحزب والدولة، أن نمضي بها إلى أمام، متعاونين في ذلك مع جهاز محو الأمية على النطاق العربي، معتمدين الوسائل التي دللت الأيام على نجاعتها في هذا المجال.

إن العمل في محو الأمية على نطاق الوطن العربي ذو قطبين: أحدهما المؤدي والثاني المتلقي، ودون التعاون بينهما لا تتم العملية ولا يتحقق النجاح، وفي هذه الندوة سنبحث، بتفصيل، عن القطب الثاني، أي المتلقي، وبتخصيص المتلقية، أي المرأة التي تريد محو أميتها. وبلوغ الهدف في اجتذاب النساء إلى الإقبال على التعليم، يتطلب دراسات كثيرة حول المرأة العربية، متوفرة في هذه الندوة، ومنها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العربية، والأوضاع التعليمية لها، والجهود الرسمية المبذولة لمحو أميتها، وهذه الدراسات الموضوعة بناء

على تقصيات وإحصاءات وخبرات، جديرة بالإغناء من خلال المناقشة في هذه الندوة، والأمل كبير، والثقة وطيدة، أن تتم دراسة ومناقشة هذه الموضوعات باهتمام وجدية وإيجابية، لنتوصل إلى فهم وضع المرأة العربية، وسبب ارتفاع أميتها، والموانع التي تحول بنيها وبين التعلم، والصعوبات التي تعترض، فإذا وضحت لنا الصورة، من خلال ذلك، كان وضوحها بمثابة التشخيص الذي تليه المعالجة، وعندئذ ننصرف إلى العمل وفق خطة مبرمجة مدروسة، محددة المعالم، تحفزنا إلى بذل الجهد، وتضمن لنا النجاح المطلوب».

أما الندوات الأخرى التي نُظمت خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي فهي كثيرة نشير إلى عدد منها، كما نشير إلى بعض المشاريع التجريبية والرائدة التي نفذت:

- ندوة الخبراء العرب لدراسة معوقات تنفيذ الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار التي أقيمت في دمشق عام ١٩٨١ بالتعاون بين وزارة الثقافة والإرشاد القومي والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- مشغل الخبراء العرب حول إعداد عناصر برنامج لاطلاع الوالدين على أسس المشكلات المتعلقة بتعليم أطفالهم التي عقدها مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية بالتعاون مع وزارة الثقافة وذلك في دمشق خلال الفترة الزمنية (١٩-٢٣) كانون الثاني ١٩٨٦.
- الحلقة الدراسية العربية للقيادات النسائية المسؤولة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار: عقدت منظمة الاتحاد العام النسائي هذه

الحلقة في إطار الاتحاد النسائي العربي العام بحكم رئاستها للجنة التدريب في هذا الاتحاد، وبالتعاون مع وزارة الثقافة، والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، والتي ضمت القيادات النسائية المسؤولة في مجال محو الأمية في التنظيمات الأعضاء في الاتحاد النسائي العربي العام، وذلك في مدينة دمشق في الفترة الممتدة من ٨-١٢/٩/١٩٨٨.

ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي قد شارك في هذه الحلقة.

- ندوة الخبراء العرب حول «إعداد معلم المدرسة الابتدائية، وتدريبه ليؤدي وظيفة مزدوجة معلماً للأطفال والكبار»: عقدت وزارة الثقافة هذه الندوة التي أقيمت في دمشق بالتعاون مع اليونسكو خلال عام ١٩٨٦.
- الندوة شبه الإقليمية حول التثقيف العلمي والتكنولوجي والبيئي والتراثي للقطاع النسوي خارج الإطار المدرسي: نظم مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية هذه الندوة بالتعاون مع وزارة الثقافة، وجامعة حلب خلال عام ١٩٨٧ في مدينة حلب، وشارك فيها الاتحاد العام النسائي ممثلاً بالمكتب الإداري فرع حلب.
- حلقة دراسية إقليمية حول «رفع نسب التحاق الفتيات والنساء ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار»: عقدت هذه الحلقة الإقليمية في شهر نيسان /إبريل عام ١٩٩٣ برعاية السيّدة الدكتورة **نجاح العطار** وزيرة الثقافة - نائب رئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية، وقد ألقت السيّدة الوزيرة كلمة الافتتاح ورد فيها:

«لقد قرأتُ يوماً دراسة موضوعية ذات عمق وبُعد، لباحث اجتماعي أجنبي يقول فيها: إن غياب المرأة من المجتمع العربي، بأي نسبة كان هذا الغياب، يجعل المجتمع العربي، في عالمية أدبه، أقل شأناً بين الآداب الأخرى. وما أريد أن أضيفه، هو أن غياب المرأة في مجتمعنا، لا يؤثر في الشأن الأدبي وحده، بل في الشأن المعرفي كله، وفي الشأن الحياتي الذي نطمح فيه إلى اللحاق بالأمم المتقدمة، وإذن فإن صبوتنا إلى التقدم تبقى سراباً دون أن تستقطر غماماً، والغمام هنا هو الماء الذي منه كل شيء حي، وهو، بتعبير آخر، المرأة التي منها كل حي في البشر، ويبقى التميز بين هذه المانحة للحياة، وتلك الأخرى، محصوراً في مقدار ما تؤدي فيه المرأة، في البيت أولاً، وفي المدرسة ثانياً، وفي الحياة العامة ثالثاً، أداءً مفيداً يرتكز إلى المعرفة، **وامرأة أمية ليس في وسعها أن تسعف أيما مجتمع مساعفة مفيدة بإطلاق، لذلك عليها أن تتعلم، وتتحرر من أميتها، وتجعل هذا التحرر المعرفي هدفاً لها كيما تكون مفيدة على النحو النافع والمطلوب، وأن نملك ذاكرة معرفية إلى نماء متواصل**».

٤- تنفيذ مشاريع تجريبية في إطار المواجهة الشاملة للأمية الأبجدية والحضارية:

المشروع التجريبي لتنمية القطاع العمالي في منطقة غوطة دمشق الشرقية ١٩٧٦-١٩٧٧:

نفذت وزارة الثقافة والإرشاد القومي هذا المشروع بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال وبإشراف الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم

الكبار، وقد شارك الاتحاد العام النسائي (المكتب الإداري فرع ريف دمشق) في الدورة التدريبية التي استمرت شهراً كاملاً لتأهيل (معلمين - مشرفين - باحثين) من فرع ريف دمشق. بلغ عدد الدارسات في دورات محو الأمية في قرى غوطة دمشق، وفي إطار المشروع /٢٤٠/ دارسة.

وقد تضمن المشروع افتتاح دورات للتأهيل المهني لتحقيق الربط بين محو الأمية والتأهيل المهني، بحيث يتاح تعليم المتحررات من الأمية مهنة، بالإضافة إلى متابعة تدريسهن، وإشراك الريفيات في التنمية. بلغ عدد المتدربات /٣٠٠/ متدربة، وخصص شهر للإنتاج في هذه الدورات، وأقيم معرض يضم هذا الإنتاج. وقد زودت وزارة الثقافة والإرشاد القومي الاتحاد العام النسائي بماكينات خياطة تدريبية، وأخرى إنتاجية قدمها الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار في إطار تنفيذ المشروع، والإسهام بشكل عام في تحريك البيئة في منطقة غوطة دمشق.

المشروع التجريبي لتنمية القطاع النسائي
(١٩٧٩-١٩٨٠):

في إطار المواجهة الشاملة للأمية الأبجدية والحضارية في منطقة غوطة دمشق الشرقية وضع الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ضمن مشروعاته لعام ١٩٧٩ تنفيذ مشروع تجريبي نسائي في منطقة غوطة دمشق في ضوء النتائج التي أسفر عنها المشروع السابق.

تعاونت وزارة الثقافة مع الاتحاد العام النسائي ومحافظة ريف دمشق في تنفيذ هذا المشروع وقد تم تشكيل لجان في قرى المشروع، وإقامة ندوات توعية، والمشاركة في الدورة التدريبية لإعداد العاملات في المشروع التجريبي.

وقد اشتملت البرامج التي قام بها المشروع التجريبي في /١٧/ قرية في منطقة غوطة دمشق على /٤/ أنشطة رئيسية هي :

- النشاط التعليمي.
- النشاط المهني.
- نشاط الثقافة الجماهيرية.
- نشاط العون الذاتي.

النشاط الأول - النشاط التعليمي :

تضمن هذا النشاط الجوانب التالية :

- محو الأمية وتعليم الكبار.
- التعليم الإلزامي.
- التعليم المستمر.

بلغ عدد المنتسبات والمنتسبين إلى صفوف محو الأمية لمرحلتي الأساس والمتابعة (٩٧٨) خلال (١٠) أشهر.

النشاط الثاني - النشاط المهني :

هدف هذا النشاط إلى تأهيل المتحررات من الأمية مهنياً، أي الربط بين دورات محو الأمية ودورات التأهيل المهني.

بلغ عدد المستفيدات من دورات التأهيل المهني (٩٥٢) مستفيدة.

النشاط الثالث - نشاط الثقافة الجماهيرية :

اشتمل نشاط الثقافة الجماهيرية على عدد من البنود هدفت إلى توعية المجتمع نساء ورجالاً وذلك عن طريق :

- لقاءات مع الرجال في قرى المشروع ضمن ندوات بقصد الدعوة إلى محو الأمية.

- لقاءات مع النساء في قرى المشروع، وحثهن على الانتساب إلى صفوف محو الأمية والتأهيل المهني، وتوعيتهن اجتماعياً.

- إقامة ندوات صحية، تشرف عليها طبيبة تعمل في المنطقة، وكذلك إقامة ندوات اجتماعية، وعرض أفلام ثقافية وثائقية.

النشاط الرابع - نشاط العون الذاتي والخدمات:

قدم المشروع بعض الخدمات للمنطقة، منها متابعة موضوع افتتاح مدرسة ابتدائية في مزرعة (الافتريس) وموضوع افتتاح مستوصف صحي في إحدى القرى تلبية لرغبة المواطنين، وعلى الرغم من انتهاء المدة المحددة للمشروع فقد استمر نتيجة حرص القائمين عليه على الاستجابة لرغبات الأهالي في ذلك.

وكانت محصلة العمل خلال أشهر (حزيران - تموز - آب -أيلول) افتتاح /٦٥/ دورة لمحو الأمية والتأهيل المهني والتمريض، بلغ عدد الدارسات في هذه الدورات (٨٦٩) دارسة.

وقد قام وفد من الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار بتقويم المشروع ميدانياً، حيث اعتبره من المشروعات الرائدة الناجحة، وعرض ذلك في اجتماع المجلس الاستشاري للجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار الذي عقد في تونس عام ١٩٨٠.

مشروع محو أمية النساء والتربية المدنية للمرأة
في محافظة ريف دمشق :

تعاونت وزارة الثقافة مع الاتحاد العام النسائي ، ومحافظة ريف دمشق ، ومنظمة اليونسكو في تنفيذ هذا المشروع في كل من : (داريا - المعضمية - صحنايا - أشرفية صحنايا) منذ النصف الثاني من عام ١٩٨٥ .

ركّز المشروع على تحقيق الأهداف التالية :

- الربط بين محو أمية النساء وتأهيلهن مهنياً.
- تدريب الأطر العاملة في محو الأمية على تحسين واقع المرأة الريفية.
- إنتاج مواد تعليمية للدارسين ونماذج أولية لحقائب تعليمية.
- الاهتمام بمحو الأمية بين الريفيين في المنطقة ، مما يؤدي إلى آثار إيجابية على إنجاح المشروع.

اشتمل برنامج المشروع على ثلاثة جوانب : (التعليمي - المهني - الثقافة الجماهيرية).

وقد أسفر التنسيق مع قيادات المنظمات الشعبية في المنطقة ، ومع الأهالي عن افتتاح أكثر من (١٠٠) صف لمرحلة الأساس و(٥٠) صفاً لمرحلة المتابعة.

قامت بالتدريس في هذه الصفوف الأطر العاملة في محو الأمية التي جرى تأهيلها في الدورة التدريبية الميدانية والبالغ عددها (٤٠) متدربة.

تم إعداد سلسلة من الكتيبات ، صدر منها الكتيبات التالية : (الصحة العامة في الأسرة - تربية الطفل العربي - أمنا الشمس - تلوث البيئة - الاقتصاد المنزلي - الوقاية من المرض).

كما أعدت حقيبتان تعليميتان حول: (الصحة العامة في الأسرة - الكرمة زراعة واحدة وصناعات متعددة).

جرى توسيع النشاط ليشمل كلاً من (ناحية ببيلا وقرية بيت سحم). وأقيمت دورة تدريبية ثانية لتدريب الأطر العاملة في مجال محو الأمية في قرى المشروع.

واستمرت الصفوف المفتتحة لمرحلتي الأساس والمتابعة في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ وكذلك دورات التأهيل المهني، وافتتحت صفوف ودورات جديدة، وعقدت لقاءات مع الوحدات التابعة لكل من (ببيلا وداريا)، ووضع برنامج عمل للاجتماع مع المواطنات في كل قرية من قرى منطقة المشروع.

هذا وقد أعد برنامج خاص لزيارة خبير اليونسكو بهدف تقييم المشروع، اشتمل على زيارات ميدانية، وعقد لقاءات مع المستفيدات من أنشطة المشروع، وسبر المهارات والمعارف التي تم اكتسابها من قبلهن، وإقامة معارض للحقائب التعليمية، وللتأهيل المهني، والتثقيف الغذائي، ضمت نتاج المتدربات من الدارسات في صفوف محو الأمية، ولقد كانت نتائج تقييم المشروع إيجابية.

مشروع إحداث مركزي بصرى والرستن الرائدين
لتعليم المرأة الريفية وتدريبها مهنياً:

نفذت هذا المشروع وزارة الثقافة بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ساهم في تمويله إضافة إلى البرنامج، صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة «اليونيفيم»، وبرنامج الخليج العربي

لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أكفند)، وأمدته بالخبراء كل من منظمة اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، وتعاونت المكاتب المختصة في قيادة الاتحاد (مكتب محو الأمية - مكتب التأهيل المهني - مكتب الإعلام - مكتب التنظيم) من أجل تنفيذ هذا المشروع، مع المكاتب المماثلة في فرعي حمص ودرعا وفي رابطتي بصرى والرستن. وهو أول مشروع ينفذ وطنياً بالتعاون بين وزارة الثقافة والاتحاد العام النسائي.

استهدف المشروع الإسهام في رفع مستوى المرأة الريفية التعليمي مع إعدادها للانتظام بالنشاطات المولدة للدخل، وتأكيد مساهمتها الفعالة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق تحريرها من الأمية، وإكسابها المهارات التعليمية والمهنية التي تمكنها من كسب دخلها، والنهوض بمستواها، ومستوى أسرتها، ومستوى محيطها ومجتمعها. كما استهدف المشروع توظيف الإعلام المسموع والمرئي والمكتوب في إثارة اهتمام المرأة الريفية وتنمية الوعي لديها، كي تقبل على البرامج التعليمية والتدريبية.

امتدت فعاليات المشروع إلى (٢٣) قرية في منطقتي بصرى والرستن، حيث بلغ عدد المواطنات المتحررات من الأمية (٢٠٦٤) مواطنة، تدربن في دورات مهنية، تدر عليهن ربحاً، وتساعدهن على زيادة دخولهن. وأضيفت قرى جديدة في عامي (١٩٩٠-١٩٩١).

وقد نفذت دورات تدريبية لإعداد الأطر المتخصصة لتنفيذ المشروع، كما نفذت دورات تدريبية للأطر التعليمية في أثناء الخدمة، أشرف عليها المستشار الدولي لمحو الأمية لدى اليونسكو. ونظمت ندوات صحية واجتماعية وزراعية. كلفت بعثة لتقييم المشروع من المنظمات

المساهمة في تمويله، قامت بمهمتها خلال شهر آذار ١٩٩٢، ووضع برنامج خاص لذلك، من شأنه التعرف إلى النتائج التي أسفر عنها المشروع في مجالاته المختلفة. وبشكل عام اعتبرت البعثة أن المشروع قد حقق أهدافه، وأوصت أن تستمر الجهات المعنية في تنفيذ الفعاليات والأنشطة التي من شأنها توسيع القاعدة وتعميقها.

كما قدمت بعثة أخرى في النصف الثاني من عام ١٩٩٢ من مجلس حكام صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيفيم، وقام بعض أعضاء البعثة بزيارة مركز بصرى، واطلع على أنشطته، وكان انطباعهم إيجابياً.

٥- التحليل الكمي خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي:

طرأت تطورات إيجابية على بنية الهرم التعليمي للسكان خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، نتيجة التوسع في نشر شبكة الخدمات التعليمية على اختلاف مستوياتها وأنواعها في جميع المناطق الريفية والحضرية وتطبيق قانون التعليم الإلزامي رقم (٣٥) لعام ١٩٨١، وقانون محو الأمية لعام ١٩٧٢، واستراتيجية الدولة حول ديمقراطية التعليم ومجانيته، وتعديل المواقف والعادات الاجتماعية القديمة من مسألة تعليم البنات والميل إلى تزويجهن في سن مبكرة.

وتوضح الإحصاءات الواردة في التقرير المتضمن نتائج تعدادي السكان لعامي ١٩٧٠-١٩٨١ من منشورات المكتب المركزي للإحصاء والتقرير المتضمن نتائج بحثي القوة العاملة لعامي ١٩٨٩-١٩٩١ المنشورة

في المجموعـة الإحـصائية الـسنوية لعـامي ١٩٩٠- ١٩٩٢، المكتـب المركزي للإحصاء ما يلي:

إن نسبة الأميين من بين السكان انخفضت على مستوى إجمالي السكان الذين تبلغ أعمارهم (١٠) سنوات فأكثر من (٥٣,٥٪) عـام ١٩٧٠ إلى (٣٧,٨٪) عـام ١٩٨١ أي بمقـدار (٢,٧٪) في المتوسـط سـنوياً خـلال فـترة الـسبعينيات، ثـم انخفـضت إلى (٢١,٥٪) عـام ١٩٩٠ أي بمقـدار (٤,٨٪) في المتوسـط سـنوياً خـلال الثمانينيـات، ممـا يعـني أن الانخفاض في نسبة الأمية كان في عقد الثمانينيات أكثر تسارعاً عما كان عليه في العقد السابق.

من جهة ثانية، كانت الأمية أوسع انتشاراً عند الإناث عما هي عليه عند الذكور، وأكثر انخفاضاً لدى الجنسين وبخاصة عند الذكور في الثمانينيات عما كانت عليه في السبعينيات، حيث انخفضت نسبة الأمية عند الذكور من (٣٤,٤٪) عام ١٩٧٠ إلى (٢٢٪) عـام ١٩٨١ أي بمقدار (٣,٢٪) في المتوسـط سـنوياً ثـم إلى (١١,٢٪) عـام ١٩٩٠ أي بمقـدار (٥,٥٪) في المتوسط سنوياً. في حين انخفضت عند الإناث من (٧٣,٢٪) إلى (٥٤,٥٪) ثم إلى (٣٢,٢٪) على التوالي خلال السنوات المذكورة أي بمقدار (٢,٣٪) في المتوسط سنوياً في السبعينيات و(٤,٥٪) في الثمانينيات.

ونتيجة لذلك تقلصت الفجوة في نسبة الأمية بين الإناث والذكور من (٣٨,٨) إلى (٣٢,٥) ثم إلى (٢١) خلال السنوات نفسها، في حين ازداد مؤشر تعادل نسبة الأمية بين الجنسين من ٢,١ إلى ٢,٥ ثم إلى ٢,٩ على التوالي في السنوات المذكورة، مما يدل على أن عدد الإناث الأميات أكبر تناسباً من العدد المناظر لدى الذكور، كما أنه واصل ارتفاعه مع مرور الزمن.

وأخيراً كانت نسبة الأمية أقل في الحضر منها في الريف سواء على المستوى الإجمالي، أو على مستوى كل من الذكور والإناث فقد انخفضت هذه النسبة عند ذكور الحضر من (٢٤,٣٪) عام ١٩٧٠ إلى (١٥,٧٪) عام ١٩٨١ ثم إلى (٩,١٪) عام ١٩٩٠، وعند إناث الحضر من (٥٤,٧٪) إلى (٣٩٪) ثم إلى (٢٤,٣٪) على التوالي خلال السنوات المذكورة.

أما عند ذكور الريف فقد انخفضت نسبة الأمية من (٤٣,٤٪) إلى (٢٨,٢٪) ثم إلى (١٣,٤٪)، وعند إناث الريف من (٨٨,٦٪) إلى (٦٩,٥٪) ثم إلى (٤٠٪) على التوالي خلال الفترة نفسها.

وتجدر الإشارة وفقاً للمجموعة الإحصائية السنوية لعامي ١٩٨٧ - ١٩٩٢ الصادرتين عن المكتب المركزي للإحصاء إلى أن عدد المنتسبين إلى صفوف محو الأمية قد بلغ نحو (٦٧٧) ألف منتسب خلال السنوات العشر (١٩٨١-١٩٩٠) منهم (٦٥,٥٪) ذكور و(٣٤,٩٪) إناث، وبلغ عدد المتخرجين من هذه الصفوف نحو (٣٩٨) ألف متخرج خلال الفترة نفسها منهم (٦٣,٢٪) ذكور و(٣٦,٨٪) إناث. ويشكل المتخرجون من صفوف محو الأمية (٥٨,٧٪) من إجمالي عدد المنتسبين إليها. وتراوحت هذه النسبة بين (٥٧٪) عند الذكور و(٦١,٨٪) عند الإناث.

هذا وقد منحت منظمة اليونسكو وزارة الثقافة - مديرية محو الأمية جائزة نادجدا كروبسكايا بمناسبة الثامن من أيلول اليوم العالمي لمحو الأمية لعام ١٩٧٦، وذلك لاهتمامها بمحو الأمية في الريف، وتركيزها على مرحلة المتابعة.

وكذلك منح المجلس العالمي لتعليم الكبار ومقره في كندا وزارة الثقافة جائزة (روبي كيد) لإنجازاتها في مجال محو الأمية.

كما منحت السيّدة مديرة محو الأمية في الوزارة بترشيح من السيّدة الدكتورة نجاح العطار وزيرة الثقافة:

- لقب سفيرة شرف من منظمة اليونسكو عام ١٩٩٠ بمناسبة العام الدولي لمحو الأمية، وقد أصدرت منظمة اليونسكو في العام نفسه مقالاً في المجلة التي تصدر عنها حول النجاحات التي حققتها في مسيرة حياتها، وبخاصة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- جائزة «روبي كيد» التقديرية من المجلس العالمي لتعليم الكبار عام ١٩٩٣.
- جائزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (جائزة الأفراد لمحو الأمية الحضاري) لعام ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٦- مواكبة تطور مفاهيم محو الأمية وتعليم الكبار لتطور المفاهيم التربوية العالمية:

شاركت الجمهورية العربية السورية بفعالية في مختلف المؤتمرات والندوات العربية التي عقدت في العقد الأخير من القرن العشرين، تلك التي تمحورت موضوعاتها حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم للجميع، وساهمت مع الأقطار العربية الأخرى، من خلال الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار في بلورة أبعاد جديدة لمحو الأمية وتعليم الكبار. وقد تأثرت الأنشطة في هذين المجالين بهذه التطورات، مما أكسبها أبعاداً وطموحات وتصورات لأهداف جديدة.

كما شاركت الجمهورية العربية السورية أيضاً في عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت لدراسة مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وحقوق المرأة، والحفاظ على البيئة، والمسألة السكانية، ومؤتمرات التربية الدولية التي عقدتها اليونسكو والمجلس العالمي لتعليم الكبار، ولقد عززت المؤتمرات الدولية الاتجاهات الإيجابية في أنشطة محو الأمية وتعليم الكبار. وانعكس هذا التأثير الإيجابي لتلك المؤتمرات من خلال بلورة عدة مشروعات لتطوير أنشطة محو الأمية كمشروعي إدخال المفاهيم السكانية في مناهج محو الأمية لمرحلتي الأساس والمتابعة. وقدم إعلان هامبورغ الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار عام ١٩٩٧ دفعة جديدة لعمليات تطوير العمل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

وسبق هذا المؤتمر الدولي ندوة مركزية أقامتها وزارة الثقافة السورية بالتعاون مع اليونيسيف ومشاركة اليونسكو بتاريخ ٢/١/١٩٩٧، وتلاها مجموعة من ورشات العمل أقيمت في جميع المحافظات السورية ركزت على أهداف المؤتمر بغية استخلاص الدروس والعبر المستفادة، والموضوعات الجديدة التي أغنى بها المؤتمر مضامين محو الأمية وتعليم الكبار. وجرى التركيز على الاهتمام الواسع بالقضايا الاجتماعية المختلفة في النقاشات التي دارت في المؤتمر كتعزيز المساواة بين الجنسين، ورعاية المسنين، وشرح أخطار العولمة الثقافية، وغيرها من الموضوعات الحيوية. ولقد انعكس التأثير الإيجابي لتطور الفكر التربوي العالمي على التوجهات الوطنية في مجال تعليم الكبار من خلال تبني المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم في سورية الذي انعقد عام ١٩٩٨ بعض التوجهات التي انبثقت عن المؤتمرات التربوية العالمية وأدبياتها.

كما أغنيت الندوات التي تنظمها المراكز الثقافية ومعاهد الثقافة الشعبية بالمفاهيم والموضوعات العلمية المعاصرة، وهذا يدل على أن

الجهات المسؤولة عن محو الأمية وأنشطة تعليم الكبار استمرت على اتصال وتفاعل دائم مع معطيات الفكر التربوي العربي والعالمي.

واستجابة لتطور النشاط العلمي للمعلوماتية في ميادين علوم الحاسوب تأسست في سورية عام ١٩٨٩ الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية التي تعمل على تدريب المواطنين على التعامل مع الحاسوب وتعميم استعماله في مختلف الدوائر الحكومية والمنظمات الشعبية، وفي ميادين أنشطة القطاع العام والخاص الإنتاجية والبحثية والتي بدأت بعقد مؤتمرها الأول عام ١٩٩٤.

وأسهمت الجمهورية العربية السورية في إنشاء الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وذلك خلال الاجتماع التأسيسي الذي عقد في القاهرة في الفترة الواقعة بين ٢٣-٢٧/٥/١٩٩٩. وانتخبت ممثلة سورية (الاتحاد العام النسائي) رئيسة للمجلس، وممثلة الجزائر (جمعية اقرأ) نائباً للرئيس، كما انتخبت المنسقة العامة للاجتماع التأسيسي من جمهورية مصر العربية أميناً عاماً للشبكة العربية.

٧- دور منظمة الاتحاد العام النسائي في مجال محو الأمية:

اهتم الاتحاد العام النسائي منذ تأسيسه عام ١٩٦٧ باستمرار بمسألة محو الأمية بين النساء، وعمد إلى تكثيف جهوده في هذا المجال في ضوء قانون محو الأمية رقم (٧) لعام ١٩٧٢ إدراكاً منه أن محو أمية المرأة خطوة أساسية لتحقيق تحررها الاقتصادي والاجتماعي، ولممارسة حقوقها، وتأدية واجباتها، منفذاً المسؤوليات المنوطة به في إطار قرارات المجلس الأعلى لمحو الأمية، معتمداً في تحقيق مهامه على هيكله التنظيمي المنتشر في جميع أنحاء القطر، متعاوناً مع وزارة الثقافة، ومنسقاً مع الجهات

الرسمية والمنظمات الشعبية المعنية بهذا المجال ضمن إطار الخطة العامة لمحو الأمية، وبدعم من القيادة السياسية مستفيداً من الحلقات الدراسية، والندوات، والدورات التدريبية وورش العمل التي تقيمها وزارة الثقافة، مساهماً في تنفيذ المشاريع التجريبية الرائدة للنهوض بتعليم المرأة الريفية، وتأهيلها مهنياً التي تنهض بها الوزارة بالتنسيق مع المنظمات العربية والدولية المعنية.

وقد حقق الاتحاد العام النسائي قفزة نوعية في عمله في مجال محو الأمية، إذ ركز منذ البدء على الربط المحكم بين محو أمية النساء الأميات، وتأهيلهن مهنياً، ورفع مستوى وعيهن الصحي والثقافي والقانوني، وتنظيمهن في صفوف المنظمة، وذلك من خلال تعاون وثيق بين مختلف المكاتب المختصة فيها.

والاتحاد بهذا الأسلوب الذي انتهجه قد أخذ بتطبيق مفهوم محو الأمية الحضاري الذي يحقق الهدف الأساسي في عملية محو الأمية، والذي تبنته الاستراتيجية العربية لمحو الأمية، وخطط اليونسكو، والمؤتمرات العربية والعالمية التي انعقدت لهذا الغرض.

ومن خلال تحليل نوعية الدارسات في الصفوف التي افتتحها الاتحاد يلاحظ أنهن من ربات البيوت بشكل أساسي، إضافة إلى الأميات الصغيرات والفلاحات والعاملات. يقوم الاتحاد باستمرار بحملات توعية واسعة لدعوة المواطنات الأميات إلى الانتساب إلى صفوف محو الأمية، وانتهج مختلف الأساليب التي تفيد في هذا المجال.

كما ساهم مساهمة فعلية في تطبيق التعليم الإلزامي، متعاوناً مع وزارة التربية. وقامت الاتحاديات بشكل طوعي ومجاني بالتدريس في

صفوف محو الأمية، وقد تابع الاتحاد السعي لدى وزارة التربية لإعطاء أفضلية للمعلمات اللواتي يعملن في مجال محو الأمية، وذلك بمثابة حوافز لهن لإسهامهن في هذا المجال، فأصدرت وزارة التربية تعليمات تقضي اعتبار مساهمة المعلمة بتحرير عدد من الأميات لمدة دورة كاملة مقابل مائة يوم خدمة.

- بلغ عدد المتحررات من الأمية، وخريجات مرحلة المتابعة منذ إحداث الاتحاد أكثر من مليون متحررة. وقد أعد الاتحاد العام النسائي مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوعات محو الأمية وتعليم الكبار من مختلف جوانبه، وعممها على جميع فروعه وروابطه ووحداته للإفادة من مضامينها.

كما أصدر نشرة شهرية للمتحررات من الأمية، توزع بأعداد كبيرة وتتناول موضوعات حيوية تفيد المتحررين من الأمية من جوانب عدة. وكذلك خصص صفحة للمتحررات من الأمية في مجلة المرأة العربية التي يصدرها.

ومن خلال إسهام الاتحاد في تنفيذ المشاريع التجريبية والرائدة التي نهضت بها وزارة الثقافة بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية المعنية، كما أشرنا سابقاً، تم التوصل إلى مجموعة من الحقائق تتمحور حول ما يلي:

- إن الربط بين محو الأمية والتأهيل المهني يشكل الحافز الأساسي لالتحاق الكثيرين وخاصة النساء في برامج محو الأمية.
- أهمية عدم الفصل بين الأبجدة والتدريب، بحيث يتمان معاً بتوظيف القراءة في التدريب على المهارات وبممارسة المهنة في التعلم الذاتي في المراحل المقبلة.

- أهمية الثقافة الجماهيرية بهدف توعية المجتمع ذكوراً وإناثاً في مختلف الجوانب الصحية والبيئية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية.
- أهمية التنسيق بين مختلف الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية.
- أهمية تنويع الأساليب الهادفة إلى تحقيق التوعية، وتنفيذ فعاليات المشاريع.

كما أثبتت هذه المشاريع التطور الذي طرأ على التعاون مع المنظمات الدولية بعد مؤتمر التعليم للجميع المنعقد عام ١٩٩٠.

وقد اهتم الاتحاد بتأهيل الأطر العاملة في مجال محو الأمية، بدءاً من العام ١٩٦٨ حيث شارك في الدورة التدريبية المركزية التي أقامتها وزارة الثقافة بالتعاون مع الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار. وفي عام ١٩٧٠ أقام دورة تدريبية مركزية للقيادات العاملة في هذا المجال في جميع المحافظات. كما أقام دورة تدريبية مركزية عام ١٩٧٨ لرئيسات مكاتب محو الأمية والعناصر المتفرغة فيها لمدة أسبوعين بالتعاون مع اليونيسيف. وفي عام ١٩٧٩ نظم دورة تدريبية مركزية ميدانية لمسؤولات محو الأمية في الروابط بالتعاون مع اليونيسيف، وهي الأولى من نوعها التي تقام بشكل ميداني. بلغ عدد المشاركات فيها (٧٠) مشاركة.

وفي عام ١٩٧٦ أقام الاتحاد الدورة التدريبية العربية لإعداد الأطر القيادية المكلفة بالإشراف على عملية محو الأمية بين النساء بالتعاون مع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، والاتحاد النسائي العربي العام، والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ضمت الدورة وفوداً من /٩/ أقطار عربية. وفي عام ١٩٨٣ أقام الاتحاد حلقة دراسية حول «المرأة والتنمية» بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، بلغ عدد المشاركات (٨٩) مشاركة

وكذلك أقام في العام نفسه حلقة دراسية ثانية بلغ عدد المشاركات فيها (٦٠) مشاركة من فروع الاتحاد.

وقد شارك الاتحاد في جميع الدورات التدريبية وورش العمل والحلقات الدراسية التي نظمتها وزارة الثقافة والإرشاد القومي أو التي تعاونت في تنفيذها مع منظمات عربية ودولية منذ إحداثه.

كما شارك في تمثيل سورية في الفعاليات التي أقيمت خارج القطر.

انتهج الاتحاد أسلوبين لتأهيل العاملات في مجال محو الأمية :

- ركز الأسلوب الأول على إقامة دورات تأهيلية للعاملات في الاتحاد من (معلمات ومشرفات وإداريات) بالتنسيق مركزياً مع وزارة الثقافة ، وفرعياً مع مكاتب محو الأمية في المحافظات وبالتعاون مع المراكز الثقافية العربية.
- ركز الأسلوب الثاني على مشاركة عناصر مرشحة من فروع الاتحاد في الدورات التي أقامتها مكاتب محو الأمية في المحافظات لتأهيل العناصر المرشحة من المنظمات الشعبية والجهات الرسمية المعنية بمحو الأمية.

هذا وقد استفاد الاتحاد من مشاريع إدماج التوعية السكانية في برامج محو الأمية وتعليم الكبار التي نفذتها وزارة الثقافة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو منذ عام ١٩٨٨ وساهم أيضاً في تنفيذ فعالياتها.

يولي الاتحاد العام النسائي اهتماماً خاصاً بمرحلة متابعة تعليم المتحررات الجدد من الأمية ، ويعمد إلى افتتاح دورات تعليمية لهن ،

ويستفيد من مؤسسات تعليم الكبار المنتشرة في جميع المحافظات والمناطق، إضافة إلى المؤسسات التابعة له، وقد شارك بفاعلية في ندوات تعليم الكبار التي نظمتها وزارة الثقافة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف تحضيراً للمؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار الذي انعقد في هامبورغ عام ١٩٩٧.

ولقد أسهم الاتحاد العام النسائي إسهاماً كبيراً في الفعاليات المنفذة بمناسبة العام الدولي لمحو الأمية عام ١٩٩٠ وفي نشر أهدافه. كما نفذ برامج متميزة في كل عام بمناسبة اليوم العربي لمحو الأمية، واليوم العالمي لمحو الأمية، معظمها أقيم برعاية السيّدة الدكتورة **نجاح العطار** وزيرة الثقافة نائب رئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية خلال أعوام (١٩٧٦ - ٢٠٠٠).

ويستفيد الاتحاد بشكل خاص من وسائل الإعلام التابعة له من مسموعة ومرئية ومقروءة.

ونشير بكل تقدير إلى فقرات من إحدى الكلمات التي ألقتها السيّدة وزيرة الثقافة - نائب رئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية بعنوان «**الكلمة صلاة ضمير**»:

«**إذا كانت مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة، فإن مسيرة العلم تبدأ بكلمة، لذلك مجدوا الكلمة فقالوا إلى البدء مرجعها، وإلى الخليقة التي منذ كانت بدء حياة كانت الكلمة بدء وعي، فهي صلاة ضمير، وبوح قلب، وترجمة ذات إلى ذات ومناجاة ابتهالية إلى الله، وجداً به، وتسبيحاً بآلائه، وطموحاً إلى المعرفة التي هي بعض عطاياه**» ...

لقد كانت الأمية، في نظر كل المفكرين، آفة عصرهم، بل كانت عدو هذا العصر. وكانت أكبر وأخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات، في

تحدي بعضها بعضاً، وفي سباق بعضها بعضاً، للحاق بشوط التقدم الذي لولاه ما انقدحت نار في صوان، ولا شق المحراث الأرض، ولا خرج البشر من جاهليتهم، مبحرين على زورق الحلم، ساعين لأن تكون لهم أبجديتهم، ولغتهم، وفنونهم، وآدابهم، وعلومهم، وكل نتاجات الثقافة التي منها نهر الحضارة العظيم.

ونحن في سورية، ورثة حضارة أفاءت على الدنيا، نتطلع إلى دورنا في إغناء كنزها، وإسهامنا في صنع مقوماتها، وشوطنا في وصل شوطها، لأنه مكتوب أن على الأمم التي تريد أن تكون من القرن العشرين، أن تأخذ مكانتها فيه، وتواجه تحديات الأعداء بإنجازاته، وتسابق في مضمار سباقه، وكل ذلك يتوقف على امتلاك العلوم والتكنولوجيا، والسيطرة على الآلة، فهماً وإدارة، واختراعاً واستخراجاً لأقصى الطاقة الكامنة فيها، لهذا كان شعار قرننا العلم ثم العلم ثم العلم، وكانت الأمية عدوة هذا العلم، والعقبة دونه، والظلمة التي تحجب آفاق المستقبل عن بنيه، وكان علينا، في هذا القطر، أن نشرع في تحرير المواطن من أميته، ونقله من الظلمة إلى النور، وهذا ما يوليه الرئيس **حافظ الأسد** كبير اهتمامه، وتوليه الدولة كل عنايتها، وتبذل المؤسسات جهوداً دائبة ومكثفة لتحقيقه.

واليوم، ونحن نحتفل باليوم العالمي لمحو الأمية، نشعر بأن هذا اليوم، هو عيد مواطنينا المتحررين من الأمية، ونشعر بضخامة المهمة، لأن محو الأمية واجب وطني، قومي، اجتماعي، إنساني، وقد خاضت الأمم المتقدمة كفاحاً صعباً ومتواصلاً طوال عقود من الزمن حتى استطاعت هزم هذا العدو الشرس»

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتحاد العام النسائي قد انتهج أسلوباً جديداً بهاتين المناسبتين، يتجسد في تكريم النساء اللواتي تحررن من الأمية، وتابعن التعلم حتى المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية، ويتم إلقاء كلمات من قبلهن، ويتحدثن فيها عن تاريخ حياتهن حتى وصولهن بعد تحررهن من الأمية إلى المرحلة الجامعية. ويتم ذلك بوجود المتفوقات من المتحررات الجدد من الأمية، ليكون ذلك حافزاً لهن لمتابعة التعلم، وتجري وسائل الإعلام المختلفة معهن لقاءات تلفازية وإذاعية وصحفية.

وتشارك المنظمات العربية والدولية المعنية بإلقاء كلمات في هاتين المناسبتين، مناسبة اليوم العربي لمحو الأمية واليوم العالمي لمحو الأمية، كالألكسو، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان الخ...

كما تدعى هذه المنظمات، وغيرها من المنظمات العربية والدولية الموجودة في دمشق إلى حضور هاتين المناسبتين، وتشارك في تكريم المتحررات من الأمية، واللواتي تابعن التعلم، وأنشط القيادات المتسلسلة العاملة في مجال محو الأمية والمعلمات المتميزات وتدعى إلى حضور الاحتفال بهاتين المناسبتين الفعاليات الثقافية والتربوية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد العام النسائي قد حصل على الجوائز التالية بترشيح من السيّدة الدكتورة نجاح العطار وزيرة الثقافة - نائب رئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية:

- جائزة «نادجدا كروبسكايا» التقديرية من منظمة اليونسكو (٨ أيلول /سبتمبر) عام ١٩٧٨، وذلك لعملها المتميز في مجال محو الأمية

بـشكل عـام وخاصـة في الريـف، ولتحقيقهـا الـربط بـين محـو أميـة النساء وتأهيلهن مهنياً، وتعبئة النساء لهذا الغرض.

- جـائزة «نومـا» التقديريـة مـن منظمـة اليونـسكو (٨ أيلـول /سـبتمبر) عـام ١٩٩٦. وقـد رفـع الـسيّد المدير العـام لليونـسكو رسـالة تهنئـة وتقدير إلى السيّد الرئيس **حافظ الأسـد** رئيس الجمهوريـة العربيـة السورية بهذه المناسبة، وألقى السيّد ممثـل اليونـسكو كلمـة في اليـوم العـالمي لمحـو الأميـة في دمـشق، أعلـن فيهـا حـصول الاتحـاد العـام النسائي على الجائزة، وقدم التهنئة باسم منظمة اليونسكو.
- قررت اللجنة الدولية التحكيمية لليونـسكو اعترافهـا بالعمـل الممتـاز للمنظمة في مجال محو أمية النساء وذلك في (٨ أيلول /سبتمبر) عـام ١٩٩٤.
- عبّـرت هيئـة التحكـيم الدوليـة لليونـسكو في (٨ أيلـول /سـبتمبر) ١٩٩٥ عـن سـعادتها، وتأكيـدها علـى أهميـة تنـوع الوسـائل الـتي تـؤدي إلى تقـدم التعلـيم، وخـصت بالتقـدير منظمـة الاتحـاد العـام النسائي في الجمهورية العربية السورية، المنظمـة الـتي تـضم (١١٤) رابطـة نـسائية، والـتي تبـذل جهـوداً جبـارة للنهـوض بالمـستوى التعليمي للنساء، وأعلن ذلك في فعالية خاصة بمناسبة اليوم العالمي لمحـو الأميـة، أقيمـت في بكـين علـى هـامش المـؤتمر الـدولي الرابـع المعني بالمرأة.
- شـهادة تقديريـة مـن المجلـس العـالمي لتعلـيم الكبـار في كنـدا اعترافـاً بإسهامات المنظمة في مجال تعليم الكبار، وذلك عام ١٩٩٤.

وقد توج ذلك كله بما تضمنه خطاب الرئيس الراحل **حافظ الأسد** رئيس الجمهورية العربية السورية الذي ألقاه بمناسبة ذكرى ثورة الثامن من آذار وعيد المرأة العالمي وافتتاح المؤتمر العام الخامس للاتحاد العام النسائي في الثامن من آذار /مارس عام ١٩٨٩ حيث قال:

«**إن المرأة العربية السورية تساهم الآن في مكافحة الأمية بعد أن كانت ضحية الأمية، شأنها شأن نسبة كبيرة من الرجال**».

ولقد كان للرئيسة الفخرية للاتحاد العام النسائي السيّدة الفاضلة **أنيسة الأسد** الدور الهام في دعم مسيرة الاتحاد وفعالياته.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السيّدة غادة الجابي رئيسة مكتب محو الأمية المركزي في المكتب التنفيذي للاتحاد ومديرة محو الأمية في وزارة الثقافة قد منحت أيضاً بترشيح من السيّدة وزيرة الثقافة جائزة (نادجدا كروبسكايا) التقديرية لعام ١٩٨٦، منحتها إياها منظمة اليونسكو لما بذلته من جهود مخلصة بصفتها الشخصية والرسمية معاً للنهوض بتعليم النساء العربيات.

لقد اكتسبت منظمة الاتحاد العام النسائي خبرات متعددة في تنفيذ مشاريع تجريبية رائدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، هذه المشاريع التي نفذتها وزارة الثقافة بالتعاون مع المنظمة وجهات أخرى محلية ومنظمات عربية ودولية سبق ذكرها، مما أهلها لتنفيذ مشاريع مع منظمات دولية منها:

- مشروع تعليم الفتيات الأميات من الفئة العمرية (١٣-١٩) سنة في إدلب:

أقيم هذا المشروع بالتعاون مع منظمة اليونيسيف خلال عامي (١٩٩٩-٢٠٠٠)، وحقق تطوراً إيجابياً بين صفوف الفئات المستهدفة في محو الأمية والتدريب المهني.

- مشروع تعليم الفتيات الأميات من الفئة العمرية (١٣-١٩) سنة في دير الزور:

أقيم هذا المشروع في عام ٢٠٠١، حيث تم افتتاح عدد كبير من صفوف محو الأمية في كل من مركز محافظة دير الزور، ومركز منطقة الميادين، وقد نفذت جولات إشرافية على أعمال المشروع محلياً ومركزياً، ومن قبل منظمة اليونيسيف، كما تم إجراء دورة تدريبية لمدربات التأهيل المهني من أجل البدء بهذا النشاط الذي يمثل الشق الآخر من المشروع. جرى افتتاح (٢٥٥) صفاً لمحو الأمية لصالح المشروع ضمت حوالي (٤٥٠٩) دارسات.

- مشروع تعليم الفتيات الأميات من الفئة العمرية (١٣-١٩) سنة في إعزاز:

أقيم هذا المشروع في منطقة اعزاز - حلب، عام ٢٠٠٣ على غرار المشروعين السابقين في كل من إدلب ودير الزور، وجرى التعاون مع اليونيسيف من أجل تنفيذه، ونفذت زيارات ميدانية لمنطقة المشروع، جرى خلالها إعداد إحصائية عن عدد الأميات في المنطقة بلغ عددهن (١١٣٥) وهن من الفئة المستهدفة من المشروع. كما تمت إقامة دورتين

تـدريبيتين لمعلمـات صـفوف محـو الأميـة، وللمـشرفات عليهـا. شملـت الـدورة الأولى (٥٠) معلمـة نفـذت خـلال الفـترة الزمنيـة ٨/٢٤-٢٠٠٢/٩/٥ وشملـت الـدورة الثانيـة (٤٠) مـشرفة. وخـلال عـامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تم تنفيذ خطة العمـل المعتمدة مع اليونيسيف بما يخص مجال محو الأمية في إطار برنامج تخفيف الفروق من أجل تعزيز التواصل لتحفيز المجتمع إلى أهمية تعليم الفتيان والفتيات، وعمل الاتحاد العام النسائي بالتعاون مع اليونيسيف على إقامة دورات في الأماكن الأكثر احتياجاً، وفق الآتي:

إدلب (منطقة سلقين)، والرقة (منطقة تل أبيض)، والحسكة (منطقة ريف الحسكة)، وحلب (منطقة منبج)، وديـر الـزور (منطقة البصيرة)، وذلك في عام ٢٠٠٣، وإدلب (معرة النعمان)، والرقة (منطقة معدان)، والحسكة (منطقة القامشلي)، وحلب (منطقة أتارب)، وديـر الـزور (منطقة الميادين)، في عام ٢٠٠٤ وكذلك «مشروع خيثام» عام ٢٠٠٥.

هذا وقد تعاونت منظمة الاتحاد العام النسائي مع برنامج الغذاء العالمي في تنفيذ:

- (المشروع ١٠٠٧٠) الخاص بدعم صغار المزارعين ومربي الأغنام في المناطق الهامشية والأراضي المتدهورة:

أقيم هذا المشروع بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة - برنامج الغذاء العالمي - وزارة الزراعة - مديرية تنمية البادية، إضافة إلى الاتحاد العام النسائي في كل من المحافظات التالية: (ريف دمشق - درعا - السويداء - حمص - حماة - حلب - إدلب - الرقة - دير الزور -

الحسكة). حيث نفذت (٩٧) دورة محو الأمية خلال عام ٢٠٠٣، و(٥٥) دورة خلال عام ٢٠٠٤. وجرت المشاركة بورشة العمل التي أقيمت في الفترة ما بين (٢٠-٢٣ حزيران /يونيو ٢٠٠٥) حول تطوير خطة عمل المرأة والجندر للعاملين في نشاطات مشروع برنامج الأغذية العالمي (١٠٠٧٠) ونظراً لأهمية هذا المشروع، وبمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية فقد أقيم احتفال مركزي في محافظة حمص - قرية المخرم - عام ٢٠٠٤ برعاية السيّدة **أسماء الأسد** حيث كرمت عدداً من المتفوقات والمتحررات من الأمية، كما أعلنت هيئة تخطيط الدولة إطلاق صندوق لمنح القروض، مع إعطاء أولوية للمتحررات من الأمية. هذا وقد أقيمت دورات تدريبية وورش عمل في إطار المشروع المشار إليه.

وبالتعاون مع كل من منظمة اليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي في إطار المشروع نفسه أقيمت دورات تأهيل معلمات لصفوف محو الأمية بالتنسيق مع وزارتي الثقافة والزراعة. وقد أقيمت هذه الدورات في كل من (إدلب - الرقة - الحسكة - حلب) لرفد المناطق النائية في هذه المحافظات بالأطر المؤهلة.

- وفي عام ٢٠٠٦ تم إطلاق مشروع التعلم الذاتي الذي نفذه الاتحاد العام النسائي بالتعاون مع جامعة دمشق - كلية الهندسة المعلوماتية - ووزارة التربية، وبمشاركة الجمعيات الأهلية والجهات المعنية بالعملية التعليمية، والمتخصصين والفنيين في هذا المجال، حيث أنجز محتوى تعليمي الكتروني موجه لفئة المتسربين من المدارس، وفي الوقت نفسه جرى تعميم تجربة التعلم الذاتي التي نفذها الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار على جميع الفروع للعمل على عقد حلقات نقاشية حول مضمون الأقراص التي تتضمن هذه التجربة، بهدف تقييمها في ضوء آراء الدارسات والمعلمات المشرفات والمختصين في هذا المجال.

- المشروع (١٠٦٧٨) الغذاء من أجل التعليم :

أقيم هذا المشروع بالتعاون ما بين هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الغذاء العالمي، شارك الاتحاد بورشة العمل التدريبية التي نظمت في عام ٢٠٠٨ للإعلان عن نشاطات المشروع.

يتضمن هذا المشروع في أحد مكوناته توزيع حصص غذائية على الدارسات في صفوف محو الأمية في بعض القرى التي تم تحديدها بموجب خارطة الفقر، ومؤشرات معدلات الأمية، لاسيما عند الإناث.

- مشروع التنمية الاجتماعية في المناطق الأكثر هشاشة :

أقام الاتحاد العام النسائي هذا المشروع في المناطق الأكثر احتياجاً في جميع المحافظات في إطار الخطة الخمسية العاشرة. وقد استهدف إلى تنمية المناطق الأكثر هشاشة، ودمجها في المجتمع بشكل يجعلها أكثر فاعلية في التنمية، ورفع مستوى دخل الأسرة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

وفي ضوء الدراسة الميدانية التي أعدت لهذا المشروع خلال عام ٢٠٠٦ والمستندة في مسوحاتها إلى خارطة الفقر التي شملت (١٢٠) قرية على مستوى القطر، تم تنفيذ المشروع بواقع قرية في كل محافظة.

يركز هذا المشروع على النهوض بقدرات المجتمع ليأخذ دوره في تنظيم العملية التنموية المستدامة وإدارتها من خلال تنظيم فرق عمل مؤهلة ومدربة في القرى المستهدفة للإشراف على الأنشطة التي يتضمنها المشروع.

أقيمت دورتان تدريبيتان الأولى لرئيسات المكاتب المتخصصة في الفروع وفي الروابط والوحدات المعنية بتنفيذ المشروع خلال عام ٢٠٠٨،

والثانية شارك فيها عدد من المعنيات في القرى المستهدفة في المشروع وفي ضوء ذلك، كان التوجه أن تقام هذه الدورات في القرى المشمولة بالمشروع، وبمشاركة أكبر عدد ممكن من المتدربين والمتدربات من المجتمع المحلي.

وفي إطار التعاون المثمر مع وزارة الثقافة، ومن خلال مشروع منظمة اليونيسيف بإحداث مراكز التعليم المجتمعي بهدف توفير فرص تعلم مستمر للفتيات والأطفال والشباب خارج المدرسة، فقد جرى تخصيص الاتحاد عام ٢٠٠٨ بثلاثة مراكز في كل من فروع (دمشق - ريف دمشق - القنيطرة)، وتقديم التجهيزات والأثاث اللازم، وباشرت هذه المراكز عملها بتقديم أنشطة تدريبية وتنموية مختلفة.

كما تابع الاتحاد تأسيس الصف النموذجي في كل فرع خلال عامي (٢٠٠٣ و٢٠٠٤)، وطالب الفروع بضرورة تقييم هذه التجربة، بحيث تشمل جميع المناطق.

نظم الاتحاد ندوة مركزية بعنوان «أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تعليم الكبار» خلال عام ٢٠٠٥ وذلك بهدف التركيز على نشر ثقافة المعلوماتية وتأكيد أهمية التعلم الذاتي، وإكساب الدارسات في صفوف محو الأمية المهارات والمعارف في مجال التقانة والتعرف إلى تجربة مراكز نفاذ (شبكة المعرفة الريفية) والاستفادة منها.

وكذلك فقد عقد الاتحاد ملتقى لمحو الأمية خلال شهر أيلول عام ٢٠٠٧، وقد ألقيت فيه محاضرات من جميع الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية المعنية بمحو الأمية إضافة إلى ممثلي هيئات المجتمع الأهلي المعنية بتعليم الكبار. وقد أدرج الاتحاد في خططه المشاركة في فعاليات

الاحتفالات بأسبوع التعليم للجميع الذي أعلنته منظمة اليونسكو بهدف تكثيف الجهود المبذولة في مجال محو الأمية في مختلف البلدان، ودفعها لتحقيق أهداف الألفية، عبر فعاليات متنوعة خلال شهر نيسان من كل عام وذلك بالتعاون مع اللجنة الوطنية السورية لليونسكو.

وقد تجسدت هذه الفعاليات في المشاركة في الندوة التلفزيونية الخاصة بالتعليم للجميع، والندوة الوطنية حول التعليم للجميع، وفي إصدار كراسين بعنوان «التعليم للجميع» باللغتين العربية والإنكليزية.

وفي عام ٢٠٠٦ اختارت منظمة اليونسكو أن يقام أسبوع التعليم للجميع تحت شعار «كل طفل بحاجة إلى معلم»، وفي ضوء ذلك عقدت ندوة حوارية في فرع القنيطرة بين أطفال زهرة الجولان والمربيات والمشرفات، وأولياء الأمور حول «العملية التربوية»، وأهمية تكامل دور الأسرة والروضة والمعلم في التنشئة الاجتماعية.

كما نظم فرع دير الزور عام ٢٠٠٧ ندوة حوارية بعنوان «دور الأسرة في التربية والتعليم».

وتجدر الإشارة إلى الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الجمهورية العربية السورية للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٥) التي صدرت في ضوء منهاج بكين الذي تبناه المؤتمر الدولي الرابع للمرأة المنعقد في بكين عام ١٩٩٥، انطلاقاً من أن التعليم حق من حقوق الإنسان، وهو أداة أساسية في تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم. هذه الاستراتيجية التي اشتملت على تسعة محاور منها محور المرأة والتعليم الذي ركز على موضوع إدخال مفاهيم الجندر في المناهج المختلفة لمراحل التعليم، والتوسع في افتتاح رياض الأطفال، وفي استيعاب جميع الأطفال في سن التعليم الإلزامي

للمرحلة الابتدائية والعمل على سد منابع الأمية، وخاصة بالنسبة للإناث، وكذلك رفع نسبة إتمام المرحلة الابتدائية إلى ٩٠٪ على الأقل، وتخفيض نسبة التسرب مع التركيز على تعليم الإناث، إضافة إلى تعميق الترابط بين المدارس الريفية والبيئة المحلية، وتعزيز هذه التجربة، ورفع سوية تفاعلها مع مراكز التنمية الريفية القائمة في البيئة نفسها، وانفتاحها على البيئة الاجتماعية المحيطة، وتعزيز الأسس للتوجه السريع نحو التوعية بأهمية تدريب المرأة على المهارات غير التقليدية كالمعلوماتية والتقنيات الحديثة.

كما يتضمن محور المرأة والتعليم التوسع في محو أمية المواطنين باتجاه القضاء على الأمية، ووصولاً بهم إلى المستوى الذي يؤهلهم لمواصلة التعليم، ولتحسين نوعية حياتهم وتنمية مجتمعهم، وكذلك وضع خطة وطنية لتعليم الكبار في ضوء الاستراتيجية العربية، ووضع خطة متكاملة للبحث العلمي في الجامعات، مع توفير مستلزماته، وإيلاء العناية الكافية للدراسات والأبحاث الخاصة بالمرأة، والتوسع في الاختصاصات في الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، وإحداث الدراسات العليا في الاختصاصات المختلفة، وخاصة ما يتعلق بقضايا المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد شكل وجود هيئات نسائية وأسرية فاعلة ولها دورها الاستشاري والتنفيذي والتنسيقي عاملاً مساعداً في تنشيط الجهود الرامية إلى نجاح تنفيذ عدة بنود من الاستراتيجية الوطنية للمرأة ويأتي كل من الاتحاد العام النسائي والهيئة السورية لشؤون الأسرة في مقدمتها، إضافة إلى عدد من الهيئات الشعبية والأهلية.

وفي الواقع لقد احتلت قضية تمكين المرأة حيزاً هاماً في كلمة السيّد الرئيس **بشار الأسد** أمام مجلس الشعب في السابع عشر من شهر تموز عام ألفين لدى أدائه اليمين الدستورية إذ قال: «**المرأة هي التي تنشئ وتربي الأطفال والنساء، وتهيئهم للمشاركة في بناء وطنهم، وهي التي تسهم في مختلف مواقع العمل في التنمية والتقدم، وهذا يتطلب أن نهيئ لها البيئة الملائمة لكي تكون أكثر فاعلية في المجتمع، وبالتالي أكثر قدرة على دورها في تنميته**». وهذا ما وفر تنامي البيئة المواتية للعمل الوطني الهادف إلى دعم قضايا المرأة.

لقد وضعت الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية معظم بنود محاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة - الإنجازات والمعوقات - موضع التنفيذ، ومنها محور «المرأة والتعليم»، حيث أعدت السيّدة غادة الجابي الخبيرة الوطنية - وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل سابقاً التقرير النقدي والتحليلي لهذه الاستراتيجية بتكليف من صندوق الأمم المتحدة للمرأة «اليونيفيم» والاتحاد العام النسائي، وتم إصدار هذا التقرير بكتاب وذلك خلال عام ٢٠٠٦ بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة بعد عقد ورشة عمل لمناقشته مع جميع الجهات المعنية الرسمية منها والشعبية.

قامت مراكز التنمية الريفية ووحدات الصناعات الريفية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والبالغ عددها (٢٩) مركزاً و(١٧٨) وحدة خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) بتقديم خدمات للمرأة الريفية، حيث بلغ عدد المستفيدات من فصول محو الأمية والتدبير المنزلي وفصول التريكو والتدريب على الصناعات الريفية والمنتسبين إلى المشاغل الإنتاجية (١٢٣٣٩) مستفيدة.

وكذلك قامت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بجهود لتنمية المرأة الريفية مواكبة ما تضمنته الاستراتيجية الوطنية للمرأة وقد أنجزت في إطار محور المرأة والتعليم ما يلي :

- التنسيق مع الجهات المعنية بمسائل محو الأمية لوضع خطة لتعليم الكبار من النساء في ضوء استراتيجية الدولة في هذا المجال.
- الإسهام في تنفيذ برامج محو الأمية في الريف بغية التخلص من هذه المشكلة نهائياً، وبخاصة لدى النساء.
- تضمين البرامج الإرشادية ضرورة تعليم الفتيات على الأقل إلى مستوى التعليم الإلزامي.
- تشجيع الإناث الريفيات الراغبات في متابعة التعليم ما بعد الإلزامي، وإيلاؤهن العناية الكافية للارتقاء بواقعهن.
- استعراض مناهج الكليات والمدارس الزراعية لاستكشاف الصور النمطية للمرأة والرجل، وإعادة صياغة هذه المناهج بحيث يتم إدراج النوع فيها.
- تشجيع النساء للانخراط في جميع مجالات التعليم الزراعي، وعدم تخصيصها في بعض التخصصات التقليدية.
- التخطيط والتنفيذ لبرامج التعليم الوظيفي للنساء.

وبهدف دعم التنمية المستدامة في الريف السوري فقد أنشئ الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) في تموز عام ٢٠٠١ كمنظمة غير حكومية برعاية ودعم السيّدة أسماء الأسد عقيلة السيّد رئيس الجمهورية. تقوم هذه المنظمة على مبدأ الاعتماد على الذات بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمعيات الريفية ويتبنى في هذا المجال

استراتيجية تفاعلية، تقوم على مفهوم مساعدة الناس كي يساعدوا أنفسهم.

بلغ عدد المشاريع التي نفذها حتى نهاية عام ٢٠٠٣ (٥٦) مشروعاً في إطار تنفيذ تحفيز التنمية الاجتماعية والثقافية في الريف السوري منها (١٥) مشروعاً في التعليم، و(٢٣) مشروعاً في الصحة، و(٥) مشاريع في مجال البيئة.

كما قدمت مراكز المعلومات المتنقلة خدماتها إلى (٥٧٧٠٠) مستفيد في (٢٦) قرية في محافظات حمص وحلب وإدلب.

هذا وقد نسق الاتحاد العام النسائي مع الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) في الأنشطة التي نفذت في قرى محددة في المحافظات، وكان إسهامه في قرى ريف دمشق، وقرى درعا والسويداء، وحلب وإدلب مُركزاً على تنظيم دورات لمحو الأمية، ودورات تأهيلية متنوعة، وفي قرى الحسكة عمل الاتحاد على إحداث وحدات نسائية في القرى لتفعيل الأنشطة فيها.

إننا ونحن نوضح دور منظمة الاتحاد العام النسائي في مجال محو الأمية ننوه بالجهود المتميزة لقيادات المنظمة منذ التأسيس من رئيسات الاتحاد وأعضاء المكاتب التنفيذية ومجالس الاتحاد، والمكاتب الإدارية، والروابط، والوحدات النسائية، واللجان المركزية والفرعية، وكذلك الأطر التربوية التي أسهمت في هذا الواجب الوطني والقومي والاجتماعي والإنساني.

٨- التطور الكمي في مجال محو الأمية منذ بداية التسعينيات:

استمرت التطورات الإيجابية التي تناولت بنية الهرم التعليمي للسكان منذ بداية التسعينيات بوتائر أسرع مما كانت عليه في عقد الثمانينيات. وتوضح الإحصاءات الواردة في التقرير المتضمن نتائج بحثي القوة العاملة لعامي (١٩٨٩-١٩٩١) المنشورة في المجموعة الإحصائية السنوية لعامي (١٩٩٠-١٩٩٢) الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، ونتائج بحث القوى العاملة لعام ١٩٩٥، وبحث القوى العاملة لعام ١٩٩٨ - المكتب المركزي للإحصاء (وثائق غير منشورة)، أن نسبة الأمية انخفضت على مستوى إجمالي السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر من (٢١,٥٪) عام ١٩٩٠ إلى (١٧,٤٪) عام ١٩٩٥ أي بمقدار (٣,٨٪) في المتوسط سنوياً. ثم انخفضت إلى (١٤,٢٪) عام ١٩٩٨ أي بمقدار (٦,١٪) في المتوسط سنوياً.

وفي أوساط الذكور انخفضت نسبة الأمية من (١١,٢٪) عام ١٩٩٠ إلى (٩,٤٪) عام ١٩٩٥، أي بمقدار (٣,٢٪) في المتوسط سنوياً، ثم انخفضت إلى (٧,١٪) عام ١٩٩٨، أي بمقدار (٨,٢٪) في المتوسط سنوياً.

أما الإناث فقد انخفضت نسبة الأمية من (٣٢,٢٪) عام ١٩٩٠ إلى (٢٥,٩٪) عام ١٩٩٥، أي بمقدار (٣,٩٪) في المتوسط سنوياً، ثم انخفضت إلى (٢٢٪) عام ١٩٩٨ أي بمقدار (٥٪) في المتوسط سنوياً.

يستخلص من ذلك، أن الانخفاض في مستوى الأمية كان أكثر تسارعاً لدى الإناث منه عند الذكور بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٥) وعكس ذلك بين عامي (١٩٩٥-١٩٩٨) وعليه فقد ضاقت الفجوة في

نسبة الأمية لدى الإناث والذكور من (٢١) عـام ١٩٩٠ إلى (١٦,٥) عـام ١٩٩٥ ثم إلى (١٤,٩) عام ١٩٩٨.

والجدير بالذكر أن معدل القرائية لدى الجنسين من الـشباب في الفئة العمريـة (١٥- ٢٤) سـنة قـد ارتفعـت علـى المـستوى الإجمـالي مـن (٨٧,٩٪) إلى (٩٥,٢٪) بـين عـامي (١٩٩٤-١٩٩٨)، وفي أوسـاط الذكور من (٩٣,٦٪) إلى (٩٧,٦٪)، في حين ارتفعت في أوساط الإنـاث من (٨٢,١٪) إلى (٩٢,٨٪) خلال الفترة نفسها.

وأخيراً انخفضت نسبة الأمية بين الذكور في الحضر من (٩,١٪) عام ١٩٩٠ إلى (٥,٧٪) عام ١٩٩٨.

وعلى مستوى الإناث في الحضر من (٢٤,٣٪) إلى (١٥,٧٪) خلال الفـترة نفـسها، بينمـا انخفـضت هـذه النـسبة لـدى الـذكور في الريـف مـن (١٣,٤٪) إلى (٨,٥٪)، ولـدى الإنـاث في الريـف مـن (٤٠,٩٪) إلى (٢٨,٤٪) بين العامين المذكورين.

هـذا وتـشير المجموعـة الإحـصائية الـسنوية لعـامي ١٩٩٥-١٩٩٨ الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء إلى أن عـدد المتحـررين مـن الأميـة نحـو (٤٥٢) ألفـاً بـين عـامي ١٩٩٠-١٩٩٨ مـنهم (٤٨,٣٪) ذكـور و(٥١,٧٪) إناث، ويشكل المتحررون مـن الأمية (٧٦,٨٪) مـن إجمـالي عدد المنتسبين إلى صفوف محو الأمية وتراوحـت هذه النسبة بـين (٧٦,٤٪) لدى الذكور و(٧٩,٦٪) لدى الإناث.

تهدف الخطة الوطنية لمحو الأمية التي أعـدت عـام ١٩٩٦ إلى تحقيق القـضاء علـى الأميـة في الجمهوريـة العربيـة الـسورية خـلال الأعـوام (١٩٩٧-٢٠٠١) الـتي أقرهـا المجلـس الأعلـى لمحـو الأمية، واسـتهدفت

التوسع في محو أمية المواطنين لتحقيق القضاء على الأمية، والوصول بالأميين إلى المستوى الذي يؤهلهم لمواصلة التعليم وتحسين نوعية حياتهم، والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

ولقد تأخر تطبيق هذه الخطة بسبب عدم رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها إلا أن المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم في سورية الذي عقد في شباط ١٩٩٨ أوصى بتوفير نفقات تنفيذ الخطة الوطنية لمحو الأمية البالغة /٧٦,٧٥٨,٣٨٠/ ليرة سورية، في السنة الواحدة ولمدة خمس سنوات.

تتضمن الخطة استيعاب /١,١٥٢,٧٦٦/ أمياً وأمية في مرحلتي الأساس والمتابعة، وأشباه الأميين بواقع /٢٥٧,٩٢٨/ سنوياً أي افتتاح نحو ١٠ آلاف صف، وهذا يستدعي تدريب (٩٧٥٠) معلماً في البداية ثم (١٠٠٠) معلم سنوياً. وقامت كل محافظة بإعداد خططها الفرعية الخاصة بها في ضوء واقع المحافظة وتنسيقها وفق الخطة الوطنية. ويرافق تطبيق هذه الخطة نشاط إعلامي واسع يهدف إلى ترغيب الأميين، وحثهم على الالتحاق بصفوف محو الأمية، وحفز المتعلمين على الاستمرار في التعلم، وفي الوقت نفسه يرافق عمليات محو الأمية تدريب مهني للملتحقين بصفوف محو الأمية مما يحول دون تسربهم.

وهذا ما ركزت عليه التوصية الصادرة عن المؤتمر التربوي المشار إليه التي نصت على وضع خطة إعلامية تواكب تنفيذ الخطة الوطنية تتولاها لجنة من خبراء في الثقافة ومحو الأمية وتعليم الكبار، والتربية والإعلام بإشراف وزارة الثقافة، وتأكيد القرار القاضي بإنتاج برامج تعليمية لمحو الأمية في التلفاز.

كما تضمنت التوصيات تحديث تأليف كتب الأساس والكتب التثقيفية يتولى الأولى مختصون تربويون يعملون على مراجعتها وتحديثها كلما دعت الحاجة، ويتولى الثانية مختصون في الموضوعات التي يتقرر التأليف فيها.

وكذلك تأكيد وضع قرارات المجلس الأعلى لمحو الأمية موضع التطبيق الدقيق، وبخاصة في مجال تطبيق التعليم الإلزامي، والحد من التسرب.

وبتاريخ ٢/٤/٢٠٠٢ صدر المرسوم التشريعي رقم (١٦) الذي ينص على أن يتولى وزيرا الثقافة والتربية المهام والصلاحيات الموكولة إلى المجلس الأعلى لمحو الأمية بموجب أحكام القانون رقم (٧) تاريخ ٧/٢/١٩٧٢، كما تحل عبارة «وزارتي الثقافة والتربية» محل عبارة «المجلس الأعلى لمحو الأمية» حيثما وردت في القانون المذكور.

كما ينص المرسوم على ربط الصندوق المنصوص على إحداثه في المادة (١٣) من القانون رقم (٧) تاريخ ٧/٢/١٩٧٢ بوزير الثقافة، ويتولى إصدار الأنظمة المالية والمحاسبية المنصوص عليها في المادة المذكورة.

وكذلك ينص المرسوم على أن التنسيق يتم بين وزيري الثقافة والتربية في جميع ما يتعلق بمحو الأمية، ويرفعان إلى مجلس الوزراء الأمور التي تتجاوز حدود صلاحيتهما المقررة بموجب هذا المرسوم التشريعي، والقوانين والأنظمة النافذة لاتخاذ القرار المناسب.

وقد ألغى المرسوم المادة (٩) من القانون المشار إليه، مع اعتبار باقي مواد القانون المذكور معدلة حكماً بما يتفق مع أحكام هذا المرسوم التشريعي.

وفي عام ٢٠٠٣ طرأ تغيير على «تسمية مديرية محو الأمية» حيث أصبحت «مديرية تعليم الكبار والتنمية الثقافية»، وبالتالي تغيرت تسمية مكاتب محو الأمية في المحافظات إلى دوائر تعليم الكبار والتنمية الثقافية، وصدرت تعليمات ناظمة جديدة بتعديل المنهاج التعليمي، وجعل المراحل التعليمية على ثلاثة مستويات بعد أن كانت على مرحلتين، وإجراءات منح الشهادات وأسلوب تكليف المعلمين والمشرفين والمستخدمين للصفوف المفتتحة.

تقوم وزارة الثقافة منذ نهاية عام ٢٠٠٣ بإصدار مجلة تعليم الكبار وهي مجلة دورية فصلية، تعنى بالمقام الأول بمتابعة تثقيف خريجي برامج تعليم الكبار لتعزيز مهاراتهم التعليمية المكتسبة، وتنمية مهارات التعلم الذاتي لديهم، كما تتوجه بجزء منها إلى العاملين في مؤسسات تعليم الكبار، حيث يندرج إصدار المجلة ضمن خطة التعاون مع منظمة اليونيسيف. وحرصاً على تشجيع الأهل على إرسال بناتهم إلى المدارس، قامت الوزارة بالتعاون مع اليونيسيف بإنتاج وإخراج (٤) سبوتات تلفزيونية حول أهمية تعليم الفتيات، تم عرضها على شاشة التلفزيون السوري. كما تم عرض (٤) حلقات تلفزيونية زجلية حول تعليم الفتيات.

توضح البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الثقافة (مديرية تعليم الكبار والتنمية الثقافية) أن عدد المتحررين من الأمية من الصفوف المفتتحة خلال الأعوام (١٩٩٧-٢٠٠٧) قد بلغ (٥٣٢٢٧٨) متحرراً ومتحررة منهم (١٩٠٥١١) ذكور، و(٣٤١٧٦٧) إناث.

هذا وقد ركزت وزارة التربية على برنامج التعليم الأساسي غير النظامي (المنهاج المكثف) الذي يقدم للفئة العمرية (١٠-١٣) سنة من

المتسربين من التعليم النظامي ، أو غير الملتحقين به من قبل ، وتقدم وزارة التربية الدعم اللازم من معلمين وأبنية مدرسية ، وإصدار التعليمات اللازمة والتي من شأنها المساهمة في عملية افتتاح دورات لمحو الأمية في جميع المدارس ، وكذلك العمل وبشكل متسارع في عملية التطوير التربوي من خلال جملة من المشاريع التربوية التي تؤدي إلى الحد من الأمية وسد منابعها من خلال تحسين البيئة المدرسية والتعليمية.

في إطار المنتدى العالمي للتربية الذي انعقد في شهر نيسان من عام ٢٠٠٠ في داكار والذي جرى خلاله تقييم ما أنجزته دول العالم خلال العقد الماضي منذ انعقاد المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع في جومتين عام ١٩٩٠ وحتى الآن ، وفي ضوء الأهداف التي تضمنها إطار العمل الصادر عن المنتدى حيث التزم المشاركون بالسعي لتحقيقها من خلال تطوير وتعزيز خطط العمل الوطنية وذلك في موعد أقصاه عام ٢٠٠٢ ، وضع مشروع خطة محو الأمية للأعوام (٢٠٠٢-٢٠٠٦) مستمدة من الخطة الوطنية التي سبق أن أعدتها وزارة الثقافة في عام ١٩٩٦ بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في ضوء الإعلان العالمي حول التعليم للجميع والتي أقرها المجلس الأعلى لمحو الأمية للأعوام (١٩٩٧-٢٠٠١)، إلا أنه لم يتم وضعها موضع التنفيذ الفعلي لعدم توفير المستلزمات المالية اللازمة لذلك.

وفيما يلي أهداف الخطة ومستلزمات تنفيذها :

- الهدف العام :

تهدف الخطة إلى التوسع في محو أمية المواطنين من الفئة العمرية (١٣-٤٥) سنة والبالغ عددهم في عام ٢٠٠١ حسب ما ورد في بيانات

المكتب المركزي للإحصاء /١١٣٦٧٨٣/ لتحقيق القضاء على الأمية في الجمهورية العربية السورية بحلول عام ٢٠٠٦، وذلك للوصول بهم إلى المستوى الذي يؤهلهم لمواصلة التعلم، وتحسين نوعية حياتهم والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

- الأهداف الخاصة:

• توفير الفرص لاستيعاب الأعداد المستهدفة خلال خمسة أعوام:

استيعاب /١١٣٦٧٨٣/ أمياً وأمية في مرحلة الأساس /٦/ أشهر/ والمتابعة /٣/ أشهر/، وذلك خلال السنوات الخمس بواقع /٢٢٧٤٠٠/ سنوياً في /١١٣٧٠/ صفاً، بحدود /٢٠/ دارساً في الصف الواحد وتوفير /١١٣٧٠/ معلماً للعمل معهم. وذلك وفق ما يلي:

- وضع خطط سنوية لكل محافظة مع إعطاء أولوية للمحافظات الخمس الأكثر احتياجاً وهي (حلب - إدلب - الرقة - الحسكة - دير الزور) وتعبئة الجهود الرسمية والشعبية للاضطلاع بمسؤولياتها في إطار لجان محو الأمية بالمحافظات والتركيز على الفتيات (١٣-١٩) سنة والأمهات الشابات (٢٠-٢٩) سنة.
- تهيئة الكتب اللازمة لكل من مرحلتي الأساس والمتابعة للدارسين بحدود /٢٢٧٤٠٠/ نسخة سنوياً و/١١٣٧٠/ نسخة من دليل المعلم.
- العمل على توفير المعلمين للتدريس في صفوف محو الأمية وتدريبهم.

- تنفيذ حملات إعلامية لترغيب الأميين ودفع المتعلمين للمساهمة وضمان الاستمرار.

- تقوية نظام المتابعة الحرة فيما بعد التحرر من الأمية:

- تهيئة الأماكن المناسبة لأندية القراءة الحرة وتأهيلها لاستقبال القراء الجدد.

- التوسع في سلسلة كتب المتابعة والمواد القرائية بالتعاون مع جهات معنية أخرى.

- دعوة الصحف والمجلات لإفراد صفحات للقراء الجدد وتشجيع كتاباتهم فيها.

- الترويج للقراءة المبسطة من خلال أجهزة الإعلام والمعارض ودعم طباعتها.

- التوسع في توفير فرص التدريب على مهارات أساسية أو مدرة للدخل:

- مواصلة الدمج بين نظامي التدريب والقراءة والكتابة في إنتاج مطبوعات خاصة.

- البدء بإنشاء خمسة مراكز في المحافظات الأكثر احتياجاً للتدريب والتوسع تدريجياً.

- إيجاد مراكز للإنتاج والتسويق ترتبط بصفوف محو الأمية وتساهم في تمويل أنشطة إضافية.

- تقوية أساليب الترغيب للمشاركة والتواصل الاجتماعي والثقافي:

- التعاون مع وزارة الإعلام والجهات الإرشادية والتثقيفية الأخرى في إنتاج مواد متطورة مناسبة لتعليم وتثقيف الكبار، وإيجاد الوسائل والقنوات المناسبة لعرضها.

- تكوين مراكز للمشاهدة والاستماع وربطها بصفوف محو الأمية، وتشجيع الحوار والتفكير النقدي والتعبير عن الذات بين الدارسين وأسرهم.
- تدريب معلمي محو الأمية والفنيين والمتعاونين على المستوى المحلي على أساليب التنشيط.

● مواصلة التعاون بين الجهات الرسمية والشعبية وتوطيد مسؤولياتها التضامنية وتعزيز التنسيق بين جهودها في إطار الهيكلية القائمة:

- استكمال جهاز محو الأمية في وزارة الثقافة ليضطلع بالمسؤوليات المنوطة به.
- تدعيم مكاتب محو الأمية في المحافظات وتمكينها من العمل الشبكي على مستوى المحافظة.
- إقامة شبكات محلية بصورة تجريبية للوصول إلى صيغ عملية يمكن التوسع بموجبها في تحويل صفوف محو الأمية إلى شبكات محلية.
- تطوير التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية والاستفادة من خبراتها ومن فرص التمويل المتاحة.

● تدريب الأطر العاملة في جميع المستويات الميدانية والبسيطة والقيادية:

- تدريب الأطر الميدانية وجميع العاملين على المستوى القاعدي.
- تدريب الفنيين والمصممين ومدربي المدربين والمشرفين والقيادات الشعبية والرسمية.
- تدريب القيادات العليا في المجالس واللجان ومتخذي القرار في مجال محو الأمية.

- الاستفادة من منهجية التدريب بالعمل لتصميم برامج التدريب المناسبة لكل فئة.

- تصميم نظام متكامل للمتابعة والضبط والتقويم:

- أن يربط نظام التقويم بين الأبعاد البيئية والمدخلات والعمليات والنواتج والآثار البعيدة بين مراحل العمل والتخطيط وإعادة التطبيق.
- إعداد أدوات الإدارة والمعلومات لجمع البيانات عن المؤشرات الحساسة لتقدم العمل.
- إنشاء وحدة التقويم والمتابعة كجزء من الهيكل الفني والإداري لمحو الأمية بوزارة الثقافة.

وقد أطلقت حملة وطنية لمحو الأمية ضمن الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. تم التركيز في هذه الحملة على المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية في القطر، وهي المحافظات الأكثر احتياجاً، مع عدم إغفال بقية المحافظات. وتم استهداف أكثر من (٥٠٠) قرية في بادئ الأمر. وقد أدت الجهود المبذولة حتى نهاية عام ٢٠٠٨ إلى تحرير المحافظات التالية من الأمية (طرطوس - السويداء - القنيطرة).

بلغ عدد الصفوف المفتتحة فيها للفئة العمرية (١٥-٤٥) سنة (٧١٨٠) صفاً وعدد المنتسبين إلى هذه الصفوف (١١٩٣٠٩) دارساً ودارسة، وقد تمَّ تدريب فريق عمل للصم والبكم وآخر للمكفوفين، وجرى افتتاح الصفوف اللازمة، وتحرير الأميين في المناطق المستهدفة.

٩- التطور النوعي في مجال محو الأمية
منذ بداية التسعينيات :

لقد طرأ تطور نوعي على مسيرة العمل في ميدان محو الأمية واكب التطور الذي حدث على المستويين العربي والعالمي وقد تمثل في المجالات التالية :

مجال تطوير المناهج وإعداد كتب جديدة لمرحلتي الأساس والمتابعة وما بعد التحرر من الأمية :

وضعت وزارة الثقافة أسساً متطورة لبناء مناهج تعليم الكبار للأميين، وقد اعتمدت هذه الأسس في إعداد الكتب الجديدة لمرحلتي الأساس والمتابعة بعنوان «مرحبا بالعلم».

ومن الأسس الناظمة لإعداد مناهج لتعليم الكبار من الأميين :

- الإسهام في بناء شخصية المواطن الناضجة المتكاملة والمتوازنة والمتطورة من جميع الوجوه جسمياً وفكرياً وانفعالياً وجمالياً واجتماعياً وإنسانياً.
- تعزيز الفكر العلمي الموضوعي واستخدامه في حل المشكلات الفردية والاجتماعية، وتنمية قدراته على التمييز الموضوعي بين معطيات المعلومات المتدفقة عبر وسائل الاتصال المختلفة.
- تعزيز إمكانات المواطن في إقامة علاقات إيجابية نافعة وسعيدة مع أسرته ومجتمعه، وذلك بتنمية العلاقات الأسرية، وتحقيق التعاون بين أفراد الأسرة، والعناية بأوضاعها الصحية.
- تنمية روح الإيثار، وتشجيع روح التضحية والتعاون الاجتماعي.

- تنمية مفهوم المواطنة الصالحة ليعي كل فرد ما عليه من حقوق وواجبات.

- تأكيد شرف العمل، وتمجيد العمل الاجتماعي المنتج.

- ربط المواطن العربي بتراث أمته الحضاري، وقدرتها على أداء رسالتها في إغناء الحضارة الإنسانية، وتنمية شعوره بأنه عضو في المجتمع الإنساني.

- العمل على تعزيز الثقة بالنفس، والقدرة على مواجهة التحديات التي تعترض مسيرة الأمة العربية.

- العمل على إعداد المواطن لكي يكون قادراً على ممارسة حقوقه، وتأدية واجباته، ومواصلة التعلم الذاتي إسهاماً منه في تنمية مجتمعه والتكيف مع متطلبات العصر.

لقد روعي إدخال المفاهيم السكانية في مناهج محو الأمية عند إعداد الكتب الجديدة لمرحلتي الأساس والمتابعة، انطلاقاً من أن أكثر الفئات التي تحتاج إلى توعية بالمسائل السكانية هي فئة الأميين الذين لم تتح لهم فرصة التعلم، والذين هم بحاجة ماسة إلى تفهم العلاقة القائمة بين حجوم أسرهم ودخولها، والحفاظ على صحة الأم والأطفال بتنظيم الإنجاب، والعمل على الحد من الزواج المبكر كخطوة أساسية، والنظر باهتمام إلى مسألة تحسين تعليم المرأة، وتأهيلها، ودمجها في عملية التنمية باعتبارها عاملاً حاسماً في معالجة المشاكل السكانية.

تم ذلك في إطار المشروعين المنفذين بالتعاون بين وزارة الثقافة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو. وروعي أيضاً إدخال المفاهيم الصحية والمفاهيم البيئية في مناهج محو الأمية عند إعداد الكتب

الجديدة لمرحلتي الأساس والمتابعة في إطار المشاريع المنفذة بالتعاون بين وزارة الثقافة ومنظمة اليونيسيف.

وكذلك جرى تعميق الربط بين محو أمية المواطنين الأميين وتأهيلهم مهنياً، وبخاصة الإناث منهم والتدريب على الصناعات غير التقليدية، وكيفية إقامة مشروعات صغيرة إنتاجية. وقد عزز المجلس الأعلى لمحو الأمية القرار الصادر عن منظمة الاتحاد العام النسائي القاضي بإعفاء المتحررات من الأمية من رسم الانتساب إلى إحدى دورات التأهيل المهني التي تفتتحها المنظمة.

كما تهتم لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام لنقابات العمال بالمرأة العاملة في القطاع الخاص، وتسعى إلى الاهتمام بتأهيلها وتدريبها مهنياً وثقافياً بتنظيم دورات خاصة بها مسائية.

وتجدر الإشارة إلى القرار رقم (٢) الصادر عن المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد العام لنقابات العمال في مجال المرأة العاملة الذي تضمن:

- زيادة التركيز على التثقيف الذاتي للنساء العاملات.
- زيادة مشاركة المرأة العاملة في دورات المعهد النقابي المركزي والمعاهد الإعدادية، وفي الدورات والندوات المتخصصة الداخلية والعربية والخارجية.
- تحقيق زيادة في مشاركة المرأة في التدريب المهني والنقابي، والتركيز على تقنيات المعلومات لتطبيق التطور المستمر في هذا المجال. هذا وتركز لجنة المرأة العاملة جهودها في التوسع بافتتاح دور الحضانة في مواقع العمل وتأمين مستلزماتها.

وعمدت وزارة الثقافة إلى إصدار سلسلة من كتب المتابعة لتعليم الكبار، أعد منها حتى أواخر العقد الأخير من القرن العشرين (٢١) كتيباً، تضم هذه الكتيبات التي روعي في إعدادها تبسيط أساليب عرضها مع تزويدها بصور إيضاحية، موضوعات حيوية، جرت طباعتها وتوزيعها على محافظات القطر، ليقوم المعلمون بشرح مضامينها للدارسين في صفوف محو الأمية لمرحلة الأساس، وتدريسها في دورات مرحلة المتابعة، كما أصدرت الوزارة كتاباً جديداً للرياضيات بعد أن تمت عملية تقويمه وطباعته وتوزيعه.

أما فيما يتعلق بمرحلة ما بعد التحرر من الأمية، فقد أولت وزارة الثقافة هذه المرحلة عناية خاصة، وقد تم اكتساب الخبرات في هذا الميدان من خلال ممارسة العمل، والتعاون والتنسيق بين وزارة الثقافة والجهات الأخرى، والمنظمات الشعبية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار، ومن خلال تنفيذ المشاريع التجريبية والرائدة لمحو أمية المرأة الريفية وتأهيلها مهنياً، وذلك بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي والمنظمات العربية والدولية المعنية. وقد أسفرت الجهود المبذولة في سبيل تطوير المناهج إلى:

- مواكبة المناهج بأسسها الجديدة التطور الذي طرأ على مفهوم محو الأمية وتعليم الكبار.
- تطور برامج محو الأمية وتعليم الكبار بحيث تلبي حاجات التعلم الأساسية لدى الكبار، والاتجاه نحو التعلم الذاتي.
- إدماج المعلومات والمسائل المتعلقة بالصحة والبيئة والسكان ودور المرأة في المجتمع، وغيرها في صلب المناهج مما أدى إلى إغناء المادة العلمية المقدمة إلى الدارسين في أسلوب ميسر مبسط.

مجال التدريب:

تدريب العاملين في محو الأمية وتعليم الكبار:

أولت وزارة الثقافة عناية خاصة بتطوير مناهج تدريب العاملين في محو الأمية وتعليم الكبار متعاونة مع المنظمات الشعبية والمنظمات العربية والدولية المعنية، وذلك في ضوء ما تضمنه الإعلان العالمي حول التعليم للجميع، وفي إطار تنفيذ مشاريع التربية السكانية، ومشاريع التثقيف الصحي والخطط السنوية للتدريب. وقد تم التركيز على:

- عقد دورات تدريبية مستمرة على مستوى مركزي، وعلى مستوى المحافظات.
- إتاحة المجال أمام هؤلاء العاملين لحضور الدورات التدريبية والندوات والحلقات الدراسية العربية التي تقام داخل القطر وخارجه.
- المشاركة في أعمال الموائد المستديرة التي عقدت في إطار تحقيق التعليم للجميع.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من ورشات العمل والدورات التدريبية المركزية والفرعية قد عنيت بصقل معارف ومهارات العاملين في مجال محو الأمية في الجوانب السكانية والبيئية والصحية، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة.

ولقد شمل التدريب جميع القيادات المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار في الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية.

هذا وقد منحت منظمة اليونسكو جائزة «مالكولم أديشيا» التقديرية إلى نقابة المعلمين عام ١٩٩٨ نظراً لجهودها في مجال محو الأمية.

تدريب الأطر التعليمية الخاصة بمحو الأمية :

أدخلت وزارة الثقافة تطورات مدروسة على منهاج تدريب الأطر التعليمية الخاصة بمحو الأمية فأغنتها بموضوعات ذات صلة بالتربية السكانية والتربية الصحية والتربية البيئية، ودور المرأة في عملية التنمية، وقد تضاعف عدد الدورات التي نفذت، وأصبحت تقام على مستوى المناطق في المحافظات ليشمل التدريب أكبر عدد متاح في النواحي والقرى. وغدت عملية تقييم هذه الدورات أساسية، للاستفادة من نتائجه في التخطيط للدورات المستقبلية.

وتابعت وزارة الثقافة التعاون مع المنظمات العربية والدولية لتنظيم فعاليات تواكب المستجدات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار. وكان للتعاون المستمر منذ السبعينيات بين وزارة الثقافة والمنظمات الشعبية الدور الأساسي في تحقيق ذلك، وقد نفذت في عقد التسعينيات والعقد الأول من القرن الحالي ما يلي :

- الدورتان التدريبيتان المركزيتان حول (التثقيف الصحي) لجميع المحافظات :

أقامت وزارة الثقافة هاتين الدورتين بالتعاون مع اليونيسيف، الأولى في دمشق خلال عام ١٩٩٤، والثانية في طرطوس خلال عام ١٩٩٩.

- ورشات العمل التجديدية للتربية السكانية :

أقامت وزارة الثقافة هذه الورشات بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو في الأعوام الممتدة من عام ١٩٩٥ وحتى عام

١٩٩٨ ، حيث أقيمت الورشة التجديدية الأولى في محافظة حلب خلال عام ١٩٩٥ ، في حين أقيمت الورشات الأخرى في دمشق.

ولقد استهدفت هذه الورشات اطلاع المشاركين على :

- البرامج الفرعية المحددة في إطار برنامج التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- الاتجاهات الجديدة للتربية السكانية والتي برزت بعد مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية المنعقد عام ١٩٩٤.

- الدورة التدريبية العربية للقيادات المتوسطة في المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأمية :

نظمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار) هذه الدورة بالتعاون مع وزارة الثقافة والاتحاد العام النسائي وذلك في مدينة دمشق خلال عام ١٩٩٧ ، شاركت في هذه الدورة رئيسات مكاتب محو الأمية في فروع الاتحاد، كما شارك فيها (٦٠) من العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار من (١٣) قطراً عربياً.

- الدورة التدريبية حول التثقيف الصحي :

أقامت وزارة الثقافة هذه الدورة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف بدمشق والاتحاد العام النسائي خلال عام ١٩٩٦ ، بلغ عدد المشاركات في هذه الدورة (٤٦) مشاركة.

- الدورة التدريبية المركزية للقيادات المتوسطة العاملة في مجال محو الأمية :

نظمت وزارة الثقافة هذه الدورة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم خلال شهر آب ١٩٩٨.

- الدورة التدريبية المركزية الثانية حول «التثقيف الصحي وحقوق المرأة والطفل»:

نظمت وزارة الثقافة هذه الدورة بالتعاون مع اليونيسيف والاتحاد العام النسائي خلال عام ١٩٩٨.

قامت وزارة الثقافة بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي ومنظمة اليونيسيف منذ بداية التسعينيات بتنفيذ مشاريع تجريبية ورائدة لمحو أمية الفتيات والنساء في قرى مختارة من مناطق محددة في بعض محافظات القطر، وتأهيلهن مهنياً ورفع مستوى وعيهن الصحي، والمساهمة في تقديم الخدمات الصحية لهن، وذلك في كل من محافظات (اللاذقية - إدلب - حماة - الرقة).

كما تابعت وزارة الثقافة تنفيذ مشاريع رائدة جديدة لمحو أمية الفتيات والنساء مستفيدة من الخبرات المتراكمة التي جرى اكتسابها من خلال تنفيذ المشاريع السابقة، والمشروعات الجديدة هي:

تنفيذ مشاريع رائدة لمحو أمية الفتيات والنساء وتأهيلهن مهنياً ورفع مستوى وعيهن الصحي في محافظات (طرطوس - الحسكة -الرقة).

مشروع طرطوس (منطقة القدموس، ومنطقة الصفصافة):

جرى انتقاء قرى من هاتين المنطقتين في محافظة طرطوس لتنفيذ مشروع يهدف إلى محو أمية النساء وتأهيلهن مهنياً، ورفع مستوى وعيهن الصحي. وذلك بالتعاون بين وزارة الثقافة والاتحاد العام النسائي، ومحافظة طرطوس، واليونيسيف.

وفي إطار تنفيذ هذا المشروع أقيمت دورة تدريبية للمرشحات للتدريس في صفوف محو الأمية في كل من القرى المنتقاة، ودورة أخرى

لمدربات التأهيل المهني، وافتتح /٧٠/ صفاً لمحو الأمية، كما افتتحت دورات للتأهيل المهني لجميع المتحررات من الأمية، وأقيمت دورة تدريبية لهن على كيفية استخدام حقيبة الإسعافات الأولية، وتم إعداد نشرتين صحيتين بأسلوب مبسط، وجرى توزيعهما على الفئات المستهدفة.

مشروع الحسكة (منطقة تل براك -منطقة الشدادي):

أجريت دراسة ميدانية لواقع (١٠) قرى لينفذ فيها المشروع، على أن تكون أسس الانتقاء مراعية نسبة الأمية في القرى، وارتفاع نسبة تسرب الفتيات من المرحلة الابتدائية، والحاجة إلى تأهيل المرأة مهنياً، وإلى تحسين الوضع الصحي والبيئي، وقد تم في إطار المشروع تأهيل (٥٠) معلمة لمحو الأمية و(٦٠) مدربة لدورات التأهيل المهني، وإقامة دورة لتدريب المثقفات الصحيات استفادت منها حوالي (٥٠) متدربة.

بلغ عدد المستفيدات من المشروع حوالي (٢٠٠٠) امرأة، تم محو أميتهن، وتدريبهن على المهن التالية: (الخياطة، التمريض، الآلة الكاتبة، حفظ الألبان والفواكه وصنع مشتقاتها). وجرى إنشاء وحدات تسويقية لبيع إنتاجهن.

وقد توسع المشروع ليشمل قرى أخرى وكان ذلك نتيجة طبيعية للصدى الطيب للمشروع والنجاح الذي حققه.

مشروع الرقة (منطقة معدان):

نفذت في إطار المشروع دراسة لواقع تسع قرى تابعة لمحافظة الرقة، ودورة تدريبية لتأهيل معلمي ومعلمات صفوف محو الأمية المفتتحة

خلال عام ١٩٩٥ ضمت (٣٩) معلماً ومعلمة، كما افتتحت صفوف لمحو الأمية استوعبت (١٥٠٠) دارسة ودورات التأهيل المهني في مجالات مختلفة، ودورات أخرى في التثقيف الصحي، ونظمت معارض لنتاج المتدربات.

مشروع «تنمية المرأة الريفية في جبل الحص»:

بدئ بتنفيذ هذا المشروع في محافظة حلب بالتعاون بين وزارة الثقافة ومنظمة اليونيسيف والاتحاد العام النسائي، وذلك في إطار المشروع المتكامل الذي يجري تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتنسيق مع وزارتي الزراعة والصحة. يهدف هذا المشروع إلى محو أمية النساء وتزويدهن بالمعارف والخبرات، وبخاصة في مجالات الرعاية الصحية الأولية، وتنظيم الأسرة، ورعاية الأطفال، كما يهدف إلى تأهيل المرأة مهنياً بهدف تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي.

وقد نفذت دورات تأهيلية لمعلمات محو الأمية ومعلمات التأهيل المهني، ومدربات التثقيف الصحي، استفادت من الأنشطة التي نفذت.

يمكن استنتاج جملة من الحقائق أهمها:

- عزز مؤتمر التعليم للجميع المنعقد في جومتين وتوصياته الأفكار والمفاهيم والسياسات التي كانت تتبلور في سورية منذ السبعينيات حول أنماط العمل في محو الأمية وتعليم الكبار، وأغناها بزخم شديد، بحيث ترجمت إلى ممارسات وإجراءات تنفيذية أدت إلى انخفاض ملحوظ في نسب الأميين خلال عقد التسعينيات وإلى تطور نوعي في أساليب تعليم الكبار ومضامينه.

- أدى التشدد في تطبيق التعليم الإلزامي إلى الحد من التسرب، وانخفاض عدد الأميين من الفئات العمرية الشابة وسد أحد الروافد الرئيسية للأمية في الجمهورية العربية السورية.

- نتيجة للالتزام بتكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين فقد ضاقت الفجوة بين نسب الأميين الذكور والإناث، وكذلك الفجوة بين الملتحقين في صفوف محو الأمية بين الذكور والإناث، وزادت من قوة المرأة التنموية.

تابعت وزارة الثقافة التعاون مع عدد من المنظمات الدولية منها منظمة اليونيسيف الذي يشمل التعاون معها المجالات التالية:

- تطوير مناهج محو الأمية وتحديثها.

-إعداد حلقات درامية وزجلية موجهة حول أهمية التعليم وفوائده، وخصوصاً تعليم الفتيات.

- تدريب معلمي صفوف محو الأمية وتأهيلهم.

- إصدار مجلة تعليم الكبار.

أما التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد تضمن محاور ثلاثة:

- يتعلق المحور الأول بالتثقيف الصحي ومحو الأمية والنوع الاجتماعي (الجندر).

- يشمل المحور الثاني خدمات تطوير أعمال تبعاً للمشروع.

- يركز المحور الثالث على تقديم قروض بسيطة بعد أن يتم التأهيل للبدء بمشاريع صغيرة.

وقد نجم عن التعاون بين وزارة الثقافة واليونسكو في إطار تنفيذ برنامج التعليم المجتمعي إقامة (١٠) مراكز للتعليم على الحاسوب (الكومبيوتر) بمختلف المستويات.

ومن خلال التعاون مع برنامج الغذاء العالمي افتتحت دورات لتعليم الكبار ضمن خطة المشروع في المحافظات التالية: (حلب - إدلب - دير الزور - الحسكة - الرقة).

كما أقيمت ورشة عمل في تدمر خلال عام ٢٠١٠ لمناقشة وعرض نتائج المشروع الذي نفذ فيها.

ونظمت في العام نفسه دورتان تدريبيتان للأطر العاملة في المشروع في محافظتي إدلب وحلب، وثلاث دورات تدريبية للأطر العاملة في المشروع في محافظات (دير الزور - الرقة - الحسكة).

وكذلك تم تنفيذ خمس دورات «تأسيس المشاريع» في محافظة دير الزور ضمن المشروع، وكذلك في محافظتي الرقة والحسكة. وقد منحت المتخرجات من هذه الدورات الفرصة لتأسيس مشروعات خاصة بهن.

وجرت المشاركة في ورشة العمل «كلنا شركاء في القضاء على الأمية»، والتي أقامها الاتحاد العام النسائي في محافظة حلب.

وتعاونت وزارة الثقافة مع هيئة تخطيط الدولة في تنفيذ الجانب الخاص بتعليم الكبار في مشروع أفقر (١٠٠) قرية في سورية للإسهام في تحقيق الأهداف الألفية. هذا المشروع الذي تم توقيعه بين هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومن خلال التعاون مع اليونسكو (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في بيروت) أقيمت ورشة عمل تدريبية في دمشق

خلال عام ٢٠١٠، بحضور وفد قدم من موريتانيا، ورؤساء دوائر تعليم الكبار وأمناء مراكز التعليم المجتمعي في محافظات (دير الزور - الرقة - الحسكة). وكذلك أقيمت في العام نفسه ورشة عمل تدريبية في محافظة دير الزور للعاملين في مراكز التعلم المجتمعي، وجرى افتتاح (٦) مراكز جديدة للتعلم المجتمعي في المنطقة الشرقية (دير الزور - الرقة - الحسكة) بدعم من الحكومة اليابانية.

وفي إطار الحملة الوطنية لمحو الأمية تم تكثيف الجهود لإعلان مناطق محررة من الأمية، وإجراء عمليات المسح في عشرات القرى، والمتابعة في كل من محافظات (اللاذقية وإدلب وحماة)، في عام ٢٠١٢.

وجرى التعاون مع وزارة الزراعة «مديرية تنمية المرأة الريفية» حيث أقيمت دورات لمحو أمية النساء الريفيات في عدة مناطق في محافظات (الحسكة - حلب - درعا - الرقة - دير الزور - إدلب)، وتم توقيع مذكرة تعاون بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الثقافة تهدف إلى محو أمية النساء الريفيات في قرى المنطقة الشرقية.

وأقيمت في محافظة حلب ندوة بعنوان «بناء الكفايات في مجال تعليم الكبار» بالتعاون مع معهد تعليم الكبار الألماني DVV عام ٢٠١١.

بلغ عدد الصفوف المفتتحة خلال الأعوام: (النصف الأول من عام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢): (٩٨٢٤) صفاً. كما بلغ عدد الدارسين (١٩٤١٦٢). وعدد المتحررين من الصفوف المفتتحة عام ٢٠١١ (٦٩٥٦٤).

أما عدد القرى المحررة من الأمية خلال الأعوام المشار إليها، فقد بلغ (١٣٥٥) قرية.

هـذا وقـد شـاركت الجمهوريـة العربيـة الـسورية في المـؤتمر الـدولي السادس لتعليم الكبار الذي عقدته منظمة اليونسكو في البرازيـل - مدينـة بلـيم - مركـز محافظـة بـارا بوفـد مـن وزارة الثقافـة ووزارة الـشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمة الاتحاد العام النسائي وذلك في الفـترة الممتـدة من الأول وحتى الرابع من شهر كانون الأول /ديسمبر عام ٢٠٠٩.

ثالثاً - تعليم الكبار في الجمهورية العربية السورية
تاريخاً وإنجازات

١- تمهيد:

تجدر الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن التوصية الخاصة بتنمية تعليم الكبار التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة، المنعقدة في نيروبي عام ١٩٧٦ تعرف تعليم الكبار «بأنه المجموع الكلي للعمليات التعليمية المنظمة خارج المدرسة أي غير النظامية التي تؤدي إلى نمو الشخصية نمواً كاملاً، والمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتوازنة والمستقلة».

تتم أشكال من تعليم الكبار ضمن التعليم النظامي، أو بطريقة ثالثة عرضية عن طريق وسائل الإعلام والمعلومات.

لقد أكد المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار الذي عقدته منظمة اليونسكو في باريس عام ١٩٨٥ دور تعليم الكبار في مواجهة تحد ثلاثي يتمثل في تحقيق القضاء على الأمية، ومواكبة التحولات التكنولوجية، والإسهام في حل المشكلات الكبرى للعالم المعاصر.

لاحظ هذا المؤتمر الدولي، أنه منذ مؤتمر طوكيو المنعقد عام ١٩٧٢ أصبح تعليم الكبار يتسم بتنوع واسع لمضامينه، فلم يعد يشمل التأهيل

المهـني والتـدريب التجديـدي فقـط، بـل يـشمل أيـضاً تعليمـاً عامـاً وموضوعات تتصل خاصة بإعداد المواطن لممارسة مسؤولياته، وازدهاره الثقافي، والاستخدام السليم لوسائل الإعلام التي يزداد تأثيرها في حياته اليومية.

ومن بين المواد التي تعد ذات أهمية خاصة في مناهج تعليم الكبار مجموعـة تتعلـق بالتحـديات الكـبرى للعـصر مثـل مكافحـة العنـصرية والفـصل العنـصري، وتعزيـز حقـوق الإنـسان، وحرياتـه الأساسـية، وحفظ السلام ودعمه، وتنمية البيئة وصونها، إضافة إلى أهمية تعليم الكبار بوصفه شرطاً ضمن شروط أخرى، للحصول على العمل والانتفاع بالقيم الثقافية، ويكون عاملاً من عوامل النمو الكامل لشخصية الفرد.

ومن المفيد ونحن نتحدث عن تطور تعليم الكبار على المستوى الدولي، أن ننوه بما جاء في تراثنا العربي الإسلامي من اهتمام وعناية بتعليم الكبار منذ عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، حيث كان الصغار يتلقون العلم في الكتاتيب والكبار يتلقونه في المساجد.

ومما يدعو إلى الاعتزاز أن هذا الاهتمام بتعليم الكبار شمل النساء أيضاً، فلقد أمر الرسول الكريم مرة أحد الصحابة الفقراء حينما عقد العزم على الزواج أن يجعل مهر زوجته تعليمها آية من القرآن الكريم.

وفيما يلي نوضح واقع تعليم الكبار في الجمهورية العربية السورية في الثمانينيات من القرن الماضي.

٢- التدريب والتأهيل المهني قبل عقد التسعينيات:

- في الجهات الحكومية:

إن توسع نطاق تعليم الكبار وتزايد أهميته أديا إلى تغيير طبيعة هذا التعليم، بحيث أصبح أكثر اتصالاً بالأنشطة الإنمائية المتنوعة، وأخذت جميع الوزارات وجهات القطاع العام توليه اهتماماً متزايداً في إقامة مراكز التأهيل المهني، ومراكز للتدريب المتخصص ومراكز لتطوير الإدارة والإنتاجية إضافة إلى البرامج التدريبية والتأهيلية التي تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الاختصاصات التعليمية والمهارات الفنية كماً ونوعاً.

وقد هدفت في مجملها إلى:

- إعداد العاملين فنياً وعملياً وتخصصياً بما يحقق توفير مهارات مناسبة، تساعدهم على الارتقاء بمستوى الأداء لديهم، وبصقل معارفهم.
- إكساب العاملين المهارات الضرورية ومساعدتهم على استخدام التقنيات الحديثة.
- توفير الأطر المؤهلة لمواجهة المهام والأعباء الجديدة ومساعدتها على التلاؤم معها.

ولتحقيق هذه الأهداف نصت المادة /١٨/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة على ما يلي:

«تتولى الجهات العامة تدريب العاملين لديها وفقاً لنظامها الداخلي».

واستناداً إلى هذا القانون صدر النظام الداخلي النموذجي بالقرار رقم (٣٨٠٣) تاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠ وقد حدد أهداف وقواعد وأسس نظام التدريب المهني والتأهيل المسلكي.

لقد ارتفع عدد مراكز التدريب المهني في مختلف الاختصاصات من (٧١) مركزاً تدريبياً عام ١٩٨١ إلى (١٠٤) مراكز عام ١٩٩٠ أي بمقدار (٥,٢٪) في المتوسط سنوياً وبلغ مجموع عدد الملتحقين فيها حوالي (٢٨١) ألفاً خلال السنوات العشر ١٩٨١ - ١٩٩٠، منهم (٥٩٪) ذكور و(٤١٪) إناث.

هذا ولقد أقامت مختلف الوزارات وجهات القطاع العام إضافة إلى هذه المراكز التدريبية المشار إليها وخلال الفترة الزمنية نفسها، مئات من الدورات التدريبية القصيرة للعاملين الملتحقين حديثاً في العمل لديها، بهدف تأهيلهم وتزويدهم بمهارات ومعارف مناسبة تمكنهم من أداء المهام الموكولة إليهم بالشكل المطلوب.

- في المنظمات الشعبية:

نفذت المنظمات الشعبية كل في مجال مهامها دورات تدريبية متنوعة، وأنشطة تثقيفية، شارك فيها عدد كبير من الأطر القيادية والأعضاء المنتسبين إليها.

- الاتحاد العام لنقابات العمال:

أقام الاتحاد من خلال المعهد النقابي المركزي دورات تدريبية مستمرة، مدة كل منها (٩) أشهر، كما أقام من خلال المعاهد النقابية الإعدادية دورات تدريبية مدة كل منها شهران، وذلك إضافة إلى كثير

من الدورات التدريبية القصيرة المتخصصة في مختلف المجالات التي تهم العمال.

- الاتحاد العام للفلاحين:

أقام الاتحاد من خلال معهد آذار المركزي للتثقيف الفلاحي دورات تدريبية، مدة كل منها أربعة أشهر، وذلك لتأهيل الخريجين من المعاهد الفلاحية الإعدادية المنتشرة في معظم المحافظات بهدف توعية الفلاحين وتنمية مهاراتهم في المجالات القومية والاجتماعية والنقابية والزراعية.

كما أقام الاتحاد دورات تدريبية مركزية ومحلية لرفع كفاءة العاملين في التنظيم الفلاحي، ولزيادة وعي الفلاحين في مجال الاستثمار الأمثل للأرض والآلة والمياه، والاهتمام بسلامة البيئة، وكذلك في مجال استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، إلى جانب دورات تدريبية أخرى موجهة إلى المرأة الريفية عموماً بهدف تعميق دورها وإسهامها في التنمية الشاملة.

- الاتحاد العام النسائي:

قام الاتحاد من خلال مراكز التأهيل المهني البالغ عددها (١٤) مركزاً، والمراكز الإنتاجية البالغ عددها (٨) مراكز وكذلك من خلال الروابط النسائية البالغ عددها (١١٤) رابطة، والوحدات النسائية البالغ عددها (١٣٥١) وحدة بتدريب المرأة وتأهيلها مهنياً في المدن والريف على مهن تتناسب ومتطلبات البيئة كالخياطة والتريكو والتطريز وصناعة الأغباني، إضافة إلى تدريب الأطر النسائية، وتنظيم الكثير من الدورات التدريبية في المجالات الصحية والزراعية، كما أقامت بعض الفروع

دورات تدريبية في مجال الحواسيب وغيرها وقد بلغ عدد دورات التأهيل المهني المنفذة (٣٣٨٢٥) دورة، استفادت منها (٦٢٢٦٩٨) مواطنة.

- اتحاد شبيبة الثورة:

أقام الاتحاد من خلال المراكز التابعة له ومراكز التنمية الريفية في القرى عدداً كبيراً من الدورات التدريبية والمهنية والحرفية المتخصصة.

- الاتحاد الوطني لطلبة سورية:

أقام الاتحاد معسكرات علمية إنتاجية تساعد على ربط المعلومات النظرية للطلاب بالمعلومات التطبيقية وتوثيق صلتهم بالمجتمع، وبخاصة الريفي.

- نقابة المعلمين:

أقامت نقابة المعلمين العديد من الدورات التدريبية للمربيات العاملات في رياض الأطفال، إضافة إلى الدورات التدريبية على الحاسوب، وبعض المهن اليدوية.

٣- الأشكال الأخرى لتعليم الكبار قبل عقد التسعينيات:

- في الجهات الحكومية:

قامت الجهات الحكومية المعنية بنشر الثقافة الجماهيرية بتنفيذ الكثير من الأنشطة، وعلى سبيل المثال فإن وزارة الثقافة قد حققت العديد من هذه الأنشطة من خلال معاهد الثقافة الشعبية، ومراكز الفنون التشكيلية والتطبيقية والمراكز الثقافية العربية التابعة لها، ونورد فيما يلي مهام هذه المعاهد والمراكز:

• معاهد الثقافة الشعبية:

عملت على إكساب المهارات العلمية والمهنية والثقافية لمن فاتتهم فرص متابعة التعليم في المدارس النظامية وللراغبين في الاستزادة من هذه المعارف. بلغ عدد هذه المعاهد عام ١٩٩٠ (٣٩) معهداً وتضم معاهد الثقافة الشعبية فروعاً مختلفة (فرع الثقافة النسوية - فرع الثقافة المهنية - فرع الثقافية الفنية - فرع الثقافة التجارية - فرع الثقافة العامة).

• مراكز الفنون التشكيلية والتطبيقية:

عملت هذه المراكز على تنمية مواهب الهواة وتأهيلهم للإنتاج الفني، وهي موزعة في مختلف المحافظات السورية كما تطور عدد المنتسبين إليها من ذكور وإناث، حيث بلغ عدد المنتسبين إليها من الذكور عام ١٩٩٠ (١٠١٢) ومن الإناث (٦٠٣).

• المراكز الثقافية العربية:

عملت هذه المراكز على تيسير سبل الثقافة في أوساط الجماهير بمختلف الوسائل (المطالعة - المحاضرات - الندوات - المناظرات - حلقات الكتاب لمعالجة مختلف القضايا الفكرية والقومية).

- بلغ عدد المراكز الثقافية عام ١٩٩٠ (٩٠) مركزاً.
- بلغ عدد الفعاليات الثقافية المنفذة من (محاضرات - ندوات - حلقات كتاب - جلسات استماع) /٤٠١١/ فعالية .
- بلغ عدد الفعاليات الفنية من (عروض سينمائية وتلفزيونية وتمثيليات ومسرحيات ومعارض ومهرجانات) /٧٥٤٤/ فعالية.

- بلغ عدد المستفيدين من هذه النشاطات (١٨٨٨٩٥٧) مستفيداً.
- بلغ عدد قراء الكتب والصحف والمجلات (١٠٦٢٧٦٣) قارئاً.

● مكتبة الأسد الوطنية:

أقامت هذه المكتبة منذ عام ١٩٨٥ دورات تدريبية منتظمة في مجال التوثيق.

- في المنظمات الشعبية:

إن التشريعات الخاصة بمعظم المنظمات الشعبية على الرغم من قدم صدورها، تعطي هذه المنظمات دوراً واضحاً في تعليم الكبار. وتعد مهامها في هذا الميدان أساسية لتنفيذ الأهداف الكبيرة التي وضعت لها. وبالتالي فإن طبيعة عمل هذه المنظمات تتفق ومسارات حركة تعليم الكبار. فقد جاء في هذه التشريعات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

● الإسهام في محو الأمية وتيسير سبل الثقافة لجميع المواطنين.
● نشر الثقافة العمالية، وإعداد قيادات نقابية عمالية واعية مزودة بالثقافة العامة والعمالية.
● تعميق الوعي القومي الاشتراكي عند المرأة، ورفع مستواها الثقافي والسياسي، وتنمية خبراتها لتمكينها من الإسهام الفعلي والكامل في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.
● إزالة جميع العوائق الاجتماعية والقانونية والثقافية التي تحول دون تطور المرأة.
● تنمية الطاقات الفكرية والفنية، وخلق الذهنية العلمية المنظمة والصلبة لدى جيل الشباب.

- إعداد الأطر القيادية وتأهيلها.
- القيام بجميع الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية بين صفوف الطلبة.
- رعاية وحماية مصالح المعلمين المادية والمعنوية والصحية والاجتماعية والثقافية.
- رفع مستوى الوعي المهني بين المعلمين، ومتابعة تثقيفهم في أثناء الخدمة.
- تشجيع المبادرات الخلاقة وتنمية المواهب الفكرية وتعزيز الكفاءات بين المعلمين.

٤- التطور النوعي في مجال تعليم الكبار في عقد التسعينيات:

- التدريب والتأهيل المهني في الجهات الحكومية :

ظهرت نتائج تطبيق المادة (١٨) من القانون الأساسي للعاملين في الدولة والنظام الداخلي المشار إليهما سابقاً منذ بداية التسعينيات، إذ شهد هذا العام، والأعوام التالية تصاعد أنشطة التدريب والتأهيل المهني في كل من المؤسسات الإنتاجية والخدمية. وقد ارتفع عدد مراكز التدريب المهني التابعة للوزارات وجهات القطاع العام في مختلف الاختصاصات من (١٠٤) مراكز عام ١٩٩٠ إلى (١٥٤) مركزاً عام ١٩٩٧ أي بزيادة قدرها (٦,٩٪) في المتوسط سنوياً، وبلغ مجموع عدد الملتحقين فيها نحو (٢١٧) ألف متدرب خلال الفترة من (١٩٩٠- ١٩٩٨) منهم (٥١٪) ذكور و(٤٩٪) إناث كما توضح المجموعة الإحصائية السنوية لعامي ١٩٩٤، ١٩٩٨ الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

والجدير بالذكر، أنه إضافة إلى مراكز التدريب القائمة فإن الوزارات وجهات القطاع العام أقامت الكثير من الدورات التدريبية القصيرة خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٨ للعاملين لديها، وبخاصة الملتحقين حديثاً في العمل لتزويدهم بمهارات ومعارف تمكنهم من القيام بالمهام الموكلة إليهم بالشكل المطلوب.

ويمكن القول إن برامج التدريب والتأهيل تتنوع بتنوع الوزارات والجهات العامة والمهام الموكولة إلى كل منها. وتختلف مدتها وعددها حسب الحاجة والاختصاص، وطبيعة هذه البرامج، وإن هدفت في مجملها إلى إكساب العاملين لديها المهارات العلمية والعملية والمهنية والثقافية والفنية.

نورد فيما يلي نماذج لهذه الدورات التدريبية في بعض الوزارات وجهات القطاع العام على سبيل المثال لا الحصر:

- وزارة الصناعة:

قامت مديرية التدريب المهني والتأهيل في وزارة الصناعة والجهات المرتبطة بها بإعداد الأطر الفنية لجميع القطاعات (العام والخاص والمشترك) في مستويين لأنظمة التدريب هي:

- نظام التدريب السريع:

- اتخذ شكلاً من أشكال محو الأمية المهنية وتعليم الكبار على السواء، ومن كلا الجنسين، ويجري العمل فيه من خلال مراكز التدريب المهني.

- لا يتطلب الانتساب إلى هذه المراكز شهادة علمية، ويكتفي الإلمام بالقراءة والكتابة.
- مدة الدراسة (٦) أشهر يتخرج الطالب بمستوى عامل نصف ماهر.
- يتوفر في مجمعات مراكز التدريب (٢٣) مهنة.
- المهن الموجودة هي: (الكهرباء والإلكترون - ميكانيك - البناء التجارة الرسم الصناعي والمعماري السكرتارية).
- تبلغ طاقة استيعاب المجمعات التدريبية بحدود (١٨٥٠) متدرباً سنوياً.
- يبلغ عدد خريجي مراكز التدريب بحدود (١٥٠٠) متدرب سنوياً.
- يمنح المتدرب خريج المركز وثيقة تدريب مهني تصدر عن وزارة الصناعة، تخوله العمل بموجبها لدى الجهات المعنية كافة بصفة عامل.

- نظام التعليم المهني:

بوشر بتطبيقه منذ ١٩٨٨-١٩٨٩ لبناء القاعدة التحتية العريضة المتخصصة في المجتمع. وقد أحدثت (٧) مدارس مهنية مركزية لحملة الشهادة الإعدادية ألحقت بمجمعات التدريب. طاقة استيعابها (٢٥٠٠) طالب وطالبة سنوياً، يتراوح عدد المهن فيها ما بين (٢٩-٣١) مهنة، يتخرج الطالب منها بمستوى عامل ماهر، ويبلغ عدد خريجي هذه المدارس (١٨٠٠) طالب وطالبة في كل سنة.

- مراكز تطوير الإدارة الإنتاجية:

أنشئت هذه المراكز بهدف الإسهام في تحقيق التنمية الإدارية كمدخل إلى تحسين الأداء والإنتاجية في الإدارات والمؤسسات والشركات.

• وزارة التموين والتجارة الداخلية:

يتضمن النظام الداخلي لهذه الوزارة قسماً خاصاً تناول قواعد وأسس التدريب والتأهيل المسلكي.

وبمقتضى هذه القواعد والأسس يخضع العاملون في الوزارة لبرامج تدريب وتأهيل في إطار أهداف حددها هذا القسم، وارتكزت بشكل خاص على أسس منها:

- توفير المهارات المناسبة والارتقاء بمستوى الأداء.
- استمرارية العملية التدريبية ومواكبتها للتطور العلمي والتقني والإداري والاجتماعي.
- شمولها لجميع المستويات (الإدارية العليا - الوسطى - القاعدة).

وقد تحققت من خلال ذلك المنجزات التالية:

- محو أمية المعلوماتية، حيث أخضع القسم الأعظم من العاملين في الوزارة إلى دورات أولية ومتنوعة، ومتقدمة في مجال الحاسوب والمعلوماتية، ونفذت هذه الدورات ضمن الوزارة.
- تعلم اللغات الأجنبية، من خلال إشراك العناصر بدورات مختلفة لدى معاهد هيئة تخطيط الدولة، ومجمع مراكز التدريب المهني التابع لوزارة الصناعة وغيرها.

وفي مجال النشاطات الأخرى للوزارة، فقد نفذت على سبيل المثال على مستوى الإدارة المركزية للوزارة فقط مجموعة من الدورات لعام ١٩٩٧ تناولت الموضوعات التالية: (تحليل مواد - أسعار - مكاييل ومقاييس - رقابة تموينية - تخاطب لاسلكي - حماية ملكية - تحليل بقايا المبيدات، والإضافات الغذائية).

كما تشرف الوزارة على دوائر التأهيل والتدريب وخططها التأهيلية لـ /١٤/ جهة تابعة لإشرافها.

- وزارة الإسكان والمرافق:

تقوم الوزارة بوضع خطط وبرامج سنوية للتأهيل والتدريب وفق الاحتياجات العملية لتطوير مهارات العاملين لديها فنياً وعلمياً من خلال:

§ الدورات التدريبية الخارجية: حيث تتم المشاركة بدورات تدريبية وندوات وحلقات علمية في مجالات مختلفة تتعلق باختصاص الوزارة.

§ الدورات التي تقيمها الوزارة محلياً في المجالات التي تتعلق باختصاصها.

§ الدورات التخصصية المستمرة: تعمد الوزارة إلى إقامة العديد من الدورات التأهيلية التخصصية الداخلية المستمرة على مدار العام في المديريات الفنية (مياه الشرب - الصرف الصحي - الميكانيك - الكهرباء) بهدف تطوير العاملين فنياً وعلمياً.

§ دورات في مجال الحواسب الالكترونية لمواكبة تقنيات العصر ورفع كفاءة العاملين.

§ دورات في نظام التشغيل والرسم الهندسي والإنشاءات.

§ دورات خاصة في شبكات المياه والصرف الصحي.

- وزارة الإنشاء والتعمير:

تعمل هذه الوزارة على تدريب وتأهيل الأيدي العاملة في المهن المتعلقة بالتشييد والبناء. وتشرف مديرية التدريب والتأهيل على مراكز

التدريب المهني الموقتة وذلك لرفد القطاعين العام والخاص بالأيدي المهنية المدربة في مجال الإنشاء والتعمير، وتنظم هذه المراكز دورات سريعة مدتها تتراوح ما بين (٥-٩) أشهر للمتدربين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٣٥) سنة، وممن يتقنون القراءة والكتابة، أو يحملون شهادات علمية. ويتم التدريب خلال هذه الدورات على المهن التالية: (التمديدات الكهربائية - التمديدات الصحية - النجارة العربية - الحدادة الفرنجية واللحام - التدفئة المركزية - البلاط - الدهان -ورق الجدران).

- التدريب والتأهيل المهني في المنظمات الشعبية:

استمرت المنظمات الشعبية كل في مجال عملها بإقامة الدورات التدريبية، التحق فيها عدد كبير من الأطر القيادية والأعضاء المنتسبين إليها بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٨).

ويتبع بعض هذه المنظمات معاهد متخصصة تنفذ فيها الأنشطة التدريبية الطويلة والقصيرة في مختلف موضوعات التدريب. وقد طرأ تطور نوعي على الدورات التدريبية منذ بداية التسعينيات بما يتفق والمستجدات في هذا المجال.

نورد فيما يلي نماذج لهذه الدورات التي أقامتها بعض المنظمات الشعبية، على سبيل المثال لا الحصر:

- الاتحاد العام للفلاحين:

نظم دورات تأهيل وتدريب العاملين في التنظيم الفلاحي. وقد بلغ عدد دورات معهد آذار المركزي للتثقيف الفلاحي (١٥) دورة للقياديين، التحق بها (٥٤٤) متدرباً.

كما بلغ عدد دورات المعاهد الفلاحية الإعدادية بالمحافظات (٣٨٣) دورة، التحق بها (٩٧٦٤) متدرباً.

تقام هذه الدورات مركزياً أو محلياً، أو من خلال الإيفاد الخارجي، وتهدف إلى رفع كفاءة العاملين في التنظيم الفلاحي، وتحفيز مبادراتهم الإنتاجية في سبيل تحقيق الوعي الشامل لدى الفلاحين للاستثمار الأمثل للأرض والآلة والمياه والإمكانات، ولدفع الإنتاجية وصولاً إلى زيادة الناتج الإجمالي، وتحقيق الاستقرار للفلاحين في الأرض، وتوفير مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى تأكيد الاهتمام بالمشكلة البيئية.

أولى الاتحاد اهتماماً كبيراً بالدورات التدريبية الخاصة بالمرأة الريفية والفلاحة على وجه الخصوص باتجاه تعميق دورها في الإسهام بالتنمية الشاملة.

كما أقام دورات تدريبية طويلة وقصيرة في مجال الأساليب الحديثة في الزراعة وذلك بحدود (٢٥٠) دورة قصيرة سنوياً. بلغ عدد المتدربين فيها (٣٧٤٤٣) متدرباً.

- الاتحاد العام لنقابات العمال:

نظم دورات إعداد مشرفي الصحة والسلامة المهنية وهي دورات تمتد لفترة (٦) أشهر، هدفها إعداد مشرفين مؤهلين في مجال الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل، يقبل فيها العمال الموفدون من إداراتهم ضمن الشروط والقواعد المحددة، بحيث لا يقل مستوى الدارس عن الدراسة الثانوية نظراً لطبيعة الدورة الفنية والعلمية.

• الاتحاد العام النسائي:

تابعت المراكز التأهيلية، والمراكز الإنتاجية مهامها في مجال تدريب المرأة وتأهيلها، ورفع مستوى إنتاجيتها لزيادة فعاليتها في عملية التنمية، والإسهام في إحياء الصناعات التقليدية وتطويرها بهدف حماية التراث والحفاظ عليه.

كما نفذ الاتحاد العام النسائي دورات تدريبية في الروابط والوحدات النسائية التابعة لفروعه، مما أدى إلى شمول التدريب للقوى العاملة النسائية في كل من المدن والأرياف على حد سواء. بلغ عدد الدورات المنفذة خلال أعوام (١٩٩٠-١٩٩٨) /٢٤٩٧٢/ دورة واستفادت منها /٢٣٤٠١٢/ مواطنة.

وأقام الاتحاد دورات تدريبية في المجالين الصحي والزراعي.

• اتحاد شبيبة الثورة:

§ عمل الاتحاد على تحقيق ما يلي:
§ تطوير مراكز الشباب في الأحياء الشعبية، بحيث يكون التدريب المهني والحرفي واحداً من أهم النشاطات.
§ تطوير مراكز التنمية الريفية للشباب في القرى، وتنشيط التدريب المهني والحرفي فيها بالتعاون مع الجهات المعنية في المجتمع المحلي، والتركيز على النشاطات المتصلة بتطوير الريف.
§ تطوير المراكز النسوية للفتيات، وإدخال أنشطة التدريب المهني والحرفي المناسب لهن بالتعاون مع الجهات المعنية.

بلغ عدد الدورات المنفذة /٢٢٥٦/ دورة شارك فيها (٣٢٦٤٠٨) متدرباً.

- التدريب المهني في القطاع الخاص:

يُعدّ التدريب المهني المجال الغالب من مجالات تعليم الكبار الذي يقوم به القطاع الخاص.

كان هذا التدريب يجري بصورة عشوائية بين المتدرب وصاحب المهنة أو الحرفة إلى أن ظهرت في السنوات الأخيرة معاهد ومراكز تدريبية خاصة، رخص لبعضها بالعمل من قبل وزارة التربية، وللبعض الآخر من قبل الاتحاد العام للحرفين، بلغ عدد معاهد ومراكز التدريب التي تتبع القطاع الخاص (٣٥٦) معهداً ومركزاً حتى عام ١٩٩٨ منها (٢٥٠) معهداً ومركزاً مرخصاً لها بالعمل من قبل وزارة التربية، تتوزع حسب مجالات التدريب التالية: حواسيب (٦٥)، مهن وحرف مختلفة (٢٦) وذلك إضافة إلى (١٦٠) معهداً لتعليم اللغات الأجنبية وتعليم الموسيقى.

وبلغ عدد مراكز التدريب التي رخص لها بالعمل من قبل الاتحاد العام للحرفين (١٠٦) مراكز، تقوم بالتدريب في المجالات التالية: (الحواسيب - الإلكترون - الكهرباء - ميكانيك السيارات - الميكانيك العام - التبريد والتكييف - المحاسبة وإدارة الأعمال - الآلة الكاتبة - الفيديو والتلفزيون - الحلاقة والتجميل - الخياطة والأزياء).

ويقدر عدد المتدربين المتخرجين من معاهد ومراكز التدريب في القطاع الخاص بنحو (٦٠٠٠) متدرب سنوياً.

٥- التطور النوعي في الأشكال الأخرى لتعليم الكبار في عقد التسعينيات:

- في الجهات الحكومية :

تنامى دور الجهات الحكومية المعنية بنشر الثقافة الجماهيرية ، وعلى سبيل المثال ، فقد حققت وزارة الثقافة تقدماً ملحوظاً في هذا المجال. وتوضح الإحصاءات التي ترصد الفعاليات المنفذة خلال أعوام (١٩٩٠-١٩٩٨) ما يلي :

• معاهد الثقافة الشعبية :

- بلغ عدد معاهد الثقافة الشعبية عام ١٩٩٨ (٥٤) معهداً.
- بلغ عدد المتنسبين إليها خلال الأعوام (١٩٩٠-١٩٩٨) /١٣٨٣٤٢/ منتسباً، منهم /٥١١١١/ من الذكور و/٨٧٢٣١/ من الإناث.

• مراكز الفنون التشكيلية والتطبيقية :

ازداد عدد المنتسبين إلى مراكز الفنون التشكيلية والتطبيقية في مختلف المحافظات السورية من ذكور وإناث، حيث بلغ عددهم خلال الأعوام (١٩٩٠-١٩٩٨) /١٩١٦٩/ منتسباً.

• المراكز الثقافية العربية :

• بلغ عدد المراكز الثقافية عام ١٩٩٨ (٣٠٥) مراكز.
• بلغ عدد الفعاليات الثقافية المنفذة من محاضرات، ندوات، حلقات كتاب، جلسات استماع /٣٥٢٤٦/ فعالية.

- بلغ عدد الفعاليات الفنية من عروض سينمائية وتلفزيونية، تمثيليات ومسرحيات ومعارض ومهرجانات (٥١٣٩١) فعالية. كما بلغ عدد المستفيدين من هذه النشاطات /١٢١٠٥١٥٦/ مستفيداً.
- بلغ عدد قراء الكتب والصحف والمجلات /٩٠١٩٩٠١/ قارئاً.

- في المنظمات الشعبية:

تنوعت الأشكال الأخرى لتعليم الكبار في المنظمات الشعبية منذ مطلع التسعينيات بما يتفق والمستجدات في هذا المجال، وتنامت نشاطاتها التي شملت كلاً من الجانبين التثقيفي والتعليمي.

نورد فيما يلي نماذج لهذه الأنشطة في المنظمات الشعبية على سبيل المثال لا الحصر:

- الاتحاد العام لنقابات العمال:

- المعهد النقابي المركزي:

قام بتنفيذ الدورات والندوات القيادية العمالية التي تبلغ مدة كل منها /٩/ أشهر.

نظم المعهد دورات وندوات قيادية متخصصة تتراوح مدتها بين أسبوع وثلاثة أسابيع منها:

- دورات خاصة بالمرأة العاملة.
- دورات تقويم أداء العاملين.
- دورات تخطيط القوى العاملة.
- دورات تثقيف خاصة للقطاعات المهنية.

بلغ عدد الدورات المنفذة (٤٢٢٢) دورة، كما بلغ عدد المتدربين /٤٢٠٢٩/ متدرباً. أما الدورات الخاصة فقد بلغ عددها (٢٤٤) دورة، وبلغ عدد المتدربين /٧٦٣٩/ متدرباً.

المعاهد النقابية الإعدادية:

بلغ عددها ستة معاهد، ولبعض هذه المعاهد شعب دراسية موجودة في المحافظات الأخرى بشكل يتوفر في جميع المحافظات، إما معهد إعدادي أو شعبة تابعة لمعهد، ونظمت المعاهد نوعين من الدورات:

- الدورات الإعدادية:

وهي دورات تدريب وتثقيف عام، مدة الدراسة فيها شهران. بلغ عدد الدورات المنفذة (٣٢٣) دورة، بلغ عدد المتدربين /١٠٢١٥/ متدرباً.

- الدورات التثقيفية الاختصاصية:

وهي دورات قصيرة الأجل، تراوحت مدتها بين أسبوع أو أسبوعين، خصصت للقيادات النقابية المحلية في المحافظة. بلغ عدد الدروات المنفذة (٣٣٧) دورة. كما بلغ عدد المتدربين /١٦١٢٢/ متدرباً.

- وسائل التثقيف الأخرى:

اعتمد الاتحاد العام لنقابات العمال على وسائل مختلفة لنشر الثقافة العمالية، تتناسب مع طبيعة عمل النقابات واللجان النقابية في مواقع العمل، وذلك من خلال الإعلام العمالي والفرق المسرحية والفنية والأندية الرياضية العمالية.

● الاتحاد العام للفلاحين:

نظمت المعاهد التثقيفية الفلاحية البالغ عددها /١١/ معهداً، والتي تتولى توعية الفلاحين قومياً واجتماعياً ونقابياً، وتنمية الثقافة العامة والزراعية (٤٨) دورة فرعية سنوياً بمعدل /٤/ دورات في كل محافظة، مدة كل دورة (٤٥) يوماً.

كما نفذ معهد آذار المركزي للتثقيف الفلاحي دورتين مركزيتين سنوياً، مدة كل دورة (٤) أشهر تم فيها تأهيل وتثقيف الخريجين من المعاهد الفلاحية الإعدادية.

● الاتحاد العام النسائي:

أولى الاتحاد مزيداً من الاهتمام بالمسألة التثقيفية للنهوض بالمستوى الثقافي للمرأة وذلك عن طريق:

- تنظيم الدورات التثقيفية المستمرة والأسابيع الثقافية والندوات والمحاضرات على مستوى مركزي وفرعي من خلال النشرات التثقيفية والمكتبات المتوفرة في فروع الاتحاد وروابطه التي تحتوي على كتب ثقافية عامة، وبخاصة ما يتعلق بقضايا المرأة والأسرة والطفل.
- تعريف المرأة بالقوانين والأنظمة المعمول بها وبحقوقها وواجباتها.
- التصدي للعادات والتقاليد التي تعوق تحررها.
- إعداد دراسات حول دور المرأة في الإنتاج وفي ترشيد الاستهلاك، وفي معالجة المسألة السكانية والبيئية ومنها دراسات بمناسبة المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينيات.
- معالجة العديد من القضايا الاجتماعية والتربوية والقانونية والصحية والثقافية والأسرية من خلال الوسائل الإعلامية التابعة له.

§ تنظيم دورات وندوات متخصصة على مستوى مركزي وفرعي لصقل مهارات الأطر العاملة في مجال دور الحضانة ورياض الأطفال.

§ تنظيم دورات تدريبية مركزية وفرعية للأطر العاملة في الاتحاد.

أقامت فروع الاتحاد العام النسائي دورات تعليمية للفتيات اللواتي تحررن من الأمية، ويرغبن في متابعة التعلم. كما نظمت دورات تعليمية لتدريس اللغتين الإنكليزية والفرنسية، ودورات للتدريب على أعمال الحاسوب.

- اتحاد شبيبة الثورة:

عمل اتحاد شبيبة الثورة على:

§ افتتاح الدورات التعليمية المسائية لمواصلة التعليم.

§ تشجيع الشباب خاصة والكبار عامة على الانخراط في تلك الدورات لنيل الشهادة، والارتقاء إلى مستوى أعلى.

بلغ عدد الدورات المنفذة (١٨٠٨٩) دورة شارك فيها /٢١٢٥٦٩/ مشاركاً.

- الاتحاد الوطني لطلبة سورية:

§ أقام الاتحاد دورات نقابية طلابية، تتضمن هذه الدورات مواضيع قومية ونقابية وثقافية واجتماعية وصحية بما يسهم في إعداد قيادات طلابية واعية ومؤهلة علمياً وثقافياً. مدة كل دورة أسبوع نفذت على مستوى مركزي وفرعي.

§ أقامت الوحدات الطلابية والمكاتب الفرعية أسابيع ثقافية ركزت فيها على المجالات الصحية والاجتماعية والتربية السكانية.

§ أسهم الاتحاد في رفع مستوى الوعي القومي والثقافي والاجتماعي والصحي لدى الطلاب من خلال لوحات الحائط الطلابية والنشرات، كما أسهم برنامج الطلبة الإذاعي والتلفزيوني في تقديم المعلومات للقطاع الطلابي.

§ يصدر الاتحاد مجلة جيل الثورة شهرياً.

§ أقام الاتحاد معسكرات علمية إنتاجية سنوية بهدف توثيق الصلات بين الطلاب والمجتمع وربط المعلومات النظرية بالخبرات العلمية.

- نقابة المعلمين:

§ قامت بتنظيم ندوات وأسابيع ثقافية وتربوية ودورات تثقيفية إعلامية للمعلمين والنقابيين لإكسابهم المهارات اللازمة في مجال الإعلام التربوي.

§ طورت النقابة برنامجيها في كل من التلفاز والإذاعة، وأصدرت مجلتين إحداهما فصلية والأخرى نصف شهرية، ونشرات غير دورية.

كما نفذت الدورات التالية:

دورات تعليمية:

انتسب إليها الذين لم يتمكنوا من إتمام دراستهم وتحصيلهم العلمي في المدارس الرسمية أو الخاصة، أو ربات البيوت الراغبات في متابعة التحصيل. تدرس هذه الدورات المواد الدراسية لصفوف الشهادتين الإعدادية والثانوية.

§ دورات تعليمية في اللغتين الإنكليزية والفرنسية للفئات المذكورة.

§ دورات الحاسوب لتدريب بعض الأطر لديها على أعمال الحاسوب.

§ دورات التربية السكانية التي يقيمها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع الجهات الأخرى.

§ دورات للمربيات في رياض الأطفال لاطلاعهن على المستجدات التربوية.

§ دورات متنوعة.

● منظمة طلائع البعث:

§ نظمت دورات تدريبية، تم خلالها تأهيل حوالي (٢٠) ألف مشرف ومشرفة في مختلف المستويات التنظيمية.

§ أقامت دورات اختصاصية استهدفت تأهيل المشرفين والمشرفات على المعسكرات الطلائعية على أساليب التعامل مع الأطفال في مجالات (الثقافة - المسرح - الفنون - الحاسوب (الكمبيوتر).

§ نظمت حلقات بحث استهدفت تنمية مهارات المشرفين والمشرفات على المعسكرات الطلائعية في البحث العلمي.

٦- الندوة الوطنية المركزية لتعليم الكبار - دمشق ١٩٩٧:

وفي هذا السياق تأتي أهمية انعقاد الندوة الوطنية المركزية التي أقامتها وزارة الثقافة بالتعاون مع اليونيسيف بتاريخ ٢/١/١٩٩٧ في دمشق برعاية السيّدة الدكتورة **نجاح العطار** وزيرة الثقافة - نائب رئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية، وبمشاركة السيّد مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ومدير مكتب اليونيسيف بدمشق. وقد

دعي إلى حضور هذه الندوة أكثر من مائة وستين مشاركاً ومشاركة من الوزارات والمؤسسات والجامعات والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية المعنية في جميع المحافظات السورية، إضافة إلى ممثلين عن المنظمات العربية والدولية، هذه الندوة التي استهدفت إثارة الوعي بأهمية تعليم الكبار، والتي تناولت بالدراسة والمناقشة الموضوعات الرئيسية التي حددت للمؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار، وللمؤتمرات الإقليمية التحضيرية، تناولت هذه الموضوعات المحاور التالية:

- تعليم الكبار وتحديات القرن الحادي والعشرين.
- تحسين أوضاع ونوعية تعليم الكبار.
- تأكيد الحق الشامل لمحو أمية الكبار والتعليم الأساسي.
- تعزيز دور المرأة من خلال تعليم الكبار.
- تعليم الكبار وعالم العمل المتغير.
- تعليم الكبار في مجالات الصحة والبيئة والسكان.
- تعليم الكبار ووسائل الإعلام والمعلومات الثقافية.
- تعليم الكبار والمجموعات ذات الحاجات الخاصة.
- اقتصاديات تعلم الكبار.
- تأكيد التعاون الدولي والتضامن.

وقد اشتمل برنامج الندوة الوطنية أيضاً على ورقتي عمل تناولت الأولى دور الاتحاد العام للفلاحين في مجال تعليم الكبار، وتناولت الثانية دور اتحاد شبيبة الثورة في تعليم الكبار.

وقد نظمت بعد انعقاد الندوة المركزية مجموعة من الندوات الفرعية في جميع المحافظات استعرض خلالها جدول أعمال المؤتمر الدولي

الخامس لتعليم الكبار المزمع انعقاده في هامبورغ والإعلان الصادر عنه بغية استخلاص الدروس والعبر المستفادة منه في مجالي محو الأمية وتعليم الكبار والموضوعات الجديدة التي أغنى بها المؤتمر مضامين محو الأمية وتعليم الكبار.

٧- توصيات المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم في مجال تعليم الكبار، دمشق ١٩٩٨:

اشتملت توصيات المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم في مجال تعليم الكبار الذي أشرنا إليه سابقاً على:

- تحقيق التكامل والتنسيق بين الأجهزة التي تتولى تعليم الكبار والأجهزة التي تنهض بالتعليم النظامي، وكذلك الأجهزة التي تنهض بمهام التثقيف العام والمنظمات الشعبية والهيئات العاملة في الميادين الثقافية والاجتماعية.
- تطبيق مبدأ اللامركزية، بحيث تضع كل من الجهات المعنية بتعليم الكبار خططها قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وتنفيذها في ضوء السياسة العامة التي يتم اعتمادها من قبل الدولة.
- متابعة دورية لتنفيذ أنشطة مختلف الجهات العاملة في تعليم الكبار، وتقويم هذه الأنشطة.
- تطوير العمل في المعاهد والمراكز التابعة للمنظمات الشعبية في مجال تعليم الكبار، وزيادة الاهتمام الخاص بالمرأة في المدينة وفي الريف لتمكينها من المشاركة الفعالة في التنمية الشاملة وتقدم المجتمع.
- تحديث خطط التدريب بجميع أنواعه ومستوياته بصفة مستمرة.

- تزويد المواطن بالمعارف والمعلومات التي تزيد من قدراته للمشاركة الفاعلة في التنمية الشاملة وفي تطوير المجتمع. تتولى هذه المهمة الجهات المختصة بأمور التثقيف العام والجهات المعنية بشؤون التدريب.
- قيام القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام والمشترك بتنفيذ السياسة العامة التي سيتم اعتمادها في تعليم الكبار.
- العناية بكتب المتابعة الخاصة بتعليم الكبار. وتشمل مختلف الموضوعات الاجتماعية والصحية والبيئية والسكانية والتقنية والقومية والإنسانية التي تزيد في وعي المواطن، وفي قدرته على المشاركة البناءة في تطور المجتمع.
- زيادة استخدام القنوات المتعددة في التعلم والتعليم، ومن خلال الإفادة من الإذاعة والتلفاز /والحاسوب/ وملحقاته... الخ بغية تحقيق فاعلية تعليم الكبار.
- إنشاء هيئة عامة تسمى «الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار» تتولى الإشراف على المهام المذكورة في هذه التوصيات ومتابعتها، وترتبط بوزارة الثقافة باعتبار أن القانون قد أوكل إليها مهام محو الأمية، ولأن تعليم الكبار هو المرحلة التالية والمتممة لمحو الأمية.

وتساعد الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار المذكورة لجنة استشارية تسمى «اللجنة الاستشارية لتعليم الكبار» وتشكل بقرار من وزير الثقافة مهمتها:

- دراسة الخطط التي تضعها مختلف الجهات الرسمية والشعبية المتعلقة بتعليم الكبار، وإبداء الرأي بشأنها، والتنسيق مع الجهة المعنية.

- اقتراح خطط متطورة لتعليم الكبار، تشمل: محو الأمية، المتابعة، تنظيم الدورات التدريبية، تنظيم الدورات التثقيفية، تأليف كتب المتابعة.
- دراسة مختلف الموضوعات العالمية المتعلقة بتعليم الكبار، للإفادة منها في المشروعات الوطنية.

وفي الواقع تابعت وزارة الثقافة اهتمامها بتفعيل تعليم الكبار بعد المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار المنعقد في هامبورغ عام ١٩٩٧، بحيث يواكب المستجدات التربوية التي طرحها المؤتمر، وما تضمنه إعلان هامبورغ الصادر عن المؤتمر.

وقد وجدت الوزارة بيئة مواتية لذلك، وبخاصة بعد أن نظمت عام ١٩٩٧ الندوة المركزية حول تعليم الكبار بالتعاون مع منظمة اليونيسيف في دمشق والندوات الفرعية في جميع المحافظات التي أشرنا إليها، وما انبثق عنها من توصيات في مختلف المحاور التي طرحها المؤتمر الدولي. وتمت المباشرة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ بشكل تدريجي متعاونة في ذلك مع مختلف الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية المعنية.

وكان للنهج الذي اتخذته وزارة الثقافة بتوفير جميع البحوث والدراسات وأوراق العمل التي تناولت موضوع تعليم الكبار في إطار محاور المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار لدى جميع الجهات المعنية ولدى جميع المشاركين على مستوى المحافظات والمناطق الأثر الكبير في تكوين رأي عام يؤمن بأهمية تعليم الكبار، وبانعكاساته الإيجابية على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٨- نماذج من واقع تعليم الكبار في مطلع العقد الأول من القرن الحالي:

ومن المفيد أن نلقي الضوء على واقع تعليم الكبار في مطلع العقد الأول من القرن الحالي في كل من وزارة الري، ووزارة النفط والشركات التابعة لها على سبيل المثال:

- وزارة الري:

تنهض وزارة الري بدور فاعل في مجال تعليم الكبار وذلك من خلال مركز التدريب المهني متعدد الأغراض الذي أحدث في عام ١٩٧٨ في محافظة الرقة بالتعاون مع جمهورية ألمانيا الاتحادية.

يهدف هذا المركز إلى:

- رفع مستوى التأهيل للأطر العاملة في مجال الاستصلاح.
- تطوير الخبرات والمعارف لميكانيكي الورش ورؤساء المزارع والمرشدين الزراعيين الخ...
- تنفيذ حقول إرشادية نموذجية لدى الفلاحين في مجال زراعة وخدمة وجني المحاصيل الرئيسية.

وقد اشتملت خطة المركز خلال الأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٥) على تأهيل وتدريب (٦٠٠٠) متدرب بما فيهم طلاب مؤسسات التعليم الفني والزراعي.

- وزارة النفط:

تسهم في مجال تعليم الكبار من خلال الجهات التابعة لها وهي:

- الشركة السورية لنقل النفط :

ركزت خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠٠٦) على :

- تدريب المهندسين والإداريين من الفئتين الأولى والثانية على الحاسوب.
- إقامة دورات لتعليم اللغة الإنكليزية وفق حاجة الشركة ومتطلبات العمل للمهندسين والعاملين.
- إخضاع العاملين لدورات في مجال الأمن والسلامة المهنية، تقام مركزياً لمدة ستة أشهر ودورات تقام فرعياً لمدة أسبوع.
- إلحاق المهندسين والإداريين من الفئة الأولى في دورات تأهيلية وتعليمية فنية وإدارية.
- تدريب الفنيين والعمال المهنيين على أعمال الصيانة.
- إقامة دورات تدريبية لطلاب المعهد المتوسط للمهن النفطية لمدة شهر، وإقامة دورات تدريبية لطلاب المعاهد المتوسطة الأخرى في مراكز الشركة المختلفة.

- الشركة السورية للنفط :

تعمل الشركة على رفع مستوى العاملين فيها من عمال وفنيين من جميع المستويات بدءاً من محو أمية العمال، والملتحقين بالعمل، وحتى تأهيل الأطر العلمية الاختصاصية اللازمة لتنفيذ عمل الشركة وتطويره وذلك من خلال :

- محو أمية العاملين في الشركة بشكل كامل في منطقة الرميلان.

• تدريب أكثر من (٢٠٠٠) عنصر من عمال وفنيين من اختصاصات معينة في مركز التدريب المهني بالرميلان.

• تخريج حوالي (١٠٠) عنصر باختصاصات مختلفة في معهد المهن النفطية في الرميلان.

• تأهيل (٦٠٠٠) عنصر في اللغة الإنكليزية والتدرب على الحاسوب.

• تدريب (١٣٠٠) طالب من جامعة البعث في حقول النفط التابعة للشركة، وتدريب (٥٠٠) طالب من طلاب المعاهد المتوسطة.

- الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات):

تقوم الشركة باستمرار بتأهيل وتدريب الأطر العاملة لديها. وقد نظمت خلال الأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٠) /٤٣/ دورة تدريبية، كما شاركت بحدود (٣٣) دورة نفذتها الجهات الأخرى بلغ عدد المستفيدين من هذه الدورات (١٨٧٧) عاملاً وفي ضوء خطتها الخمسية للأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٥) نظمت عدداً مماثلاً للخطة السابقة.

كما أقامت الشركة حملة مبرجمة للتدريب على أعمال الحاسوب وبكل مستوياتها.

أما الموضوعات التي ركزت عليها الدورات فهي:

• الأمن والسلامة للمنشآت النفطية والعاملين فيها والأمن الصناعي.

• الصيانة العامة للمنشآت القائمة.

• دورات عملية ونظرية للإطفاء.

• التعامل مع كيروسين الطيران المدني ومنشآت تموين الطائرات.

- دورات مخبرية لتحليل المنتجات النفطية، والتأكد من سلامتها، وقياس هذه المنتجات.

- شركة نقل النفط الخام السوري:

تضع الشركة خطة سنوية لتدريب عناصرها:

- في دورات الأمن والسلامة والإسعاف والإطفاء.
- في دورات استثمار وتشغيل الحاسوب (محو أمية معلوماتية).
- دورات معلوماتية تخصصية في الجمعية السورية للمعلوماتية.
- دورات متنوعة في مركز تطوير الإدارة والإنتاجية.

- الشركة العامة لمصفاة حمص:

- تنفيذ دورات تدريبية في مجال اختصاص العاملين.
- تنفيذ دورات تدريبية على الحاسوب.
- تنفيذ دورات تدريب لغوي.

- المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية:

تعنى المؤسسة بتدريب جميع العاملين لديها في مجالات: المعلوماتية - اللغات الأجنبية - الاختصاصات العلمية والفنية المختلفة التي تدخل في إطار أعمال ونشاط المؤسسة، وذلك وفق خطط سنوية وخمسية معتمدة أصولاً.

رابعاً - التعليم للجميع في الجمهورية العربية السورية تاريخاً وإنجازات

١- تمهيد:

إن التعليم هو القاعدة الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، يزداد مردوده كلما اشتد ارتباطه بعملية التنمية، وتم إقراره حقاً للجميع، وجرى الالتزام به.

والتعليم في الواقع أمن قومي، وتحد حقيقي لجميع التحديات التي تواجه الوطن والإنسان والمستقبل، ودوره أساسي وجوهري في صوغ هذا المستقبل، وبناء الحياة المنشودة، ووضع الحلول لجميع التساؤلات حول كيفية الإسهام الفعال في بناء المجتمع وتقدمه، وتحقيق التنمية والرخاء.

ومن البدهي أن نهضة الأمم تقوم على التعليم الجيد الآخذ بأسباب التطور، وإن تطوير التعليم هو دعم للتنمية في مختلف مجالاتها، وهو مقياس للتقدم في حد ذاته، ومعيار للوعي الرشيد الذي يحفز على النهوض بدفع مسيرة التنمية نحو الأمام.

كما أن إصلاح التعليم عملية دائمة ومستمرة، فما دام ثمة حياة، وتطور، وتغيير، واكتشاف فلا بد من تطوير العملية التعليمية تطويراً مستمراً.

ومـن هنـا كـان الاهتمـام كـبيراً في عقـد مـؤتمرات تربويـة لتطـوير التعليم، ومواكبة المستجدات في كل مجال من مجالاته.

٢- المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم، دمشق ١٩٩٨:

عقدت في الجمهورية العربية السورية مؤتمرات تربوية هامة خلال الثلث الأخير من القرن العشرين. وجاء انعقاد المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم في الثاني من شهر شباط /فبراير عام ١٩٩٨ عملاً بالتوصية الثامنة من توصيات المؤتمر التربوي الأول التي نصت على عقد المؤتمر التربوي الثاني بعد مرور عشر سنوات على المؤتمر التربوي الأول.

وانعقـد المـؤتمر برعايـة الـرئيس الراحـل **حـافظ الأسـد** رئـيس الجمهورية العربية السورية وتحت شعار:

«بالعلم والمعرفة نصعد إمكانات الفرد والأمة، وبالعلم والمعرفة نستكشف الأبعاد الحقيقية للقيم النضالية والحياتية».

تم تشكيل اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر، ولجان المؤتمر الفرعية التالية:

(لجنة أهداف التعليم، لجنة السلم التعليمي، لجنة الدراسات العليا والبحث العلمي، لجنة الإعداد والتأهيل، لجنة طرق التقويم والامتحانات، لجنة التعليم الفني والمهني والتقني، لجنة المستلزمات المالية، لجنة البناء، لجنة المعسكرات والأنشطة التربوية والتعليمية، لجنة التقانات والمعلوماتية وتطبيقاتها، لجنة المعاهد المتوسطة، لجنة تطوير نظم الإدارة، لجنة العلاقات الثقافية، لجنة محو الأمية وتعليم الكبار).

كما تم تشكيل لجنة استشارية للمؤتمر.

افتتح المؤتمر في اليوم الثاني من شهر شباط /فبراير عام ١٩٩٨ في قصر الأمويين للمؤتمرات وقد ناب عن السيّد الرئيس في افتتاح المؤتمر السيّد الدكتور محمد زهير مشارقة نائب رئيس الجمهورية.

حضر الافتتاح عدد من الشخصيات القيادية في الحزب والجبهة الوطنية التقدمية والدولة ومن الشخصيات العلمية والتربوية، ومن ممثلي المنظمات التربوية العربية والإسلامية والدولية، وعدد من الوفود التربوية من الدول العربية والصديقة.

أوضحت الوثائق التي قدمت إلى المؤتمر أنه قد تحقق خلال الفترة المتدة ما بين المؤتمرين الأول والثاني لتطوير التعليم الكثير من الإنجازات في ضوء التوصيات التي انبثقت عن المؤتمر الأول، حيث انطلقت الخطط والبرامج التربوية من الأسس والاتجاهات التالية:

- تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم وسياسة التعليم الإلزامي.
- تطبيق خطة التعليم الفني والمهني، وتحقيق ترابط أكثر فعالية بين مخرجات التربية ومتطلبات التنمية.
- الاستمرار في تجديد مضامين العملية التربوية، وزيادة الأداء النوعي لها، مواكبة لمستجدات العصر العملية والتقنية، ورفعاً لكفاية الأطر التربوية.

وقد تجلى مبدأ ديمقراطية التعليم من خلال التوسع بالاستيعاب الكمي للتلاميذ والطلاب، وتهيئة المناخات التربوية الأكثر ملاءمة، لتحسين الأداء النوعي للعملية التربوية، بتوفير الكتب المدرسية والتوسع بانتشار المدارس حتى أصغر قرية أو تجمع سكاني في الريف، وتهيئة الأطر التربوية في مختلف مراحل التعليم، وتعميق الاتجاهات التخصصية والمهنية لدى الناشئة.

وتكفي الإشارة إلى أن عدد الطلاب قد ارتفع من ١١٦٦٩٨٠ (مليون ومئة وستة وستين ألفاً وتسعمائة وثمانين) طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١ إلى ٣٧٨٩٢٤٨ (ثلاثة ملايين وسبعمائة وتسعة وثمانين ومائتين وثمانية وأربعين) طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٩٦- ١٩٩٧. وهو مؤشر ذو دلالة تنموية معبرة.

كما مكنت سياسة التعليم الإلزامي من استيعاب ٩٩,١٨٪ من الأطفال عام ١٩٩٧، وممن هم في سن التعليم الإلزامي، وارتفعت نسبة إقبال الإناث على التعليم إلى ٤٧٪ من مجموع الطلاب عام ١٩٩٦.

واعتمدت بنية متكاملة موحدة في مرحلة التعليم الأساسي أي المرحلتين الابتدائية والإعدادية. وأعدت المناهج الجديدة في هذه المرحلة وفق هذا المدخل التكاملي، وبدئ بتأليف كتب المرحلة الأولى منها.

أما في مرحلة التعليم الثانوي فقد راعى السلم التعليمي التفرع والتنوع، وفقاً لخطة التربية ومتطلبات التنمية في تهيئة الأطر الفنية والمهنية، ولاسيما بعد إدخال التعليم المهني. ووضعت وزارة التربية منذ عام ١٩٨٨- ١٩٨٩ خطة شاملة ومتدرجة لاستيعاب ٧٠٪ من خريجي المرحلة الإعدادية في التعليم الفني والمهني، وتم فعلاً تحقيق نسبة الاستيعاب في عام الهدف ١٩٩٥-١٩٩٦ ولقد سار التجديد في مضامين العملية التربوية وفقاً لمنحيين:

يتمثل المنحى الأول في التطوير الجزئي لتحديث الكتب المدرسية بالمعطيات العلمية والإحصائية المتجددة.

ويتمثل الثاني بالتطوير الشامل للمنهاج، وطرائقه وتقنيات تدريبه، ونظام الامتحانات العامة، وطرق التقويم عامة.

ونظراً لما للوسائل التعليمية من دور أساسي في تطوير الأداء النوعي للعملية التربوية، فقد أحدثت مراكز إنتاج الوسائل التعليمية في المحافظات لتغطية حاجات المدارس لها.

وحظيت خطط المعلوماتية في التربية باهتمام أولي، فقد أحدثت مديرية خاصة بالمعلوماتية في وزارة التربية عام ١٩٩٤ ووضعت الاستراتيجية الوطنية لإدخال المعلوماتية في التعليم ما قبل الجامعي عام ١٩٩٥، وأقيمت خمسة مراكز لإعداد المدرسين لتدريس المعلوماتية.

ولئن تعددت مصادر المعرفة في عصرنا هذا، فإن دور المعلم ما زال هاماً وأساسياً، فقد حظي بالاهتمام الأكبر إعداداً وتأهيلاً ليستمر في تأدية رسالته القومية والتربوية والاجتماعية، في بناء الأجيال الواعدة من خلال تحقيق التفاعل المتبادل في عمليتي التعليم والتعلم بين المدرسة والأسرة.

وجسدت وزارة التربية هذا الاهتمام تأهيلاً للمعلم، وتطويراً لمهاراته، ورفعاً لأدائه، فأقامت مراكز التدريب والتأهيل. وبتعاون مثمر وتنسيق كامل بين الوزارة وكليات التربية، اتفق على إعادة تأهيل المدرسين الذين لم يحصلوا على دبلوم التأهيل التربوي من جميع الاختصاصات في كليات التربية بمعدل ٩٠٠ مدرس لهذا العام، بالإضافة إلى دورات تأهيل طويلة الأمد، التي تقيمها وزارة التربية للمدرسين المساعدين.

إن اهتمام المؤتمر بمراحل التعليم جميعاً، وتطلعه إلى إحكام الربط ومد القنوات بين التعليم الجامعي والتعليم ما قبل الجامعي، وبين الدراسة والبحث العلمي، وبين التربية والتنمية، وبين التعليم النظامي

واللانظامي في إطار التعليم للجميع سيكون له انعكاسات إيجابية على التنمية الشاملة وعلى العملية التعليمية بشكل خاص.

ولقد حظي قطاع التعليم العالي والمتوسط اهتماماً كبيراً، ورعاية خاصة، من أجل بناء الإنسان العربي، فتوفر التعليم للجميع، وتحققت ديمقراطيته كما طبق التعليم الإلزامي والمجاني، والاستيعاب الجامعي، وتأمين الكتاب الجامعي الجيد ليغطي جميع مناهج التعليم، والذي يتم تطويره باستمرار. وبنيت الجامعات وافتتحت الكليات، والأقسام، والمعاهد العليا والمتوسطة، وتوفر التعليم المجاني لجميع أبناء الشعب، وأحدثت الدراسات العليا، ومراكز البحث العلمي، وصدرت الحوافز والمشجعات، والجوائز للتفوق، والنبوغ، والإبداع، لإعداد الإنسان العربي الجديد المبدع، القادر، المسؤول. ومن أجل ذلك فقد بذلت الجهود الحثيثة، وتوفرت الإمكانات الكبيرة لتطبيق هذه الاستراتيجية في الحياة الوطنية والقومية، وخدمة أهداف التنمية، ومواجهة التحديات في عالم يتسابق مع الحضارة، ومنجزات العلم والمعلوماتية وتأمنت إمكانات البحث العلمي لتعزيز سياسة الاعتماد على الذات.

ولعله من المفيد أن نشير إلى توصيات المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم في مجال الأهداف العامة التي تتمحور حول:

- بناء الشخصية المتوازنة والمتكاملة لدى المواطن القادر والمبدع والمؤمن بوطنه وأمته الواحدة، والمخلص بالدفاع عنها، بغية تحقيق أهدافها القومية الإنسانية.
- الاهتمام ببناء محتوى التعليم على قاعدة راسخة من التراث العربي، والخصوصية القومية، وتمكين الناشئة من مواجهة التخلف والتجزئة والاستعمار.

- تزويد المواطن بالكفاءات والمعارف والمهارات النظرية والعملية التي تدعم قدرته على الإسهام في تطوير الإنتاج الفكري والاجتماعي والاقتصادي، وسواها لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.
- رفع المستوى العلمي والثقافي، والتركيز على البحث منطلقاً، وعلى التجريب وسيلة، والتطبيق العملي قاعدة للتدريب، وتنمية الاتجاه العلمي لرفع مستوى الأداء والإنجاز بما يمكن خريجي المستويات التعليمية المختلفة من الاستفادة من نتاج العلم، وتقاناته تحقيقاً لربط التربية بالتنمية الشاملة.
- تنمية مهارات التعلم الذاتي تحقيقاً لعملية التعلم المستمر.
- اعتماد سياسة شاملة لتطوير التعليم تراعي المتغيرات والمستجدات العلمية والثقافية والمعرفية في العالم، وتعنى بتعميق مفاهيم التربية السكانية والبيئية في مراحل التعليم المختلفة، على أن يكون الإطار المرجعي لها سياسات المجتمع في خططه التنموية.
- اعتماد الحوافز المعنوية والمادية الكفيلة بإثارة الجهود وتنميتها، وتفعيل الرغبة في الأداء، والإنجاز والإبداع والابتكار.
- تعزيز استخدام اللغة العربية في التعليم، والعمل على توحيد المصطلحات العلمية في سورية والوطن العربي.
- إيلاء ذوي الحاجات الخاصة (الموهوبين والمعوقين) العناية والاهتمام.

وإنه لمن الأهمية بمكان أن ننوه بمنتدى «**المرأة والتربية**» الذي عقد برعاية السيّدة **أسماء الأسد** عقيلة السيّد رئيس الجمهورية العربية السورية في الثاني والثالث من شهر شباط /فبراير ٢٠٠٣ في قصر

الأمويين للمؤتمرات بدمشق تحت شعار «**امرأة وتربية: وطن وتنمية**» بهدف الاطلاع على واقع المرأة العربية في مجال التربية، وتبادل الخبرات والتجارب، وتسليط الضوء على العوامل المؤثرة في العلاقة بين المرأة والتربية، وتطوير مكانة المرأة في النظم التربوية العربية، وتعزيز دورها في عملية التربية والتنمية المستدامة. وقد صدر عن أعمال المنتدى التوصيات التي توصل إليها المؤتمرون، كما صدرت توصيات عن الطاولة المستديرة، وبيان دمشق، سيتم ذكر التوصيات والبيان عند الحديث عن المنتدى بشكل موسع.

٣- الأهداف الوطنية للتربية في الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٦-٢٠١٠):

تجدر الإشارة إلى أن الأهداف الوطنية للتربية في الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٦-٢٠١٠) قد ركزت على:

- تنمية الأطر البشرية في سورية لزيادة قدرتهم على تحمل مسوؤلية تطويرهم الذاتي.
- وضع برنامج لإصلاح النظام التعليمي وتحسين نوعية ومردود العملية التعليمية، وربطها بمصادر المعرفة الأخرى وبالاحتياجات المتجددة لسوق العمل.
- إدخال مقررات دراسية وبرامج تربوية في المدارس من أجل غرس قيم السوق الاجتماعي والعمل، وتحقيق مواقف جديدة وإيجابية للعمل، ولثقافة الإنجاز، والإنتاجية العالية، والثقة المتبادلة،

وتطوير المهارات الإدراكية والإبداعية لدى الطالب، وتعريفه بالخيارات المهنية، وكيفية تطوير شخصية المستثمر الخاص أو العامل في الدولة والقطاع العام، أو في القطاع الخاص، وتسليحه بمهارات التفاوض والتسيير والإدارة وحل المشكلات، وتبصيره بالمسؤولية الاجتماعية للعمل في القطاع الخاص أو العام.

- توفير البيئة التمكينية لتحقيق الانتفاع الأمثل بمخرجات التعليم، ووضع نظم جديدة للحوافز، وتوفير الإمكانات المادية والفنية اللازمة للمناخ الإبداعي.
- وضع استراتيجية للنهوض بأوضاع الشباب من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.
- وضع نظام موضوعي ودقيق لاختيار القيادات الإدارية العليا الجديرة بقيادة التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.
- تطوير استراتيجية للنهوض بالطفولة والطفولة المبكرة.
- وضع استراتيجية وطنية للنهوض بأوضاع المرأة وتحقيق مستويات أفضل من المساواة بين المرأة والرجل.
- وضع برامج لإدماج ذوي الإعاقة في المجتمع، وضمان حقوقهم بصورة كاملة كمواطنين صالحين.
- وضع برامج للاهتمام بالمناطق والأحياء الفقيرة وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد أخذ بعين الاعتبار عند الإعداد للخطة الخمسية الحادية عشرة، أن يدرج ضمن الأولويات الرئيسية الارتفاع بمؤشرات التنمية البشرية، وتطوير النظام التعليمي. وتلتزم سورية في الوقت نفسه بتحقيق

أهداف الألفية للتنمية في مواعيدها المحددة كما تلتزم بتحقيق التعليم للجميع.

٤- تحليل الوضع الراهن للواقع التربوي:

من خلال تحليل الوضع الراهن للواقع التربوي تبين أن التربية في سورية قد حققت على المستوى الكمي والنوعي خطوات متقدمة في إطار تطبيق ديمقراطية التعليم والتعليم الإلزامي لاسيما بعد صدور قانون التعليم الأساسي رقم /٣٢/ لعام ٢٠٠٢ الذي تم بموجبه مد الإلزام إلى السنوات التسع الأولى، ودمج مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي في مرحلة واحدة تسمى مرحلة التعليم الأساسي، وكذلك في إطار تطوير المناهج التربوية، وتدريب المعلمين وتأهيلهم، واستخدام المعلوماتية في التعليم، وفي الإدارة التربوية، وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك عدداً من المشكلات التي ما تزال تشكل نقاط ضعف وتحديات أمام تطوير النظام التربوي.

كما أكدت نتائج هذا التحليل للواقع التربوي وجود العديد من الإيجابيات في التعليم العام، ويمكن بيان هذه الإيجابيات وفق الآتي:

- صدور القانون رقم /٣٢/ لعام ٢٠٠٢ المشار إليه.
- الانتهاء من إعداد المعايير الوطنية للمناهج في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي للتعليم العام والمهني.
- تأليف الكتب الجديدة وفق المعايير الوطنية (داخلياً وخارجياً) والبدء بتطبيقها.
- انتشار التعليم في الريف السوري، وتحقيق توازن ما بين التحاق أبناء المدن وأبناء الريف بمختلف مراحل التعليم.

- تعيين عدد كبير من المعلمين والمدرسين.
- تعميق تأهيل المعلمين والمدرسين.
- زيادة عدد المعلمين والمدرسين الذين يجيدون استخدام الحاسوب.
- جاهزية شبكة التربية للمعلومات لدى ثلاثة آلاف مدرسة.
- ارتفاع نسب تسجيل الأطفال ممن بلغوا سن السادسة في الصف الأول.
- زيادة عدد الإناث اللواتي يقبلن على التعليم بمختلف مراحله.
- الحوافز المادية، ولاسيما حوافز المناطق النائية.
- صدور قانون التعليم الخاص الذي سيشارك التعليم العام مهمة التعليم، وكذلك السماح للوزارة بافتتاح رياض أطفال خاصة.
- افتتاح القناة التعليمية (التربوية السورية).
- افتتاح المركز الوطني للمتميزين.
- افتتاح المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة.
- إحداث المؤسسة العامة للطباعة.
- البدء ببناء المجمعات المدرسية الضخمة.
- تعيين /٨٢٩٢٨/ ألف مدرس ومعلم.
- استخدام أنماط مختلفة لإعداد المعلمين (أنماط الكترونية - تعليم شبكي - وتعليم عن بعد).

أما المرامي الكمية في المجال التربوي في نهاية الخطة الخمسية الحادية عشرة فهي على الشكل التالي:

- رفع نسبة الالتحاق برياض الأطفال من ١٢٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٣٠٪.
- رفع نسبة القيد الصافي بالتعليم ٦-١١ سنة من ٩٩٪ إلى ١٠٠٪.
- رفع نسبة القيد الصافي بالتعليم الأساسي من ٩٧٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٩٩٪.
- خفض نسبة الدوام النصفي من ١٨٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٠٪.
- خفض نسبة التسرب في التعليم الأساسي من ٣٪ في عام ٢٠١٠ إلى ١٪.
- رفع نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي العام من الناجحين في التعليم الأساسي من ٩٨٪ في نهاية الخطة الخمسية العاشرة إلى ١٠٠٪ في نهاية الخطة الخمسية الحادية عشرة.
- رفع نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني من الناجحين في التعليم الأساسي من ٤٥٪ في نهاية الخطة الخمسية العاشرة إلى ٦٥٪ في نهاية الخطة الخمسية الحادية عشرة.

٥- أهداف التعليم للجميع والإنجازات التي تحققت في إطارها:

إن الإنجازات النوعية والكمية في المجال التربوي المشار إليها انعكست على تحقيق نسب عليا من أهداف التعليم للجميع التي أقرها مؤتمر داكار عام ٢٠٠٠ ضمن الخطة الوطنية، وقد تحقق ذلك على الشكل التالي:

الهدف الأول: توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة:

- عُقد المؤتمر الوطني للطفولة برعاية السيّدة **أسماء الأسد** في الثامن والتاسع من شهر شباط /فبراير ٢٠٠٤ في مدينة حلب تحت شعار «طفل واعد وطن رائد».

هدف المؤتمر إلى تحليل الوضع الراهن للطفولة في الجمهورية العربية السورية، وتحديد المشكلات في المجالات كافة، وتقديم منهاج عمل وطني حتى عام ٢٠١٥ وفق الأولويات الوطنية بما يتلاءم مع الخطط الوطنية، إضافة إلى توسيع إسهام القطاعات الأهلية في تحسين واقع الطفولة بهدف بقاء الطفل وحمايته ونمائه.

دعت اللجنة العليا للطفولة برئاسة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى هذا المؤتمر. وقد شارك في أعماله ألف وخمسمائة من الباحثين والمتخصصين السوريين والعرب، ومن المنظمات العربية والدولية، والفعاليات المعنية بقضايا الطفولة من الجهات الرسمية والأهلية، وبمشاركة عدد من الأطفال السوريين من مختلف المحافظات والذين شاركوا أيضاً في معارض الكتب والرسوم وأسهموا في وضع الخطط المستقبلية في ضوء عرض مواقفهم من مسائل حيوية تخصهم.

وقد حضر حفل الافتتاح عدد من السادة الوزراء، والسيد مدير مكتب اليونيسيف بدمشق.

ألقت السيّدة راعية المؤتمر كلمة في حفل الافتتاح أكدت فيها أن رقي المجتمعات وتطورها الحضاري يقاسان إلى حد بعيد بمستوى أساليب العناية بالطفل وبطريقة التعامل مع مشكلاته. واعتبرت أنه باستشراف المستقبل عبر استقراء دقيق لمعطيات الواقع الراهن، وتغيير بنية الحاضر بهدف التخلص من سلبياته، نكون قد وضعنا قضايا الطفل على الطريق

الصحيح. وتمنت على المشاركين في أعمال المؤتمر أن يواصلوا إلى وضع توصيات عملية يمكن إنفاذها خدمة لأطفالنا، وارتقاء بواقعهم.

ركز المؤتمر على المحاور التالية:

محور الصحة:

- تعزيز الرعاية الصحية ما حول الولادة.
- تعزيز أنماط الحياة الصحية في مرحلتي الطفولة والمراهقة.
- تعزيز صحة الطفل في المناطق ذات الاحتياجات الخاصة.

محور التربية:

- أنماط التعليم الحديثة وجدوى استخدامها، وما يمكن تطبيقه في إطار الواقع الحالي لمدارسنا.
- تسرب الأطفال من المدارس.
- الكتب المدرسية والمناهج.

محور حماية الطفل:

- الاستغلال الاقتصادي - عمالة الأطفال.
- جنوح الأحداث.
- المحرومون من الرعاية الأسرية.
- الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة - المعوقون.
- الاستغلال الجنسي.

محور ثقافة الطفل :

- مضمون ثقافة الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة.
- مضمون ثقافة الطفل في مرحلة اليفاعة.
- ورشة حقوق الطفل مع مجموعة من الأطفال.

محور الطفل والبيئة :

- البيئة وأثرها على الإنسان.
- كيف نربي أطفالنا تربية بيئية واعية.
- ورشة عمل حول دور الأطفال في تحسين البيئة وحمايتها.

هذا وتعمل الجهات المعنية على متابعة وضع التوصيات التي صدرت عن المؤتمر الوطني للطفولة موضع التنفيذ.

أما الإنجازات الأخرى في سورية في إطار الهدف الأول من أهداف التعليم للجميع، والمتمثل في توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة فهي :

- صدور المرسوم التشريعي رقم /٥٥/ تاريخ ٢/٩/٢٠٠٤ لتنظيم المؤسسات التعليمية الخاصة في التعليم ما قبل الجامعي الذي يتضمن الاهتمام بنوعية رياض الأطفال، وبالبيئة التعليمية.
- وضع خطة لتدريب مربيات الأطفال بالتعاون مع شبكة الآغا خان وتدريب الأطر العاملة في رياض الأطفال أثناء الخدمة.
- إعداد مجموعة أدلة عمل (تربية بيئية لمرحلة رياض الأطفال).
- البدء بإعداد مربيات مؤهلات لرياض الأطفال في كليات التربية.

- ارتفع عدد الرياض من ١٥٣٣ روضة عام ٢٠٠٦ لتصبح ١٨٦٦ عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ١٧,٨٤٪.

- التوجه المستقبلي في الخطة الخمسية الحادية عشرة نحو زيادة الاستيعاب من ١٢٪ إلى ٣٠٪.

- إعداد مشروع رياض الأطفال الخاصة التابعة لوزارة التربية وإدراجه ضمن الخطة الاستثمارية لوزارة التربية، والبدء بتنفيذه اعتباراً من عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مستهدفة زيادة عدد رياض الأطفال بمقدار ٥٠٠ روضة خلال أعوام الخطة الخمسية الحادية عشرة.

- وضع مشروع استراتيجية وطنية للطفولة المبكرة بإشراف الهيئة السورية لشؤون الأسرة، ومشاركة وزارة التربية ومنظمة الاتحاد العام النسائي، وغيرها من الجهات المعنية.

- افتتاح مركز تنمية الطفولة المبكرة للتأهيل والتدريب بالتعاون مع منظمة اليونسكو.

الهدف الثاني: العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم أساسي جيد:

استمرت وزارة التربية في تطبيق قانون التعليم الإلزامي رقم /٣٥/ لعام ١٩٨١ بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية وصولاً لتحقيق أهدافه الكمية والنوعية. وكانت أعداد التلاميذ من الصف الأول وحتى الصف التاسع خلال الفترة (٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠) على الشكل التالي:

عام ٢٠٠٠-٢٠٠١: بلغ أعداد التلاميذ ٣,٦٤٣,٠٠٠ منهم ١,٩٣٧,٠٠٠ تلميذاً و١,٧٠٦,٠٠٠ تلميذة.

عام ٢٠٠٩-٢٠١٠: بلغ أعداد التلاميذ ٤,٦٦١,٠٠٠ منهم ٢,٤٢٠,٠٠٠ تلميذاً و٢,٢٤١,٠٠٠ تلميذة.

ومواكبة لمتطلبات العصر جرى إصدار قانون التعليم الأساسي رقم /٣٢/ تاريخ ٢٠٠٢/٤/٧ كما أشرنا سابقاً المتضمن دمج مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي في مرحلة واحدة هي مرحلة التعليم الأساسي، وهي مجانية وإلزامية بدءاً من الصف الأول وحتى الصف التاسع، وتنتهي بامتحان عام يمنح الناجحون فيه شهادة التعليم الأساسي.

الهدف الثالث: ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات اللازمة للحياة:

يتم ذلك من خلال إنجاز المشاريع الاستراتيجية التالية:

- مشروع المعايير الوطنية للمناهج الدراسية.
- مشروع تطوير التعليم المهني والتقني.
- مشروع تعميق التأهيل التربوي للمعلمين.
- برنامج التأهيل التربوي للمدرسين عبر التعليم الشبكي بالتعاون مع الجامعة الافتراضية.
- مشروع تنظيم المؤسسات التعليمية الخاصة.
- مشروع رياض الأطفال.
- مشروع القناة الفضائية التعليمية.
- مشروع معالجة حالات التسرب (مدارس البادية).

- مشروع المطبعة العامة.
- مشروع المركز الوطني للمتميزين.
- مشروع دمج التقانة (التكنولوجيا) في التعليم استثمار ثقافات المعلومات في التعليم والإدارة التربوية.
- مشروع تمهين التعليم.
- مشروع تطوير نظام الامتحانات.
- مشروع تطوير أنماط البناء المدرسي.
- مشروع المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة.

- العمل على تطبيق مشروعات تربوية تجديدية بالتعاون مع المنظمات الدولية:

- مشروع المدرسة صديقة الطفولة.
- مشروع دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- مشروع دمج التقانة (التكنولوجيا) في التعليم، واستخدام الحاسوب في التعليم والتعلم.
- مشروع المدرسة المجتمعية (المنهج الصحي المدرسي).

الهدف الرابع: تحقيق تحسين بنسبة ٥٠٪ في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار:

تنهض «مديرية تعليم الكبار والتنمية الثقافية» في وزارة الثقافة وهي «مديرية محو الأمية» سابقاً بمهام محو الأمية كما أشرنا، حيث تقوم بإعداد

مـشروع خطـة محـو الأميـة، وتقـديم المقترحـات الكفيلـة بإنجاحهـا، وبالإشـراف علـى تنفيـذها وبمتابعـة أعمـال دوائـر تعلـيم الكبـار في المحافظات، والتعاون مع المنظمات الشعبية، والنقابات المهنية العاملة في مجال محو الأمية، وبإعداد الكتب والمنشورات والدوريات الخاصة بمحو الأميـة وطبعهـا وتوزيعهـا وبإقامـة دورات لتـدريب المعلمـين والمكلفـين بتعليم الأميين، فضلاً عن التعاون مع الوزارات والهيئات المحلية والعربية والدولية المعنية بمحو الأمية، والعمل على التنسيق معها.

ويهدف مشروع محو الأمية إلى تخفيض نسبة ٥٠٪ في مستويات محو أميـة الكبـار عـام (٢٠١٥) ولاسـيما بـين النسـاء وتحقيـق تكـافؤ فـرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار، يتم ذلك من خلال:

- إنجاز خارطة للتوزيع الجغرافي، تحدد نسب الأمية في المحافظات، وقـد تـبين مـن خـلال الخارطـة أن المحافظـات الـشمالية والـشمالية الشرقية تعاني من ارتفاع أكبر في نسبة الأمية، وقد تم التركيز عليها. وجـرى تحريـر المحافظـات التاليـة مـن الأميـة (القنيطـرة - درعـا - السويداء - طرطوس - اللاذقية - إدلب - حماة).
- افتتـاح دورات محـو الأميـة مـن خـلال الـدوائر التابعـة لمديريـة تعلـيم الكبار في المحافظات.
- تطوير المناهج التعليمية الخاصة بتعليم الأميين بحيث تـصبح مواكبـة أكثر للمستجدات وإدخال مواد جديدة إليها، وتعزيز مفاهيم التنمية السكانية والصحية والبيئية التي تم إدخالها منذ التسعينيات، والعمـل في الوقت نفسه على إعداد كتيبات لمرحلة المتابعة.
- خفض معدلات محو الأمية بين الكبار مع التشديد على محو أمية النساء.

وقد تم تطوير منهاج نوعي لبرنامج تعليم الكبار الذي تشرف عليه وزارة الثقافة متعاونة مع وزارة التربية ليشمل ثلاث مراحل (التأسيس، المتابعة، الإكمال).

هذا وقد قامت وزارة التربية بإصدار مجلة تربوية تعليمية تثقيفية تعنى بشؤون الأميين من خلال التوجه إلى القائمين على العمل في محو الأمية، وإغناء ثقافتهم.

إن الجهود المستمرة التي بذلت في التصدي للأمية قد أدت إلى انخفاض معدل الأمية لدى الفئة العمرية (١٥-٤٥) سنة حيث أصبحت (١٠,٣٪).

الهدف الخامس: إزالة التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم بحلول العام ٢٠٠٥:

تعمل وزارة التربية ووزارة الثقافة والمنظمات الشعبية وبخاصة الاتحاد العام النسائي والجهات الأخرى المعنية بالتعليم من وزارات ومنظمات ونقابات على مكافحة التمييز، وتحقيق التعليم للجميع من خلال التشريعات الواردة في الدستور والقرارات الوزارية والخطط الخمسية والاتفاقات الدولية وفق ما يلي:

- تطبيق ديمقراطية التعليم:

إن دستور الجمهورية العربية السورية يؤكد مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين دون استثناء لمتابعة تعليمهم حسب إمكاناتهم وقدراتهم وميولهم، حيث ورد في المادة (٢٢):

«يضمن نظام التعليم التقدم المستمر للشعب ويساير التطور الدائم لحاجاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية».

والمادة (٢٥) من الدستور «إن المواطنين متساوون أمام القانون لجهة الحقوق والواجبات، وعلى الدولة أن تؤمن مبدأ المساواة في الفرص لكافة المواطنين».

والمادة (٣٧) «التعليم حق تكفله الدولة، وهو مجاني في جميع مراحله، وإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي».

- مجانية التعليم وإلزاميته:

قانون التعليم الأساسي رقم (٣٢) تاريخ ٧/٤/٢٠٠٢ المتضمن دمج مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي بمرحلة واحدة (التعليم الأساسي)، وجعل الإلزام والمجانية شاملة لكل المرحلة.

- التزام سورية على المستوى الدولي بتحقيق أهداف «الألفية للتنمية» في مواعيدها المحددة، وكذلك بتحقيق «التعليم للجميع».

- مؤشرات التعليم المتعلقة بالجندر:

عام ٢٠١٠	الذكور	الإناث	المجموع
نسبة الالتحاق في الصف الأول من مرحلة التعليم	٩٩,٦٪	٩٩,٢٪	٩٩,٤٪
نسبة التسجيل الصافي في مرحلة التعليم الأساسي	٩٧٪	٩٧٪	٩٧٪

نسب التحاق الإناث في مراحل التعليم المختلفة:

- مرحلة رياض الأطفال:

بلغت نسبة الإناث في هذه المرحلة (٤٧٪) عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ والنسبة في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠ (٤٧٪) أيضاً.

- مرحلة التعليم الأساسي:

بلغت نسبة الإناث إلى مجموع التلاميذ (٤٧٪) في العام ١٩٩٩-٢٠٠٠ وأصبحت النسبة في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠ (٤٨٪).

- المرحلة الثانوية:

• المرحلة الثانوية العامة:

بلغت نسبة الإناث في المرحلة الثانوية العامة (٤٧٪) من مجموع التلاميذ في العام ١٩٩٩-٢٠٠٠. ارتفعت في العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى (٥٤٪).

• المرحلة الثانوية المهنية:

بلغت نسبة الإناث في هذه المرحلة (٤٨٪) في العام ١٩٩٩-٢٠٠٠، انخفضت النسبة في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى (٤٠٪).

الهدف السادس: تحسين الجوانب النوعية للتعليم كافة:

إن استراتيجية التطوير التربوي التي تنفذها وزارة التربية من خلال عدد من المشروعات يأتي في مقدمة أهدافها تحسين جودة التعليم ونوعيته، وتحسين البيئة التربوية. ولقد انتهت الوزارة من إعداد المعايير الوطنية لمناهج التعليم ما قبل الجامعي متدرجة وفق الحلقات والمراحل التي أكدت على أساسيات المعرفة، وتنمية المهارات والقيم الوطنية والإنسانية ومجموعة كبيرة من المفاهيم التي ترتبط بمجالات الحياة والتطورات المعاصرة للمجتمع السوري والعالمي، وأعلنت المسابقة الدولية لتأليف الكتب الجديدة في عام ٢٠٠٧.

وبدأ تجريب المناهج الجديدة مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠ بشكل متدرج بعد أن قامت بتدريب المدرسين والموجهين المعنيين بتطبيق هذه المناهج.

كما انتهت من وضع المعايير الوطنية لـ /٣٦/ مهنة في مجال التعليم المهني بما يتفق وسوق العمل، وباشرت بتأليف الكتب وفق هذه المعايير.

وفي مجال تعميق التأهيل التربوي للمعلمين والمدرسين، فقد بلغ عدد المعلمين المؤهلين /٣٣٢٨٢/ معلماً لغاية العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠ حيث تم استبدال بخريجي دور المعلمين، ومعاهد إعداد المدرسين حملة الإجازة الجامعية.

كما بلغ عدد الخريجين الحاصلين على دبلوم التأهيل التربوي من خلال التعليم الشبكي بالتعاون مع الجامعة الافتراضية /٣٢٠٠/ مدرس لنهاية العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠.

وقد منحت الوزارة ١٢٧٢ ترخيصاً جديداً لمؤسسات التعليم الخاص لتساهم في تطوير التعليم في سورية لغاية ٢٠١٠.

بلغ عدد الرياض المرخص لها /٥٤٤/ روضة خاصة منها /١٧٧/ روضة تابعة لوزارة التربية.

بدأت الفضائية التربوية بثها التجريبي في الشهر العاشر من عام ٢٠٠٨ وحصلت على جوائز فضية في مهرجان القاهرة ٢٠٠٩ ومهرجان البحرين ٢٠١٠ وذهبية وبرونزيتين في مهرجان عمان ٢٠١٠.

ولقد صدر المرسوم التشريعي رقم /١٥/ لعام ٢٠٠٨ القاضي بإحداث المؤسسة العامة للطباعة. حيث تقوم بطباعة الكتاب المدرسي، وكافة البدائل.

تتابع الوزارة مشروع المدارس الداخلية لأبناء البادية، بلغ عددها (٥) مدارس لضمان التحاق جميع الأطفال المتسربين من التعليم.

افتتح المركز الوطني للمتميزين بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٥، كما افتتح مركز تنمية الطفولة المبكرة، يهدف إلى تدريب الأطر العاملة في مجال الطفولة المبكرة. وتم افتتاح روضة أطفال نموذجية في المركز، ووافقت منظمة اليونسكو على اعتبار المركز مركزاً إقليمياً.

تقوم الوزارة بإنشاء المجمعات المدرسية في المدن وضواحيها والمناطق الملائمة لذلك، التي توفر بيئات تربوية أكثر مردوداً وتسهم بشكل كبير في الحد من ظاهرة الدوام النصفي.

وبدأت منذ عام ٢٠٠٤ ببناء /٩/ مجمعات مدرسية ضخمة. تنفذ الوزارة مشروع استثمار تقانات المعلوماتية في التعليم والإدارة التربوية.

قامت الوزارة لغاية ٢٠١٠ بتعيين /٨٢٩٢٨/ مدرساً في جميع المحافظات، مع التركيز على المحافظات الشرقية والشمالية الشرقية.

المشاريع التربوية الرائدة:

- مشروع تعليم الفتيات ينفذ بالتعاون مع وزارة الثقافة ومنظمة اليونيسيف، يهدف إلى تعليم الفتيات المتسربات في المحافظات الشمالية الشرقية. وقد أعطى هذا المشروع نتائج جيدة في إقبال الفتيات على التعليم، وتحسين مرودوهن، مما سينعكس إيجاباً على تنمية الطفولة، وعلى ممارسة حقوقهن، وتأدية واجباتهن.
- المدارس الداخلية لأبناء البادية: تقدم هذه المدارس المبيت والطعام للطلاب في بيئة مدرسية مناسبة، حيث بلغ عدد المدارس /٥/

مدارس لضمان التحاق جميع الأطفال المتسربين من التعليم كما أشرنا. وقد أحدثت المدارس المتنقلة لأبناء البادية ويبلغ عدد مدارس البادية /٥١/ كرفانات و/١٢٥/ مدرسة مسبقة الصنع.

- مشروع دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ينفذ بالتعاون مع منظمة اليونسكو ومنظمة اليونيسيف وشركاء دوليين تمت المباشرة بتطبيقه منذ عام ٢٠٠٢.
- مشروع دمج التقانة (التكنولوجيا) في التعليم، واستخدام الحاسوب في التعليم والتعلم ينفذ بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية.
- مشروع التغذية ينفذ بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي في المنطقة الشمالية الشرقية مدة المشروع ثلاث سنوات.
- مشروع المدرسة صديقة الطفولة، وهو مشروع تربوي ينفذ بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، ويهدف إلى تحسين مستوى التعليم، ورفع جودته من خلال جعل المدرسة (مركز إشعاع) في المجتمع، وقادرة على جذب التلاميذ، والمجتمع المحلي على السواء من خلال تحسين البيئة المادية والتربوية، والعمل على توطيد العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي.

تعكس المؤشرات التنموية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠) التحسن الكبير الذي طرأ على العملية التربوية في السنوات المشار إليها.

كما يعطي الجدول التالي خلاصة عن إحصاءات التعليم للعام الدراسي (٢٠٠٩-٢٠١٠):

المرحلة	نوع التعليم	عدد المدارس	عدد الشعب	مجموع الطلاب			هيئة الإدارة والتدريس		
				بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع
رياض الأطفال	رسمي	٢٦٢	٨١٦	٨,٧١٥	٨,٠٣٠	١٦,٧٤٥	٤٥	١,١٦٣	١,٢٠٨
	خاص	١,١٧٦	٤,٥٥٤	٥٦,٢٣١	٥٠,٤٥٦	١٠٦,٦٨٧	٣٠٨	٤,٦٨١	٤,٩٨٩
	نقابة المعلمين	٢٢٨	٤٧٤	٤٢٣٥	٤,٠٨٧	٨,٣٢٢	٦	٥٤٣	٥٤٩
	الاتحاد النسائي	١٨٠	٥٦٢	٨٤٤٦	٧,٣٤٤	١٥,٧٩٠	١	٧٥٠	٧٥١
	أخرى	٢٠	٦٢	٨٣٦	٧٣٠	١,٥٦٦	١	٩٣	٩٤
	مجموع	١,٨٦٦	٦,٤٦٨	٧٨,٤٦٣	٧٠,٦٤٧	١٤٩,١١٠	٣٦١	٧,٢٣٠	٧,٥٩١
التعليم الأساسي	رسمي	١٦,٦٢٦	١٦٥,٩٧٧	٢,٣٢١,٦١٣	٢,١٥٠,٩٦٩	٤,٤٧٢,٥٨٢	٨٦,٩٦٥	١٧٦,٢٣٥	٢٦٣,٢٠٠
	خاص	٣٧٨	٤,٥٨٠	٦٥,٩٩٣	٥٨,٢٧٠	١٢٤,٢٦٣	٨٢١	٥,٥٣٣	٦,٣٥٤
	وكالة غوث	١١٦	١,٦٩٣	٣٣,٢٤٤	٣١,٧٨٣	٦٥,٠٢٧	٨٤٧	١,٣٨١	٢,٢٢٨
	مجموع	١٧,١٢٠	١٧٢,٢٥٠	٢,٤٢٠٨٥٠	٢,٢٤١,٠٢٢	٤,٦٦١,٨٧٢	٨٨,٦٣٣	١٨٣,١٤٩	٢٧١,٧٨٢
ثانوي عام	رسمي	١,٧٠٨	١٢,٤٥٤	١٧٢,١٠٤	٢٠٢,٣٨١	٣٧٤,٤٨٥	٢٢,٩٢٧	٢٢,٩٢٩	٤٥,٨٥٦
	خاص	١١٢	٦٧٨	١٠,٥٨٧	٧,٨٨٨	١٨,٤٧٥	١,٢٨٢	١,٨١٨	٣,١٠٠
	مجموع	١,٨٢٠	١٣,١٣٢	١٨٢,٦٩١	٢١٠,٢٦٩	٣٩٢,٩٦٠	٢٤,٢٠٩	٢٤,٧٤٧	٤٨,٩٥٦
ثانوي مهني	ثانوي صناعي	١٧٥	١,٧٢٠	٤٩٧١٥	٣,٧٠٥	٥٣,٤٢٠	٦,٦٥٦	٢,٠٥٩	٨,٧١٥
	ثانوي تجاري	١٤٦	٨٩٦	١٤,٠٠٥	١٤,٦٧٣	٢٨,٦٧٨	١,٣٧٨	١,٦٥٧	٣,٠٣٥
	ثانوي نسوي	٣١١	١,١٤٢	١٩٥	٢٤,١٥٠	٢٤,٣٤٥	٢,٢١٤	٦,٠٩٤	٨,٣٠٨
	مجموع	٦٣٢	٣,٧٥٨	٦٣,٩١٥	٤٢,٥٢٨	١٠٦,٤٤٣	١٠,٢٤٨	٩,٨١٠	٢٠,٠٥٨
المعاهد الفنية	معهد صناعي	٣١	٣٧٠	١٤,٤٦٩	١,١٣٣	١٥,٦٠٢	٢,٢١٦	٦٧١	٢,٨٨٧
	معهد تجاري	١٥	١٥٩	٣,٢٠١	٤,١٣٧	٧,٣٣٨	٢٦٤	٣٨٣	٦٤٧
	معهد نسوي	١٦	١٥٤	٧٥	٥,٣١٦	٥,٣٩١	٩٦	٩٩٦	١,٠٩٢
	مجموع	٦٢	٦٨٣	١٧,٧٤٥	١٠,٥٨٦	٢٨,٣٣١	٢,٥٧٦	٢,٠٥٠	٤,٦٢٦

المرحلة	نوع التعليم	عدد المدارس	عدد الشعب	مجموع الطلاب			هيئة الإدارة والتدريس		
				بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع
	معهد رياضي	٧	٦٨	٩٨٣	٧٦٩	١,٧٥٢	١٣٥	٨٢	٢١٧
	معهد إعداد مدرسين	١٨	١٨٣	١,٥٦٧	٦,٥١٩	٨,٠٨٦	٤٣٧	٤٧٦	٩١٣
	مجموع المعاهد	٨٧	٩٣٤	٢٠,٢٩٥	١٧,٨٧٤	٣٨,١٦٩	٣,١٤٨	٢,٦٠٨	٥,٧٥٦
إجمالي	رسمي	١٩,٣١٥	١٨٣,٩٣٩	٢,٥٨٦,٦٤٢	٢,٤٢١,٧٨٢	٥,٠٠٨,٤٢٤	١٢٣,٣٣٣	٢١٢,٧٤٥	٣٣٦,٠٧٨
	خاص	١,٦٦٦	٩,٨١٢	١٣٢,٨١١	١١٦,٦١٤	٢٤٩,٤٢٥	٢,٤١١	١٢,٠٣٢	١٤,٤٤٣
	وكالة غوث	١١٦	١,٦٩٣	٣٣,٢٤٤	٣١,٧٨٣	٦٥,٠٢٧	٨٤٧	١,٣٨١	٢,٢٢٨
	نقابة المعلمين	٢٢٨	٤٧٤	٤,٢٣٥	٤,٠٨٧	٨,٣٢٢	٦	٥٤٣	٥٤٩
	الاتحاد النسائي	١٨٠	٥٦٢	٨,٤٤٦	٧,٣٤٤	١٥٧٩٠	١	٧٥٠	٧٥١
	أخرى	٢٠	٦٢	٨٣٦	٧٣٠	١,٥٦٦	١	٩٣	٩٤
	مجموع	٢١,٥٢٥	١٩٦,٥٤٢	٢,٧٦٦,٢١٤	٢,٥٨٢,٣٤٠	٥,٣٤٨,٥٥٤	١٢٦,٥٩٩	٢٢٧,٥٤٤	٣٥٤,١٤٣

٦- واقع المؤسسات التعليمية في الجولان السوري المحتل:

إننا ونحن نتحدث عن التعليم للجميع في الجمهورية العربية السورية نتوقف عند واقع المؤسسات التعليمية في الجولان السوري الذي يعاني من الاحتلال الصهيوني الغاشم حيث يقاوم أهلنا ظلمه وبطشه كما يقاوم بكل بسالة سياسته في التهويد ومحو الهوية الوطنية منذ أكثر من خمسة وأربعين عاماً، هذا الاحتلال الذي ركز على اعتقال الطلبة والمعلمين، وإغلاق المدارس من حين إلى آخر، كما ركز على تغيير المناهج التعليمية التي كانت سائدة قبل عام ١٩٦٧، وعلى منع كل المواد المتعلقة بالثقافة الوطنية والقومية العربية من التداول بين أيدي التلاميذ والمعلمين، في حين يعمل جاهداً على تضمين المواد التدريسية معلومات تمجد إسرائيل وتاريخها وأناشيدها، ومناسبات أعيادها.

لقد اتبع الكيان الإسرائيلي سياسة التجهيل، التي تجلت في تقوية اللغة العبرية على حساب اللغة العربية، والعمل على إضعاف اللغة العربية بوسائل عدة منها تقليص عدد ساعاتها والسعي إلى تشويه التاريخ العربي وتكوين جيل جديد من الطلبة العرب السوريين منفصل عن تاريخه وتراثه ووطنه وأمته.

ومن ضمن سياسة الفصل والتفرقة العنصرية، وضع الاحتلال الإسرائيلي مناهج خاصة للعرب من الدروز والبدو والشركس. ولقد واجه الطلبة في الجولان هذا المنهاج بالرفض القاطع.

أما ما يخص الكتب المدرسية، فيتم تغييرها باستمرار بهدف ابتزاز الأهالي عن طريق شراء الكتب الباهظة الثمن بحجة أنه أدخلت عليها تعديلات جديدة.

ويعاني التعليم الجامعي في الجولان المحتل من عقبات تحول دون تطوره، حيث تضع سلطات الاحتلال العراقيل أمام الاعتراف بالشهادات الجامعية للخريجين من الجولان المحتل.

لقد عملت سورية الوطن الأم على فتح أبواب جامعاتها للطلبة الجامعيين من أبناء جولاننا العربي الصامد، وأعطت منحاً لطلاب الجولان للدراسة في بعض الجامعات على حسابها.

إزاء السياسات الإسرائيلية القائمة على تغيير المناهج، فقد بادرت وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية إلى تعويض النقص العلمي والمعرفي والثقافي لطلابنا في الجولان السوري بتقديم برنامج تعليمي تلفزيوني هدفه رفد طلابنا بالمناهج التعليمية السورية الحديثة واستمرار تواصلهم مع ثقافة الوطن الأم سورية، حيث يقدم برنامج «أبناؤنا في

الجولان» دروساً في جميع المواد، يعده ويقدمه مجموعة من المربين الاختصاصيين وأساتذة أكفاء. يتناول البرنامج المراحل التعليمية المختلفة، ويركز على الشهادتين الإعدادية والثانوية.

٧- الأضرار التي لحقت بقطاع التربية بين عامي (٢٠١١-٢٠١٣):

إن المؤامرة التي تتعرض لها سورية هي عدوان مخطط يهدف إلى تدمير قدراتها، والنيل من مقوِّمات حضارتها، والتصدي لمواقفها الثابتة والمبدئية، وتهميش دورها المقاوم وإضعافه.

ولقد تجلى في هذه المؤامرة الدور الذي يمارسه الكيان الصهيوني مع حلفائه، والذي يستهدف استقلاليتها، وسيادة قرارها.

ولقد أدت المؤامرة على سورية إلى أضرار جسيمة في مختلف المجالات، منها المجال التربوي، حيث لحقت أضرار كبيرة بهذا القطاع خلال الأعوام (٢٠١١-٢٠١٣) وما تزال حتى الآن مستمرة. هذه الأضرار تمثلت بـ:

- حرق المدارس.
- خطف وقتل التلاميذ والطلبة والمدرسين والعاملين في القطاع التربوي.
- سرقة مستلزمات العملية التربوية والتعليمية من المدارس.
- إرهاب الأهالي والعاملين في المدارس ليمنعوا أبناءهم من الذهاب إليها، وبالتالي توقف العملية التربوية والحياة الطبيعية.
- سرقة وسائل النقل المتنوعة التابعة للتربية.

- العبث بالأدوات والوسائل التعليمية والترفيهية للطلاب.
- سرقة أموال مخصصة لرواتب عاملين، ولتنمية العملية التربوية وتطويرها.
- وغيرها الكثير.

لقد تضررت جراء الأحداث التخريبية الأخيرة /٣٠٠٤/ مدارس في محافظات عدة، مع ملاحظة تزايد الاعتداء على المدارس وتخريبها يومياً.

وتم إيواء الأُسر التي نزحت من مساكنها نتيجة الأعمال التخريبية في /١٠٥٧/ مدرسة حتى الآن.

بلغت الكلفة الإجمالية لأضرار المدارس ١٠١,١٨٠,٩٧٥ مليار، إضافةً للأضرار البشرية المتمثلة بقتل وخطف وتشويه وترهيب، بينهم /٢٤٧/ شهيداً من الأطر التربوية، والباقي يتراوح بين مخطوف ومتضرر جسدياً ومتعرض للضرب والترهيب، إلى جانب استشهاد /١٣٤/ طالباً وطالبة.

بلغ عدد السيارات المفقودة من وزارة التربية (٢٠) باصاً، (٣٢) سيارة سياحية، (٩) شاحنات، كلفتها الإجمالية (٨٧٧) مليون ليرة سورية. تم إصلاح /٤٤٢/ مدرسة من المدارس المتضررة البالغ عددها /٣٠٠٤/. أما عدد المدارس التي لم يتم إصلاحها وبحاجة إلى تأهيل فيبلغ /١٩٨٥/ مدرسة، في حين يبلغ عدد المدارس التي بحاجة إلى بناء /٥٧٧/ مدرسة، وتم إصلاح /٤٣٥/ مدرسة.

ولم يتم إصلاح أية مدرسة في كل من محافظات (حلب، دير الزور، الحسكة، الرقة). كما بلغ عدد المدارس التي خرجت من الخدمة (٤٢٤) مدرسة في كل من محافظتي درعا ودمشق، إضافة إلى (٣) مدارس تم إصلاحها في محافظة اللاذقية وتضررت مجدداً.

وفي هذا الصدد نذكر الجهود المثمرة التي تبذلها الحكومة السورية متمثلة بوزارة التربية والجهات المعنية في سبيل إصلاح كل ما لحق قطاع التربية من أضرار، كما نذكر الحملة الوطنية التي أطلقتها الأمانة السورية للتنمية وشركاؤها تحت عنوان «حقي أن أتعلم» لدعم التحاق التلاميذ بالعملية التعليمية والتي تهدف إلى تأمين الموارد البشرية والمادية لدعم الأطفال الأكثر احتياجاً في سورية وتمكينهم من الالتحاق بالعام الدراسي الجديد مزودين بالمستلزمات المدرسية الأساسية، ورفد عملية التعليم بما يحتاجه هؤلاء الأطفال من مساندة ليستفيدوا من عامهم الدراسي بالشكل الأفضل.

إن هدف هذه الحملة تشجيع الأطفال على العودة إلى مدارسهم، وتوعية الأهالي بضرورة التعليم وأهميته، وفي ضوء ذلك تم التركيز على استقطاب مجموعة من المشاركين والمساهمين للقيام بحملة وطنية، انطلقت من السوريين، هذه الحملة التي تقوم على أربع نواح رئيسية أساسية الأولى تأمين المستلزمات المدرسية من قرطاسية وحقائب ولباس للطلاب لتشجيعهم على العودة إلى المدارس، وتخفيف العبء الاقتصادي على الأهالي، والناحية الثانية أن تقام حملة توعية لتعريف الأهالي بأهمية إرسال أطفالهم إلى المدارس لأنهم يمثلون المستقبل المنشود. والناحية الثالثة هي تدريب مجموعات من المتطوعين على تنفيذ

أنشطة لا صفية تقدم للأطفال أثناء توزيع المستلزمات المدرسية. أما الناحية الرابعة والمهمة جداً في الظروف التي نعيشها فهي إعادة التأهيل والترميم والقيام ببعض أعمال الصيانة والإصلاح لبعض المدارس التي خرجت حالياً من الخدمة أو التي تحتاج فقط إلى بعض التحسينات، كما أشرنا سابقاً.

هذا وقد حققت الحملة منذ بدايتها تقديم المساعدة لـ (١٠٠) ألف طالب. إن هذا الجهد المبذول تقوم به الأمانة السورية للتنمية متعاونة مع شركائها وهم (وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية، محافظة دمشق، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، صندوق المعونة الاجتماعية، جمعية قرى الأطفال SOS، إضافة إلى الشركاء الإعلاميين: الإخبارية السورية، وشام FM، وسيريتل، وMTN، والمؤسسة العامة للاتصالات، وجمعية «لمسة دفا»، والاتحاد الرياضي العام).

وفي الوقت نفسه نذكر على سبيل المثال جهود جمعية التسويق السورية عبر المبادرة الوطنية الاجتماعية في إطلاق مبادراتها الإيجابية في المجتمع، وكان آخرها، منتدى التعلم الإيجابي التطوعي بهدف مساعدة طلاب الجامعات والمدارس الذين اضطرتهم الأعمال الإرهابية في مناطقهم للانقطاع عن دراستهم. هذا المنتدى الذي يهدف إلى مساعدة هؤلاء على تلقي المواد الدراسية، واكتساب المهارات التدريبية اللازمة لهم، والذي يقوم مع فريقه التطوعي بمهامه في مراكز الإيواء والمراكز الثقافية في دمشق وريفها بالتعاون مع جهات محلية وأهلية داعياً كل من يجد لديه المقدرة على تقديم العلم والمعرفة للطلاب إلى المشاركة بالأعمال التي ينهض بها. ويجدر التنويه في هذا المجال إلى أن المبادرة

الوطنية الاجتماعية تسعى بالتعاون مع عدد من الجمعيات الأهلية والخيرية والشبابية في دمشق لإطلاق نشاطات اجتماعية تصب في بوتقة تحصين اللحمة الوطنية، وتنمي الانضباط الاجتماعي بما يلائم الاحتياجات الاجتماعية لكل منطقة.

وفي هذا السياق نركز على أهمية التطوع الذي يعد بأبسط تعاريفه العمل الذي يؤديه الإنسان مختاراً بغية خدمة الآخرين، وتوثيق صلته في الوسط الاجتماعي الذي يتفاعل معه، ومن وجه آخر هو تعاون المواطنين فيما بينهم في إطار حركة اجتماعية هادفة إلى خدمة المنظومة الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق فإن العمل التطوعي ينطلق أصلاً من مفاهيم ترتقي في بنيتها الأساسية إلى أساس راسخ من القيم والمثل والقناعات، وبالتالي فإن التطوع ظاهرة اجتماعية جياشة تظللها مشاعر الإيثار، وتخيم عليها أحاسيس العطاء والشعور بالانتماء، يتجلى في تقديم الخدمات الفكرية والجسدية للوصول إلى تحسين متواتر ومتنام في أداء نشاطات إنسانية محددة. وعلى هذا ليس معنى التطوع أن يعتبر المرء تطوعه كرماً، وفضلاً، بل هو في حد ذاته قناعة بأن ما يقدمه من الواجب والإحساس بالمسؤولية يُعدّ تجسيداً للانتماء.

وفي مجتمعنا هذا الذي نحيا في ربوعه، وفي ظل قيمه ومثله، ماضياً وحاضراً، وفي إطار كل ما اغتنى به الفكر الإنساني بعامة، ونحن جزء أساسي منه، ومع كل ما تأسس من مفاهيم أصبحت في إطار المسلمات، تعمق في ضمير هذا المجتمع إدراك المعنى الحقيقي لفكرة التكافل الاجتماعي، وما ينطوي عليه من مسلمات تتصل بحقوق الفرد، نواة المجتمع، وأساس بنيانه، وجوهر نسيجه.

ويزداد العمل الطوعي أهمية في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها سورية وما ارتكبته وما تزال ترتكبه المجموعات الإرهابية من جرائم وحشية بحق الشعب السوري، والاعتداءات الممنهجة ضد قطاعات الدولة الحيوية، واستهدافها المتعمد للممتلكات العامة والخاصة لإضعاف سورية تنفيذاً لأجندات الدول المتآمرة عليها.

الخلاصة

تنطلق استراتيجية التطوير التربوي في الجمهورية العربية السورية من تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته، ومن سياسة التعليم الإلزامي، ومد الإلزام للصفوف التسعة الأولى الذي تحقق بالقانون رقم /٣٢/ تاريخ ٢٠٠٢/٤/٧، وكذلك من تهيئة الفرص التربوية والتعليمية لجميع أبناء المواطنين أينما كانوا، وحتى في المناطق المتباعدة، وإقامة المدارس المتنقلة والداخلية في البادية لأبناء البدو المتنقلين.

تجسد مبدأ ديمقراطية التعليم بالاستيعاب الكمي للطلاب، فلقد ارتفع عدد الطلاب من ١,١٦٦,٩٨٠ طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١ إلى ٣,٧٨٩,٢٤٨ طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧، وهو مؤشر ذو دلالة هامة.

كما بلغ أعداد التلاميذ - من الصف الأول وحتى الصف التاسع - ٣,٦٤٣,٠٠٠ عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ في حين أصبح أعداد التلاميذ عام ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٤,٦٦١,٠٠٠.

ومما هو جدير بالتنويه أن فرص التعليم في سورية في جميع مراحله وأنواعه مجانية ومتاحة للذكور والإناث على السواء.

ومن أبرز مظاهر الاهتمام بالتربية وتطويرها عقد المؤتمرات والندوات التربوية، وذلك في إطار الخطط التنموية الشاملة، وهكذا عقد

مؤتمر تطوير التعليم العالي عام ١٩٧١ ، ومؤتمر تطوير التعليم ما قبل الجامعي عام ١٩٧٤ ، والمؤتمر الثاني لتطوير التعليم ما قبل الجامعي عام ١٩٨٦ ، والمؤتمر التربوي الأول لتطوير التعليم عام ١٩٨٧ ، وأخيراً المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم عام ١٩٩٨.

وقد تمت المباشرة بعد انتهاء أعمال المؤتمر بوضع التوصيات الصادرة عنه موضع التنفيذ.

ومما تجدر الإشارة إليه أن عدداً من المحاضرات التربوية القيمة قد قدمت في إطار المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم ، قام بإعدادها وتقديمها ومناقشتها نخبة من الباحثين التربويين المتميزين.

وفي الواقع فإن استراتيجية التطوير التربوي في الجمهورية العربية السورية تتفق وأهداف مؤتمر التعليم للجميع الذي انعقد في جوميتين - تايلاند عام ١٩٩٠ هذه الأهداف التي تم التأكيد عليها في «إطار عمل داكار» الذي تبناه المنتدى العالمي حول التعليم للجميع المنعقد عام ٢٠٠٠.

لقد انعكست هذه الأهداف في الخطة الوطنية من خلال ما ورد حول الاهتمام بالطفولة المبكرة هذا الاهتمام الذي تجلى بادئ ذي بدء بالارتقاء بواقع الرعاية الصحية للأطفال والأمهات ، وتطبيق التعليم الإلزامي مع التركيز على تعليم الإناث في مختلف المراحل.

كما تجلى في مشاركة الجمهورية العربية السورية في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفولة في الثلاثين من شهر أيلول ١٩٩٠ ، الذي انبثق عنه الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وبرنامج العمل لتنفيذه في التسعينيات. وكذلك في تبني خطة وطنية باسم منهاج العمل الوطني

لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه... ومصادقة الجمهورية العربية السورية على اتفاقية حقوق الطفل بموجب القانون رقم (٨) تاريخ ١٣/٦/١٩٩٣.

وكان لانعقاد المؤتمر الوطني للطفولة في عام ٢٠٠٤ في مدينة حلب الدور الهام في تحليل الوضع الراهن للطفولة في الجمهورية العربية السورية وتحديد المشكلات في المجالات كافة، وتقديم منهاج عمل وطني بما يتلاءم مع الخطط الوطنية، كما كان لإحداث المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة الأثر الكبير في تعزيز الارتقاء بمستوى الأطر التربوية المعنية بالطفولة المبكرة وفي العمل على وضع مهام هذا المركز موضع التنفيذ الفعلي.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للإصلاح التربوي تم إيلاء أهمية خاصة لتحسين نوعية التعليم وجودته ضمن أولويات الخطط التربوية، وفي هذا السياق فقد حظيت المناهج التربوية باهتمام كبير بين مسارات التجديد التربوي التي تشهدها منظومة العملية التربوية، فأدخلت المفاهيم التجديدية، البيئية، الصحية، المهنية، المعلوماتية، والسكانية... حيث عملت هذه المناهج على إغناء حاجات الطالب النفسية، والثقافية، والاجتماعية، ومتطلبات الخطط التنموية، وشمل التطوير الامتحانات والكتاب المدرسي، والأبنية المدرسية وتقنيات التعليم وغير ذلك.

كما حظي رفع المستوى التأهيلي للمعلم في مختلف الجوانب العلمية والتربوية والطرائقية بشكل خاص بالاهتمام الكبير لأن أية خطوة نوعية في المجال التربوي لا بد وأن تنطلق منه.

ولقد تحقق تطور كمي ونوعي في مجال محو الأمية نتيجة التشريعات التي صدرت خلال العقود الأربعة الماضية والمتمثلة في قانون محو الأمية رقم (٧) لعام ١٩٧٢ وقانون التعليم الإلزامي رقم (٣٥) لعام ١٩٨١ واستراتيجية الدولة حول ديمقراطية التعليم ومجانيته المتجسدة في الدستور الصادر عام ١٩٧٣ وما ورد في دستور حزب البعث العربي الاشتراكي في هذا المجال وكذلك نتيجة الجهود المثمرة التي بذلتها وزارة الثقافة بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية وبخاصة وزارة التربية والمنظمات الشعبية التي ألقى قانون محو الأمية عليها مسؤوليات في محو الأمية كمنظمة الاتحاد العام النسائي، حيث أدى ذلك كله إلى انخفاض نسبة الأمية بين السكان على مستوى إجمالي السكان الذين تبلغ أعمارهم (١٠) سنوات فأكثر من (٥٣,٥٪) عام ١٩٧٠ إلى (٣٧,٨٪) عام ١٩٨١ ثم انخفضت إلى (٢١,٥٪) عام ١٩٩٠ وإلى (١٤,٢٪) عام ١٩٩٨.

إن الجهود المستمرة التي بذلت في التصدي للأمية قد أدت إلى انخفاض معدل الأمية لدى الفئة العمرية (١٥-٤٥) سنة حيث أصبحت (١٠,٣٪).

أما التطور النوعي الذي طرأ على مسيرة العمل في ميدان محو الأمية فقد واكب التطور الذي حدث على المستويين العربي والعالمي، وقد تمثل في وضع أسس متطورة لبناء مناهج تعليم الكبار للأميين، اعتمدت هذه الأسس في إعداد الكتب الجديدة لمرحلتي الأساس والمتابعة بعنوان «مرحباً بالعلم» وقد روعي إدخال المفاهيم السكانية والصحية والبيئية في مناهج محو الأمية، وإصدار سلسلة من كتب المتابعة لتعليم الكبار وكذلك تطوير مناهج تدريب العاملين في محو الأمية وتعليم الكبار،

وتنفيذ مشاريع تجريبية لتنمية القطاع العمالي بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال ولجنة المرأة العاملة في الاتحاد لتنمية القطاع النسائي وإحداث مراكز رائدة لتعليم المرأة الريفية وتأهيلها مهنياً ورفع مستوى وعيها الصحي والقانوني بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي، والاتحاد العام للفلاحين.

ولقد نفذت وزارة الثقافة فعاليات متعددة بمناسبة العام الدولي لمحو الأمية عام ١٩٩٠ ونشر أهدافه وبمناسبة الاحتفال باليوم العربي لمحو الأمية في الثامن من كانون الثاني /يناير واليوم العالمي لمحو الأمية في الثامن من أيلول /سبتمبر، وكان للمنظمات الشعبية وبخاصة منظمة الاتحاد العام النسائي الدور البارز في هذا المجال.

ولقد تصاعد عمل الوزارات والهيئات والمنظمات الشعبية المعنية بتعليم الكبار، وتطورت إنجازاتها مع التطور الذي طرأ على المستويين العربي والعالمي. وكان لانعقاد الندوة الوطنية المركزية لتعليم الكبار التي أقامتها وزارة الثقافة بالتعاون مع اليونيسيف في دمشق بتاريخ ٢/١/١٩٩٧، الأثر الكبير في تعزيز أهمية تعليم الكبار ودوره في التنمية الشاملة، والتعريف بالمؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار الذي عقد في شهر تموز /يوليو عام ١٩٩٧.

يتضح من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الستة التي أكدها مؤتمر داكار، أن الجمهورية العربية السورية قد حققت معظم ما ورد في الخطة التي أقرتها لتنفيذ أهداف التعليم للجميع، ووصلت إلى المستوى الذي يعد من المستويات المتقدمة مقارنة مع إنجازات الدول الأخرى.

ولعل المسيرة التربوية المتصاعدة خلال العقود الأربعة الأخيرة كانت عاملاً أساسياً في تحقيق الإنجازات المتتالية التي تتسم بأنها قومية المنشأ، إنسانية الملامح والسمات، تنفتح على التجارب التربوية العالمية أخذاً وعطاءً، تتبنى الأصالة والتجديد، تواكب الحاضر وتتفاعل معه، تأخذ ما يغنيها من تراثها الثقافي الذي كان أحد الروافد الهامة والأساسية للحضارة الإنسانية، وتطور نفسها باستمرار لتستشرف آفاق المستقبل، وتستجيب إلى ما يحمله معه من مستجدات العلم وتطبيقاته وبخاصة في ميادين إعداد المعلمين وتطوير المناهج.

الفصل الثالث

محو الأمية على الصعيدين العربي والدولي

نتناول في هذا الفصل المؤتمرات التي عقدت على الصعيدين العربي والدولي في مجال محو الأمية، وأن نتبين التوصيات التي دعت إليها تلك المؤتمرات، وأن نوضّح ما نفذ منها ونشير إلى العوائق التي حالت دون تنفيذها إن على الصعيد العربي أو على الصعيد العالمي.

أولاً- تطور محو الأمية من خلال المؤتمرات والفعاليات التربوية العربية والدولية:

في الوقت الذي يتطلب فيه التطور الحضاري المعاصر مستويات متقدمة من المعرفة والمهارة الإنسانية لا تزال البلدان النامية ومنها الوطن العربي تواجه مشكلة الأمية التي تعرقل العمل على تغيير البنية التقليدية للمجتمع إلى بنية معاصرة، ذلك أن التعليم هو حجر الزاوية في عملية التهيئة للتغيير الحضاري، ثم تحقيقه، باعتباره المصنع الذي تتكون فيه الخبرات التي يتطلبها الأخذ بأساليب الحضارة المعاصرة، والمصدر الذي تنبع منه المعارف، في حين تمثل الأمية عاملاً حاسماً في العجز عن استيعاب الصيغة الحضارية الجديدة التي ترفد هذه الخبرات، وتتيح

مواكبة مسار التطور. كما تعيق الأمية المشاركة الكاملة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهي بذلك تعتبر أحد التحديات الخطيرة التي لا بد للبلدان النامية من التغلب عليها.

ومن هنا فإن العمل للقضاء على الأمية ينهض بدور أساسي في معركة البلدان النامية ضد التخلف والجمود، وهو مركز ثقل في كل استراتيجية للتنمية، لأن العنصر الأساسي في التنمية هو الإنسان مثلما هو هدف هذه التنمية، والعمل في التنمية إن كان بناءً اقتصادياً، أو تركيباً اجتماعياً، أو علاقة إنسانية، أو إنجازاً سياسياً، فهو إنما يتم بالإنسان، فعلى إدراكه لدوره في الحياة، وعلى كفاءته في الإنتاج يكون قياس التنمية صعوداً أو هبوطاً، والحكم عليها نجاحاً أو فشلاً، وأعني بذلك التنمية الشاملة وليدة العمل المنظم، والجهد المقصود المخطط، والتي هي في الأساس عملية تغيير في الاتجاه، إلى جانب أنها تحريك للمعطيات الطبيعية وتحويلها إلى مادة اقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته التكنولوجية، وهي تتوصل بالإنسان، وتستهدفه غاية، فالتعليم يمكن المرأة، كما يمكن الرجل أيضاً من مسايرة العصر واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للحياة الجديدة. والتعليم جزء من عملية التطوير، ووسيلة من وسائله، ولا شك في أن مواكبة العالم الجديد والمتطور غير ممكنة إلا من خلال الإنسان المعاصر المزود بالمعرفة والخبرات والأفكار والمدركات في إطار جماعي منظم فعال، تنطلق منه القدرات والإمكانات لتكون قوة قادرة في معركة الوجود، وبناء المستقبل الأفضل فالمشكلة في حقيقتها ليست مشكلة فردية، وإنما هي ظاهرة اجتماعية تخص الفرد والمجتمع على حد سواء، وهي مشكلة حضارية ينبغي تحرير مفهومها من إطاره الضيق في حدود تعليم المهارات الأساسية إلى توظيف

المهارات المكتسبة في سياق التنمية والتقدم. ويتطلب القضاء عليها جهداً قومياً ووطنياً ودولياً، ذلك أن النجاح في القضاء على الأمية يتطلب وقف موجات الأميين الجدد بإقرار إلزامية التعليم الابتدائي كما يقتضي تعبئة كل القوى القادرة على العطاء من جهات مسؤولة ومنظمات شعبية وأفراد واعتبار كل مواطن قادر مهما كان جنسه وسنه مسؤولاً عن تحقيق هذه المهمة القومية والعمل على إنجاحها بجهد متكافئ مع خطورتها.

لقد ساد في الحقبة الممتدة من بداية الخمسينيات وإلى السبعينيات على المستوى الدولي كما أشرنا ثلاثة مناهج، أولها كانت التربية الأساسية، وثانيها هي تنمية المجتمع، وثالثها هو محو الأمية الوظيفي.

نشأ منهج التربية الأساسية في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مطلع الخمسينيات كوسيلة لتطوير العمل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار على أثر الفشل الذي أصاب الجهود الأبجدية التي قامت بها اليونسكو قبل ذلك تحت شعار «تعليم الجماهير».

اهتم منهج التربية الأساسية بتزويد الأميين الكبار بالحد الأدنى والضروري من المعارف والمهارات التي تعتبر أساس الحياة المنتجة الفعالة. وقد استهدف من منهج التربية الأساسية أن يكون منهجاً لتوجيه الناس فكرياً لمساعدتهم للاعتماد على أنفسهم بطرقهم الخاصة في الظروف المحلية، ولتحسين ما يمكن تحسينه من مسائل حياتهم معتمدين في ذلك إلى أقصى حد على مواردهم وإمكاناتهم ووسائلهم المحلية.

أخذ العراق بمنهج التربية الأساسية من خلال المشروع الذي تم بالتعاون مع اليونسكو، ونفذ بين أعوام (١٩٥٢-١٩٥٦).

وفي عام ١٩٥٣ افتتح مركز التربية الأساسية في سرس الليان في المنوفية في جمهورية مصر العربية بالتعاون مع اليونسكو، هذا المركز

الذي اهتم بمشكلة الأمية، ودرب العديد من الاختصاصيين العرب على العمل في ذلك المجال، كما قام بالعديد من البحوث والدراسات، وإعداد المواد التعليمية.

إن المشروع الذي نفذ في العراق لم يتكرر في دولة عربية أخرى، إلا أن خبراء اليونسكو وخريجي مركز سرس الليان كان لهم دور كبير في نشر أساليب هذا المنهج في العديد من أقطار الوطن العربي، الذي كان أقرب إلى الدعوة من أن يكون برنامج عمل. ولقد بدأت اليونسكو بمراجعة التربية الأساسية وميادينها، وخاصة بعد أن ظهرت فكرة تنمية المجتمع أسلوباً محدداً للتطوير الاجتماعي.

ونظراً لتركيز التربية الأساسية على الأسلوب الإرشادي النظري فقط، فقد تم الانتقال إلى تبني وسائل عملية بدأت في الظهور لاحقاً عند الأخذ بمنهج تنمية المجتمع. ومما لا شك فيه أن تنمية المجتمع، كعملية تربوية، إنما هي بالمعنى الواسع، تعليم الكبار، تعليمهم كيفية قبول الأفكار والممارسات الجديدة في ميدان الإنتاج والعلاقات. وهذا لا يتم إلا عن طريق المعرفة والاقتناع في هذا المسار.

إن منهج تنمية المجتمع يقوم على تلبية احتياجات الناس، ويقع تعلم القراءة والكتابة ضمن الحاجات الحقيقية، الأمر الذي يستدعي، حسب مفهوم المنهج، إلى إقناع المجتمع المحلي بأهمية تلك الحاجة، وحينما تصبح واحدة من الحاجات الملحة العاجلة يشرع القائمون على أمر البرنامج في الإعداد لتلبية تلك الحاجة لذلك فإن الكثير من العاملين في تنمية المجتمع، وقد أتوا من تخصصات مختلفة، يرون أن محو الأمية واحدة من قضايا التربية والتعليم، تعنى بها الوزارات المختصة، ويلتحق بها الراغبون الذين يحسون بحاجتهم لهذا النوع من التعليم.

ولقد انخفض متوسط نسبة الأمية على المستوى العالمي من (٤٤,٣٪) إلى (٣٩,٣٪) من الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق، بينما ارتفع العدد المطلق للأميين من الفئة العمرية نفسها من ٧٠٠ مليون إلى ٧٣٥ مليوناً، مما جعل لجنة الخبراء الدولية التي اجتمعت في اليونسكو عام ١٩٦٤ تتنبأ بأن يستمر تزايد عدد الأميين الكبار - وربما نسبتهم المئوية - إن لم تتخذ الإجراءات العاجلة والمناسبة للتصدي لذلك. وبناءً عليه قرر المؤتمر العام لليونسكو في دورته المنعقدة عام ١٩٦٤ أن يبدأ في عام ١٩٦٦ تطبيق برنامج تجريبي عالمي لمحو الأمية مدته خمس سنوات يمهد للقيام في نهاية الأمر بحملة عالمية في هذا الميدان.

وقد طبق هذا البرنامج في عشر دول في العالم، منها الجزائر في عام ١٩٦٧، والسودان عام ١٩٦٩، في حين نفذ مشروع استطلاعي في سورية استهدف مساعدة الحكومة على تنفيذ برنامج للتنمية الزراعية في منطقة الغاب عن طريق المساهمة في تدريب العاملين وإنشاء المؤسسات اللازمة ومساكن للفلاحين في منطقة ري تقارب مساحتها الخمسة آلاف هكتار، وقد تجسد الجانب الإيجابي في أن محو الأمية وبرامج التدريب كانت متكاملة تماماً مع الدورة الزراعية.

هذا وقد ساهم مركز سرس الليان في تعميم منهج محو الأمية الوظيفي عن طريق تدريب أطر عديدة لكل الدول العربية، غير أن تقويم اليونسكو للبرنامج يشير إلى أن التنمية ليست نمواً اقتصادياً فقط، وإن اقتصار محو الأمية على تحقيق أهداف اقتصادية فقط يعني المخاطرة إلى حد كبير من أهمية هذه المهمة والحيلولة دون تعبئة العقول التي بدونها يستحيل تحقيق تنمية فعلية، وبشكل عام فإن تلك المناهج المتعاقبة

«تعليم الجماهير»، «التربية الأساسية»، «التعليم لتنمية المجتمع»، «التعليم الوظيفي للكبار» كلها مناهج عمدت اليونسكو إلى تطبيقها، غير أن تأثيرها على التصدي لمشكلة الأمية سواء كان على الصعيد العالمي، أو على الصعيد العربي لم يكن بمستوى الطموح.

ويعود سبب ذلك إلى أن كلاً من التربية الأساسية وتنمية المجتمع قد نظرت إلى ظاهرة الأمية بأنها ظاهرة تعليمية يمكن مواجهتها عن طريق التعليم المدرسي مع الاستعانة بالنشاطات الاجتماعية مدخلاً لتلك العملية التعليمية، في حين نظر محو الأمية الوظيفي إلى ظاهرة الأمية على أنها ظاهرة اقتصادية، فربطتها بالعمل، وأخذت في هذا الربط الطابع المدرسي أيضاً. ومع هذا فإن هذه المناهج تمثل في مجموعها تطور فكر ومنهج محو الأمية وتعليم الكبار من ناحية، وتدل على حيوية النشاط ومدى الاهتمام الذي توليه إياها الجهات المعنية عالمياً ووطنياً باعتبارها إحدى قضايا العصر الأساسية من ناحية أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن من الجهود الأولى على الصعيد العربي انعقاد «مؤتمر التعليم الإلزامي للدول العربية» في القاهرة خلال شهر كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٤ وشهر كانون الثاني /يناير ١٩٥٥، والذي تم بناء على دعوة من جمهورية مصر بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة اليونسكو، وقد اشتركت في هذا المؤتمر سبع دول عربية، بالإضافة إلى عدد كبير من المراقبين، وانتهى إلى إقرار /١٩١/ توصية. من أهم التوصيات التي تمثل اتجاهات جديدة في هذا الميدان هي:

التوصية رقم (١): أن تضع كل دولة من الدول العربية في أقرب وقت ممكن خطة شاملة دقيقة مبنية على الحقائق الواقعية لتعميم التعليم

الإلزامـي المجـاني في المرحلـة الأولى خـلال فـترة زمنيـة لا تتجـاوز عـشر سنوات.

التوصية رقم (٧٠): أن تكون المدرسة الإلزامية عند الحاجة مراكز للتربية الأساسية، أو تعليم الكبار في القرية، وأن يساعد مدرسوها في ذلـك، بحيـث تقـل الهـوة بـين أميـة الكبـار وتنـور الـصغار مـن خريجـي المدارس.

التوصية رقم (١٥٨): يوصـي المـؤتمر بالعناية بتعليـم الكبار لإيقـاظ وعي الآباء والأمهات بضرورة تعليم البنـت، وأهميـة النهـوض بالأسـرة والمجتمع، وذلك باستخدام أساليب التربية الأساسية.

التوصية رقم (١٦٠): اشتراك بعـض قـادة القريـة في العنايـة بـشؤون المدرسة وتشجيع الأهالي على تكوين جمعيات تسمى جمعيات أصـدقاء المدرسة، تضم بعض الآبـاء والمعلمـين ووجهـاء القريـة المهـتمين بـشؤونها للعناية بالمدرسة وتقديم المساعدة اللازمة لها.

ودعا المؤتمر الثاني لوزراء التربية والوزراء المـسؤولين عـن التخطـيط الاقتصادي المنعقد في عام ١٩٦٦ في طرابلس إلى «تحقيق التعليم الإلزامي الابتدائي قبل عام ١٩٨٠».

أما المؤتمر الثالث الذي انعقد في مراكش في عام ١٩٧٠ فقد دعا إلى «أن يبقـى هـدف تحقيـق الإلـزام في التعلـيم الابتـدائي قبـل عـام ١٩٨٠، وعلـى الـسعي الجـاد إلى تحقيقـه مـع تكييـف هـذا التعلـيم ليكـون بمحتـواه وأهدافه تعليماً شعبياً نافعاً».

ثانياً- مؤتمرات محو الأمية على الصعيدين العربي والدولي

١- مؤتمر الاسكندرية الأول لمحو الأمية، الاسكندرية ١٩٦٤:

عقد «المؤتمر الإقليمي لتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية في البلاد العربية» في شهر تشرين الأول /أكتوبر عام ١٩٦٤ في مدينة الاسكندرية، وكان لمركز سرس الليان حضوره الفعال في هذا المؤتمر.

تضمن ميثاق الاسكندرية الأول الذي أقره المؤتمر ما يلي: إن الوفود العربية المشتركة في المؤتمر الإقليمي لتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية في الدول العربية ترى:

أولاً: إن المعرفة والتعليم حق لكل مواطن يعادل حقه في الحياة والحرية.

ثانياً: إن التحرر من قيود الاستعمار قد مكن الشعوب من أن تحقق شخصيتها القومية ومكانتها الدولية كما أن التحرر من أغلال الأمية لا يثبت دعائم هذه الشخصية القومية على الدوام وحسب، بل إنه يضفي عليها قيمتها الإنسانية والحضارية.

ثالثاً: إن العالم العربي، حيث يسعى إلى جعل مهارات القراءة والكتابة في متناول العرب جميعاً، فإنه يستعيد طبيعته الأصلية، فقد كان العرب أول من زاوج بين الإشارة والرمز، وبين الرمز والحرف، كما كانوا أول من استخدم الحروف الهجائية ليسبغوا على المعرفة الإنسانية طبيعة الدوام والبقاء، وعلى هذا النحو يلتقي العالم العربي من جديد بإنتاجه الخلاق بعد طول اغتراب.

رابعاً: إن هذا اللقاء الجديد بين العالم العربي والحروف الهجائية، إنما يتم في وقت يسعى فيه جاهداً إلى بلوغ حياة أفضل عن طريق إحداث تغييرات جوهرية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإن القضاء على الأمية بين ثلثي سكان البلاد العربية يُعد أهم المشروعات الحيوية، وإنه إذا ما تحقق أصبح أفضل وسيلة لحماية التنمية والتغير وصونهما.

خامساً: إن القضاء على الأمية يعني حداً أدنى من الثقافة يمكن المواطن العربي من أن يتفاعل بفطنة مع مجتمعه المحلي الصغير والمجتمع العالمي الأكبر، كما أن هذا القدر الأدنى من الثقافة سيمكنه من أن يساير أروع إنجازات عصرنا الحاضر.

سادساً: إن معرفة القراءة والكتابة تسد ما بين الأفراد من فجوات، وتقرب بين العرب، وتهيئ السبل كي يتلاقوا فتتماسك أفكارهم ومشاعرهم، وتتوحد أهدافهم إزاء القضايا العربية سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

سابعاً: إنه لهذا ينبغي أن ترتبط برامج محو الأمية ارتباطاً مباشراً بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وينبغي أن تزال جميع العقبات التي تعرقل تحقيق هذا الهدف، سواء كانت عقبات مادية أو فنية أو إدارية.

ثامناً: إنه ينبغي أن تستهدف برامج محو الأمية تحقيق أهداف مرتبطة بالحياة اليومية للناس حتى تجتذب الأميين، وتدفعهم إلى الإقبال على التعلم، كذلك ينبغي ألا يكون تعليم القراءة والكتابة غاية في ذاته، بل يجب أن يعتبر بداية مرحلة أخرى يتمكن المتعلمون الجدد خلالها من أن يتابعوا ما يدور حولهم من أحداث.

تاسعاً: إنه ينبغي أن يراعى في وضع برامج محو الأمية أن تكون من المرونة والدقة بحيث يضم إطارها العام جميع القطاعات، دون أن يهمل أو يستبعد أي قطاع آخر.

عاشراً: إنه ينبغي أن تتمتع المرأة العربية بحقها الصريح في التعليم، وينبغي أن تهيأ لها جميع الفرص التي تمكنها من ممارسة هذا الحق، وهكذا يشق نصف الأمة العربية غياهب الجهل.

الحادي عشر: إنه ينبغي أن تشرع منظمة التربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية في مباشرة وظائفها، بما في ذلك تنفيذ برامج محو الأمية في الدول العربية فوراً، وينبغي لهذه المنظمة ألا تألو جهداً في التعاون مع المنظمات الأخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويجب أن تتخذ فوراً الخطوات اللازمة لكي تسهم البلاد العربية في العمل المشترك وأن تتبادل الخبرات فيما بينها بكل وسيلة ممكنة.

الثاني عشر: إن حملة اليونسكو العالمية لمحو الأمية قد جاءت مصاحبة من حيث الشكل والمضمون والتوقيت لتصميم الأمة العربية في القضاء على الأمية، وليست استجابة الدول العربية للدعوة إلى هذا المؤتمر إلا رمزاً للاهتمام المتبادل، وتعبيراً من جانب هذه الدول عن تقديرها لما تبذله منظمة اليونسكو من جهود عظمى في سبيل نشر الثقافة والمعرفة على نطاق واسع، وفي ظل حياة أفضل.

٢- مؤتمر الاسكندرية الثاني لمحو الأمية، الاسكندرية ١٩٧١:

عقد هذا المؤتمر في شهر كانون الأول /ديسمبر عام ١٩٧١ في الاسكندرية، لتخطيط وتقويم نشاط محو الأمية في الدول العربية. وقد صدر عن هذا المؤتمر ميثاق الاسكندرية الثاني، الذي تضمن ما يلي:

لقد أقرت الوفود العربية في ميثاق الاسكندرية الأول أن ترتبط برامج محو الأمية ارتباطاً مباشراً بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تراعي حق الإنسان العربي وواجبه في المشاركة في هذه التنمية الشاملة.

إن أعضاء الوفود العربية المشاركة فيه يجددون العهد على:

- أن يلتزموا بما تعاهدوا عليه في ميثاق الاسكندرية الأول.
- وأن يربطوا جهود محو الأمية بحركات العمل الجماهيرية مستوحين ما يمليه عليهم تطور مجتمعاتهم من مبادئ ومثل.
- وأن يستفيدوا من منجزات العلم الحديث والتقانة (التكنولوجيا) العصرية في تطوير عملهم، وأن ينفتحوا على تجارب العالم، ويعملوا على ربطها بالتجارب العربية.
- وأن يعملوا على تطوير الإنسان العربي، بما يمكنه من صنع حضارة عصرية تتصل بتراثه الحضاري.
- وأن يجعلوا من محو الأمية أسلوباً يساعد الفرد العربي على استخدام التفكير العلمي الموضوعي في كل جوانب حياته، وفي كل ما يتعرض له من مواقف الحياة المعاصرة.
- وأن يجعلوا من العمل العربي المشترك في مجال محو الأمية غاية تقوم على وحدة الفكر، والمشاعر والتعاون بين القادرين وغير القادرين فنياً ومادياً.

٣- مؤتمر الاسكندرية الثالث لمحو الأمية (تقويم الواقع واستراتيجية المستقبل)، بغداد ١٩٧٦:

اجتمع ممثلو البلاد العربية وخبراء الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار والمركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في البلاد العربية بسرس الليان عام ١٩٧٤ بمناسبة اجتماع المؤتمر الثالث للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واجتماع اللجنة الاستشارية لمركز سرس الليان.

وقد وجهت الدعوة لحضور هذا الاجتماع لكل من الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ومركز سرس الليان لدراسة واقتراح استراتيجية عربية موحدة لمحو الأمية. وفي ضوء ذلك عقدت سلسلة من الاجتماعات المشتركة بين الجهاز والمركز كان من نتيجتها قيام كل من الجهاز والمركز بإدراج مشروع الاستراتيجية في برامجها، وأعد المركز عدداً من الدراسات شارك فيها الجهاز، وتم التوصل من خلالها إلى وضع مشروع استراتيجية جرت مناقشتها في حلقة دراسية عقدت في شهر تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٧٥ في سرس الليان. وفي الوقت نفسه قام الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار بإجراء بحث ميداني أساسي «لتقويم أوضاع الأمية في البلاد العربية» عرضت نتائجه مع مشروع الاستراتيجية على لجنة متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمري الاسكندرية الأول والثاني التي عقدت اجتماعها في دولة قطر خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٥، وقد شارك مركز سرس الليان فيها.

لقد أوصت هذه اللجنة إدراج مشروع الاستراتيجيتين المقترحتين من قبل الجهاز والمركز في وثيقة واحدة تعرض على مؤتمر الاسكندرية الثالث.

عقدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٦ بحضور السادة المشاركين فيه من ممثلي الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية والخبراء.

قدم السيّد المدير العام المساعد للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ورئيس الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار بالإنابة عرضاً عاماً للعناصر الرئيسية التي اشتملت عليها الاستراتيجية المقترحة، وأوضح السمات التي تتميز بها هذه الاستراتيجية من تكامل وشمول ووضوح ومرونة وجوانب إنسانية، وما بذل فيها من جهد مشترك من قبل الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ومركز سرس الليان، وأشار إلى الأسلوب المقترح لتقديم هذه العناصر بواسطة الخبراء، تمهيداً لمناقشتها مناقشة تفصيلية في المؤتمر، وكذلك أشار إلى البحوث والدراسات المرجعية التي أعدها الجهاز والمركز لهذا المؤتمر.

وقد قدم الخبراء عناصر الاستراتيجية، أعقب كل تقديم مناقشة لمضمون الموضوع، أسفرت مناقشات المؤتمر لهذه العناصر عن التوصيات التالية:

توصيات عامة:

- إقرار ورقة العمل في مجموعها المقدمة للمؤتمر من كل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار) والمركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في البلاد العربية (سرس الليان التابع لليونسكو) والمعنونة «نحو استراتيجية عربية مقترحة لمواجهة الأمية مستقبلاً في البلاد العربية»، مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات التي ترد في التوصيات التفصيلية الخاصة.

- تعد هذه الاستراتيجية دليل عمل، وتبنى الخطط القطرية في ضوء إطارها العام ومبادئها الرئيسية.

- أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعرض هذه الاستراتيجية التي تم إقرارها على مؤتمر وزراء التربية العرب الاستثنائي المزمع عقده لمناقشة استراتيجية التربية تحقيقاً للتنسيق والتكامل بينهما.

- أن يقدم كل من الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار والمركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار المعونة الفنية للدول العربية عند وضع خططها بما في ذلك تحديد الأولويات وبناء المناهج وتدريب العاملين، وذلك بناء على طلب هذه الدول.

- أن يقوم كل من الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، والمركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في البلاد العربية، توضيحاً لما ورد في الاستراتيجية وتحقيقاً لبرامجها، بما يلي:

  · عقد لقاء فكري على المستوى القومي لتوضيح المفهوم الحضاري لمحو الأمية.

  · عقد ندوة عربية لمناقشة مشكلات محو أمية المرأة في إطار الاستراتيجية، وكيفية التغلب على هذه المشكلات.

  · عقد ندوة عربية لمناقشة صعوبات الإحصاء في محو الأمية وكيفية التغلب عليها، وأساليب نشر الوعي الإحصائي...

  · أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإجراء الدراسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لرعاية العرب الموجودين خارج الوطن العربي ثقافياً، وتعليم الأميين منهم بالتعاون مع منظمة العمل العربية.

· دراسة إمكان إنشاء اتحاد عربي لتعليم الكبار يضم الأجهزة والمؤسسات العامة في هذا المجال.

· دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى السعي لدى المنظمات العالمية، وخاصة منظمة اليونيسكو لرعاية وتنفيذ برامج محو الأمية بين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي العربية المحتلة.

توصيات تفصيلية خاصة:

تتناول بعض التعديلات من حيث هدف الاستراتيجية والمبادئ والاتجاهات الجديدة بما في ذلك المبدأ التاسع «أهمية القرار السياسي والإرادة الشعبية في الحملة الشاملة»، وكذلك من حيث الإجراءات التنفيذية.

أما ورقة العمل المعنونة «نحو استراتيجية عربية مقترحة لمواجهة مشكلة الأمية مستقبلاً في البلاد العربية» التي قدمت إلى مؤتمر الاسكندرية الثالث المنعقد في بغداد عام ١٩٧٦، فقد أقرها المؤتمر ونورد فيما يلي ملخصاً عنها:

العناصر الأساسية للاستراتيجية المقترحة:

الاستراتيجية بمفهومها العام ما هي إلا إطار موجه لأساليب العمل، ودليل يرشد حركته، في ضوء هذا المفهوم صيغت مكونات الاستراتيجية المقترحة من العناصر الأساسية الآتية:

١ - رصد الواقع العربي للأمية وتحليله.

٢ - تحديد هدف الاستراتيجية.

٣- عرض المبادئ والاتجاهات الجديدة.

٤ - اقتراح بإجراءات تنفيذ تلك المبادئ.

تشير معظم الوثائق المعنية بتقدير حجم مشكلة الأمية والجهود التي بذلت في مواجهتها، إلى أن الموقف فيها قد وصل إلى مرحلة من الجمود بل إنه في تراجع في بعض الأحيان. فخطر الأمية ما زال متفاقماً رغم الجهود الطويلة المبذولة، وهو بذلك يقتضي بالضرورة وقفة تاريخية للانطلاق إلى عمل حاسم وجاد في إطار مسؤولية قومية وتاريخية تقع على عاتق الأمة العربية حكومات وشعوباً. إن مشكلة الأمية قد أصبحت عبئاً ينوء بها كاهل كل قطر عربي، لقصور الإمكانات البشرية والمادية والفنية عن التصدي لمصادرها ومظاهرها وآثارها.

وعلى الرغم مما تحقق من مبادرات في سبيل تطوير أساليب المواجهة إلا أن الجهود المبذولة قد عجزت عن الوفاء بمتطلبات النجاح لو قيس بمقياس الكم أو بمقياس الكيف. فمن حيث الكم تبدو الجهود المبذولة ضئيلة قاصرة إذا قيست بحجم المشكلة في شتى أبعادها، أما لو قيست كيفاً فإنه يبدو بوضوح أن الجهد ما زال محدود المضمون لا يتيح للإنسان العربي إمكان المبادرة والقدرة على الحركة الذاتية الطموحة لتحسين الحال، ورفع المستوى واللحاق بركب التطور العلمي والفني الذي يميز حضارة الربع الأخير من هذا القرن في تعدد معطياتها وتتابع منجزاتها، فغياب فلسفة واضحة لطبيعة المشكلة في حجمها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من ناحية، واضطراب المناهج من ناحية أخرى أمران تتصف بها أساليب العمل القائم.

ومن أبرز ما يكشف عنه الكم من حقائق أن نسبة المستوعبين في التعليم الابتدائي، من الأطفال العرب الذين في سن الإلزام، قد بلغت (٦٦٪) في المتوسط خلال عام ١٩٧٤، على أن هذه النسبة قد تزيد أو

تقل في بعض البلاد العربية بحسب ظروف كل بلد. هذا يعني أن ما يقرب من ثلث الأطفال العرب الذين في سن الإلزام لا يجدون مكاناً في التعليم الابتدائي.

هذا بالإضافة إلى المتسربين من التعليم الابتدائي مما يكون رصيداً متجدداً من الأميين يضاف إلى الرصيد الحالي في كل عام.

ومن الملاحظات الهامة في هذا الصدد، أن نسبة المستوعبين في التعليم الابتدائي من أطفال القرى أقل بكثير من نسبة المستوعبين من أطفال المدن، كما أن نسبة المستوعبين من الأطفال الإناث تقل عن نسبة المستوعبين من الأطفال الذكور في جميع الأحوال.

والحقيقة الثانية تتلخص في أن الجهود المبذولة لمواجهة الأمية بكل ما توافر لها من إمكانات مادية وبشرية لم تستوعب إلا (٢٪) تقريباً سنوياً من الرصيد الحالي للأميين في الوطن العربي، والناجحون من هذه النسبة المحدودة لم تتعدَ نسبتهم ١٪ سنوياً من الرصيد، وهذا عائد غير مشجع لو قيس بأي مقياس. وأسباب ذلك كثيرة ومتنوعة يأتي شرحها مستفيضاً في وثيقة أوضاع الأمية في البلاد العربية المعروضة على المؤتمر.

أما من حيث الكيف فيكفي أن نشير إلى أن الجهود المبذولة حتى الآن لم تعنَ بمسايرة متطلبات التطور الحضاري بعامة وبجوانبه المادية بخاصة... تلك الجوانب التي تشتمل فيما تشتمل عليه التقدم العلمي والتقاني (التكنولوجي). كما أن مفهوم محو الأمية الذي تأخذ به معظم البلاد العربية ما يزال قاصراً على مهارات القراءة والكتابة والحساب فقط دون الاهتمام بتوصيل معطيات الخبرة والحضارة المعاصرة إلى الدارسين حتى يتمكنوا من الإسهام القادر الفعال في إغناء متطلبات المعاصرة

والاستفادة من معطياتها والإضافة إليها، وبعبارة أخرى يمكن القول إن الجهود الحالية لم تكن جلها في مستوى المسؤولية القومية والتاريخية الملقاة على عاتق الأمة العربية.

ولعل أول ما يلفت النظر فيما انتهت إليه أوضاع مواجهة الأمية حالياً من طريق مسدود ما نلمسه من قصور في كثير من جوانب المواجهة يتمثل في عدد من المؤشرات، منها عدم استخدام الأسلوب العلمي على مسرح هذا النشاط.

ومن أساليب العمل التي ما زالت غائبة في هذا المجال، استخدام الأسلوب الإحصائي الذي يعتمد على البيانات الدقيقة. ذلك أن الأسلوب العلمي هو حجر الزاوية في كل نشاط مهما كان هدفه، وافتقاده يمثل حجر عثرة في سبيل إحراز التقدم المنشود.

ومن العوامل الهامة أيضاً ما كشفت عنه حقيقة أوضاع الأمية من نقص في كفاءة الأجهزة العاملة في هذا النشاط كماً وكيفاً.

هذا كله يعني أن المشكلة لم يتم التعامل معها وفقاً لحجمها الحقيقي في الوطن العربي لذلك فإن حركة محو الأمية في كثير من البلاد العربية ما زالت في عداد الأنشطة الهامشية.

تحديد هدف الاستراتيجية:

يتعيّن بعد بيان أوضاع الأمية، في البلاد العربية، قياساً وتشخيصاً، تحديد هدف الاستراتيجية المقترحة في تحرير الإنسان العربي من أميته الأبجدية والحضارية معاً وفي آن واحد، وذلك بالوصول به إلى مستوى تعليمي وثقافي يمكنه من:

أ - تملك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب إلى المستوى الذي يؤهله لمتابعة الدراسة والتدريب.

ب- الإسهام في تنمية مجتمعه وتجديد بنيانه لتوفير المناخ الحضاري والاجتماعي الذي يحفز الفرد على الاستمرارية في التعليم.

مراحل تحقيق الهدف :

يقدر المدى الزمني المقترح لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي بخمسة عشر عاماً، تبدأ بإقرار هذه الاستراتيجية على المستوى العربي، وتنقسم هذه الفترة إلى المراحل الثلاث التالية :

- مرحلة الإعداد والتهيئة : ١٩٧٧-١٩٧٨ (سنتان) : في هذه المرحلة توجه الجهود إلى :

- حصر وتصنيف الأميين في مختلف المواقع.

- القيام بدراسة اجتماعية واقتصادية لرسم خريطة توضح المعالم الأساسية في المجتمع.

- إعداد المعلمين والأطر الإدارية والفنية اللازمة وتدريبهم.

- القيام بعمليات الحشد والإعلام على مختلف المستويات.

- وضع التشريعات اللازمة لذلك.

- وضع البرامج التنموية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

- مرحلة التنفيذ : ١٩٧٩-١٩٨٦ :

توجه الجهود المكثفة في هذه المرحلة لمحو أمية الأفراد الذين ينتمون إلى جميع القطاعات المنظمة والمؤثرة في التنمية الشاملة بشكل أو بآخر

رجالاً ونساءً، مع ضمان مشاركتهم الإيجابية المؤثرة في جهود التنمية الشاملة، وعلى اختلاف أشكالها، والتي ينبغي أن تمثل جزءاً عضوياً من عملية محو الأمية نفسها.

- مرحلة التصفية (١٩٨٧-١٩٩٦):

في هذه المرحلة توجه الجهود المكثفة إلى تصفية الجهود المتبقية من المرحلة الثانية.

❖ عرض المبادئ والاتجاهات:

ترتكز الاستراتيجية المقترحة على عدة مبادئ تمثل في مجموعها وحدة متكاملة متناسقة ومتداخلة مع بقية عناصر الاستراتيجية، بحيث تتحرك هذه العناصر معاً وفي آن واحد حركة شاملة متوازنة تتناسب مع حجم المشكلة، وفيما يلي المبادئ الأساسية للاستراتيجية:

- المفهوم الحضاري للأمية.
- المواجهة الشاملة (تكامل جهود محو الأمية مع جهود التنمية).
- قومية العمل العربي في مجالات محو الأمية.
- سد منابع الأمية بإلزامية التعليم الابتدائي وتعميمه.
- تحقيق التكامل بين التعليم المدرسي وغير المدرسي.
- توجيه الجهود الشعبية والجماهيرية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في المعركة.
- الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهة المشكلة.
- توظيف الحوافز المادية والاجتماعية والمعنوية في عملية المواجهة الشاملة.

- أهمية القرار السياسي والخطة الوطنية.

- المتابعة والتقويم المستمران لكل المراحل والخطوات والأهداف.

- الإجراءات التنفيذية للمبادئ :

تطبيقاً للمبادئ والاتجاهات السابقة يمكن طرح الخطوات التنفيذية التالية :

- في مجال المفهوم الحضاري : في ضوء هذا المفهوم الجديد لا بد من برمجة الأهداف في شكل مسارات ومستويات محددة لمناهج محو الأمية وتعليم الكبار بحيث يتحقق التكامل بين مرحلتين هما :

- الحد الأدنى لمحو الأمية : وتعني قدرة الفرد على القراءة والكتابة ، وإجراء العمليات الرياضية الأساسية التي تتطلبها حياة الفرد اليومية.

- تعليم الكبار : بما يمكنهم من تنمية خبراتهم وقدراتهم بالقدر الذي يكفل لهم رفع مستواهم الاجتماعي ، وتحقيق تكاملهم الإيجابي مع ظروف ومتطلبات مجتمعهم.

- في مجال المواجهة الشاملة (تكامل جهود محو الأمية مع جهود التنمية) يتطلب الأمر في هذا المجال :

- الربط بين نشاط محو الأمية مع غيره من الأنشطة الموجودة في المجتمع للتحرر من قيود التخلف.

- إعادة النظر في الأساليب القائمة ، والتخلي عن الوسائل التقليدية.

- إبراز دور المؤسسات الإنتاجية والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية والتنظيمات الجماهيرية والسياسية والاجتماعية

والدينية، والجمعيات الشبابية والنسائية والمؤسسات العلمية والتعليمية، ومراكز التجمعات السكانية في المشاركة في مواجهة المشكلة في شكل حملة شاملة، كل يتحمل فيها نصيباً وافراً من المسؤولية في مستويات التخطيط والتنفيذ بحسب خطة وجدولة زمنية.

- ربط برامج ومشروعات محو الأمية بعمليات التدريب المهني، والثقافة العمالية، والإرشاد الزراعي، وتنمية المجتمع.
- أن تكون خطة محو الأمية جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية بحيث تتضمن برامج ومشروعات محو الأمية تنمية حقيقية لمهارات وقدرات الأفراد، كما تتضمن خطط التنمية مشروعات وبرامج لمحو الأمية، تنفذ داخل قطاعات التنمية.

❖ في مجال قومية العمل العربي:

يتطلب الأمر لتحقيق هذا المبدأ العمل على:

- تنمية وتعزيز المؤسسات القومية العاملة في محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي.
- إنشاء صندوق عربي لتمويل مشروعات وبرامج محو الأمية.
- ضرورة تنمية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول العربية في مجالات محو الأمية على أسس التكامل والتكافل القومي.
- تيسير الاستفادة من مؤسسات تعليم الكبار، على المستوى القومي بالنسبة لأبناء فلسطين وغيرهم من أبناء الوطن العربي في الداخل والخارج.
- إنشاء مصرف للمعلومات على المستوى العربي، يقوم بمسؤوليات حصر وتوثيق المعلومات اللازمة لنشاط محو الأمية وتعليم الكبار في نطاق المنظمات العربية.

- إنشاء مصرف عربي لتجميع الخبرة العربية البشرية لإيفادها للبلاد العربية التي تحتاج إليها في نشاط محو الأمية وتعليم الكبار.

- في مجال سد منابع الأمية بإلزامية التعليم الابتدائي وتعميمه:

يتطلب تنفيذ هذا المبدأ:

- توفير الإمكانات المادية والبشرية للوفاء باحتياجات الاستيعاب الكامل للملزمين عن طريق الصندوق العربي المشترك للدول غير القادرة بإمكاناتها المتاحة حالياً، وعن طريق المنظمات العربية المتخصصة بأسلوب علمي، وعلى أسس قومية تنمية للثروة البشرية العربية.
- تطوير نظم التعليم الحالية بما يكفل القضاء على ظواهر الإحجام، والتسرب والارتداد إلى الأمية ومعالجة أسبابها الاجتماعية والاقتصادية بتوسيع دور المدرسة الاجتماعي ومسؤولياتها في التغذية والصحة.
- العمل على تطبيق نظام التعليم الإلزامي وإطالة الفترة الزمنية التي يشملها من الإلزام.

- في مجال تحقيق التكامل بين المدرسي وغير المدرسي:

يتطلب تنفيذ هذا المبدأ:

- إعادة النظر في النظام التعليمي المدرسي.
- العمل على أن يصبح لتعليم الكبار اعتراف تربوي، وشرعية اجتماعية في سوق العمل العام.

- فتح القنوات بين تعليم الكبار والتعليم العام.

- العمل على إيجاد أنماط جديدة من المدارس تختلف في برامجها ومراحلها ومدتها الزمنية عن المدارس النظامية، وذلك بالنسبة لليافعين والشباب من الأميين بما يتناسب وأعمارهم وخبراتهم.

- في مجال توجيه الجهود الشعبية والجماهيرية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في المعركة:

يتطلب تنفيذ هذا المبدأ:

- تهيئة المجال في البلاد العربية لقيام التنظيمات الشعبية والاجتماعية والمهنية بدور بارز وفعال في نشاط محو الأمية على مستوى الخطط والتنفيذ والمتابعة.

-أن تكون المشاركة الجماهيرية والعمل التطوعي والعون الذاتي جزءاً عضوياً في تنظيم الخطة.

- في مجال الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهة المشكلة:

إن الأخذ بالأسلوب العلمي والالتزام به في كل مجالات محو الأمية، وفي كل مراحل العمل تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة يعد في مقدمة المبادئ التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية.

- في مجال توظيف الحوافز المادية والاجتماعية والمعنوية في عملية المواجهة الشاملة:

ولتنفيذ هذا المبدأ يتطلب الأمر:

- إعداد نظم متنوعة للحوافز الإيجابية والسلبية (المادية والاجتماعية والمعنوية) بما يناسب نوعية الدارسين.

- توظيف هذه الحوافز بما يحقق الاستفادة منها.

- في أهمية القرار السياسي والخطة الوطنية :

وهذا يتطلب :

- إصدار قرار سياسي من أعلى مستويات السلطة.
- أن يكون لهذا القرار الفاعلية في التنفيذ والتأثير المباشر.

- في مجال المتابعة والتقويم المستمرين لكل المراحل والخطوات والأهداف :

وهذا المبدأ يتطلب :

- توجيه جهد منظم لضمان سلامة تنفيذ الخطط الاستراتيجية المرحلية.
- الدراسة الموضوعية لما يواجه التنفيذ من صعوبات، والعمل على إزالتها.
- وضع المعايير السليمة لتقويم سير العمل ولتعديل مسارات التنفيذ كلما تطلب الأمر ذلك.

وقد تم التأكيد في نهاية الوثيقة على أنه برغم أن هذه الاستراتيجية وحدة متكاملة إلا أن لها جانبيها القومي والقطري، وتقع مسؤولية التنفيذ لعناصرها القومية على عاتق المؤسسات القومية العاملة في مجالي محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي. ولكي تنهض بهذه المسؤولية، يتعين دعم وتنظيم الموارد المالية والبشرية لها للقيام بدورها خاصة في مجال البحوث والدراسات والتدريب، وفي تقديم العون الفني والخبرة اللازمين تلبية للاحتياجات المتطورة في هذا المجال، وبما يتناسب مع ظروف القطاعات البيئية المختلفة في الوطن العربي.

أما الجانب القطري في هذه الاستراتيجية فسنده في التنفيذ الإجماع على هذه الاستراتيجية من جانب جميع ممثلي الأقطار العربية، وما تؤكده من ضرورة إصداره خطة التنفيذ بقرار سياسي من السلطة العليا في كل قطر عربي، واعتبار قضية محو الأمية وما تتطلبه من حملة شاملة قضية سياسية بإعطائها الأولوية اللازمة على مستوى التخطيط والتنفيذ لحشد الموارد والطاقات من أجل التحرر النهائي من إسار الأمية.

٤- مؤتمر الاسكندرية الرابع لمحو الأمية، تونس ١٩٨٤:

عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، مؤتمر الاسكندرية الرابع في تونس في الفترة الممتدة من (٣-٨) نيسان /إبريل عام ١٩٨٤ لدراسة ومتابعة وتقويم مسارات تنفيذ الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

استهدف هذا المؤتمر «الوقوف على ما تم تنفيذه من إنجازات على مستوى الأقطار العربية، والاطلاع على التجارب الرائدة، وتحديد المسارات المستقبلية التي تحقق الهدف الاستراتيجي في القضاء على الأمية في السقف الزمني الذي حددته الاستراتيجية العربية لمحو الأمية».

وقد عرضت في هذا المؤتمر دراسة بعنوان «أوضاع الأمية في الوطن العربي» مبنية على نتائج تحليل استبانات وجهت إلى الدول العربية الأعضاء تناولت مدى تطور محو الأمية فيها كماً ونوعاً، ومدى تطبيق استراتيجية محو الأمية في الدول العربية.

بيّنَ العرض المتعلق بمدى تطبيق مبادئ الاستراتيجية العشرة ما يلي:

- إن مفهوم الأمي في الوطن العربي ما زال يفتقر إلى تعريف موحد يتجسد فيه المفهوم الحضاري لمحو الأمية.

- إن العديد من الدول العربية آخذ بمبدأ المواجهة الشاملة، كما يُستدل من أجوبة الدول: «تعليم الأميين في الوزارات والمؤسسات»، «التدريب المهني والترابط والتوافق بين محو الأمية وربطها بجهود التنمية الشاملة»، «إرساء نظام متكامل لتعليم الكبار يلبي حاجات وخطط التنمية في تطوير قدرات الإنسان».

- إن معظم الدول العربية اطلعت على «تجارب محو الأمية في الأقطار العربية»، «تطبيقاً لمبدأ قومية العمل العربي»، لتبادل الخبرات مع الدول العربية الشقيقة عن طريق المنشورات والمراسلات والكتب وغيرها، وتبادل التجارب والخبرات عن طريق الزيارات.

- إن هناك عدداً غير قليل من الأقطار العربية اتخذ قراراً سياسياً صادراً عن أعلى سلطة فيها لمواجهة مشكلة الأمية، بصورة قرارات، وقوانين ومواد دستورية وتشريعات مختلفة.

- إن هناك «مساهمة جماهيرية فعلية في معظم الأقطار العربية في مشاركة ودعم محو الأمية...».

- إن عملية التوسع في استيعاب الأطفال المستحقين للتعليم في جميع الأقطار العربية مستمرة (تطبيقاً لمبدأ سد منابع الأمية بإلزامية التعليم الابتدائي وتعميمه). وترصد الدراسة هنا القوانين والتشريعات الصادرة بهذا الصدد، ونسب الاستيعاب التي تم بلوغها، والتي تشير إلى أن الدول المعنية ما زالت مستمرة فعلاً، لكنها لم تصل بعد.

- إن هناك تكاملاً بين التعليم المدرسي والتعليم اللامدرسي في عدد كبير من الدول العربية، يظهر في «الربط بين شهادة محو الأمية وشهادة التعليم النظامي» أو في القنوات التعليمية المفتوحة للمتابعة في المعاهد والمراكز التدريبية والتأهيلية والمدارس الشعبية وغيرها.
- إن أغلب الأقطار أخذت بالأسلوب العلمي بوضعها خططاً أو برامج لمحو الأمية ذات طابع شامل. وقد اعتمدت البحوث والدراسات العلمية والتدريب والثقافة الجماهيرية، واستخدام التقنيات لأغراض تنفيذ خططها.
- إن معظم الأقطار العربية اجمعت بأن هناك حوافز مادية تمنح للدارسين كالترقية والعلاوة والمكافآت المالية، والوسائل الترفيهية، فضلاً عن الحوافز المعنوية كالشهادات والأوسمة، وهناك تسع دول تعتمد العلاوة والترقية في العمل، وتسع دول تعتمد الأولوية في التعيين، وست دول تعتمد المكافآت المادية.
- إن هناك عشرة أقطار تعمل بموجب خطة أو برنامج، وإنه تم حصر عدد من المشكلات ذات العلاقة في هذه الدول.

هذا وقد استمع أعضاء المؤتمر إلى برامج الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار التي قدمها رئيس الجهاز الدكتور مسارع الراوي والتي ركزت على المحاور التالية:
- تعميق مبادئ الاستراتيجية العربية، وذلك بإبرازها إبرازاً علمياً وفنياً على مدى مراحل تنفيذ الاستراتيجية في شكل برامج تتناسب في مضمونها وشكلها مع حجم مشكلة الأمية في الوطن العربي.
- توفير الأطر العربية المدربة القادرة، وذلك بإيجاد قوة بشرية مزودة بالوسائل والمعينات والإحصاءات، والمادة القرائية الملائمة،

والقـادرة علـى الحركـة في كـل الاتجاهـات، وتحـت كـل الظـروف مـستهدفة أحـدث مـا توصـل إليـه العلـم، ومـا أفرزتـه التقانـة (التكنولوجيا) الحديثة من مهارات وأساليب.

- تكثيـف بـرامج الجهـاز وربـط مـشروعات محـو الأميـة بمـشاكل الجمـاهير، وتوجيههـا للوفـاء باحتياجـات الأفـراد والمجتمـع، مـع التأكيد على المقدرة على تحريك الجهـود الـشعبية والجماهير تحريكاً إيجابياً متجنبة إهدارها وتشتيت جهودها.

- تطوير الدراسات المرتبطة بتشريعات محو الأمية في الـوطن العربـي، وربطها بخطط التنمية الاقتـصادية والاجتماعيـة والبـشرية، وتقـويم وترشيد النظم التعليمية.

- تطوير محتوى وطرائق التعليم في برامج محو الأمية وتحديث أسـاليبها وتقنياتهـا، وربطهـا بـبرامج التربيـة المـستمرة في إطـار التكامـل بـين التعليم النظامي والتعليم اللانظامي.

- التركيـز علـى القطاعـات المحرومـة مـن التعلـيم، وخاصـة تلـك الـتي تـؤثر تـأثيراً فعـالاً في عمليـة الإنتـاج مثـل قطاعـات العمـال والنـساء والشباب، وذلك بإعطائها أولوية في مشاريع محو الأمية.

- الإعداد المركز لحملة إعلامية شـاملة في مرحلـة التنفيـذ الأولى، مـع تخطيط مضمون هذه الحملة على أسس علمية.

- التوسـع في بـرامج التنميـة الريفيـة، وربطهـا بخـدمات الـشباب، وإدخال الأساليب الحديثة في مجال الإرشاد الزراعـي، والمؤسـسات التعاونيـة والتـدريب المهـني والحـرفي، ومـشاريع الاسـتقرار بهـدف تـوفير فـرص التعلـيم لأبنـاء الريـف، وربطهـم بقـضايا حيـاتهم

اليومية، ويشمل ذلك التوسع في تكثيف حملات محو الأمية وتقديم المهارات اللازمة في مجالات شؤون الأسرة والصحة والغذاء والتربية، وذلك لتحقيق مبدأ التكافؤ في توزيع الفرص بين الريف والحضر، وإحداث التغيرات النوعية على مستوى القرية.

- الاهتمام بالبحث العلمي في مجالات تعليم الكبار المختلفة، وذلك من خلال تشجيع مؤسسات التعليم المهني، وكليات ومعاهد التعليم العالي المعنية في مجالات التربية بإجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية المتعلقة بمختلف جوانب تعليم الكبار وأهدافه ومفاهيمه، وربطها ربطاً محكماً بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما استمع أعضاء المؤتمر إلى نشاطات الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار خلال الدورات الثلاث الممتدة من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٣ في مجالات «التخطيط والبحوث، التدريب، المواد التعليمية وفي مجالات التعليم المستمر، والدعوة لمحو الأمية، والتأليف والترجمة والنشر، والتوثيق والمعلومات»:

- مجال التخطيط والبحوث: عقد الجهاز تسع ندوات بين أعوام (١٩٧٩-١٩٨٢) في كل من (دمشق - عمان - الخرطوم - الكويت - عدن - الرياض - الدوحة - الرباط - وندوة ثانية في دمشق).

تناولت هذه الندوات الموضوعات التالية:

- أسس تخطيط الحملات المحلية الشاملة لمحو الأمية.
- توضيح أبعاد الاستراتيجية الجديدة، وإجراءات تنفيذها.

- كيفية الربط بين برامج ومشروعات محو الأمية وخطط التنمية الشاملة.
- تطوير التشريعات المتعلقة بنشاط محو الأمية وتعليم الكبار.
- دراسة معوقات تنفيذ الاستراتيجية.
- دراسة طرق ووسائل فتح القنوات بين التعليم العام وتعليم الكبار.
- مناقشة مؤشرات الخطة الإعلامية للحملات الوطنية الشاملة لمحو الأمية.
- مناقشة المفهوم الحضاري للأمية في إطار المواجهة الشاملة.

كما نفذ الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار وبالتعاون مع عدد من البلدان العربية مشاريع تجريبية منها :

المشروع التجريبي في تنمية القطاع النسائي في الجمهورية العربية السورية، وبحث القرية الميدانية في العراق، وبحث اكتشاف القيادات التلقائية «غير التقليدية» القادرة على الإسهام في عمليات محو الأمية في الريف والحضر والبادية في السودان.

- مجال التدريب : أدخل الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار تجديداً تربوياً تمثل في تجريب أسلوب «الدورة التدريبية التخصصية المركزة» لتدريب مختلف الفئات الميدانية التي يستعان بها في حملات محو الأمية في إطار منهج المواجهة الشاملة. وقد عقدت أربع دورات تدريبية من هذا النوع ما بين (١٩٧٨-١٩٧٩) في مقديشو - الخرطوم - صنعاء ونواكشوط. كما عقدت خمس دورات أخرى خلال عامي (١٩٨٠- ١٩٨١) في كل من عمان - المغرب - أبو ظبي - الخرطوم وبيروت.

وكذلك دورة تدريبية للقيادات النسائية في محو الأمية وتعليم الكبار في العراق عام ١٩٧٩.

وقد عمل الجهاز على تدعيم المركز القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار في مدينة شندي بالسودان، وذلك بتقديم الخبرة الفنية وتزويده بالأجهزة والمعدات ليقوم بدوره كمركز يغطي الدول غير المشمولة بمركزي طرابلس والبحرين لخدمة منطقتي المغرب العربي ودول الخليج.

مجال المواد التعليمية:

واصل الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار تقديم المعونة الفنية لبعض الأقطار العربية في وضع كتب لمحو الأمية وطباعتها. قام خبراء الجهاز بوضع هذه الكتب لمؤسسة صامد الفلسطينية، والجمهورية العربية اليمنية. ونظم في عام ١٩٨١ مشغل في عمان لإعداد المواد التعليمية، ومشغل في البحرين لقيادات محو الأمية في الدول العربية، وعقد الجهاز في السودان الحلقة الميدانية لتدريب المدربين في مجالات محو الأمية وتعليم الكبار من البلاد العربية، ونظم اجتماع خبراء في صنعاء عام ١٩٨١ لوضع مواصفات «مجلة الكبار»، كما أعد نماذج لدروس مسجلة في القراءة والحساب والثقافة العامة بالتعاون مع المركز العربي للتقنيات التربوية في الكويت.

مجال التعليم المستمر:

واصل الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار إصدار الكتب النموذجية للمتحررين من الأمية (مكتبة الراشدين) حيث أصدر خلال الدورات الثلاث الأخيرة (١٧) كتاباً في إطار البرامج، وعقد اتفاقاً مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت لإصدار

خمسة كتب، كما عقد الجهاز خارج نطاق برامجه «ندوة تطوير أساليب متابعة المتحررين الجدد من الأمية» في بغداد خلال شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ وعمل على إعداد وتوزيع حقيبة للتعليم والإعلام متعددة الوسائل للتعريف بالمنظمة.

مجال العمل الاجتماعي في محو الأمية وتعليم الكبار:

ركزت أنشطة الجهاز على تعبئة الجهود الشعبية بوجه عام للعمل على تنفيذ الاستراتيجية العربية لمحو الأمية. وقد تجسد هذا الاتجاه بتنظيم ندوة خبراء لدراسة «مفهوم وأبعاد المشاركة الشعبية في مواجهة الأمية الحضارية» في الكويت عام ١٩٧٩، وعقد مؤتمر تنمية الجهود الشعبية في مواجهة الأمية الحضارية في بغداد في العام نفسه، وإقامة «مشروع نموذج للمشاركة الشعبية في مؤسسة صامد الفلسطينية»، حيث كان لهذا المشروع الذي انتهى تقويمه خلال عامي (١٩٨١-١٩٨٢) الأساس الذي بنيت عليه «الحملة الفلسطينية الشاملة لمحو الأمية»، ومشروع «إنشاء دار نموذجية لتعليم اليافعين» في المغرب، وخلال عامي (١٩٨٠-١٩٨١) نظم الجهاز «معسكر عمل الشباب حول العون الذاتي في مجال تعليم الكبار» في الصومال، وفي الأردن، وعقد ندوة «القيادات النقابية حول تبني جهود فعالة في محو الأمية وتعليم الكبار» في ليبيا. كما عقد «اللقاء العربي من أجل السعي لإنشاء اتحاد عربي لتعليم الكبار» في بغداد، وخرج اللقاء بمشروع النظام الأساسي للاتحاد المقترح.

مجال الدعوة لمحو الأمية:

لقد اعتبر يوم إصدار القرار بإنشاء الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار يوماً عربياً لمحو الأمية تحتفل فيه الدول العربية بما حققت من

إنجازات خلال العام الذي تحتفل فيه مراجعة للمسيرة واستشرافاً للمستقبل.

نشط الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار في هذا المجال بدعم الدول العربية لإقامة هذا الاحتفال وأيضاً الاحتفال باليوم العالمي لمحو الأمية، وذلك عن طريق ما يصدره من نشرات وملصقات ومطويات وأفلام وبرامج إذاعية وتلفزيونية تستعين بها الدول في احتفالها.

مجال التأليف والترجمة والنشر:

استمر الجهاز في إصدار مجلته المتخصصة (تعليم الجماهير)، فأصدر خلال الفترة من (١٩٧٨ إلى ١٩٨٣) (١٤) عدداً، واتجهت المجلة في هذه الفترة إلى تناول محاور متكاملة مثل: (التدريب في تعليم الكبار - تعليم الكبار في التراث العربي الإسلامي - البحوث في تعليم الكبار - مناهج تعليم الكبار - التقويم في تعليم الكبار والحملات الشاملة لمحو الأمية). وقد ترجم الجهاز عدداً من المراجع الهامة إلى اللغة العربية، وبعض البحوث والدراسات التي صدرت حديثاً، وباشر في إصدار سلسلة كتب حول تعليم الكبار في الدول العربية باللغة الإنكليزية.

مجال التوثيق والمعلومات:

وفي هذا المجال استمر الجهاز في إصدار الفهارس الموحدة للمطبوعات العربية التي صدرت في مجال محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، وأيضاً فهارس موحدة للمطبوعات الأجنبية المتوفرة في مكتبات الوطن العربي، كما أعد كشافين تحليليين للدوريات العربية بالموضوعات الواردة فيها في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

وأقام الجهاز شبكة للمعلومات والتجديدات وتبادل الخبرات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار ضمن الشبكة التربوية التي تعمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على إنشائها.

وكذلك عرض في المؤتمر دور الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار في دعم الجهود العربية في سبيل الأخذ بالاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتطبيقها، والذي استهل بعقد أكثر من عشرين لقاءً قدم فيه (١٢٥) دراسة وبحثاً، وحقق تدريب (٣٤٥) مدرباً للكبار.

وبشكل عام يمكن تحديد إسهامات الجهاز في إيفاد الخبراء والمساعدات الفنية، ودعم الحملات الشاملة لمحو الأمية في الدول العربية على الشكل التالي:

- الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الإلزامي في الجمهورية العراقية التي بدأت في كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ على أساس مبدأ المواجهة الشاملة والمفهوم الحضاري.
- الحملة الشاملة لمحو الأمية في الجمهورية العربية اليمنية التي بدأت في النصف الأخير من عام ١٩٨٢.
- مشروع تعليم الفلسطينيين الكبار الذي بدأه الجهاز مع دائرة التربية والتعليم العالي لمنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق.
- التخطيط للحملة الشاملة لمحو الأمية في السودان التي بدأت في منتصف عام ١٩٨٤.
- الحملة الشاملة لتصفية الأمية، وتأسيس نظام تعليم الكبار في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

- خطة محو الأمية وتعليم الكبار في إطار مفهوم المواجهة الشاملة للأمية الأبجدية والحضارية في الجمهورية العربية السورية تهدف إلى استكمال محو أمية المواطنين من الفئة العمرية (١٣-٤٥) أبجدياً وحضارياً، وتأسيس حركة لتعليم الكبار تتيح للمتحررين الجدد متابعة الدراسة والتدريب. من المتوقع أن تبدأ الحملة في منتصف عام ١٩٨٤.

إضافةً إلى جهود الجهاز لتمكين بعض الدول من الأخذ بأسلوب الحملات الشاملة لمحو الأمية والتي تجسدت في تأهيل الأطر القيادية في المملكة المغربية لبدء مشروع رائد لمحو الأمية في منطقة مختارة، وفي صوغ المشروعات الرائدة في تنمية القطاع التعاوني للصناعات التقليدية في إطار المواجهة الشاملة للأمية الأبجدية والحضارية، وكذلك في تصعيد حركة محو الأمية في منطقة الغور في الأردن، وفي تأسيس حركة لمحو الأمية بين أوساط الإريتريين.

هذا وقد اطلع أعضاء المؤتمر على إحداث الصندوق العربي لمحو الأمية، ونظامه الأساسي، وتشكيل مجلس إدارته، حيث صدر قرار بتشكيل مجلس إدارة الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار وفقاً للنظام الأساسي للصندوق وذلك في أيلول /سبتمبر عام ١٩٨٠. عقد مجلس الإدارة اجتماعه الأول في حزيران /يونيو ١٩٨١ بمدينة تونس، وافتتح السيّد المدير العام للمنظمة أعماله، وقد انتخب السيّد الدكتور محمد العمادي المدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومقره في الكويت رئيساً لمجلس الإدارة.

تضمنت خطة الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار في مرحلتها الأولية تقديم دعم مادي للدول العربية الست الأقل حظاً في

تحقيق إلزامية التعليم الابتدائي ومحو أمية الكبار وهي : (جيبوتي - السودان - الصومال - موريتانيا - اليمن العربية واليمن الديمقراطية).
ولقد كانت رؤية الصندوق واضحة في أن يكون للعمل العربي المشترك الدور في تغطية جوانب القصور التي تظهر في قدرات الدول العربية الأقل نمواً، أما دور الصندوق كمؤسسة، فيعمل أساساً على فك الاختناقات التي تعترض مسيرة العمل العربي المشترك.

لقد أنجز الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربي برنامج (آن الأوان) الذي قدم نصف مليون دولار دعماً لتمويل مشروع البرنامج، وهي أول مبادرة من مؤسسات التمويل العربية لدعم الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.

وبرنامج «آن الأوان» برنامج تلفزيوني عربي لمحو الأمية توجه حلقاته إلى الأميين والملتحقين بصفوف محو الأمية، والمتخرجين منها، والمتسربين من التعليم الابتدائي، وهو برنامج تجديدي تربوي مشوق يستهدف تحقيق محو الأمية بشقيها الأبجدي والحضاري.

يبلغ عدد حلقات هذا البرنامج (٤٥) حلقة ومدة كل منها (٢٠) دقيقة على شكل مجلة تلفزيونية منوعة، متعددة الفقرات وتستعمل الأساليب الفنية المختلفة حسب طبيعة الموضوع كالمشاهد التمثيلية - والأفلام التسجيلية والعلمية – الكرتون – الرسم - اللوحات التوضيحية - السبورة والكتاب والأغنية والموسيقى. وتستخدم فيها اللغة العربية الفصحى المبسطة مع الحرص على سلامتها نطقاً واشتقاقاً وتصريفاً، والإقلال من استخدام المصطلحات الأجنبية ما أمكن.

هذا وقد عرضت رئاسة الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار التصورات المستقبلية لعمل الجهاز المتمثلة في تحقيق محو الأمية الحضاري، وتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال العرب في المدارس الابتدائية كما تهدف إلى إرساء قواعد ومؤسسات تعليم الكبار، وذلك وفق الخطة متوسطة المدى الأولى، والخطة متوسطة المدى الثانية، والخطة متوسطة المدى الثالثة. كما عرضت رئاسة الجهاز التصورات المستقبلية للعمل العربي المشترك.

٥- المؤتمرات الدولية للمرأة ومحو الأمية بين الفتيات والنساء ١٩٧٥-٢٠١٠:

في عام ١٩٧٢ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها (٣٠١٠/د-٢٧) سنة ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة، تكرس لمضاعفة العمل على تشجيع المساواة بين الرجل والمرأة، وضمان الإدماج التام للمرأة في المجهود الإنمائي الكلي، وزيادة إسهام المرأة في تعزيز السلم العالمي. وقد أيدت الجمعية العامة في قرارها (٣٥٢٠/د-٣٠) خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة التي اعتمدها المؤتمر العالمي المنعقد في المكسيك عام ١٩٧٥، وفي مقدمة هذه الأهداف التركيز على ضرورة بذل الجهود لتبيان أسباب ارتفاع معدل الأمية بين النساء وتوضيح آثار ذلك على أطفالهن. وأعلنت الجمعية العامة في ذلك القرار تسمية الفترة ١٩٧٦-١٩٨٥: «عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم».

واعتمدت الجمعية العامة في قرارها (١٨٥/٣٣) الموضوع الفرعي «العمالة والصحة والتعليم» للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة المقرر عقده في كوبنهاجن سنة ١٩٨٠ لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في النصف الأول من العقد.

وقد اعتمد مؤتمر كوبنهاجن العالمي برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة «المساواة والتنمية والسلم» الذي يتناول بمزيد من التفصيل العقبات القائمة، وعمق بدرجة أكبر نطاق توافق الآراء الدولية القائمة بشأن التدابير اللازمة للنهوض بالمرأة. وقد أيدت الجمعية العامة برنامج العمل في ذلك العام بقرارها (١٣٦/٣٥).

وتعدّ الاستراتيجيات التي تضمنتها خطة العمل الدولية، وبرنامج العمل إسهاماً هاماً في توسيع الآفاق بالنسبة لمستقبل المرأة. ولقد أكدت الجمعية العامة غايات وأهداف العقد، وشددت على صحتها بالنسبة إلى المستقبل، وبينت الحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل إنجازها أثناء الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٠).

وتتضمن الاستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة خلال الفترة المشار إليها والتي أقرها المؤتمر العالمي للمرأة المنعقد في نيروبي عام ١٩٨٥ تدابير ملموسة للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل تحقيق غايات وأهداف العقد من أجل النهوض بالمرأة، وتعيد هذه الاستراتيجيات تأكيد الاهتمام الدولي بحالة المرأة، وتوفر إطار التزام المجتمع الدولي مجدداً بالنهوض بالمرأة والقضاء على التمييز القائم على الجنس، وذلك على أساس مبدأ المساواة التي ينادي بها أيضاً ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلان الخاص بمشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين، وتعزيز الجهود الرامية إلى إدماج المرأة في عملية التنمية.

وفي الواقع كانت مسألة تعليم الفتيات والنساء محور مناقشات مستفيضة منذ المؤتمر العالمي للمرأة المنعقد في المكسيك عام ١٩٧٥، وفي جميع المؤتمرات العالمية التي عقدت في إطار عقد المرأة العالمي، وكذلك في جميع المؤتمرات السكانية والبيئية، والصحية، والاجتماعية، ومؤتمرات منظمة اليونسكو، والمنظمات الإقليمية والعربية.

إن ما توصلت إليه هذه الفعاليات من نتائج تتعلق بواقع الوضع التعليمي للفتيات والنساء على مستوى العالم من جهة، وبأهمية تعليم الفتيات والنساء بصفته المنطلق الأساسي الذي يمكنهن من ممارسة حقوقهن، وتأدية واجباتهن، ومن معالجة المسائل الأسرية والبيئية والصحية والسكانية من جهة أخرى، إن هذه النتائج كانت في الواقع عاملاً أساسياً في إقرار عام ١٩٩٠ عاماً دولياً لمحو الأمية بغية تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠.

ويأتي المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد في بكين عام ١٩٩٥ مستعرضاً ما آل إليه واقع تعليم الفتيات والنساء، موضحاً الإجراءات التي يجب اتخاذها للنهوض بهذا الواقع.

ولقد اتضح من خلال استعراض هذا الواقع أنه قد تحققت المساواة في فرص التعليم الابتدائي بين الإناث والذكور، غير أنه على الرغم من مضي ما يزيد على خمس سنوات على الإعلان العالمي لتوفير التربية للجميع (جومتين - تايلاند ١٩٩٠) لا يزال هناك حوالي مائة مليون طفل بينهم ما لا يقل عن ستين مليون بنت خارج المدرسة، كما أن ما يزيد على ثلثي الأميين بين البالغين في العالم وعددهم ٩٦٠ مليوناً هم من النساء، وما زال ارتفاع مستوى الأمية في معظم البلدان النامية،

ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبعض الدول العربية يشكل عائقاً خطيراً أمام النهوض بالمرأة وأمام التنمية.

وكذلك لا يزال التمييز في وصول البنات إلى التعليم مستمراً في العديد من المناطق بسبب الأعراف والزواج المبكر والحمل المبكر، وعدم كفاية لوازم التدريس والتعليم والانحياز القائم على أساس الانتماء الجنسي، والافتقار إلى المرافق المدرسية الكافية، وتحمل البنات في سن مبكرة للغاية أعباء العمل المنزلي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تزال المناهج ومواد التدريس متحيزة إلى حد كبير على أساس الانتماء الجنسي ونادراً ما تهتم بالاحتياجات الخاصة للبنات والنساء، إضافة إلى أن الموارد المخصصة للتعليم وبخاصة للفتيات والنساء غير كافية، مما ينعكس سلباً على المدى البعيد على التنمية البشرية ولاسيما على تنمية المرأة.

ولقد تضمن مجال «تعليم وتدريب المرأة» الذي ورد في منهاج عمل بكين ستة أهداف استراتيجية هي:

- كفالة تكافؤ فرص التعليم.
- القضاء على الأمية بين النساء.
- تحسين إمكانية حصول المرأة على التدريب المهني والعلم والتقانة (التكنولوجيا) والتعليم المتواصل.
- تطوير تعليم وتدريب غير قائمين على التمييز.
- تخصيص الموارد الكافية للإصلاحات التعليمية ورصد تنفيذها.
- تعزيز الحق في التعليم والتدريب على مدى العمر للفتيات والنساء.

ومن الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات من أجل تحقيق الهدف الأول وهو كفالة تكافؤ فرص التعليم:

- العمل على تحقيق هدف تكافؤ فرص التعليم باتخاذ تدابير للقضاء على التمييز في التعليم على جميع المستويات استناداً إلى اعتبارات (الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو العقيدة، أو الأصل الوطني، أو السن، أو الإعاقة) أو أي شكل آخر من أشكال التمييز، والنظر حيثما كان ملائماً في إقامة تدابير لمعالجة الشكاوى في هذا الصدد.
- كفالة توفير التعليم الأساسي للجميع بحلول عام ٢٠٠٠، وإتمام ٨٠٪ على الأقل من الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة الابتدائية لتعليمهم الأساسي، وتذليل الفارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وكفالة توفير التعليم الابتدائي للجميع في جميع البلدان قبل عام ٢٠٢٥.
- القضاء على أوجه التباين في الوصول إلى جميع مجالات التعليم العالي.
- القيام بالتعاون بين الوالدين، والمنظمات غير الحكومية بتوفير التدريب الأكاديمي والتقني والمهارات في مجال تخطيط الحياة الوظيفية والقيادة والمهارات الاجتماعية، والخبرة في العمل للشابات لإعدادهن للمشاركة مشاركة كاملة في المجتمع.
- تحسين نوعية التعليم وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة من حيث إمكان الالتحاق بالتعليم لضمان استطاعة النساء من جميع الأعمار اكتساب المعارف وتطوير طاقاتهن وقدراتهن ومهاراتهن واكتساب القيم الأخلاقية اللازمة للتطور والنمو والمشاركة الكاملة في ظل ظروف متساوية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أما الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية للقضاء على الأمية بين النساء فهي:

- تخفيض معدل الأمية بين الإناث إلى نصف المعدل الذي سجلته في عام ١٩٩٠ على الأقل مع التركيز على المرأة الريفية والمهاجرة واللاجئة والمشردة في الداخل والمعاقة.
- توفير فرص وصول الجميع إلى التعليم الابتدائي والسعي إلى ضمان المساواة بين الجنسين في إتمام التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٠.
- إزالة الفجوة القائمة بين الجنسين في مجال الإلمام الأساسي والوظيفي بالقراءة والكتابة، كما أوصى بذلك الإعلان العالمي بشأن توفير التعليم للجميع (جوميتين).
- الحد من أوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.
- إقران عملية تعليم القراءة والكتابة بتنمية المهارات الحياتية والمعارف العلمية والتقانية (التكنولوجية)، والسعي إلى التوسع في تعريف القراءة والكتابة.

ومن الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات بالتعاون مع أرباب العمل والنقابات العمالية والمنظمات الدولية وغير الحكومية وضمنها المنظمات النسائية ومنظمات الشباب والمؤسسات التعليمية من أجل تحسين إمكانية حصول المرأة على التدريب المهني أو العلم والتقانة (التكنولوجيا) والتعليم المتواصل.

- صوغ وتنفيذ سياسات للتعليم والتدريب وإعادة التدريب من أجل النساء ولاسيما الشابات والعائدات إلى سوق العمل من أجل

إكسابهن المهارات اللازمة لتلبية الاحتياجات الموجودة في سياق اجتماعي - اقتصادي متغير، توخياً لتحسين فرص حصولهن على الوظائف.

- تزويد النساء والفتيات بالمعلومات المتصلة بالتدريب في ميدان العلم والتقانة (التكنولوجيا).
- تصميم برامج تعليمية وتدريبية للنساء العاطلات عن العمل بغية تزويدهن بالمعارف والمهارات الجديدة التي تعزز وتوسع فرص استخدامهن، وتنمي مهاراتهن في ميدان تنظيم المشاريع.
- تنويع التدريب المهني والتقني، وزيادة فرص حصول الفتيات والنساء على التعليم والتدريب المهني في مجالات مثل العلوم والرياضيات والهندسة والعلم والتكنولوجيا وكذلك التدريب الإداري.

أما الإجراءات التي يجب اتخاذها من جانب الحكومات والسلطات التعليمية والأكاديمية من أجل وضع نظام تعليمي وتدريبي غير قائم على التمييز فهي:

- صوغ مناهج دراسية وإعداد كتب مدرسية خالية من القوالب الجامدة وذلك على جميع مستويات التعليم، وضمن ذلك تدريب المعلمين.
- اتخاذ تدابير إيجابية تزيد نسبة النساء اللاتي يساهمن في عملية وضع السياسات التعليمية وصنع القرارات التعليمية، في كل مستويات التعليم، وفي الفروع العلمية الأكاديمية.
- تنمية التدريب على القيادة وتحقيق فرص ممارسة هذه القيادة أمام جميع النساء لتشجيعهن على الاضطلاع بأدوار قيادية أثناء طلبهن العلم.

- ترويج برامج لتعليم الريفيات والمزارعات ولتدريبهن وتزويدهن بالمعلومات الملائمة بواسطة استخدام تقانيات (تكنولوجيات) غير باهظة الثمن وملائمة، وكذلك عن طريق وسائل الإعلام.
- تأمين التعليم غير الرسمي وخصوصاً للريفيات لتمكينهن من تنمية الطاقات الكامنة لديهن فيما يتعلق بالصحة والمشاريع الصغرى والزراعة والحقوق المدنية.

أما الهدف الاستراتيجي الخامس فقد عالج موضوع تخصيص الموارد الكافية للإصلاحات التعليمية ورصد تنفيذها.

ومن الإجراءات التي قرر المؤتمر أنه يجب على الحكومات اتخاذها:
- تأمين الموارد اللازمة ضمن الميزانية للقطاع التعليمي مع إعادة تخصيص الأموال داخل هذا القطاع لتأمين مزيد من الأموال للتعليم الأساسي حسب الاقتضاء.
- إنشاء آليات على المستويات الملائمة لرصد تنفيذ الإصلاحات والتدابير التعليمية في الوزارات ذات الصلة، ووضع برامج للمساعدة التقنية لمعالجة المسائل التي تثيرها جهود الرصد.
- تأمين التمويل للبرامج الخاصة مثل تلك التي يضطلع بها في مجالات الرياضيات والعلوم وتقانة (تكنولوجيا) الحوسبة بغية توسيع الفرص أمام جميع الفتيات والنساء.

أما من جانب المنظمات الدولية ولاسيما اليونسكو، فقد تضمن منهاج العمل ما يلي:
- المساهمة في تقييم التقدم المحرز، مع الاستعانة بالمؤشرات التعليمية التي تضعها الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية، وحث الحكومات

على إزالة الفروق بين النساء والرجال، وبين الفتيات والفتيان في فرص التعليم والتدريب، وفي مستويات الإنجاز في جميع الميادين.

- شن حملة دولية تدعو إلى حق المرأة والبنت في التعليم.
- تزويد البلدان النامية، بناء على طلبها، بالمساعدة التقنية التي تلزمها لتعزيز قدرتها على رصد التقدم في سد الفجوة بين النساء والرجال في مجالات التعليم والتدريب والبحوث وفي مستويات الإنجاز في جميع الميادين، ولاسيما التعليم الأساسي ومحو الأمية.
- تخصيص نسبة كبيرة من موارد منظمة اليونسكو للتعليم الأساسي للنساء والفتيات.

وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي السادس المتعلق بتعزيز الحق في التعليم والتدريب على مدى العمر للفتيات، فقد حددت الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات ومؤسسات التعليم والمجتمعات المحلية منها:

- ضمان تيسير مجموعة واسعة من البرامج التعليمية والتدريبية المؤدية إلى اكتساب النساء والبنات باستمرار للمعارف والمهارات اللازمة للعيش في مجتمعاتهن وبلدانهن، ولتقديم المساهمات من أجل هذه المجتمعات والبلدان واستمرار النفع منها.
- مساندة خدمات رعاية الطفولة وسائر الخدمات التي تمكن الأمهات من مواصلة الدراسة.
- إيجاد برامج مرنة للتعليم والتدريب، وإعادة التدريب من أجل التعلم على امتداد العمر، مما يسهل تنقل النساء بين الأنشطة في جميع مراحل حياتهن.

هذا وقد خصصت إدارة المؤتمر يوماً للاحتفال باليوم العالمي لمحو الأمية - الثامن من شهر أيلول - وذلك بإشراف منظمة اليونسكو وتضمنت الوثيقة التي وزعتها المنظمة تقدير الهيئة التحكيمية لمنظمة الاتحاد العام النسائي السوري على جهودها الجبارة في مجال تعليم النساء الأميات.

ولقد عُقِدت الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة «المرأة عام ٢٠٠٠ : المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين» في نيويورك ٥-٩ حزيران /يونيو ٢٠٠٠.

ورد في الإعلان السياسي لهذه الدورة «أن الحكومات المشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تؤكد من جديد الالتزام بالأهداف والغايات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بكين المعتمدين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في عام ١٩٩٥ ، وفي استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ ، بوصف ذلك تتويجاً لعقد الأمم المتحدة للمرأة الممتد من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٥.

كما تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر الواردة في منهاج عمل بكين، والتي تأتي في مقدمتها «تعليم المرأة وتدريبها».

وكذلك تقر بالدور الذي يؤديه المجتمع المدني، ولاسيما المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية، وبما يقدمه من مساهمة في مجال تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين، وتشجع على مشاركة هذه المنظمات في العمليات الرامية إلى مواصلة تنفيذ هذا المنهاج وتقييمه.

واختتم الإعلان السياسي بتعهد الحكومات بكفالة تهيئة مجتمعات تعمل فيها المرأة والرجل سوياً من أجل إيجاد عالم يمكن فيه لكل فرد أن يتمتع بالمساواة والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

أما الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة فقد تضمنت الإنجازات المحققة، والعقبات المصادفة في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر التي يتضمنها منهاج عمل بكين.

وتجدر الإشارة هنا إلى محور «تعليم المرأة وتدريبها»:

- الإنجازات: هناك وعي متزايد بأن التعليم من أقيم سبل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أُحرز تقدم في تعليم وتدريب النساء والفتيات على جميع المستويات لاسيما حيثما توفّر التزام سياسي وتخصيص للموارد على نحو كاف. واتخذت تدابير في جميع المناطق لبدء أنظمة تعليمية وتدريبية بديلة بغرض الوصول إلى النساء والفتيات في مجتمعات السكان الأصليين وغير ذلك من الفئات المحرومة والمهمشة لتشجيعها على دخول ميادين الدراسة، خاصة ميادين الدراسة غير التقليدية، وإزالة أشكال التحيز لأحد الجنسين في مجال التعليم والتدريب.

- العقبات: أعيقت في بعض البلدان الجهود المبذولة للقضاء على الأمية وتعزيز الإلمام بالقراءة والكتابة فيما بين النساء والفتيات وزيادة إمكانية وصولهن إلى جميع مستويات وأنواع التعليم نتيجة لانعدام الموارد ونقص الإرادة والالتزام السياسيين الكافيين لتحسين الهياكل الأساسية التعليمية وإجراء الإصلاحات التعليمية، ونتيجة لاستمرار التمييز بين الجنسين والتحيز لأحدهما، بما في ذلك في مجال تدريب المدرسين، والقوالب النمطية الوظيفية الجنسانية داخل المدارس

ومؤسسات تعليم الكبار والمجتمعات المحلية، وانعدام مرافق رعاية الطفل، والاستخدام الدائب للقوالب النمطية الجنسانية في المواد التعليمية، وعدم إيلاء اهتمام كاف للصلة بين دراسة المرأة في مؤسسات التعليم العالي وديناميات سوق العمل. والموقع النائي لبعض المجتمعات المحلية وفي بعض الحالات عدم كفاية المرتبات والاستحقاقات يجعل من الصعب جذب واستبقاء الفنيين في مجال التدريس مما يؤدي إلى تدني مستوى التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت الحواجز الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالبنية الأساسية والممارسات التمييزية التقليدية في بعض البلدان في تقليل معدلات التحاق البنات بالمدارس واستمرارهن فيها. وأحرز تقدم ضئيل في القضاء على الأمية في بعض البلدان النامية، مما أدى إلى تفاقم عدم المساواة بين المرأة والرجل على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي بعض هذه البلدان كان لتطبيق سياسات التكيّف الهيكلي أثر شديد جداً في قطاع التعليم، لأنها أدت إلى تراجع الاستثمار في الهياكل الأساسية للتعليم.

هذا وقد عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بكين: دعوة إلى السلام في بيت الأمم المتحدة في بيروت خلال الفترة من (٨-١٠) تموز /يوليو ٢٠٠٤.

نُظمت في إطار المؤتمر ثلاثة اجتماعات هي: الدورة الثانية للجنة المرأة، واجتماع فريق الخبراء لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والاجتماع الثاني للهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية لدى الإسكوا.

ونظم المؤتمر في أربع ندوات تناولت دور المرأة في البرلمانات العربية، والمرأة في السلطة التنفيذية واتخاذ القرار، والمرأة في المجتمع المدني، والمرأة في الإعلام والفكر والثقافة، وصدرت عن كل من هذه الندوات مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي شكلت «إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بكين: دعوة إلى السلام».

حضر المؤتمر ممثلون عن اثنتي عشرة دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا، كما حضره ممثلون عن ست دول عربية أخرى غير أعضاء في الإسكوا، وممثلون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وممثلون عن البرامج والهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى.

وقد شارك عدد كبير من الوزيرات والبرلمانيات وبلغ عدد المشاركين في الاجتماع /٤٥٠/ مشاركاً.

افتتحت المؤتمر السيّدة مرفت تلاوي وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وألقت كلمة السيّد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة.

لقد تضمن إعلان بيروت أن المؤتمر يعقد في ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد، حيث تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية تدهوراً على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة يؤثر سلباً في الأحوال المعيشية للمرأة الفلسطينية بل للشعب الفلسطيني برمته، فالاحتلال الإسرائيلي مستمر بمصادرة الأراضي والاستيطان وهدم المنازل وجرف الأراضي الزراعية، وتقطيع

أوصال الأرض الفلسطينية وبناء جدار الفصل العنصري، كما أن الشعب العراقي يعاني الآن من الاحتلال، كما عانى من الحروب المتكررة ويفتقر إلى الأمن والاستقرار، ووضع الشعبين السوري واللبناني اللذين يواجهان احتلال أجزاء من أراضيهما.

وتضمن إعلان بيروت أن المؤتمر قد ألقى الضوء على التقدم الذي أحرزته دول المنطقة نحو تطبيق الالتزامات المتعهد بها في إعلان ومنهاج عمل بكين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، حسبما أوضحته ردودها على الاستبانة التي وجهتها الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى الحكومات بهذا الشأن.

إن نتائج هذه الاستبانة أوضحت كذلك وجود تحديات تتطلب المزيد من العمل والجهد، منها الأمية وتسرب الفتيات من التعليم، والعنف ضد المرأة... في ضوء هذا التحليل، أكد إعلان بيروت أن التصور المطلوب تنفيذه في السنوات العشر المقبلة لتمكين المرأة وتحسين أوضاعها، وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يستلزم مجموعة من التوصيات من أهمها:

- إيلاء الاهتمام اللازم لتعليم الفتاة والمرأة وتشجيعها على دخول مجال العلوم التطبيقية، وتنقيح الكتب المدرسية من الصور والأفكار التي تنطوي على التمييز ضد المرأة، وتكرس الصور النمطية السلبية عنها.
- تأهيل المرأة وتدريبها لتولي المناصب القيادية والارتقاء بأدائها.
- حل المشاكل التي تسبب تسرب الفتيات من التعليم للحد من الأمية والفقر والبطالة التي مازالت المرأة تعاني منها.

- إيلاء المرأة الريفية الاهتمام اللازم بتقديم الخدمات الأساسية اللازمة لمعيشتها، ووضع برامج التوعية الصحية ومحو الأمية وتأهيل المرأة، وتدريبها مهنياً، وتقديم القروض الميسرة التي تمكنها من إعالة نفسها وأسرتها.
- وضع برامج توعية لتعريف النساء والرجال والشباب بحقوق المرأة الشرعية والقانونية وبأهمية الدور الذي تؤديه في المجتمع.
- مطالبة الحكومات بوضع برامج توعية في المدارس ووسائل الإعلام والمؤسسات الرسمية والإدارات المحلية للقضاء على العادات والتقاليد الخاطئة والممارسات المخالفة للقوانين والشرائع التي تعوق النهوض بالمرأة، وتنتقص من حقوقها ومساواتها بالرجل وتشوه صورتها.

٦- ندوة أوديبور، الهند ١٩٨٢:

دعوة عالمية لتبني أسلوب الحملات الشاملة لمحو الأمية:

عقدت في أوديبور بالهند في الحادي عشر من شهر كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ندوة لمحو الأمية، التي نظمها المجلس العالمي لتعليم الكبار. وقد اختيرت ثماني دول كدراسة حالة، لتكون حملات محو الأمية في تلك الدول مدار البحث والنقاش من المشاركين، وهذه الحملات في الدول التالية:

(الاتحاد السوفيتي - فيتنام - جمهورية الصين الشعبية - كوبا - بورما - البرازيل - تنزانيا - الصومال).

أما المشاركون في الحلقة فقد كانوا من:

(بورما - كوبا - الصومال - تنزانيا - فيتنام - بنغلاديش - بوتسوانا - أثيوبيا - الهند - العراق - كينيا - نيكاراكوا - نيجيريا - سيراليون - السودان - تايلند - زامبيا - ألمانيا الغربية)
وكان من جملة المشاركين أربعة وزراء.

وحضر أشخاص آخرون بصفتهم من ذوي الخبرة والاختصاص منهم:

(مدير معهد اليونسكو للتربية في هامبورغ، ممثل عن المعهد الدولي للتخطيط التربوي في باريس، وعن اليونيسيف، واليونسكو، وضمت هيئة إدارة الندوة الدكتور مالكولم أوديشيا رئيس الندوة، والدكتور بولا - المدير الفني).

وحضر من المجلس العالمي لتعليم الكبار الدكتور بدهول، وعن المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية الدكتور جوزيف ميلر.

وقد بلغ عدد المشاركين (٦١) مشاركاً.

وزع على المشاركين قبل مدة مناسبة من انعقاد الندوة كتاب ضم أدبيات تجارب الحملات المحددة المشار إليها الذي وضعه الأستاذ بولا وهو أستاذ هندي يعمل في جامعة أنديانا بالولايات المتحدة، استعرض في هذا الكتاب الحالات استعراضاً شاملاً، وصف فيه تاريخ وتطور محو الأمية في كل بلد من البلدان المختارة لدراسته. يقول البروفيسور (بولا) في دراسته (تخطيط وتنفيذ وتقويم الحملات الشاملة لمحو الأمية التي قدمها إلى ندوة أوديبور بعد أن أخضع كل الحملات التي نجحت في العالم منذ بداية القرن وحتى مطلع الثمانينيات للدراسة: «إذا شئنا لحملات محو الأمية الشاملة أن تنال حظها من النجاح فينبغي النظر إليها

على أنها التزام أخلاقي مشابه للالتزام بالحرب أو بالسياسة، وبدون وجود إرادة سياسية غير عادية فستكون هناك دائماً طلبات من قطاعات التنمية الأخرى التي تنافسها على مصادر البلاد المحدودة. ومن المعلوم أن بعض التجمعات والدول قد استطاعت أن توفر الإرادة السياسية، ومن ثم أن تبقي على الزخم الضروري لإقامة حملات ناجحة لمحو الأمية وتنفيذها ولعل في بعض التجارب العربية ما يؤكد هذه المسألة مسألة التلازم بين القرار السياسي والمشاركة الشعبية».

من أهم ما جاءت به الندوة هو «إعلان أوديبور» والذي دعا إلى اعتبار عام ٢٠٠٠ عاماً دولياً لمحو الأمية بين سكان المعمورة، وكان هذا الإعلان تعبيراً عن كل ما جاء من نقاش وطرح من أفكار خلال الندوة، وحث الإعلان الدول والمنظمات لحشد كل ما لديها من إمكانات بشرية ومادية لإعطاء مشكلة الأمية أولوية ضمن مشروعاتها لتحقيق هذا الهدف الإنساني، وضرورة تبني ذلك ووضع الخطط والاستراتيجيات وفق هذا التصور.

لقد تضمن «إعلان أوديبور» ما يلي:

- لا تزال مهانة الأمية تواجه جزءاً كبيراً من البشر، كما أن العدد المطلق للأميين في العالم مستمر في النمو، ومع ذلك فإن الدرس الواضح المستخلص من كثير من الأقطار في مناطق العالم كافة، هو أنه بالإمكان القضاء على الأمية إن صدقت العزيمة الوطنية، وبذلت الجهود الكبيرة الصادقة بصرف النظر عن شدة الظروف التي يواجهها أي قطر.
- وعليه لا يوجد أي مبرر لأن يبقى قرابة ألف مليون من البشر في العالم ضحايا حضارة الصمت والتمييز والاضطهاد والمهانة التي تنطوي عليها الأمية.

- لقد حددت استراتيجية الأمم المتحدة للعقد الدولي الثالث للتنمية محو الأمية على أنه عنصر أساسي من عناصر الكفاح ضد الفقر وعدم المساواة، على أن ضخامة الأمية في كثير من الأقطار تستدعي جهداً ضخماً، ولكي نهيئ المناخ الملائم للرأي العام، ولكي نجعل حشد الموارد الضرورية أمراً ممكناً، فإن الحملات المحددة بزمن وبأهداف معينة، والعمل المكثف هما الاستراتيجية الملائمة لهذه الأقطار. كما ينبغي أن يكون الهدف العالمي هو تحقيق الاختفاء التام للأمية من فوق وجه الكرة الأرضية بحلول عام ألفين، مع تحقيق كثير من الدول لهذا الهدف قبل ذلك بمدة طويلة، وإحراز دول أخرى التقدم خلال العقد الثالث للتنمية.

- ومن المعترف به أن حملات محو الأمية، لكي تكون ذات صلة بالنسبة للدارسين، ينبغي اعتبارها جزءاً من الكفاح ضد الفقر والظلم، كما ينبغي ربطها عن طريق المحتوى والأساليب التنظيمية بالبرامج والخدمات الرامية إلى تحسين المعيشة والظروف الإنسانية للمسحوقين والمحرومين.

إن حملة محو الأمية يمكن أن تصبح بحق رمزاً حياً وفعالاً من أجل التنمية والتزامها بإقامة مجتمع العدالة.

- ولكي تكون حملة محو الأمية ذات فاعلية، ينبغي النظر إليها باعتبارها جزءاً من برنامج شامل ومستمر لرفع مستوى التربية الأساسية للجماهير عن طريق تعميم التعليم الابتدائي والأولي، وتهيئة نطاق من أنشطة المتابعة بعد محو الأمية، وتوفير فرص متنوعة للتعلم

المستمر مدى الحياة، وهو ما يعني حقاً وضع الأساس لإقامة المجتمع المعلم المتعلم.

وينبغي أن تهتم الحملة بأمور أكثر من مجرد نشر مهارتي القراءة والكتابة، وأن تعزز من وظيفة محو الأمية بمعانيها المتعددة، فتشمل إثارة الوعي الانتقادي لدى الدارسين المشاركين بشأن وضعهم الخاص بهم، وإمكان العمل انطلاقاً من ذلك الوضع.

ولكي تتحقق حملات محو الأمية بصورة فاعلة على نطاق واسع، وللإبقاء على الالتزام تجاه برنامج مستمر لرفع مستوى تعليم الجماهير ينبغي توفير مناخ رأي عام شعبي ملائم، وتوليد عزيمة وطنية لشن هذا النضال بغض النظر عن النظام السياسي القائم في البلد. إن هذه العزيمة الوطنية الشعبية مطلوبة لدعم الإجراءات السياسية والتشريعية والإدارية التي تتخذ لمساندة حملة محو الأمية، وللارتفاع بالحملة فوق السياسات الحزبية والتغييرات في وجهات النظر والشخصيات السياسية.

ومن المسلم به أن الجو السياسي يكون مواتياً للحملات الناجحة في المجتمعات التي تعيش وسط تغييرات عميقة وسريعة في البنية، بيد أنه في المجتمعات الأخرى كذلك يمكن أن يؤدي تجمع عوامل التغير في المجالات الحكومية وغير الحكومية، واشتراك المنظمات التطوعية والشعبية إلى المساعدة في خلق بيئة سياسية مناسبة. الأمر الذي يتطلب استنهاض القيم الخلقية والمصادر الروحية للشعب لتقوية الشعور الفردي والجمعي بالالتزام بواجبات المواطنة تجاه أهداف محو الأمية.

- إن حملات محو الأمية سوف تنجح، وسوف تتحقق طاقاتها التحريرية والتنموية عندما تتميز تلك الحملات بالمشاركة الشعبية الكبيرة في

جميعِ المراحل. ذلك أنه في الوقت الذي ستؤدي فيه الحكومة دوراً قيادياً على جميع المستويات في أية حملة وطنية أو برنامج وطني، فإن المنظمات التطوعية والشعبية يمكن أن تكون الأداة الفاعلة لتحقيق المشاركة الشعبية، والوسيلة التي يتم بها حشد الإرادة الشعبية وتعبئة موارد الشعب.

- والنتيجة الطبيعية الأساسية لتحقيق المشاركة هي تحقيق اللامركزية في اقتسام المسؤولية، واتخاذ القرار داخل الهيكل الإداري لحملة أو برنامج محو الأمية. واللامركزية تعني القيام بأدوار هامة في صنع القرار والمساندة والتسهيل للسلطات المركزية إضافة إلى تحديد واضح للمسؤوليات على المستويات المختلفة بحيث تكون القرارات المتخذة في التخطيط والتنفيذ قريبة من الواقع الفعلي، ويشترك فيها أولئك الذين يتأثرون بالقرارات.
- إن تعميم التعليم الابتدائي وحملة محو الأمية هما جبهتا مواجهة في حرب واحدة، وإن النصر في كلا الجبهتين أمر ضروري لكسب الحرب ضد الأمية. وبالإمكان تعزيز النجاح في برنامج تعميم التعليم الابتدائي، والوصول إلى أولئك الذين يصعب الوصول إليهم، والارتفاع بمستوى التحصيل والإنجاز في التعليم الابتدائي عن طريق إدخال المرونة في التنظيم والطرق المستخدمة في التعليم الابتدائي. وبهذه الطريقة يستطيع التعليم الابتدائي أيضاً أن يقدم لحملات محو الأمية وبرامج تعليم الكبار الأخرى المساندة في التنظيم والأطر اللازمة.
- وبجانب وجود التشريع الفعال لإقامة بنى إدارية، وأهداف لحملات محو الأمية، ولبرامج المتابعة بعد محو الأمية، فإن إجراءات تشريعية

ملائمة أخرى، وقرارات برلمانية تعكس روح الأهمية وترتيب الأولويات الوطنية بالقضاء على الأمية، وتحديد واجبات وحقوق المواطنين بهذا الشأن، ستهيئ في كثير من المواقف الدعم المطلوب لهذا السعي الوطني.

- توحي التجارب بأن فاعلية حملات محو الأمية، والبرامج المكملة تعزز عندما تركز خطة الحملة على مستويات المهارات والمعرفة التي تنجزها أعداد ومجموعات معينة من الدارسين بدلاً من تركيزها على مجرد القيد، وحين توجه البحوث والتجريب نحو تحسين فن اكتساب مهارات التعلم، وتخفيض الفترة الزمنية اللازمة والجهد المطلوب لكسب هذه المهارات إلى الحد الأدنى. وينبغي تنفيذ المراقبة والإشراف والتقويم للفعاليات بمشاركة الدارسين وتعاونهم في كل مرحلة، كذلك ينبغي أن يكون تقدير ضخامة وطبيعة مشكلة الأمية بما في ذلك وجود عوائق خاصة حضارية وجغرافية ولغوية خطوة أساسية في التخطيط والتقويم.

- ينبغي أن تكون البنية الإدارية الوطنية للحملة أو البرامج متعددة القطاعات في طبيعتها، تضم ممثلين على مستوى عال من الحكومة والمنظمات الشعبية والسياسية. وينبغي اتباع مشاركة مطابقة متداخلة على جميع مستويات البنية الإدارية، بدءاً من الأعلى وحتى مستوى التنفيذ في المجتمع المحلي. وذلك ضماناً لتحقيق الإسهام المطلوب من جميع القطاعات في مجهودات محو الأمية. ويجب استكشاف إمكان الوصول إلى بنى إدارية تجديدية، ولاسيما على المستوى المحلي، عن

طريق إشراك الجمعيات التطوعية والمنظمات الإنمائية المتعددة الأغراض وسبر غورها.

- ينبغي توجيه الاهتمام لتحقيق التكافؤ بين محو الأمية وما بعد محو الأمية (المتابعة) وبين التعليم النظامي حيثما يكون ذلك مناسباً، وكذا إقامة سبل ربط مناسبة بين أنشطة محو الأمية والأنشطة التربوية الأخرى وأساليب التعبير الثقافي عن طريق وسائط الفولكلور الشعبي التقليدية.
- تدعو الحاجة إلى إيلاء اهتمام إضافي لمشكلة ضمان اشتراك المجتمعات المحرومة في المجتمع بصورة كافية، بما في ذلك المرأة التي لم تنصف عبر التاريخ، كما تحتاج المجموعات الأخرى مثل الشباب الموجود خارج المدارس إلى أساليب خاصة في إعداد برامج لهم في مواقف كثيرة.
- في الوقت الذي يجب فيه بذل كل الجهود لتعبئة الموارد الخاصة والتطوعية وموارد المجتمع، النقدية منها والعينية على السواء، فمن الصعب أن نتصور حملة أو برنامجاً وطنياً فعالاً لمحو الأمية دون تخصيص قدر من موارد الدولة يتكافأ مع الأولوية المعطاة لمحو الأمية في برنامج التنمية القومية، وبالمماثل ينبغي الإفادة من موارد تقانة (تكنولوجيا) الاتصال الحديثة في خلق رأي عام وطني مواتٍ، وفي التنفيذ الفعال لحملات محو الأمية وبرامجها.
- إن محو الأمية هو في الأساس مسؤولية كل دولة وشعبها، وينبغي تصعيد الكفاح بمواردها ومساندة الشعب في حدود إمكانات وسيطرة كل أمة في ضوء خططها وأهدافها وأولوياتها الوطنية. وفي الوقت

نفسه، يعتقد المشاركون في الحلقة الدراسية بأن الحرب ضد الأمية يمكن أن تتحول بطريقة قوية إلى رمز الوحدة والتضامن بين البشرية وللتعاون بين الأمم. وفي داخل حدود الدول يستطيع المثقفون والمخططون أن يمدوا يد العون إلى أولئك الأميين والأقل امتيازاً. وفيما بين الدول تستطيع الأمم التي لا تزال تواجه المشكلات الكبيرة للأميين أن تتعلم من بعضها البعض، وليكن لأولئك الذين أقاموا حملات أو برامج ناجحة لمحو الأمية، أن يثروا ما لدى العالم من خبرات عن طريق الدروس المفيدة والمعرفة والأساليب، وبإمكان الدول الصناعية والدول النامية الأكثر تقدماً التي لا تزال تواجه مشكلات الأمية أن تنتفع هي الأخرى من المجهود الدولي التعاوني.

- واعترافاً بالاهتمام العالمي بالأمية كما تعكسه الحملات والبرامج التي جرت مؤخراً، والقائمة حالياً، وللمساعدة في زيادة الوعي الدولي والوطني بمشكلة الأمية، وبهدف التعبير عن التضامن العالمي مع الجهود الوطنية لمحو الأمية، وسعياً للتعبير عن التضامن مع الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الأمية، ورغبة في تشجيع هدف محو الأمية التام قبل نهاية هذا القرن والتقدم الواثق نحو هذا الهدف، فإن المشاركين في الندوة العالمية يدعون الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وخاصة اليونسكو إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لإعلان السنة العالمية لمحو الأمية في أقرب وقت ممكن.

وهنا نحن، الذين نمثل الحملات الوطنية لمحو الأمية وبرامجها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والمنظمات العالمية، والعاملين في تعليم الكبار في مختلف بقاع العالم المجتمعين في «أوديبور» خلال الفترة من

(٤-١١) كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ للنظر في الدروس الماضية والمستقبلية المستقاة من خلال تجارب «حملات محو الأمية» نقرر في هذه الوثيقة بأننا نتبنى الإعلان المشار إليه كعنصر من عناصر كفاحنا الوطني والعالمي المشترك لصالح السلم والتحرر من الاستغلال والقهر، ومن أجل تعزيز كرامة الإنسان.

٧- البرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده، والقضاء على أمية الكبار في الدول العربية (عربيوبيل):

من البدهي أن تعميم التعليم الابتدائي ومحو أمية الكبار يعتبران القاعدة الأساسية لدعم أي نظام تعليمي، ويشكل عدم تحقيق الاستيعاب الكامل في التعليم الابتدائي وتزايد أعداد الأميين مشكلتين رئيستين في معظم البلدان العربية، مما يضع على كاهل السلطات الوطنية عبئاً كبيراً، خاصة والعالم تكتنفه متغيرات جمة، يرجع جانب كبير منها للتقدم الحضاري المتسارع الذي ينتج عن التطور العلمي والتقاني (التكنولوجي) الكبير مما تتسع معه الفجوة بين الشمال والجنوب.

إن أساليب ووسائل تحسين جودة التعليم وملائمته لمواجهة تحديات المستقبل والحاجات الإنسانية كانت محور اهتمام اليونسكو والدول الأعضاء فيها عبر عقود من الزمن واليوم اكتسبت تلك الخصائص أهمية جديدة، فالتربية من أجل المستقبل، ومستقبل التربية لا يمكن اعتبارها، الآن أكثر من أي وقت آخر، قضية تخص الدول فحسب، بل قطاعات المجتمع كافة، الأسرة، المنظمات المحلية، قطاع العمل، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية ينبغي إشراكها. ويجب أن تقدم حصتها من

المسؤولية، ويتمثل الالتزام القوي من جانب الأطراف المعنية كافة والتعاون التام بينها شروطاً أساسيةً للنجاح. وتجدر الإشارة إلى أنه تنفيذاً للقرار الذي اتخذه المؤتمر العام لليونسكو في دورته الرابعة والعشرين (باريس، تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٧، والذي جاء استجابة لما ورد من توصيات مؤتمر كبار المسؤولين عن التربية في الدول العربية المنعقد خلال شهر حزيران ١٩٨٧، هذا القرار الذي نص على مساعدة هذه الدول في وضع برنامج إقليمي تعاوني لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده ومحو الأمية في الدول العربية، فقد نظم مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يونداباس) اجتماع الخبراء حول البرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده ومحو الأمية في الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠، وذلك في مدينة عمان (الأردن) في المدة من (١٨-٢١) حزيران /يونيو ١٩٨٨.

وكان الهدف من الاجتماع مناقشة وإقرار مشروع برنامج إقليمي تعاوني بين الدول العربية ومنظمة اليونسكو على غرار البرامج الإقليمية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، تكون غايته الأساسية تعزيز الجهود العربية في مجال تعميم التعليم الابتدائي والأساسي، ومحو أمية الكبار في الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠، وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع أهم النقاط التالية:

- استعراض برامج اليونسكو الإقليمية حول تعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادي.
- عرض مشروع خطة (الألكسو) لمحو الأمية وتعميم التعليم الابتدائي في الوطن العربي.

- عرض ومناقشة البرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده ومحو الأمية في الوطن العربي، مسوغاته، أهدافه، إدارته، وتمويله، إطاره الزمني، خطة عمله، الوحدة الفنية للبرنامج.
- عرض بعض المفاهيم والجوانب ذات الصلة بموضوع الاجتماع: إدخال مفاهيم العلم والتقانة (التكنولوجيا) في مناهج التعليم الابتدائي، التعليم عن بُعد واستخدامه في التعليم الابتدائي ومحو الأمية، الآثار الاجتماعية لتعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية.

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية يهدف بشكل عام إلى المساهمة في تطوير أنظمة التعليم العربية على مستوى التعليم الابتدائي ومحو الأمية بما يكفل الحق في التعليم للجميع، ويخدم أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساعد في إطلاق القدرات الخلاقة في المجتمع.

أما الأهداف الخاصة فإن البرنامج يهدف إلى دعم الجهود الوطنية والقومية، وتقديم المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية للدول العربية بما في ذلك الخبرات والتجهيزات والتدريب، لتحقيق الأهداف التالية:

- إتاحة الفرصة بحلول عام (٢٠٠٠) لكل الأطفال في سن الدراسة للالتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم لفترة متصلة لا تقل عن ست سنوات كحد أدنى.
- محو أمية اليافعين والكبار في إطار تعليم المجتمع كله.
- تحسين نوعية التعليم النظامي وغير النظامي ورفع كفاية النظم التعليمية من خلال التفاعل بين هذه النظم وبرامج التنمية. ومن

خلال عمليات الإصلاح والتجديد والتكامل بين القطاعين النظامي وغير النظامي.

- توسيع دائرة الحوار بين المؤسسات التربوية والأسرة من جهة، وبين الدولة والمجتمع المدني كله، من جهة أخرى.

وفيما يخص تنسيق أعمال البرنامج، فإنه يتم على الصعيدين القومي والقطري. فعلى الصعيد القومي يجري التنسيق مع:

- المنظمات العربية المعنية، وبخاصة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ومكتب التربية العربي لدول الخليج العربي في إطار الاستراتيجيات العربية.
- شبكات التجديد التربوي والمعلومات ومراكز البحوث التربوية في المنطقة العربية.
- الدول الأعضاء في المنطقة العربية في إطار خططها الوطنية.

وعلى الصعيد القطري تتحمل الدول العربية الأعضاء مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج على أساس أن كل عمل يهدف إلى التغيير والتطوير لا بد أن ينبع من المجتمع المعني بذلك العمل، وهذه الدول مدعوة، بالتالي، أن تبذل جهداً في وضع الخطط القطرية التربوية، أو إعادة النظر في خططها القائمة، وتجديد أهدافها وأنشطتها بوضوح تام استناداً إلى إمكاناتها وإحجام الفئات المستهدفة فيها، وتضمين هذه الخطط وسائل وآليات تنفيذها وخدمتها لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة تشرك كل القطاعات الوطنية، وبخاصة قطاعات الثقافة

والتنمية العلمية والتقانية (التكنولوجية) ووسائل الاتصال، ومؤسسات التعليم المختلفة، الحكومية منها، والأهلية، بما في ذلك مؤسسات البحث التربوية ومؤسسات التدريب.

❖ اتجاهات المناقشة:

من خلال عرض الموضوعات المختلفة الواردة في جدول أعمال اجتماع الخبراء، وما دار حولها من مناقشات تبلورت أهم الاتجاهات من حيث الإفادة من التجارب العربية والإقليمية والدولية:

- الخطورة الناجمة عن ضخامة حجم مشكلة الأمية في الوطن العربي وآثارها السلبية على مسيرة التقدم وبرامج التنمية إذ بلغ عدد الأميين من الكبار حوالي (٦٠) مليوناً، ومن المتوقع أن يتجاوز هذا العدد (٧٠) مليوناً عام ٢٠٠٠، إذا ما استمرت وتيرة العمل على ما هي عليه، هذا بالإضافة إلى وجود ثلاثة ملايين ما يزالون خارج المدرسة الابتدائية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مضمار محو الأمية والتعليم الابتدائي في الوطن العربي، ما يزال التصدي لهاتين المشكلتين في حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من الناحيتين الكمية والكيفية.
- الحاجة إلى تعزيز الفكر المتجدد، وإلى مراجعة لمنظور مشكلة الأمية في إطار التطور الحضاري وتحديات المستقبل في عالم سريع في تطوره ومواءماته.
- من أهم عوامل النجاح في مواجهة المشكلات الكبرى في المجتمعات الإنسانية توفر الإرادة السياسية، والإرادة المجتمعية، وتحريك قوى

المجتمع كلها، بحيث تؤدي إلى تزايد في فاعلية الأفراد والمؤسسات وترشيد استثمار الموارد البشرية والمادية وتحقيق العائد الأمثل، وتحقيق العائد منها للفرد والمجتمع.

- تشخيص مشكلة الأمية في إطار نظرة شمولية تتلازم فيها الجهود المبذولة للقضاء عليها مع الجهود المبذولة لتقدم المجتمع وتطوره من الجوانب كافة، اجتماعياً واقتصادياً، وثقافياً.
- وفي إطار هذه النظرة الشمولية يتأثر التقدم في محو الأمية بصورة إيجابية بالنجاح في مجال تعميم التعليم الابتدائي سداً لمنابع الأمية، واستخداماً أمثل للموارد البشرية والمادية، وضماناً لتكوين ثقافة قومية مشتركة لدى المواطنين جميعاً.
- ضرورة التعاون والتنسيق على المستوى القطري بين مختلف الوزارات والأجهزة الرسمية والشعبية، وعلى المستوى القومي بين مختلف المنظمات العربية والإقليمية والدولية.
- ضرورة الإفادة من الخبرات القطرية التي حققت نجاحاً ملحوظاً في المواجهة الشاملة لمحو الأمية، وفيما وضعته من سياسات وخطط وأساليب في هذا الشأن، وفيما اتخذته من تدابير لتعميم التعليم الابتدائي، والسعي نحو الاستيعاب الكامل للأطفال الملزمين، وفي محاولات التجديد في كل من التعليم الابتدائي ومحو الأمية.
- ضرورة إبراز معاناة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي أدت إلى حرمان الأطفال من الالتحاق بفصول التعليم الابتدائي القائمة، وحرمان الكبار الراغبين في التعلم من الالتحاق بمراكز محو الأمية، مما أدى إلى توقف مسيرة

تعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية، والتعريف بهذه المعاناة على المستوى الدولي بالوسائل الإعلامية المعتمدة.

• حاجة الخطط الوطنية إلى تحديد واقعي، وإحكام في الأهداف الكمية والنوعية، وفاعلية في التنفيذ وأساليبه وفي البرمجة والوسائل المتبعة، إلى جانب الإفادة من التقويم في مراحل العمل المختلفة، والالتزام بنتائجه في مسيرة التنفيذ، وصولاً إلى الأهداف.

كما تبلورت الاتجاهات التالية من حيث مشروع البرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده ومحو الأمية في الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠:

• تأكيد أهمية هذا البرنامج باعتباره جهداً من الجهود التي تحتاج إليها المنطقة العربية في سعيها نحو توفير فرص التعليم للجميع صغاراً وكباراً، إيماناً بحق الإنسان في التعلم، وتفجير طاقاته الخلاقة، وعملاً على تنمية الموارد البشرية للأمة العربية، والتي تمثل ذخيرتها المنتجة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي مواجهتها لتحديات العصر، وفي ترسيخ مقومات أمنها القومي.

• الترحيب بقرار المؤتمر العام لليونسكو في دورته الرابعة والعشرين بإنشاء برنامج إقليمي تعاوني للمنطقة العربية يكون قناة تواصل بين الخبرات الدولية والعالمية والعربية، ومناشدة اليونسكو توفير الدعم الفني للبرنامج.

• الموافقة على وثيقة العمل الأساسية التي تضمنت البرنامج الإقليمي المقترح من حيث مكوناته وعناصره وأنشطته الأساسية، ودعوة المكتب الإقليمي للتربية في الدول العربية إلى وضع البرنامج

في صيغته النهائية آخذاً في الاعتبار ما طرح في الاجتماع من ملاحظات وتعليقات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للإسراع في تقديم البرنامج إلى سكرتارية اليونسكو سعياً نحو إدراجه في برنامج وموازنة المنظمة لعامي ١٩٩٠- ١٩٩١.

- التركيز على مجالات التجديد والتطوير في تعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية في إطار الاستراتيجيات القائمة في المنطقة العربية، والعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية وبين المنظمات العربية، وبخاصة الإلكسو، والإسيسكو، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية في تنفيذ أهداف البرنامج المقترح.
- الحرص على تبادل الخبرات بين البرنامج الإقليمي العربي المقترح والبرامج الإقليمية المناظرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والكاريبي، وذلك لما بينها من عناصر مشتركة، وإثراءً لبرنامجها ونشاطاتها.
- الإفادة من الإمكانات البشرية والمادية والمؤسسية المتوفرة في المنطقة العربية كافة، لتنفيذ هذا البرنامج، وبخاصة مراكز التدريب مثل مركز تدريب قيادات تعليم الكبار بكل من البحرين وليبيا، ومركز سرس الليان، ومركز شندي وغيره، وكذلك شبكات التجديد التربوي والجامعات ومراكز البحوث التربوية.
- العمل على إشراك المنظمات والمؤسسات العربية غير الحكومية على المستويين الإقليمي والقطري، في تنفيذ البرنامج المقترح دعماً للتعاون بين الجهود الحكومية والأهلية، وتحقيقاً لمبدأ المشاركة الشعبية.

- إنشاء وحدة فنية للبرنامج المقترح في إطار المكتب الإقليمي للتربية في الدول العربية (يونـدباس)، والاستعانة بـالخبرات المتوفرة فيه، مع تعزيزها دعماً للمكتب، بحيث يتمكن من القيام بأعباء هذا البرنامج بصورة فعالة.
- تكوين لجنة استشارية للبرنامج المقترح من ممثلين من الدول العربية الأعضاء المشاركة في البرنامج، ومن ممثلين عن اليونسكو، والإلكسو، والإسيسكو، ومكتب التربية العربي لدول الخليج. وتضع هذه اللجنة الاستشارية نظام عملها، وتختار من بينها لجنة تسيير تتبع التنفيذ والتقويم.
- مبادرة كل دولة عربية مشاركة في البرنامج إلى تحديد الجهة التي تكون حلقة اتصال مع الوحدة الفنية للبرنامج، وتتولى مسؤوليات التعاون وتنفيذ نشاطات البرنامج في الدولة على المستوى القطري.
- تعاون الدول المشاركة في البرنامج مع المكتب الإقليمي للتربية من خلال ترشيح بعض الخبراء والباحثين على نفقتها للعمل في نشاطات هذا البرنامج وفق خطة العمل، وذلك لفترات تتناسب مع فعاليات تلك الخطة.
- إسهام المكتب الإقليمي للتربية في الدول العربية مع الأقطار والمنظمات العربية والإقليمية في تنشيط البرامج والمبادرات الوطنية، وإعداد الخطط لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده ومحو الأمية أو استكمالها كجزء من مشاركة الدول العربية في الاحتفال بالعام الدولي لمحو الأمية (١٩٩٠).

❖ التوصيات :

انطلاقاً من الاتجاهات العامة التي أبداها الاجتماع، وحرصاً على توفير الفرص التعليمية للجميع صغاراً وكباراً في الوطن العربي، وسعياً نحو تعميم التعليم الابتدائي وربطه بجهود محو الأمية في إطار استراتيجيات متناسقة، وفي أفق زمني مستقبلي، وعملاً على توفير مقومات التجديد والتطوير والإبداع لمسيرة العمل التربوي في مجالات التعليم الابتدائي ومحو الأمية والتعليم المستمر، فإن المشاركين في الاجتماع أقروا التوصيات التالية :

- يوصي الاجتماع الدول الأعضاء بإقرار وثيقة البرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده، ومحو الأمية في الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠، في ضوء الاتجاهات التي برزت في هذا الاجتماع، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتماده من منظمة اليونسكو.
- يناشد الاجتماع المدير العام لليونسكو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الدعم الفني للبرنامج، بحيث تكون للمنظمة العربية برنامج مناظر للبرامج القائمة في مناطق العالم الأخرى.
- يوصي الاجتماع الدول الأعضاء بالاحتفال بالعام الدولي لمحو الأمية (١٩٩٠) باعتباره نقطة انطلاق دافعة لمزيد من الجهود في تحقيق أهداف هذا العام في إطار خطة عمل متماسكة وطويلة الأمد لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده، ومحو الأمية والتربية المستمرة.
- والاجتماع إذ أحيط علماً بجهود السيّد المدير العام لليونسكو في دعم وتأييد رغبة الدول العربية في إنشاء برنامج إقليمي تعاوني لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده، ومحو الأمية بصورة أدت إلى اتخاذ قرار في

هذا الشأن من المؤتمر العام، ليقدر حرص المدير العام على اتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء في وضع البرنامج موضع التنفيذ فور إقراره من الدول العربية، ويناشده مواصلة هذه الجهود في توفير الدعم المادي والفني لنشاطات البرنامج المختلفة.

- والاجتماع إذ يشكر جهود منظمة اليونسكو في دعم البرامج التعليمية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وينوه، مقدراً، بقرار المؤتمر العام لليونسكو، إيفاد بعثات إلى الأراضي المحتلة للتعرف على الحقائق، من أجل اطلاع المجتمع الدولي على ما يعانيه الأطفال والكبار من حرمان الفرص التعليمية، وطمس الهوية الثقافية نتيجة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة في إغلاق وتعطيل المؤسسات التعليمية، بما فيها المدارس الابتدائية وبرامج محو الأمية، وزج الطلبة في المعتقلات، ليهيب بالمدير العام أن يستمر في بذل الجهود لوضع حد لهذه الممارسات، ولتوفير الدعم الفني للمؤسسات التعليمية في الأراضي المحتلة.

هذا وقد أنشأت اليونسكو اللجنة الاستشارية لعربيوبيل عام ١٩٨٩. وتركزت المهام الرئيسية للجنة على:

- متابعة تنفيذ البرنامج الإقليمي وخطة عمله.
- إسداء المشورة إلى المدير العام لدعم التعاون الإقليمي في مجال التعليم الابتدائي ومحو أمية الكبار والتربية المستمرة في منطقة الدول العربية، ولاسيما فيما يتعلق بتنفيذ أهداف البرنامج الإقليمي واتجاهه العام، وسبل ووسائل تنفيذ الأنشطة التي يضطلع بها في إطاره.
- السعي إلى الحصول على دعم تقني ومالي لأنشطة البرنامج من الدول الأعضاء باليونسكو، ومن المنظمات والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية.

تتألف اللجنة الاستشارية من شخصيات مرموقة من رجال التربية وكبار المسؤولين الحكوميين، ويقوم المدير العام لليونسكو بتعيين أعضاء اللجنة والأعضاء المناوبين للعمل فيها بصفتهم الشخصية لمدة أربعة أعوام.

وقد عقدت اللجنة أول دورة لها في القاهرة في كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٢. في حين عقدت الدورة الثانية للجنة الاستشارية من (٥-٨) حزيران /يونيو ١٩٩٤ قبيل انعقاد المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية، وتركزت مهام اللجنة في هذه الدول على النظر فيما يلي:

- حالة التعليم الابتدائي، والقضاء على الأمية في المنطقة العربية.
- تقديم مشورة خبراء بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات المستقبلية في مجال التعليم.
- إعداد مقترحات بشأن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل إيجاد تعليم رفيع النوعية في جميع الدول العربية في المنطقة.

وقد افتتحت أعمال الدورة الثانية برعاية السيّد وزير التعليم في جمهورية مصر العربية.

حضر الاجتماع /٢٣/ عضواً وعضواً مناوباً من الدول العربية، كما حضره ممثل فلسطين ومراقبون رسميون من (الإلكسو، وآرلو، والإيسيسكو، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

وقد اتخذت وثيقة العمل الرئيسية المعنونة «التربية من أجل التنمية : مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين» إضافة إلى عدة وثائق مرجعية أساساً للمناقشات حول النقاط التالية :

- تطور التربية في منطقة الدول العربية منذ عام ١٩٧٧ .
- تعميم التعليم الابتدائي وتطويره والقضاء على الأمية.
- الاتجاهات والتحديات المستقبلية للتعليم للقرن الحادي والعشرين.
- التعاون من أجل تطوير التربية في المنطقة العربية.

كما ناقشت اللجنة خطة عمل البرنامج للأعوام (١٩٩٤-٢٠٠٠).

وصدر عن الدورة الثانية لبرنامج (عربيوبيل) عدد من التوصيات إلى المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية. وهذه التوصيات ركزت على ما يلي :

- التعليم للجميع :

توصي اللجنة الدول العربية بما يلي :

- تجديد الالتزام بتوفير التعليم للجميع وعلى الأخص :

- مضاعفة جهودها من أجل تحقيق أهداف جومتين عن طريق زيادة مستويات الإنفاق على التعليم النظامي وغير النظامي ، وتوفير تعليم أساسي إلزامي بالمجان.
- زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في تخطيط برامج التعليم للجميع ، وفي وضعها موضع التنفيذ عن طريق التشاور والمشاركة المباشرة.

- توفير التعليم للنساء والفتيات :

- إعداد إعلان إقليمي وإطار عمل بشأن التعليم الأساسي للفتيات والنساء، وعرضهما على المؤتمر العالمي الخاص بالمرأة الذي تعقده الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥.
- إنشاء فرق عمل وطنية، أو دعم ما يوجد منها لوضع مبادئ توجيهية للسياسات التربوية، وتوفير المعلومات اللازمة للمسؤولين عن صنع القرار، ونشر الرأي لدى الرأي العام لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- تحقيق مشاركة متزايدة من جانب النساء في صنع القرارات الوطنية والدولية، وبخاصة ما يتعلق منها بالتربية والتعليم.

- توفير التعليم لسكان المناطق الريفية، وللسكان الرحل والرعاة :

- وضع الخطط وابتكار الصيغ والأساليب التي تفضي إلى توفير التعليم، وتحسين مستواه في المناطق الريفية، ومناطق السكان الرحل والرعاة، وتشجيع خريجيه على الالتحاق بمؤسسات إعداد المعلمين للعمل في تلك المناطق، وحفز الكبار على الالتحاق ببرامج محو الأمية.
- تحسين نوعية التعليم وملاءمته في تلك المناطق عن طريق استحداث مناهج تلبي الحاجة إلى اكتساب مهارات لازمة للحياة العملية.
- رصد الحوافز، وإتاحة فرص للتدريب أثناء الخدمة، مع توفير المساندة المهنية للمعلمين في المناطق الريفية، ومناطق السكان الرحل بغية تشجيعهم على البقاء في مواقع عملهم.

توصي اللجنة اليونسكو والدول العربية بما يلي :

- توفير التعليم لضحايا الفقر والنزاعات والمهجرين والنازحين واللاجئين.
- بحث الطرق الكفيلة برعاية الذين يعانون من الفقر المدقع (المشردين وأطفال الشوارع) ومن العنف (اللاجئين والمهجرين والنازحين)، واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من وطأة معاناتهم المادية والنفسية من خلال التعليم المهني والتربية الاجتماعية والرعاية النفسية.

توصي اللجنة اليونسكو بما يلي :

- توفير التعليم للفلسطينيين وللمواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة الأخرى.
- إيلاء أولوية متقدمة لبناء البنية التحتية للمؤسسات التعليمية الفلسطينية، وتوفير الخدمات التعليمية لأبناء الشعب الفلسطيني وللمواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

توصي اللجنة الدول العربية بما يلي :

التربية الخاصة :

- تطوير السياسيات، ووضع الخطط الوطنية اللازمة، وتخصيص الموارد الكافية لتوفير التعليم والتدريب لذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بما في ذلك احتياجات النابغين والموهوبين من الأطفال.

التعليم قبل المدرسي:

- وضع سياسات وخطط وطنية ملائمة، وتخصيص موارد كافية لتوسيع نطاق العناية المبكرة بالأطفال، والتعليم قبل المدرسي، وتحسين نوعيتهما، كلما كان ذلك ممكناً.
- تشجيع المشاركة في برامج التعليم قبل المدرسي عن طريق مساندة الاحتياطات الصحية والغذائية.
- التشجيع على استثمار الأسرة والمجتمع المحلي باعتبارهما مصدرين يتميزان بفعالية الكلفة والملاءمة للمضامين والمواد التعليمية.

- تعليم الكبار:

- وضع سياسات وبرامج أكثر تحديداً لتعليم الكبار، وزيادة الموارد البشرية والمالية المتاحة لتعزيز تعليم الكبار على اختلاف أشكاله ومستوياته في إطار التربية المستمرة.
- وضع استراتيجيات وطنية ومحلية، واستحداث آليات تتوفر فيها مقومات الديمومة من خلال هياكل رسمية وغير رسمية لتوفير التعليم والتدريب في مرحلة ما بعد محو الأمية، وللمتسربين من المدارس، واستحثاث كبار المسؤولين عن الإدارة ونظار ومديري المدارس، وهيئات التدريس على حشد جميع مواردهم المالية والتربوية إلى أقصى حد ممكن لتعزيز أهداف تعليم الكبار.

- نوعية التعليم وملاءمته:

توصي اللجنة اليونسكو بما يلي:

- السياسات العامة والتخطيط والإدارة:

- مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة تلك التي تواجه تحديات أشد فداحة من أجل تحقيق أهداف جومتين، في إجراء تقديرات لاحتياجاتها وتحليلات لسياساتها التربوية، وإعادة بناء نظمها التعليمية.
- تقديم مساندة لاستحداث نظام يعتمد على مؤشرات فعالة لرصد أداء التعليم ونوعيته، ولتقويم الإنجاز المدرسي.
- تحسين النظم الوطنية للتقويم بحيث تركز على الكفايات وتتصف بالموضوعية والثقة، وتدريب المعلمين أثناء الخدمة على أساليب التقويم التشخيصي والتكويني والختامي في العملية التعليمية.

- تطوير المناهج والمواد التعليمية:

- مساندة الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير مناهج للتعليم الأساسي تحقق توازناً ملائماً بين المهارات الأساسية التقليدية (اللغة والرياضيات والعلوم) وما يسمى بالمهارات اللازمة للحياة العملية مثل القيادة، وحل المشكلات، وغرس القيم، والصحة، والمعارف، والمهارات المتعلقة بالسكان والبيئة والتقانة (التكنولوجيا)، والفنون والحرف اليدوية، والمهارات الاجتماعية التقليدية والحديثة، والتربية المدنية والوطنية، مع إعادة النظر في هذه المناهج بصورة دورية.
- التشجيع على تحسين عملية التعليم والتعلم عن طريق إيلاء اهتمام أكبر للنهوج التي تعنى بحل المشكلات ومعاونة الطلاب

على استيعاب استراتيجيات كيفية التعلم، والاستفادة من مصادر المعلومات.

توصي اللجنة الدول العربية واليونسكو بما يلي:

البحوث والتجديدات التربوية:

مساندة برنامج التجديد التربوي من أجل التنمية في الدول العربية (إيبداس)، مع إيلاء عناية خاصة للمجالات التالية:

- تدريب المعلمين قبل الخدمة، وفي أثنائها، وبخاصة فيما يتعلق بالمهارات اللازمة لإضفاء الفعالية على الدور المنوط بهم في إطار برامج التعليم قبل المدرسي، وتهيئة قاعات الدراسة لعملية التعليم عن بُعد، وتشخيص احتياجات التربية الخاصة والاستراتيجيات الكفيلة بتلبيتها.
- بحث استراتيجيات تربوية واعدة (من حيث المضامين والنهوج) من شأنها تعزيز مواقف مترابطة تجاه العمل والمجتمع المحلي، والدولة، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتسامح، وحل النزاعات بطرق سلمية، والتفاهم الدولي.

توصي اللجنة اليونسكو بما يلي:

المعلمون:

مساندة الخطط الوطنية لتنمية قدرات المعلمين عن طريق:

- إجراء تحليلات شاملة للمهارات الأكاديمية والتربوية والتنظيمية كافة التي يحتاج إليها المعلم كي يتسنى له تأدية المهام المنوطة به بفعالية، بغض النظر عن مستوى التعليم ونوعه.

- وضع برامج لتنمية قدرات المعلمين بهدف تهيئتهم للعمل في مناطق نائية ومنعزلة.
- تزويد المعلمين في مناطق معينة بالمهارات اللازمة لتمكينهم من تدريس الأطفال والكبار.

توصي اللجنة الدول العربية بما يلي:

- إيلاء التقدير الواجب للدور الرئيسي الذي يضطلع به المعلمون في تحقيق أهداف التعليم للجميع، وذلك عن طريق رفع مستوى مؤهلات المعلمين، وتحديد مستوى الشهادة المطلوبة لممارسة مهنة التعليم بما يعادل الدرجة الجامعية الأولى.
- المشاركة بصورة إيجابية في تحديد احتياجات التعليم الأساسي، ومضامينه، والاستراتيجيات التعليمية الملائمة، ومعايير القبول، والتدابير والنهوج التي تستخدم في إجراء عمليات التقويم التشخيصي والتكويني والختامي في العملية التعليمية.

هذا وقد صدرت توصيات من اللجنة للدول العربية فيما يتعلق بالتعليم الثانوي، والتعليم التقني والمهني والتعليم العالي. وكذلك فيما يتعلق بالتعاون من أجل تطوير التربية في المنطقة العربية على الشكل التالي:

- زيادة مستوى مساهماتها المالية الطوعية لبرنامج التجديد التربوي من أجل التنمية في الدول العربية (إيبداس) لتمكينه من تلبية الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء.
- إنشاء صندوق خاص لـ «عربيوبيل» لتمكينه من تقديم المساندة اللازمة للدول الأعضاء في مجالات التعليم الابتدائي ومحو الأمية وتعليم الكبار.
- إنشاء صندوق خاص لتعليم الفتيات والنساء في المنطقة، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء الفقيرات ونساء المناطق الريفية.
- دراسة جدوى إنشاء مراكز إقليمية متخصصة في بعض المجالات التربوية ذات الأولوية والاهتمام المشترك، توزع على مناطق مختلفة في الدول العربية حسب الرغبة والإمكانات المتاحة، على أن تتكفل المنظمات العربية والدولية بمساندتها.

توصي اللجنة اليونسكو بما يلي:

ـ التعاون الدولي:

- السعي إلى الحصول على مساندة مالية من المجتمع الدولي، وجميع الدول الأعضاء للبرامج التي تهدف إلى إعادة بناء نظام التعليم وتطويره في فلسطين ودعم الأنشطة التي تتعاون في تنفيذها الأونروا واليونسكو في داخل الأراضي العربية المحتلة وفي خارجها في إطار توصيات جوميتين وبالتعاون مع اليونيسيف والجهات الأخرى الراعية للمؤتمر العالمي حول التعليم للجميع.

• تكثيف جهودها المشتركة مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والجهات الثنائية المانحة من أجل دعم برامج التربية للجميع في المنطقة، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تتميز بضخامة عدد السكان وارتفاع معدلات الأمية والاضطراب الاجتماعي والبلدان الأقل نمواً.

وقد عقدت الدورة الرابعة للجنة الاستشارية لبرنامج «عربيوبيل» في الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة - في الفترة الممتدة من (٢٠-٢٢) تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٠، وذلك بالتعاون بين مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس) ووزارة التربية والتعليم والشباب واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم في دولة الإمارات العربية المتحدة.

شاركت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في هذه الدورة، وقد تزامن عقد هذه الدورة هذا العام مع الانطلاقة الجديدة للتعليم للجميع إثر الاجتماع العالمي الذي عقد في نيسان الماضي في داكار، وإثر التقييم العام الذي ساهمت به كل دول العالم.

إن برنامج «عربيوبيل» الإقليمي قد أسهم منذ نشأته عام ١٩٨٩ في دعم جهود الدول العربية من خلال تنفيذ خطة العمل التي وضعها الخبراء في حينه لكيفية التعامل مع القضايا التربوية المطروحة، والتنفيذ الفعال للأنشطة المنفذة التي هدفت إلى تحقيق تعليم جيد النوعية للجميع في كل دولة من دول المنطقة العربية كإحدى الوسائل الهامة لإعداد المواطنين في هذه المنطقة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وقد أوضح الدكتور فكتور بله مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في بيروت في كلمته بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة

للجنة الاستشارية لبرنامج «عربيوبيل» إلى بعض توصيات الدورة الثالثة وإلى ما تم إنجازه في هذا المجال :

- التوصية حول إضافة برنامج فرعي خاص بزيادة فرص التعليم الأساسي للفتيات. لقد أطلق الأمين العام للأمم المتحدة مبادرة خاصة حول أهمية تعليم الفتيات في اجتماع التعليم للجميع في داكار، وعلى ضرورة تحقيق التعادل في تعليم الجنسين في العام ٢٠١٥.
- التوصية حول تنفيذ مشروع تطوير برنامج تدريب العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وقد تم ذلك بالتعاون مع منظمة السودان للتعليم المفتوح، حيث جرى إعداد حقيبة عربية للتدريب تم توزيعها على جميع الدول، كما عقدت دورة تدريبية في الخرطوم خاصة بذلك.
- التوصية الخاصة حول قيام كل دولة بوضع خطة وطنية للأنشطة التي ترغب في تنفيذها في إطار برنامج «عربيوبيل»، لقد قامت معظم الدول بوضع خطط وطنية إما في مجال التعليم الأساسي، أو في مجال محو الأمية، ظهر ذلك في تقارير الدول. كما دعا إطار عمل داكار أيضاً جميع الدول إلى وضع خطة عمل وطنية قبيل العام ٢٠٠٢ تحقيقاً لأهداف التعليم للجميع خلال الخمس عشرة سنة القادمة.
- التوصية الخاصة بإنشاء قاعدة قومية للمعلومات ونشرها وتبادلها في مجال أنشطة برنامج «عربيوبيل» على أن يتم إدخالها وربطها عبر شركة عربية بشبكة الانترنيت. وفي هذا الإطار أشار السيّد مدير

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية إلى مبادرة المكتب من خلال مشروع نظم إدارة المعلومات التربوية واستخدامها لدعم القرار التربوي.

- التوصية الخاصة بالعمل على تعزيز التعاون العربي والدولي، والتنسيق بين اليونسكو والمنظمات العربية والدولية المتخصصة في التربية، وعلى وجه الخصوص مع منظمة الإلكسو، والإيسيسكو، واليونيسيف، ومكتب التربية الدولي لدول الخليج، والأكفند في تنفيذ مشاريع وبرامج «عربيوبيل» في المنطقة.
- جميع هذه المنظمات هم شركاء إقليميون في العمل. وقد تم أخيراً تشكيل الفريق العربي للتعليم للجميع (ARABEFA) والذي يضم جميع هؤلاء إضافة إلى شركاء آخرين.
- التوصية حول ضرورة توظيف البنى والبرامج المحلية كآلية لمتابعة التنفيذ، وعدم استخدام بنى جديدة بقدر الإمكان، والحفاظ على التنسيق في إطارها بين المنظمات الإقليمية والدولية.

وسيطرح المكتب على أعضاء اللجنة الاستشارية للمناقشة، ضرورة الاستفادة من آلية تنفيذ «عربيوبيل»، وآلية تنفيذ التعليم للجميع في آن واحد، لأهمية التوصل إلى تعبئة جميع الموارد الممكنة من خلال تقوية الاستثمارات الوطنية في التعليم والاستخدام الفعال للموارد البشرية والمادية المتاحة وتعبئة الدعم من جميع الجهات المعنية (القطاع العام، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المحلي، المنظمات غير الحكومية، هيئات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف والمنظمات والشبكات الإقليمية والدولية) من أجل توفير التعليم للجميع.

وقد درست الدورة الرابعة للجنة الاستشارية للبرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده ومحو أمية الكبار:

- برامج عمل «عربيوبيل» من خلال تجربة الدول المشاركة.
- إطار العمل العربي للتعليم للجميع:
  - الإنجازات والمشكلات.
  - التحديات والفرص.
  - مبادئ العمل.
  - الأهداف وتوجهات التنفيذ.
- عرض الأهداف المشتركة بين برنامجي «عربيوبيل» و«التعليم للجميع»، ومناقشة المشاكل والمعوقات لتحقيق أهداف البرنامجين.
- تحديد الأولويات المشتركة ومناقشة إمكان دمج البرنامجين.

٨- المؤتمرات والقمم العالمية السكانية والبيئية والصحية والاجتماعية والخاصة بالمرأة التي أكدت أهمية التعليم في حل المشاكل التي طرحتها:

الأمية في عالم اليوم إحدى القضايا الأساسية التي تواجه البشرية، وربما كانت أخطرها على الإطلاق.

لقد شهدت التسعينيات من القرن العشرين في السنوات التي تلت مؤتمر جومتين انعقاد سلسلة من المؤتمرات واجتماعات القمة العالمية تحت رعاية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، استهدفت إجراء تحليل دقيق لعدد كبير من المشكلات العالمية، والعمل على إيجاد الحلول لها. وقد أجمع قادة المجتمع الدولي على أن التعليم وتعليم الكبار بوجه خاص هو المنطلق لتوفير الأسباب الأساسية اللازمة لحل هذه المشكلات.

وقد أعلنت المؤتمرات والاجتماعات المشار إليها التأكيد على رسالة جوميتين حول التعليم للجميع، حيث ربطت بين التعليم، وكل من التنمية ونوعية الحياة، وحقوق الإنسان، وبقاء الطفل وحمايته، والديمقراطية، والاندماج الاجتماعي، والعدالة، ودعت بصورة خاصة إلى الاهتمام بتعليم الفتيات والنساء، ومكافحة الفقر، والبطالة، والنبذ الاجتماعي.

ففي مؤتمر القمة العالمية للطفل المنعقد في نيويورك عام ١٩٩٠ برزت أهمية تعليم الأمهات لرعاية أطفالهن، وتنشئتهم التنشئة السليمة.

وقد ركزت خطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينيات في مجال التعليم الأساسي ومحو الأمية على:

- التوسع في الأنشطة الإنمائية للطفولة المبكرة.
- إتاحة فرص الحصول على التعليم الأساسي للجميع، ويشمل ذلك أن يتابع (٨٠٪) من الأطفال في سن الدراسة التعليم الابتدائي أو أن يحققوا إنجازاً تعليمياً مقابلاً، مع الاهتمام بصورة خاصة بأوجه التفاوت القائمة بين البنين والبنات.
- تخفيض الأمية بين الكبار بمعدل النصف مع الاهتمام بمحو الأمية بين النساء.
- زيادة تحصيل المعرفة والمهارات والقيم من خلال جميع قنوات التعليم، بما في ذلك وسائل الاتصال الحديثة والتقليدية، من أجل تحسين نوعية الحياة للأطفال والأسر، وما ينطوي عليه التقدم في مجال التعليم ومحو الأمية من قيمة جوهرية لتحقيق تحسين نوعية الحياة وتنمية الإنسان.

إن هـذا التقـدم يـسهم إسـهاماً ملحوظـاً في تحـسين صـحة الأم والطفل، وفي حماية البيئة، وتعزيز التنمية القابلة للاستمرار، ويتطلب ذلك إيلاء الاستثمار في التعليم الابتدائي في حد ذاته أولوية في الجهود الوطنية والدولية.

ركز الالتزام المتعلق بالتربية الصادر عن مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاجن في شهر آذار ١٩٩٥ على أهمية التعليم والـتعلم باعتبارهمـا وسـيلة أساسـية لمكافحـة الفقـر والتغلـب علـى الاستعباد. وقد تضمن الالتزام:

- وضـع وتعزيـز اسـتراتيجيات وطنيـة ذات جـدول زمـني محـدد لمحـو الأمية وتعميم التعليم الأساسي، بما يشمل التعليم في سنوات الطفولـة الأولى والتعلـيم الابتـدائي، وتعلـيم الأمـيين في جميـع المجتمعـات، وبـشكل خـاص مـن أجـل إدراج اللغـات الوطنيـة إن أمكـن في النظـام التعليمـي، ودعـم مختلـف وسـائل التعلـيم غـير الرسمي، والسعي إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من المعرفة.
- أهمية التعليم المستمر مدى الحياة، وتحسين نوعية التعليم لتأمين تزويـد النـاس مـن جميـع الأعمـار بالمعرفـة المفيـدة، والقـدرة علـى التفكير، والمهارات، والقيم الأخلاقية والاجتماعية اللازمة لتطوير كامل قدراتهم في ظل الصحة والكرامة، وللمشاركة كلياً في عملية التنميـة الاجتماعيـة والاقتـصادية والـسياسية، واعتبـار النـساء والفتيات فئة ذات أولوية.
- تأمين فـرص وصـول الفتيات والنـساء بـصورة كاملـة ومتساوية إلى التعليم تسليماً بأن الاستثمار في تعليم المرأة يعد العنصر الرئيسي في

تحقيق المساواة الاجتماعية، ورفع الإنتاجية، والعائدات الاجتماعية من حيث الصحة، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال، والحد من الحاجة إلى معدلات خصوبة مرتفعة.

- أهمية اكتساب المعرفة ونتائج التعلم، وتوسيع سبل ونطاق التعليم الأساسي، وتعزيز بيئة التعلم، وتدعيم الشراكة فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والأسر، من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع.
- تعزيز البرامج التعليمية في مجال الصحة لصالح الأطفال والمراهقين والكبار التي تقدم في المدارس، أو على مستوى المجتمع المحلي، مع إيلاء عناية خاصة بالفتيات والنساء، وذلك بشأن مجموعة كاملة من المسائل الصحية بوصف ذلك شرطاً من الشروط الأساسية للتنمية الاجتماعية.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو كانت القضية المطروحة «صون البيئة»، ويتمثل أحد الأجزاء الأساسية من الاستراتيجية المقترحة في تحسين إيصال المعلومات إلى أوساط الجماهير في التوعية بالقضايا البيئية، وتشجيع إسهام المجتمع المدني على نحو أكثر فعالية في الأنشطة الخاصة بالبيئة.

ولقد أبرز مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية المنعقد عام ١٩٩٤ العلاقات القائمة بين التعليم والديموغرافيا. وشدد بوجه خاص على ضرورة تأمين المساواة بين الرجل والمرأة في جميع جوانب الحياة، ولا سيما في مجال الانتفاع بالتعليم. وفي الواقع يعد الانتفاع بالتعليم

عاملاً فعالاً يكفل للمرأة النهوض بدورها كاملاً في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، ويوفر لها فرص العمل والمشاركة النشيطة في الحياة خارج المنزل.

كما أوضح المؤتمر أن هناك علاقة وثيقة ومركبة بين التعليم وسن الزواج والخصوبة، والوفيات والحراك الاجتماعي والأنشطة. وتسهم زيادة تعليم المرأة والفتاة في زيادة تمكين المرأة، وفي تأخير سن الزواج، وفي تخفيض حجم الأسر، وعندما تحصل الأمهات على تعليم أفضل، فإن معدلات بقاء أطفالهن على قيد الحياة تتجه نحو الزيادة.

كما أن تعليم الشباب وتدريبهم ينبغي أن يعدهم للتطور الوظيفي، والحياة المهنية لمواجهة العالم المعقد الحالي، وتعتمد آفاق فرص العمل المربح على مضمون المناهج التعليمية، وطبيعة التدريب الذي يتلقونه.

وقد أكد المؤتمر أهمية:

- تحقيق حصول الجميع على تعلم رفيع المستوى، مع إعطاء أولوية خاصة للتعليم الابتدائي والتقني، والتدريب على الوظائف، ومكافحة الأمية، والقضاء على أوجه التباين بين الجنسين في الحصول على التعلم والاستمرار فيه ودعمه.
- تشجيع التعليم غير النظامي للشباب، وضمان فرصة متساوية للمرأة والرجل في الالتحاق بمراكز تعليم القراءة والكتابة.
- تحسين مضمون المناهج بحيث تعزز الوعي بأوجه الترابط بين السكان والتنمية المستدامة، والمسائل الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية، وتحقيق الإنصاف بين الجنسين.

تضمن منهاج العمل الصادر عن المؤتمر العالمي المعني بالمرأة المنعقد في بكين عام ١٩٩٥ محوراً خاصاً بتعليم المرأة وتدريبها، وكان ذلك امتداداً لما تم في المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة التي عقدت منذ عام ١٩٧٥ - العام الدولي للمرأة - ركز الهدف الاستراتيجي (٢ - باء) على القضاء على الأمية بين النساء، وحددت الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية. وأكد هذا الهدف تحقيق ما يلي:

- تخفيض معدل الأمية بين الإناث إلى نصف المعدل الذي سجلته في عام ١٩٩٠ على الأقل، والتركيز على المرأة الريفية، والمهاجرة، واللاجئة، والمشردة في الداخل، والمعوقة.
- توفير فرص وصول الجميع إلى التعليم الابتدائي، والسعي إلى ضمان المساواة بين الجنسين في إتمام التعليم الابتدائي بحلول عام (٢٠٠٠).
- إزالة الفجوة القائمة بين الجنسين في مجال الإلمام الأساسي والوظيفي بالقراءة والكتابة، كما أوصى بذلك الإعلان العالمي بشأن توفير التعليم للجميع (جومتين عام ١٩٩٠).
- الحد من أوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.
- حث الراشدين والأسر على التعليم لتشجيع جميع الأشخاص على الإلمام الكامل بالقراءة والكتابة.

- إقـران عمليـة تعلـيم القـراءة والكتابـة بتنميـة المهـارات الحياتيـة، والمعارف العلمية والتقانية (التكنولوجية)، والسعي إلى التوسع في تعريـف الإلمـام بـالقراءة والكتابـة، مـع مراعـاة الأهـداف ومعـايير التقييم الحالية.

هذا وقد أكد مؤتمر استنبول للمستوطنات البشرية أن التعليم يعد وسيلة ضرورية لتحسين نوعية الحياة في المدن والمجتمعات المحلية.

واعـترف مـؤتمر القمـة العـالمي للأغذيـة المنعقـد في رومـا بـأن تعلـيم المنـتجين والمـستهلكين علـى الـسواء أمـر ضـروري لتلبيـة الاحتياجـات الغذائية المتزايدة في كوكب يفقد كل عام ملايين الأفدنة من الأراضي الصالحة للزراعة.

وقد أكد الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار الذي عقدته منظمة اليونسكو في هامبورغ عام ١٩٩٧ أن التنمية المتوازنة والعادلـة ينبغـي أن تتركـز حـول الإنـسان، أن تـستند إلى احـترام كامـل لحقوقـه ومـشاركة فاعلـة لكـل مـن الرجـال والنـساء في مختلـف مجـالات الحيـاة، وينبغـي للـسياسات الخاصـة بتعلـيم الكبـار أن تعطـي الأولويـة لتوسيع نطاق الفرص التعليمية المتاحة للمرأة.

ومن القضايا الرئيسية التي طرحتها الدول العربية في المنتدى العالمي للتعلـيم للجميـع الـذي عقـد في منتـصف عـام ١٩٩٦ في عمـان لمراجعـة نتائج الإعلان العالمي حول التعليم للجميع في منتصف العقد، وتطوير اسـتراتيجيات جديـدة لاسـتكمال تحقيـق أهـداف التعلـيم للجميـع بحلـول القرن الحادي والعشرين ما يلي: «إعطاء الأولوية لبرامج محو أمية النساء بالتركيز على تلبية حاجـات الـتعلم الأساسـية لـديهن كأمهـات ومنتجـات ومسؤولات عن أسرهن».

وقد ورد في رسالة السيّد المدير العام لليونسكو بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية في عام ١٩٩٦ «أن العالم المتعلم ليس عالماً يملك أفراده القدرة على القراءة والكتابة فحسب، إنما هو عالم تتحرر فيه طاقات البشر، وتوضع في خدمة التقدم، وعلينا أن نبدأ منذ اليوم باستثمارات كبيرة في تحسين التعليم، ولن تكون هذه الاستثمارات في تعليم أبنائنا فحسب، بل وستمتد إلى تعليم الآباء وتعليم الأمهات بوجه خاص، بالنظر إلى أن الأم هي أول معلم للطفل، بل وستظل طوال مرحلتي طفولته ومراهقته تؤدي دوراً أساسياً في تعهد دوافعه إلى التعلم بالرعاية».

وباختصار وأياً كانت المشكلة المطروحة للبحث، فإن قادة المجتمع الدولي كانوا يوجهون أنظارهم إلى التعليم، وإلى تعلم الكبار بوجه خاص لتوفير العنصر الأساسي اللازم لحلها.

وترى اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين التي ترأسها المفكر «جاك ديلور» في تقريرها الذي قدمته إلى اليونسكو عام ١٩٩٦:

- إن نظاماً تعليمياً أكثر مرونة يسمح بتعدد المناهج، وبناء الجسور بين نظم التعليم المختلفة، أو بين الحياة العملية والمزيد من التدريب، يمثل إجابات مناسبة عن الأسئلة التي يطرحها عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، ومثل هذا النظام يتيح أيضاً حسر نطاق الفشل الدراسي الذي يجب على كل منا أن يقدر ما ينجم عنه من إهدار هائل للموارد البشرية.

- إن مفهوم التعليم مدى الحياة يفرض نفسه بكل ما يتسم به من مرونة وتنوع ويسر. وفي كل وقت، وفي كل مكان يجب أن يلقى تأييداً واسعاً، وأن يعاد التفكير في مفهوم التربية المستمرة مدى الحياة، وأن يوسع نطاق هذا المفهوم لكي يتلاءم مع التحولات التي تطرأ على الحياة المهنية.
- كما ترى أنه من أجل تحقيق «مجتمع التعلم»، والاستفادة من الإمكانات التعليمية لوسائل الاتصال الحديثة أو للحياة المهنية، أو للأنشطة الثقافية، وأنشطة أوقات الفراغ، فإنه من اللازم أن يتوفر لدى الفرد التعليم الأساسي الجيد، وأن تعزز المدرسة لديه حب التعلم ومتعته، والقدرة على أن يتعلم كيف يتعلم، وأن يكون شغوفاً بالمعرفة.

٩- العام الدولي لمحو الأمية ١٩٩٠ وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ٢٠٠٠ وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣-٢٠١٢):

في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٧ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بإعلان عام ١٩٩٠ عاماً دولياً لمحو الأمية، دعت فيه اليونسكو لأن تتولى قيادة عملية الإعداد له وتنظيمه. وقد جاء هذا القرار استجابة للنداء الذي وجهه المؤتمر العام في دورته الثالثة والعشرين المنعقدة في صوفيا عام ١٩٨٥ بتخصيص عام دولي لمحو الأمية يسهم الاحتفال به في زيادة فهم الرأي العام العالمي لمختلف جوانب مشكلة الأمية، وفي مضاعفة الجهود من أجل التوسع في محو الأمية ونشر التعليم.

أما الأهداف المعتمدة للعام الدولي لمحو الأمية التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الرابعة والعشرين المنعقدة في باريس ١٩٨٧ فهي :

- العمل على أن تبذل حكومات الدول الأعضاء التي تتفشى فيها الأمية أو الأمية الوظيفية مزيداً من السعي للقضاء على هذه المشكلة، وخاصة عن طريق تعليم سكان المناطق الريفية والأحياء الحضرية الفقيرة، وتعليم النساء والفئات السكانية التي لديها مشكلات أو حاجات تعليمية خاصة.
- زيادة توعية الرأي العام باتساع نطاق الأمية وطبيعتها وآثارها وبوسائل القضاء عليها.

وينبغي على الأخص بذل الجهد لإثارة الوعي العام بارتفاع معدل الأمية بين النساء، وآثار ذلك على رفاهية أطفالهن، وبانخفاض معدلات تسجيل الفتيات بالمدارس بالمقارنة بالبنين، وبالصلة التي تربط بين الأمية من ناحية والفقر والتخلف والعزلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى.

- زيادة المشاركة الشعبية داخل مختلف الأقطار وفيما بينها في الجهود الرامية إلى مكافحة الأمية، ولاسيما من خلال أنشطة المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والروابط التطوعية والجماعات العاملة في المجتمعات المحلية.
- دعم التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء في الكفاح ضد الأمية.
- تكثيف التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، وبصفة أعم بين جميع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في الكفاح ضد الأمية.

- اغتنام فرصة العام الدولي لمحو الأمية للبدء في تنفيذ خطة العمل الرامية إلى القضاء على الأمية بحلول عام ٢٠٠٠، وتذليل العقبات التي تعرقل إحراز التقدم في محو الأمية، وخاصة عن طريق خفض معدلات التسرب في التعليم الابتدائي، وإعداد برامج لمرحلة ما بعد محو الأمية بغية الحيلولة دون الانتكاس إلى الأمية.

هذا وقد حذر اجتماع المشاورة التقنية الإقليمية للإعداد للعام الدولي لمحو الأمية الذي عقد في هافانا (كوبا) في الفترة الممتدة من (٢٢-٢٦) آذار /مارس ١٩٨٨ من أن يتخذ العام الدولي لمحو الأمية طابع الاكتفاء بتلك المناسبة، أو الاكتفاء بالشعارات وحسب، شارك في هذا الاجتماع ثمانية وعشرون اختصاصياً من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وقد استعرض الاجتماع آثار الأزمة الاقتصادية على العمل في مجالات محو الأمية والتعليم، ثم ركز على دراسات الحالات الخاصة بالصعوبات التي يلاقيها أطفال المدارس في مجال القراءة، والعمل في محو الأمية في كل من المكسيك ونيكاراجوا.

ركز الاجتماع على عدد من المقترحات للعمل في أربعة مجالات:

- استراتيجية العام الدولي لمحو الأمية.
- التدريب والمواد والاتصال.
- التعليم المستمر مدى الحياة.
- البحث والتقويم.

وقد جاء في الكلمة التي ألقاها وزير التعليم الكوبي في الاجتماع: «في الوقت الذي تمتلك فيه البشرية ملكات الإبداع والموارد التي تمكنها

من إطلاق الفرد إلى الفضاء، فإنه من غير المقبول إطلاقاً أن يظل ربع السكان الراشدين في هذا الكوكب عاجزين عن القراءة والكتابة».

لقد قررت الأمم المتحدة إعلان عام ١٩٩٠ عاماً دولياً لمحو الأمية للأسباب التالية:

- لأن الأمية تمثل إحدى المشكلات العالمية الرئيسية في عصرنا.
- لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخلف والفقر، ولأن القضاء عليها - وهذا هو الأهم - يشكل شرطاً أساسياً لتطور الأمم والشعوب ورفاهيتها.
- لأنها ليست قدراً محتوماً، وإنما هي حالة يمكن التغلب عليها إذا ما تمت مكافحتها بروح الالتزام والمثابرة، كما حدث ويحدث في كثير من البلدان.

والأمية ظاهرة اجتماعية عميقة الجذور، يتطلب القضاء عليها سنوات عديدة من التفاني والمثابرة، وإن القضاء عليها أمر لا ينفصل عن الهدف المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع ولا بد أيضاً من تنظيم برامج واسعة النطاق لتعليم الشباب والكبار خارج المدارس. إن مثل هذه البرامج هي في الواقع ضرورية لإيجاد بيئة مساندة تدعم النهوض بالتعليم الابتدائي.

ومن ثم ينبغي أن يصاحب العمل في مجال محو الأمية ويدعمه تدابير خاصة بمرحلة ما بعد محو الأمية، تجعل من اكتساب مهارتي القراءة والكتابة أمراً نافعاً، وضرورياً بصفة متزايدة.

كما ينبغي أيضاً التأكيد على الدوام أن الكفاح ضد الأمية مرتبط بالسعي إلى تحقيق التنمية.

وفي الواقع إن التعلم يتطلب وجود الدافع إلى تحصيل المعرفة، ولن يحدث هذا إلا إذا أدرك الناس ما يكمن وراء ذلك من إمكان تحسين ظروفهم المعيشية، وبناء على ذلك فإن الكفاح من أجل التعلم يمثل أيضاً، وفي الوقت نفسه كفاحاً من أجل التنمية والعدالة، وتحقيق المزيد من المساواة، واحترام الثقافات، والاعتراف بكرامة كل فرد، وبمشروعية تطلعه إلى القيام بدور اقتصادي واجتماعي وسياسي في المجتمع، وما يجنيه من ثمار هذا الدور. وهذا هو ما يجعل الكفاح ضد الأمية مهمة صعبة، كما يجعله أمراً جوهرياً يجدر الخوض به.

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية:

اعتمد ١٩١ بلداً إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في قمة الألفية التي عقدت في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول /سبتمبر ٢٠٠٠، مجددة بذلك التزامها بالسلام والأمن وبتعزيز الديمقراطية، والحكم السليم، والاحترام لحقوق الإنسان، والحريات الأساسية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية.

واستناداً إلى المبادئ والالتزامات المحددة في الإعلان، وتلك التي حددت في المؤتمرات والقمم السابقة، اعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية كمجموعة من ثمانية أهداف محددة زمنياً، وقابلة للقياس، ترمي إلى القضاء على الفقر المدقع وتحسين الأحوال المعيشية للمرأة والرجل على السواء.

وفي عام ٢٠٠٠ تعهدت البلدان العربية بتحقيق هذه الأهداف وكررت التزامها بالوفاء في الإعلان العربي حول متابعة الأهداف التنموية

للألفية الذي اعتمده أعضاء جامعة الدول العربية في ٣٠ حزيران /يونيو ٢٠٠٥.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب إرادة سياسية وعملاً جماعياً لتنفيذ ومتابعة الإصلاحات المتعلقة بالسياسة العامة والقرارات المبنية على توافق الآراء بشأن القضايا والتحديات الرئيسية. وقد شدد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون «في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع» شدد على الحاجة إلى شراكات إقليمية وعالمية تتعاون الدول في إطارها وكذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية الدولية لتعبئة الموارد، وتنسيق الجهود للنهوض بقضايا الأمن والتنمية وحقوق الإنسان التي هي قضايا يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً.

هذا وقد تضمن الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، ومن البدهي أن نسبة الطلاب الذين يكملون الدراسة من الصف الأول حتى الخامس (معدلات البقاء /الإكمال) ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب هما المؤشران الرئيسيان المستخدمان في قياس التقدم المحرز نحو هدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

وفيما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب فإن هناك الترابط الذي لا ينفك بين مشكلة الأمية ومشكلة الفقر والجوع اللتين تخلقان مع البطالة حلقة مفرغة من الضعف والحرمان. ولا ريب أن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر ستذهب سدى إن لم تبذل في الوقت ذاته جهود لزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة. وخلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ ارتفعت

معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب من الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) في المنطقة العربية من ٦٣,٩٪ إلى ٧٦,٢٪.

أما الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية فقد ركز على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يقلص التفاوت بين الجنسين في التعليم بمختلف مستوياته (الابتدائي، الثانوي، الجامعي)، ويؤدي إلى زيادة إسهام المرأة في القوة العاملة، ويحقق المزيد من فرص حصولها على عمل مأجور، كما يزيد من نسبة التمثيل في صنع القرارات على المستوى الوطني.

عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣-٢٠١٢):

يهدف عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣-٢٠١٢) إلى توسيع استخدام القرائية حتى تشمل الأشخاص الذين لا وصول لهم إليها حالياً. لقد جدد تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع للعام ٢٠٠٢ مدى التحدي في هذا المجال، مشيراً إلى أنه يعيش أكثر من ٨٦١ مليون شخص راشد لا يحصلون على التعليم، وثلثا هؤلاء الأشخاص هم من النساء، بينما لا يزال هنالك ١١٣ مليون طفل خارج المدرسة، وبالتالي غير قادرين على الحصول على القرائية. وإن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية يركز على الكبار بهدف تمكين الجميع وفي أنحاء العالم كافة من استخدام القرائية للتواصل ضمن مجتمعهم المحلي وضمن المجتمع ككل. وقد فشلت جهود محو الأمية في الوصول إلى المجموعات الأكثر فقراً، والأكثر تهميشاً، يعنى هذا العقد بهذه المجموعات بشكل خاص تحت راية:

«التعليم للجميع: صوت للجميع، تعلم للجميع».

نظم هذا العقد للأسباب التالية:

- إن شخصاً من عشرة أشخاص بعمر ١٥ عاماً غير قادر على التواصل عبر القرائية، أو على المشاركة في البيئة المتعلمة المحيطة به.
- إن القرائية حق من حقوق الإنسان، فقد تم الاعتراف منذ خمسين سنة خلت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن التعليم الأساسي حق من حقوق الإنسان كما أشرنا، وأن القرائية هي ركيزة أساسية للتعلم.
- اتضح أن الجهود التي بذلت حتى الآن في مجال محو الأمية لم تكن ملائمة على المستويين الوطني والدولي، لذا يشكل هذا العقد فرصة لبذل جهد جماعي مستدام يتخطى البرامج أو الحملات المقررة.

يشكل عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية جزءاً من العمل الدولي الأوسع نطاقاً في مجالي التربية والتنمية، ويشكل هدف التعليم للجميع الخاص بزيادة معدلات القرائية بنسبة ٥٠٪ بحلول العام ٢٠١٥ الهدف العام للعقد، بينما تدرج الأهداف الإنمائية للألفية العقد في صلب أهداف التعليم للجميع، والأهداف الإنمائية للألفية.

وقد تضمنت رسالة المدير العام لليونسكو بمناسبة إطلاق عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية تساؤلاً مفاده ما الفرق الذي يحدثه عقد الأمم المتحدة؟

تركز الإجابة على أن العقد سيعمل فيما يتعلق بالمخرجات على تحقيق هدف التعليم للجميع المتمثل في زيادة مستويات القرائية بنسبة ٥٠٪ بحلول العام ٢٠١٥، علينا أن نرى العالم ينجز تقدماً أساسياً باتجاه تحقيق هذا الهدف في خلال السنوات العشر القادمة، وفيما يخص العمليات، فلن تكون طريقة العمل القديمة كافية، فعلى العقد إيجاد

طرق جديدة لدفع القرائية قدماً، مع التحرك باتجاه عالم يمكن الجميع من أن يشارك في بيئته المحررة من الأمية، ومن المساهمة بشكل متزايد في التواصل والتبادل العالمي.

يشكل عقد محو الأمية تحدياً هائلاً إلا أنه يشكل أيضاً فرصة غاية في الأهمية تفرض علينا بذل جهد مشترك لتحقيق أهدافنا المشتركة الخاصة بمحو الأمية، فلنواجه هذا التحدي معاً.

وفي هذا السياق يجدر التنويه بأن منظمة اليونسكو حرصاً منها على تحفيز العمل في مجال محو الأمية وتشجيع الوزارات والمؤسسات الحكومية، والهيئات والمنظمات الجماهيرية والأفراد العاملين في هذا المجال، فإنها تطلب من الدول الأعضاء ترشيحات لأفضل الإنجازات التي تحققت في مجال محو الأمية وفقاً لأسس محددة لنيل إحدى الجوائز المقررة بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، اليوم الثامن من شهر أيلول من كل عام.

وقد شكلت اليونسكو لهذا الغرض «لجنة التحكيم الدولية لليونسكو لجوائز محو الأمية»، تجتمع سنوياً لاختيار أفضل الترشيحات الواردة من الدول، وفي الواقع فإن عدداً من التجارب العالمية التي نفذت في دول مختلفة، ومنها الدول العربية، قد منحتها منظمة اليونسكو جوائز مالية وتقديرية نظراً للتميز والابتكار في مجال تعزيز محو الأمية.

وتجدر الإشارة إلى أن السيّدة غادة الجابي رئيسة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، ونائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار قد اختارها السيّد المدير العام لليونسكو السيّد كويشيرو ماتشورا لعضوية هذه اللجنة التحكيمية عام ٢٠٠٢ لمدة عامين، وجرى تمديد عضويتها حتى عام ٢٠٠٦، حيث انتخبت رئيسة للجنة في ذلك العام.

الخلاصة

لا تزال الأمية في عالمنا المعاصر مشكلة اجتماعية معقدة، فهي سبب رئيسي من أسباب التخلف، وهي في الوقت نفسه نتيجة طبيعية لذلك التخلف، وهكذا ترتبط الأمية بالتخلف من طرفيه، نتيجةً وسبباً.

ومن هنا كانت مكافحة الأمية تتصدر مشروعات التنمية في البلاد النامية، حيث تتوطن الأمية في مناخ التخلف، وتتحالف مع مظاهره الأخرى من الفقر والمرض في صورها المختلفة.

ولقد غدا العمل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار رافداً أساسياً من روافد المنظومة التربوية، بل والمنظومة التنموية، وبخاصة بعد أن أقرت المؤتمرات والقمم العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة لمناقشة موضوعات مختلفة كما أشرنا سابقاً تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالسكن، وبالغذاء وبالبيئة وحقوق الإنسان والطفل والمرأة وغيرها، أقرت تلك المؤتمرات والقمم أهمية التعليم في حل المشاكل التي ناقشتها وتوقفت عندها، مع تركيزها على تعليم الفتيات والنساء، والتركيز على المرأة الريفية والمهاجرة، واللاجئة، والمعوقة، وربط عملية تعليم القراءة والكتابة بتنمية المهارات الحياتية والمعارف العلمية والتقانية (التكنولوجية).

ومن هنا يلتقي ما توصلت إليه هذه المؤتمرات والقمم مع الإيمان المطلق بالضرورات الملحة لمحو أمية الكبار، والمتمثلة في أن التعليم هو

مقياس التقدم وأن أبرز مظاهر التخلف هي الفقر، والمرض، الجهل كما أشرنا، والقضاء على التخلف لا يتم إلا بالقضاء على مرتكزاته، وأن نسبة الدخل القومي تتناسب مع نسبة التعليم، وأن انخفاض نسبة الأمية يرافقه تقدم اقتصادي، ومن أبرز مظاهر هذا التقدم الزيادة في الدخل القومي، والزيادة في دخل الفرد، والتوزيع المتقارب للدخل بين السكان.

كما أن الأمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشكلة الصحية، فإذا نظرنا إلى توزيع نسبة الأمية ونسب الوفيات في أنحاء العالم، وخاصة بين الأطفال لوجدنا أن المناطق التي تنتشر فيها الأمية هي المناطق نفسها التي ترتفع فيها نسبة الوفيات.

وكذلك فإن محو الأمية يؤدي إلى تطوير الإنتاج كماً ونوعاً، فالعلاقة وثيقة بين زيادة التعليم وزيادة الإنتاج، كما أن محو الأمية يعدّ درجة أو حلقة تؤدي إلى الانتقال إلى مرحلة أرقى إلى مرحلة محو الأمية السياسية بما ينطوي عليه هذا المفهوم من المعايير القومية والطبقية والإنسانية والتحررية.

ومما لا شك فيه أنه ليس أمام المرأة من أداة تصلها بدورها الجديد المزدوج إلا التعليم، والمسألة ليست هي حق المرأة إنساناً فحسب، بل حقها مواطنة تسهم في تقدم المجتمع وتطوره اللذين لا يتحققان إلا بتعبئة قوى المجتمع كافة، كما أن محو أمية المرأة لا يتم بصورة مرضية إلا في إطار استراتيجية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري انطلاقاً من أهمية المستوى التعليمي للأم لتخطيط حجم أسرتها، وحماية البيئة المحيطة بها، ولبقاء أطفالها، والحفاظ على صحتهم، ونمو مهاراتهم الإدراكية واللغوية، ومدى استعدادهم للمواظبة على الدراسة، وإيماناً

من أن تعليم النساء وتأهيلهن يشكلان المنطلق الأساسي لتحريرهن من التبعية الاقتصادية وتمكينهن من ممارسة حقوقهن، والقيام برسالتهن في الإسهام بشكل فعال في تنمية مجتمعهن إلى جانب مهمة الإنجاب. كما يعزز ثقتهن بأنفسهن، ويجعلهن أكثر وعياً لاستيعاب مشكلات أسرهن ومجتمعاتهن، وأكثر قدرة على الإسهام في حلها، وخصوصاً فيما يتعلق بالمواءمة بين حجم الأسرة، ودخلها، والعمل على ترشيد استهلاكها.

إن الاهتمام للتصدي لمشكلة الأمية أدى إلى عقد أول مؤتمر عربي عام ١٩٦٤ في الاسكندرية في جمهورية مصر العربية، ولقد أصبح مؤتمر الاسكندرية مؤسسة عربية متخصصة، ينعقد كل خمس سنوات تحت مُسمى «مؤتمر الاسكندرية» أنَّى كان موقع عقد المؤتمر في أية عاصمة عربية، وغدا كل مؤتمر يمثل معلماً في الطريق، ويمثل مرحلة فكرية وسياسية، فإذا كان المؤتمر الأول منطلق العمل العربي المشترك في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، والدعوة إلى إنشاء الجهاز الإقليمي لمحو الأمية في نطاق جامعة الدول العربية، وإنشاء الصندوق العربي لمحو الأمية، فقد كان المؤتمر الثاني الذي عقد في الاسكندرية عام ١٩٧٢ تقويماً لما استحدث من أجهزة، وطرح من برامج، وبذل من جهد، وتحقق من تنسيق قومي، أما المؤتمر الثالث الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٦ فقد شهد نقلة نوعية من حيث التنظير والتنظيم حيث عرضت على ذلك المؤتمر الأسس الفكرية والفنية للاستراتيجية العربية لمحو الأمية.

ووقف مؤتمر الاسكندرية الرابع الذي عقد في تونس في شهر نيسان /إبريل عام ١٩٨٤ وقفة تقويمية لدراسة الواقع العربي في هذا الميدان، بعد أن امتلكت وسائل العمل «فكراً وتنظيماً ووسائل متمثلة في الاستراتيجية العربية لمحو الأمية».

ووجد المؤتمر أن الأقطار العربية قد بذلت جهوداً مثمرة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار قامت بها من خلال دوائرها وهيئاتها الوطنية المتخصصة بالتعاون مع المنظمات الشعبية والهيئات الأهلية المتوفرة، إلى جانب الدعم والمساعدات التي تقدمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ممثلة بالجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، وغيرها من المنظمات العربية والدولية ذات العلاقة وبخاصة اليونسكو والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كما أن هذه الجهود قد رافقتها جهود أخرى مشجعة ومثمرة بذلت بشكل واضح وجاد وهادف في نطاق نشر وتعميم التعليم الابتدائي حيث كان لهذه الجهود الأثر البالغ في سد منابع الأمية أو الحد من انتشارها، أو حصرها بحدود ضيقة.

ومع ذلك فإن الوثائق المقدمة إلى المؤتمر تذكر أن الأمية في الوطن العربي مازالت خطراً متفاقماً رغم الجهود التي بذلت لمواجهتها. ولقد اتضح أن متوسط حجم الأمية في الوطن العربي عام ١٩٨٠ قد بلغ (٤٣,٣٪). وبذلك يكون عدد الأميين في سن يتراوح ما بين الخامسة عشرة والخامسة والأربعين يبلغ ثمانية وعشرين مليوناً وثمانمائة ألف نسمة.

ولقد اتضح خلال مؤتمر الاسكندرية الرابع الذي عقد في تونس أنه منذ إقرار الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في عام ١٩٧٦ توجهت مشروعات الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار نحو غاية واضحة هي التبشير بمبادئ تلك الاستراتيجية، ودعوة الدول العربية إلى تبنيها، كما توجهت مشروعات متعددة نحو المساعدة في تنفيذ ما تضعه الدول العربية من خطط وبرامج في إطارها. فإذا كانت الدورات الأولى قد تركزت بصفة أساسية حول التبشير والدعوة، وتوضيح المفاهيم، فإن

الدورات الأخيرة تعتبر بداية الانتقال نحو تطوير العمل العربي المشترك للإسهام المباشر في مساعدة الدول التي تتبنى الاستراتيجية، وفي الوقت ذاته الاستمرار في عمليات التبشير والدعوة لتلك الدول التي لم تبدأ في تنفيذها.

ومن ثم فقد حرص الجهاز على نشر وتوزيع معظم أعمال ونتائج الندوات والحلقات وورش العمل، من كتب ومطبوعات يهتدى بها عند تخطيط وتنفيذ ومتابعة الحملات الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

كما عمد إلى تكثيف ما توصلت إليه الندوات والحلقات التي نظمها في صورة أدلة عمل مبسطة تناولت مجالات العمل الرئيسية في المناهج والتدريب والمشاركة الشعبية والبحوث والعمل الميداني والإعلام.

ولا شك في أن هذه الكتب في مجملها نتاج لدراسات متعمقة، وتحليل لممارسات كل الدول العربية في نشاطها.

وإن هذا الاتجاه الرامي إلى تعميق التجارب والدراسات العربية في مجالات المواجهة الشاملة للأمية الأبجدية والحضارية قد دعم بوجه خاص في الدورات الأخيرة بتنفيذ مشروعات محددة تضيف بُعداً جديداً للممارسة العربية، والفكر العربي في هذا المجال.

إن الاستراتيجية العربية لمحو الأمية ذات الرؤية العربية الجديدة أصبحت بالنسبة للجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار دليل عمل يحدد خط السير، ويوضح معالم الطريق هدفاً شاملاً ومبادئ متكاملة، وإجراءات عملية قابلة للتنفيذ عند توفر القرار السياسي الحاسم والإرادة الشعبية المطلوبة.

ويمكن تلخيص المقومات الأساسية للاستراتيجية التي طرحها المفكر العربي الراحل الدكتور محي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بما يلي :

- تصور شمولي لظاهرة الأمية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية معقدة، فهي ليست ظاهرة تعليمية أو اقتصادية منعزلة، وإنما هي مظهر من مظاهر التخلف الاجتماعي المتكامل. فالمجتمع المتخلف هو مجتمع أمي حضارياً، وإزالة أميته تكون بتطويره وتحديثه وتنميته تنمية شاملة، والفرد المتخلف هو أمي أبجدياً، وإزالة أميته هي أبجدته، وتعليمه مهارات القراءة والكتابة، والمجتمع الأمي هو الأب الشرعي للفرد الأمي.
- إن تطوير المجتمع وتنميته وتحديثه، وأبجدة الأفراد الأميين وتعليمهم، إنما يكون عن طريق المواجهة الشاملة في وقت واحد للتخلف، في المجتمع، وفي الأفراد.
- إن المواجهة الشاملة، تعني التحرك على جبهات التخلف، وبكل القدرات، الرسمية والشعبية، في مستوى التخطيط والإنجاز والتمويل والمتابعة.
- إن المواجهة الشاملة، يجب أن تكون في صورة حملة وطنية إلزامية شاملة، لها بدايات ونهايات.

وقد ظلت هذه النظرية، نظرية المواجهة الشاملة للأمية تتفاعل على المستوى العربي، وكان من أهم نتائج ذلك التفاعل ظهور العديد من الحملات الشاملة، والحملات القطاعية لمحو الأمية، والبرامج الجادة للتوسع في تنمية المجتمعات من خلال إتاحة التعليم للصغار والكبار بمختلف الوسائل والأساليب.

تزامن هذا الجهد التنموي مع محاولات في الاتجاه نفسه في بعض مناطق العالم من أهمها جهود المفكر البرازيلي «باولو فريري» في ربط محو الأمية بالتوعية وإدراك الذات سبيلاً للتحرر والانعتاق من التبعية. فظهرت نتيجة لذلك حركة التعليم الجماهيري في أميركا اللاتينية، كما ظهرت حركات أخرى في كل من آسيا وأفريقيا.

وفي مطلع الثمانينيات عقدت في «أوديبور» في الهند ندوة عالمية لمحو الأمية. وقد اختيرت ثماني دول لإجراء «دراسة حالة» للحملات التي نفذت بها وهي (الاتحاد السوفييتي - فيتنام - جمهورية الصين الشعبية - كوبا - بورما - البرازيل - تنزانيا - الصومال) كما أشرنا سابقاً.

وقد شارك في هذا المؤتمر كل من معهد اليونسكو للتربية في هامبورغ، والمعهد الدولي للتخطيط التربوي في باريس، واليونسكو واليونيسيف، والمجلس العالمي لتعليم الكبار، والمؤسسة الألمانية للتنمية الدولية. بلغ عدد المشاركين في الندوة (٦١) مشاركاً.

ضمت هيئة إدارة الندوة الدكتور «مالكولم أوديشيا» رئيس الندوة والدكتور «بولا» الذي قدم إلى الندوة الكتاب الذي قام بتأليفه بعنوان «تخطيط وتنفيذ وتقويم الحملات الشاملة لمحو الأمية»، وذلك بعد أن أخضع كل الحملات التي نجحت في العالم منذ بداية القرن وحتى مطلع الثمانينيات للدراسة.

من أهم ما جاءت به الندوة هو «إعلان أوديبور» الذي دعا إلى اعتبار عام ٢٠٠٠ عاماً دولياً لمحو الأمية بين سكان المعمورة، وجاء هذا الإعلان تعبيراً عن كل ما جرى من نقاشات، وطرح من أفكار خلال الندوة، وحث الإعلان الدول والمنظمات لحشد كل ما لديها من

إمكانات بشرية ومادية لإعطاء مشكلة الأمية أولوية ضمن مشروعاتها لتحقيق هذا الهدف الإنساني، وضرورة تبني ذلك، ووضع الخطط والاستراتيجيات وفق هذا التصور، مع مراعاة تحقيق اللامركزية في تقاسم المسؤولية.

وتضمن الإعلان أنه ينبغي أن يكون الهدف العالمي هو تحقيق محو الأمية في الكرة الأرضية بحلول عام ٢٠٠٠، مع إمكان تحقيق كثير من الدول لهذا الهدف قبل ذلك ولمدة طويلة، وإحراز دول أخرى التقدم خلال العقد الثالث للتنمية. كما ينبغي أن تصبح حملة محو الأمية رمزاً حياً وفعالاً من أجل التنمية والالتزام بإقامة مجتمع العدالة مما يتطلب توفير مناخ رأي عام شعبي ملائم ومشاركة شعبية واسعة في جميع المراحل وتوليد عزيمة وطنية لشن النضال ضد الأمية بغض النظر عن النظام السياسي القائم في البلد.

وأكد الإعلان على أن تحقيق النصر في تعميم التعليم الابتدائي وفي حملة محو الأمية أمر ضروري لتحقيق الأهداف المرجوة، وإن توجيه الاهتمام لتحقيق التكافؤ بين محو الأمية وما بعد محو الأمية وبين التعليم النظامي أمر جوهري حينما يكون ذلك مناسباً، وكذلك إن إيلاء اهتمام إضافي لمسألة ضمان اشتراك المجموعات المحرومة في المجتمع بصورة كافية، بما في ذلك المرأة ينبغي أن يأتي في الأولويات.

وقد تبنى أعضاء الندوة هذا الإعلان عنصراً من عناصر كفاحهم الوطني والعالمي المشترك لمصلحة السلم، والتحرر من الاستغلال والقهر، ومن أجل تعزيز كرامة الإنسان.

وفي شهر حزيران /يونيو ١٩٨٨ نظم مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس) في عمان - الأردن، اجتماع خبراء حول «البرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده ومحو الأمية في الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠».

استهدف الاجتماع مناقشة وإقرار مشروع برنامج إقليمي تعاوني بين الدول العربية ومنظمة اليونسكو على غرار البرامج الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأفريقيا وآسيا، تكون غايته الأساسية تعزيز الجهود العربية في مجال تعميم التعليم الابتدائي والأساسي ومحو أمية الكبار في الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠. وقد حددت البرامج الأربعة المجالات التالية لتنفيذ أهدافها (الإدارة والتخطيط، المناهج، طرق التدريس، الوسائل التعليمية).

إن هذا البرنامج يهدف بشكل عام إلى المساهمة في تطوير أنظمة التعليم العربية على مستوى التعليم الابتدائي ومحو الأمية بما يكفل الحق في التعليم للجميع، ويخدم أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساعد في إطلاق القدرات الخلاقة في المجتمع.

أما الأهداف الخاصة فإن البرنامج يهدف إلى دعم الجهود الوطنية والقومية، وتقديم المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية للدول العربية بما في ذلك الخبرات، والتجهيزات، والتدريب، لتحقيق الأهداف التالية:

- إتاحة الفرصة بحلول عام (٢٠٠٠) لكل الأطفال في سن الدراسة للالتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم لفترة متصلة لا تقل عن ست سنوات كحد أدنى.

- محو أمية اليافعين والكبار في إطار تعليم المجتمع كله.
- تحسين نوعية التعليم النظامي وغير النظامي، ورفع كفاية النظم التعليمية من خلال التفاعل بين هذه النظم وبرامج التنمية، ومن خلال عمليات الإصلاح والتجديد والتكامل بين القطاعين النظامي وغير النظامي.
- توسيع دائرة الحوار بين المؤسسات التربوية والأسرة، من جهة، وبين الدولة والمجتمع المدني كله من جهة أخرى.

أوصى الاجتماع بإقرار وثيقة «البرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده، ومحو الأمية في الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠» في ضوء الاتجاهات التي برزت في هذا الاجتماع، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتماده من منظمة اليونسكو.

هذا وقد أنشأت اليونسكو اللجنة الاستشارية لـ «عربيوبيل» عام ١٩٨٩، وتركزت المهام الرئيسية للجنة في:

- متابعة تنفيذ البرنامج الإقليمي وخطة عمله.
- إسداء المشورة إلى المدير العام لدعم التعاون الإقليمي في مجال التعليم الابتدائي ومحو أمية الكبار، والتربية المستمرة في منطقة الدول العربية، ولاسيما فيما يتعلق بتنفيذ أهداف البرنامج الإقليمي واتجاهه العام، وسبل ووسائل تنفيذ الأنشطة التي يضطلع بها في إطاره.
- السعي إلى الحصول على دعم تقني ومالي لأنشطة البرنامج من الدول الأعضاء باليونسكو، ومن المنظمات والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية.

عقدت اللجنة الاستشارية أول دورة لها في القاهرة في كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٢ ، في حين عقدت الدورة الثانية للجنة من (٥- ٨) حزيران /يونيو ١٩٩٤ قبيل انعقاد المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية. ودعت اللجنة الدول العربية إلى ضرورة تجديد الالتزام بتوفير التعليم للجميع، وتكثيف جهودها، من بين أمور أخرى، في مجال تعليم الكبار، وتوفير التعليم للفتيات والنساء.

وقد اتخذت وثيقة العمل الرئيسية المعنونة «التربية من أجل التنمية: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين» إضافة إلى عدة وثائق مرجعية أساساً للمناقشات حول النقاط التالية:

- تطور التربية في منطقة الدول العربية منذ عام ١٩٧٧.
- تعميم التعليم الابتدائي وتطويره، والقضاء على الأمية.
- الاتجاهات والتحديات المستقبلية للتعليم للقرن الحادي والعشرين.
- التعاون من أجل تطوير التربية في المنطقة العربية.

كما ناقشت اللجنة الاستشارية خطة عمل البرنامج للأعوام (١٩٩٤-٢٠٠٠).

صدر عن الدورة الثانية لبرنامج «عربيبيل» عدد من التوصيات إلى المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٩٤ ، والتي ركزت على:

(التعليم للجميع، ونوعية التعليم وملاءمته، والتنسيق والمشاركات على المستوى الوطني، والتعاون الدولي) التي تم ذكرها سابقاً.

عقدت الدورة الرابعة للجنة الاستشارية لبرنامج «عربيوبيل» في الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة المحددة من (٢٠-٢٢) تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٠ وذلك بالتعاون بين «يونسكو» ووزارة التربية والتعليم والشباب واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم. شاركت في هذه الدورة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

ناقشت الدورة الرابعة للجنة الاستشارية للبرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده ومحو أمية الكبار:

- برامج عمل «عربيوبيل» من خلال تجربة الدول المشاركة.
- إطار العمل العربي للتعليم للجميع.
- الإنجازات والمشكلات.
- التحديات والفرص.
- مبادئ العمل.
- الأهداف وتوجهات التنفيذ.
- الأهداف المشتركة بين برنامجي «عربيوبيل» و«التعليم للجميع»، ومناقشة المشاكل والمعوقات لتحقيق أهداف البرنامجين.

واهتمت استراتيجية اليونسكو متوسطة الأجل للأعوام ١٩٩٦ - ٢٠٠٠، من بين أمور أخرى، بضرورة تعزيز التعليم للجميع في هذه الفترة، والتركيز على توسيع فرص الانتفاع بالتعليم الأساسي، مع إيلاء

الأولوية لذوي الاحتياجات الأكبر، ولإيصال التعليم إلى المحرومين منه، ولتوفير تعليم يتجاوز الحدود التقليدية، وتحسين نوعية التعليم، وملاءمته، وجدواه، ومن خلال توسيع فرص الالتحاق بالتعليم الأساسي.

كما دعت هذه الاستراتيجية إلى تعزيز البرامج الموجهة على سبيل الأولوية إلى الفتيات والنساء، ولاسيما في المناطق الريفية، باعتبارهن يشكلن أكبر فئة من المحرومين، وكذلك دعت إلى تجديد التزامها السياسي، وتعزيز التضامن الدولي، والأخذ بنهوج تجديدية.

وفي كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٧ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بإعلان عام ١٩٩٠ عاماً دولياً لمحو الأمية، وقد أقر المؤتمر العام لليونسكو في دورته الرابعة والعشرين المنعقدة في باريس ١٩٨٧ الأهداف المعتمدة لهذا العام المتمثلة في أن تبذل حكومات الدول الأعضاء التي تتفش فيها الأمية أو الأمية الوظيفية مزيداً من السعي للقضاء على هذه المشكلة، وخاصة عن طريق تعليم سكان المناطق الريفية، والأحياء الحضرية الفقيرة وتعليم النساء والفئات السكانية التي لديها مشكلات أو حاجات تعليمية خاصة، وكذلك لتحقيق توعية الرأي العام باتساع نطاق الأمية وطبيعتها وآثارها وبوسائل القضاء عليها، ولتصعيد المشاركة الشعبية.

هذا وقد حذر اجتماع المشاورة التقنية للإعداد للعام الدولي لمحو الأمية الذي عقد في هافانا - كوبا في شهر آذار / مارس ١٩٨٨ من أن ينحصر الاهتمام الدولي بمحو الأمية بهذه المناسبة، هذا الاجتماع الذي ضم (٢٨) اختصاصياً من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وفي الواقع كانت مسألة تعليم الفتيات والنساء محور مناقشات مستفيضة منذ المؤتمر العالمي للمرأة المنعقد في المكسيك عام ١٩٧٥ ، وفي جميع المؤتمرات العالمية التي عقدت في إطار عقد المرأة العالمي ، وكذلك في جميع المؤتمرات السكانية والبيئية والصحية والاجتماعية ومؤتمرات منظمة اليونسكو ، والمنظمات الإقليمية والعربية.

إن ما توصلت إليه هذه الفعاليات من نتائج تتعلق بواقع الوضع التعليمي للفتيات والنساء على مستوى العالم من جهة ، وبأهمية تعليم الفتيات والنساء بصفته المنطلق الأساسي الذي يمكنهن من ممارسة حقوقهن وتأدية واجباتهن ، ومن معالجة المسائل الأسرية والبيئية والصحية والسكانية من جهة أخرى.

إن هذه النتائج كانت في الواقع عاملاً أساسياً في إقرار عام ١٩٩٠ عاماً دولياً لمحو الأمية ، بغية تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، ويأتي المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد في بكين عام ١٩٩٥ مستعرضاً ما آل إليه واقع الفتيات والنساء موضحاً الإجراءات التي يجب اتخاذها للنهوض بهذا الواقع. ولقد تضمن مجال «تعليم وتدريب المرأة» الذي ورد في منهاج عمل بكين ستة أهداف استراتيجية تهدف إلى كفالة تكافؤ فرص التعليم ، والقضاء على الأمية بين النساء ، وإمكان حصول المرأة على التدريب المهني والعلم ، والتقانة (التكنولوجيا) والتعليم المتواصل...

هذا وقد عُقدت الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة «المرأة عام ٢٠٠٠ : المساواة بين الجنسين والتنمية

والسلام في القرن الحادي والعشرين» في نيويورك (٥-٩ حزيران /يونيو ٢٠٠٠).

تضمن الإعلان السياسي الصادر عن المؤتمر التزام الحكومات المشاركة بتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر الواردة في منهاج عمل بكين، والتي تأتي في مقدمتها «تعليم المرأة وتدريبها».

كما تضمنت الوثيقة الختامية الإنجازات المحققة والعقبات المصادفة في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر التي يتضمنها منهاج عمل بكين ومنها محور «تعليم المرأة وتدريبها».

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» «المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بكين: دعوة إلى السلام» في بيروت عام ٢٠٠٤ صدر عن هذا المؤتمر «إعلان بيروت»، الذي أكد حل المشاكل التي تسبب تسرب الفتيات من التعليم للحد من الأمية والفقر والبطالة التي مازالت تعاني منها.

كما أكد أهمية إيلاء الاهتمام اللازم لتعليم الفتاة والمرأة وتشجيعهما على دخول مجال العلوم التطبيقية، وتنقيح الكتب المدرسية من الصور والأفكار التي تنطوي على التمييز ضد المرأة وتكرس الصور النمطية السلبية عنها.

أما إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية فقد اعتمده (١٩١) بلداً في قمة الألفية التي عقدت في شهر أيلول عام ٢٠٠٠، مجددة بذلك التزامها بالسلام والأمن، وبتعزيز الديمقراطية، والحكم السليم، والاحترام لحقوق الإنسان، والحريات الأساسية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية.

وفي عام ٢٠٠٠ تعهدت البلدان العربية بتحقيق هذه الأهداف، وكررت التزامها بالوفاء في الإعلان العربي حول متابعة الأهداف التنموية للألفية الذي اعتمده أعضاء جامعة الدول العربية في (٣٠) حزيران /يونيو ٢٠٠٥.

وفي الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو المنعقد عام ٢٠٠٣ شارك وزراء التربية والتعليم في اجتماع مائدة مستديرة خلال انعقاد الدورة وكان بعنوان «القراءة والكتابة صورة من صور الحرية».

أما في الدورة السابعة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية التي نظمها مكتب التربية الدولي لليونسكو المنعقدة في جنيف عام ٢٠٠٤ فقد ناقشت الدورة موضوع «التعليم الجيد لجميع الشباب، التحديات والاتجاهات، والأولويات» وركزت على أهمية الاستثمار في التعليم لتحسين الحياة، ولتحرير حقوق الإنسان وحمايتها.

الفصل الرابع

تعليم الكبار على الصعيدين العربي والدولي

نتناول في هذا الفصل المؤتمرات التي عُقدت في مجال تعليم الكبار على الصعيدين العربي والدولي، مبينين القضايا التي عالجتها تلك المؤتمرات والنتائج التي توصلت إليها.

أولاً - تطور تعليم الكبار من خلال المؤتمرات العربية والدولية:

إن التعليم ليس بمعزل عن الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بل يتكامل معها، يتأثر بها، ويؤثر فيها، وعليه فإن البيئة الاجتماعية هي جزء من عملية التعليم، وبالتالي فإن المجتمع نفسه هو جزء من عملية التعليم.

وكذلك فإن التعليم بعامة، بما فيه تعليم الكبار استثمار اجتماعي واقتصادي، استثمار طويل الأمد، متعدد العطاء.

ولهذا فإن تعليم الكبار مسؤولية وحق: مسؤولية الدولة لا تسقط عنها، وحق المواطن وواجب عليه مباشرته، وهو سبيل أداء الحقوق العامة وسلاح المشاركة الفعالة في أحداث المجتمع.

إن التعليم يستهدف أساساً الإعداد للمستقبل، ولمواجهة التطور الاجتماعي، والأنماط الجديدة التي تكشف عنها الثورة العلمية والتقانية (التكنولوجية) والاجتماعية يوماً بعد يوم.

وإن التعليم في ميدان الكبار، وهم أكثر التصاقاً بالماضي، له أهمية خاصة في وصلهم بالمعاصرة، وتهيئتهم للمشاركة المنتجة والعادلة في صناعة الحياة والانتفاع بها.

إن العمالة، كالتعليم، مسؤولية الدولة، وحق المواطن وواجبه كذلك، وإن مصدر العمل المنتج في عصر الحضارة الصناعية هو التعليم، لأن العمل على أنه قيمة اقتصادية أصبح شيئاً متطوراً ومتغيراً، ولكي يتمكن المواطنون من ممارسة حق العمل وواجبه فلا بد لهم من التعليم، ومن التعلم المستمر.

وكذلك فإن سيولة المعرفة التي يعبر عنها بالانفجار الثقافي نتيجة لتقدم وسائل الاتصال الكبرى، واستخدام الأساليب التقانية (التكنولوجية) المتقدمة في نشرها، وسرعة المواصلات، وتشابك مصالح العالم، واتساع التبادل التجاري والاقتصادي، وظهور ميادين جديدة للمعرفة، كل ذلك يفرض المعاصرة العلمية والمتابعة المهنية للمتعلمين أنفسهم في مجالات تخصصهم وفي مجال العلاقات الدولية.

وقد بدأت في الواقع ظاهرة تعليم الكبار منذ القرن التاسع عشر في أوروبا في مؤسسات المدارس الشعبية في الدانمارك، وفي معاهد الميكانيكيين في إنكلترا، وفي أندية الخدمات والأندية النسائية، وجمعية الآباء والمعلمين، واتحاد مدارس الأحد، ونشاط التعليم بالمراسلة في الولايات المتحدة.

أما مصطلح تعليم الكبار فلم يستعمل تعبيراً ذا دلالة على مجال تربوي معين إلا في عام ١٩٢٤ في بريطانيا، حيث انعقد أول اجتماع للخبراء في «كمبردج»، نوقشت فيه ألوان النشاط التعليمي القائم في ذلك الوقت، وكان هذا حدثاً كبيراً اتضحت فيه فكرة تعليم الكبار، وامتد إلى عدد من الدول الغربية، منها الدانمارك، وقد تصاعد الاهتمام بتعليم الكبار على المستوى الدولي، وتجسد في عقد مؤتمرات دولية بإشراف اليونسكو. ويعد مؤتمر «السينور» الذي عقد في الدانمارك عام ١٩٤٩ أول محفل دولي جمع خبراء في تعليم الكبار. واقتصر مفهومه على الدراسات الحرة، في حين اتخذ مفهوم تعليم الكبار اتجاهاً أوسع في مؤتمر مونتريال الذي عقد عام ١٩٦٠ والذي جعل «تعليم الكبار في عالم متغير» محوراً له، نظراً لأن حركة التحرر والاستقلال قد اشتدت في كل من آسيا وأفريقيا، وزاد اندفاعها نحو حقوق الجماهير، وبدأت المواقف السياسية تتحدد في مبادئ أساسية مثل عدم الانحياز، وحق الشعوب في تقرير المصير، والتعاون من أجل التنمية الشاملة، والقضاء على التخلف، أخذت هذه التطورات والاتجاهات تشتد وتقوى، وتنعكس بوضوح على التعليم كله، وعلى تعليم الكبار بصفة خاصة.

وقد عبر عن ذلك المؤتمر الثالث لتعليم الكبار الذي انعقد في طوكيو عام ١٩٧٢، والذي أكد مفهوم التعليم المستمر، وجعله اتجاهاً أساسياً لإعادة النظر في مفهوم تعليم الكبار، ومحتواه، وأساليبه، وأصبح تعليم الكبار ليس تعليماً تكميلياً بعد التعليم المدرسي وإنما جزء متكامل من عملية تربوية مستمرة.

وفي دار السلام بتنزانيا انعقد مؤتمر ١٩٧٦ بشأن «تعليم الكبار والتنمية» وبرعاية السيّد جوليوس نيريري رئيس الجمهورية اضطلع

أربعمائة مشارك من (٨٥) بلداً بدراسة دور تعليم الإنسان في تغيير المجتمع.

وفي هذا المؤتمر احتلت المشكلات التي تشغل بلدان العالم الثالث مكان الصدارة، وقدم مؤتمر دار السلام الدليل على أن وجود تحالف على الصعيدين الإقليمي والوطني بين الروابط غير الحكومية لتعليم الكبار يشكل قوة ضخمة بالنسبة للمربين وللمجتمع الدولي ككل على السواء.

لقد تحددت أهم أهداف تعليم الكبار في ضوء توصية المؤتمر العام التاسع عشر لليونسكو المنعقد في نيروبي عام ١٩٧٦ بما يلي:

- تعزيز العمل من أجل السلام والتفاهم والتعاون على الصعيد الدولي.
- تنمية الفهم الواعي للمشكلات والتغيرات الاجتماعية الكبرى المعاصرة، والقدرة على النهوض بدور إيجابي في تقدم المجتمع بغية تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تنمية الوعي المتزايد بالرابطة بين الشعوب وبيئاتها الطبيعية والوقائية، وتعزيز الرغبة في تحسين البيئة، واحترام وحماية الطبيعة، والتراث المشترك والممتلكات العامة.
- خلق روح التفاهم والاحترام للعادات والتقاليد على اختلافها على الصعيد الوطني والدولي.
- تنمية القدرة على اكتساب المعارف والمؤهلات أو المواقف أو أشكال السلوك الجديدة الكفيلة بتحقيق النضج الكامل للشخصية، سواء تحقق ذلك فردياً، أو على مستوى الجامعات، أو في إطار الدراسة المنتظمة في معاهد تعليمية تنشأ خصيصاً لهذا الغرض.

- كفالة الاندماج الواعي والفعال للأفراد في الحياة العامة، عن طريق تزويد الرجال والنساء بنوع من التعليم التقني والمهني المتقدم، وتنمية القدرة على الابتكار.
- تنمية القدرة على الاستيعاب الكافي للمشكلات المتعلقة بتنشئة الأطفال.
- تنمية القابلية للانتفاع الخلاق بأوقات الفراغ، ولاكتساب أي نوع من المعارف الضرورية أو المرغوب فيها.
- تنمية الفطنة اللازمة في استخدام وسائل إعلام الجماهير، ولاسيما الإذاعة والتلفزيون والسينما والصحافة، وفي تفسير مختلف الوسائل التي يوجهها المجتمع إلى كل من الرجل والمرأة العصريين.
- تنمية قابلية الفرد لأن يتعلم كيف يتعلم.

واتضح من مناقشات المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار المنعقد في باريس عام ١٩٨٥ أن تعليم الكبار انتشر بصورة كبيرة في العالم منذ المؤتمر الدولي الثالث. وعلى الرغم من التباين الكبير في الأوضاع من بلد إلى آخر، تبين أنه قد تمَّ بموارد متواضعة أحياناً، بل ومتناقصة في بعض الحالات تحقيق انتفاع أعداد متزايدة من الكبار ببرامج التعليم التي وضعت من أجلهم. ولوحظ في هذا الصدد تزايد تنوع الأنشطة وتزايد أعداد وأنواع مختلف الهيئات والوكالات التي تسهم في إعداد برامج أنشطة الكبار وتنفيذها. وغدا تعليم الكبار جزءاً لا يتجزأ من نظم التعليم، وعنصراً أساسياً في عملية التعليم للجميع.

وقد لاحظ هذا المؤتمر الدولي أنه منذ مؤتمر طوكيو أصبح تعليم الكبار يتسم بتنوع واسع لمضامينه، فلم يعد يشمل التأهيل المهني،

والتدريب التجديدي فقط، بل ويشمل أيضاً تعليماً عاماً وموضوعات تتصل خاصة بإعداد المواطن لممارسة مسؤولياته وازدهاره الثقافي، والاستخدام السليم لوسائل الإعلام، التي يزداد تأثيرها في حياته اليومية. ومن بين المواد التي تعد ذات أهمية خاصة في مناهج تعليم الكبار مجموعة تتعلق بالتحديات الكبرى للعصر مثل مكافحة العنصرية، والفصل العنصري، وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وحفظ السلام، ودعمه، وتنمية البيئة وصونها إضافة إلى أهمية تعليم الكبار بوصفه شرطاً ضمن شروط أخرى، للحصول على العمل، والانتفاع بالقيم الثقافية، وبكونه عاملاً من عوامل النمو الكامل لشخصية الفرد. وفي الوقت نفسه فقد ازدادت المكانة المخصصة لتعليم العلوم في أنشطة تعليم الكبار، لأن تعليم العلوم أصبح يُعدّ شرطاً من شروط السيطرة على التحولات الناجمة عن دخول التقانة (التكنولوجيا) بصورة متزايدة في الحياة العصرية.

وقد ناقش المؤتمر الدولي الرابع تنمية تعليم الكبار على أنه شرط أساسي لتحقيق التربية المستديمة، وعامل مهم في تحقيق ديمقراطية التعليم، والإسهام الذي يقدمه تعليم الكبار في حل عدد من كبريات المشكلات في العالم المعاصر، كما ناقش الأولويات في مجال الأنشطة التربوية الرامية إلى تنمية المشاركة الإيجابية للكبار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأساليب التعاون الدولي والإقليمي التي تخدم تعزيز تعليم الكبار.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤتمر قد أوصى المدير العام لليونسكو بالتركيز على البرامج التي تستهدف بصورة خاصة إتاحة فرص للنساء،

تعادل فرص الرجال ليتوفر لهن أحد الشروط الأساسية لمشاركتهن الإيجابية في شؤون المجتمع المحلي. كما دعا هذا المؤتمر الدول الأعضاء إلى إيلاء عناية خاصة بحاجات الشباب في برامج تعليم الكبار والبرامج التدريبية عن طريق تعزيز الروابط الفعالة بين التعليم وعالم العمل تمشياً مع مفهوم التربية المستديمة، والعمل على التنمية الكاملة لشخصية الفرد، وتشجيع المشاركة الإيجابية للشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

هذا وقد عقد المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار في هامبورغ عام ١٩٩٧، بالتعاون بين منظمة اليونسكو وشركاء آخرين. وقد سبق ذلك عقد خمسة مؤتمرات تحضيرية في أقاليم العالم الكبرى منها المؤتمر الإقليمي التحضيري في المنطقة العربية الذي نظمه مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية بالتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في مصر وذلك في الفترة من (٢٥-٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩٧). شارك عدد من المنظمات الدولية في تنظيم مؤتمر هامبورغ وتمويله، اصطلح في هذا المؤتمر على تعريف تعليم الكبار بأنه «مجمل العمليات التعليمية التي تجري نظامياً أو بطريقة أخرى لتنمية قدرات البالغين وإثراء معارفهم، وتطوير مؤهلاتهم التقنية والمهنية ليسلكوا بها سبلاً جديدة تلبي حاجاتهم وحاجات مجتمعهم».

وقد شجع السيّد المدير العام لليونسكو في كلمته التي ألقاها في حفل الافتتاح على انتهاج دروب مبتكرة حتى تصبح هامبورغ علامة فارقة في تاريخ تعليم الكبار.

وأكد أهمية النهج الذي اتخذته اليونسكو في هذا المؤتمر المتمثل في الجمع بين ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مؤتمر واحد،

حيث شارك في أعمال المؤتمر ممثلون عن (١٥٠) دولة، وممثلون عن (٥٠٠) منظمة غير حكومية ومائتي مؤسسة، وبلغ عدد المشاركين في هذا المؤتمر ضعف عدد المشاركين في المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار.

تتمثل أهداف تعليم الكبار والتعليم المستمر كما ورد في الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار في تنمية الاستقلال الذاتي وروح المسؤولية عند الأشخاص، والجماعات، وتعزيز التعايش والتسامح، وعلى مواجهة التحولات التي تحصل في الاقتصاد والثقافة في المجتمع، ويشجع مشاركة المواطنين في حياة الجماعة مشاركة مستمرة وخلاقة.

وباختصار تمكين الناس من الإمساك بزمام مصيرهم ومجتمعهم لمواجهة التحديات المقبلة.

ومع بروز مبدأ التعليم المستمر مدى الحياة لمواجهة إفرازات العولمة بمختلف جوانبها، ظهرت الحاجة إلى تعزيز توظيف الإعلام لمشاركة أوسع في خلق وعي حقيقي بأهمية التعليم المستمر، فأصدر المؤتمر توصية بشأن تنظيم أسبوع التعليم المستمر مدى الحياة، وتخصيص ساعة يومياً للتعلم.

تحضيراً للمؤتمر العالمي التقييمي لمراجعة منتصف العقد المقرر انعقاده في بانكوك - تايلاند في الفترة الزمنية بين (٦-١١) أيلول /سبتمبر ٢٠٠٣ قام مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية بعقد اجتماع إقليمي لتقييم ما أنجز في الدول العربية منذ انعقاد المؤتمر العالمي الخامس حول تعليم الكبار (هامبورغ) ١٩٩٧، وذلك بالتعاون مع معهد اليونسكو للتربية في هامبورغ واللجنة الوطنية التونسية للتربية والعلم والثقافة، والبرنامج الوطني لتعليم الكبار في تونس.

وقد أعد مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية تقرير الدول العربية حول «تعليم الكبار: تقييم منتصف العقد - ست سنوات بعد هامبورغ».

وقد شكل هذا التقرير مساهمة المنطقة العربية الأساسية في عملية منتصف العقد في إطار المؤتمر الدولي حول تعليم الكبار، ويرتكز هذا التقرير على القرارات والالتزامات وخطط العمل الصادرة عن المؤتمر العالمي، والمؤتمر الإقليمي التحضيري، ويقارن ويقيس التقدم الذي أنجز بناء على وثائق هذين المؤتمرين كما يشمل التقرير استمارة من /١٥/ سؤالاً أرسلت إلى (١٨) دولة، وإلى عدد من المنظمات الأهلية العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

ويحتوي التقرير كذلك على معلومات جمعت من اجتماعين استشاريين للمنظمات العربية غير الحكومية اللذين عقدا في القاهرة، ونظمتهما الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

وقد عقد المؤتمر الإقليمي التحضيري لمراجعة نصف العقد في الحمامات - تونس خلال الفترة الزمنية (١٥-١٨) تموز /يوليو ٢٠٠٣ بهدف جمع المعلومات وإثراء التقرير العربي الإقليمي، ومناقشة الأعمال الإقليمية المستقبلية ضمن إطار عمل المؤتمر الدولي حول تعليم الكبار.

أعاد المؤتمر التشديد على أن تعليم الكبار في المنطقة يتمحور في معظمه حول محو الأمية، وبأن فهم تعليم الكبار يبقى مركزاً على برامج محو الأمية والمتابعة لما بعد القرائية كون هذه البرامج لها أولوية إقليمية. وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً يضمن مسائل مثل البيئة، والمواطنة،

والتربية على الديمقراطية، ومهارات الحياة، بالإضافة إلى التربية الزراعية والصحية في مناهج محو الأمية لديها، لا يزال التركيز قائماً على محو الأمية.

لقد شكل تعليم الكبار في المنطقة وسيلة للتعويض على الأشخاص عما فاتهم لجهة التعليم النظامي، ووسيلة لمكافحة مسألة الأمية الخطيرة التي تعاني منها المنطقة غير أن تعليم الكبار في هذه المنطقة قد بدأ في الوقت نفسه خلال العقد الأخير يتسم بمواصفات منتشرة بشكل أكبر في مناطق أخرى من العالم.

هذا وقد أكد نداء المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر الذي عقد في بانكوك /تايلاند ٢٠٠٣ أهمية وضع قضية تعليم الكبار من الأولويات الهامة في ميزانية التعليم الإجمالية، مشدداً على زيادة تمويل تعليم الكبار لـ ٦٪ من إجمالي ميزانية التعليم العامة التي التزم بها المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار المنعقد في هامبورغ.

كما تضمن النداء دعوة المشاركين لمنظمة اليونسكو، من أجل تحقيق تكامل برنامج متابعة أهداف تعليم الكبار وفق توصيات المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار ومع مراقبة أهداف التعليم للجميع. وأن يظهر ذلك جلياً في تقييم ٢٠٠٥، واختتم المشاركون في المؤتمر النداء بتوصية المشاركين بضرورة تفعيل منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني ما ورد فيه للإعداد للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار المزمع عقده في عام ٢٠٠٩.

عقد المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار في (مدينة بليم مركز ولاية «بارا» في البرازيل) بدعوة من منظمة اليونسكو في الأول من شهر

كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٩. وبحضور مشاركين من أكثر من (١٥٠) دولة، تحت شعار «العيش والتعلم من أجل مستقبل مستدام - قوة تعلم الكبار». أقيمت على هامش المؤتمر ورشات عمل متعددة تناولت بالمناقشة موضوعات ذات صلة بأهداف المؤتمر وقد صدر في نهاية المؤتمر «إطار عمل بليم» تحت عنوان «تسخير طاقات وإمكانات تعليم الكبار وتعليمهم من أجل مستقبل مستدام».

تضمن هذا الإطار كلاً من (الديباجة، ونحو التعلم مدى الحياة، والتوصيات)، وقد أرفق بهذا الإطار ملحق بعنوان «بيان الحقائق» الذي قدم المسوغات التي تستند إليها التوصيات والاستراتيجيات المبينة في خطة عمل بليم.

تناولت التوصيات المجالات التالية:

(محو أمية الكبار، السياسات، الحوكمة، دور الحكومات، التمويل، المشاركة والاستيعاب والإنصاف، الجودة، رصد تطبيق إطار عمل بليم) والتعهدات التي التزم بها أعضاء المؤتمر.

وقد سبق انعقاد المؤتمر انعقاد المنتدى الدولي للمجتمع المدني حول تعليم الكبار في إطاره، وذلك في مدينة «بليم» في الفترة الممتدة من الثامن والعشرين وحتى الثلاثين من شهر تشرين الثاني /نوفمبر عام ٢٠٠٩ تحت شعار «من أجل الحق في تعليم الشباب والكبار»، وبالتعاون مع المجلس العالمي لتعليم الكبار.

صدر عن المنتدى الدولي للمجتمع المدني إعلان بعنوان «الانتقال من مرحلة إطلاق الشعارات إلى مرحلة القيام بالعمل الفعلي» وقد جاء في هذا الإعلان:

«إن تعليم الكبار والشباب هو المفتاح لمساعدة الناس ولاسيما النساء فهن أكثر تضرراً للتعامل مع مختلف أنواع الأزمات (الغذاء، الوقود، التمويل، النزاعات، المناخ) وتمكينهن من بناء مستقبل مستدام، والعمل على تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين».

كما سبق انعقاد المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار انعقاد مؤتمر الدول العربية التحضيري للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار في تونس خلال الفترة الزمنية (٥-٧) كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩. وقد عقد هذا المؤتمر في إطار أنشطة الأهداف الإنمائية للألفية وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، والعقد الدولي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والخطة العربية لتنمية التعليم في العالم العربي، والبرنامج الإسلامي لمحو الأمية والتعليم الأساسي للجميع.

وقد صدر عن المشاركين في المؤتمر بيان بشأن الاستثمار في تعليم الكبار، وقد تضمن هذا البيان التأكيد على أن التعليم حق أساسي تضمنته القوانين والإعلانات الدولية، وإنه يمثل مسألة حيوية للتمتع بحقوق أخرى كالحق في الحصول على سكن، والحق في العمل، والحق في الانتفاع بالرعاية الصحية، وغير ذلك من الحقوق. كما تم التأكيد أيضاً على أن الاستثمار في تعليم الكبار هو الأساس الذي يقوم عليه بناء مجتمعات العلم والمعرفة في الدول العربية.

تضمن البيان التطورات في المنطقة العربية، كما تضمنت التوصيات مجال السياسات والاستراتيجيات، والتمويل، والنوعية، وبناء الشراكات والرصد والتقييم.

وقد واكب انعقاد المؤتمرات الدولية لتعليم الكبار والإقليمية التحضيرية لهذه المؤتمرات عقد مؤتمرات عربية نظمتها المنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم في ضوء برامج ومشروعات الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار للدورة المالية ١٩٨٨ - ١٩٨٩ حيث انعقد في مدينة تونس في الفترة من الحادي والثلاثين من تشرين الأول /أكتوبر إلى الرابع من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٩ مؤتمر الاسكندرية الخامس الذي حدد موضوعه «التخطيط لبرامج تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر» .

لقد تحددت أهداف المؤتمر في النقاط التالية :

- مراجعة خطة محو الأمية وتعميم التعليم الابتدائي في الوطن العربي بمراميها الكمية والنوعية ، وتعديل مسارها في ضوء المدى الزمني المطلوب.
- وضع التصورات المستقبلية لخطط قطرية وقومية للتعليم المستمر فيما بعد محو الأمية ، ووضع الأسس للتوسع في مؤسسات التعليم المفتوح والتعلم عن بعد.

وقد أكد المؤتمر أن تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر يستهدف بصفة عامة :

- تنمية القدرة على اكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات وأشكال السلوك الجديدة الكفيلة بتحقيق النضج الكامل للشخصية سواء تحقق ذلك بصورة فردية أو جماعية.
- ضمان اندماج الأفراد في الحياة العامة من خلال تزويد الجمهور المستهدف بنوع من التعليم التقني والمهني المتقدم وتنمية القدرة على ابتكار أنواع جديدة من السلع المادية والقيم المعنوية.

وفي ضوء برامج ومشروعات الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار لعام ١٩٩٤ انعقد بمدينة الاسكندرية في جمهورية مصر العربية مؤتمر الاسكندرية السادس تحت شعار «تعليم الكبار وتحديات العصر».

تحددت أهداف المؤتمر بما يلي:

- رصد وتقويم الإنجاز في ميدان محو الأمية منذ إقرار الاستراتيجية العربية لمحو الأمية.
- العمل على تطوير استراتيجية محو الأمية بما يعزز برامج تعليم الكبار، ويكسبها الفعالية والدينامية لمواجهة تحديات العصر، وتحقق مطالب التنمية في ضوء تبنيها لمفهوم التربية المستمرة مدى الحياة.

وفي العام نفسه وانطلاقاً من أن تطوير مناهج وبرامج تعليم الكبار غدا ضرورة أساسية، وأحد المتطلبات التي فرضتها متغيرات العصر الراهن الثقافية والمعلوماتية والمعرفية، ومواكبةً لتوصيات قمة الأرض التي انعقدت عام ١٩٩٢ التي تتضمن أهمية التسليم بأن التعليم ونشر الوعي العام والتدريب لهم أهمية خاصة في تعزيز التنمية المستدامة، وتحسين قدرة الناس على التصدي لقضايا البيئة والتنمية، وتعزيزاً لدور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الريادي في أهم مجالات تنمية الإنسان العربي، فقد أفردت المنظمة لموضوع البيئة محوراً رئيسياً من محاور عملها التي ارتكزت عليها رؤيتها المستقبلية لمواكبة ما يطرحه عالم اليوم من قضايا وبادر الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار بيت الخبرة المتخصص في مجال محو الأمية وتعليم الكبار في تجسيد هذه الرؤية بتنفيذ أحد مشروعاته لعام ١٩٩٤ «اجتماع خبراء لوضع منهج التربية البيئية في

برامج تعليم الكبار» في الفترة الممتدة من (٢٢-٢٤ آب /أغسطس ١٩٩٤) بمقر المنظمة في تونس معتمداً في ذلك على إعداد ومناقشة أربع دراسات في موضوعات تناولت:

- الأسس المنهجية لوضع منهج للتربية البيئية في برامج تعليم الكبار.
- موضوعات التربية البيئية المقترح تضمينها في برامج تعليم الكبار.
- البدائل المقترحة لتضمين موضوعات التربية البيئية في برامج تعليم الكبار.
- دور وسائل الإعلام في تحقيق أهداف التربية البيئية في برامج تعليم الكبار.

وقد كان التفكير في تطوير منهج التربية البيئية ليتم توظيفه في برامج محو الأمية وتعليم الكبار بهدف تحقيق ما يلي:

- توعية الكبار توعية بيئية شاملة تمكنهم من القيام بأدوار إيجابية لصيانة مواردها والحفاظ عليها.
- تعريفهم بالمشكلات البيئية المتصلة بحياتهم وإبراز المشكلات البيئية الحالية والمستقبلية.
- إبراز أهمية تضافر الجهود في المستوى المحلي والإقليمي والعالمي في مواجهة المشكلات البيئية.
- إكسابهم المهارات والقيم والاتجاهات الإيجابية في التعامل مع البيئة حفاظاً على مصادرها وصيانتها.

لقد أوضح الخبراء المشاركون في الاجتماع من خلال العروض التي قدموها، وجرت مناقشتها العلاقة بين التربية والتنمية وبين التربية

والإعلام، والدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام بالنسبة للتربية وخاصة تعليم الكبار. كما أوضحت العروض بعض المفاهيم الخاصة بالتربية البيئية، والدور الذي يمكن أن يقوم به تعليم الكبار في التربية البيئية، وكذلك الأدوار التي تقوم بها وسائل الإعلام في تحقيق أهداف التربية البيئية في تعليم الكبار.

وقد تبين مدى العلاقة الوثيقة بين الإعلام والتعليم، وإن كليهما يقومان بعمل تربوي لا يمكن إنكاره، وإن اختلفت أولوياته بالنسبة للتربية أو الإعلام، كما تبين أيضاً الإمكانات الكبيرة التي لدى وسائل الإعلام بحكم قدرتها على تخطي الزمان والمكان، والوصول إلى الجماهير بأسرع السبل وأكثرها تأثيراً، وهي جميعاً إمكانات تجعل لوسائل الإعلام قوة كبرى في التأثير لمواجهة أبعاد قضية البيئة والتعليم البيئي، وذلك بالتركيز على النقاط التالية:

- الإيمان بالقدرة الكبيرة لوسائل الإعلام بتعريف الجماهير بقضية البيئة من جوانبها المختلفة، وعلاقتها بمستقبل الإنسان، والدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم في هذا الصدد، وخاصة تعليم الكبار مستخدماً ما يتوفر له من وسائل إعلام متنوعة.
- الاستفادة الكاملة من الإمكانات القائمة حالياً في وسائل الإعلام والتي ينتظر أن تتوفر مستقبلاً لمواجهة مشكلات البيئة وتخصيص وقت أطول وبرامج أكثر وأعمق للتعريف بقضية البيئة وحل مشكلاتها.
- تدريب الإعلاميين بالتعاون مع التربويين في تصميم وتنفيذ البرامج التربوية البيئية، وخاصة هؤلاء المهتمين بقضية البيئة.

- إنشاء وحدة في مؤسسات الإعلام في البلاد العربية خاصة بالبيئة، وتولي هذه الوحدة اهتمامها بالدراسات والبحوث الخاصة بالبيئة، وبتنفيذ البرامج التربوية البيئية سواء كانت للصغار أو الكبار، وتدريب العاملين في هذه البرامج.
- التأكيد على الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه تعليم الكبار بمختلف صوره، مستخدماً التقنيات الحديثة للإعلام للتعريف بقضية البيئة والمفاهيم المرتبطة بها والمشكلات التي تواجهها، والحلول التي تبذل للقضاء عليها.

كما عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مؤتمر الاسكندرية السابع لتعليم الكبار تحت شعار «آليات وخطط تنفيذ استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي»، وذلك في الفترة الممتدة من ٣٠ أيلول /سبتمبر - ٣ تشرين الأول /أكتوبر عام ٢٠٠٠ في مدينة أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة.

هدف المؤتمر إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- عرض استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي.
- مناقشة وإقرار الخطة العربية لتعليم الكبار.
- وضع آليات لتنفيذ الخطة العربية لتعليم الكبار.
- الاطلاع على التجارب العربية في مجال تعليم الكبار.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار قام بمسح مؤسسات تعليم الكبار في الوطن العربي عام ١٩٧٦، لكن هذا المسح غطى قسماً ضئيلاً من هذه المؤسسات لصعوبة حصرها في بداية

إنشائها، ولقد اتضح من خلال عملية المسح أن المؤسسات التي تقوم بتعليم الكبار تشمل عدة أنماط من المؤسسات التعليمية منها:

- مراكز إعداد القيادات السياسية والاجتماعية.
- مراكز تعليم المهن المتخصصة.
- مراكز تعليم اللغات الأجنبية.
- معاهد التدريب على الآلة الكاتبة.
- مراكز التثقيف العمالي - والشبابي - والنسائي.
- مراكز تدريب الشباب.
- مؤسسات التعليم بالمراسلة.
- مراكز تأهيل المهاجرين.
- مراكز التدريب على الزراعة والفلاحة والتشجير.
- معاهد الثقافة الشعبية.
- الجامعات الشعبية.
- المكتبات.

ومن الطبيعي أنَّ جميع المعاهد الخاصة التي تدرب على المعلوماتية، والحاسوب، والتقنيات المتقدمة، والدورات التدريبية التي تقوم بها شركات خاصة منتجة لهذه التقنيات أو متخصصة في التدريب السريع قد أصبحت في عداد مؤسسات تعليم الكبار في التسعينيات من القرن الماضي. وهذا ما أورده السيّد الدكتور فخر الدين القلا الأستاذ في جامعة دمشق - كلية التربية في كتابه «محو الأمية وتعليم الكبار» الصادر عام ١٩٩٢-١٩٩٣.

ثانياً - المؤتمرات العربية والدولية في مجال تعليم الكبار

١- المؤتمر الدولي الأول لتعليم الكبار، السينور ١٩٤٩:

عقد المؤتمر الدولي الأول لتعليم الكبار في الفترة الممتدة من (١٤ - ٢٥) حزيران/يونيو ١٩٤٩ في السينور بالدانمرك، في وقت كانت أوروبا لا تزال تعاني من صدمة الحرب العالمية الثانية، وكذلك من الفوضى التنظيمية والاغتراب واليأس السائد في كل مكان. وكانت الحاجة إلى تعزيز التفاهم الدولي بين المجتمع العالمي حاضرة في أذهان أعضاء مؤتمر السينور. لذلك فإن المؤتمر ناقش روح التسامح الرامية للتوفيق بين الشرق والغرب من خلال نهج موضوعي لمعالجة المشكلات العالمية، وما هو أكثر أهمية إيلاء عناية بمناقشة التفاهم بين الشعوب، وليس مجرد التفاهم بين الحكومات.

طالب المؤتمر رجال تعليم الكبار بإثارة روح الديمقراطية الحقيقية وروح التسامح، وإعطاء الأمل والثقة في الحياة اللذين اهتزا نتيجة الفوضى التي عمت العالم الذي مزقته الحرب وإعادة روح الجماعة إلى الناس، كما طالب المؤتمر بتشجيع الحركات التي تستهدف إقامة ثقافة مشتركة غايتها وضع حد للتناقض بين ما يسمى بالجماهير، وما يسمى بالصفوة.

كما ناقش مؤتمر (السينور) مشكلة الاغتراب والعزلة الناتجة عن عصر التصنيع، فدعا رجال تعليم الكبار إلى الحفاظ على روح الشجاعة لدى الشعب الذي يعيش هذه المشكلة.

أعلن المؤتمر أنه من الشروط اللازمة لإرساء السلام تحسين الظروف المعيشية في البلدان المتخلفة وعلى تعليم الكبار أن يسهم في تحقيق هذه الغاية. ولقد ظهر تعبير (التعليم الشعبي) في تقرير السينور عام ١٩٤٩.

وفي إطار طلبات أصحاب القرار السياسي والممارسين لتعليم الكبار من الجامعات أكد مؤتمر السينور أنه لا يوجد أي تعارض بين الجامعة على أنها مركز للبحوث العلمية، وبين كونها مؤسسة تؤمن الاهتمامات الثقافية للشعب، ودعا المؤتمر الجامعات إلى القيام بدور فعال في المجتمع المحلي من خلال تقديم درجات علمية للدراسات الإضافية التي تتم في أقسام الدراسات الخارجية.

وقد أكد المؤتمر دور تعليم الكبار في رفع مستويات المعيشة لدى الشعوب، وإقامة علاقة بين القضاء على الفقر، وتعزيز السلم، وغرس شعور مستنير بالانتماء إلى المجتمع العالمي.

كما رأى المؤتمر أن تبنى برامج تعليم الكبار على أساس اهتمامات الكبار، وأن تكون مرنة ومتنوعة، وتتصل بالمشكلات اليومية العامة للناس.

ومن المشكلات التي كانت مسيطرة على أذهان المؤتمرين في (السينور) مشكلة التنظيم والضبط المؤسسي، وتحسين فعالية هيئات تعليم الكبار لتأمين حاجات الأفراد والتجمعات على السواء. إضافة إلى التعرف إلى المؤسسات التي يمكن أن تضمن تحقيق مشاركة الجمهور الأوسع.

وكذلك تحديد التعاون الذي يمكن تحقيقه مع اتحادات العمال والفلاحين والتنظيمات النسائية، والمجموعات الدينية، والجامعات والمكتبات والمدارس... من أجل توفير تعليم الكبار لمختلف المجموعات. إضافة إلى تحديد مشكلات التنسيق بين مختلف وزارات وإدارات الزراعة والصحة والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم لتأمين حاجات المواطنين من تعليم الكبار.

وكانت مسألة الترابط المؤسسي بين التعليم النظامي وتعليم الكبار، وقيام المدارس بمسؤولياتها تجاه المجتمع المحلي بأكمله، والإسهامات التي يمكن أن تقدمها مؤسسات التعليم العالي، والاستفادة من الهياكل المؤسسية القائمة من القضايا الهامة.

وقد أولى المؤتمر اهتماماً خاصاً بالحلقة الدراسية باعتبارها شكلاً منظماً من أشكال التعلم الذاتي لمجموعات صغيرة من الناس يتابعون معاً دراسات نظرية وعملية حول موضوع معين ووفق خطة محددة.

أما ما يخص التعبئة الاجتماعية والتسويق الاجتماعي لتعليم الكبار، فقد اتفق المؤتمرون على أن عوامل الإرهاق والمصاعب والبطالة والكسل تقف حائلاً بين رغبة الكبار في حضور البرامج التعليمية وبين تجسيد هذه الرغبة.

وقد أعلنوا فيما بعد مبدأً هاماً من مبادئ التعبئة وهو أن الناس جميعاً يهتمون بمصالحهم أولاً وبالتالي فإن على رجال تعليم الكبار أن يبدأوا من هذه النقطة.

هذا وقد حظي المنهج والمحتوى والجمهور المستهدف والجهات المقدمة لتعليم الكبار بأولوية خاصة.

وعلى الرغم من تنوع واختلاف الأشكال التي طرحت فقد رأى مؤتمر (السينور) وجود وحدة إلهام لتعليم الكبار في كل أنحاء العالم، وقد أثرى وحدة الإلهام هذه اختلاف تطلعات وحاجات الكبار في مختلف البيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وانطلاقاً من التأكيد على ضرورة أن يلبي تعليم الكبار كل الدوافع الثلاثة للفرد الكبير، الفكرية والاجتماعية والفنية، فقد وصل المؤتمرون في السينور في سعيهم لتحقيق مضامين عملية لمناقشاتهم إلى موقف يحبذ اتباع نهج وظيفي في التعليم وذلك في مواجهة النهج الفكري التقليدي.

وفي الوقت نفسه ميز المؤتمر بين تعليم الكبار والتعليم المهني، وأكد أن تعليم الكبار ليس تدريباً مهنياً حرفياً، لكنه يجب أن يوفر التوجيه المهني والتدريب قبل المهني والدورات الإنعاشية، وأن يقدم تعليماً حول المهنة باعتبارها وسيلة من وسائل الثقافة.

وقد أعلن مؤتمر السينور «أن التدريب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للكبار يبدأ من فهمه لوضعه الخاص، ومن الواضح أنه لا يسجن نفسه داخل إطار الدراسة السلبية للظواهر الاجتماعية بل يدرسها بغرض تحسين كيانه الخاص المادي والمعنوي، وهناك تركيز على تعليم الكبار كيفية ممارسة تحمل المسؤوليات».

أما منهجية تعليم الكبار فقد أكد مؤتمر السينور على أنه يجب أن تكون هناك منهجية، وطرائق خاصة في تدريس الكبار، وتدريب القيادات العاملة في هذا المجال. وعلى هذه المنهجية والطرائق الخاصة أن ترفض الصيغة التقليدية حول علاقة المدرس بالتلميذ، والسائدة في أنظمة التعليم النظامي، ويجب أن تقبل صيغة جديدة للعلاقات حول «السعي المشترك نحو الحقيقة». وبذلك يكون دور المعلم بمثابة مستشار أو مرشد يتمكن من جعل تعليم الكبار ديمقراطياً في غاياته ومنهجيته. ومن خلال هذا التوجه، يجب أن تصان إلى أقصى درجة استقلالية المتعلم الكبير.

تضمنت طرائق وأساليب التدريب التي أكدها المؤتمر طرائق متعددة من بينها العرض التجريبي والبيانات، والزيارات الدراسية للحقول والمصانع والبحث الجماعي، ومسح المجتمع المحلي، والأسفار الشعبية، كما أوصى بضرورة الاهتمام بالجانب الحركي بالعروض المسرحية.

ومن خلال تناول موضوع وسائل ومواد تعليم الكبار في المؤتمر فقد كان دور الراديو والسينما والصحافة من أكثر الموضوعات تناولاً في مؤتمر (السينور). وقد عبر أعضاء المؤتمر عن اهتمامهم بالوسائل السمعية والبصرية مثل التلفزة والأفلام السينمائية، والشرائح، والملصقات، والرسوم البيانية، والمعارض التعليمية. وأكد المؤتمر أهمية الفيلم السينمائي والراديو كوسائل هامة لتدريس اللغات الأجنبية التي تستطيع إقامة الجسور بين الحضارات وكذلك أهمية المكتبة والمتحف لتعليم الكبار، وتنظيم أندية المشاهدة الجماعية وأندية السينما.

وفي سياق اختيار وتدريب معلمي الكبار أدرك المؤتمر الحاجة إلى تدريب معلمي الكبار الميدانيين المشاركين في المواجهة التعليمية الفعلية مع الدارسين الكبار. وأوصى «أنه يجب تطوير التدريب الاجتماعي لمعلمي الكبار بنفس قدر التطوير في مجال التدريب الفني»، كما أوصى بجذب الرجال والنساء على السواء إلى العمل في تعليم الكبار، وضمان معدلات مناسبة من الأجور، وأن تقوم الجامعات بتأدية دورها في تدريب المستويات الأعلى من موظفي تعليم الكبار.

٢- المؤتمر الدولي الثاني لتعليم الكبار، «مونتريال» ١٩٦٠:

واكب انعقاد المؤتمر الدولي الثاني لتعليم الكبار في مونتريال بكندا خلال الفترة من الثاني والعشرين إلى الحادي والثلاثين من شهر آب /أغسطس عام ١٩٦٠، تغييرات كبيرة، فقد حققت الكثير من بلدان آسيا وأفريقيا استقلالها، وحدثت انطلاقات علمية وتقانية (تكنولوجية) هامة، كما أصبح غزو الفضاء احتمالاً تقانياً (تكنولوجياً) ممكن التحقيق، وحدث انفجار سكاني، كما كان العالم منقسماً إلى معسكرين متنافسين هما المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، وكان السلم بينهما هشاً.

لقد أضاف مؤتمر مونتريال بعض الالتزامات الجديدة الهامة إلى تعليم الكبار، أهمها موضوع السلم العالمي، وقضية تحقيق المساواة، والقضاء على الفوارق القائمة بين الريف والحضر، وقضية المرأة حيث أوصى المؤتمر بـ«تأمين المساواة الكاملة في الحقوق بين الرجل والمرأة في مسالك الحياة كافة».

كما أكد المؤتمر أن يشمل التعليم مجالاً للتفكير في التعليم المرتبط بالحياة الإنسانية. وناقش دور كل من الحكومات والجهود التطوعية في تعليم الكبار، وطالبت الوفود المشاركة في المؤتمر أن يصبح تعليم الكبار جزءاً من التنمية الاقتصادية والمتعددة الأغراض على النطاقين الوطني والدولي، ويوضح تقرير مؤتمر مونتريال أن بؤرة الاهتمام في تعليم الكبار قد آن لها أن تنقل من أوروبا الأربعينيات التي عصفت بها الحرب إلى العالم الثالث الذي عصف به الفقر عصفاً شديدا.

وقد أعلن المؤتمر أن الحاجة إلى تعليم الكبار قائمة في كل مكان باعتباره:

- عاملاً حيوياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعوب كافة.
- عملية ضرورية لازمة لتطبيق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- أحد الشروط اللازمة لتدعيم العلاقات السلمية بين دول العالم.

ولقد أصبح من المسلم به لدى جميع المهتمين بقضية تعليم الكبار أهمية مساعدة الجامعة، والتزامها في تقديم ذلك. وبخاصة علماء الاجتماع وعلماء النفس، والتركيز على تحديد حاجات الكبار، ومعرفة تطلعاتهم، ومدى إسهامات تعليم الكبار في القيم الثقافية للكبار.

ويمكن القول إن أهم ما صدر عن مؤتمر مونتريال التأكيد على الحكومات النظر إلى تعليم الكبار على أنه «ليس مجرد إضافة إلى خططهم التربوية ولكن باعتباره جزءاً لا يتجزأ من النظم التربوية الوطنية، وبناء على ذلك فإنه لا بد من التعامل مع تعليم الكبار على أساس أنه جزء من التنمية الاقتصادية والتنمية متعددة الأغراض للشعوب، وبخاصة في المجتمعات النامية».

ومن هنا أكد المؤتمر حق العمال في تعليم الكبار حين أوصى بتفرغ الكبار من جميع المجموعات المهنية لبعض الوقت، أو بصفة تفرغية مؤقتة كي يشتركوا في تعليم الكبار، كما أوصى ألا تكون هناك أي حدود جامدة وصارمة بين تعليم الشباب وتعليم الكبار، وأن يتم ربط الشباب بأنشطة تعليم الكبار ما أمكن ذلك.

وفيما يخص تنظيم تعليم الكبار، فقد تكررت مناقشة الموضوعات التنظيمية التي تمت في مؤتمر (السينور)، من هذه الموضوعات دور الدولة ودور الاتحادات التطوعية، حيث ناقش المؤتمر مشكلات تنسيق العمل بين أنشطة تعليم الكبار الحكومية وغير الحكومية، ولكن دون التوصل

إلى اقتراح آليات لذلك. وفي الوقت نفسه طرحت في هذا المؤتمر إمكانية إنشاء اتحاد عالمي النطاق.

أما ما يخص التعبئة الاجتماعية والتسويق الاجتماعي لتعليم الكبار فقد ركز مؤتمر مونتريال على إثارة الدافعية بصفة عامة، وعن إثارة دوافع الكبار لمتابعة تعليمهم بأنفسهم بشكل خاصٍ، وأوصى المؤتمر بأن تقوم الدولة بالتخطيط لتعليم الكبار باعتباره جزءاً من التخطيط التربوي الشامل. كما أوصى بوضع المتاحف والمكتبات في خدمة تعليم الكبار، وبأهمية إسهام الطلاب والشباب في دعم برامج تعليم الكبار.

أما ما يخص المنهج والمحتوى والجمهور المستهدف لتعليم الكبار فقد كان موضوع المؤتمر هو «تعليم الكبار في عالم متغير»، وجاءت موضوعات المحتوى عديدة، فشملت السلم وحقوق الإنسان، والتربية الوطنية والاجتماعية، وتضييق الهوة بين الاختصاصيين وغير الاختصاصيين، وبين مختلف المجموعات والطبقات والأجيال، وقضاء وقت الفراغِ، والاستخدام الإبداعي له.

ونظراً لحدوث تغيرات سريعة في التقنيات الصناعية فقد اعتبر تغيير العمل من مهنة إلى أخرى حقاً من حقوق العاملين من الكبار.

لقد حدد مؤتمر مونتريال أربعة مجالات هامة لمناهج تعليم الكبار وهي:

- معالجة سرعة التغير التي تفرضها التقانة (التكنولوجيا) الجديدة.
- التربية الوطنية والاجتماعية من أجل المواطنة الصالحة.
- التعليم العام بشأن طريقة التفكير، وليس محتوى التفكير والعنصر التعليمي في التربية المهنية.
- محتوى من شأنه أن يحدث التعايش والتكافل بين تعليم الكبار وتعليم الشباب.

وفيما يتعلق بمنهجية تعليم الكبار، فقد رأى مؤتمر مونتريال أن الطرائق الحية والنشطة في التدريس هي التي تكون غايتها تدريس المتعلمين الكبار من خلال مشاركتهم الذاتية النشطة، كما رأى أن المشاركة في أنشطة التعاونيات المهنية أو الانخراط في العمل الموجه لخدمة المجتمع المحلي تعد طرقاً فعالة متميزة لتعلم المعارف العملية والمهنية، ولممارسة المسؤولية الاجتماعية وغيرها من أوجه التعليم الاجتماعي كروح الفريق. وقد توقع مؤتمر مونتريال حدوث عملية تعليم وتعلم بالمحاكاة (غير حقيقية) عن طريق انتشار مقررات التعلم بالمراسلة وأندية الكتب.

وفيما يتعلق بوسائل ومواد تعليم الكبار، فقد واكب مؤتمر مونتريال الانفجار المعرفي في مجال تقنيات الاتصال، وتطلع المؤتمرون إلى المهام الملقاة على عاتق العاملين في حقل الوسائل الحديثة كالأفلام والراديو، والتلفزيون مع اهتمامهم في الوقت نفسه بالمحافظة على الوسائل التقليدية والشعبية كالمسرح، ومسرح الدمى، والرقص والدراما، والأغاني الشعبية القصصية، وتجسد هذا الاهتمام بالطلب من اليونسكو إجراء دراسة لما تبقى من الأنماط والوسائل الشعبية التقليدية والأنماط الشعبية الترفيهية في الأقطار الآسيوية والأفريقية.

وفي إطار البحث عن اختيار وتدريب معلمي الكبار فقد لاحظ المؤتمر رغبة متزايدة لدى حركة تعليم الكبار لاستخدام موظفين مدربين خاصين بها، ولتدريب معلمين وقادة تعليم الكبار.

أما المتطوعون للعمل على الصعيد الميداني فيحتاجون إلى قدر من التدريب على طرق تعليم الكبار، مع مراعاة الحاجة إلى التدريب قبل الخدمة والتدريب أثناء الخدمة لقادة تعليم الكبار، وإلى قيام معلمي الكبار بتدريب قادة محليين ليكونوا منشطين، يكون بمقدورهم إحداث التغيير المحلي.

٣- المؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار، (طوكيو) ١٩٧٢:

عقد المؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار في الفترة الممتدة من ٢٥ تموز /يوليو إلى ٧ آب /أغسطس عام ١٩٧٢ ، في طوكيو في اليابان، ولقد احتل الاهتمام بقضايا العمال مكان الصدارة، وظلت الثقافة العمالية وتحسين نوعية الحياة وظروف العمل بالنسبة للعاملين يشكلان جزءاً هاماً من تعليم الكبار، وأصبحت قضية الاهتمام بالضعفاء والمحرومين - المنسيين - قضية رئيسية، وقد أكد مؤتمر طوكيو أهمية استمرار دور المنظمات التطوعية والحركات الشعبية حتى تستطيع التوفيق يبن مصالح الفرد ومصالح المجتمع.

كما أكد الحاجة إلى إقامة السلم العالمي وتنمية العالم الثالث، وازدادت الهوة بين الدول والطبقات والأفراد فشكلت تحدياً أخلاقياً كبيراً في ذلك الوقت. ودعا تعليم الكبار إلى تجديد واقتراح الإصلاحات التي من شأنها أن تعيد بناء المجتمع.

كما دعا مؤتمر طوكيو الجامعات إلى الاعتراف بتعليم الكبار فرعاً من فروع المعرفة العلمية، ووضع برنامجاً للبحوث التي تدور حول (علم تعليم الكبار) الذي أطلق عليه البعض اسم «أندراغوجيا».

وقد حدد مؤتمر طوكيو للجامعات مهمة كبيرة حيث دعاها إلى تدريب الموظفين الذين تحتاج إليهم حركات تعليم الكبار على مختلف المستويات من خلال مقررات تنتهي بمنح شهادة أو دبلوم أو درجة علمية.

تحدث مؤتمر طوكيو عن أهمية تطبيق عدالة التوزيع في سياسات تعليم الكبار بما يؤمن متطلبات كل من المحرومين والمنسيين من العمال

والفلاحين والنساء. وكذلك أوصى أن يجري إنجاز تطوير السياسة والتخطيط في مجال تعليم الكبار كجزء من عملية صياغة السياسة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية والتعليم النظامي وغير النظامي من الناحية الأخرى مما يؤدي إلى إنشاء ما أسماه المؤتمر بالنظم التربوية المتكاملة اللازمة لإقامة المجتمع المعلم المتعلم.

وقد دعا مؤتمر طوكيو إلى «تعميم تعليم الكبار»، وإلى إعداد الشباب للتعلم الذاتي مدى الحياة، واعتبر المؤتمر أن محو الأمية حجر الزاوية في تعليم الكبار وبالتالي في التعليم مدى الحياة.

ومن بين التوصيات الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للمضامين السياسية الدعوة إلى بذل جهود محو أمية الكبار من خلال حملات واسعة النطاق.

أما موضوع تمويل تعليم الكبار فقد كان مؤتمر طوكيو أول مؤتمر يولي اهتمامه لهذا الموضوع، انطلاقاً من أن تعليم الكبار عملية استثمارية، وقد امتد اهتمامه إلى ما يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء ومنظمة اليونسكو والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة كالفاو ومنظمة الصحة العالمية وكذلك ما يمكن أن يقوم به البنك الدولي من تخصيص الموارد لتعليم الكبار.

وعلى مستوى التخطيط أوصى المؤتمر ربط خطط تعليم الكبار بخطط التنمية الاقتصادية الشاملة.

وفيما يخص تنظيم تعليم الكبار فقد أولى مؤتمر طوكيو اهتماماً كبيراً للجوانب المؤسسية في تعليم الكبار، حيث أوصى الدول الأعضاء في اليونسكو إلى إنشاء اتحادات أو مجالس وطنية لتعبئة مشاركة كل

المنظمات المختلفة التي تتعامل مع تعليم الكبار، وكذلك إنشاء معاهد وطنية لتعليم الكبار لتعمل في شكل مراكز توثيق معلومات وهيئات لتنسيق العمل في تعليم الكبار في الدولة.

كما أوصى بتأمين تعاون مؤسسي بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، من شأنه تحقيق الإسهام الحقيقي في ديمقراطية التعليم، وكذلك أوصى بشدة باستمرارية مؤسسات تعليم الكبار الإقليمية، وتطوير الاتصالات مع معاهد أمريكا اللاتينية ذات الصلة بتعليم الكبار، وغيرها من المعاهد التي تقدم إنجازات في هذا المجال.

ولقد ظلت مسألة توفير الدوافع أو انعدامها بين الكبار وخاصة بين المهمشين منهم للمشاركة في برامج تعليم الكبار مثار اهتمام المؤتمرين في مؤتمر طوكيو، دون الوصول إلى تقديم مقترحات لهذه المسألة. وأثارت مسألة التعبئة اهتماماً عاماً، وأكد المؤتمر أن هناك ثروة غير مستغلة من الموارد التعليمية موجودة بالفعل في المجتمعات المحلية. وقدم في هذا السياق استراتيجية مناسبة جداً لحشد موارد الشعب، وارتأى أن حملات محو الأمية أو حملات التعليم بوجه عام تتيح فرصاً هامة لمشاركة الجميع، وأنه يمكن وضع استراتيجية مثل (كل فرد يعلم فرداً).

أما ما يتعلق بالمنهج والمحتوى، فقد عكست الموضوعات الخاصة بالمنهج ما دار من مناقشات في كل من مؤتمري السينور ومونتريال سابقاً، وتأكدت الحاجة إلى خدمة المحرومين والمستبعدين والمستغلين.

وقد أولى المؤتمر اهتماماً خاصاً بالمتخلفين إنمائياً، وركزت موضوعات المنهج على تنمية القيم الروحية، والسلم، والتفاهم والتعاون الدوليين، والقضاء على أشكال الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العلاقات الدولية كافة.

وعلى المستوى الفردي كان هدف محتوى المناهج هو «إثارة الوعي الانتقادي لدى الكبار بالإطار التاريخي والثقافي للعالم الذي يعيشون فيه حتى يستطيعوا تغيير هذا العالم بجهدهم الإبداعي».

ودعا المؤتمر إلى زيادة فرص استفادة الجمهور من تعليم الكبار بحيث تشمل حركته المواطنين كافة، واعتبر التعليم مدى الحياة جزءاً لا يتجزأ من التنمية الثقافية، وأن نشر الثقافة، وإشاعتها وتشجيع القراءة جزء هام من تعليم الكبار.

أما الموضوعات الأخرى المحددة في المنهج فهي حماية البيئة، والتربية التعاونية، وتعليم المسنين، وتعليم الآباء. وأوصى المؤتمر بالحاجة إلى توفير التوجيه والإرشاد للكبار. وفيما يخص منهجية تعليم الكبار وعملية التعليم والتعلم فقد أكد مؤتمر طوكيو ثانية مبدأ المشاركة الفعلية والنشطة، والتزام المتعلمين بهذه المشاركة في كل مرحلة من المراحل التعليمية. كما أكد أن أفضل ما يمكن أن يقوم به المعلم من دور في العملية التعليمية هو دور إرشادي وتوجيهي وتشجيعي للعملية التعليمية يقوم به بالاشتراك مع المتعلمين لتعزيز الحياة التعليمية من خلال المشاركة النشطة للجميع.

وقد أولى مؤتمر طوكيو اهتماماً خاصاً بالطبيعة الاجتماعية لعملية التعلم، وبمبدأ الحاجة إلى التعلم عن طريق المجموعات المتمثلة في التعليم الجماعي المشترك، وحلقات النقاش ومجموعات تعليم الكبار في إطار أوضاع العمل.

كما أكد أهمية تأسيس مصادر التعلم في المجتمعات المحلية التي تمكن المتعلمين من مواصلة تعليمهم. وشدد على دور وأهمية الوسائل والمواد لتعليم الكبار بشكل عام، واهتم بوسائل التقانة مثل الراديو والتلفزيون والأشرطة السينمائية. وركز على القدرات الكامنة في الراديو وسيلة تعليمية، وخشي من انتشار قيم هدامة من خلال وسائل التقانة وبخاصة التلفزيون. كما تدارس أعضاء المؤتمر إمكان إنتاج مواد لتعليم اللغات لتحفيز وزيادة التفاهم الدولي، ونالت الوسائل المطبوعة اهتمام المؤتمرين.

وفي إطار اختيار وتدريب معلمي الكبار، أدرك المؤتمر الحاجة إلى توفير أطر متفرغة من المنظمين والإداريين واختصاصي البرامج، وأولى الاهتمام المناسب إلى اختيار وتدريب المتطوعين العاملين لبعض الوقت، وأكد أن معلمي الكبار يحتاجون إلى جانب القدرة على التفاعل مع الدارسين إلى خبرة ومهارات اجتماعية واسعة، وخلفية ثقافية كبيرة وإلى التزود بالمهارات المعتادة، كإعداد الدروس والبرامج واستخدام الوسائل اللازمة لتسهيل العملية التعليمية. كما أكد المؤتمر على دور الجامعة في توفير التدريب وبخاصة للمستويات العليا من الأطر، وأوصى بأن يصبح تعليم الكبار جزءاً من المنهج التدريبي للمدرسين وأمناء المكتبات والمدربين الصناعيين والإداريين العاملين في المكاتب الحكومية وغير الحكومية.

٤- المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار، باريس ١٩٨٥:

دعا المدير العام لليونسكو إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار في مقر اليونسكو بباريس من التاسع عشر إلى التاسع والعشرين من شهر آذار /مارس ١٩٨٥. ودعيت الدول الأعضاء بالمنظمة، والأعضاء المنتسبون إليها إلى المشاركة في المؤتمر، وكذلك ممثلو حركات التحرر الوطني، وممثلو منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

أنيط بالمؤتمر أن يدرس بشكل خاص:

- تطور تعليم الكبار منذ ١٩٧٢ وآفاق تنميته، باعتباره امتداداً طبيعياً لعملية محو الأمية.
- الإسهام الذي يقدمه تعليم الكبار في حل عدد من كبرى المشكلات في العالم المعاصر.
- الأولويات في مجال الأنشطة التربوية الرامية إلى تنمية المشاركة الإيجابية للكبار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- أساليب التعاون الدولي والإقليمي التي تخدم تعزيز تعليم الكبار.

وقد أعدت اليونسكو وثيقة العمل المعنونة «تنمية تعليم الكبار: أبعاد واتجاهات»، عرضت فيها المعلومات المتوفرة عن حالة تعليم الكبار واتجاهات تطوره، وبعض المشكلات التي تتطلب اهتماماً خاصاً. جرى إعداد هذه الوثيقة استناداً إلى المعلومات والبيانات التي تم جمعها من الدول الأعضاء بشأن تنمية تعليم الكبار وما اضطلع به في غضون الفترة (١٩٧٧-١٩٨٠) متابعة للتوصية الخاصة بتنمية تعليم الكبار التي اعتمدها المؤتمر العام الذي عقد في نيروبي عام ١٩٧٦ وقد وضعت هذه

الوثيقة بعنوان: «تطور تعليم الكبار منذ المؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار طوكيو ١٩٧٢».

أعلن افتتاح المؤتمر السيّد أحمد مختار أمبو المدير العام لليونسكو، معرباً عن أمله في أن تتيح أعمال المؤتمر الإجابة عن السؤال المزدوج المطروح: ما هي المكانة الحالية لتعليم الكبار في الأنشطة التعليمية الشاملة لمجتمع من المجتمعات، وكيف يسهم تعليم الكبار في تقدم هذا المجتمع؟

ثم أبرز دور تعليم الكبار في تحقيق ديمقراطية التعليم والتربية المستديمة. ورأى أن الاتجاه نحو إمكانات التعليم لمختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية أو لمختلف المجموعات يثير مسألة المعايير المتعلقة بتحديد الأولويات عندما تكون الموارد محدودة.

وتحدث عن الجانب الذي يتعلق بالإسهام الذي يمكن أن يقدمه تعليم الكبار في تنمية المشاركة الإيجابية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفي حل عدد من كبرى مشكلات العالم المعاصر، فأكد أهمية التعمق في تحليل كل من جوانب هذه المسألة: المشاركة في الحياة الاقتصادية وخاصة عن طريق أنشطة التدريب التجديدي وتحسين المهارات والمعارف، وفي الحياة الاجتماعية عن طريق تربية المواطن، والانفتاح على الثقافة بأشكالها المتعددة، والتوعية بالمشكلات التي تواجه البشرية.

انتخب السيّد وزير التربية في زمبابوي رئيساً للمؤتمر، وجرى تشكيل لجنتين لدراسة البنود المحددة لكل منهما ومناقشتها. وتقرر أن تدرس في الجلسة العامة للمؤتمر البنود التالية:

«تطـور تعلـيم الكبـار منـذ مـؤتمر طوكيـو (١٩٧٢) باعتبـاره، بـين جملة أمور، امتداداً لأنشطة محو الأمية واعتماد التوصية الخاصة بتنمية تعليم الكبار - نيروبي ١٩٧٦».

«تنمية تعليم الكبار على أنه شرط أساسي لتطبيق التربية المستديمة، وعامل مهم في تحقيق ديمقراطية التعليم - الاتجاهات وآفاق المستقبل -».

«التدابير التي من شأنها أن تعزز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تنمية تعليم الكبار».

كلف المؤتمر اللجنة الأولى دراسة البند الخاص «بالإسهام الذي يقدمه تعليم الكبار في تنمية المشاركة الإيجابية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي حل عدد من كبرى مشكلات العالم المعاصر».

كما كلف اللجنة الثانية دراسة البند الخاص: «بسبل ووسائل التوسع في تعليم الكبار وتحسينه».

- اتضح من مناقشات المؤتمر: إن تعليم الكبار انتشر بصورة كبيرة في العالم منذ المؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار الذي عقد في طوكيو عام ١٩٧٢، رغم الظروف الدولية التي غالباً ما كانت صعبة في السنوات الماضية ولاسيما في أثناء أزمة اقتصادية أثرت في عدد كبير من البلدان، ورأى العديد من المندوبين أن التقدم المحرز في هذا الصدد يرجع بدرجة كبيرة إلى اعتماد المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة عام ١٩٧٦ التوصية الخاصة بتنمية تعليم الكبار.

- لاحظ المؤتمر أن تعليم الكبار في مجمله حافظ على مستواه بل واتسع نطاقه سواء من حيث أعداد الكبار الملتحقين به، أو من حيث تنوع برامجه، أو عدد الهيئات المعنية به لسبب أو لآخر، وأحياناً الجهود المادية المخصصة له. وقد استمر تعليم الكبار في تأدية دور رائد في العالم، في إطار الأنشطة التعليمية التي تجري في مختلف المجتمعات، وعليه الآن أن يواجه تحدياً ثلاثياً يتمثل في مواكبة التحولات التقانية (التكنولوجية)، وتحقيق القضاء على الأمية، والإسهام في حل المشكلات الكبرى.

- وهذا التطور يعود، على الأقل جزئياً، إلى أن تعليم الكبار ينظر إليه على أنه شرط أساسي لمواجهة التحولات الشديدة المرتبطة بالتقدم السريع للعلم والتقانة (التكنولوجيا)، إذ إنه يتيح خاصة التحكم في عدد من الجوانب الخطيرة والضارة لهذه التحولات مثل البطالة الواسعة النطاق المتفشية في الكثير من البلدان. فيبدو أن التحولات الاقتصادية والتقانية (التكنولوجية) والاجتماعية التي طرأت أو زادت حدتها منذ انعقاد مؤتمر طوكيو قد أدت إلى بزوغ رؤية جديدة لتعليم الكبار.

- ويبدو أن الدور الذي يؤديه تعليم الكبار في مجال التربية الوطنية، وفي مجال الإعداد للحياة الاجتماعية أصبح يحظى باعتراف متزايد. وقد اقترن هذا الاعتراف، بالنزعة إلى تنمية المضامين الإنسانية والأخلاقية في التربية إلى جانب المضامين العلمية والتقانية (التكنولوجية)، وبالنزعة إلى توثيق ربط تعليم الكبار بمختلف الأنشطة الاجتماعية والمهنية. وفي الوقت نفسه، أخذ الوعي يتزايد بوضوح في كثير من البلدان، بمدى الإسهام

الـذي يمكـن أن يقدمـه تعلـيم الكبـار أولاً في حـل المـشكلات الكـبرى للإنسانية، وثانياً في تحقيق التفاهم والتعاون على الصعيد الدولي.

- أكـد عـدة متحـدثين أن تعلـيم الكبـار، وبـرامج محـو الأميـة علـى وجـه التحديـد، تمثـل بالنـسبة لملايـين الأمـيين الفرصـة الوحيـدة لممارسـة حقهم في التعلم، فمحو الأمية مازال يمثـل في العديـد مـن البلـدان الناميـة المحـور الأساسـي لتعلـيم الكبـار، كمـا يمثـل في أغلـب الأحيـان الوسـيلة الوحيـدة للحـصول علـى التعلـيم، واكتـساب المعرفـة بالنـسبة لجماعـات كبيرة من السكان الذين لم تتح لهم فرص التعلم بالمدارس. وفي عدد مـن البلدان الصناعية يتبين أن أنشطة محو الأمية تحتل أيضاً مكانها بين مجموعة برامج التعليم المقدمة للكبار، فهي تعنى أساساً ببعض قطاعـات الـسكان الأميين الذين ينتمون إلى أصل أجنبي، ولكنها تـضم أيـضاً عـدداً متزايـداً مـن الـسكان الـوطنيين الـذين لم يـستفيدوا علـى نحـو كـافٍ مـن تعلـيمهم المدرسي، أو الذين فقدوا بالتدريج، ونتيجة لعقبات متعددة عادة القراءة والكتابة.

- يتـبين مـن ذلـك أن تعلـيم الكبـار يـؤدي دوراً مهمـاً في مجتمعـات بالغة التنوع لتحقيق المساواة في الانتفاع بالتعليم سـواء باعتبـاره «الفرصـة الوحيدة» للتعليم، أم من حيث أنه يأخذ طـابع مدرسـة «الفرصـة الثانيـة» بالنـسبة لجميـع مـن لم يتمكنـوا مـن إتمـام تعلـيمهم المدرسـي إلى نهايتـه الطبيعيـة، أو مـن لم يحـصلوا منـه علـى الفائـدة المطلوبـة، وأشـار بعـض المتحدثين إلى الدور الذي يقوم بـه تعلـيم الكبـار باعتبـاره مكمـلاً للتعلـيم المدرسي من أجل الحد من أوجه التفـاوت بـين المنـاطق الحـضرية والمنـاطق الريفية فيما يتعلق بفرص التعليم.

- رأى عدد كبير من المندوبين أن تعليم الكبار، إذ يجعل من الممكن تحقيق ديمقراطية أكبر للتعليم يقدم مساهمة أساسية في عملية تحقيق ديمقراطية المجتمع.

وفي كثير من البلدان يسهم تعليم الكبار الذي يتخذ في أحيان كثيرة شكل «تربية شعبية» أو «تربية اجتماعية في تعليم المفاهيم، وفي تكوين أنماط السلوك الديمقراطي»، كما أن برامج محو الأمية والتعليم الموجه للكبار تتضمن في أحيان كثيرة عنصراً خاصاً بالتربية المواطنية.

- ولقد أعلنت الوفود المشاركة في هذا المؤتمر قيمها ومعتقداتها الإنسانية والأخلاقية، ودعت تعليم الكبار لأن يصبح مصدراً فعالاً لصالح المحرومين والمشردين، وطالبت الوفود بعمل إيجابي وتحيز فعال لمصلحة من ظلوا يعانون زمناً طويلاً من النساء والفتيات، وفقراء الريف، والشباب الحضري المهمش والعاطلين عن العمل، والمهاجرين، واللاجئين، حيث وردت إشارات واضحة إلى العنصرية وكراهية الفصل العنصري.

- وواصل المؤتمر اهتمامه بموضوع التحريض على المشاركة، فدعا رجال تعليم الكبار إلى وضع توجهات عملية تساعد الكبار على التعامل مع التغير التقاني (التكنولوجي) ومكافحة الأمية، والمساعدة في حل المشكلات الجوهرية التي تواجه العالم، كالسعي لتحقيق السلام الدائم والتفاهم الدولي، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين نوعية البيئة، وتحقيق ديمقراطية المجتمع بغية الوصول إلى ديمقراطية التعليم وإتاحته للجميع.

وظلت موضوعات السلم ونزع السلاح، والحفاظ على البيئة من القضايا الهامة المطروحة، وثار اهتمام بالعمال عند مناقشة قضايا

الاستخدام وإعادة توزيع القوى العاملة، وإعادة التدريب والحراك الجغرافي، مع تغير هيكل الاستخدام وبخاصة في الغرب.

ومرة أخرى تركز الاهتمام في مؤتمر باريس على العمل التطوعي الذي يقوم به الناس نيابة عن الشعب، وبصورة مستقلة عن الدولة، ودارت مناقشات هادفة حول دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز تعليم الكبار.

- وركز مؤتمر باريس على حق الإنسان في التعلم، ورأى أن هذا الحق هو «مفتاح بقاء الفرد والمجتمع خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ البشرية»، لذلك لا بد من تحقيق الديمقراطية الكاملة للتعليم مع توفير المساواة الكاملة للمرأة في الحصول على فرص التعليم.

وواصل المؤتمر النظر إلى التنمية في العالم الثالث على أنها أصبحت مسألة أساسية مسلماً بها إلا أن ذكرها ورد بصورة عابرة دون أن تناقش بصورة مباشرة وكاملة كما حدث في مؤتمري مونتريال وطوكيو.

- وفي إطار طلبات أصحاب القرار السياسي والممارسين لتعليم الكبار استمر طرح موضوع الحاجة إلى البحوث في مجال تعليم الكبار، والدور الضروري للجامعات في تعزيز بحوث تعليم الكبار خلال مؤتمر باريس، ولم يحدث تمييز واضح بين التقويم والبحوث، كما لم يرد سوى نذر ضئيل عن التقويم في مجال تعليم الكبار باستثناء طرح اقتراح عام بوضع معايير لتقويم برامج تعليم الكبار. واقترح، في إطار تقويم برامج محو الأمية، أن يصار إلى وضع مخطط لتحديد الأهداف التي أنجزت، ثم بعد ذلك يتواصل العمل به، أو يكيف مع الواقع.

- وألقى المؤتمر التحدي الرئيسي على كاهل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي طلب منها تعزيز «فن التدريس للكبار» فأوصى بإجراء ثلاث مجموعات من الدراسات.

أولاً: الدعوة لتوسيع نطاق نظريات تعليم الكبار، بحيث تلقي الضوء على الخصائص المعينة للكبار، البيولوجية منها والنفسية والاقتصادية والاجتماعية. ثم بعد ذلك اتخاذها أساساً لتطبيق الطرق والأساليب الجديدة التي تحترم شخصية الكبار وظروفهم الإنسانية في الوقت الذي تحفز لديهم عملية تحقيق الذات، وتمت مطالبة الجامعات، إضافة إلى إسهامها في تحديد كيف يتعلم الكبار؟ بأن تجري بحوثاً حول تنظيم هياكل جديدة في المؤسسات المسؤولة عن تعليم الكبار.

ثانياً: دعيت الجامعات إلى إجراء بحوث من شأن نتائجها أن تهيئ أسساً علمية لتخطيط تنفيذ وتقويم أنشطة تعليم الكبار، وتمت مطالبتها بإيلاء اهتمام خاص إلى الوسائل والطرق التربوية الجديدة والمتجددة القائمة على أسس علمية، ودعا المؤتمر إلى وضع واختيار أسلوب منهجي لجمع البيانات الإحصائية اللازمة لاتخاذ القرارات عند تخطيط البرامج، واختيار الطرق، ووضع استراتيجيات التدريب والتقويم والإدارة، كما أوضح الحاجة إلى إنشاء مراكز توثيق غايتها نشر المعلومات النظرية والبحوث.

وأخيراً ظهرت الحاجة إلى إجراء بحوث حول النتائج والآثار البعيدة المدى، كيف يجري الربط بين تعليم الكبار، وبين التنمية الاقتصادية، والمشاركة السياسية والتقدم الاجتماعي والتغير الثقافي؟ هل يؤمن تعليم الكبار مشاركة أوسع للكبار في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بهم؟

وأوضح المؤتمر الحاجة إلى الجمع بين الخبرة الأكاديمية والخبرة التجريبية، داعياً إلى ربط البحوث بصورة مستمرة بخبرات المشاركين،

وأبدى المؤتمر اهتماماً خاصاً بدراسة الدوافع الخاصة بالتعلم الذاتي وعملياته.

- أما ما يخص موضوع اهتمام رجال تعليم الكبار بقضايا السياسة والتخطيط ووضع البرامج فلقد جاء مؤتمر باريس ليؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الخاص بمكافحة التمييز في التعليم الذي أقره المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية عشرة، والتوصية بشأن تنمية تعليم الكبار التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في الدورة نفسها، وتوصية المؤتمر الحكومي الدولي بشأن التربية من أجل التفاهم الدولي والتعاون والسلم والتربية المتصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الرامية إلى خلق مناخ من الرأي العام المؤيد لتعزيز الأمن ونزع السلاح، والتي أقر آخرها في عام ١٩٨٣.

وتبقى أهمية خاصة مميزة لكل ما هو متعلق بالسياسة «هدف توزيع الفرص»، ذلك أن مؤتمر باريس إدراكاً منه أن ديمقراطية التعليم هي المبدأ الأساسي لتعليم الكبار فقد وضع حقاً جديداً: هو حق الجميع في التعلم طوال فترة الحياة، وقد دعا إلى إعطاء اهتمام خاص للمجموعات المهمشة كالنساء والشباب والمسنين، والأقليات، والعمال المهاجرين والمحرومين والمقيمين في الأراضي المحتلة، وأولئك الذين تهددهم المجاعة، وهؤلاء يشكلون حوالي ١٥٠ مليوناً يقيمون في ٢١ دولة في وقت انعقاد مؤتمر باريس.

- وسجل مؤتمر باريس أول هدف من نوعه في تاريخ تعليم الكبار باقتراح تحقيق «الأمن الثقافي» عند تطوير شخصية الفرد وهويته الحقيقية عن طريق تقوية ارتباطه بالتراث والتاريخ والحضارة، وهكذا استطاع

مؤتمر باريس الوصول إلى نقطة تقديم المساعدة لتلبية الحاجات التعليمية للأقليات والعمال المهاجرين.

- وكان من أهم جوانب توجه مؤتمر باريس تركيزه على محو الأمية، فأعلن موقفه بضرورة أن يحتل محو الأمية الموقع الرئيسي في عمليات تعليم الكبار في معظم الدول النامية، بمعنى أن يصبح مبدأ تعليم الكبار مصحوباً بمحو الأمية هو المبدأ المعمول به.

واعتبر المؤتمر محو الأمية حقاً من الحقوق الأساسية للفرد وواجباً أساسياً على الدولة، وقضية تتطلب التضامن الاجتماعي الوطني والدولي، واعتبر محو الأمية كذلك مفهوماً حضارياً غايته مساعدة المتحرر من الأمية على المشاركة في تنمية مجتمعه، وتجديد بناه بالصورة التي تخلق لديه الحوافز الاجتماعية والثقافية التي تدفعه لمواصلة التعليم، وتحسين نوعية الحياة. وميز المؤتمر بين أميتين: أمية وظيفية وأمية اجتماعية، وأكد أنه ينبغي لمحو الأمية الوظيفي، فضلاً عن غرسه في الدارسين مهارات التعلم أن يساعد العمال على تحقيق قدر أكبر من إجادة مهنهم وزيادة معلوماتهم النظرية والتطبيقية، وتحقيق تقدمهم في أعمالهم، وتشجيعهم على مواصلة التعلم، أما محو الأمية الاجتماعية فينبغي أن يكون وسيلة لتحقيق قدر أكبر من إجادة الكلمة المكتوبة، وأن يمهد الطريق لإدماج المتحررين الجدد من الأمية في بيئاتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية.

- وفيما يخص اهتمام رجال تعليم الكبار بالمؤسسات، فإنه بحلول الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر باريس كان التوجه بإبعاد العمل في تعليم الكبار عن قبضة الحكومة وبالتالي التركيز على دور التنظيم التطوعي.

ولقد اعترف المؤتمر بأن للمنظمات غير الحكومية قدرة لا تتكرر وأنها موجهة لخدمة المجتمع المحلي، وأن لديها الإمكانات للاستخدام الأمثل للموارد، وقد دعيت الحكومات إلى توفير الظروف الملائمة لعمل المنظمات غير الحكومية في ميدان تعليم الكبار، وذلك عن طريق تزويدها بالمساعدات الفنية والمالية على السواء.

- وكانت أهم الموضوعات التنظيمية التي طرحت في مؤتمر باريس هي التنسيق وإقامة الشبكات والاتصال، حيث اعترف بالحاجة إلى تحقيق التكامل بين وظائف المنظمات الحكومية وغير الحكومية عن طريق إنشاء آليات مناسبة على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. ومن ناحية أخرى ظهرت الحاجة إلى إقامة شبكات تربط مختلف مؤسسات تعليم الكبار. وقد حظي موضوع تحقيق التكامل بين مؤسسات التعليم النظامي والتعليم غير النظامي (تعليم الكبار) باهتمام شديد خلال مؤتمر باريس.

وصدرت توصيات بإيجاد نقاط دخول وخروج متعددة فيما بين النظامين مع الاعتراف بالشهادات التي تمنحها مؤسسات تعليم الكبار.

- ووجه مؤتمر باريس اهتماماً خاصاً إلى مؤسسات التعليم العالي فاقترح إدخال تغيير في وظيفتها التعليمية يتجسد في زيادة مشاركتها في الجهود المحلية، وتوسيع فرص استفادة الكبار من التعليم العالي.

- أما ما يتعلق بالتعبئة الاجتماعية، والتسويق الاجتماعي لتعليم الكبار، فلم تحدث مناقشات كثيرة مباشرة في مؤتمر باريس حول تعبئة الجماهير، أو إثارة دوافع الكبار، وقد اعترف بالحاجة إلى مشاركة الكبار في تعليم أنفسهم وبخاصة النساء، ولكن لم يتم اقتراح أي أساليب أو

طرق لذلك. لقد كان البيان الوحيد الهام بشأن الجانب التعبوي ذلك الذي ركز على تجنيد الشباب لمكافحة الأمية.

- ولقد دعا مؤتمر باريس رجال تعليم الكبار عند مناقشته لموضوعات المنهج والمحتوى والجمهور المستهدف والجهات المقدمة لهذا النوع من التعليم، إلى أن يضعوا في أذهانهم قبل كل شيء ضرورة أن يكون دور تعليم الكبار أساسياً في حلٍ المشكلات التعليمية المعاصرة، لذا فقد اقترح محتوى ذا نطاق عريض جداً يبدأ بالموضوعات المهنية، ويتدرج حتى الموضوعات الثقافية والروحية، وأعلن المؤتمر أنه يجب تمكين الناس من الحصول على مبادئ المعارف الأساسية حتى يستطيعوا تدبير حياتهم بكرامة، والمشاركة بصورة نشطة في تشكيل بيئتهم العملية والاجتماعية والعائلية.

ومن البدهي أنه لا يمكن فصل قضية المحتوى عن الجمهور المستهدف. لقد أكد مؤتمر باريس تحقيق المساواة بأقصى درجاتها فيما يخص اختيار المجموعات المستهدفة، كما طالب بإيلاء اهتمام خاص إلى الشباب العاطل عن العمل، ودعا إلى تحقيق المشاركة الديمقراطية للأقليات، ووضع التسهيلات للعمال المهاجرين تمكنهم من الاستمتاع بكامل مزايا الفرص التعليمية المتاحة في الدول المضيفة.

- ورأى المؤتمر أن الذين تهددهم المجاعة هم بحاجة إلى برامج خاصة قبل حدوث المجاعة وأثناءها وبعدها، كما رأى أن يشمل محتوى تعليم الكبار القضاء على الأمية بحلول عام ٢٠٠٠، وأن يوضع تعريف جديد لمحو الأمية ينبغي أن يتضمن هذا التعريف مهارات محو الأمية الأساسية ومحو الأمية الحضارية، وكذلك محو الأمية التقانية (التكنولوجية).

وفي مجال منهجية تعليم الكبار وعملية التعليم والتعلم، لم يناقش الشيء الكثير في مؤتمر باريس عن أصول تدريس الكبار والمنهجية التي يجب أن تكون عنصراً أساسياً في أي ملتقى لتعليم الكبار، ولكن تمت صياغة بعض المعايير والضوابط والتي تحكم مسؤولية الكبير متعلماً.

- أما وسائل ومواد تعليم الكبار فقد أكد مؤتمر باريس بصورة أساسية، إضفاء صفة الاحتراف على مؤسسات تعليم الكبار، وأعرب أعضاء المؤتمر عن قلقهم وشعورهم بالحاجة الملحة لتنفيذ أنشطة وفاعليات تعليم الكبار بصورة علمية مقننة، وأكدوا أن إنشاء علم تعليم الكبار ودور الوسائل التعليمية والمواد على أنها نواح تطبيقية لمعطيات هذا العلم تستحق كل عناية.

ومن الموضوعات الهامة الأخرى التي بحثت في مؤتمر باريس قضية الحاجة إلى تشجيع التعاون بين المؤسسات الإعلامية والمنظمات المنخرطة مباشرة بالعمل في ميادين تعليم الكبار. وكان الهدف من هذا التوجه الاستفادة من معطيات الوسائل الإعلامية الإيجابية ومساهمتها في عمليتي التعليم والتنشئة الاجتماعية.

- وفيما يتعلق باختيار وتدريب معلمي الكبار، وجد مؤتمر باريس نفسه منشغلاً من جديد بموضوع إضفاء صفة التخصص على تعليم الكبار، ورأى أن إضفاء صفة التخصص أمر ضروري بالنسبة لتعليم الكبار بنفس قدر أهميته لأي نشاط إنساني آخر. ورأى المؤتمر أن التدريب المنهجي لمعلمي الكبار ضروري بصورة مطلقة من أجل تحقيق صفة التخصص هذه له. ودعا الجامعات ومعاهد التدريب إلى التركيز على تعليم الكبار، وإلى توفير برامج تؤدي إلى نيل الدرجات العلمية،

وإلى دعم جهود المنظمات غير الحكومية في إقامة برامج تؤدي إلى نيل الدرجات العلمية بالنسبة لمعلمي الكبار.

أما ما يخص عملية التقويم في تعليم الكبار فلم يذكر الكثير عن التقويم خلال مؤتمر باريس، ولم يكن واضحاً إذا ما كان المشاركون قد أخذوا التقويم أمراً مسلماً به، أم أنه لم يطرأ جديد يتناولونه بالمناقشة.

٥- مؤتمر الاسكندرية الخامس للتخطيط لبرامج تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر، تونس ١٩٨٩:

في ضوء برامج ومشروعات الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار للدورة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩ انعقد بمدينة تونس في الفترة من الحادي والثلاثين من تشرين الأول /أكتوبر إلى الرابع من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٩ مؤتمر الاسكندرية الخامس الذي حدد موضوعه: التخطيط لبرامج تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر.

ويأتي انعقاد المؤتمر في ظروف عربية وعالمية هامة بالنسبة لقضايا توفير فرص التعليم الأساسي للأطفال بالمدارس الابتدائية، وتوفير فرص محو الأمية، ومواصلة التعليم للكبار، فهو ينعقد على مشارف عام ١٩٩٠، العام الدولي لمحو الأمية، ذلك العام الذي تجتمع فيه دول العالم بأسرها في المؤتمر الدولي حول التعليم للجميع في بانكوك بتايلاند.

ويكتسب المؤتمر أهمية، كذلك من حيث تزامنه مع الإعداد للعقد العالمي للتنمية الثقافية، وبداية العقد الرابع للتنمية الدولية.

تحددت أهداف المؤتمر في النقاط التالية:

- مراجعة خطة محو الأمية وتعميم التعليم الابتدائي في الوطن العربي ببرامجها الكمية والنوعية، وتعديل مسارها في ضوء المدى الزمني المطلوب.

- وضع التصورات المستقبلية لخطط قطرية وقومية للتعليم المستمر فيما بعد محو الأمية، ووضع الأسس للتوسع في مؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد.

شارك في أعمال المؤتمر ممثلو /١٧/ دولة عربية من وكلاء وزارات التربية ومديري إدارات محو الأمية وتعليم الكبار، إلى جانب ممثلي المنظمات والاتحادات العربية والدولية التي لها علاقة بموضوع المؤتمر.

أكد المؤتمر أن تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر في ظروف الوطن العربي مطالب بإنجاز محو الأمية بين الجماهير شرطاً ضرورياً لمواصلة التعلم، ويستهدف أثناء ذلك وبعده الفئات الواردة فيما بعد وفق الأولويات الآتية:

- أن تمنح أولوية خاصة لملايين المتحررين الجدد من الأمية الذين يتخرجون من الحملات الشاملة لمحو الأمية، أو يتسربون من التعليم النظامي، وأولئك الذين لم يتمكنوا من مواصلة تعلمهم بعد المراحل الأساسية.

- أن تعطى أولوية أخص من بين هذه الفئة للشرائح المحرومة لعوامل اجتماعية أو اقتصادية أو جغرافية أو سياسية وخاصة النساء والفتيات، وسكان المناطق الريفية والأحياء الفقيرة، وللمهمشين من سكان المدن، ومن يعيشون في ظل النزاع المسلح، والحروب، والذين يحتجزون في السجون.

- أولئك الذين أكملوا الحلقة الثانية من تعلمهم، ويعانون من البطالة الفعلية أو المقنعة تأهيلاً لهم، وإدماجاً لجهودهم في تنمية مجتمعاتهم.
- العاملون في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي تطويراً لقدراتهم، ومواصلة لتعليمهم، وفتح آفاق جديدة لتطلعاتهم الذاتية، ولمطالب مجتمعاتهم.
- المهنيون من خريجي الجامعات، والتعليم العالي تجديداً لمعارفهم، وتمكيناً لهم من متابعة التطورات العلمية في تعليم مستمر مدى الحياة.

واستناداً إلى ذلك فإن تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر يستهدف بصفة عامة:

- تنمية القدرة على اكتساب المعارف أو المهارات أو الاتجاهات أو أشكال السلوك الجديدة الكفيلة بتحقيق النضج الكامل للشخصية سواء تحقق ذلك بصورة فردية أو جماعية.
- ضمان اندماج الأفراد في الحياة العامة من خلال تزويد الجمهور المستهدف بنوع من التعليم التقني والمهني المتقدم وتنمية القدرة على ابتكار أنواع جديدة من السلع المادية والقيم المعنوية.

إن برامج تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر، وفي ظل ظروف العمل في الوطن العربي ينبغي أن تركز على الأهداف التالية:

- تنمية المهارات الأساسية لدى المتحررين الجدد من الأمية، ووضعهم على طريق مواصلة التعليم والتعلم الذاتي من خلال أساليب التعليم الموازي ومؤسسات الثقافة الجماهيرية والتدريب.

- إحداث تغييرات مجتمعية، تتحقق بها العدالة والمساواة والمشاركة الجماهيرية.

- إبراز الخصائص الذاتية للثقافة العربية، وتأكيد أصالتها واستعدادها للتجدد، ومواكبة الثقافات الإنسانية واستيعاب اتجاهاتها السليمة.

- التفاعل مع الثورة العلمية والتقنية الحديثة، واستثمارها في تحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي.

هذا وقد استعرض المؤتمر الخبرات القائمة في الوطن العربي لتعليم الكبار المؤسسية منها وغير المؤسسية، ولاحظ وجود أنماط متطورة من الأنواع كافة موزعة على الرقعة الجغرافية للوطن العربي، يمكن الاستفادة منها عند الحاجة في أي قطر من الأقطار.

وفي الواقع فإن الجهود المبذولة في مجال التعليم المستمر تختلف من قطر عربي إلى آخر، من حيث التنوع أو المستوى، ولكن هناك تجارب متميزة منها:

- مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر، ومعاهد الدراسات الإضافية، ومراكز التأهيل والتدريب المهني والتقني التي تقوم بالإشراف عليها الجامعات العربية والمؤسسات التربوية المختلفة.

- مراكز التعليم والتدريب، والتعليم البيئي، والمراكز الريفية لتنمية المرأة، ومراكز التدريب الأساسية، والدورات التدريبية المكثفة، والدورات التعليمية للفئات المنتجة كعمال البترول، وحملات تقوية اللغة العربية.

- مؤسسات التعليم بالمراسلة، ومنها المؤسسات التابعة للحكومات والمؤسسات الأهلية.

- الجامعة المفتوحة.

- البرامج الثقافية والمهنية، والتدريبية التي تبثها أجهزة الإذاعة والتلفزيون.

- مؤسسات التعليم الموازي للكبار التي تؤهل المتحررين من الأمية للحصول على مؤهلات أعلى.

- النشاطات التثقيفية والإرشادية في الجوانب الزراعية والصحية والنسوية والثقافية والاجتماعية.

وقد كشفت المناقشات التي دارت، والتقارير المقدمة عن وجود جملة من الصعوبات التي تواجه الجهود التي تبذل في سبيل تطوير تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر.

إن تطوير واقع تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر ضرورة حضارية تستوجب توفير الحاجات الآتية:

- تطوير برامج تعليم الكبار بصورة تمكنها من الاستجابة السريعة والكافية لحاجات المجتمع المتجددة بسبب التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

- تطوير برامج تأهيل وتدريب العاملين في مجال تعليم الكبار بصورة تمكنهم من أداء أدوارهم بكفاءة عالية.

- التوسع في التعليم بعد المرحلة الأولى للأطفال، وبعد المرحلة الأساسية للأميين الكبار بتطوير أنماط جديدة من التعليم والتدريب تمكن الناشئة والكبار من التكيف مع الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يضطلعوا بها في مجتمع سريع التغيير.

- تطبيق نظام فعال يرسخ مبدأ لا مركزية العمل بما يدعم ويطور الجهود المحلية.

- الاعتراف بنظام تعليم الكبار في المجتمع على أنه جزء من النظام التربوي وتجسيده بالقرار السياسي، والهياكل التنظيمية والإدارية الضرورية.

٦ - مؤتمر الاسكندرية السادس (تعليم الكبار وتحديات العصر)، الاسكندرية ١٩٩٤:

في إطار برامج ومشروعات الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار لعام ١٩٩٤ انعقد بمدينة الاسكندرية في جمهورية مصر العربية بالتعاون مع كلية التربية في جامعة الاسكندرية مؤتمر الاسكندرية السادس تحت شعار «تعليم الكبار وتحديات العصر»، وذلك في شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٤.

تحددت أهداف المؤتمر بما يلي:

- رصد وتقويم الإنجاز في ميدان محو الأمية منذ إقرار الاستراتيجية العربية لمحو الأمية.

- العمل على تطوير استراتيجية محو الأمية بما يعزز برامج تعليم الكبار، ويكسبها الفعالية والدينامية لمواجهة تحديات العصر، وتحقق مطالب التنمية في ضوء تبنيها لمفهوم التربية المستمرة مدى الحياة.

ووفق المفاهيم التي تبناها المؤتمر في ضوء مفهوم تعليم الكبار الشامل فسوف تتأثر مجالات هذا النوع من التعليم بما يجري مستقبلاً في ستة ميادين رئيسية هي:

- الاقتصاد وبما يقتضي الارتقاء بالكفاءات الإنتاجية للعمال العرب، وإيلاء التدريب على صنع القرارات والسياسات الأهمية اللازمة وما يتطلبه ذلك من توجهات تعليمية لليافعين والكبار.
- تطور العلم والتقانة، وما يتضمنه ذلك من تسارع في تفجر المعارف وتقدم في المكتشفات العلمية والتطبيقات التقنية وما يقتضيه ذلك من توجهات يبذلها تعليم الكبار لتعريف الراشدين بما يستجد في هذا الصدد.
- تدفق المعلومات وتكاثف الاتصالات والمواصلات وما يتضمنه ذلك من تغير في مفهوم العمل، وتحول نحو صناعة المعلومات واستخداماتها.
- ازدياد الإلحاح على المشاركة المجتمعية الواسعة وتعزيز الممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وما يتضمنه من تعزيز تكافؤ الفرص المجتمعية وبخاصة التعليمية.
- ازدياد قبول التعددية الثقافية على أنه نمط للتعايش الإيجابي داخل المجتمعات الحديثة وما يتطلبه هذا من جهود يتحمل مسؤوليتها تعليم الكبار من أجل تحقيق الانصهار الاجتماعي واحترام آراء الآخرين.
- ظهور عدد من العلل الاجتماعية، وتزايد الآثار السلبية لعدد من هذه العلل القائمة حالياً، وبخاصة فيما يتعلق بنوعية الحياة والعلاقات الأسرية، واختلال توزيع الثروة، وازدياد العنف والجريمة المنظمة والإرهاب والمخدرات والتلوث البيئي.

وفي هذا السياق سيكون التعلم مدى الحياة أحد سبل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وهذا يستدعي بالتأكيد ولادة تصور

جديد للمجتمع، والحياة، تمليه حاجات الدول النامية والمتطورة وتطلعاتها، ويتحقق ذلك بمشاركة كاملة تتم على وجهها السليم بالارتقاء بالمستوى الثقافي والتعليمي للمواطنين جميعاً.

وفي ضوء الدراسات المقدمة إلى المؤتمر والاتجاهات التي سادته، وبناء على التقارير المقدمة من لجان العمل أوصى المؤتمر بما يلي:

أولاً - توصيات موجهة للدول العربية:

- دعوة الدول العربية إلى استكمال إصدار التشريعات وسن القوانين الخاصة لمكافحة الأمية وتعزيز المجالس العليا والوطنية العاملة بمجال محو الأمية، وإحياء أدوارها العملية.
- إعادة النظر في المناهج الحالية لتتلاءم والحاجات التعليمية للكبار وفق ظروف مجتمعاتهم وبيئاتهم وتأهيلهم مهنياً، ومواكبة عملية التغيير التي يشهدها العصر.
- الاهتمام بمكافحة أمية اليافعين ممن تتراوح أعمارهم بين (٩-١٥) سنة، وإعداد مناهج تتلاءم وحاجاتهم وتزويدهم بمهن تساعد على الحياة بكرامة والعمل على تنمية مجتمعاتهم المحلية بما يساهم في عملية التنمية الشاملة.
- دعم المرحلة الثالثة من البرنامج التعليمي عبر التلفزيون (آن الأوان) لما حققه هذا البرنامج من نتائج إيجابية بعد عرضه على بعض الدول.
- زيادة الاهتمام بإنتاج الكتب اللازمة لمرحلة المتابعة، وحث الكتاب العرب على التأليف في هذا المجال، نظراً لما في ذلك من فوائد للأميين المتحررين الجدد ضماناً لعدم ارتدادهم للأمية.

- توظيف وسائط الثقافة العامة (مكتبات عامة، مكتبات متنقلة، متاحف، معارض، مسارح، مهرجانات) في دعم مجهودات محو الأمية وتعليم الكبار.
- دعوة الدول العربية إلى تطوير وترقية الهياكل الإدارية لمحو الأمية وتعليم الكبار لتصبح ذات صفة اعتبارية، وتتمتع بقدر عال من الاستقلالية يتيح لها التحرك بفاعلية أكبر كما يتبين من بعض تجارب الدول العربية التي رفعت مستوى إدارات تعليم الكبار إلى مستوى وزارة أو هيئة عامة أو جهاز مركزي.
- تشجيع الدول العربية لتبني فكرة الجامعات المفتوحة، وإصدار التشريعات اللازمة لذلك تحقيقاً لمبدأ التعليم للجميع.
- دعم الجهود التي تبذلها اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار في فلسطين لما تقوم به من دور هام في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بين أفراد الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً ليستطيع هذا الشعب إقامة مؤسساته التعليمية.
- دعوة الدول العربية لدعم برامج العمل المتضمنة في الخطة القومية لتعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية في الوطن العربي.
- التأكيد على توظيف وسائل الإعلام والثقافة كافة في إنتاج البرامج الموجهة للأميين والمتحررين الجدد من الأمية.
- دعوة الدول العربية لإعادة تقويم خططها وبرامجها الوطنية من أجل تطوير العمل وترشيده.
- تكثيف الجهود التي تستهدف محو الأمية بين النساء وبخاصة في المناطق الريفية، وتوفير الظروف المواتية لذلك، وتنظيم برامج

تدريبية لهم بهدف تمكينهم من الحصول على مهارات تمكنهم من القيام بمشروعات للحصول على مصادر جديدة للدخل.

- التأكيد على دور المجلس الاستشاري للجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار في رسم السياسات العامة، وتحديد البرامج والخطط المستقبلية، والعمل على إحياء هذا المجلس ليضطلع بالمهام الموكلة إليه.
- دعم وتعزيز دور المراكز الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار بما يكفل قيامها بأدوار في مجالات التدريب والتأهيل والبحوث، وإنتاج المواد التعليمية وقواعد المعلومات على أكمل وجه.
- ضرورة توظيف الجامعات والمعاهد العليا لخدمة وتطوير العمل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بحيث تضطلع هذه المؤسسات بدور أكبر من الدور الحالي في مجالات التدريب والبحوث والدراسات وتطور المناهج.
- التأكيد على أهمية التعليم الديني الأصيل (المساجد، الخلاوي، الكتاتيب، المحاضر، مدارس تحفيظ القرآن) مدخلاً هاماً لتعليم الأميين، وتعزيز القيم والمثل الإسلامية.
- تعزيز العمل العربي المشترك في سياقاته الثنائية والمتعددة والقومية في مجالات محو الأمية وتعليم الكبار خاصة في مجالات تبادل الخبرات والمعلومات والتمويل.
- دعم المؤسسات المالية المانحة والشخصيات القادرة لدعم الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ليقوم بمهامه على أكمل وجه.
- دعوة الدول العربية وتشجيعها على إنشاء اتحادات قطرية، أو جمعيات لمحو الأمية وتعليم الكبار، وينبثق عن هذه الاتحادات اتحاد

عام عربي لتعليم الكبار يعنى بتنسيق وتوحيد الجهود المبذولة من قبل المؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية لتأخذ دوراً أكبر في مجال مواجهة مشكلة الأمية في جوانبها المختلفة، وعلى مستويات العمل كافة.
- نظراً لما للأمية من أخطار على الأمن القومي العربي، فإن تضمين هذه القضية البالغة الأهمية أصبح أمراً ملحاً على الساحة العربية يستدعي أولوية بحتة في جدول أعمال أول قمة عربية مقبلة.

توصيات للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار):

- دعوة الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار لإنتاج وحدات تعليمية ريادية مرتبطة بالتربية البيئية والسكانية والثقافة الصحية والتربية من أجل السلام العادل وغيرها من الموضوعات ذات صلة بطبيعة العصر.
- توسيع قاعدة استفادة الدول العربية الأعضاء من خدمات الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار عن طريق إنشاء وحدات العمل الميداني في المناطق المختلفة في الوطن العربي.
- الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على بعث المجلس الاستشاري للجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ليقوم بمهامه الموكلة إليه.

- دعوة الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار لمتابعة إنشاء اتحاد عام عربي منبثق عن الاتحادات والجمعيات القطرية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- دعوة الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار إلى ضرورة إنشاء وحدة للمعلومات تتولى إنشاء بنك للمعلومات، ووضع الآلية المناسبة لتسيير عمل هذه الوحدة.
- حث الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار على تخصيص جوائز وحوافز مادية ومعنوية للمبدعين العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وكذلك تكريم رواد العمل في هذا المجال.
- الطلب من الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار إعادة مشروع تبادل الخبرات بين القيادات العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار في جميع المستويات في الدول العربية كافة لما في ذلك من إثراء للخبرات التربوية.
- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للسعي الحثيث لإجراء الاتصالات المناسبة لتضمين ملف الأمية في الوطن العربي ضمن جدول أعمال أول قمة عربية مقبلة.
- دعوة الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار لدعم الجهود التي تبذلها الدول العربية من جهات رسمية ومنظمات غير حكومية، وبخاصة النائية منها في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

٧- المؤتمر الإقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي الخامس حول تعليم الكبار، القاهرة ١٩٩٧:

في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار الذي عقدته اليونسكو في مدينة هامبورغ بألمانيا في الفترة الممتدة من (١٤-١٨ تموز /يوليو ١٩٩٧) والذي نظم بالتعاون بين معهد اليونسكو للتربية في هامبورغ بالتنسيق مع قسم محو الأمية وتعليم الكبار برئاسة اليونسكو في باريس، وبالتعاون مع شركاء دوليين آخرين، في إطار ذلك تم عقد خمسة مؤتمرات تحضيرية في أقاليم العالم الكبرى منها المؤتمر الإقليمي التحضيري في المنطقة العربية الذي نظمه مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية بالتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في مصر، وذلك في الفترة من (٢٥-٢٧ شباط /فبراير ١٩٩٧).

استهدف المؤتمر تحقيق ما يلي:

- الاعتراف بالأهمية العامة لتعليم الكبار.
- بناء التزام عالمي بحق الكبار في التعليم.
- تبادل الخبرات حول التدابير القائمة لتعليم الكبار ومتطلبات تطويرها.
- وضع توصيات بشأن السياسات المستقبلية والأولويات، وتبني إعلان حول تعليم الكبار وخطة عمل المستقبل.
- تعزيز التعاون الدولي.

عقد المؤتمر برعاية السيّد الدكتور وزير التربية في جمهورية مصر العربية، واستمع المؤتمر إلى كلمة الافتتاح التي ألقاها وكلمات كل من

مدير دائرة تعليم الكبار في اليونسكو وممثل المدير العام في المؤتمر إنابة عنه، وكلمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وخبير التربية في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، وكلمة مدير مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية في بيروت.

أما موضوعات المؤتمر فقد ركزت على:

- التعريف بالمؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار.
- الوضع الراهن لتعليم الكبار في المنطقة العربية.
- وضع تعليم المرأة في المنطقة.
- تقرير اليونيسيف حول محو الأمية وتعليم الكبار في المنطقة.
- تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- مهام المعهد الدولي للقرائية في جامعة بنسلفانيا.
- عرض شريط المؤتمر (إنتاج معهد اليونسكو للتربية - هامبورغ).

وقد درست لجان العمل:

- تعليم الكبار والتنمية في مواجهة التحديات الكبرى للقرن الحادي والعشرين.
- التخطيط وتشمل الأولويات والحاجات والسياسات المستقبلية لتعليم الكبار في إطار التعليم المستمر مدى الحياة.
- تحسين برامج تعليم الكبار ومحو الأمية، واستعمال التقانة (التكنولوجيا) الحديثة.
- تدعيم التعاون والتضامن على الصعيد الوطني والإقليمي.

وقد توصلت لجان العمل إلى جملة من المبادئ والأسس بشأن تطوير تعليم الكبار في المنطقة العربية، حيث تولى المؤتمر دراستها ومناقشتها، وإقرارها بالصورة الواردة في نتائج المؤتمر، هذه النتائج التي تضمنت ما يلي:

توصيات المؤتمر بشأن تطوير تعليم الكبار: (أجندة المستقبل)

خرجت مداولات المؤتمر استناداً إلى ما توصلت إليه لجان العمل الأربع بالتوصيات التالية:

- تعليم الكبار والتنمية في مواجهة التحديات الكبرى للقرن الحادي والعشرين.

• إن قضية التنمية البشرية من أهم العناصر المكونة للتنمية الشاملة التي تعمل الدول العربية منذ عقود عدة على تحقيقها، ولقد أصبحت هذه القضية أكثر أهمية نتيجة النظام الدولي الجديد وعولمة الاقتصاد.

ونظراً للأهمية التي يكتسبها تعليم الكبار في دعم الاتجاهات الإيجابية نحو العمل المنتج وضرورته للفرد والمجتمع، وفي تنمية الشعور بالمسؤولية نحو المحافظة على الممتلكات العامة، يرى المؤتمر ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير الآتية:

- دعوة جميع المؤسسات في القطاعين العام والخاص إلى المزيد من الاهتمام بالعاملين لديها والعمل على رفع مستواهم التعليمي بصورة مستمرة، سعياً إلى تحسين أدائهم وإنتاجيتهم.
- ربط مكونات التعليم والتدريب ومضامينهما باهتمامات المتعلمين الكبار العاملين في جميع المؤسسات المعنية، بهدف دعم كفاءاتهم ومهاراتهم، رفعاً لأدائهم.

- العمل على توفير حوافز داخل كل مؤسسة لتشجيع العاملين للالتحاق بتعليم الكبار، كربط الترقيات الوظيفية بالمشاركة والنجاح في برامج تعليم الكبار.

- دعوة الحكومات إلى سن القوانين والتشريعات المناسبة لتشجيع المؤسسات على تطبيق هذه الإجراءات، ودعوتها إلى مراجعة القوانين والتشريعات التي تقيد مثل هذا التطبيق، كلما استدعى الأمر ذلك.

- إنشاء مشروعات رائدة على المستوى الوطني والإقليمي تشكل نماذج للأدوار التي يمكن أن يؤديها تعليم الكبار في مجال العمل والتحول الاقتصادي.

• وفيما يتعلق بإتاحة المشاركة للجميع في التنمية المستدامة والإنتاجية، يرى المؤتمر ضرورة أن يستهدف تعليم الكبار التركيز على بناء الأسرة المنتجة والمواطن المنتج، ودعم الاتجاهات المؤدية إلى ترشيد الاستهلاك ونبذ الإسراف، وذلك عن طريق الآتي:

- دراسة المناهج الخاصة بتعليم الكبار ومراجعتها بهدف تعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة والإنتاجية وإدماج المبادئ والمفاهيم التنموية فيها.

- تخطيط برامج لتعليم الكبار بصوره غير نظامية ولا نظامية بما يوفر العنصر البشري الأكثر استجابة لحاجات التنمية المستدامة إنتاجاً واستهلاكاً. وأن ترتبط تلك البرامج ارتباطاً عضوياً بمشروعات التنمية تخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتقويماً، مع مراعاة تطبيق ما يجري على مشروعات التنمية من دراسات الجدوى والتمويل الذاتي وتقويم الآثار بعيدة المدى...

- إعداد برامج لتعليم الكبار مساندة لجهود المؤسسات التربوية والخدمية في دعم برامج التنمية والإنتاجية من حيث التوعية والإرشاد والتحفيز، وخاصة بين الآباء والأمهات والجماعات الأقل حظاً من التعليم.

• وفيما يتعلق بتعليم المرأة ودورها في تطوير المجتمع، أكد المؤتمر إزالة أي فوارق في التعليم بين الذكور والإناث، وتهيئة الفرص الكاملة للدراسة ومواصلة التعلّم تقديراً لمكانتها ودورها الهام في الأسرة والمجتمع، والعلم بأمور دينها ودنياها.

ويرى المؤتمر في هذا السياق:

- النظر إلى مفهوم تعليم المرأة على أنه جزء متكامل من التربية الشاملة والتي تؤكد الجوانب المختلفة للحياة باعتبارها مسؤولية مشتركة بين الجنسين.
- الانطلاق في تعليم المرأة من تثبيت وتأكيد ثقتها بذاتها وقناعتها بحاجتها للتعلم، ومن دوره في تحسين أوضاعها ورفع مستوى حياتها الاجتماعية والأسرية.
- تصعيد العمل على سد أكبر منابع الأمية، بالتوسع في نشر التعليم الابتدائي في الحضر والريف لاستيعاب أكبر عدد من الإناث في سن الدراسة، وإزالة كل العوائق المادية والمعنوية، للحد من العوامل المؤثرة في تعليمها وخاصة العادات والتقاليد الضارة.
- تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، والسعي لتأهيل المرأة بشتى وسائل تعليم الكبار بهدف توسيع مشاركتها في تلك المجالات وتحسين مستوى حياتها وأوضاعها الأسرية.

• وفيما يخص علاقة تعليم الكبار بالبيئة والصحة والسكان، انطلق المؤتمر من معدلات النمو السكاني في المنطقة العربية، البالغ في المتوسط حوالي ٣٪، وهو من أعلى المعدلات في العالم، ومن ارتفاع نسبة الأطفال أقل من سن ١٥ إلى ٤٠٪ من مجموع السكان، ومن تزايد نسبة سكان الحضر على حساب سكان الريف نتيجة الهجرة من الريف إلى الحضر. وما يمثله ذلك من ضغط على الموارد واختلال في التوازن البيئي وفي الوفاء بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية. وأكد المؤتمر الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه تعليم الكبار في نشر أنماط سلوكية متنوعة عن التربية السكانية والصحية والبيئية لمواجهة تلك الظروف والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية. ويرى المؤتمر في هذا الصدد أن يتجه تعليم الكبار إلى نشر الوعي والمعرفة وتنمية المهارات والمواقف الإيجابية والشعور بالمسؤولية تجاه المشكلات الصحية والسكانية والبيئية وذلك عن طريق:

- الاستفادة من دراسات تحليل وتقويم الواقع السكاني الراهن والقوى التي تشكله، والأنظمة البيئية ومدى ارتباط الإنسان العربي المعاصر بها، وتطورات الأوضاع الصحية وانعكاسات تلك العوامل على برامج تعليم الكبار.
- إدماج التربية السكانية والبيئية والصحية في التعليم النظامي وغير النظامي واللانظامي، في أهدافه وبرامجه ومناهجه ووسائله، بما يمكن من الوصول إلى جميع الفئات المستهدفة، وتوضيح العلاقة القائمة بينها وبين التنمية الشاملة، ودور الأفراد والجماعات والمجتمعات في إحداث تلك العلاقة.

- تعزيز ودعم برامج تنظيم الأسرة، في الدول التي تأخذ بتلك السياسات، والتركيز على تثقيف الفتيات (أمهات المستقبل) على الطرق الصحيحة، في مستوى المعارف والخبرات والاتجاهات في مجالات التربية الأسرية والصحية والبيئية والسكانية.

• وفيما يتعلق بأهمية تعليم الشباب غير الملتحقين بالمدارس، أولى المؤتمر أهمية خاصة لهذه الفئة التي تمثل المستقبل القريب للمنطقة، وإلى تأثير الجهود الرامية إلى تعليمها وتأهيلها في الصورة المستقبلية للمجتمع العربي، ومن هنا أكد المؤتمر:

- تعميم التعليم الأساسي وتحقيق مجانيته، وتقديمه بصيغ متنوعة تتناسب مع ظروف اليافعين والشباب المتنوعة. والتأكيد على جودة التعليم بما يلبي حاجات المستهدفين وحاجات المجتمع التعليمية، وما يضمن الوصول إلى مستوى يمكن من تنمية قدرات الشباب واليافعين، ومساهمتهم في تنمية مجتمعاتهم ومواصلة تعلمهم.
- تأمين نظام مرن لتعليم الكبار في برامجه ومناهجه وطرقه، يضمن فتح القنوات بين التعليم النظامي وغير النظامي والتعليم المفتوح، ويسهل للمستهدفين وللمتسربين الانتقال بين النظامين وفق ظروفهم المتغيرة، وييسر سبل التعلم الذاتي لمتابعة الدراسة الثانوية والمستوى الأعلى، في مراكز التأهيل والتدريب وفي الجامعات.
- ربط برامج تعليم الكبار بالتدريب على المهارات والحرف والمهن المدرة للدخل، لتأهيلهم طبقاً لمتطلبات وحاجات سوق العمل. وإقامة مشروعات إنتاجية مختلفة في إطار جهود التأهيل، يشارك في إدارتها المستهدفون وتمول ذاتياً وتعاونياً وبدعم من الجهات المعنية الحكومية والأهلية والخاصة.

- إدماج الشباب في نشاطات ثقافية واجتماعية وترويحية، تهدف إلى تدعيم القيم الخلقية والاجتماعية، وتعزيز الأمن الاجتماعي، والوقاية من الانحراف والعنف والإدمان.

- التخطيط: ويشمل الأولويات والحاجات والسياسات المستقبلية لتعليم الكبار في إطار التعلم المستمر مدى الحياة.

انطلق المؤتمر من استعراضه لواقع تعليم الكبار في المنطقة العربية، في ضوء تحديات الألفية الجديدة والرؤية المستقبلية، وبرغم تقديره للجهود القائمة لتعليم الكبار إلا أنه يرى أنها ما زالت بعيدة عن تحقيق الطموحات المستقبلية، وأوصى في هذا المجال بالتركيز على ما يأتي:

ـ فيما يتعلق بالتخطيط، رأى المؤتمر أن تنطلق الخطط من مفاهيم واضحة ومحددة الأهداف في مجالات محو الأمية وتعليم الكبار في إطار التعليم المستمر. وأن تعطى الأولوية للمرأة، وسكان الريف، والعمال، والفئات ذات الحاجة الخاصة. وأن يتم التخطيط على مستويات ثلاثة:

- المستوى الإقليمي: للتنسيق بين جهود الدول العربية وتعزيز الجهود المشتركة التي تعجز الدول منفردة عن القيام بها. ومن أمثلة ذلك البرنامج الإقليمي «عربيبيل» كإطار تعاوني فيما بين الدول العربية.

- المستوى الوطني: لتحقيق السياسات الوطنية ووضع الإطار العام للجهود الوطنية.

- المستوى المحلي: للتخطيط التنفيذي على مستوى التقسيمات الإدارية المختلفة.

• فيمـا يتعلـق بالحاجـات التعليميـة: ركـز المـؤتمر علـى ضـرورة أن يـستند التعـرف إلى الحاجـات التعليميـة علـى دراسـات ميدانيـة لمختلـف الفئات المستهدفة، ولمختلف المستويات (تعليـم أساسـي، مـا بعـد التحـرر من الأمية، مواصلة التعلم في إطار التعليم المستمر).

• فيما يتعلق بالربط بين التعليم النظامي وتعليم الكبار، أكد المؤتمر ضـرورة العمـل الجـاد علـى فـتح القنـوات بـين النظـامين، وإزالـة جميـع العقبـات للانتقـال بينهمـا، في التـشريعات ومواءمـة المنـاهج، والاعـتراف بالشهادات أكاديمياً ووظيفياً.

• فيما يتعلق بتدريب العاملين، اقترح المؤتمر وضـع خطـط تدريبيـة حديثة على المستويين الوطني والإقليمي، تستفيد من تقانـة (تكنولوجيـا) التعليم الحديثـة في توجيـه بـرامج للتـدريب عـن بُعـد والتـدريب بالعمـل، وألا تقتصر هذه الـبرامج علـى التربـويين وحـسب. كمـا أوصـى بالارتقـاء بمؤسسات التـدريب الوطنيـة والإقليميـة ودعمهـا لتـؤدي وظائفهـا بـشكل فعال وأن تنشئ آليات للتكامل والتعاون فيمـا بينهـا. وأكـد المـؤتمر توصـية اللجنة الاستـشارية لبرنـامج «عربيوبيـل» بـشأن دعـم مركـز سـرس الليـان ليـؤدي دوره القـومي، كمـا أكـد العمـل علـى تفعيـل مركـزي طـرابلس والبحرين.

• فيما يتعلق بالتمويل، أوصى المؤتمر بزيادة المخصصات للنهـوض بأعباء متميزة في تعليم الكبار، وتبني صيغ وآليات مبتكرة لتمويل برامجه تأخذ في الاعتبار:

- تعدد مصادر تمويل تعليم الكبار حيث تشمل: التمويـل الحكـومي، والأهلي، والذاتي والتمويل في إطار التعاون الدولي.

- تشجيع التبرعات العينية مورداً غير مباشر للتمويل.
- تشجيع القطاع الخاص للدخول في الاستثمار في تعليم الكبار.

• فيما يتعلق بالجهات والهيئات المشاركة، رأى المؤتمر أهمية توسيع نطاق الجهات المشاركة في تعليم الكبار والاعتراف بأدوارها ودعم جهودها للتكامل مع غيرها من الجهود واقترح:

- السعي إلى تعميق التكامل بين الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة في إطار تعليم الكبار.
- دعوة القطاع الأهلي (غير الحكومي) على تكوين جمعيات لتعليم الكبار على مختلف المستويات، وصولاً إلى «اتحاد عربي لتعليم الكبار» يؤدي إلى تمتين التعاون والتكامل مع المنظمات والشبكات النظيرة على المستوى العالمي للمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال.

• فيما يتعلق بالاستراتيجيات، أوصى المؤتمر بما يأتي:

على المستوى الوطني: دعم المنظمات الأهلية للعمل في تعليم الكبار وتشجيعها لاستثمار قدرات التطوع لديها في إطار الخطط الوطنية.

- تأكيد التعاون والتنسيق الفعلي بين الجهات المعنية بما يؤدي إلى إنجاح الخطط الموضوعة.
- دعم وتطوير الهياكل التنظيمية الوطنية القائمة للاضطلاع بمسؤولياتها في رسم السياسات والتخطيط والتنسيق والتمويل والتنفيذ والمتابعة والتقويم.

- على المستوى الإقليمي: العمل على أن تتكامل الخطط الوطنية بما يخدم البُعد الإقليمي في مجالات المناهج، والتدريب، والمواد التعليمية، والإدارة والتنظيم، والبحوث والتجارب.
- العمل على إنشاء شبكة للتعاون الفني والإعلامي وتبادل المعلومات بما يخدم الدول العربية ويعزز التعاون فيما بينها.

- تحسين برامج تعليم الكبار واستعمال التقانة (التكنولوجيا) الحديثة:

انطلق المؤتمر في هذا الشأن من التغيرات المتسارعة في مختلف أوجه النشاط البشري في المجتمع العربي، وما يترتب على ذلك من أهمية الارتقاء ببرامج تعليم الكبار وتنويعها، استيعاباً لتلك التطورات المذهلة من ناحية، واستجابة لحاجات الكبار المتنوعة والمتباينة من ناحية أخرى. وأوصى المؤتمر في هذا الشأن بالآتي:

- فيما يتعلق بتقييم التجارب وتدعيم البحوث، رأى المؤتمر، إضافة إلى ما هو متوفر لدى الدول العربية، التوسع في إنشاء مراكز للدراسات والبحوث المتقدمة، بغرض توفير المعلومات الصحيحة والبيانات الحقيقية نظراً لأهمية ذلك في إجراء الدراسات ومعالجة المعلومات وتقييم التجارب، واستخدام النتائج في تحسين البرامج الموجهة للكبار.
- العمل على وضع آليات ومعايير موحدة لكل الدول العربية في جمع البيانات وتقويم البرامج على المستويين الكمي والنوعي وفي تقويم إنجاز المشاركين بما يتناسب مع خصائصهم التنموية، وفي قياس الآثار البعيدة المدى للتعلم. وتوضيح أهمية ذلك في التوحيد

في عمليات التنسيق وتبادل المعلومات وتعميم التجارب الناجحة بين الدول العربية.

• فيما يتعلق بتنظيم البرامج وتحسين نوعيتها، رأى المؤتمر، ضرورة توجيه برامج محو الأمية وتعليم الكبار لتشمل الفئات المستهدفة كافة، وتأخذ بعين الاعتبار مستجدات العصر ومواجهة ما أفرزته من مشكلات على الساحة العربية؛ (تلوث البيئة، الانفجار السكاني، تعاطي المخدرات، التعامل مع الطاقة، أزمة المياه، الغزو الفكري للقيم والمعتقدات). وتعزيز احترام القيم والمعتقدات الدينية والهوية العربية، واحترام السلام القائم على الحق والعدل.

- ربط مناهج محو الأمية بتلبية احتياجات الفئات المستهدفة، ومواصلة التجديد في طرائق تقديمها.

• فيما يتعلق باستخدام وسائل التقانة (التكنولوجيا) الحديثة للتعليم والاتصال، على ضوء الثورة التقانية (التكنولوجية) التي يشهدها العالم، لا بدّ للبرامج الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار أن تواكب هذا التقدم وتتعامل معه، باعتمادها وسائل التقانة (التكنولوجيا) الحديثة وأدواتها ووسائل الاتصال واعتماد برامج متنوعة وفق منهجيات خاصة كالتعليم المفتوح، والتعليم عن بُعد:

- تبني فكرة إنشاء الجامعة العربية المفتوحة، واستثمار التقانة (التكنولوجيا) الحديثة، وتوظيف القنوات الفضائية وشتى وسائل الاتصال في قيام الجامعة توحيداً للفكر العربي ونهوضاً به.

- توسيع التعاون بين بنوك المعلومات العربية، واستكمال قيامها في الدول التي لم تنشئها بعد، وربط بعضها ببعضها الآخر وبالشابكة

(الانترنيت) بما يؤدي إلى الاستفادة القصوى في تبادل الخبرات والبرامج والسعي لتوحيد المناهج في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

• فيما يتعلق بتحسين المحيط التربوي للكبار، رأى المؤتمر:

- ضرورة العمل على تمهين تعليم الكبار بما يؤكد العلاقة بين نظريات تعليم الكبار وتطبيقاته التي تتناسب وظروف الكبار.
- التنسيق بين مختلف الجوانب والعناصر في عمليات تعليم الكبار.
- العمل على تفعيل دور الجامعات والمعاهد العليا في هذا المجال من حيث إعداد الأطر ومواصلة تدريبها ورفع مستوياتها.

- تدعيم التعاون والتضامن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي:

نظراً للحاجة الماسة لتنشيط العمل في المجال الواسع لتعليم الكبار وفي مقدمته نشاط محو الأمية، وأهمية تضافر الجهود الرسمية والأهلية، وضمان المشاركة والتعاون في نطاق المجتمعات المحلية، والوصول إلى توسيع الشبكات الوطنية، وإلى إيجاد شبكات على المستوى العربي، وتنشيط آليات التعاون والتنسيق بينها وبين المنظمات الأخرى في المنطقة ودعم المنظمات غير الحكومية، وتوسيع الحوار والتعاون بين تنظيمات تعليم الكبار في الدول العربية ودول العالم على مختلف المستويات، أوصى المؤتمر بما يأتي:

• فيما يتعلق بتوسيع التعاون داخل الإطار الوطني، العمل على تعزيز جهود الدولة عن طريق المساهمات الطوعية لطاقات المجتمع في تعليم الكبار، وذلك بالسعي لتحقيق الآتي:

- إسناد التخطيط والتنفيذ والمتابعة لمحو الأمية وتعليم الكبار على المستوى الوطني إلى هيئة أو مجلس، تشارك فيه المؤسسات الرسمية والهيئات والمنظمات والجمعيات الأهلية والجامعات وغيرها من الجهات المعنية.

- تمويل الأنشطة بشكل تعاوني يساهم فيه إلى جانب مخصصات الدولة، صندوق مشترك يسعى إلى إيجاد مصادر مالية وعينية غير تقليدية، مثل: القطاع الخاص، ومساهمات المؤسسات والجمعيات المعنية، والاستثمارات، والتمويل الذاتي من أنشطة تعليم الكبار، والمساعدات من المنظمات العربية والإسلامية والدولية.

- شمول مجالات التعاون الوطني مشروعات وطنية ومحلية مثل إنشاء المراكز، والبرامج التعليمية، وتدريب الأطر، وإجراء البحوث والتجديدات، والاستفادة من التقنيات الحديثة في التعليم، وتبادل الخبرات والتجارب، وتنظيم قاعدة وطنية للمعلومات.

- تعزيز التعاون الوطني بإصدار التشريعات المنظمة للعلاقات المتكاملة بين مختلف الأطراف والجهات المعنية، وتوظيف التدريب والإعلام في تهيئة القيادات الوطنية لأداء أدوار متميزة وفعالة في التعاون الوطني.

• فيما يتعلق بتقوية التعاون والتضامن الإقليمي، التأكيد على تنسيق الجهود على جميع الصعد:

- جمع الهيئات والمجالس الوطنية في تنظيم إقليمي لمحو الأمية وتعليم الكبار، بما يحقق التعاون والتنسيق بين الجهود العربية وتكاملها، ويتعامل مع المنظمات والتكوينات الرسمية في المجال الدولي.

- السعي إلى إيجاد هيئة عربية لتعليم الكبار تجمع الاتحادات والجمعيات والمؤسسات الوطنية وتعمل على دعم الجهود الأهلية (غير الحكومية) لتنمية وبناء الإنسان العربي، وتتعاون مع الشبكات العربية والإسلامية والدولية لتحقيق أهدافها المنشودة.
- دعم الصندوق العربي لتمويل المشروعات ذات الصبغة المشتركة التي يصعب على الدول العربية تنفيذها بشكل منفرد.
- الاستفادة من المراكز المتميزة في مختلف مجالات تعليم الكبار، وتنظيمها في شبكات تحقق التعاون والتنسيق، وتبادل الخبرات والقيام بمشروعات مشتركة تشمل التدريب وإنتاج البرامج والاستفادة من المعلومات والتقنيات الحديثة.
- توظيف تقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة، بإنشاء قاعدة معلومات لتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول العربية فيما بينها وربطها بالشبكات الدولية (انترنيت) وإقامة مشروعات مشتركة وخاصة برامج التعليم عن بُعد والجامعة العربية المفتوحة وتوظيف القنوات التعليمية المتخصصة في مجال تعليم الكبار.

• فيما يتعلق بالتعاون على الصعيد الدولي، العمل على تعزيز التعاون في مجال تعليم الكبار مع المنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) على المستوى العالمي، وعلى المستوى الثنائي، والإقليمي، وشبه الإقليمي، لتطوير نمط من التعاون الفني والمادي، وتدفق المعلومات وتبادل الخبرات بما يتيح للدول الأخرى الاستفادة من التجارب والإمكانات العربية، ويحقق بالمقابل الاستفادة من خبراتهم بما يتلاءم مع الواقع ويحافظ على الهوية العربية.

٨- المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار، هامبورغ ١٩٩٧:

عقد المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار في مركز المؤتمرات في هامبورغ بالتعاون بين منظمة اليونسكو وشركاء آخرين. وقد اكتسب هذا المؤتمر أهمية خاصة لأن انعقاده يأتي بعد مرور اثنتي عشر عاماً على انعقاد المؤتمر الدولي الرابع، وشارك عدد من المنظمات الدولية في تنظيمه وتمويله.

شارك في أعمال المؤتمر ممثلون عن (١٥٠) دولة، كما شارك ممثلون عن المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وعن المنظمات الدولية الحكومية، وممثلون عن خمسمائة منظمة غير حكومية ومائتي مؤسسة. وقد بلغ عدد المشاركين في أعمال المؤتمر أكثر من ألف وسبعمائة مشارك وهذا العدد من المشاركين يبلغ ضعف عدد المشاركين في المؤتمر السابق.

افتتح المؤتمر السيّد رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية مشيراً إلى أن ألمانيا تساهم في أنشطة اليونسكو منذ ستة وأربعين عاماً، وأن عدداً من المؤسسات التابعة للمنظمة قد أحدثت في مدينة هامبورغ المنفتحة على العالم. أكد السيّد رئيس الجمهورية أهمية الموضوع المحدد لهذا المؤتمر، وأبدى استغرابه لاعتبار امتحانات الشهادات هي نهاية التعليم، ذلك أن استمرارية التعلم حاجة حيوية للمجتمع، وأن إيجاد مناخ مشجع على الابتكار والإبداع، قائم على قاعدة متينة أمر أساسي في عالمنا المعاصر، كما أكد في كلمته دور تعليم الكبار في تعزيز السلام وأهمية التعاون من أجل تمتين ثقافة السلام.

وقد تحدث السيّد فريدريك مايور المدير العام لليونسكو مشجعاً على انتهاج دروب مبتكرة حتى تصبح هامبورغ علامة فارقة في تاريخ

تعليم الكبار. موضحاً أهمية تحديد أدوار جديدة لتعليم الكبار في القرن القادم، منوهاً بالنهج الذي اتخذته اليونسكو في هذا المؤتمر المتمثل في الجمع بين ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مؤتمر واحد، والذي يعد بحد ذاته تحدياً حقيقياً، مؤكداً أهمية تحقيق السلام المستدام فهو شرط أساسي للتصدي للتحديات وأهمية توفير المناخ الملائم للانتقال من الديمقراطية الهشة إلى الديمقراطية الحقيقية. وقد أشار المدير العام لليونسكو إلى الخسارة الكبيرة لرحيل «باولو فريري» البرازيلي الجنسية وأحد كبار التربويين في العالم الذي أكد أهمية العلاقة بين محو الأمية والانعتاق، وكذلك لرحيل السيّدة «نيتا بارو» رئيسة المجلس العالمي لتعليم الكبار والسيد «جيم كرانت» الرئيس السابق لليونيسيف. كما تحدث السيّد رئيس مجلس الشيوخ في هامبورغ - المحافظ الأول - مشيراً إلى أهمية ما ورد في تقرير ديلور «تعليم الكبار مفتاح القرن الحادي والعشرين» باعتبار أن تعليم الكبار هو أداة تسمح لتوفير الفرص للأشخاص المهمشين الذين لم يتسنَ لهم الحصول على تعليم مناسب أثناء طفولتهم مؤكداً أن تعليم الكبار أداة أساسية للتعاون الدولي.

وقد تحدثت الشيخة رئيسة وزراء بنغلادش فأشارت إلى أن تسعمائة مليون نسمة من الأميين يهمشون أكثر فأكثر مع التقدم التقاني (التكنولوجي) وخاصة في جنوب آسيا، الإقليم الأكثر فقراً، والأقل إدراكاً لقضايا المرأة، وأوضحت أن مفهوم تنمية تعليم الكبار ليس جديداً في بنغلادش إذ تم الاهتمام به منذ الاستقلال عام ١٩٧١ باعتباره أداة رئيسية من أجل التنمية، وقد استحثت الأسرة الدولية لتتضافر جهودها من أجل تحقيق القضاء على الأمية في العالم.

كما تحدثت سيدة من جنوب أفريقيا، كانت أمية وتعلمت وتعمل حالياً في مجال تعليم الكبار مقارنة بين وضعها السابق ووضعها الحالي موجهة نداءً ملحاً لتقديم المساعدة مهما كان حجمها للأميين من أجل اكتساب المعرفة.

قدمت فرق فنية من ألمانيا ومن دول أخرى مشاركة بعض العروض في نهاية حفل افتتاح المؤتمر. وتلا ذلك انتخاب السيّدة ريتا سوسموت رئيسة البرلمان الألماني والمتخصصة في تعليم الكبار رئيسة الاتحاد الألماني لتعليم الكبار، رئيسة للمؤتمر، وتم انتخاب مندوبة غانا مقررة عامة للمؤتمر.

ثم ألقت السيّدة رئيسة المؤتمر كلمة مؤكدة أن الأولوية يجب ألا تعطى لرأس المال بل للأطر البشرية المتعلمة والمؤهلة والمدربة، ذلك أن التدريب يعد هاماً كالخبز في حياتنا اليومية. وأوضحت السيّدة رئيسة المؤتمر أنه على البلدان الغنية ألا تتعالى أمام البلدان الفقيرة. وبعد ذلك اعتمد المؤتمر النظام الداخلي الموزع على المشاركين.

أما برنامج المؤتمر فقد اشتمل على ما يلي:

- دراسة مشروع الإعلان حول تعليم الكبار الذي سيصدر عن المؤتمر بعنوان «إعلان هامبورغ بشأن تعليم الكبار».
- دراسة مشروع جدول أعمال المستقبل. وقد تم تشكيل لجنتين لهذه الغاية، عقدت كل منهما اجتماعاتها بشكل متزامن.
- عقد ورشات عمل تناولت بالمناقشة الموضوعات ذات الصلة بالمحاور التي حددت للمؤتمر وهي:

❖ تعليم الكبار وتحديات القرن الحادي والعشرين.

❖ تحسين ظروف ونوعية تعليم الكبار.

❖ تأمين الحق العالمي للكبار والشباب المتسربين من المدارس في الحصول على التعليم الأساسي.

❖ تعزيز فكرة تمكين المرأة من خلال تعليم الكبار.

❖ تعليم الكبار في عالم العمل المتغير.

❖ السكان، الصحة، البيئة.

❖ تعليم الكبار، الثقافة، وسائل الإعلام، وتقانيات (تكنولوجيات الإعلام الجديدة.

❖ تعليم الكبار بالنظر إلى المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة.

❖ اقتصاديات تعليم الكبار.

❖ تعزيز التعاون والتضامن الدوليين.

- عقد جلسة عامة لمناقشة موضوع التعاون الدولي.

- عقد موائد مستديرة تناولت بالمناقشة الموضوعات التالية:

  • المساواة بين النساء والرجال.

  • تعليم الكبار والتنمية التي تتمحور حول الإنسان.

  • تعليم الكبار وإحياء المدن الصناعية.

- تخصيص جلسة مسائية لتكريم كل من المربي «باولو فريري» والسيدة «نيتا بارو».

وفيما يلي الإعلان الصادر عن المؤتمر:

إعلان هامبورغ الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار (١٩٩٧) :

١ - نحن - المشاركين - في المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار المجتمعين في مدينة هامبورغ الحرة والجميلة نؤكد أن التنمية المتوازنة، والعادلة ينبغي أن تتركز حول الإنسان ومشاركة المجتمع، وتستند إلى احترام كامل لحقوق الإنسان والمشاركة الفاعلة والمستديمة لكل من الرجال والنساء في مختلف مجالات الحياة. وهذه التنمية تمثل حاجة حيوية لبقاء الإنسانية، ولمواجهة تحديات المستقبل.

٢ - وعلى أساس هذا المنهج يصبح تعلم الكبار أكثر من مجرد حق، بل يمثل مفتاحاً لدخول القرن الواحد والعشرين، وتعزيز مواطنة نشطة تسمح بالمشاركة الكاملة للأفراد في الحياة الاجتماعية، وكذلك توفير الشروط الضرورية لتنمية بيئية دائمة وتطوير العدالة، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، والتنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية من أجل بناء عالم تحل فيه لغة الحوار محل الصراعات العنيفة، وتنتشر فيه ثقافة السلام القائم على العدل، ويساهم تعليم الكبار أيضاً في بلورة الهوية للجماعات، والأفراد، وإعطائهم معنى للحياة. ويتطلب التعلم مدى الحياة إعادة التفكير بالمضامين التي يجب أن تعكس عناصرَ كالعمر، والجنس، والمساواة، والعجز، واللغة، والثقافة، والتفاوت الاقتصادي.

٣ - ويشير تعلم الكبار إلى مجمل العمليات التعليمية التي تجري نظامياً أو بطريقة أخرى، وينمي بفضلها من يعتبرهم مجتمعهم بالغين، قدراتهم، ويثرون معارفهم ويحسنون مؤهلاتهم التقنية، أو المهنية،

أو يسلكون بهم سبلاً جديدة لكي يلبوا حاجاتهم، وحاجات مجتمعهم، ويشمل تعليم الكبار التعليم النظامي، والتعليم المستمر، كما يشمل التعليم غير النظامي الفرص المتاحة في مجتمع متعلم متعدد الثقافات يجمع بين المقاربات النظرية والعملية.

٤ - ومع استمرار تنوع مضمون تعليم الكبار، والبالغين والأطفال تبعاً لتنوع البيئات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم، وتنوع احتياجات الناس في المجتمعات التي يجري فيها التعليم، والتعلم، فإن هذين العنصرين الضروريين من عناصر الرؤية الجديدة للتربية مما سيكسب مفهوم التعلم مدى الحياة صفة الواقعية.

٥ - وتتمثل أهداف تعليم الكبار والتعليم المستمر في تنمية الاستقلال الذاتي، وروح المسؤولية عند الأشخاص، والجماعات، وتعزيز التعايش والتسامح، وعلى مواجهة التحولات التي تحصل في الاقتصاد والثقافة في المجتمع بجملته ويشجع مشاركة المواطنين في حياة الجماعة مشاركة مستمرة وخلاقة، وباختصار تمكين الناس من الإمساك بزمام مصيرهم ومجتمعهم لمواجهة التحديات المقبلة. وفي الأمور الجوهرية ينبغي أن يكون نموذج تعليم الكبار مبنياً على خبراتهم السابقة، وتراثهم وثقافتهم، وقيمهم، وأن يكون هذا المنهج مصدراً لتيسير وتحفيز المشاركة النشطة والتعبير الواضح من جانب المتعلمين.

٦ - يقر المشاركون في المؤتمر بحقيقة تنوع الأنظمة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية واختلاف الهياكل الحكومية في دول العالم، وتبعاً لذلك، وفي إطار حماية حقوق الإنسان فإن ظروف

كل مجتمع في بلدان العالم هي التي تحدد الإجراءات الحكومية الضرورية للاستجابة لروح الأهداف المنشودة في هذا المجال.

٧- ونتيجة لاقتناع راسخ بهذه الأفكار فقد قررنا معاً نحن - ممثلي - الحكومات والمنظمات المشاركة في المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار استجلاء إمكانية وآفاق تعليم الكبار باعتباره نشاطاً يندرج بصورة إجمالية وديناميكية في إطار التعلم مدى الحياة.

٨- لقد طرأت على تعلم الكبار خلال هذا العقد تحولات أساسية وشهد نمواً هائلاً في آفاقه وحجمه، والتعليم المستمر من المستلزمات الأساسية في المجتمع، وفي مكان العمل ذلك أن المتطلبات الجديدة في المجتمع وحياة العمل توقظ تطلعات تقتضي من كل رجل وامرأة مواصلة تجديد المهارات طيلة الحياة، ويندرج في هذا التحول دور جديد للدولة وقيام شراكات موسعة تكرس لتعلم الكبار داخل المجتمع المدني، وتظل الدولة تضطلع بدور أساسي في كفالة الحق في التعليم، ولاسيما لأضعف فئات المجتمع، وفي توفير الإطار السياسي العام، غير أن دور الدولة آخذ في التبدل في إطار الشراكات الجديدة الناشئة من القطاع العام، والقطاع الخاص والمجتمعي، فهو لا يقتصر على توفير خدمات تعلم الكبار بل يشمل أيضاً المشورة، والتمويل والمراقبة المستمرة. ويجب على الحكومة وشركائها الاجتماعيين اتخاذ ما يلزم من تدابير تتيح للأفراد التعبير عن احتياجاتهم، وتطلعاتهم التعليمية، والانتفاع من الفرص التعليمية مدى الحياة، وبالنسبة للحكومات، لم تعد وزارة التربية هي المسؤولة وحدها عن تعليم الكبار بل أصبحت كل الوزارات تشارك في النهوض بتعليم الكبار، وأصبح التعاون فيما بينها من الأمور الأساسية في هذا المجال وفضلاً

عن ذلك فإن أرباب العمل والنقابات والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي معنيون جميعاً بالأمر، وعليهم مسؤولية التشاور وإيجاد فرص التعلم مدى الحياة لجميع الكبار.

٩ - ويشير مفهوم التعليم الأساسي إلى أن كل الناس مهما كانت أعمارهم لديهم الفرصة، أفراداً وجماعات، للحصول عليه، وهو ليس حقاً فحسب وإنما هو واجب ومسؤولية أيضاً تجاه الغير، وتجاه المجتمع بمجمله، ولن تستطيع الحكومات، والمؤسسات وحدها أن تتصدى للتحديات في القرن الحادي والعشرين، بل إن الأمر يقتضي أن يسهم الناس بطاقاتهم وخيالهم وعبقرياتهم، ويشاركوا بحرية وعزيمة في كل جانب من جوانب الحياة، وتعلم الكبار هو أحد السبل الرئيسية لإحداث زيادة كبيرة في الإبداع والإنتاجية بأوسع معانيها، ثم إلى تحاشي ذلك الطريق المسدود الذي تؤول إليه كثير من الأفكار الإنمائية التقليدية، ولهذا السبب وعلى وجه التحديد صار تعليم الكبار الذي يشارك فيه ويستفيد منه كل رجل وامرأة شرطاً لا بد منه لحل المشكلات المعقدة والمتشابكة في عالم يعاني من جراء التغير المتسارع وتزايد التعقيد والمخاطر.

١٠ - وينطوي المفهوم الجديد لتعليم الكبار والشباب على تحد للممارسات القائمة الحالية لأنه يقتضي إقامة شبكات فعالة داخل إطار التعليم النظامي، وغير النظامي، كما يقتضي تجديداً ومزيداً من الإبداع والمرونة، وتستوجب هذه التحديات الأخذ بمنهج جديد إزاء تعليم الكبار المندرج في مفهوم التعليم مدى الحياة والغاية المنشودة هي تكوين مجتمع متعلم، وتطوير التعليم من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية، والمنشورات المحلية والتوعية غير

المتحيـزة، والـتي تقـع مـسؤوليتها علـى الحكومـات، وشـركائها الاجتماعيين ومموليها. والهدف النهائي هو خلق مجتمع متعلم تتوفر فيه العدالة الاجتماعية والرفاهية العامة.

١١ - محو أمية الكبار: ونعني بذلك توفير المعارف، والمهارات الأساسية اللازمة للجميع في عالم سريع التغير، وحق من حقوق الإنسان الأساسية، ففي كل مجتمع نجد أن معرفة مهارة القراءة والكتابة مهارة ضرورية بحد ذاتها، والأساس لسائر مهمات الحياة، وفي العالم ملايين من البشر أكثريتهم نساء محرومات من فرص التعليم، أو لا يملكن من المهارات ما يمكنهن من ممارسة هذا الحق. ويتمثل التحدي في تمكينهن من تحقيقه. تشكل معرفة القراءة والكتابة أيضاً حافزاً للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية والاقتصادية، وللتعلم مدى الحياة، ومن ثم فإننا نتعهد بكفالة الفرص للجميع كي يكتسبوا مهارات القراءة والكتابة ويحافظوا عليها، وبإيجاد ثقافة لمحو الأمية. يرحب المؤتمر بالمبادرة لتخصيص عقد باولو فريري لمحو الأمية.

١٢ - ويشكل التعلم مدى الحياة في جميع الدول الأعضاء المهتمة الأكثر أهمية وشاغلها الأشد إلحاحاً هو توفير فرص التعلم للجميع بمن في ذلك البعيدون، والمستبعدون والاعتراف بالحق في التعليم والتعلم مدى الحياة هو اليوم ضرورة أكثر من أي وقت مضى إذ إنه الحق في القراءة والكتابة، في السؤال والتحليل، في الانتفاع بموارد معينة وفي تنمية المهارات الفردية، والقدرات الجماعية.

١٣ - ينبغي للسياسات الخاصة بتعليم الكبار أن تعطي الأولوية لتوسيع نطاق الفرص التعليمية المتاحة للمرأة، والقضاء على مختلف أشكال

التحيز السلبي، والأفكار المقولبة التي تحد من اندفاع النساء للتعلم في مجالات تعليم الكبار، وتستخف بالفوائد التي نجنيها من مشاركتهن. فالنساء لهن الحق في تكافؤ الفرص، كما أن على المجتمع أن يصر على إسهامهن الكامل في جميع مجالات العمل، وشتى جوانب الحياة. ومهما كانت المحاولات الهادفة إلى الانتقاص من حق المرأة في التعليم، والتدريب، والحد منه فيجب اعتبار ذلك أمراً غير مقبول، وعلينا اتخاذ الإجراءات، وتبني الممارسات الضرورية لعلاج هذه المسألة.

١٤ - ثقافة السلام وتعليم المواطنة والديمقراطية: إن القضاء على ثقافة العنف، وبلورة ثقافة للسلام القائم على العدل والتسامح تمثلان أهم التحديات في عصرنا، واستبدال بثقافة الحروب ثقافة أخرى قائمة على الحوار، والاعتراف المتبادل، والمفاوضات وتعميمها في المنازل، وبين الجماعات، وبين الدول، والأمم.

١٥ - التنوع والمساواة: يجب أن يعكس تعليم الكبار غنى التنوع الثقافي، واحترام ثقافات ومعارف السكان الأصليين، وطرقهم في التعلم ومعارفهم والمحافظة على الثقافات الشفوية للأقليات، وتوثيقها، وكذلك بالنسبة لثقافات السكان الرحل وينبغي للتربية المشتركة بين الثقافات تشجيع اكتساب المعارف عن الثقافات الأخرى من أجل دعم السلم، والحرية والديمقراطية والعدالة، والتعايش والتنوع.

١٦ - الصحة: الصحة حق للإنسان، وأن الاستثمار في التعليم هو استثمار في الصحة، ويمكن لتعليم الكبار أن يساهم في تزويد الناس بالمعارف الضرورية للمحافظة على صحتهم والوقاية من الأمراض.

١٧ - المحافظة على البيئة: إن عملية التعلم من أجل المحافظة على البيئة ينبغي أن تتم في إطار التعلم مدى الحياة، والتي تحيط بالمشكلات البيئية في إطارها الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي، والسياسي، ويمكن للتربية البيئية للكبار أن تؤدي دوراً هاماً في توعية المجتمع، وتعبئته للتأثير على صانعي القرار لاتخاذ الإجراءات المناسبة في مجال حماية البيئة.

١٨ - ثقافة وتربية السكان الأصليين والبدو: للسكان الأصليين والبدو الحق في التمتع بكل مستويات وأشكال التربية التي توفرها الدولة، ولا يمكن إنكار حقهم بالتمتع بثقافتهم أو استعمال لغاتهم الخاصة. إن ثقافة السكان الأصليين والبدو ينبغي أن تكون مناسبة لهم من الناحيتين اللغوية والثقافية، وتستجيب لحاجاتهم، وتمكنهم من المضي قدماً في تعليمهم وتدريبهم.

١٩ - التحولات الاقتصادية: إن العولمة الاقتصادية، وتغير أنماط الإنتاج، والبطالة وصعوبة تأمين المعيشة، يستدعي تبني سياسات عمل جديدة، وزيادة الاستثمارات في تنمية مهارات السكان وتمكين النساء والرجال من المشاركة في سوق العمل والنشاطات المولدة للدخل.

٢٠ - الانتفاع بالمعلومات: ينبغي أن يمكن تعليم الكبار المتعلمين من الحصول على المعلومات من وسائل الإعلام عن مختلف الموضوعات، كالصحة، ولاسيما الصحة الإنجابية والبيئية وأن يتميز هذا الإعلام بالحوارية يتيح للناس الفسحة، والوسيلة للمشاركة فيه واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم.

٢١- المسنون من السكان: تزداد نسبة كبار السن في العالم إلى باقي السكان، وهي في ارتفاع مستمر، وبإمكان هؤلاء المسنين الكبار المساهمة في تطوير مجتمعاتهم، ولذلك فمن المهم تأمين فرص التعلم لهم على قدم المساواة مع الآخرين، والإقرار بكفاءاتهم وتثمينها واستغلالها.

٢٢- وعلينا القيام بأسرع ما يمكن بزيادة الاستثمار المحلي والدولي، وتشجيع الرساميل الخاصة والجماعية للاستثمار أيضاً في تعلم الكبار، إن جدول الأعمال المستقبلي المتبنى من قبلنا يهدف لتحقيق هذه الغاية.

٢٣- نطلب من اليونسكو بوصفها المنظمة الرائدة للأمم المتحدة في هذا المجال التربوي أن تؤدي دوراً قيادياً في تطوير تعلم الكبار على أنه جزء أساسي من نظام التعليم وأن تعبئ دعم كل شركائها في نظام الأمم المتحدة لتنفيذ جدول الأعمال المستقبلي هذا، وتأمين الخدمات التي تدعو الحاجة إليها وتعزيز التعاون الدولي والعمل المشترك.

٢٤- تحث اليونسكو على القيام بتشجيع الدول الأعضاء على تبني سياسات، وإصدار تشريعات مناسبة تأخذ بعين الاعتبار حاجات المعوقين التعليمية في برامجها التربوية، مع مراعاة الحساسيات المتعلقة بثقافاتهم، ولغاتهم، وجنسهم وتنوع أوضاعهم الاقتصادية.

٢٥- ونعلن بكل جدية بأن جميع المشاركين سيعملون على تطبيق هذا الإعلان، واعتباره بمثابة برنامج عمل للمستقبل، محددين بوضوح مسؤولياتهم وأوجه التعاون المشترك بينهم. ونحن مصممون على

تأمين تعلم مستمر مدى الحياة الذي سيكتسب مغزى متزايد الأهمية في مطلع القرن الواحد والعشرين وتخصيص أسبوع الأمم المتحدة لتعليم الكبار، وساعة يومياً للتعلم.

٢٦- ونحن - المجتمعين في هامبورغ، والمقتنعين بأهمية تعلم الكبار - نأمل بأن يتمكن كل الرجال والنساء من الحصول على فرص للتعلم مدى حياتهم، وسنتشارك في الموارد والخبرات لجعل تعلم الكبار مصدراً للفرح، وأداة، ومسؤولية مشتركة.

أما **أجندة المستقبل** فقد تضمنت التزامات في كل محور من المحاور الرئيسية التي درسها المؤتمر وذلك على الشكل التالي:

المحور الأول: تعليم الكبار والديمقراطية، تحديات القرن الحادي والعشرين:

يلتزم المؤتمر بـ:

- إيجاد أكبر قدر من المشاركة المجتمعية.
- إيقاظ الوعي بما يوجد في المجتمع من ضروب التحيز والتمييز.
- تشجيع مزيد من الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية وبمشاركتها ومسؤوليتها.
- تعزيز ثقافة السلام والحوار الثقافي وحقوق الإنسان.

المحور الثاني: تحسين ظروف تعلم الكبار ونوعيته:

يلتزم المؤتمر بـ:

- تهيئة الظروف المواتية لإبداء الناس رغبتهم في التعلم.

- كفالة فرص الانتفاع وضمان الجودة.

- مدارس ومعاهد وجامعات مفتوحة لكبار يتعلمون.

- تهيئة الظروف المواتية لتحقيق التطور الوظيفي لمعلمي الكبار وميسري تعليم الكبار.

- تحسين ملاءمة التعليم البدئي من منظور التعلم مدى الحياة.

- التشجيع على إجراء بحوث بشأن تعلم الكبار تكون عملية التوجه نابعة من سياسة معتمدة.

- الاعتراف بالدور الجديد للدولة وللشركاء الاجتماعيين.

المحور الثالث: ضمان حق الجميع في معرفة القراءة والكتابة وفي التعليم الأساسي:

يلتزم المؤتمر بـ:

- ربط محو الأمية بتطلعات الدارسين في مجال التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

- إقامة روابط مع المعارف والثقافات التقليدية ومعارف وثقافات الأقليات.

- إثراء بيئة التعلم.

المحور الرابع: تعزيز تمكين النساء عن طريق تعليم الكبار:

يلتزم المؤتمر بـ:

- تعزيز تمكين المرأة وضمان الإنصاف بين الجنسين من خلال تعلم الكبار.

المحور الخامس: تعلم الكبار والتغير الذي يشهده عالم العمل:

يلتزم المؤتمر بـ:

- تعزيز الحق في العمل وما يتصل بحق الكبار في التعلم.
- كفالة وصول مختلف الجماعات المستهدفة إلى فرص تعليم الكبار ذي الصلة بالعمل.
- تنويع تعلم الكبار ذي الصلة بالعمل.

المحور السادس: تعلم الكبار من حيث علاقته بالبيئة والصحة والسكان:

يلتزم المؤتمر بـ:

- تعزيز قدرة المجتمع المدني ومشاركته في معالجة مشكلات البيئة والتنمية.
- النهوض بمستوى وعي الكبار بالمسائل السكانية ومسائل الحياة الأسرية.
- إدراك الدور الحاسم للتربية السكانية والنهوض بالصحة في صون وتحسين صحة الجماعات والأفراد.
- توفير برامج تعلم تخص ثقافة بعينها أو أحد الجنسين.

المحور السابع: تعليم الكبار والثقافة ووسائط الإعلام والتقانات (التكنولوجيات) الجديدة للمعلومات:

يلتزم المؤتمر بـ:

- إقامة تآزر أفضل بين وسائل الإعلام والتقانة (التكنولوجيا) الجديدة للمعلومات وتعلم الكبار.
- تعزيز الاستخدام العادل لحق الملكية الفكرية.
- دعم مكتبات الإعارة وغيرها من المؤسسات الثقافية.

المحور الثامن: إتاحة فرص تعلم الكبار للجميع: إمكانات مختلف فئات السكان:

يلتزم المؤتمر بـ:

- تهيئة بيئة تعليمية داعمة لجميع أشكال تعلم الأشخاص المسنين.
- ضمان حق جماعات الرحّل والمشردين واللاجئين في المشاركة في برامج تعليم الكبار.
- تهيئة فرص دائمة للأشخاص المعوقين وتعزيز اندماجهم.
- الاعتراف بحق التعلم لجميع نزلاء السجون.

المحور التاسع: اقتصاديات تعلم الكبار:

يلتزم المؤتمر بـ:

- تحسين تمويل تعليم الكبار.

المحور العاشر: تعزيز التعاون والتضامن على الصعيد الدولي:

يلتزم المؤتمر بـ:

- اتخاذ تعلم الكبار أداة للتنمية وتعبئة الموارد لهذه الغاية.
- تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي وإنشاء الشبكات في مجال تعلم الكبار.
- تهيئة بيئة مواتية للتعاون الدولي.

الإعلان العربي حول تعليم الكبار

في الأراضي العربية المحتلة

نحن - مندوبي البلدان العربية التابعين لمنظمات حكومية وغير حكومية، المشاركين في المؤتمر الخامس حول تعليم الكبار، الذي عقد في هامبورغ خلال الفترة الواقعة بين الرابع عشر والثامن عشر من شهر تموز ١٩٩٧ ، والذي استهدف الحض على التعليم مدى الحياة، بغية تيسير مشاركة الناس كافة في التنمية الطويلة الأمد، لتعزيز ثقافة السلم ولإرساء وشائج متينة بين التعليم الرسمي وغير الرسمي - نصرح بموجب هذا الإعلان، للمندوبين الأجلاء كافة، الحاضرين هذا المؤتمر، الذين توافدوا من منظمات حكومية وغير حكومية بأن:

الوضع التعليمي في الأراضي العربية المحتلة يعاني أشد المعاناة من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. وترزح هذه المناطق تحت وطأة عبء شديد من تقييدات مختلفة وتدابير قمعية شتى، تؤثر تأثيراً سلبياً في تعليم الأطفال واليافعين والكبار، النساء منهم بخاصة. وأدت هذه الأمور إلى زيادة مضطردة في معدل الأمية بين أهل الأرياف في الأراضي العربية المحتلة، وإلى حرمان أعداد كبيرة من الأهالي العرب من الحصول على التعليم. هذا فضلاً عن أن التدخل الإسرائيلي في القضايا التعليمية لأولئك الذين يعيشون تحت الاحتلال، يؤثر تأثيراً سيئاً في نوعية تعليمهم ومقداره.

وإننا في ضوء ما تقدم، نستصرخ المجتمع الدولي بقوة:

- أن يعير الاهتمام والدعم اللازمين لتعليم الكبار في الأراضي العربية المحتلة والواقعة تحت الحصار، فضلاً عن دعم أنظمة التعليم الوطنية في هذه المناطق.
- أن يعزز هوية الأراضي المحتلة الثقافية ويمدها بأسباب الحياة، لاسيما مدينة القدس الشريف.
- أن يمارس ضغطاً على إسرائيل لوقف سياستها في بناء أية مستوطنات داخل الأراضي المحتلة إضافة إلى ردع سلطات الاحتلال عن التسبب بأي أذى للأماكن المقدسة والثقافة العربية، أو بتغيير شكل البلدان والقرى العربية وبنيانها.
- أن يمنع إسرائيل من التدخل في المناهج الدراسية وغيرها من الممارسات التعليمية.
- أن يوقف إسرائيل عن تقييد حريات العرب الذين يعيشون تحت احتلالها، لجهة التحرك والعمل والتعليم.

إنّ بالإمكان نيل هذه الحقوق المشروعة كافة بصورة تامة، إذا ما عمد المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغطه الرسمي وغير الرسمي على إسرائيل، كيما تحترم القرارات المختلفة الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة، وتضعها موضع التنفيذ.

٩- مؤتمر الاسكندرية السابع لتعليم الكبار، أبو ظبي ٢٠٠٠:

عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة واللجنة الوطنية الإماراتية للتربية والثقافة والعلوم مؤتمر الاسكندرية السابع لتعليم الكبار تحت شعار (آليات وخطط تنفيذ استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي) وذلك في الفترة ٣٠ أيلول /سبتمبر - ٣ تشرين الأول /أكتوبر في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

تتمثل أهمية انعقاد هذا المؤتمر في كونه يأتي والعالم يستقبل قرناً جديداً سبقته كثير من المتغيرات والتطورات في مجال المعلومات والاتصالات، وتغير المهن، الأمر الذي أعاد إبراز تعليم الكبار إلى موقع الصدارة على أنه أحد الفروع الأساسية والاستراتيجية لمواجهة تحديات المستقبل بمختلف تغيراته واحتمالاته.

كما تزداد أهمية هذا المؤتمر في كونه يأتي بعد اعتماد (استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي) من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة.

هدف المؤتمر إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها :

- عرض استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي.
- مناقشة وإقرار الخطة العربية لتعليم الكبار.
- وضع آليات لتنفيذ الخطة العربية لتعليم الكبار.
- الاطلاع على التجارب العربية في مجال تعليم الكبار.

شارك في أعمال المؤتمر ممثلو سبع عشرة دولة عربية من وكلاء وزارات التربية والتعليم والمعارف ورؤساء أجهزة ومديري التعليم ومحو

الأمية وتعليم الكبار، وبمشاركة عدد من المنظمات العربية والدولية والخبراء، وممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ونائب المدير العام وكذلك بحضور خبير المشروع.

افتتحت المؤتمر السيّدة خولة المعلا الوكيل المساعد لوزارة التربية والتعليم والشباب ممثلة للسيد وزير التربية والتعليم والشباب، واستمع المؤتمر إلى كلمة مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية التي ألقتها الدكتورة نور الدجاني ممثلة للسيد مدير المكتب، وكلمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ألقاها الدكتور عبد العزيز السنبل نائب المدير العام للمنظمة، وممثلاً له.

وقد اشتمل برنامج المؤتمر على:

- عرض موجز لاستراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي ومناقشتها.

وقد تضمن العرض الأجزاء المكونة لهذه الاستراتيجية:

- الاستراتيجية: المفاهيم - البدائل - المجالات.
- العوامل المؤثرة في استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي.
- طبيعة العصر في القرن الحادي والعشرين.
- الإشكالات والتطلعات العالمية.
- أوضاع المجتمع العربي.
- واقع تعليم الكبار في الوطن العربي:
  - العمل العربي المشترك.
  - تجارب الدول العربية.
  - خلاصة التجارب العربية.
- المنطلقات.

- محاور استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي :

تشمل استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي أربعة عشر محوراً، وهي على الشكل التالي :

أولاً - من حيث الفلسفة :

- الإيمان بفلسفة التعليم المستمر مدى الحياة والتعلم الذاتي، والقابلية المستمرة للتعليم لدى الأفراد لتلبية الاحتياجات المتطورة، والمتغيرات المستمرة بحيث يتمكن كل من الأفراد والمجتمع من تحقيق تنمية قدراته.

ثانياً - من حيث البرامج :

- التخلص من مشكلة الأمية.
- توفير التعليم الأساسي للجميع صغاراً وكباراً، وتتضمن برامج ما بعد محو الأمية.
- توفير برامج التعليم الموازي للتعليم قبل الجامعي للكبار على نحو يحقق زيادة فترة الإلزام في التعليم النظامي، وتوفير النظام المقابل له في تعليم الكبار.
- توفير الفرصة الثانية للتعليم العالي والجامعي للكبار من خلال مؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد.
- تنوع فرص التدريب والتأهيل لكل المهن الجديدة والناشئة من خلال العديد من المؤسسات التدريبية بمستوياتها المختلفة، ومن بينها كليات المجتمع.

- تنوع برامج الثقافة العامة، وبخاصة البرامج التي تحقق الحفاظ على الهوية والثقافة العربية مع التفهم للثقافات الأخرى والقدرة على التعامل معها، ومع متغيرات العصر.

ثالثاً - من حيث المستفيدون:

- المستفيدون هم جميع الكبار مع إعطاء أولويات للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع، وبخاصة المرأة والشباب والعمال والمزارعون والمعوقون جسمياً وعقلياً.

رابعاً - من حيث القوى البشرية:

- توفير قيادات العمل في تعليم الكبار من خلال الإعداد العلمي على المستوى الجامعي وما بعده...

خامساً - من حيث المؤسسات:

- تأمين الهيكل المؤسسي لتعليم الكبار في كل دولة عربية بحيث تتوفر الشخصية الاعتبارية المعترف بها.
- تعزيز الاتحاد العربي لتعليم الكبار، وتفعيل أجهزة العمل العربي المشترك.
- توفير التكامل بين جهود تعليم الكبار وجهود المؤسسات الإعلامية والاستفادة من منجزات ثورة الاتصالات والمعلوماتية.
- تشجيع الجهود الأهلية والمنظمات غير الحكومية لتعليم الكبار بالإضافة إلى الجهود الحكومية في شتى جوانب العمل من حيث التمويل، والتخطيط والتنظيم وإعداد البرامج والتنفيذ.
- تحقيق التكامل المستمر والدائم بين مؤسسات وبرامج التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وتعليم الكبار.

عرض خطة عربية لتعليم الكبار

في ضوء استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي

وقد تضمنت الخطة ثلاثة عشر محوراً هي :

- المقدمة.
- الإطار العام للخطة.
- خطة عربية لمحو الأمية في الأقطار العربية من سنة (٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠).
- خطة بديلة لمحو الأمية في الأقطار العربية.
- التنسيق بين مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي.
- الجامعة المفتوحة.
- التدريب المستمر في ظل الكوكبية.
- التنمية المهنية والذهنية للمعلم (المنسق).
- الشبكة العربية للمعلومات.
- الشبكة العربية للتخطيط الاستراتيجي لتعليم الكبار.
- خريطة بحثية موجهة لعمليات تعليم الكبار.
- خريطة البرامج التعليمية والتدريبية.
- برامج لجميع الأقطار العربية.

وقد قام الدكتور هاشم أبو زيد الصافي بوصفه أحد محرري الاستراتيجية بشرح السياق الذي تم فيه وضع الاستراتيجية العربية لتعليم الكبار إطاراً لهذا الشأن الاستراتيجي في إطار التغير المتسارع للعلم والمعرفة على مستوى العالم والمنطقة.

وتلا ذلك نقاش عام وشامل لكل ما ورد في الاستراتيجية والخطة.

كلفت فرق العمل التي شكلتها إدارة المؤتمر بدراسة المحاور التي تضمنتها الخطة المشار إليها.

عرضت الوفود المشاركة في المؤتمر تجارب الدول العربية والمؤسسات التي يمثلونها في مجال تعليم الكبار.

وقد قدمت فرق العمل توصيات في إطار الموضوعات التي كلفت بمناقشتها، كما قدم أعضاء المؤتمر توصيات عامة جرت مناقشتها وإقرارها على الشكل التالي:

- دعوة الدول العربية للأخذ بالرؤى والتوجهات المتضمنة في الاستراتيجية العربية لتعليم الكبار في الوطن العربي والخطة المنبثقة عنها.
- التأكيد على أن المبادئ والموجهات التي تضمنتها استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي قد استوعبت مبادئ وموجهات الاستراتيجية العربية لمحو الأمية في البلاد العربية.
- دعوة كل دولة عربية إلى تشكيل فريق عمل وطني لوضع الآليات الوطنية لتطبيق توجهات الاستراتيجية وآليات الخطة العربية لتعليم الكبار، وفي ضوء ما توصل إليه من آليات ورؤى.
- دعوة أجهزة تعليم الكبار في الدول العربية لإعادة النظر في المناهج المقررة بحيث تواكب التطور الذي طرأ على مفهوم محو الأمية وتعليم الكبار وتلبيتها حاجات التعلم الأساسية لديهم، والتوجه نحو التعلم الذاتي، وإدماج المفاهيم المتعلقة بالصحة والبيئة والسكان والتنمية، والمرأة فيها.

- إيلاء عناية خاصة بالشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتنظيمات غير الحكومية، وبالشبكات المتخصصة وتوفير الدعم اللازم لها.

- تصعيد دور الجامعات بشكل عام، وكليات التربية والعلوم الاجتماعية، ومعاهد المعلمين بشكل خاص في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

- تعزيز التعاون الدولي عبر المنظمات الدولية المعنية، والمجلس العالمي لتعليم الكبار والمنظمات العربية.

- دعوة صناديق التمويل العربية والدولية، والمنظمات والهيئات الممولة والقطاع الخاص لدعم مجهودات محو الأمية وتعليم الكبار في الدول العربية.

- دعوة الدول العربية لتعزيز مجهوداتها في مجال تكوين الأطر العليا المتخصصة في محو الأمية وتعليم الكبار من خلال البعثات الداخلية والخارجية.

- دعوة الدول العربية إلى تنظيم أسابيع للمتعلمين الكبار بهدف إثارة الوعي، وتعزيز البرامج القائمة وتطويرها.

- دعوة الدول العربية إلى إجراء تقويم شامل لتجاربها في مجال تعليم الكبار، وذلك بالتعاون مع المنظمات والخبرات العربية والدولية.

- دعوة الدول العربية لإيلاء عناية خاصة بتصعيد دور الإعلام في الارتقاء بواقع تعليم الكبار من حيث، التوعية، والتحفيز، وتوضيح دور تعليم الكبار في التصدي للتحديات المعاصرة.

- دعوة الدول العربية إلى عقد مؤتمر وطني سنوي يتم فيه تقويم الإنجازات الكمية والنوعية، والتعرف إلى الثغرات، وتبني الحلول المناسبة، وإقرار الخطط والرؤى المستقبلية.
- دعوة الدول العربية إلى تعزيز اهتماماتها بالبحث العلمي في مجال تعليم الكبار من خلال الجامعات، وكليات التربية ومراكز البحوث، والاسترشاد بالخريطة البحثية المتضمنة في الخطة العربية لتعليم الكبار.
- دعوة الدول العربية إلى تعزيز مساهمتها في عملية دعم دور المرأة في تنمية المجتمع من خلال تعليمها بما يمكنها من تعزيز ممارسة حقوقها وتأدية واجباتها وإدماجها في عملية التنمية الشاملة بإتاحة الوسائل والوسائط المناسبة.
- تعزيز التعاون الثنائي والعمل العربي المشترك في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى تشكيل لجنة متابعة لمتابعة آليات تنفيذ الخطة وتوصيات المؤتمر، تتكون من المنظمة وممثلي عدد من الدول يتم اختيارها وفق معايير محددة، ودعوة الدول العربية لتسمية منسق وطني يكون صلة الوصل بين الدولة ولجنة المتابعة.
- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى مواصلة جهودها في إصدار الدوريات والتراجم والمؤلفات الخاصة بتعليم الكبار وتدعيم برنامجها لمنح الجوائز التقديرية للمتميزين من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والعمل على نشر التجارب الرائدة بالدول العربية.

- دعوة الدول العربية إلى العناية ببرامج المتابعة للمتحررين الجدد من الأمية من خلال إصدار الكتب المبسطة والبرامج التوعوية والتثقيفية المتلفزة.

- دعوة المنظمات العربية والإسلامية والدولية لتعزيز مساهمتها في دفع حركة تعليم الكبار في الوطن العربي خاصة فيما يتعلق بدعم الجمعيات التطوعية والأهلية وغير الحكومية.

١٠- الورشة العربية حول تعليم الكبار - تقييم منتصف العقد - ست سنوات بعد هامبورغ، تونس ٢٠٠٣:

ـ تنظيم الورشة :

تحضيراً للمؤتمر العالمي التقييمي لمنتصف العقد حول تعليم الكبار، والمقرر انعقاده في أيلول /سبتمبر ٢٠٠٣ (بانكوك /تايلاند) قام مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية بعقد اجتماع إقليمي لتقييم ما تم إنجازه في الدول العربية منذ انعقاد المؤتمر العالمي الخامس حول تعليم الكبار (هامبورغ ١٩٩٧) وذلك بالتعاون مع معهد اليونسكو للتربية في هامبورغ واللجنة الوطنية التونسية للتربية والعلم والثقافة والبرنامج الوطني لتعليم الكبار في تونس، ومكتب اليونسكو بالقاهرة في الفترة من ١٥-١٨/٧/٢٠٠٣.

ـ أهداف الورشة :

مناقشة واستكمال مشروع التقرير الأولي للدول العربية الذي سيقدم في بانكوك /تايلاند متضمناً الإنجازات وتحديد الصعوبات وخطة العمل والرؤية المستقبلية، مع التركيز على المحاور التالية :

- تقييم تطور تعليم الشباب والكبار غير الملتحقين بالمدارس وتطور التعليم المستمر منذ مؤتمر هامبورغ ١٩٩٧ ، والمؤتمر العالمي حول التعليم للجميع (داكار ٢٠٠٠).
- تحديد مساهمة التعليم المستمر وتعليم الكبار في مساعدة الناس على مواجهة التحديات الكبرى مثل الفقر وسوء التغذية والأمراض والبطالة.
- تبادل التجارب والخبرات لتعزيز نوعية ومضمون برامج تعليم الكبار.
- اعتماد سياسات جديدة في مجال تعليم الكبار والتعلم المستمر في إطار التعلم مدى الحياة لإتاحة مشاركة الجميع في التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وربط ذلك مع الخطة الوطنية للتعليم للجميع.
- اقتراح آليات جديدة وفعالة للتعاون الدولي والإقليمي في مجال محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر والتدريب.

- المشاركون في الورشة :

حضر الورشة حوالي خمسين مشاركاً من سبع عشرة دولة عربية : تونس، السعودية، سورية، سلطنة عُمان، السودان، الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، فلسطين واليمن، يمثلون الدوائر الرسمية والمنظمات غير الحكومية المعنية بتعليم الكبار.

كما شارك في الورشة ممثلون عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) ومكتب التربية العربي لدول الخليج.

جلسات العمل :

تم خلال الجلسة الأولى توضيح كيفية إعداد خطة عمل تتميز بالشمولية مبنية على المحاور العشرة لمؤتمر هامبورغ مع التركيز على أهمية تحديد أولويات القضايا في كل دولة وفق خصوصياتها مثل الأطفال غير المتعلمين في أفريقيا، أطفال الحروب، المناطق الأكثر احتياجاً، المرأة، الشباب، الأبحاث، والدراسات الإحصائية والتي تعد من أبرز الإشكاليات المطروحة في الدول العربية. كما ركزت على أهمية :

- التكامل بين أهداف وتوجهات التعليم للجميع والمؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار والعقد الدولي لمحو الأمية.
- تحقيق التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي.

وعرضت في النهاية خطة عمل تضمنت المحاور العشرة لهامبورغ والتوجهات الرئيسة الخاصة بالمناهج والتقويم والبحوث والدراسات وتدريب المعلمين مما يسمح بتشخيص وتحديد أوجه القصور.

برزت من خلال المناقشات النقاط التالية :

- حدوث تقدم كبير في محو الأمية على أنه أحد محاور تعليم الكبار في حين لم تشهد المحاور الأخرى لتعليم الكبار نفس التقدم.
- طرح قضايا عديدة مثل ارتفاع معدلات الأمية في كل من فلسطين والعراق، قضايا الفقر، تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً والنمو الديموغرافي غير المتوازن مما يتطلب تعاوناً وتضامناً دوليين فعالين.

- التأكيد على ضرورة وجود تعاون بين العاملين في مختلف القطاعات التنموية مثل الصحة والبيئة والسكان والزراعة لتفعيل وتعزيز برامج تعليم الكبار.

تم خلال الجلسة الثانية عرض ومناقشة المسودة الأولى لورقة العمل الرئيسة حول تعليم الكبار، ـ تقييم منتصف العقد، ست سنوات بعد هامبورغ ـ حيث جرى التوضيح بأن التقييم قد ارتكز على القرارات والالتزامات وخطط العمل الصادرة عن المؤتمرين العالمي والإقليمي لتعليم الكبار وعلى استبانة مكونة من ١٥ سؤالاً أُرسلت إلى الدول العربية وإلى عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، ثم تمت الإشارة إلى خلفية إعداد الورقة والتذكير بالمحاور العشرة التي أقرها مؤتمر هامبورغ والتي سبق ذكرها.

وجرت الإشارة إلى:

- وضع أهداف غير قابلة للقياس والتقييم.
- غياب التعابير الهادفة والجداول الزمنية للتنفيذ.
- النقص في آليات المراقبة والتقييم.
- التضارب في الإحصاءات أو عدم وجودها.
- التضارب في المعلومات أو عدم وجود أي معلومات وافرة عن بعض الدول العربية.
- صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات المتصلة ببرامج محو الأمية.

وبعد ذلك جرى التنويه ببعض الجهود المبذولة في سدّ الثغرة القرائية بين الإناث والذكور وببعض الإنجازات في هذا المجال، وبضرورة الاهتمام ببرامج مرحلة ما بعد محو الأمية (المتابعة). ثم عرضت بعض البرامج الإبداعية في بعض الدول العربية.

وفي الختام تمت الإشارة إلى أن الورقة تعتبر ورقة عمل أولية وقد تضمنت ما توفر من معلومات من الدول على أمل أن يتم تزويد مكتب اليونسكو في بيروت بالمعلومات الناقصة لاستكمال الورقة.

وقد أثيرت بعض التساؤلات التنظيمية لمؤتمر تقييم منتصف العقد في بانكوك، مثل اعتماد اللغة العربية لغة رسمية في أعمال المؤتمر وتمثيل الدول العربية في المؤتمر.

عرضت الأمانة العامة للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار خلال الجلسة الثالثة تقرير المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني حيث تناولت الإطار العام لبرنامج عمل إعداد التقرير من خلال ورشتي العمل المنعقدتين على المستويين المحلي والعربي وإرسال استمارات الاستبانة إلى ١٤٠ جمعية أهلية مشيرة إلى دعم اليونسكو في إصدار هذا التقرير.

عرض الخبير الذي شارك في إعداد التقرير هدف التقرير ومنهجية كتابته، ثم لخص نتائج التقرير معتمداً على التوجهات الثمانية لإعداد التقارير الإقليمية من أجل تحقيق محاور مؤتمر هامبورغ. كما أبرز الصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تنظيم برامج تعليم الكبار مشيراً إلى بعض التجارب المتميزة للجمعيات الأهلية العربية.

وفي نهاية العرض، أوضح الخبير ملامح الرؤية المستقبلية لتفعيل وتعزيز برامج تعليم الكبار التي تقدمها الجمعيات الأهلية. وقد تبلورت

هـذه الرؤيـة في عـشرة محـاور وهـي التنـسيق والتعـاون بـين الجمعيـات الأهليـة، التكامـل بـين مؤسـسات التعلـيم غـير النظـامي والمؤسـسات الرسمية، مداخل مستحدثة لتعليم الكبار، البرامج والمفاهيم، الحـوافز، التأهيل والتدريب، الإعلام، الشبكات والبحث العلمي في تعليم الكبار.

خلال المناقشة أكد المشاركون عدداً من القضايا أهمها:

- إدراج تخصص تعليم الكبار في برامج الجامعات.
- مأسـسة الـشراكة بـين الجامعـات ومؤسـسات تعلـيم الكبـار الحكومية والأهلية.
- ضرورة تمهين تعليم الكبار.

وقد تمت الإشارة إلى أن تقرير المنظمات غير الحكومية سيمثل جزءاً من التقرير الإقليمي للدول العربية.

- قدمت اختصاصية برامج التربية ومنسقة برنـامج التعليم للجميع بمكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في بيروت خلال الجلسة الرابعة لمحة حول العقد الدولي لمحو الأمية، وأشارت إلى إطلاق الأمين العام للأمـم المتحـدة والمـدير العـام لليونـسكو عقـد محـو الأميـة (٢٠٠٣-٢٠١٢). وتتضمن أهداف واستراتيجيات التنفيذ العناصر التالية:

- وضع خطط وأنشطة وطنيـة لتأمين القرائيـة للجميـع ضـمن الخطط الوطنية، وتخصيص الموارد الملائمة لتفادي التمييز بأنواعه وأشكاله المختلفة.
- تعزيز الهيكلية والبرامج المتوفرة وتوسيعها وفقاً لحاجـات الدارسـين ومتطلبات مجتمعاتهم.

- ربط جهود محو الأمية بالسياسات الاقتصادية والثقافية والتعاون بين مختلف الجهات المعنية لتأمين التعليم للجميع.
- إشراك المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرار والاستجابة لاحتياجاته.
- بناء القدرات الوطنية وتنظيم المنتديات وعقد اجتماعات استشارية متخصصة.
- تبادل المعلومات وإنشاء الشبكات وتوفير آليات المراقبة والمتابعة والتقويم.

تم تقسيم المشاركين ضمن خمس مجموعات عمل لدراسة محاور مؤتمر هامبورغ.

وقد طلب من كل مجموعة أن يتم العمل فيها وفق دليل العمل التالي:

- ما تم إنجازه خلال ست سنوات من: تشريعات وقوانين ومناهج وبرامج عمل وتدريب وإعداد مواد دراسية.
- الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل الدول والجمعيات الأهلية.
- التنسيق بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الرسمية وآليات هذا التنسيق.
- المؤشرات المعتمدة لقياس وتقييم العمل في كل محور من محاور هامبورغ.
- الرؤية المستقبلية لتدعيم مفاهيم كل محور مع تحديد ثلاثة أهداف للعمل في كل منها.

- عرضت في الجلسة السادسة دراسة تقويم مناهج محو الأمية وكتبها في الدول العربية في جزأين، تركز الجزء الأول منها على

تقديم مضمون المناهج والكتب التعليمية وأدلة المعلم، كما كانت عند بداية العام ٢٠٠٠، بينما تركز الجزء الثاني على إطار نظري وتطبيقي للمساعدة في تأليف كتب محو الأمية بصورة منهجية وفعالة، واعتمدت الدراسة على طريقة تحليل المحتوى. كما انطلق من خمسة معايير نوعية هي: الملاءمة والترابط والتوازن والمرونة والطابع الوظيفي للنص التعليمي الخاص بالكبار.

وخلصت الدراسة إلى تشخيص الواقع الحالي لكتب محو الأمية من الناحيتين الكمية والنوعية، فحددت المواصفات التربوية للكتاب التعليمي ودليل المعلم والمنهج التعليمي في كل دولة عربية كما أجريت مقارنات بين الدول من حيث الدرجة التي حققتها وفق سلم التقدير بدرجة ممتازة جداً أو جيدة أو متوسطة أو ضعيفة.

من جهة أخرى طرحت الدراسة هيكلية جديدة لتعليم الكبار كما حددت قواعد وخطوات إجرائية لإنتاج أو تأليف المناهج والكتب التعليمية ودليل المعلم في تعليم الكبار. وفي هذا الصدد تناولت الدراسة نموذجين لإعداد دروس لتعليم اللغة العربية تدخل في دليل المعلم.

وأخيراً اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات من شأنها تطوير عملية تأليف كتب تعليم الكبار في الوطن العربي.

١١- مؤتمر بانكوك لتعليم الكبار ٢٠٠٣:

نداء المنظمات غير الحكومية في مؤتمر «بانكوك» ٢٠٠٣ :

أعلن المشاركون في ختام مؤتمر بانكوك ٢٠٠٣ عن قلقهم الشديد بسبب التراجع الذي يشهده تمويل برامج تعليم الكبار حيث لم تتحقق

توصيات مؤتمر داكار عام ٢٠٠٠، والتي أكدت ضرورة تمويل تعليم الكبار بحد أدنى ٢,٨ بليون دولار سنوياً، فقد كان تركيز دعم المنظمات الدولية والحكومات الوطنية ينصب على التعليم الرسمي خاصة للأطفال... مما أدى إلى الإضرار بالصالح العام وإهمال تعليم الكبار.

وأكد المشاركون امتلاك «تعليم الكبار» القدرة على مساندة ودعم مفاهيم السلام والديمقراطية، لنشرها بين شعوب العالم، ولهذا لا بد من وضع قضية «تعليم الكبار» من الأولويات الهامة في ميزانية التعليم الإجمالية.

وشدد المشاركون على أهمية «تعليم الكبار» في بناء مجتمعات متعلمة قادرة على مكافحة الفقر والعنف والمرض وتلوث البيئة والعصبيات القبلية... وغيرها، حيث إن تعليم الكبار يشكل بنية قوية لتعزيز:

- تعلم وتعليم الكبار في كل مجالات التنمية المجتمعية للنهوض الاقتصادي معتمداً على المشاركة المجتمعية لمكافحة الفقر.
- تبني سياسات واضحة لمعرفة حاجات الأشخاص غير القادرين وذوي الاحتياجات الخاصة لمساعدتهم في تخطي عدم قدرتهم.
- تعريف تعلم وتعليم الكبار كونه استثماراً وليس استهلاكاً.
- زيادة تمويل تعليم الكبار لـ ٦٪ من إجمالي ميزانية التعليم العامة والملزمة بالمؤتمر الخامس لتعليم الكبار بهامبورغ.
- تكامل تعلم وتعليم الكبار من خلال خطط التعليم العامة ووضعه في المكانة اللائقة على الأجندة المحلية والإقليمية والعالمية، وتفعيلها من خلال البرامج والمؤتمرات الدولية وخاصة عقد محو الأمية للأمم المتحدة.

كما دعا المشاركون منظمة اليونسكو إلى الآتي:

- تكامل برنامج متابعة أهداف تعليم الكبار وفق توصيات المؤتمر الخامس ومع مراقبة أهداف التعليم للجميع... وأن يظهر ذلك جلياً في تقييم ٢٠٠٥.
- دعم السعي لدى منظمات المجتمع المدني (غير الحكومية والمنظمات الدولية) للمشاركة في برامج معلمي الكبار خلال عام ٢٠٠٤.
- تقوية وتدعيم معهد التربية لليونسكو لمتابعة أجندة مستقبل تعليم الكبار مع جميع الشركاء وخاصة المنظمات غير الحكومية.
- تذكير شعوب العالم بأن تعليم الكبار يجب أن يكون مسؤولية جماعية يشارك فيها كل من المعلمين، ومعلمي الكبار، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني الحكومية وغير الحكومية، ومؤسسات الأمم المتحدة، يعملون جميعاً على إطلاق آليات مبتكرة للتعلم مدى الحياة والتي تم إقرارها في المؤتمر العالمي الخامس بهامبورغ.
- ضرورة تضمين مفاهيم تعليم الكبار التي تم طرحها في مؤتمر هامبورغ على الأجندة السياسية العالمية على أنها أولوية للمستقبل، يجب إخضاع المصادر والموارد المادية والبشرية للنهوض بها.
- التأكيد على كون «تعليم الكبار» الرهان الأكبر لنهضة المجتمعات من خلال نشر مفاهيم السلام والعدالة والاعتماد على النفس، والمشاركة المجتمعية، وإطلاق الإبداعات البشرية على أنها ضرورة ملحة لرسم المستقبل.

- كما حذرت المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر من مغبة التوترات الداخلية والصراعات الدولية والحروب على أداء منظمات الأمم المتحدة وإضعافها بسبب الشعور بعدم الأمان وعدم الاستقرار نتيجة خرق القوانين الدولية وحقوق الإنسان.

أخيراً أوصى المشاركون بضرورة تفعيل هذه التوصيات والتوجهات من قبل منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني للإعداد للمؤتمر العالمي السادس المزمع عقده في ٢٠٠٩.

١٢- مؤتمر الدول العربية التحضيري للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار، تونس ٢٠٠٩:

عقد هذا المؤتمر في إطار أنشطة الأهداف الإنمائية للألفية، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، والعقد الدولي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والخطة العربية لتنمية التعليم في العالم العربي، والبرنامج الإسلامي لمحو الأمية والتعليم الأساسي للجميع.

صدر عن المشاركين في المؤتمر المنعقد خلال الفترة الزمنية (٥ـ٧) كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٩ بيان بشأن الاستثمار في تعليم الكبار، تضمّن هذا البيان التأكيد على أن التعليم حق أساسي تضمنته القوانين والإعلانات الدولية، وأنه يمثل مسألة حيوية للتمتع بحقوق أخرى، كالحق في الحصول على سكن، والحق في العمل، والحق في الانتفاع بالرعاية الصحية، وغير ذلك من الحقوق.

واقتناعاً بالدور الذي يمكن أن يضطلع به تعليم الكبار في التنمية البشرية بالنظر إلى السرعة التي تتطور بها المعارف والمعلومات وتقانيات

(تكنولوجيات) الاتصال، وإلى التحديات العديدة التي تواجهها المنطقة من جراء العولمة، فقد أكد المؤتمر أيضاً أن الاستثمار في تعليم الكبار هو الأساس الذي يقوم عليه بناء مجتمعات العلم والمعرفة في الدول العربية.

وفضلاً عن ذلك، تدعو الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالعالم في الوقت الراهن إلى التأمل الجاد والعميق في تنمية التعليم والدور الذي يمكن أن يضطلع به في التصدي لعواقب هذه الأزمة واستباق المشكلات في المستقبل.

وقد تضمّن البيان عدد سكان الدول العربية البالغ ٣٢٠ مليون نسمة، وهم موزعون على قارتي - آسيا وأفريقيا - وتجمعهم نفس اللغة والثقافة والتاريخ. ولا تضم المنطقة بلداناً غنية فقط، بل تضم أيضاً بلداناً فقيرة يعيش فيها ٢٣٪ من السكان في فقر مدقع، إذ لا يتجاوز دخل الفرد دولارين في اليوم.

وفي بعض هذه البلدان، أدت النزاعات والحروب والاحتلال الأجنبي إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وفقدان الموارد المادية والبشرية. وتؤثر هذه الأوضاع تأثيراً سلبياً في الجهود الرامية إلى تحديد الأولويات الوطنية، وتقوّض البنى التعليمية الأساسية ونظم التعليم، وتسبب خسائر بشرية، وتفضي إلى نشوء جو من الخوف وانعدام الأمن في المنطقة.

ويضم سكان المنطقة نحو ٦٠ مليون أمي، ثلثاهم من النساء.

وهناك أكثر من ٦ ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و١٥ سنة، ثلثاهم من الفتيات، لا يواظبون على الحضور إلى المدرسة. وبحلول عام ٢٠١٥، يمكن أن يرتفع هذا العدد بنسبة ٤٠٪ ما لم تتخذ التدابير الملائمة لتفادي ذلك.

ومع أن عدد الفتيات اللواتي يواظبن على الحضور في المدرسة قد ارتفع ارتفاعاً بالغاً، فلا تزال النساء في المنطقة تحت مستوى التعليم المطلوب ولا يزال ٥٠٪ منهن في عداد الأميات. كما أنهن يعانين من الحرمان فيما يخص حقوق المواطنة، والحقوق القانونية، والتمثيل في الوظائف المهنية والتقنية، والتمثيل البرلماني والوزاري، أما حرية التعبير والديمقراطية فمحدودتان في المنطقة.

وتعاني المنطقة العربية أيضاً من الفجوة الرقمية، إذ إن الانتفاع بتقانات (بتكنولوجيات) المعلومات والاتصال يبقى محدوداً، وهي لا تحتل إلا الصفوف الخلفية من حيث إنتاج المعارف لأن الاستثمار في البحث والتطوير يكاد لا يتجاوز ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النسبة أدنى من المتوسط الدولي.

ومع أن النسبة التي تنفقها المنطقة على التعليم من ناتجها المحلي الإجمالي أعلى من النسبة التي تنفقها المناطق الأخرى والبلدان المتطورة، فإن هذا الاستثمار لا يكفي لتوفير تعليم ذي مستوى رفيع، ولا لتلبية احتياجات العاملين ومواكبة سباق العولمة والتغير التقاني (التكنولوجي) السريع، ولذا لا بد من تحقيق إدارة أفضل لشتى مؤسسات القطاع العام من أجل التشجيع على الاستثمار الملائم في تعليم الكبار وبناء مجتمعات التعلّم والمعرفة.

كما تضمّن البيان أهم القضايا والاتجاهات، فأشار إلى أن الفجوة تتفاوت بين ما قُدّم من وعود وما نُفّذ فعلاً بتفاوت الإرادة السياسية التي تعبّر عنها كل الدول العربية. أما النتائج التي تم التوصل إليها فهي التالية:

يجب إعادة تعريف مفهوم محو الأمية وتعليم الكبار باستخدام نهج متكامل يشمل كل أشكال تعليم الكبار وتعلّمهم، كما يجب الوقوف على أسباب ارتفاع معدلات الأمية لدى الكبار، ولاسيما لدى النساء.

ومع أن تعليم الكبار يعتبر استثماراً استراتيجياً، تشير التقارير الوطنية إلى أن التمويل الذي تقدمه الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لهذا النوع من البرامج لا يزال أدنى من المستوى المطلوب.

ثمة نقص في التنسيق بين الوزارات المسؤولة عن محو الأمية وتعليم الكبار - وهي على وجه العموم وزارة التربية أو وزارة الشؤون الاجتماعية ـ وغير ذلك من الوزارات والهيئات النشطة في هذا الميدان، ويؤدي هذا النقص إلى تبديد بعض الجهود وتقليل النتائج المحرزة، ولذا فإن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية.

ويتمثل الاتجاه العام في تحقيق اللامركزية في تنفيذ أنشطة محو الأمية، إلا في الحالات التي تتسم بنقص في الموارد البشرية والمادية. فضلاً عن ذلك، لا بد من الحث على اتخاذ التدابير التالية:

- إنشاء صندوق عربي من أجل توفير المساعدات المالية للبلدان الفقيرة التي لديها معدلات أمية مرتفعة.
- وضع سياسات ومنهجية عمل بشأن الاعتراف بالتعليم غير النظامي.
- أن يسند إلى المجتمع المدني دور في تنفيذ برامج محو الأمية وتعليم الكبار.
- تعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

- دعم خطط التأهيل والتدريب الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية فيما يخص تعليم الكبار.
- أن يتاح الاطلاع على دراسات موضوعية من أجل تحديد أنواع برامج تعليم الكبار التي تلبي احتياجات الدارسين والمساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية.
- تقديم الدعم من أجل إجراء دراسات وبحوث في إطار الجهود الرامية إلى وضع سياسات واستراتيجيات في مجالي تعليم الكبار والتعليم غير النظامي.
- إعداد إطار مرجعي للبيانات والإحصاءات من أجل تيسير إجراء عمليات تقييم دقيقة وجديرة بالثقة في ميدان محو الأمية وتعليم الكبار.
- وضع معايير لضمان الجودة، كما يجب اعتماد مؤشرات قائمة على إحصاءات جديرة بالثقة.
- استخدام تقانات (تكنولوجيات) المعلومات والاتصال أدوات للتعليم والتعلّم.

التطورات في المنطقة العربية:

أنجز بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤ تحسّن في عملية تعميم التعليم الابتدائي في المنطقة العربية بلغت نسبته ٦٪، بيدّ أن التقدم المحرز، يتفاوت من بلد إلى آخر.

وخلال الفترة ذاتها، ارتفع معدل محو الأمية بمقدار ١٤ نقطة مئوية فبلغ ٧٢٪ وانخفض عدد الأميين من ٦٤ مليوناً إلى ٥٨ مليوناً.

وتزايدت نسبة القيد الصافية في التعليم الابتدائي باستمرار، فبلغت ٨٤٪ في عام ٢٠٠٦.

وبلغ عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ٥,٧ مليون طفل في عام ٢٠٠٦، أي أنه انخفض بمقدار مليونين بالمقارنة بعام ١٩٩٩.

وفيما يخص القيد في التعليم الابتدائي، تقلصت الفجوة بين الفتيان والفتيات، إذ تحوّلت النسبة من ٨٧ فتاة لكل ١٠٠ فتى في عام ١٩٩٩ إلى ٩٠ فتاة لكل ١٠٠ فتى في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٦، حققت ثلاثة بلدان من المنطقة التكافؤ بين عددي الفتيان والفتيات المقيدين في المدارس الابتدائية.

أما مؤشر تنمية التعليم في الدول العربية، فقد تحسن على الإجمال في فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

وفي عام ٢٠٠٦، كان بلدان اثنان في المنطقة قريبين من تحقيق الأهداف الكمية الأربعة للتعليم للجميع، بينما كان ١١ بلداً بين البلدان الأخرى قد بلغ مستوى وسطاً في تحقيق هذه الأهداف، وكانت أربعة بلدان لا تزال متأخرة في هذا الشأن. وبالمقارنة مع مناطق أخرى، فإن الدول العربية تكرس جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي فيها على التعليم. فقد خصص أكثر من نصف عدد البلدان التي تتوفر إحصاءات عنها، ما يزيد على ٢٠٪ من الإنفاق الحكومي فيها على التعليم في عام ٢٠٠٦.

وقد أحرزت بلدان المنطقة أيضاً تقدماً في عدد من المجالات الأخرى التي تتمثل فيما يلي:

- استخدام تقانات (تكنولوجيات) المعلومات والاتصال في مجالي محو الأمية وتعليم الكبار.

- التنسيق بين التعليم النظامي وغير النظامي.

- زيادة عدد البرامج التي تستهدف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

- إقامة صلات بين برامج التعليم قبل المدرسي وبرامج التعليم النظامي وبرامج تعليم الكبار.

- توسيع نطاق الشراكات بين القطاع العام والمجتمع المدني، وتشجيع الربط الشبكي بين المنظمات غير الحكومية العاملة (مثل الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار).

وكان لمبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات تأثير مباشر على البلدان العربية المستهدفة الستة في المنطقة، وذلك سواء من حيث تحديد الحاجات أو من حيث تنفيذ مشروعات تجديدية في هذه البلدان.

كما أن الدول العربية استفادت من برامج بناء القدرات التي اضطلعت بها منظمات إقليمية ودولية مثل (اليونسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، ولكن على الرغم من سعة نطاق هذه البرامج، فإنها لم تتمكن من تلبية جميع حاجات المنطقة.

أما التحديدات التي أشار إليها البيان فهي:

- على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول العربية من أجل تعميم التعليم الابتدائي، وتباين درجات النجاح في هذه الجهود، ما زال يوجد زهاء ستة ملايين طفل غير ملتحقين بالتعليم، ولن يلتحق ثلثهم بالمدارس أبداً.

- إن ثلث عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس يتسربون منها بسبب الفقر، ونمط العيش الريفي، وبُعد المسافات إلى المدرسة، وضغط التقاليد، وجهل الوالدين، وانعدام الاستقرار.

وإن الوضع يستدعي العمل بما يلي:

- تلبية الاحتياجات الخاصة للشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً) الذين يشكلون أكثر من ٢٠٪ من السكان، ومعظمهم من المتسربين من المدارس.
- تلبية مختلف الحاجات التعليمية والتدريبية لمعلمي تعليم الكبار، بغية تمكينهم من تقديم تعليم مستمر يواكب سرعة تطور المعارف.
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة من أجل استكمال الجهود التي يبذلها القطاع العام في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- اتخاذ الترتيبات اللازمة واستخدام الوسائل المناسبة لتوفير تعليم ذي مستوى عال.
- زيادة عدد مصادر التمويل لصالح برامج محو الأمية وتعليم الكبار، وزيادة تنويع هذه المصادر.
- تعزيز نتائج التدريس والمؤسسات التعليمية.
- الاستجابة لتنوع برامج تعليم الكبار ولتنوع الأطراف الفاعلة المنخرطة فيه.
- زيادة المشاركة الحكومية وزيادة الوعي العام بأهمية محو الأمية وتعليم الكبار.
- زيادة دوافع المنتفعين ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار.

وقد تضمن البيان توصيات في مجالات:

السياسات والاستراتيجيات - التمويل – النوعية - بناء الشراكات والرصد والتقييم.

١٣- المنتدى الدولي للمجتمع المدني حول تعليم الكبار، البرازيل - بليم ٢٠٠٩:

انعقد هذا المنتدى في الفترة الممتدة من الثامن والعشرين وحتى الثلاثين من شهر تشرين الثاني /نوفمبر عام ٢٠٠٩ في إطار المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار، وذلك في مدينة «بليم» مركز ولاية «بارا» شمال البرازيل. وقد نُظم تحت شعار «من أجل الحق في تعليم الشباب والكبار».

افتتح المنتدى في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم السبت الواقع في الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني /نوفمبر. وقد تضمن حفل الافتتاح إلقاء كلمات لممثلي مختلف الأقاليم: أمريكا اللاتينية، أفريقيا، آسيا، أوروبا، أمريكا وكندا، والمنطقة العربية. كما ألقى كل من رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار ومدير مكتب اليونسكو للتربية مدى الحياة في هامبورغ، ممثلاً لمنظمة اليونسكو، كلمة بهذه المناسبة، وألقت السيّدة الأمينة العامة للمجلس المسؤولة عن المنتدى كلمة في حفل الافتتاح. وقد رافق الحفل تقديم عروض فنية.

مثلت السيدة غادة الجابي الرئيسة الفخرية للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار المنطقة العربية وأشارتْ في الكلمة التي ألقتها إلى أن تعليم الكبار في منطقتنا العربية يعد معلماً أساسياً من معالم تراثنا وثقافتنا العربية الإسلامية، والشواهد على ذلك كثيرة في التاريخ العربي.

وقد أكدتْ في الكلمة أنه «إذا كانت التنمية الإنسانية بما في ذلك تعليم الكبار تعني أن الناس يجب أن يشاركوا في العمليات والقرارات التي تؤثر في تشكيل حياتهم، وأن يتمتعوا بكامل حقوقهم، وأن يسهموا في التنمية المستدامة لمجتمعهم، فإنه يمكن القول حينئذٍ: «ما من شيء يقضي على تلك الرؤية النبيلة للتنمية أكثر من إخضاع الناس لاحتلال أجنبي» وأنهتْ الكلمة بالقول: «فلنتعاون جميعاً من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية».

نظم برنامج المنتدى على أساس جلسات عامة، وورشات عمل تناولت موضوعات ذات صلة بشعار المنتدى، شاركت ممثلة المنطقة العربية بعدد منها وقدمت مداخلات. عقدت جلسة عامة في اليوم التالي قدمت أوراق عمل من مختلف الأقاليم، وفق بنود حددت مسبقاً من قبل إدارة المنتدى، وتم ذلك بعد الاستماع إلى بحث قدمه، البرازيلي من أصل لبناني، السيّد سيرجيو حداد، نائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار، ممثلاً أمريكا اللاتينية، حول التجديدات العالمية.

وقد قدمت ممثلة المنطقة العربية عرضاً لواقع المنطقة العربية في مجال تعليم الكبار، وبناءً على طلب إدارة المنتدى بأن يصار إلى تقديم عمل ثقافي أو فني لمدة /٥/ دقائق قبل عرض ورقة العمل، فقد سبق ذلك العرض استماع أعضاء المنتدى إلى التدوين الموسيقي الذي اكتشف في أوغاريت، في مكان اكتشاف أقدم أبجدية في العالم قرب مدينة اللاذقية على الساحل السوري وذلك على رقيم طيني الذي طوره عدد من العلماء، وقد استمع أعضاء المؤتمر إلى العزف الموسيقي على البيانو، حيث عبروا عن إعجابهم وتقديرهم.

وقد تضمن العرض لواقع المنطقة العربية ما يلي :

- التحدي الذي تواجهه بلدان المنطقة العربية المتعلق بتحقيق أهداف التعليم للجميع، وبخاصة تخفيض نسبة الأمية إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥، مع أن تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٧ يبيّن أن تنمية التعليم لدى ثلثي الدول العربية قد تحسن منذ عام ٢٠٠٣ -٢٠٠٤.
- الشباب هم أكثر من ٥٠٪ من المجتمع العربي، وأن تحقيق المستقبل الأفضل هو التحدي الذي يتطلب أن يتحول جميعهم إلى طاقة عمل حيوية ومنتجة.
- التحديات التي تواجه المنطقة العربية، وبخاصة قيام الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري، والأراضي التي ما تزال رازحة تحت الاحتلال في جنوب لبنان بتدمير جميع المؤسسات والبنية التحتية، ومنها المؤسسات التربوية والاجتماعية التنموية التي من أولويات مهامها تعليم الكبار والنهوض بواقع المجتمع والمرأة، وقتل المدرسين وأساتذة الجامعات بفعل منظم مما أدى إلى تدهور ملحوظ في التعليم بشكل خاص، وانهيار مناحي الحياة الآمنة لدى اللاجئين الذين شردهم الاحتلال، وهذا ما حدث في العراق بعد احتلاله. وكذلك تدنت مستويات التعليم والتعلم بمناطق أخرى عربية خضعت لصراعات ونزاعات مسلحة، مما أدى إلى حرمان المواطن من حقه في حياة آمنة وتعليم مناسب.

وبشكل عام فإن هذه الأوضاع القاسية تستهلك الموارد التي كان ينبغي أن تستخدم من أجل التنمية المستدامة والتعليم المستمر التي تؤثر تأثيراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- النمو المطرد الذي تشهده المنطقة العربية في مشاركة المجتمع المدني في فعاليات مختلفة، منها تزايد دور المنظمات غير الحكومية في مجهودات تعليم الكبار إلى جانب المجهودات التي تقدمها الجهات الرسمية.
- أهداف الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، والمهام التي تنهض بها وإسهامها في زيادة التوسع في أنشطة منظمات المجتمع المدني، والفعاليات التي أقيمت في عدد من الأقطار العربية.

هذا وقد تضمنت الورقة أيضاً الاستجابات المطلوبة في مختلف المستويات، كما أكدت الورقة ضرورة التعبئة على جميع المستويات من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ووضع حد لإنهاء الاحتلال، وإعطاء الشعوب حق تقرير المصير، وبخاصة الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي الذي يؤثر تأثيراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد قدمت ممثلة المنطقة العربية عند مناقشة الإعلان الذي سيصدر عن المنتدى اقتراحاً يقضي بتضمين مسودة الإعلان ما اقترحته في نهاية ورقة العمل التي قدمتها باسم المنطقة العربية حول تطبيق قرارات الأمم المتحدة ووضع حد لإنهاء الاحتلال. وقد تجاوب أعضاء المؤتمر مع هذا الاقتراح، وعبروا عن ذلك بالتصفيق الحاد. غير أن اللجنة المعنية بشؤون المنتدى لم تصل إلى رأي توافقي حول هذا الاقتراح، وبخاصة أن إعلان المنتدى سيرفع إلى المؤتمر الحكومي، ومع الأسف لم يجر تضمينه الإعلان الصادر عن المنتدى، وهذا يخالف رأي أعضاء المنتدى كما تمت الإشارة إليه.

إعلان المنتدى:

صدر عن المنتدى الدولي للمجتمع المدني إعلان بعنوان «الانتقال من مرحلة إطلاق الشعارات إلى مرحلة القيام بالعمل الفعلي».

أهم ما تضمنه الإعلان:

- وجوب الاعتراف بالحجم الهائل لانتهاك حق أساسي من الحقوق الإنسانية والاجتماعية، وهو حق الكبار والشباب بالتعليم، مما يتعين على المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار إعلان حالة الخطر التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة.
- إن تعليم الكبار والشباب هو مفتاح لمساعدة الناس ولاسيما النساء /فهن أكثر تضرراً، للتعامل مع مختلف أنواع الأزمات (الغذاء - الوقود - التمويل - النزاعات - المناخ) وتمكينهم من بناء مستقبل مستدام والعمل على تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين.
- يتعين وجود صيغة قانونية لسياسة تعليم الكبار والشباب في جميع البلدان، تحدد فيها مشاركة المجتمع المدني.
- يجب الاعتراف بتعليم الكبار والشباب باعتباره أساس تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي ينبغي أن تكون له الأولوية في الخطط الوطنية، وفي استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

- يتعين على الحكومات حساب التكلفة الكاملة لتحقيق الجودة في تعليم الكبار، واعتماد الحد الأدنى من الأهداف الملزمة للإنفاق على تعليم الكبار.

- تتحمل جميع الحكومات مسؤولية زيادة الفرص التعليمية المتاحة لجميع الناس على أراضيها، وبالتالي ينبغي لها أن تكفل زيادة الاستثمار المستدام للأفراد وأرباب العمل والدولة، وعلى جميع أرباب العمل استثمار ما لا يقل عن ١٪ من الرواتب في الأعمال المتعلقة بالتعليم والتدريب.

- الحاجة إلى آليات متعددة للرصد بغية ضمان تنفيذ هذه الالتزامات على الصعيد الوطني، تشمل المؤسسات العامة والجامعات والمجتمع المدني.

وعلى الصعيد الدولي تضمن الإعلان توصية منظمة الصحة العالمية للعمل على رصد ٥٪ على تعزيز الصحة، وكذلك فيما يخص منظمة الغذاء والزراعة، وأن تكون هناك معايير واضحة في جميع المجالات يستند إليها لتسهيل تقييم التقدم المحرز.

وانتهى الإعلان بالتشديد على الدور الحاسم للمجتمع المدني في مراقبة دقيقة، كونه شريكاً للحكومة في تطوير سياسة وممارسة تعليم الكبار.

هذا وقد وزعت إدارة المنتدى جوائز على المتطوعين في تنظيم المنتدى قبل انعقاده وخلاله.

١٤- المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار، البرازيل - بليم ٢٠٠٩:

انعقد المؤتمر بدعوة اليونسكو تحت شعار «العيش والتعلم من أجل مستقبل مستدام، قوة تعلم الكبار» بحضور مشاركين من /١٥٠/ دولة.

أقيم حفل الافتتاح في قصر المؤتمرات في مدينة «بليم» مركز ولاية «بارا» في البرازيل، صباح يوم الثلاثاء الأول من شهر كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٩.

وقد تم في حفل الافتتاح إلقاء الكلمات التالية:

- كلمة السيّد رئيس اللجنة الألمانية لليونسكو، نيابة عن السيّدة رئيسة المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار.
- كلمة السيّد وزير التربية في البرازيل.
- كلمة السيّدة المدير العام لمنظمة اليونسكو.
- كلمة السيّدة حاكمة ولاية «بارا».
- كلمة السيّد مؤسس حركة «اتحاد الدول الأفريقية»، الرئيس السابق لجمهورية مالي (١٩٩٢-٢٠٠٠)، الرئيس السابق للاتحاد الأفريقي (٢٠٠٣-٢٠٠٨).
- كلمة الأميرة الهولندية رئيسة المؤسسة الهولندية للقراءة والكتابة - ممثلة اليونسكو للتعليم من أجل التنمية.

تقديم رسائل عن طريق الفيديو لكل من:

- السيّد رئيس جمهورية البرازيل.
- السيّد الأمين العام للأمم المتحدة.

- السيّد رئيس لجنة اليونسكو «التعليم في القرن الحادي والعشرين» ١٩٩٣-١٩٩٦.

وقد ابتدأ حفل الافتتاح واختتم بتقديم قطع موسيقية.

انتخب وزير التربية في البرازيل رئيساً للمؤتمر. وقد مثل اليونسكو في جلسات المؤتمر السيّد مدير مكتب اليونسكو للتربية مدى الحياة في هامبورغ.

اشتمل برنامج المؤتمر الذي طبع باللغتين الإنكليزية والفرنسية فقط، وتضمن رسالة من السيّدة المدير العام لليونسكو، ورسالة من السيّد وزير التربية والتعليم في البرازيل موجهة إلى أعضاء المؤتمر على:

- عرض الوثائق الختامية الإقليمية والتقرير العالمي عن التعلم وتعليم الكبار.
- تقديم بحوث حول الموضوعات التي سيرد ذكرها. وقد عقدت بعد عرض ملخص لكل بحث طاولة مستديرة حدد مسبقاً أسماء الذين كلفوا بالتحدث فيها حيث يقوم المنسق بتوجيه أسئلة للمشاركين في الطاولة جرى تحديدها أيضاً بوقت سابق، وتتم الإجابة عليها. ويصار إلى تلخيص أهم نتائجها.

أما الموضوعات التي عالجتها البحوث المشار إليها فهي:

- العيش والتعلم من أجل مستقبل مستدام، قوة تعلم الكبار.
- الشمول والمشاركة في مجال تعليم الكبار.
- التصدي للقضايا العالمية.
- السياسات والحوكمة في مجال تعليم الكبار.

- التمويل.
- نحو التعلم مدى الحياة.
- محو الأمية قدرة أساسية للتعلم مدى الحياة.
- ضمان جودة تعليم الكبار، وتقييم نتائج التعلم.
- ترجمة الحديث إلى أفعال.

وفيما يلي التساؤلات التي طرحت في الطاولة المستديرة الأولى التي تناولت موضوع السياسات:

- ما السياسات التي من شأنها تعزيز حصول الكبار على جودة التعليم في جميع المستويات وجميع السياقات؟
- ما الاستراتيجيات والهيكليات اللازمة لتحسين التنمية الشاملة والمتكاملة لتعلم وتعليم الكبار؟
- ما المبادرات المتخذة أو التي سيتم اتخاذها لتحسين وتدعيم الاعتراف بالتعليم غير الرسمي لضمان اندماجه في أطر ونظم ذات مرجعية وطنية؟
- ما الاستراتيجيات الحكومية التي من شأنها حشد الدعم المنسق لجميع الأطراف المشاركة (القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني) في مجمل عملية تعليم الكبار؟

أما التساؤلات التي طرحت في الطاولة المستديرة الثانية التي تناولت موضوع تمويل تعليم الكبار، فهي:

- ما الأدلة المتوفرة عن التكاليف والفوائد لتعلم وتعليم الكبار، وكذلك الاستراتيجيات ومعايير المرجعية المتعلقة بها، والتي من شأنها تشجيع الاستثمارات العامة عقب الأزمة المالية العالمية؟

- ما آليات التمويل والتفعيل المبتكرة التي يتم تطبيقها في مجال تعليم الكبار، ومدى فعاليتها وقابليتها للتطبيق / التكيف؟
- كيف يمكن للدول الأعضاء أن تحث القطاع الخاص /الشركات والمجتمع المدني والمتعلمين/ الأفراد على زيادة الاستثمار في مجال تعليم الكبار؟
- كيف يمكن تكثيف شراكات التنمية الدولية بحيث يصبح تعليم الكبار ضمن أولوياتها في مجال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب؟

وركزت التساؤلات التي طرحت في الطاولة المستديرة الثالثة التي تناولت موضوع «محو الأمية مفتاح التعلم مدى الحياة» على ما يلي:
- هل تطور فهمنا لمحو أمية الكبار بصفته العنصر الرئيسي لاكتساب الكفاءة؟
- ما آفاق اندماج محو الأمية في عملية التعلم مدى الحياة؟ وما التوازن الذي يمكن أن يتحقق بين المبررات الاجتماعية والاقتصادية لمحو الأمية؟ وكيف نجعل محو الأمية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية؟
- ما المبادرات التي قامت بها الدول حتى تصل عملية محو الأمية للطبقات الأكثر فقراً في المجتمع؟
- كيف يمكن لإجراءات مؤتمر تعليم الكبار السادس والأطر الموجودة فيه - مثل التعليم للجميع، وDNUA ومبادرة Life، أن تؤثر لدفع الجهود الوطنية والدولية؟

أما الطاولة المستديرة الرابعة التي تناولت موضوع «ضمان جودة التعليم وتقييم نتائج التعلم» فقد ركزت التساؤلات التي طرحت للمناقشة على:

- ما الوسائل الواعدة أكثر لتوضيح معايير جودة تعليم الكبار؟ وما مؤشرات المعايير ذات المرجعية الأكثر فائدة؟
- كيف نقيم نتائج التعلم ونستثمر هذه التقديرات لضمان الجودة؟
- ما الإجراءات المتخذة لتحسين التأهيل والكفاءات والوضع المهني لمعلمي الكبار؟ وكيف نقيم تأثيرهم؟ وكيف نُشرك مؤسسات التعليم العالي في هذه العملية؟
- ماذا يجب على البلدان القيام به لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بتعلم وتعليم الكبار لتضمن لهم الجودة ولتضع السياسات اللازمة؟

كما تناولت الطاولة المستديرة الخامسة موضوع «للمضي قدماً» وطرحت التساؤلات التالية:

- ما الطريقة التي تمكن الدول الأعضاء من الإعلاء من شأن (تمكين) تعليم الكبار بشكل فعلي من خلال البرامج والسياسات والتمويل؟ وما الإجراءات التي يمكن أن تكون فعالة بخصوص التنفيذ والإدارة والتمويل؟ وما نماذج الشراكات التي ينبغي إقامتها؟
- كيف يمكن للدول الأعضاء وأطراف أخرى مشاركة توجيه تقدم تعلم وتعليم الكبار على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؟
- ما إجراءات التتبع الرئيسية الواجب اتخاذها؟

وقد أقيمت على هامش المؤتمر ورشات عمل متعددة تناولت بالمناقشة موضوعات ذات صلة بأهداف المؤتمر شاركت ممثلة المنطقة العربية في عدد منها.

إطار عمل بليم:

صدر في نهاية المؤتمر إطار عمل «بليم» تحت عنوان «تسخير طاقات وإمكانات تعلم الكبار وتعليمهم من أجل مستقبل مستدام» بعد عرضه على أعضاء المؤتمر.

تضمن هذا الإطار البنود التالية :

- الديباجة.
- نحو التعلم مدى الحياة.
- التوصيات.

وقد أرفق بهذا الإطار ملحق بعنوان «بيان الحقائق» الذي تضمن :

- معالجة القضايا والتحديات العالمية والتعليمية.
- التقدم المحرز في تعلم وتعليم الكبار منذ المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار.
- التحديات التي تواجه تعلم الكبار وتعليمهم.

وقد تم التوضيح بعد استعراض التحديات «إن بيان الحقائق يقدم المسوغات التي تستند إليها التوصيات والاستراتيجيات المبينة في خطة عمل بليم».

وفيما يلي أهم التوصيات التي وردت في «إطار عمل بليم» مع التنويه بأن الديباجة التي تضمنها الإطار المشار إليه قد تضمنت أمراً هاماً

لا بد من ذكره، والمتمثل في المصادقة على تعريف تعليم الكبار الذي حُدد في التوصية الصادرة عام ١٩٧٦ عن مؤتمر نيروبي بخصوص تنمية تعليم الكبار، والذي تم تطويره في إعلان هامبورغ لعام ١٩٩٧، ومفاده أن تعليم الكبار يعني «مجمل العمليات التعليمية التي تجري بطريقة نظامية أو غيرها، والتي يُنمي بفضلها الأفراد الكبار في المجتمع قدراتهم، ويثرون معارفهم، ويحسنون قدراتهم التقنية والمهنية، أو يسلكون بها سبيلاً جديداً لكي يلبوا حاجاتهم وحاجات مجتمعهم».

تناولت التوصيات المجالات التالية:

المجال الأول الذي تناولته التوصيات هو: محو أُمية الكبار:

- إن محو الأمية دعامة لا غنى عنها لتمكين الشباب والكبار من استثمار فرص التعليم في جميع مراحل هذه الحلقة المتصلة، ويشكل جزءاً أساسياً من الحق في التعليم ويعد شرطاً مسبقاً لتنمية القدرات الشخصية والاجتماعية والسياسية، وكذلك فإن محو الأمية عنصرٌ جوهري لبناء قدرات الناس على مجابهة التحديات والتعقيدات المتطورة للحياة، والثقافة، والاقتصاد، والمجتمع.

ونظراً لاستمرار التحدي الهائل لمحو الأمية وما يترتب عليه من فقدان للموارد والقدرات البشرية فلا بد أن نضاعف الجهود لخفض معدلات الأمية بنسبة ٥٠٪ من مستويات عام ٢٠٠٠، وذلك بحلول عام ٢٠١٥.

ومن التعهدات التي التزم بها المؤتمر:

- تعبئة وزيادة الموارد والخبرات الداخلية والخارجية لتنفيذ برامج محو الأمية على نطاق أوسع، وجودة أكبر لتعزيز العمليات المتكاملة ومتوسطة الأجل، ولضمان قيام الأفراد ببلوغ القرائية المستدامة.

- إعداد برامج لمحو الأمية تكون مرتبطة ومتكيفة مع حاجات الدارسين، وتؤدي إلى اكتساب المعارف والمهارات والكفاءات الوظيفية والمستدامة لجميع المشاركين بما يمكنهم من مواصلة التعلم مدى الحياة.
- تركيز تدابير محو الأمية على النساء، وعلى السكان المحرومين بدرجة عالية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمساجين، مع التركيز بصورة شاملة على السكان الريفيين.
- وضع مؤشرات وأهداف دولية لمحو الأمية كنقطة بداية.
- القيام على نحو منظم باستعراض التقدم والإبلاغ عنه، بما في ذلك الاستثمارات، ومدى كفاية الموارد المخصصة لمحو الأمية في كل بلد، وعلى الصعيد العالمي، وذلك من خلال إضافة قسم خاص في تقرير الرصد العالمي لمبادرة التعليم للجميع.
- تخطيط وتنفيذ التعليم المستمر والتدريب وتنمية المهارات بما يتجاوز مهارات محو الأمية الأساسية المدعومة ببيئة متعلمة معززة.

المجال الثاني الذي تناولته التوصيات هو:

- السياسات:

ومن التعهدات التي التزم بها المؤتمر في مجال السياسات:

- إعداد وتنفيذ سياسات وخطط ذات أهداف سليمة وتشريعات، مع إجراء تقدير شامل للتكاليف المرتبطة بذلك، لمعالجة محو أمية الكبار، والتعليم للشباب والكبار والتعليم مدى الحياة.

- تصميم خطط عمل محددة وعملية لتعلم الكبار وتعليمهم تتكامل مع الأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية.
- إنشاء آليات تنسيق ملائمة يمكن أن تشمل لجاناً للرصد تشارك فيها جميع الأطراف الفاعلة في مجال تعليم الكبار.

أما المجال الثالث الذي تناولته التوصيات فهو:

الحوكمة (دور الحكومات):

لا بد من تمثيل ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة في هذا الصدد كي تتسنى الاستجابة لاحتياجات جميع الدارسين ولاسيما الأضعف من بينهم.

ومن التعهدات التي التزم بها المؤتمر في هذا المجال:

- إنشاء وتشغيل آليات لإشراك السلطات العامة بجميع مستوياتها الإدارية، ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين والقطاع الخاص، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات المعنية بالدارسين الكبار، ومنظمات المعلمين في تطوير وتطبيق وتقييم السياسات والبرامج في مجال تعلم الكبار وتعليمهم.
- اتخاذ تدابير في مجال بناء القدرات لدعم المشاركة البناءة والمستنيرة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمنظمات المعنية بالدارسين الكبار، حسبما هو ملائم، في تطوير السياسات والبرامج وتطبيقها وتقييمها.
- تعزيز ودعم التعاون فيما بين القطاعات، وفيما بين الوزارات.

ركز المجال الرابع من التوصيات على موضوع التمويل:

إن تعلم الكبار وتعليمهم يعدان استثماراً قيماً يعود بفوائد اجتماعية، ولضمان توفير تعلم الكبار وتعليمهم على نحو جيد، من الجوهري أن ترصد المبالغ اللازمة للاستثمار في هذا المجال.

ومن التعهدات التي التزم بها المؤتمر بهذا الصدد:

- التعجيل في إحراز التقدم لتنفيذ التوصية الصادرة عن المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار التي تقضي بتخصيص ما لا يقل عن ٦٪ من الناتج القومي الإجمالي للتعليم، وزيادة الاعتمادات المخصصة لتعلم الكبار وتعليمهم.
- التوسع في استخدام الموارد والأموال المخصصة للتعليم في جميع الدوائر الحكومية من أجل تحقيق أهداف استراتيجية متكاملة لتعلم الكبار وتعليمهم.
- إنشاء حوافز لتعبئة مصادر تمويل جديدة في أوساط مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأفراد دون المساس بمبادئ الإنصاف والاستيعاب.
- إضفاء الأولوية على الاستثمار في مجال التعليم مدى الحياة للنساء وسكان الريف والأشخاص ذوي الإعاقة.

ودعماً لهذه الاستراتيجية أكد المؤتمر اضطلاع شركاء التنمية الدوليين بما يلي:

- الوفاء بالتزاماتهم بسد جميع جوانب النقص المالي التي تحول دون تحقيق جميع أهداف التعليم للجميع ولاسيما الهدف رقم /٣/ والهدف رقم /٤/ (الشباب وتعليم الكبار، ومحو أمية الكبار).

- زيادة الأموال والدعم التقني المرصود لمحو أمية الكبار ولتعلمهم وتعليمهم واستكشاف إمكان استخدام آليات تمويلية بديلة مثل ترتيبات مبادلة الديون أو إلغاء الديون.
- النص على أن تتضمن خطط قطاع التعليم التي تقدم إلى مبادرة المسار السريع تدابير واستثمارات معقولة في مجال محو الأمية.

أما المجال الخامس فقد ركز على المشاركة والاستيعاب والإنصاف:

يشكل التعليم الاستيعابي عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن التعهدات التي التزم بها المؤتمر في هذا المجال:

- تعزيز ودعم أشكال أكثر إنصافاً للمشاركة والانتفاع بفرص تعلم الكبار وتعليمهم عن طريق إزالة الحواجز التي تعوق المشاركة.
- تعزيز ودعم أشكال أكثر إنصافاً للمشاركة والانتفاع بفرص تعلم الكبار وتعليمهم عن طريق أنشطة وبرامج جيدة التصميم ومحددة الهدف مثل أسابيع الدارسين الكبار، ومهرجانات التعلم.
- إنشاء أماكن ومراكز للتعليم المجتمعي متعدد الأغراض وتحسين إمكانات وصول النساء إلى برامج تعلم الكبار.
- تقديم الدعم المالي للتركيز بصورة منظمة على الفئات المحرومة.
- اعتماد نهج شامل ومتكامل، بما في ذلك آلية لتحديد الأطراف الفاعلة ومسؤوليات الدولة في شراكة مع منظمات المجتمع المدني والأطراف الفاعلة في سوق العمل، والدارسين والمعلمين.

وقد ركز المجال السادس من التوصيات على موضوع الجودة:

يقتضي تعزيز ثقافة الجودة في مجال تعلم الكبار أن تكون المضامين وطرق التدريس ملائمة، وأن تقيَّم حاجات الدارسين، وأن تكتسب مهارات متعددة، وأن يعد المربون إعداداً مهنياً، وأن يتم إثراء بيئات التعلم، وتمكين الأفراد والمجتمعات.

ومن التعهدات التي التزم بها المؤتمر في هذا المجال:

- إعداد معايير للجودة في المقررات الدراسية والمواد التعليمية ومنهجيات التدريس الخاصة ببرامج تعليم الكبار، مع وضع مقاييس للمخرجات.
- تحسين مستوى التدريب، وبناء القدرات، وظروف العمل والإعداد المهني للمعلمين في مجال تعليم الكبار، بما يتضمن الشراكة مع مؤسسات التعليم العالي، ورابطات المدرسين ومنظمات المجتمع المدني.
- وضع معايير لتقييم نتائج تعلم الكبار على مختلف المستويات.

رصد تطبيق إطار عمل «بليم»:

من الأهمية بمكان أن يتم العمل مع الشركاء من أجل تصميم وتطبيق آليات للرصد والمتابعة المنتظمين على الصعيدين الوطني والدولي بغية تحقيق ما ينص عليه إطار عمل «بليم».

ومن التعهدات التي التزم بها المؤتمر:

- الاضطلاع بصورة منتظمة بجمع وتحليل البيانات والمعلومات بشأن المشاركة والتقدم في برامج تعليم الكبار المقسمة حسب الجنس، وغير ذلك من العوامل، من أجل تقييم التغيير الذي يطرأ عبر الزمن، وتقاسم الممارسات الجيدة.

- إقامة آلية للرصد المنتظم في كل بلد من أجل تقييم مدى تطبيق الالتزامات المعلنة في المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار.
- التوصية بإعداد تقرير مرحلي كل ثلاث سنوات لتقديمه إلى اليونسكو.
- استحداث آليات رصد إقليمية تستند إلى أسس مرجعية ومؤشرات واضحة.
- إعداد تقرير وطني مرحلي يقدم إلى استعراض منتصف المدة للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار الذي يتزامن مع تاريخ ٢٠١٥/ المحدد في إطار التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية.
- دعم التعاون بين بلدان الجنوب لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، ومبادرة التعليم للجميع في مجالات محو أمية الكبار، وتعليم الكبار، والتعلم مدى الحياة.
- رصد التعاون في مجال تعليم الكبار عبر القطاعات، مثل قطاعات الزراعة والصحة والعمل.

ومن أجل دعم المتابعة والرصد على الصعيد الدولي يناشد المؤتمر اليونسكو الاضطلاع عن طريق معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة وبالشراكة مع معهد اليونسكو للإحصاء بتنسيق عملية رصد على المستوى العالمي لاستعراض ما يحرز من تقدم في مجال تعلم الكبار وتعليمهم، وتقديم تقارير دورية في هذا المجال.

هذا وقد اختتم المؤتمر السيّد وزير التربية في البرازيل، وقام بتوزيع الجوائز على المتطوعين الذين ساعدوا في تنظيم المؤتمر قبل انعقاده وخلاله.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد الاختصاصيين في مجال تعليم الكبار وهو أمريكي سبق له أن حضر المؤتمر الدولي الأول الذي انعقد في الدانمارك (السينور) عام ١٩٤٩، قد حضر كلاً من المنتدى والمؤتمر وألقى كلمة فيهما.

الخلاصة

إن الاهتمام بتعليم الكبار، هو تعبير عن الحاجة إليه، وعن تعاظم تلك الحاجة ذلك أن النظام التعليمي، وهو من مؤسسات الحضارة الجديدة، لم يستطع، وبخاصة في البلاد النامية أن يستوعب النشاط التعليمي، لا كماً ولا نوعاً لما يحيط به من أنواع القصور إما تشريعاً أو تمويلاً أو إدارة. فنشأت نتيجة لذلك حاجات تعليمية تفوق قدرة ذلك النظام وإمكاناته، تمثلت في النشء الذي لم يجد طريقاً إلى ذلك النظام التعليمي، أو وجده ولم يمض فيه إلى غايته، وكان لا بد أن تعزز هذه الحاجة الاجتماعية مؤسسات تعليمية أخرى تلبيها، فكان نظام تعليم الكبار الذي يتمثل بصورة عامة، في النشاط التعليمي غير النظامي، والذي يتم خارج المدارس النمطية المقننة في مختلف المراحل والمساقات التعليمية.

إنَّ نظام تعليم الكبار هو النظام المكمل للنظام التعليمي النمطي ليسع بمرونته ما تضيق به قيود النظام التعليمي من المتطلبات الإدارية والاجتماعية والفنية لجمهوره.

كذلك فإن طبيعة الحضارة المعاصرة، والتغير النوعي الذي أحدثته في صلة الإنسان بالطبيعة، وفي صلة الإنسان بالإنسان، وما صحب ذلك من ظهور قيم فكرية، وعلاقات اجتماعية كانت من العوامل الأساسية

التي أدت إلى ظهور نشاط تعليم الكبار في صوره المتعددة، ابتداء من محو الأمية، كحق وواجب على المجتمع والمواطن معاً، إلى متابعة التعليم في مختلف مراحله إلى التأهيل والتدريب المهني، إلى التجديد والمواكبة والمعاصرة في مجتمع تقوم حركته على التغير الدائم والمتسارع.

أحرز تعليم الكبار على أنه عملية منظمة إنجازات كبيرة في كل أنحاء العالم تقريباً، وارتفع المعدل العام للمشاركة في الأنشطة التعليمية النظامية وغير النظامية ارتفاعاً حاداً، كما تضاعف عدد الإداريين، والمنظمين والمدرسين المتفرغين لها. وتزايد الاهتمام كثيراً بالبرامج المتصلة بالمشكلات اليومية للأفراد والمجتمعات، وكان الاهتمام أكبر بإمكان إسهام تعليم الكبار في التنمية الاقتصادية والتخطيط البيئي.

وقد اختيرت الدانمرك لتكون مقراً لأول مؤتمر دولي لتعليم الكبار عام ١٩٤٩، لأنها تعتبر بوجه عام واحدة من مؤسسي تعليم الكبار المنظم بأشكاله الحديثة، وكان الشغل الشاغل لمؤتمر (السينور) الذي كانت غالبية أعضاء وفوده من غرب أوروبا بحث المشكلات التي تهم البلدان الصناعية المتقدمة النمو، وبعد مؤتمر السينور بأحد عشر عاماً عقد المؤتمر الدولي الثاني في (مونتريال) بكندا الذي قام ببحث موضوع (تعليم الكبار في عالم متغير).

وقد حضر هذا المؤتمر وفود من واحد وخمسين بلداً في مقابل تسعة وعشرين بلداً حضرت مؤتمر السينور، كما جرت دراسة أهداف ووظائف تعليم الكبار في إطار عالمي. وكان هذا أول تجمع دولي يحدد في تقريره النهائي اعتبار التعليم مدى الحياة أحد أهداف السياسات المقبلة للحكومات.

وعقد المؤتمر الدولي الثالث في بلد آسيوي في (طوكيو).

وعلى الرغم من أن تعليم الكبار كان قد أصبح منذ عام ١٩٦٠ وبشكلٍ واضح أكثر من مجرد فرع هامشي من فروع التعليم إلا أنه كان واضحاً لليونسكو حين تمت عملية التخطيط لمؤتمر طوكيو أن هذا الميدان لا يزال ضعيفاً من ثلاث نواح رئيسية:

أولها: أن الحكومات تبدو مترددة في معالجة تعليم الكبار.

ثانيها: أن مستوى الدعم المالي كان منخفضاً بصورة كبيرة باستثناء بلد أو بلدين.

ثالثها وأهمها: أن أولئك المحتاجين للتعليم أكثر من غيرهم لا يستفيدون من برامج تعليم الكبار، لأنه عموماً كلما كان المستوى التعليمي للشخص منخفضاً، وكلما كان وضعه الوظيفي أدنى كان احتمال وجود الرغبة لديه في متابعة تعليمه في سن كبيرة أقل.

لقد تحقق قدر كبير من الاتفاق للتوصل إلى تعريف موحد لتعليم الكبار في مؤتمر السينور عام ١٩٤٩ رغم بعض الصعوبات التي واجهت أعضاء المؤتمر. ومنذ مؤتمر مونتريال عام ١٩٦٠ اتضحت أهداف ومجالات تعليم الكبار بصورة أكبر، بفضل تفاعل ثلاثة عوامل:

أولها: تصميم صانعي السياسة والإداريين المهنيين وأخصائيي تعليم الكبار على تحديد ميدان اهتمامهم بصورة أكثر دقة.

ثانيها: الأزمة المعاصرة في التعليم بصفة عامة، وهي الأزمة التي تولدت عنها ثورة من الجدل، والتي أدت إلى تزايد شيوع مفهوم التعليم مدى الحياة.

ثالثها: توجه البلدان النامية إلى اعتبار تعليم الكبار أداة قومية لتشجيع وتنظيم التغير الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وليس مجرد ترف من أجل رفاهية الفرد.

وقد جرى التخطيط لمؤتمر طوكيو في وقت كان فيه أداء نظم التعليم العام يتعرض لهجوم شديد، وكانت المقترحات المتعلقة بإدخال إصلاح تربوي جذري شائعة بصورة واسعة ومن ثم كانت أفكار أولئك الذين يسعون إلى إدخال الإصلاحات في المدارس والجامعات وأفكار أولئك المتعطشين إلى زيادة وتنويع أشكال تعليم الكبار تتوافق إلى حد كبير، فالفريقان متفقان على دعم مفهوم التعليم مدى الحياة، وانطلاقاً من ذلك اختارت اليونسكو لمؤتمر طوكيو عنوان «تعليم الكبار في إطار التعليم مدى الحياة».

وفي إطار الإعداد للمؤتمر تكونت ثمان وثلاثون مجموعة عمل قدمت أربعة وعشرين بحثاً منها تقارير مفصلة إلى اليونسكو.

كما قدمت أيضاً المنظمات غير الحكومية تقارير وبيانات.

وبفضل هذا الإعداد الدقيق أساساً كان المؤتمر الذي عقد في طوكيو ناجحاً، فقد كان ما يقرب من أربعمائة من أعضاء الوفود يمثلون اثنتين وثمانين دولة وسبعاً وثلاثين منظمة حكومية وغير حكومية.

وتجدر الإشارة إلى أن المشتركين في مؤتمر السينور وبدرجة أقل في مونتريال قد مثلوا أساساً البلدان المتقدمة صناعياً، في حين أن بلدان العالم الثالث كانت ممثلة في مؤتمر طوكيو تمثيلاً قوياً، وعبرت بقوة عن وجهات نظرها ومشكلاتها. وكان من بين أسباب ظهور القوة الجديدة أن الفترة التي تلت عام ١٩٦٠ شهدت عملية تصفية للاستعمار على نطاق لم يسبق له مثيل.

وتميز المؤتمر بالأفكار التي طرحها، وبالصراحة والود بين المشتركين، وكان واضحاً أنه لم تعد الرغبة في التعلم مدى الحياة مسألة تثير الجدل، بل تركز الجدل بدلاً من ذلك على الوسائل التي يمكن بها تنظيم التعلم مدى الحياة.

ولم تسيطر مشكلة الأمية في أعمال المؤتمر كما حدث في المؤتمرين السابقين، ولكنها ظلت تستحوذ على قدر كبير من الاهتمام.

وتجدر الإشارة إلى التطور الكبير الذي أحدثته قرارات مؤتمر طوكيو عام ١٩٧٢ الخاصة بالتربية المستمرة، في التفكير التربوي بصفة عامة، وإلى الآفاق الواسعة التي فتحتها أمام المعرفة والخبرة الإنسانية لمواجهة التغيرات التقانية (التكنولوجية) والاجتماعية المتسارعة والمذهلة. وكان من المتفق عليه أن تعليم الكبار في هذا المنظور الواسع يظل هو الأمل الوحيد لتطوير التعليم النظامي المحافظ، والذي يرزح تحت وطأة التقاليد الإدارية والتعقيدات الفنية، ذلك أن نظام تعليم الكبار وحده، هو الذي يستطيع بوظيفته وأهدافه المتجددة، وبمرونة أساليبه المتطورة أن يخلق بتكامله مع التعليم النظامي نظاماً قادراً ومتحركاً ووظيفياً للمؤسسات التربوية والتعليمية في مختلف المراحل. وكذلك فإن تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر ضرورة لمواجهة التغيرات التقانية (التكنولوجية) والاجتماعية تكيفاً مع الواقع الجديد، وبخاصة في المجتمعات المتقدمة، وفي الوقت نفسه، فإن محو الأمية يظل ضرورة لا يمكن تخطيها أو تجاوزها كمشكلة يعاني منها ثلثا البشرية.

وفي الواقع فإن الفصل بين مشكلة الأمية على أنها ظاهرة وبين مشكلات التخلف الأخرى تصوراً ومعالجة كان من العوائق الأساسية،

كذلك فإن التصدي الجزئي والاختياري والفردي لمكافحتها، خلق مشكلات جديدة، من حيث الدوافع، ومن حيث النجاعة، وجدية النتائج، وهو الأمر الذي عالجته المواجهة الشاملة لمحو الأمية التي ركزت عليها (الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار) وذلك في حملات جماهيرية وجماعية ذات مراحل زمنية محددة، بداية ونهاية.

ولقد انعقد المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار في باريس عام ١٩٨٥ ووراءه تراث غني من الأفكار والاتجاهات، انطلقت من مؤتمرات ١٩٤٩، ١٩٦٠، ١٩٧٢، وأمامه قضايا تتجدد كل يوم إفرازاً اجتماعياً لنمط الحياة التقانية (التكنولوجية) المعاصرة.

وقد أكد المؤتمر الدولي الرابع دور تعليم الكبار في مواجهة تحد ثلاثي يتمثل في تحقيق القضاء على الأمية، ومواكبة التحولات التقانية (التكنولوجية)، والإسهام في حل المشكلات الكبرى للعالم المعاصر. وأجمع المؤتمرون على أن القضاء على الأمية في عدد كبير من الدول الأعضاء، ولاسيما البلدان النامية، يظل التحدي الأكبر الذي يواجه في نهاية القرن العشرين تعليم الكبار والحكومات والشعوب في العالم بأسره.

وكان المؤتمر الدولي الخامس حول تعليم الكبار المنعقد عام ١٩٩٧ في هامبورغ نقطة تحول بشأن مسألة تعليم الكبار، والدور الذي يتوقع أن تؤديه اليونسكو والدول الأعضاء فيها في هذا الميدان السريع النمو، فقد دعا المفهوم الجديد لتعلم الكبار إلى رؤية شاملة فيما يتعلق بفرص التعلم والمعنيين، ومسؤوليات الفاعلين الأساسيين، كما دعا إلى التجديد والإبداع والمرونة.

أكد إعلان هامبورغ أن التنمية المتوازنة والعادلة ينبغي أن تتركز حول الإنسان، وأن تستند إلى احترام كامل لحقوقه، ومشاركة فعالة ومستديمة لكل من الرجال والنساء في مختلف مجالات الحياة، وهذه التنمية تمثل حاجة حيوية لبقاء الإنسانية، ولمواجهة تحديات المستقبل. وعلى أساس هذا النهج يصبح تعليم الكبار أكثر من مجرد حق، بل يمثل مفتاحاً لدخول القرن الحادي والعشرين وكذلك أكد إعلان هامبورغ أنه ينبغي للسياسات الخاصة بتعليم الكبار أن تعطي الأولوية لتوسيع نطاق الفرص التعليمية المتاحة للمرأة.

وفي ختام مؤتمر بانكوك المنعقد عام /٢٠٠٣/ عبر المشاركون في المؤتمر من المنظمات غير الحكومية عن قلقهم الشديد بسبب التراجع الذي يشهده تمويل برامج تعليم الكبار، حيث لم تتحقق توصيات مؤتمر داكار عام ٢٠٠٠، والتي أكدت ضرورة تمويل تعليم الكبار بحد أدنى ٢,٨ بليون دولار سنوياً، فقد كان تركيز دعم المنظمات الدولية والحكومات الوطنية ينصب على التعليم الرسمي خاصة للأطفال.

كما أكدوا امتلاك «تعليم الكبار» القدرة على مساندة ودعم مفاهيم السلام والديمقراطية لنشرها بين شعوب العالم، ولهذا لا بد من وضع قضية «تعليم الكبار» من الأولويات الهامة في ميزانية التعليم الإجمالية، وفق ما ذكر سابقاً.

هذا وقد قام مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية بعقد مؤتمر إقليمي لتقييم ما تم إنجازه في الدول العربية منذ انعقاد المؤتمر العالمي الخامس حول تعليم الكبار (هامبورغ ١٩٩٧) وذلك بالتعاون مع معهد اليونسكو للتربية في هامبورغ.

عقد هذا المؤتمر التحضيري لمراجعة منتصف العقد في الحمامات ـ تونس خلال الفترة الزمنية من (١٥ ـ١٨) تموز /يوليو ٢٠٠٣ بهدف إثراء التقرير العربي الذي تم إعداده ليتم تقديمه إلى مؤتمر بانكوك متضمناً الإنجازات، وتحديد الصعوبات وخطة العمل، والرؤية المستقبلية، مع التركيز على المحاور التالية:

- تقييم تطور تعليم الشباب والكبار غير الملتحقين بالمدارس وتطور التعليم المستمر منذ مؤتمر هامبورغ.
- تحديد مساهمة التعليم المستمر وتعليم الكبار في مساعدة الناس على مواجهة التحديات الكبرى مثل الفقر وسوء التغذية والأمراض والبطالة.
- تبادل التجارب والخبرات لتعزيز نوعية ومضمون برامج تعليم الكبار.
- اعتماد سياسات جديدة في مجال تعليم الكبار والتعلم المستمر في إطار التعلم مدى الحياة لإتاحة مشاركة الجميع في التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وربط ذلك مع الخطة الوطنية للتعليم للجميع.

وقد تضمنت رسالة السيّدة المديرة العامة لليونسكو إلى المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار المنعقد في مدينة «بليم» مركز ولاية «بارا» في البرازيل في اليوم الأول من شهر كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٩ ما يلي: «إن لتعليم الكبار القدرة على تحويل مسار الحياة، وصياغة مستقبل أكثر ازدهاراً. إن المعرفة تساعد الكبار على الاستقلال الذاتي من خلال منحهم الكرامة والثقة بالنفس، فهي تمنحهم المهارات اللازمة للقيام

بالخيارات، وتحسين نوعية حياتهم، والتكيف مع المتغيرات، والمشاركة في الحياة الاجتماعية.

من أجل هذا، فإن تعلم الكبار هو أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها جميع البلدان في عام ٢٠٠٠. وتشكل هذه الأهداف الوعد الطموح للحد من الفقر، وتحسين مستوى الصحة والتغذية والبيئة المستدامة. وأضافت أن كل سنة من سنوات التعلم تترجم بنمو اقتصادي على المدى الطويل بنسبة ٣,٧٪ وبزيادة دخل الفرد بنسبة ٦٪. وأنه لا يمكننا بناء مستقبل أكثر استدامة بوجود /٧٧٦/ مليون نسمة من البالغين، ثلثاهم من النساء يفتقرون للمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب. وأكدت أن تعلم وتعليم الكبار يشكل إجابة جزئية على الأزمة الاقتصادية والمالية التي تؤثر في العالم حالياً».

أما رسالة السيّد وزير التربية والتعليم في البرازيل فقد أكدت أن التحديات التي يواجهها المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار تتطلب إجابات مبدعة، وإجراءات مبتكرة، وإقامة شراكة تشجع على تحسين الظروف المعيشية للشعوب في جميع أنحاء العالم. كما أكدت أن التعليم حق يسمح بالوصول إلى الحقوق الأخرى.

وقد تناولت الطاولات المستديرة التي عقدت في إطار المؤتمر مناقشة السياسات التي من شأنها تعزيز حصول الكبار على جودة التعليم في جميع المستويات، وجميع السياقات، تمويل تعليم الكبار، محو الأمية - مفتاح التعلم مدى الحياة، ضمان جودة التعليم، وتقييم نتائج التعلم، للمضي قدماً.

وقد صدر عن المؤتمر «إطار عمل بليم» تحت عنوان «تسخير طاقات وإمكانات تعلم الكبار وتعليمهم من أجل مستقبل مستدام». وتجدر الإشارة إلى أن الديباجة التي تضمنها الإطار المشار إليه قد تضمنت أمراً هاماً، والمتمثل في المصادقة على مفهوم تعليم الكبار الذي حدد في توصية نيروبي بشأن تنمية تعليم الكبار التي صدرت في عام ١٩٧٦، والذي تم تطويره في إعلان هامبورغ لعام ١٩٩٧، ومفاده أن تعليم الكبار كما ذكر سابقاً يعني «مجمل العمليات التعليمية التي تجري بطريقة نظامية أو غيرها، والتي ينمي بفضلها الأفراد الكبار في المجتمع قدراتهم، ويثرون معارفهم، ويحسنون قدراتهم التقنية والمهنية، أو يسلكون بها سبيلاً جديداً لكي يلبوا حاجاتهم وحاجات مجتمعهم».

هذا وقد تناولت التوصيات التي وردت في «إطار عمل بليم» المجالات التالية: (محو أمية الكبار، السياسات، الحوكمة - دور الحكومات، التمويل، المشاركة والاستيعاب والإنصاف، الجودة، رصد تطبيق إطار عمل «بليم»).

واكب انعقاد المؤتمرات الدولية لتعليم الكبار، والإقليمية التحضيرية لهذه المؤتمرات عقد مؤتمرات عربية نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أولها انعقد في تونس عام ١٩٨٩ حدد موضوعه حول «التخطيط لبرامج تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر»، وثانيهما انعقد في مدينة الاسكندرية في جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٤ حدد موضوعه حول «تعليم الكبار وتحديات العصر»، وثالثهما انعقد في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٠ حدد موضوعه حول «آليات وخطط تنفيذ استراتيجية تعليم الكبار في الوطن

العربي» حيث تم خلال هذا المؤتمر عرض استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي وإقرارها.

وفي ضوء ذلك كله فإن مسوغات الاهتمام بتعليم الكبار يعود للإيمان بـ:

- تزايد فاعلية مسألة حقوق الإنسان، ومنها حقه في أن يعرف، وأن يعي محيطه الاجتماعي ليكون قادراً على التكيف معه.
- دور الطاقات البشرية المتعلمة والمؤهلة والمدربة في تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة، وتأسيساً على ذلك فإن تعليم الكبار أداة من أدوات التغير النوعي في سياق عملية التنمية.
- دور تعليم الكبار على أنه أداة تعليمية للتكيف الاجتماعي وللمعاصرة الحضارية، وبخاصة في المجتمعات النامية، حيث يوجد بُعد آخر عام متميز لتعليم الكبار يتمثل في استدراك الحقوق الأساسية في حق التعلم للكبار الذين فاتتهم الفرص تأهيلاً لهم، وإعداداً للمشاركة في الحياة العامة، وبذلك فإن تعليم الكبار يسهم إسهاماً كبيراً في تسريع عملية تطوير المجتمع وتقدمه.
- الحاجة إلى إدماج الفئات المهمشة في حركة المجتمع السياسية، وذلك من خلال زيادة كفايتها وفاعليتها، انسجاماً مع شيوع الفكر الديمقراطي، فضلاً عن أن من مقتضيات الديمقراطية أن ينال كل مواطن حقه الكامل في التعلم.
- أهمية تضافر البيئة والصحة والسكان والتغذية والأمن الغذائي فيما بينها من حيث الدور الذي تؤديه في إدامة التنمية، ومساهمة تعليم الكبار في تحقيق ذلك، وشموله للحاجات الاجتماعية والثقافية والإنسانية بالإضافة إلى الاقتصادية.

- إن المتطلبات الجديدة للمجتمع وحياة العمل، تستدعي من كل فرد أن يتابع تجديد المعرفة والمهارة على امتداد الحياة.
- إن ضمان تكافؤ الفرص في جوانب التعليم أمر لا بد منه لتمكين النساء من الإسهام إسهاماً كاملاً في حياة المجتمع، وفي المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات في الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام.
- امتلاك تعليم الكبار القدرة على مساندة ودعم مفاهيم السلام والديمقراطية.

وتأسيساً على ذلك تزداد أهمية تبني الدول لمبدأ التعامل مع تعلم وتعليم الكبار كجزء لا يتجزأ من الخطة الوطنية للتعليم والتنمية ضمن إطار التعليم المتواصل مدى الحياة، على أن يحظى من حيث التمويل بأولوية قصوى، وكذلك تبني سياسة بعيدة النظر لاستخدام تقانة (تكنولوجيا) المعلومات والاتصالات في تعلم وتعليم الكبار، وتطوير برنامج بناء لقدرات منظمات المجتمع المدني الشريكة في برامج تعلم وتعليم الكبار، وإجراء البحوث وتأسيس قاعدة بيانات تكون المصدر الضروري للمعلومات التي يتطلبها التخطيط والرصد والتقييم، ووضع السياسات.

لقد أسهم الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار بدور كبير في دفع عملية محو الأمية في الدول العربية من خلال خطط مبرمجة في مختلف المجالات ذات الصلة.

إن العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار في الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية من جهة وأعضاء الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم

الكبار من منظمات وجمعيات وأفراد من جهة أخرى، لديهم القناعة الأكيدة بعمق الفراغ الذي تركه تغيير هيكلة الجهاز، هذا التغيير الذي انعكس سلباً على دوره الإيجابي.

وقد درس هذا الموضوع في أكثر من مؤتمر عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، غير أنه لم يصدر بعد قرار بهذا الخصوص.

بناء على ذلك نؤكد هنا أهمية إعادة النظر بشكل جذري في هذا الموضوع، ليتمكن الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار من أداء دوره الهام في متابعة مساعدة الدول العربية في هذا المجال الوطني والقومي والإنساني.

الفصل الخامس

التعليم للجميع على الصعد

العربية والدولية والعالمية

نعرض في هذا الفصل تطور التعليم للجميع من خلال المؤتمرات والمنتديات التي عقدت له، ونسلّط الأضواء على الفعاليات والتوصيات التي خلصت إليها تلك المؤتمرات والمنتديات.

أولاً - تطور التعليم للجميع من خلال المؤتمرات والمنتديات على الصعد العربية والدولية والعالمية

دمج المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع المنعقد في جوميتين - تايلاند عام ١٩٩٠ بين التعليم النظامي وتعليم الكبار تحت مسمى «التعليم للجميع» الذي يمثل عاملاً حاسماً في مكافحة الفقر، وسوء التغذية، والمرض، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، ويعد شرطاً أساسياً للتنمية الشاملة للأفراد وأسرهم، ولتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، ولتحسين نوعية الحياة للجميع، كما أكدت ذلك تقارير

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤشر تعليم الكبار قد أعطي ضعف وزن التعليم النظامي في تقرير التنمية البشرية العالمية.

ويشكل التعليم الأساسي للصغار والكبار اتجاهاً عاماً بعد تطور المعلومات والتقنيات في أواخر التسعينيات من القرن العشرين.

اعتمد المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع وثيقتين هما:

- الإعلان العالمي حول «التعليم للجميع».
- هيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية.

تمثل هاتان الوثيقتان:

- توثيقاً عاماً على صعيد العالم أجمع حول «رؤية موسعة للتربية الأساسية».
- التزاماً متجدداً بضمان تأمين حاجات التعلم الأساسية لجميع الأطفال والشباب والكبار بصورة فعالة في جميع البلدان.

وقد تضمن الإعلان العالمي حول التعليم للجميع ما يلي:

- الأهداف.
- رؤية موسعة والتزام متجدد.
- المتطلبات.
- تدعيم التضامن الدولي.

أكد الإعلان العالمي حول التعليم للجميع الصادر عن مؤتمر جومتين في مادته الأولى ضرورة تمكين كل شخص سواء أكان طفلاً أم

يافعاً أم راشداً من الإفادة من الفرص التربوية على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلم. وتشمل هذه الحاجات كلاً من وسائل التعلم الأساسية مثل (القراءة والكتابة، والتعبير الشفهي والحساب، وحل المشكلات) والمضامين الأساسية للتعلم (كالمعرفة والمهارات والقيم، والاتجاهات) التي يحتاج إليها البشر من أجل البقاء، ولتنمية جميع قدراتهم، وللعيش والعمل بكرامة، وللمساهمة مساهمة فعالة في عملية التنمية، ولتحسين نوعية حياتهم ولاتخاذ قرارات مستنيرة، ولمواصلة التعلم.

كما تضمنت المادة الأولى من الإعلان المشار إليه أن التربية الأساسية هي أكثر من غاية في حد ذاتها، فهي الأساس للتعلم المستديم وللتنمية الإنسانية، ويمكن للبلدان أن تبني عليها بانتظام مستويات وأنماطاً أخرى من التربية والتدريب.

وركزت المادة الثانية على صياغة الرؤية (رؤية موسعة والتزام متجدد)، مؤكدة أن تلبية حاجات التعلم الأساسية للجميع تتطلب أكثر من مجرد تجديد الالتزام بالتربية الأساسية في حالتها الراهنة، فالمطلوب فعلاً هو رؤية موسعة، تتجاوز المستويات الحالية للموارد، وكذلك البنى المؤسسية والمناهج الدراسية، والنظم التعليمية التقليدية مع الاعتماد على أفضل الممارسات القائمة. فالرؤية الموسعة تشمل ما يلي:

- تعميم الالتحاق بالتعلم والنهوض بالمساواة:

ينبغي توفير التربية الأساسية لكل الأطفال واليافعين والراشدين، وتحقيقاً لهذا الغرض ينبغي التوسع في توفير خدمات ذات نوعية رفيعة في مجال التربية الأساسية، واتخاذ إجراءات منسقة للحد من أوجه التفاوت.

- التركيز على اكتساب التعلم :

إن ترجمة التوسع في الفرص التربوية إلى تنمية لها مغزاها للفرد أو المجتمع، أمر يتوقف حدوثه كلية على ما إذا كان الناس قد تعلموا حقاً نتيجة لتلك الفرص، أي على مدى اكتسابهم للمعارف النافعة، والقدرة على التفكير السليم، والمهارات والقيم، ولذلك ينبغي أن تركز التربية الأساسية على التعلم الفعلي والتحصيل، وليس على مجرد الالتحاق بالدورات الدراسية المنظمة، والمواظبة على المشاركة فيها، والحصول على الشهادات.

- توسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها :

إن تنوع وتشابك وتغير طبيعة حاجات التعلم الأساسية للأطفال واليافعين والراشدين تستلزم توسيع نطاق التربية الأساسية وإعادة تجديده باستمرار ليشمل المكونات التالية :

- إن التعلم يبدأ منذ الولادة.
- إن المدرسة الابتدائية هي النظام التربوي الرئيسي الذي يوفر التربية الأساسية للأطفال خارج نطاق الأسرة.
- إن حاجات التعلم الأساسية لليافعين والراشدين متنوعة، وينبغي تلبيتها بواسطة أنظمة تربوية متعددة.
- ويمكن استخدام جميع أدوات وقنوات الإعلام والاتصال والعمل الاجتماعي المتاحة للمساعدة على نقل المعارف الأساسية وإعلام الناس وتثقيفهم بشأن القضايا الاجتماعية.

- تعزيز بيئة التعلم:

إن التعلم لا يتحقق بمعزل عن أمور أخرى، لذلك فإنه يتعين على المجتمع أن يوفر لجميع المتعلمين ما يحتاجونه من التغذية والرعاية الصحية. وبصورة عامة الدعم البدني والوجداني، لتمكينهم من المشاركة الفعالة فيما يتلقونه من تعليم والإفادة منه.

- تقوية المشاركات:

إن على السلطات التربوية المعنية وطنياً وإقليمياً ومحلياً التزاماً لا نظير له لتوفير التربية الأساسية للجميع، بيد أنه لا يتوقع منها أن تقدم جميع المتطلبات البشرية والمالية والتنظيمية اللازمة لهذه المهمة. ولهذا فإن تنشيط المشاركات على كل المستويات يصبح أمراً ضرورياً.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أول فعالية أقيمت مع بداية العقد العالمي حول «التعليم للجميع» هي الفعالية التي نظمها المجلس العالمي لتعليم الكبار في بانكوك - تايلاند في الثامن من شهر كانون الثاني /يناير عام ١٩٩٠ والمتمثلة بانعقاد الجمعية العمومية للمجلس. وقد حققت هذه الفعالية الأهداف المرجوة.

لقد جاء المنتدى العالمي حول التعليم للجميع في داكار عام ٢٠٠٠ ليؤكد أهداف مؤتمر جومتين المنعقد عام ١٩٩٠ وليبرز من جديد أهمية الالتزام الدولي والوطني لتحقيق أهداف أساسية في إطار التعليم للجميع تشمل: تحسين الرعاية للطفولة المبكرة، والتوسع ببرامجها، تعميم فرص التعليم الابتدائي، الاهتمام ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات اللازمة للحياة، معالجة ظاهرة الأمية، وخفض نسبها، وتحسين نوعية الأداء التربوي وجودته.

ولقد رحب المنتدى العالمي المنعقد في داكار بالالتزامات التي أعلنها المجتمع الدولي إزاء التعليم الأساسي خلال التسعينيات، لاسيما من خلال مؤتمر القمة بشأن الطفل، والمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي المعني بتعليم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة: فرصه ونوعيته، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واجتماع منتصف العقد للمنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع، والمؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار، والمؤتمر الدولي بشأن تشغيل الأطفال، ويتمثل التحدي في الوفاء بهذه الالتزامات.

وقد تضمنت كلمة الأمين العام للأمم المتحدة السيّد كوفي عنان في افتتاح المنتدى العالمي حول التعليم للجميع في داكار أفكاراً هامة حول واقع التعليم في العالم، وخاصة تعليم الإناث، حيث أشار إلى ذلك بقوله: «إننا ندخل إلى القرن الحادي والعشرين ولدينا بعض الإنجازات التي تتمثل بارتفاع المستويات التعليمية في العديد من البلدان النامية، وفي انخفاض نسبة الأمية بين الكبار في العالم، وفي إتاحة فرص تعلم جديدة للملايين من النساء، وهناك هوة بين الذين يستعملون التقانة (التكنولوجيا)، والذين لا يستعملونها».

كما أشار إلى وجود هوة كبيرة بين تعليم الإناث، وتعليم الذكور نتيجة العقبات التي تعترض تعليمهن، وأهمية تعليم الفتيات لكونه استثماراً على المدى الطويل، فالتعليم يتيح للمرأة الوصول إلى مواقع صنع القرار، ويعدها للحياة، وهو أداة للقضاء على الإيدز، وبالتالي فإن تربية الفتيات ليست عملاً اختيارياً، بل هو عمل إلزامي، وعليه فإن

تعليمهن ينبغي أن يعد أولوية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول المانحة وللمنظمات غير الحكومية.

وقد أيد المدير العام لليونسكو السيّد «كويشيرو ماتشورا» مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة إيلاء الأولوية للعناية المقدمة لتعليم الفتيات والنساء مؤكداً أن منظمة اليونسكو ستناضل من أجل تحقيق ذلك مع شركائها المخلصين، وستعمل على إيلاء عناية خاصة بالتعليم غير النظامي، ذلك أن إنجازات التعليم غير النظامي كانت خلال العقد الماضي أقل مقارنة مع إنجازات التعليم النظامي.

وقد صدرت عن المنتدى وثيقة بعنوان «إطار عمل داكار» تم تبنيها من أعضاء المنتدى في الجلسة الختامية، وفيما يلي أهم ما ورد فيها:

- التشديد على تبني الرؤية الموسعة للإعلان العالمي للتعليم للجميع الصادر عن جوميتين ١٩٩٠.
- الترحيب بالالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي من أجل التعليم الأساسي خلال المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التسعينيات.
- إن التعليم حق إنساني أساسي وهو مدخل للتنمية المستدامة والسلام والاستقرار، وعنصر أساسي من أجل المشاركة الفعالة في اقتصاديات القرن الحادي والعشرين التي تشهد العولمة السريعة.

تعهد المشاركون في المنتدى:

- ضمان تلبية حاجات التعليم لدى جميع الشباب والكبار من خلال مداخل مناسبة إلى برنامج التعليم والمهارات الحياتية.
- تحسين نوعية التعليم وضمان توفير نتائج للتعلم قابلة للقياس.

- توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لمصلحة أكثر الأطفال تأثراً، وأشدهم حرماناً.
- العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، وأطفال الأقليات الإثنية.
- ضمان تلبية حاجات التعلم للصغار والراشدين كافة من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم، واكتساب المهارات اللازمة للحياة.
- تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولاسيما لمصلحة النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.
- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع، والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.
- تحسين جميع الجوانب النوعية للتعليم، وضمان الامتياز للجميع، بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم، لا سيما في القراءة والكتابة والحساب، والمهارات الأساسية للحياة.

إن هذه الأبعاد المحددة أبعاد تربوية، يتكامل بعضها مع بعضها الآخر، وتتساند بالطرق النظامية وغير النظامية واللانظامية لتشكل في مجموعها نظاماً متكاملاً لتقديم التعليم للجميع بصورة مرنة تتفق مع ظروف كل مجتمع، وتحشد كل الطاقات فيه.

وكذلك جاء إعلان المنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع الصادر عن المشاورة الدولية للمنظمات غير الحكومية التي نظمت في داكار /السنغال بتاريخ ٢٤- ٢٥ نيسان /إبريل عام ٢٠٠٠ قبل انعقاد المنتدى العالمي حول التعليم للجميع، والتي ضمت ٣٠٠ منظمة غير حكومية لمناقشة التعليم للجميع، وكلها تعتقد أن بالإمكان تحقيق التعليم للجميع إذا ما التزمت الحكومات والوكالات الدولية بمجموعة من التعهدات، يأتي في مقدمتها:

- تجديد الالتزام بالتعليم بوصفه حقاً، وأن التعليم مسؤولية أساسية تقع على عاتق الدولة.
- الالتزام بتوفير تعليم أساسي جيد ومجاني لجميع الأطفال والشباب والكبار، وأن يشمل ضمان جودة التعليم جميع الفئات، وكذلك الالتزام بوضوح بضمان الإنصاف بين الجنسين.
- يتوقف تحقيق التعليم للجميع على وجود نظام ديمقراطي سليم ذي هياكل وآليات فعالة.
- على الحكومات والمجتمع الدولي وجميع الأطراف المعنية أن تلتزم بإرساء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسلام وتعزيزها، نظراً لأنه لا يمكن تحقيق أي تعلم في فترات الحروب والصراعات.
- دمج محو أمية الكبار في عملية أوسع نطاقاً لتنمية المجتمع المحلي وتمكينه والحق في التعليم يبدأ منذ الطفولة المبكرة، ويستمر حتى الشيخوخة مروراً بمرحلة الشباب، والتزام الحكومات بخفض أمية الراشدين بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.
- التزام الحكومات بإعداد خطط عمل وطنية للتعليم بحلول عام ٢٠٠٢.

- التزام الحكومات بضمان الموارد اللازمة لتوفير تعليم أساسي جيد، بما في ذلك زيادة النسبة المخصصة للتعليم من الناتج القومي الاجتماعي.

لقد شهد المجتمع الدولي إبان السنوات العشر التي تلت مؤتمر جوميتين سلسلة من المؤتمرات التي شاركت فيها الدول العربية، وقد أعادت هذه المؤتمرات جميعاً التأكيد على رسالة جوميتين.

وفي اجتماع منتصف العقد للمنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع في (عمان ١٩٩٦) للنظر فيما تم إنجازه خلال السنوات الخمس التي تلت مؤتمر جوميتين، توقف عند التحديات الجديدة، والتحديات المستمرة التي ما زالت بحاجة إلى مواجهة، وقد دعا بيان عمان إلى «التركيز على أشكال التعلم والتفكير النقدي التي تمكن الأفراد من فهم البيئات المتغيرة، ومن ابتكار معرفة جديدة، ورسم معالم مصائرهم بأنفسهم».

ولاحظ أن أبرز التحديات المستمرة لأهداف التعليم للجميع تشمل بصورة خاصة تعليم النساء والفتيات، وإعداد المعلمين، وتعزيز مكانتهم ودافعيتهم، ودور الأسرة والمجتمع في التعليم، والشراكة الواسعة من أجل تحقيق هذا الهدف.

إعادة التأكيد على رسالة جوميتين على الصعيد العربي:

خلص إعلان القاهرة الصادر عام (١٩٩٤) عن المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي للتربية في الدول العربية إلى قضيتين ملحتين تحتلان الأولوية في المنطقة العربية، وتتطلبان تدابير متضافرة وهما محو الأمية وجودة التعليم.

وكذلك أكد الإعلان العربي حول تعليم الكبار (القاهرة ١٩٩٧) ما جاء في كل من إعلان جوميتين (١٩٩٠) وبيان عمان (١٩٩٦)، وجدد الالتزام بما ورد في كل من «الاستراتيجية العربية للتربية»، و«استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية»، وبتوصيات المؤتمرات العربية حول التربية.

وقد انعقد المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع في القاهرة، لتقييم العام ٢٠٠٠، وذلك في الفترة الممتدة من (٢٤- ٢٧ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٠، والذي دعت إليه منظمة اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، ومنظمات أخرى منها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

أما الأهداف المحددة للمؤتمر فهي التالية:

- مراجعة مؤشرات التعليم للجميع المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتعليم الأساسي وتطوره منذ عام ١٩٩٠.
- تبادل الخبرات حول الوضع الحالي والتحسينات الضرورية.
- الوقوف على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية، وغيرها في المرحلة القادمة في المنطقة.
- الاعتراف بأهمية التعليم ودوره في التنمية.
- اعتماد إطار عمل عربي من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية في الأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٠) يتضمن استراتيجيات العمل، ويحدد الأولويات.

يرتكز إطار العمل العربي من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية في الدول العربية في الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٠ على ما يلي:

- الإعلان العالمي حول التعليم للجميع، وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية اللذان اعتمدا في المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع (جومتين ١٩٩٠).
- أعمال المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع - اجتماع منتصف العقد (عمان ١٩٩٦) وسائر الأنشطة العالمية والعربية المرتبطة بالإعلان والهيكلية التي تم تنفيذها في عقد التسعينيات، فيما يتعلق بمضمون الوثيقتين المذكورتين أعلاه.
- الوثائق حول الطفولة والتعليم للجميع التي أقرها وزراء التربية والتعليم في الدول العربية.
- تقييم العام ٢٠٠٠ الذي قامت به الدول العربية تحضيراً للمؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع (القاهرة ٢٤-٢٧ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٠).
- مشروع إطار العمل الذي وضعه المنتدى الاستشاري الدولي للمؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع (القاهرة ٢٤-٢٧ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٠).

ركزت المنطلقات التي تم تبنيها في إطار العمل العربي من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية في الدول العربية في الأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٠) على:

- التعلم مفتاح التنمية البشرية المستدامة، وأساس الوجود المستنير، وسند العيش الكريم.

- تعزيز التعليم تحسين لنوعية الحياة.

- تأمين حاجات التعلم الأساسية قضية ذات أولوية دولية.

- إعادة التأكيد على رسالة جوميتين على الصعيد الدولي.

ولقد تضمن إطار العمل العربي من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية - الإنجازات والمشكلات - وركز على الجهود الدولية والإقليمية العربية التي أثمرت سياسات متعددة، وقوانين، وتدابير، وبرامج، وأنشطة على مستوى الدول العربية، وقد أدى ذلك إلى تحسن في نوعية الحياة وفي توفير فرص التعليم ونوعيته. غير أن ما أنجز مع نهاية القرن العشرين يبقى دون المرجو فما زال الفقر منتشراً، وحيث ينتشر الفقر، تقل فرص التعليم، وينخفض مستوى الرعاية الصحية، فالفقر يولد الفقر، وكذلك الأمية تولد الأمية المفضية إلى التردي الاجتماعي، والإناث هن أكثر حرماناً من الذكور، بسبب التمييز بين الجنسين.

أما النقاط التي أكدها فهي:

- ما زالت رعاية الطفولة المبكرة دون الاهتمام المطلوب بكثير.

- تحقيق زيادة في الالتحاق بالتعليم الابتدائي.

- الأمية ما زالت منتشرة (يقدر عدد الأميين في الدول العربية بحوالي ٦٨ مليوناً، منهم ٦٣٪ إناث) تتصاحب الأمية مع الحجم السكاني، ونسبة نموه العالية والفقر، وتمركز نسبة كبيرة من السكان في الأرياف.

- ما زالت جودة التعليم امتيازاً للقلة:

لقد أظهرت نتائج مشروع قياس التحصيل التعليمي أن نوعية التعليم الابتدائي في الدول العربية ضعيفة، لا توفر حاجات التعلم

الأساسية للطلبة، ولهذا يشكل تحسين نوعية التعليم تحدياً أساسياً للدول العربية.

- مؤهلات المعلمين بحاجة إلى تطوير:

تبين المعطيات المتوفرة عن الدول العربية أن نسبة المعلمين الحاصلين على المؤهلات الدراسية الدنيا المطلوبة وطنياً لمزاولة مهنة التعليم تتراوح بين ٢١٪ و١٠٠٪ (في آخر التسعينيات)، وهذا يتطلب العمل على تطوير هذه المؤهلات، كما ينبغي في الوقت نفسه بذل جهود حقيقية لحل مشكلات عديدة تتعلق بمكانة المعلم، لاسيما شروط العمل والمكانة الاجتماعية من أجل استقطاب الشباب وأصحاب الكفاءات لمهنة التعليم.

- تحسين الكفاءة الداخلية:

تشير المعلومات المتوفرة حول الكفاءة الداخلية إلى انخفاض طفيف في معدلات الإعادة، وزيادة في عدد الطلبة الذين يستمرون في المدرسة حتى الصف الخامس، وأداء أفضل للإناث بالمقارنة مع الذكور، ومع ذلك مازالت تشكو أنظمة التعليم الابتدائي في الدول العربية من ضعف في الفعالية الداخلية.

- الإنفاق على التعليم:

تتعلق الإنجازات التي حققتها الدول العربية والمشكلات التي اعترضتها بعدة عوامل، من بينها الإنفاق على التعليم. وقد بذلت هذه الدول جهوداً كبيرة أدت إلى زيادة الإنفاق على التعليم في العقد الأخير ولكن الإنفاق على التعليم الابتدائي مازال يعاني عدة مشكلات، مما يثير

أسئلة حول الدور الممكن لمساهمة الهيئات غير الحكومية، وتنويع الموارد المالية وتعبئة الموارد، والمساءلة، وحول بناء القدرات الوطنية في التخطيط، ووضع الموازنات والتقويم.

- ضعف في إدارة أنظمة التعليم:

إن المشكلة الأكبر المشتركة بين معظم الدول العربية تتعلق بحسن استخدام الموارد المتاحة، المالية والبشرية على السواء وبالتالي فإن مسألة التسيير الجيد للتعليم تشكل تحدياً جدياً للدول العربية من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وقد تضمن إطار العمل العربي أن الوقت يمر، وفي المنطقة العربية مازال الملايين من السكان دون تعليم، والملايين غيرهم يتلقون نوعية متدنية من التعليم، ومعظم الباقين لا يتهيؤون لعصر التقانة والتنافس الدولي في الألفية الجديدة، ومن هنا فإننا أمام تحديات تحقيق ما لم يتحقق بعد جومتين، وأمام التحديات الجديدة لما بعد العام ٢٠٠٠. حيث نتوقف عند العولمة التي تفرض سوقاً للعمالة تتجاوز حدود الدول، وتنافساً حاداً تبعاً للكفاءات المكتسبة. وهذه الكفاءات هي بالدرجة الأولى حصيلة التعليم.

كما تفرض العولمة استخداماً متزايداً للتقانة أكثر الوسائل فعالية في الإنتاج والاتصال، وتحدث التقانة أيضاً تحولاً عميقاً لدى الناس في كيفية التعلم وفي كيفية استخدام ما تعلموه، وفي كيفية تقييم أهمية وملاءمة ما تعلموه. وهذا يعني أيضاً أن كلفة التعليم في ارتفاع.

إن هذه التغيرات غير القابلة للتوقع تعطي معاني جديدة لمستوجبات التزامات جومتين، لأنه بمقدار ما تزيد المهارات المطلوبة

للحصول على عمل ملائم يؤمن العيش الكريم، فإن التعليم الأساسي يصبح حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى للعمل أو للنجاح المدرسي وللانتقال إلى التعليم الثانوي والعالي. وتفرض الزيادة السكانية تحدياً آخر على الأنظمة التعليمية، ففي حين يقدر معدل الزيادة السكانية في الأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٠) بـ ١,٢٪ في العالم، وبـ ١,٥٪ في الدول الغربية، فإنه يقدر بـ ٢,٥٪ في الدول العربية. وفي العام ٢٠١٠ يتوقع أن يبلغ عدد السكان في الفئة العمرية (٥-١٨) مائة وعشرة ملايين في الدول العربية.

أما مبادئ العمل التي اقترح إطار العمل العربي اعتمادها في جميع الأعمال الهادفة إلى تأمين حاجات التعليم الأساسي على الصعيد العربي فهي: مبدأ الشمول، ومبدأ العدالة، ومبدأ البيئة الصديقة للمتعلم، ومبدأ الالتزام، ومبدأ مواكبة التطورات التقانية.

كما اقترح إطار العمل العربي استناداً إلى إعلان جوميتين، وإلى الاحتياجات الخاصة بالدول العربية، الأهداف والغايات الموجهة للسنوات المقبلة (٢٠٠١-٢٠١٠) من أجل تحقيق الهدف الأسمى، التعليم للجميع في الدول العربية. وهي سبعة أهداف تضمنها إطار العمل. وكذلك تضمن خمسة توجهات للتنفيذ تكوّن النهوج التي يجب اعتمادها على المستوى الوطني من أجل الوصول إلى الأهداف المقررة.

أما الأولويات التي أكدها إطار العمل فهما أولويتان للدول العربية جمعاء:

الأولوية الأولى: يعتبر تحسين جودة التعليم أولوية ملحة في إطار العمل العربي من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، كماً وكيفاً، مما

يعني أنه على الدول العربية أن تهدف إلى تأمين إتقان مهارات التعلم الأساسية والتميز للجميع.

الأولوية الثانية: محو الأمية أولوية متقدمة للتعبئة الوطنية والإقليمية والدولية في العمل العربي من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وقد أوضح إطار العمل أن الأولويات المذكورة تنطبق على الدول العربية بصفة عامة، ولكنه يصعب أن تنطبق على كل منها منفردة، إذ إن ثمة دولاً اقتربت من تجاوز مشكلة الأمية، والتباين بين الجنسين في القرائية، وهناك دول أخرى تشكل الأمية فيها التحدي الأول.

وهذا التباين في الأوضاع يغير سلم الأولويات بين مجموعة وأخرى، وينطبق ذلك أيضاً على تربية الطفولة المبكرة. وبناء على ذلك، فإن كل دولة مدعوة إلى تحديد سلم أولوياتها تبعاً للمشكلات التي تواجهها، وإلى إعادة النظر في هذه الأولويات بصورة دورية، تبعاً لما تنجزه.

عقد الاجتماع العربي الإقليمي لدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية في مجال التعليم للجميع في مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في بيروت في الفترة الممتدة من الثامن وحتى العاشر من شهر كانون الثاني /يناير عام ٢٠٠٣، وقد شارك في إعداد هذا الاجتماع كل من منظمة اليونسكو، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند). وقد شملت أهداف الاجتماع ما يلي:

- تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في أنشطة التعليم للجميع على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

- استكشاف طرق توسيع ملكية المنظمات غير الحكومية لأنشطة التعليم للجميع، وتسهيل التفاعل والتبادل فيما بينها وفي علاقتها مع اليونسكو وشركاء التعليم للجميع الآخرين.

- بناء قدرات المنظمات غير الحكومية لتمكينها من امتلاك العملية، والمشاركة فيها والمساهمة في دعمها.

- تحضير اجتماع المنظمات غير الحكومية المزمع انعقاده في بورتو اليغري /البرازيل في الفترة من ١٩-٢٣/١/٢٠٠٤ وقد ناقش الاجتماع الأهداف الستة للتعليم للجميع وخطط العمل الوطنية، كما شمل النقاش المحاور الآتية:

  - الطفولة المبكرة، ومحو الأمية وتعليم الكبار، وتعليم الفتيات، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعليم في الظروف الصعبة، والصحة المدرسية واستخدام تقانة (تكنولوجيا) المعلوماتية في التربية والتعليم للجميع، والإعلام والشباب والخدمة التطوعية وفيما يخص النتائج المتوقعة. وقد تم التأكيد على المسائل التالية:

  - إنشاء تحالفات بين المنظمات غير الحكومية حول أولوية محددة للتعليم للجميع لتعزيز تضامن أكبر على المستوى الوطني والإقليمي.

  - إنشاء شبكات أو بناء شراكات على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي، بهدف ربط العمل، ونشر المعلومات نشراً أفضل. ويتوقع أن يستهل هذا النشاط عبر تشبيك المنظمات غير الحكومية المشاركة وفقاً لمجالات عملها، ومناطق اهتمامها تحت مظلة التعليم للجميع.

- وضع تصور لمتابعة العمل، وبناء القدرات في مجالات تعليم الفتيات ومحو الأمية، وعمل المنظمات غير الحكومية في التعليم للجميع.

- بناء علاقات مع وسائل الإعلام المختلفة (الطباعة، والبث، والانترنيت) لتولي اهتماماً بقضية التعليم للجميع، وتوفير معلومات عامة حول التقدم الذي تنجزه الحكومة لجهة تنفيذ خطط عمل التعليم للجميع.

- اتفق المجتمعون على الحاجة إلى بناء «قاعدة فكرية» حول التعليم للجميع تعتمد على الإعلان العالمي «جوميتين ١٩٩٠» وعلى خطة عمل داكار ٢٠٠٠، وخطة العمل العربية ٢٠٠٠.

- أشار المجتمعون إلى الحاجة لتوثيق التجارب المبتكرة والناجحة التي تقوم بها الجمعيات والمؤسسات العاملة في هذا الميدان من خلال كتابة ملخصات تعطي فكرة واضحة عن التجربة وأبعادها، وأسباب نجاحها، ونقاط الضعف فيها. وقد اقترحت ورشة الموارد العربية أن يستخدم موقعها على الشابكة (الإنترنت) www.maeared.org لعرض الملخصات على أن يصار إلى التشبيك (linking) بين مواقع الجمعيات والهيئات لإعطاء معلومات أكثر حول الموضوع. مع التطلع إلى أن يصار إلى الاتصال بالمؤسسات الإقليمية والدولية لدعم إنشاء موقع الكتروني ثابت لأمانة سر المتابعة.

- أما بالنسبة للجان الوطنية، فقد أشار المجتمعون إلى الحاجة لمشاركة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم للجميع في اللجان الوطنية على المستويات كلها بدءاً من التخطيط إلى التنفيذ والمتابعة بصورة فعالة.

- أشار المجتمعون إلى الحاجة لإنشاء أمانة سر للتجمع الإقليمي للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم للجميع، على أن تكون نابعة من التجمعات الوطنية ومدعمة من قبل الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية لمتابعة التشبيك والتوثيق.
- تعهد المشاركون بنشر نتائج هذا اللقاء في مؤسساتهم ولدى شركائهم المحليين، وتعزيز روابط التشبيك والشراكات بينهم على أساس نتائج هذا الاجتماع، وبناء على إعلان جومتين برؤيته الموسعة والمتكاملة، وإطار العمل الصادر عن داكار ٢٠٠٠، ودعوا إلى نشره على نطاق واسع وإلى العمل على تطوير نداء عربي مكمل في أول لقاء عربي أهلي قادم.

توصيات عامة

- يعبِّر المشاركون في اجتماع بيروت عن القلق العميق حيال أوضاع التربية والتعليم في المجتمعات العربية، وما فيها من قصور وتفاوت وحرمان وانتهاك لحق ملايين الأطفال، والنساء والكبار في التعليم. ويشدد المشاركون على استمرارهم في تعزيز المساهمات الأهلية في مجال تقديم وابتكار أشكال تضمن التعليم النوعي والملائم لأعداد واسعة من الصغار والكبار... ويدعو المشاركون الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ووكالات الدعم الأخرى إلى مساندة هذه الجهود الحيوية على أساس من الشراكة والمسؤولية الجماعية.
- يوصي المشاركون منظمة اليونسكو بأن تنشر على نطاق واسع، وباللغة العربية، النصوص الأساسية عن التعليم للجميع، بما في

ذلك تلك التي تصدر من خلال النشرات المطبوعة والوسائل الالكترونية.

- يوصي المشاركون الشبكات الأهلية العربية المحلية والإقليمية المعنية بالتعليم والأنشطة التربوية الأخرى، إضافة إلى ائتلافات الهيئات والمنظمات المختلفة (حقوق الطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة وتعليم الكبار) بأن تتبنى أطر «التعليم للجميع» ومخرجات لقاء بيروت، وأن تعطي مفاهيم وأهداف «التعليم للجميع» أولوية في البرمجة والموارد.

- يؤكد المشاركون دور منظمات الأمم المتحدة، كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائي (أجفند)، وغيرها من المنظمات، على تطوير قدرات المؤسسات والمنظمات الأهلية المعنية من خلال دعم وتمويل البرامج التي تعنى بالتعليم للجميع.

- يؤكد المشاركون أهمية ضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية العربية في لجان التخطيط والمتابعة والتقويم على المستويات الوطنية. كما يؤكدون ضرورة تشكيل اللجان الوطنية للتعليم في البلدان التي لم تشكلها حتى الآن.

- يدعم المشاركون جهود المجتمعين في منتدى بورتو اليغري في البرازيل من أجل:

- تقـويم وتعزيـز مـشاركة المجتمـع المـدني في عمليـات التعلـيم للجميع.
- تطوير المنظمة التربوية ونشر البرامج البديلة والمكملة والملائمة لتوفير التعليم للجميع.
- تعزيز قدرات المجتمع الأهلي في تـوفير تعليم ذي نوعية جيدة، وفي مشاركة أقوى من جانب المجتمع المدني بهدف تقوية حركة التعليم للجميع وإعطائها أهمية وأولوية.

هـذا وقد عقـدت منظمـة اليونسكو المؤتمر الإقليمـي العربي حـول التعليم للجميع: مـاذا بعـد إعـداد الخطة الوطنيـة؟ في بيروت /لبنـان في الفـترة الممتـدة مـن (٢٠-٢٣) كـانون الثـاني /ينـاير ٢٠٠٤، والـذي ضـم ممثلين رفيعـي المستوى مـن وزارات التربيـة والتعليـم في الـدول العربيـة، ومنظمـات الأمـم المتحـدة، والمنظمـات الإقليميـة المعنيـة، ومؤسسات المجتمع المدني، وخبراء في التربية والتعليم.

أكد أعضاء المؤتمر التزامهم بالعمل الحثيث في سبيل تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع، وكذلك التزامهم بمبادئ العمل وتوجهات التنفيذ الـواردة في إطـار العمـل العربـي المعتمـد في مـؤتمر القـاهرة في العـام (٢٠٠٠)، وبأهمية السـعي الجاد لتحقيـق أهـداف التعليم للجميع على المستويين الـوطني والإقليمـي، وقـد اقـروا توجهـات العمـل المستقبلي، على مستوى الـدول، وعلـى المستوى الإقليمـي وعلـى الصعيد الـدولي. وفيما يتعلق على مستوى الدول، تم التأكيد على كل دولة عربية أن تجدد التزامها بأهداف التعليم للجميع، وبالعمل على تحقيقها بجميع الوسائل الممكنة، هذا الالتزام يترجـم بـالإجراءات الـتي تتمثـل في تأكيـد الحكومـة

بشكل واضح الخيارات السياسية العليا الخاصة بالتربية عموماً، وبأهداف التعليم للجميع الستة خصوصاً، وتعلنها على المستوى الشعبي، وكذلك تتمثل في اتخاذ السلطات المعنية القرارات اللازمة الخاصة باعتماد إطار مؤسسي لآليات تصميم وتنفيذ ومتابعة برامج الخطة الوطنية للتعليم للجميع، وبشكل خاص استكمال تشكيل المنتدى الوطني للتعليم للجميع الذي يشمل جميع الفئات المعنية، واستكمال إنشاء جهاز دائم لمتابعة أنشطة التعليم للجميع في مراحل تصميم البرامج التنفيذية وتطبيقها ومتابعة تنفيذها وتنسيق جهود مختلف الشركاء من القطاعين العام والأهلي بحيث يكون الذراع التقني للمنتدى الوطني. على أن تستكمل الجهة المعنية في كل دولة وضع الخطة الوطنية للتعليم للجميع بصورتها النهائية قبل نهاية أيار /مايو ٢٠٠٤ في ضوء معايير الخطط ذات المصداقية، وكذلك تبيان الموارد المطلوبة والمتاحة لكل هدف من أهداف التعليم للجميع، والفجوات المرتقبة في التمويل، وتعبئة وسائل الإعلام الجماهيري لنشر الرؤية الموسعة حول التعليم للجميع، ومفاهيمه، ومبادئه.

ولقد ناقشت إحدى الطاولات المستديرة التي نظمت في إطار المؤتمر موضوع «دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في تحقيق أهداف التعليم للجميع». شاركت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في إعداد أوراق العمل التي قدمت إليها.

هذا وقد أقر المؤتمر توجهات العمل المستقبلي على المستوى الإقليمي مركزاً على قيام مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت بدعم جهود الدول في سبيل تحقيق أهداف هذا التعليم، بما في ذلك محو الأمية.

وقد تضمنت توجهات العمل المستقبلي على المستوى العربي، كما أقرها مؤتمر التعليم للجميع المنعقد في بيروت عام ٢٠٠٤ استمرار مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت، وسائر مكاتب اليونسكو في المنطقة العربية بالتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين، بدعم جهود الدول في سبيل تحقيق أهداف التعليم للجميع.

أما توجهات العمل المستقبلي التي أقرها المؤتمر على الصعيد الدولي فإنها تتجسد في مطالبة المشاركين في المؤتمر من اليونسكو العمل على:

- حماية المؤسسات الثقافية والتربوية والمواقع التاريخية والأثرية مما تقوم به السلطات الإسرائيلية من تهديم وتدمير في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، وتشويه المناهج الدراسية في الجولان السوري المحتل، وتقديم الدعم المادي والتقني لها.
- دعم العراق في إعادة بناء نظامه التربوي على أسس علمية وتربوية واضحة المعالم، وتوفير المستلزمات التقنية والمادية والمالية لذلك، بما في ذلك بناء قدراته الوطنية على إدارة النظام التربوي وإدارة الخدمات التعليمية.

نظمت اللجنة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم للجميع في اليونسكو بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية «يوندباس» الاجتماع الاستشاري للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم للجميع لصوغ العمل المستقبلي وذلك في بيروت في الفترة الممتدة من (٩-١١/١٢/٢٠٠٤).

وتجدر الإشارة إلى أن الاجتماع الاستشاري للمنظمات غير الحكومية حول التعليم للجميع يشكل آلية شراكة محورية أنشأتها

اليونسكو لتسهيل الشراكات مع منظمات المجتمع المدني في إطار حركة التعليم للجميع.

شارك في هذا الاجتماع أكثر من مئة ممثل عن المنظمات غير الحكومية والشبكات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بالتربية، وكذلك عدد من ممثلي اليونسكو من مقرها الرئيس في باريس والمكاتب الإقليمية.

وقد شاركت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار مشاركة فعالة في هذا الاجتماع.

ركزت محاور الاجتماع على:

- مشاركة المجتمع المدني في التربية، بخاصة في مجال القرائية.
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في الحوار حول سياسة التعليم للجميع.
- الشراكات بين المجتمع المدني والحكومات واليونسكو في مجال التعليم للجميع.

أما أهداف الاجتماع فيمكن إيجازها بما يلي:

- استخلاص العبر من ديناميكيات المجتمع المدني في مجال التعليم للجميع، بخاصة في المنطقة العربية.
- تبادل الآراء حول التزام المجتمع المدني في صياغة استراتيجيات القرائية وتطبيقها، ورصدها في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، والأهداف الإنمائية للألفية، وتقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع للعام ٢٠٠٦، والمجموعة رفيعة المستوى حول التربية.
- تقويم القيمة المضافة لالتزام المجتمع المدني في العمليات الخاصة بالسياسة الوطنية للتعليم للجميع. وقد توصل الاجتماع

الاستشاري إلى صياغة وتوجيه العمل المستقبلي للمنظمات غير الحكومية في إطار التعليم للجميع (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، الذي يركز على خمسة مجالات ذات أولوية للعمل على:

- تدعيم حركة التعليم للجميع.
- بناء قدرات التعليم للجميع.
- سياسة البحث العلمي والتحفيز.
- الاتصالات ونشر المعلومات.
- التمويل للجميع وتعبئة مصادره.

إضافة إلى ذلك، «إيلاء اهتمام خاص لمساعدة المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية والشبكات على بناء التحالفات لتحقيق التعليم للجميع».

تجدر الإشارة إلى أنه خلال العقد الذي تلا منتدى داكار جرى تطوير وتطبيق عدد أكبر من النشاطات والمبادرات والآليات المتصلة بالتعليم للجميع مقارنة بالعقد السابق. وقد أحرز تقدم ملحوظ وإن كان غير متساو نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، خاصة فيما يتعلق بنسب الالتحاق والمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، ويتمركز معظم هذا التقدم في المناطق الأبعد عن تحقيق التعليم للجميع - خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا. وعلى الصعيد العالمي التحق ٤٠ مليون طفل إضافي بالمدارس الابتدائية مقارنة بالعام ٢٠٠٠.

وكذلك فإنه منذ اجتماع الفريق الرفيع المستوى في شباط /فبراير ٢٠١٠ أطلقت اليونسكو عملية مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بجهود تنسيق التعليم للجميع، والتي تشكل أيضاً الوثائق المتعلقة بالنتائج

الناجمة عن الاجتماعات الرئيسية المتمحورة حول التعليم للجميع (فريق العمل المعني بالتعليم للجميع، والفريق الرفيع المستوى، والمشاورات الجماعية للمنظمات غير الحكومية حول التعليم للجميع التي أطلقتها اليونسكو، والاجتماعات الإقليمية حول التعليم للجميع).

وقد أعدت اليونسكو في ضوء ذلك - وبالاستئناس بالمشاورات التي أجرتها - ورقة حول فعالية تنسيق التعليم للجميع كانت بمثابة ورقة خلفية للمشاورات مع الشركاء في التعليم للجميع.

وفي الواقع فإن أبرز آليات تنسيق التعليم للجميع على المستوى العالمي «الفريق الرفيع المستوى» و«فريق العمل المعني بالتعليم للجميع» فهما الآليتان الرئيسيتان اللتان أطلقتا للتنسيق العالمي للتعليم للجميع، وفقاً لما جاء في إطار عمل داكار.

يجتمع الفريق الرفيع المستوى سنوياً بدعوة من المدير العام لليونسكو بهدف تعزيز الالتزام السياسي إزاء التعليم للجميع، بالإضافة إلى تعبئة الموارد التقنية والمالية من خلال التزام القادة الرفيعي المستوى.

كما يجتمع «فريق العمل المعني بالتعليم للجميع» وهو فريق تقني قبل بضعة أسابيع من اجتماع الفريق الرفيع المستوى، وغايته التحضير للاجتماع من خلال تأمين المشورة التقنية حول المسائل الرئيسية، ورفع التوصيات حول الأولويات التي تستلزم عملاً جماعياً.

أما الفريق الاستشاري الدولي المعني بالتعليم للجميع (IAP) فهو يضم (٢٠) ممثلاً من أبرز العاملين في مجال التعليم للجميع أنشئ من قبل المدير العام لليونسكو عام ٢٠٠٧ لإطلاق مشاورات على مدار السنة استعداداً ومتابعة للفريق الرفيع المستوى، وفريق العمل المعني بالتعليم للجميع، ولتقديم النصح لليونسكو حول المسائل المهمة.

كما أطلقت المشاورات الجماعية للمنظمات غير الحكومية حول التعليم للجميع، وهي آلية أنشأتها اليونسكو لتجسيد توصيات إطار عمل داكار من أجل «ضمان التزام ومشاركة المجتمع المدني في صياغة وتطبيق ورصد استراتيجيات تنمية التعليم».

أطلقت مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع عام ٢٠٠٢ لتسريع التقدم نحو إنجاز تعميم التعليم الابتدائي عبر تشجيع المزيد من الدعم المالي الخارجي للدول ذات الدخل المنخفض بهدف تطبيق خطط تربوية موثوقة. وهذه المبادرة هي اتفاق يضم ممثلين عن الدول النامية والجهات المانحة والمجتمع المدني يجتمعون سنوياً في اجتماعات شراكة مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع كما يجتمعون كل سنتين في إطار الاجتماعات التقنية لمبادرة المسار السريع.

لقد أنجز تقييم منتصف المدة، ورفعت توصيات بمجموعة شاملة من الإصلاحات، والجهد مبذول لتوسيع نطاق المبادرة لدعم أهداف التعليم الأساسي بهدف تخطي نطاق تعميم التعليم الابتدائي، وإيلاء اهتمام أكبر للدول المتأثرة بالنزاعات.

هذا وقد أطلقت اليونسكو مبادرة البلدان التسعة ذات الكثافة السكانية العالية وذلك بالتعاون مع وكالات التعليم للجميع الأخرى المجتمعة في نيودلهي في الهند عام ٢٠٠٣ خلال قمة البلدان التسعة ذات الكثافة السكانية العالية حول التعليم للجميع. وهذه المبادرة تشكل منتدى وشبكة للحوار حول السياسات، ورصد البلدان التسعة وهي: (بنغلادش، البرازيل، الصين، مصر، الهند، اندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، والباكستان) التي تمثل أكثر من ٦٠٪ من سكان العالم، وأكثر

من ثلثي الراشدين الأميين في العالم، وأكثر من نصف أولاد العالم خارج المدرسة. هذه المبادرة بمثابة محرك للتعاون بين دول الجنوب.

إضافة إلى هذه الآليات، كرست جهود حثيثة لإعداد أطر هيكلة تنسيق الشركاء التنمويين، وبالأخص المبادرة العالمية للتعليم للجميع: إطار عمل للتفاهم المتبادل (٢٠٠١)، والاستراتيجية الدولية لإطلاق إطار عمل داكار (٢٠٠٢)، وخطة العمل الدولية: تحسين الدعم للدول في تحقيق أهداف التعليم للجميع (٢٠٠٧).

وفيما يتعلق بالتنسيق على المستوى الإقليمي والقطري فقد اعترف إطار عمل داكار بأن «صميم نشاط التعليم للجميع يكمن على المستوى القطري»، وبأن المنتديات الوطنية للتعليم للجميع يجب أن تطلق وتتعزز لدعم تحقيق التعليم للجميع، كما نص إطار العمل على ضرورة أن ترتكز النشاطات الإقليمية لدعم الجهود الوطنية على المبادرات الحالية للمنظمات الإقليمية، وشبه الإقليمية، والمصارف، والشبكات المتعايشة مع الأطر الإقليمية.

وبشكل نموذجي تتضمن آليات التنسيق القطرية الجهات التالية: منسق التعليم للجميع، ومنتدى وطني للتعليم للجميع يضم كل الشركاء المعنيين يكون مرتبطاً بمنتدى إقليمي للتعليم للجميع وفقاً لما حث عليه إطار عمل داكار، وفريق تنسيق مانح محلي - من الممكن أن يكون مرتبطاً بإطار مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع - ووحدة تنسيق مانحة حكومية، وفريق قطري تابع للأمم المتحدة، وقد تضمن بعضاً منها. وتظهر الأمثلة القطرية من (الهند، كمبوديا، مصر، كينيا، وموزامبيق) أن التنسيق الفعال على صعيد أوسع في مجال التعليم

للجميع، أو التعليم بين الشركاء قد حفز الدعم المستلزم للجهود الوطنية لتطوير الأنظمة التربوية، والتقدم نحو إحراز أهداف التعليم للجميع.

أما ما يخص التفاعل بين الشراكات العالمية والإقليمية والقطرية فلا تزال درجة التفاعل بين المستويات الدولية والإقليمية والوطنية منخفضة نسبياً.

ومن المفيد أن نشير إلى بعض المساهمات المتأتية عن جهود التنسيق العالمي لتحقيق التعليم للجميع، وإلى بعض من التحديات المتبقية.

من هذه المساهمات «تسهيل الحوار بشأن السياسات» ذلك أنه يمكن الحفاظ على الزخم السياسي، والالتزام بأهداف التعليم للجميع بإسنادها إلى حوار حول السياسات يرتكز على الخبرات بين البلدان، وبين مجموعة من المعنيين في مجال التعليم. ويتجسد ذلك في المؤتمرات الدولية التي تنظمها اليونسكو منذ عام ٢٠٠٨، والاجتماعات السنوية لفريق العمل الدولي المعني بالتعليم التي ينظمها المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو، كما شجعت «مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع» الحوار حول السياسات على المستوى العالمي من خلال لقاءات الشراكات، وعلى المستوى الوطني من خلال لقاءات بين الحكومات والجهات المانحة داخل البلدان.

وكذلك فإن الإنجاز الآخر منذ عام ٢٠٠٠ هو زيادة مستوى التزام المجتمع المدني والقطاع الخاص بالحوار حول السياسات، فعلى المستوى العالمي، يتم تمثيل المنظمات غير الحكومية في اجتماعات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، وفريق العمل المعني بالتعليم للجميع، وفي عمليات مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع.

أما على المستوى الوطني فإنه يعتبر انخراط المنظمات غير الحكومية في حوار هادف حول السياسات أمراً هاماً. وما زال العديد من الحكومات متردداً إزاء إدماج هذه المنظمات في منتديات صنع القرار.

أما ثاني المساهمات المتأتية عن جهود التنسيق العالمي لتحقيق التعليم للجميع فهي «رصد التقدم في مجال التعليم للجميع ونشر النتائج» وقد سبق أن اتخذ معهد اليونسكو للإحصاءات خطوة مهمة نحو «إنشاء مرصد للتعليم للجميع» بغية رصد التقدم المحرز نحو تحقيق التعليم للجميع، وتقديم تقارير عنه ومساءلة الحكومات، والمجتمع الدولي إزاء الوعود المقطوعة في منتدى داكار. وقد أدى ذلك إلى أن تصدر اليونسكو منذ عام ٢٠٠٢ تقريراً سنوياً عالمياً لرصد التعليم للجميع، وذلك لتحقيق الأهداف التي اتفقت عليها دول العالم في داكار عام ٢٠٠٠. ويعالج التقرير السنوي بصفة عامة أهداف التعليم للجميع ويركز بصفة خاصة على أحد الجوانب، وما تم إنجازه، وذلك على الشكل التالي:

- التقرير السنوي الأول الصادر عام ٢٠٠٢ بعنوان «التعليم للجميع هل يسير العالم على الطريق الصحيح؟».
- التقرير السنوي الصادر لعامي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بعنوان «قضايا الجنسين والتعليم للجميع: قفزة نحو المساواة».
- التقرير السنوي الصادر عام ٢٠٠٥ بعنوان «التعليم للجميع ضرورة ضمان الجودة».
- التقرير السنوي الصادر عام ٢٠٠٦ بعنوان «القرائية من أجل الحياة».

- التقرير السنوي الصادر عام ٢٠٠٧ بعنوان «إرساء أسس متينة من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة».
- التقرير السنوي الصادر عام ٢٠٠٨ بعنوان «التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، هل سنحقق هذا الهدف؟».
- التقرير السنوي الصادر عام ٢٠٠٩ بعنوان «أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم».
- التقرير السنوي الصادر عام ٢٠١٠ بعنوان «السبيل إلى إنصاف المحرومين».
- التقرير السنوي الصادر عام ٢٠١١ بعنوان «الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم».
- التقرير السنوي الصادر عام ٢٠١٢ بعنوان «الشباب والمهارات تسخير التعليم لمقتضيات العمل».

يقول السيّد كويشيرو ماتشورا المدير العام السابق لمنظمة اليونسكو:

«إن التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع يوفر مصدراً مرجعياً يتيح المقارنة بين تجارب البلدان، ويساعد على فهم التأثير الإيجابي لسياسات محددة، وعلى الاعتراف بأن التقدم يصبح واقعاً عندما يكون هناك رؤية والتزام على الصعيد السياسي وإنني أحث جميع المعنيين بالتنمية والتعليم على استخدام هذا التقرير مرشداً ودافعاً إلى العمل الجريء، والمتواصل، فواقع الأمر هو أننا لا يحق لنا أن نفشل».

هذا وقد تم تشكيل فيما بعد فريق مستقل مقره اليونسكو ليتولى إصدار تقرير رصد عالمي سنوي للتعليم للجميع بناء على بيانات معهد

اليونسكو للإحصاءات الذي يشكل بدوره أكثر المصادر الموثوقة للأدلة حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، ومقدار المساعدات الخارجية للتعليم الأساسي وكيفية توزيعها. بالإضافة إلى تعبئة الموارد التقنية والمالية من خلال التزام القادة الرفيعي المستوى. وتهدف الاجتماعات إلى توليد فرصة لتحميل المجتمع الدولي مسؤولية الالتزامات التي صدرت في منتدى داكار.

ولكن على الرغم من التقدم المهم للغاية المحرز في رصد الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التعليم للجميع لا تزال بعض التحديات قائمة فلا يزال أثره في عملية صنع القرار غير واضح.

وفيما يخص المستقبل، فمن الممكن أن تركز جهود رصد أهداف التعليم للجميع، والأهداف الإنمائية للألفية المختصة بالتعليم على موضوعي النوعية والإنصاف بدرجة أكبر.

أما ما يتعلق برصد التعليم للجميع على المستويين الوطني والإقليمي، فمن المعروف عموماً أنه ما زال هناك حاجة إلى الكثير من الجهود لتطوير أنظمة إدارة المعلومات التعليمية الوطنية، وبناء القدرات الوطنية لإدارتها بغية إتاحة استخدام البيانات المناسبة التي تحلل لصنع السياسات.

وفيما يخص ثالث المساهمات المتأتية عن جهود التنسيق العالمي لتحقيق التعليم للجميع فهي «تسهيل إعداد جدول الأعمال» بما يضمن إيلاء اهتمام أكبر للأهداف التي تم إهمالها - الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، ومحو أمية الكبار، وغيرها من حاجات التعليم للشباب والراشدين - بالإضافة إلى التطرق إلى جدول أعمال التعليم للجميع

بشكل كامل في إطار رؤية شاملة للتعليم، ومن منظور التعليم مدى الحياة.

كما أظهرت تجارب البلدان خلال العقد المنصرم الحاجة إلى سد الهوة المالية من جهة والهوة في الإمكانات والسياسات والتخطيط والبيانات، والرصد، والتقويم، من جهة أخرى، إذ إنها كلها تعوق التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع.

وكذلك فإن الشركاء في التعليم للجميع على مسافة واحدة من المسائل الأساسية المرتبطة بهذا التعليم، إلا أن حركة التعليم للجميع لم تنجح بشكل كاف في تقليص المسافة بين الفهم المشترك والتطبيق على الأرض.

هذا ويُعدّ تحقيق تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي أمراً لا يزال يحتاج إلى جهود مستدامة.

أما ما يتعلق برابع المساهمات المتأتية عن جهود التنسيق العالمي لتحقيق التعليم للجميع فهي «ربط التوجهات والمبادرات المتعلقة بالسياسات نحو تقسيم واضح للعمل» وهذا يتطلب بذل المزيد من جهود الربط خاصة بما يضمن الاتفاق بين الشركاء حول تقسيم العمل لجهة الأدوار والمسؤوليات.

وفيما يخص خامس المساهمات المتأتية عن جهود التنسيق العالمي لتحقيق التعليم للجميع فهي: «تسهيل توليد المعارف ومشاركتها» فلقد أدت منتديات التعليم للجميع ومبادراتها دوراً مهماً في إنتاج المعارف ومشاطرتها. ويجب في هذا الإطار أن يسهل تنسيق التعليم للجميع تعبئة الجهود لتطوير قاعدة معارف وتحفيز مشاركة المعلومات بين صانعي

القرارات والمديرين والمدرسين والممارسين والشركاء في التنمية، وغيرهم من الذين يؤثرون في تطوير النظام التعليمي. ووفقاً لذلك يمكن تعبئة مساهمات شركاء معنيين مثل الجامعات، ومعاهد الأبحاث والقطاعات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية.

أما ما يتعلق بسادس المساهمات المتأتية عن جهود التنسيق العالمي لتحقيق التعليم للجميع فهي «تسهيل تعبئة الموارد» فلقد سرع المجتمع المدني منذ عام ٢٠٠٠ الجهود الوطنية والخارجية الهادفة إلى توفير الدعم المادي والتقني لتطوير أنظمة التعليم الوطنية.

وقد ارتفعت الموازنات المخصصة للتعليم بشكل ملحوظ في العديد من البلدان، فمنذ عام ١٩٩٩ شهد أكثر من ثلاثة أرباع العالم المنخفضة الدخل البالغ عددها /٦٨/ التي تتوفر عنها بيانات ذات الصلة ارتفاعاً في الإنفاق على التعليم، وذلك بوتيرة أسرع من الزيادة في الدخل القومي، في حين أن البلدان المنخفضة الدخل تنفق عادة حصة أقل من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الإنفاق الحكومية على التعليم مقارنة بالبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل.

وفيما يتعلق بالمساعدات للتعليم، شهدت مساعدات التنمية الإجمالية المخصصة للتعليم الأساسي منحى تصاعدياً منذ عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤ ثم يستقر وتعود وتنخفض بنسبة ٢٢٪ في العام ٢٠٠٧ ويسهم خمسة مانحين بنحو ٦٠٪ من إجمالي المساعدات للتعليم.

لقد شكلت مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع آلية محورية لتعبئة الموارد الخارجية، وقد عززت المبادرة تركيز المانحين على دعم الخطط والعمليات الوطنية، واعتمدت ٣٦ خطة تعليم وطنية، كما تلقى ٣٠

بلداً مخصصات من الصندوق التحفيزي التابع لمبادرة المسار السريع للتعليم للجميع. وقد ساهمت (١٧) جهة مانحة في الصندوق التحفيزي. وفي ضوء تقييم أجري لمنتصف المدة في عام ٢٠٠٩ تمّت عملية إصلاح بعض أوجه مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع.

وبحسب تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠١٠ برزت الحاجة إلى (١٦) مليار دولار أمريكي سنوياً على الأقل لتحقيق بعض من أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ إضافة إلى الأموال التي يتم تعبئتها عبر القنوات الاعتيادية. ونظراً لوجود فجوة كبيرة في التمويل لا تسمح بتحقيق كامل جدول أعمال التعليم للجميع، يجب على البلدان والشركاء في التنمية بذل المزيد من الجهود.

وفيما يخص سابع المساهمات المتأتية عن جهود التنسيق العالمي لتحقيق التعليم للجميع وهي «مناصرة وزيادة الوعي في مجال التعليم للجميع»، لقد بذل أفراد المجتمع الدولي جهوداً حثيثة لمناصرة أهمية التعليم وأهداف التعليم - المتفق عليها دولياً - أمام صانعي السياسات والممارسين والرأي العام على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

ولقد ساهمت بعض الأنشطة في رفع مكانة التعليم منها:

- تعزيز آليات معترف بها دولياً من قبل الحملة العالمية للتعليم التي تهدف إلى زيادة الوعي حول أهمية التعليم للجميع، بما فيها أسبوع العمل العالمي السنوي، والنشاطات المستمرة لحملة صيف ٢٠١٥.
- الشراكة بين الجهات الدولية المعنية بالتعليم للجميع والإعلام مثل (الصحف، التلفزيون، الإذاعة، والانترنيت) للوصول إلى جهود أوسع.

- المناصرة عبر مبادرات مختلفة مثلاً (مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات).

- نشر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع على نطاق أوسع من خلال اليونسكو، وذلك في صفوف صانعي القرار والمخططين... بغية توفير الدعم اللازم لصنع السياسات.

- الاستفادة من الأحداث ذات التغطية الإعلامية الواسعة.

أما ما يتعلق بثامن المساهمات المتأتية عن جهود التنسيق العالمي لتحقيق التعليم للجميع وهي «إدخال هيكل تنسيق التعليم للجميع في هيكليات اجتماعية واقتصادية أوسع» فإن جدول الأعمال الكامل للتعليم للجميع يتخبط ليجد مكانة له على جداول الأعمال التنموية والاقتصادية والسياسية، وقد واجه بعض الصعوبات في جذب الانتباه الذي يستحقه في ظل ضرورات تنموية أخرى مثل الصحة. وبغية تغيير هذا الواقع، فإنه من الضروري تحسين قاعدة المعرفة لإظهار حسنات الاستثمار في التعليم الأساسي والتعليم بشكل عام كخطوة أولى، وكذلك ترسيخ حضور جدول أعمال التعليم للجميع بقوة - على جدول الأعمال السياسية - مما يتطلب تحقيق زيادة في التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لضمان إدماج أفضل لجدول أعمال التعليم للجميع بأكمله.

وفي إطار آلية المشاورات الجماعية للمنظمات غير الحكومية حول التعليم للجميع التي أنشأتها اليونسكو لتجسيد توصيات إطار عمل داكار من أجل «ضمان التزام ومشاركة المجتمع المدني في صياغة وتطبيق ورصد استراتيجيات تنمية التعليم» فقد عقدت منتديات المنظمات غير الحكومية للتعليم للجميع، بهدف تسهيل التفكير والحوار الدائم،

والعمل المشترك، بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو في مجال التعليم للجميع.

ولقد نظمت على المستوى العربي في هذا المجال ثلاثة منتديات الأول عقد خلال شهر كانون الثاني /يناير عام ٢٠٠٦ في البحرين تحت عنوان «بناء قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة بمجال التعليم للجميع»، في حين انعقد المنتدى العربي الثاني تحت عنوان «تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في التعليم للجميع» عام ٢٠٠٩ في القاهرة، وكذلك نظم المنتدى العربي الثالث في القاهرة عام ٢٠١١ تحت عنوان «التربية مفتاح التنمية المستدامة». وفيما يلي نورد أهداف المنتدى الثاني والثالث والتوصيات الصادرة عنهما.

عقد مكتب اليونسكو بالقاهرة بالتعاون مع مكاتب اليونسكو بالدوحة والعراق، وإدارة التربية والتعليم في جامعة الدول العربية المنتدى العربي الثاني للمنظمات غير الحكومية للتعليم للجميع تحت مسمى «تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في التعليم للجميع» في الفترة الزمنية (٧-٩) نيسان /إبريل ٢٠٠٩. وذلك في إطار التعاون والشراكة القائمة بين منظمة اليونسكو في باريس ومكاتبها الإقليمية وجامعة الدول العربية، والشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

حدد الهدف العام من المنتدى في تمكين المنظمات غير الحكومية المعنية بمجال التعليم للجميع من الشراكة الفعالة مع وزارات التربية والتعليم لتحقيق أهداف داكار بحلول عام ٢٠١٥، وذلك عبر بناء شراكة وتواصل مع السياسات الوطنية التعليمية، وتنمية وتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية في التعليم للجميع. ولقد شملت محاور العمل في المنتدى القضايا والموضوعات التالية:

- تحليل ومتابعة السياسات التعليمية في تقييم منتصف العقد للتعليم للجميع (الوضع الراهن).
- عرض خطة عمل اليونسكو، وكيفية تناسق برامج المنظمات غير الحكومية معها.
- الاستراتيجيات الوطنية الضامنة لمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في رسم السياسات التعليمية.
- رؤى المنظمات غير الحكومية لوضع آليات فاعلة لتحقيق أهداف التعليم للجميع.
- عرض لخريطة المنظمات غير الحكومية في تشكيل وتنفيذ ومتابعة استراتيجية التعليم.

شارك في المنتدى ٣٥ مندوباً يمثلون ١٣ هيئة حكومية و١٩ منظمة وشبكة غير حكومية تمثل طيفاً متنوعاً من الاهتمامات التي تصب في العمل في سياق أهداف التعليم للجميع، بالإضافة إلى ممثلي الهيئات المنظمة للمنتدى. ينتمي المشاركون إلى ١٢ دولة عربية هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، العراق، الكويت، اليمن، سلطنة عُمان، فلسطين، قطر، لبنان، مصر.

وقد تناولت مجموعة العمل الأولى مناقشة استراتيجيات تفعيل شراكة المجتمع المدني، والقطاع الخاص في السياسات التعليمية.

أما مجموعة العمل الثانية فقد تناولت مناقشة آليات تحقيق أهداف التعليم للجميع، في حين تناولت مجموعة العمل الثالثة مناقشة موضوع «نحو إعداد عناصر أساسية لوضع خطة للمنظمات غير الحكومية الفعالة في مجال التعليم للجميع».

هذا وقت تضمنت التوصيات الصادرة عن المنتدى ما يلي :

- تطوير آليات العمل من أجل تحقيق الشراكة بين الجمعيات الأهلية وجميع الشركاء في المستوى الحكومي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني من أجل تطوير التعليم للجميع.
- الدعوة المستمرة والملحة لتعديل البنية التشريعية والقانونية بحيث تدعم وتطور من حرية حركة المنظمات غير الحكومية في البلاد العربية.
- العمل من أجل تمثيل منظمات المجتمع المدني والشبكات الوطنية في وضع الاستراتيجيات العامة، والخطط القومية، وفي عمليات المراجعة والتقييم.
- إقامة حوارات مجتمعية من جانب الجمعيات الأهلية حول السياسات التعليمية للتعليم للجميع لضمان مشاركة فاعلة لقوى المجتمع.
- تطوير قدرات الجمعيات والائتلافات والشبكات الوطنية في إطار كتابة تقارير ظل عن أوضاع التعليم، والدفع لإيجاد آلية عبر المجالس القومية والبرلمانات والإعلام، والعمل على نشرها.
- العمل على توسيع دائرة المشاركة الأهلية، ونشر بحوث ودراسات حول مساهمة ودور العمل الأهلي في مجال التعليم للجميع.
- العمل على تقوية البناء المؤسسي والتنظيمي، ودعم آليات العمل بشفافية لمنظمات وائتلافات المجتمع المدني.
- تطوير القدرات المؤسسية لنشطاء الجمعيات الأهلية والتنسيق والتواصل مع الإعلاميين، والبرلمانيين، وقادة الرأي العام.

- الاهتمام بالبحوث العلمية ذات الصلة باحتياجات الفئات المهمشة والفقيرة في مجال التعليم وكذلك أعمال وإنجازات الجمعيات الأهلية وتوثيقها ونشرها، وتفعيل قواعد البيانات بالجمعيات على المستويين الوطني والإقليمي.
- متابعة الجهود الرامية لإنشاء شبكة عربية للمنظمات الأهلية الناشطة في مجال التعليم للجميع.
- تعزيز ودعم وصول صوت الجمعيات الأهلية بالمنطقة ضمن الجهود العالمية، والعمل على التواصل مع المنظمات الدولية.
- مطالبة منظمة اليونسكو بمشاركة إدارة التربية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في إعداد مشروع لتدريب أعضاء الجمعيات الأهلية، يتضمن الأهداف بعيدة وقصيرة المدى، والبرامج، والأنشطة، والموازنات المالية الضرورية، والبحث عن التمويل من القطاع الخاص والمنظمات الدولية.
- تشكيل مجموعة عمل دائمة من شركاء المنتدى بإدارة التربية بجامعة الدول العربية ومنظمة اليونسكو والشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار لمواصلة العمل في مجال دعم الشراكة بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

ويأتي المنتدى الثالث استكمالاً لمسيرة المنتديات السابقة، ولتحقيق أهم التوصيات الصادرة عن المنتدى الثاني عام ٢٠٠٩، حيث أكد أهمية انتظام عقد المنتدى الإقليمي سنوياً أداة جيدة من أدوات المتابعة والتقييم.

ولقد كانت المبادرة الدولية التي تبنتها اليونسكو عام ٢٠٠٠ من تشكيل اللجنة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال

التعليم للجميع على درجة كبيرة من الأهمية، فأعضاؤها الستة المنتخبون هم المنسقون الإقليميون عن ستة أقاليم من العالم. وأصبحت هذه اللجنة من آليات العمل الفاعلة على المستويين الدولي والإقليمي، حيث تعمل على أولويات برنامج العمل الذي حددته المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال التعليم للجميع والمحدد في خمس أولويات رئيسية:

- تقوية حركة التعليم للجميع وبناء الشراكات.
- تطوير القدرات للتعليم للجميع.
- البحث في مجال السياسات والدعوة.
- الاتصالات وتوزيع المعلومات.
- تنوع مصادر التمويل للتعليم للجميع.

لقد ركزت أهداف المنتدى الثالث على المحاور التالية:

- متابعة توصيات المنتدى الثاني المعنية بالمتابعة والتقييم.
- ربط أهداف التعليم للجميع بالأهداف الإنمائية للألفية.
- عرض وتحليل آليات اليونسكو لتحقيق أهداف التعليم للجميع من خلال عرض نتائج تقرير الرصد العالمي للتربية لعام ٢٠١٠.

شاركت في إعداد وتنفيذ المنتدى الثالث كل من جامعة الدول العربية (إدارة التعليم والبحث العلمي)، ومنظمة اليونسكو (مكتب القاهرة)، والشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

استخدم هذا المنتدى عدة طرق ومنهجيات للعمل، منها جلسات عرضت خلالها أوراق العمل التي أعدها عدد من الخبراء والمشاركين

وجرت مناقشة مضامينها، ومنها مجموعات عمل ركزت على المحاور التالية:

- التعليم وبناء مجتمعات المعرفة.
- تطوير برامج محو الأمية وتعليم الكبار.
- جودة التعليم الأساسي كمدخل لتطوير التعليم.
- تطوير برامج تعليم ذوي الإعاقة.

إضافة إلى عروض تجارب، ودروس ناجحة قدمتها المنظمات غير الحكومية.

لقد حدد المنتدى الثالث الإطار العام لإنتاج دليل توليفي متخصص في متابعة وتقييم تحقيق أهداف التعليم للجميع من المنظور الحقوقي والتنموي، يساعد منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في تحديد مسارات العمل المستقبلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور هاشم أبو زيد الصافي المستشار في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، رئيس الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار سابقاً قد نوه بميزات المنظمات غير الحكومية للوصول إلى المجتمعات المحلية، مؤكداً أن التجارب قد أبرزت في كثير من الدول العربية إمكانية منظمات المجتمع المدني في اجتذاب جيوب الأمية في أطراف المدن وأقاصي الريف، واستقطاب المتطوعين من الشباب إناثاً وذكوراً في حركة نشطة لتعليم الكبار. ومن استقطاب الراغبين والمحتاجين إلى خدمات تعليم الكبار، ومن استيعاب الحركة الشعبية للاتجاهات الحديثة لتعليم الكبار والتدريب عليها. ومن القيام بجهود طوعية لجمع التبرعات وإنشاء المرافق والتعاون المتصل مع الجهات الممولة والمانحة.

كما أبرزت التجارب أنه لدى المنظمات القدرة على صياغة مشروعات محدودة لا تمثل عبئاً على صغار المولين، والقدرة على الانتشار في الأسواق والمنازل والأكواخ وإجراء الدراسات خاصة «بحوث المشاركة» التي يتم فيها الاحتكاك المباشر بالمشكلات وحلولها من وجهات نظر المعنيين وخبراتهم في مواجهة الصعاب.

إن أبرز مميزات المنظمات غير الحكومية بساطة التكوين، وسرعة الاستجابة للظروف المتغيرة، والسعي الدائم إلى تبني، بل ابتكار الحلول والممارسات العملية والبسيطة.

هذا ومن المفيد استعراض ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٠ المشار إليه والمعنون بـ«السبيل إلى إنصاف المحرومين» هذا الملخص الذي يتضمن «أنه انقضت عشر سنوات منذ أن اعتمد المجتمع الدولي الأهداف الستة للتعليم للجميع في داكار عام ٢٠٠٠. وكانت الحصيلة متباينة. فقد تحقق الكثير من الإنجازات خلال العقد الماضي ولكن نجد في المقابل أن العديد من أفقر بلدان العالم ليست في سبيلها إلى تحقيق أهداف عام ٢٠١٥. وقد أدى الإخفاق في استيعاب الجماعات المهمشة إلى حرمان الكثير من الناس حقهم في التعليم. وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي لا تزال تفعل فعلها، فإن التقدم الذي أحرز خلال السنوات العشر الماضية بات مهدداً بالتوقف أو بالتراجع. وقد أضحى التعليم في خطر، لذلك يجب على الدول وضع نهوج استيعابية ترتبط باستراتيجيات أوسع نطاقاً من أجل حماية المستضعفين وتحقيق المساواة».

- التخفيف من وطأة الأزمة المالية على التعليم:

من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بتحديد المخاطر التي تهدد التعليم جراء الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار الغذاء على الصعيد العالمي:

- إن مؤشرات التنمية البشرية في حالة تدهور. ويقدر عدد الأشخاص الجدد الذين قد يلحقهم سوء التغذية في عام ٢٠٠٩ بـ ١٢٥ مليون نسمة والذين سيصنفون في عداد الفقراء في عام ٢٠١٠ بـ ٩٠ مليون نسمة.
- مع ارتفاع معدلات الفقر وتزايد البطالة وتناقص المساعدات المالية، تضطر الكثير من الأسر الفقيرة والمستضعفة إلى تخفيض الإنفاق على تعليم أبنائها أو إلى سحبهم من المدرسة.
- تعاني الميزانيات الوطنية في البلدان الفقيرة من الضغط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن المحتمل أن ينخفض تمويل التعليم بمقدار ٤,٦ مليار دولار أمريكي في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، أي ما يعادل تخفيض ١٠٪ من الإنفاق لكل طالب مدرسي في التعليم الابتدائي.

- ومن الضروري اتخاذ تدابير فعالة حيال ذلك:

- تقديم معونة مبكرة ومتواصلة ومتوقعة لتعويض انخفاض الدخل، وحماية الإنفاق العام على الشؤون الاجتماعية ذات الأولوية وتعزيز التقدم في مجال التعليم.

- الدعوة إلى عقد مؤتمر للأطراف المانحة في عام ٢٠١٠ لسد الثغرة التمويلية فيما يتعلق بالتعليم للجميع.

- تحقيق أهداف التعليم للجميع:

تم تحقيق بعض التقدم...

- انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس على النطاق العالمي بمقدار ٣٣ مليون طفل منذ عام ١٩٩٩. وانخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في جنوب وغرب آسيا بأكثر من النصف، أي بمقدار ٢١ مليون نسمة.
- حققت بعض البلدان تقدماً مذهلاً. ففي عام ١٩٩٩، كانت معدلات القيد في «بنين» من أدنى المعدلات في العالم أما الآن «فبنين» في سبيلها ربما إلى تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.
- انخفضت نسبة الفتيات غير الملتحقات بالمدارس من ٥٨٪ إلى ٥٤٪ وأخذت الفجوة بين الجنسين تتقلص في مجال التعليم الابتدائي في الكثير من البلدان.
- ازدادت القرائية لدى الكبار بين الفترة ١٩٨٥- ١٩٩٤ والفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٧ بنسبة ١٠٪ لتصل إلى مستواها الحالي البالغ ٨٤٪. وازداد عدد النساء اللاتي حصلن على مهارات الكتابة والقراءة بوتيرة أسرع من الذكور.

- ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله:

- يبلغ عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية سنوياً نحو ١٧٥ مليون طفل وهي مسألة تتطلب حلاً عاجلاً على الصعيدين الصحي والتعليمي.
- كان هناك ٧٢ مليون طفل في عام ٢٠٠٧ غير ملتحقين بالمدارس. واستمرار الوضع على ما هو عليه يعني أن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس سيكون ٥٦ مليون طفل في عام ٢٠١٥.
- تشكل نسبة الفتيات نحو ٥٤٪ من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هناك ١٢ مليون فتاة تقريباً قد لا يدخلن المدرسة إطلاقاً.
- لا يزال هدف محو الأمية من أكثر أهداف التعليم للجميع تعرضاً للإهمال. إذ يوجد اليوم نحو ٧٥٩ مليون فرد من الكبار يفتقرون إلى مهارات القرائية وتشكل النساء ثلثيهم.
- ملايين الأطفال يتركون المدارس بدون حيازة المهارات الأساسية للقرائية. وفي بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك احتمال بنسبة ٤٠٪ من الشباب الراشدين الذين أمضوا خمس سنوات في التعليم ظلوا أميين. وفي الجمهورية الدومينيكية وإكوادور وغواتيمالا، لا يلم غير أقل من نصف تلاميذ الصف الثالث بما هو أكثر من الحد الأدنى من المهارات الأساسية في القراءة.
- يتعين استحداث ١,٩ مليون وظيفة جديدة للمعلمين من أجل تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥».

• كما يوضح ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٠ المشار إليه «إن الحكومات تخفق في معالجة الأسباب الجذرية للتهميش والحرمان في مجال التعليم. وتسلط البيانات الجديدة بشأن الحرمان والتهميش في التعليم الضوء على مستوى الاستبعاد من التعليم في ثمانين بلداً».

- في اثنين وعشرين بلداً تبلغ نسبة الشباب الراشدين الذين تقل فترة تعليمهم عن أربع سنوات ٣٠٪، وترتفع هذه النسبة إلى ٥٠٪ أو أكثر في أحد عشر بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- في ستة وعشرين بلداً تبلغ نسبة الشباب الراشدين الذين تقل فترة تعليمهم المدرسي عن سنتين ٢٠٪ أو أكثر، وتبلغ هذه النسبة في بعض البلدان، بضمنها بوركينا فاسو، والصومال، ٥٠٪ أو أكثر.

- إن الفشل في التصدي لأوجه عدم المساواة، والتمييز على أساس الحالة المادية، والانتماء الجنساني، والإثني، واللغة، والإعاقة، تعمل على تعطيل التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وتؤكد البيانات على ضرورة إنشاء نظم تعليمية استيعابية:

- زيادة فرص الالتحاق بالتعليم، وتحسين قدرة المجموعات المستبعدة على تحمل نفقات التعليم من خلال تخفيض تكاليفه، وتقريب المدارس من المناطق السكنية للمجتمعات المحرومة، وإعداد برامج «الفرصة الثانية».

- تحسين بيئة التعلم من خلال توزيع المعلمين بشكل منصف، وتقديم دعم مالي وتربوي للمدارس المحرومة، وتوفير التعليم المشترك بين الثقافات والثنائي اللغة.

- إتاحة المزيد من المستحقات والفرص من خلال تفعيل القوانين ضد التمييز، وتوفير برامج الحماية الاجتماعية، وإعادة توزيع المال العام.

- تطوير نظم تفصيلية لجمع البيانات من أجل تحديد الجماعات المحرومة ورصد تقدمها.

- تغطية تكاليف التعليم للجميع:

إن سجل المعونة المقدمة للتعليم مخيب للآمال...

- ازدادت المعونة إجمالاً، لكن لا يجري الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها الجهات المانحة في عام ٢٠٠٥، والمتمثلة في زيادة المعونة بمقدار ٥٠ مليار دولار أمريكي، ويتوقع أن يكون العجز على أشده في أفريقيا، وأن يبلغ تقديراً ١٨ مليار دولار أمريكي.

- ارتفعت نسبة المعونة المقدمة للتعليم، ولكن أخذ الركود يشوب الالتزامات في الآونة الأخيرة، وقد انخفضت الالتزامات بتقديم المعونة للتعليم الأساسي بنسبة ٢٢٪ في عام ٢٠٠٧.

- لا تصل المعونة المقدمة للتعليم دائماً إلى الذين هم في أمس الحاجة إليها، وبعض الجهات المانحة لا تولي التعليم الأساسي ما يستحقه من الاهتمام بوصفه أولوية. كما أن البلدان المتأثرة بالنزاعات لا تلقى دعماً كافياً يسمح لها باستعادة عافيتها.

- يفتقر التعليم إلى إطار قوي متعدد الأطراف لتسريع التقدم، كما يعاني من قلة الجهات المانحة، وغياب التمويل من القطاع الخاص.

هذا وقد أكد ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٠: «أنه يجب على الجهات المانحة والحكومات المتلقية زيادة الموارد المتاحة للتعليم، وتحسين معونة الحكومات».

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أهم التطورات التي طرأت على التعليم للجميع منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨ كما ورد في ملخص الوثيقة المعنونة (التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، هل سنحقق هذا الهدف؟).

- ارتفع القيد في التعليم الابتدائي في العالم من (٦٤٧) مليون نسمة إلى (٦٨٨) مليون نسمة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥. وكانت الزيادة بنسبة ٣٦٪ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و٢٢٪ في جنوب وغرب آسيا. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ولاسيما بعد عام ٢٠٠٢.
- يبين التزايد السريع في تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي وتحقيق التكافؤ بين الجنسين أن التغيير ممكن الإرادة السياسية على الصعيد الوطني مقترنة بالدعم الدولي.
- لا تزال تكاليف الالتحاق بالتعليم المدرسي تشكل عائقاً أمام تعليم ملايين الأطفال والشباب، على الرغم من أن الرسوم المدرسية للتعليم الابتدائي قد ألغيت في أربعة عشر بلداً منذ عام ٢٠٠٠.
- لم يتم الوفاء بالأجل المحدد لتحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين. تشير التقارير إلى أن زهاء ثلث البلدان فقط حققت هذا التكافؤ في مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي في عام ٢٠٠٥، وكانت ثلاثة بلدان من بينها قد حققت ذلك منذ عام ١٩٩٩.

- يشير عدد متزايد من التقييمات الدولية والإقليمية والوطنية إلى انخفاض مستويات التحصيل الدراسي في بعض الأماكن، ووجود مستويات متباينة في هذا الصدد في أماكن أخرى، مما يدل على التأثير السلبي لسوء نوعية التعليم على تحقيق التعليم للجميع.
- لقد فضلت الحكومات الوطنية والجهات المانحة التعليم المدرسي النظامي على برامج الطفولة المبكرة، ومحو الأمية، وتعليم المهارات للشباب والكبار، وذلك على الرغم من قدرة هذه البرامج على التأثير المباشر في تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق التكافؤ بين الجنسين.
- لا تحظى الأمية إلا بأدنى قدر من الاهتمام السياسي، ولا تزال تمثل قصوراً كبيراً على الصعيد العالمي، يدفع بواحد من كل خمسة أفراد كبار (وامرأة من كل أربع نساء) إلى أن يكونوا على هامش المجتمع.

وإنه لمن الأهمية بمكان أن نتوقف عند بعض ما أنجزه العالم في تحقيق أهداف التعليم للجميع موضحين أنه من مجموع (١٢٩) بلداً، ثمة (٥١) بلداً حققت أو تكاد أن تحقق الأهداف الأربعة الأكثر قابلية للقياس للتعليم للجميع وهي (تعميم التعليم الابتدائي، ومحو أمية الكبار، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحسين نوعية التعليم). ويبين مؤشر تنمية التعليم للجميع أن (٥٣) بلداً بلغت منتصف الطريق نحو تحقيق هذه الأهداف. في حين لا يزال الوضع في (٢٥) بلداً بعيداً عن تحقيق التعليم للجميع بوجه عام. وسيكون عدد هذه البلدان أكبر من ذلك لو توفرت بيانات عن بعض الدول الضعيفة، بما في ذلك الدول التي تشهد أوضاع النزاع، أو ما بعد النزاع، والتي يكون مستوى تنمية التعليم فيها منخفضاً جداً.

الهدف الأول «الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة»:

- على الرغم من أن معدل وفيات الأطفال قد انخفض فإن أغلبية البلدان لا تتخذ التدابير اللازمة على صعيد السياسات من أجل توفير الرعاية والتربية للأطفال دون سن الثالثة من العمر.
- تحسن توفير التعليم ما قبل الابتدائي للأطفال في سن الثالثة فما فوق، ولكن التحسن لم يشمل جميع البلدان.
- لا تصل عموماً برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة إلى أطفال الفئات الأفقر، والأكثر حرماناً الذين يفترض أن تعود عليهم هذه البرامج بأكبر الفوائد على صعيد الصحة والتغذية والنمو الذهني.

الهدف الثاني «تعميم التعليم الابتدائي»:

- اعتمد (٢٣) بلداً منذ عام ٢٠٠٠ تشريعات قانونية تقضي بإلزامية التعليم.
- ارتفعت نسبة القيد الصافية في العالم من ٨٣٪ إلى ٨٧٪ بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥.
- انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بمقدار (٢٤) مليون طفل بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥، ليصبح مجموعهم (٧٢) مليون طفل، وتضم خمسٌ وثلاثون دولة ضعيفة ٣٧٪ من مجموع الأطفال غير الملتحقين بالتعليم.
- على الرغم من الزيادات التي حدثت في إجمالي القيد، لا تزال توجد فروق مهمة في الانتفاع بالتعليم بين المناطق والأقاليم

والولايات داخل البلد الواحد، وكذلك بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. كما أن أطفال الفقراء والسكان الأصليين، والأطفال المعوقين، وأطفال الأحياء الفقيرة يعانون من الحرمان في كل مكان.

الهدف الثالث «الحاجات التعليمية للشباب والكبار»:

- لا تزال برامج التعليم غير النظامي تلقى الإهمال على صعيد التمويل الحكومي، وإن كانت بعض الحكومات قد وضعت مؤخراً أطراً لضمان استدامة توفير هذا النوع من التعليم.
- تبين الاستقصاءات عن الأسر أن التعليم غير النظامي يبقى يمثل السبيل الوحيد لحصول العديد من النشء والكبار الأشد حرماناً، على التعليم في بعض من أفقر بلدان العالم.

الهدف الرابع «تعليم الكبار»:

- ثمة في العالم (٧٧٤) مليون نسمة من الكبار يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقرائية وفقاً للمقاييس المتعارف عليها في هذا الصدد. وتمثل النساء نسبة ٦٤٪ من هؤلاء الأميين الكبار، وهي نسبة تكاد لم تتغير منذ التسعينيات.
- لم تحقق أغلب البلدان خلال العقد الماضي إلا تقدماً ضئيلاً في خفض العدد المطلق للأميين الكبار، باستثناء الصين التي أحرزت تقدماً ملحوظاً في هذا الصدد.
- ازدادت نسبة القرائية في البلدان النامية من ٦٨٪ في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ إلى ٧٧٪ في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤.

- من مجموع البلدان التي لا تزال بعيدة عن تحقيق تعميم التعليم، والبالغ عددها (١٠١) بلداً، لن يتمكن (٧٢) بلداً من خفض عدد الأميين الكبار فيه إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ثانياً - مؤتمرات التعليم للجميع ومنتدياته على الصعد العربية والدولية والعالمية

١- المؤتمر العالمي حول «التربية للجميع» تأمين حاجات التعلم الأساسية:

اعتمد المؤتمر العالمي حول «التربية للجميع» تأمين حاجات التعلم الأساسية الذي عقد في جومتين، تايلاند من ٥-٩ آذار /مارس ١٩٩٠.

«الإعلان العالمي حول التربية للجميع» أكد أعضاء المؤتمر أن دول العالم قد أقرت منذ أكثر من أربعين عاماً من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن «لكل شخص حقاً في التعليم». وبالرغم من الجهود الملحوظة التي بذلتها الدول في جميع أرجاء العالم لضمان حق التربية للجميع، فإن الحقائق ما زالت قائمة:

- أكثر من ١٠٠ مليون طفل من بينهم ٦٠ مليون فتاة على الأقل، محرومون من الالتحاق بالتعليم الابتدائي.
- وأكثر من ٩٦٠ مليوناً من الراشدين، ثلثاهم من النساء، هم أميون، كما أن الأمية الوظيفية تمثل مشكلة بارزة في جميع البلدان، سواء منها البلدان الصناعية أو النامية.
- وأكثر من ثلث الراشدين في العالم لا سبيل لهم إلى المعرفة المطبوعة والمهارات والتقنيات الجديدة التي من شأنها أن تحسّن نوعية

حياتهم وتساعدهم على التشكل والتكيف مع التغير الاجتماعي والثقافي.

- وأكثر من مئة مليون طفل، وأعداد لا تحصى من الراشدين، يتعذر عليهم إكمال برامج التربية الأساسية، وملايين آخرون يستجيبون لمتطلبات الحضور في هذه المرحلة التعليمية ولكنهم لا يكتسبون المعارف والمهارات الأساسية.

وفي الوقت نفسه، فإن العالم يواجه مشكلات مثبطة للهمم، من بينها خاصة تزايد أعباء الديون، ومخاطر الركود والتراجع الاقتصادي، والنمو السكاني السريع، واتساع التفاوت الاقتصادي بين الأمم وداخلها، والحروب، والاحتلال، والصراعات الأهلية، وجرائم العنف، ووفاة الملايين من الأطفال بأسباب يمكن الوقاية منها، وتدهور البيئة على نطاق واسع. إن هذه المشكلات تعوق الجهود المبذولة لتلبية حاجات التعلّم الأساسية، في حين أن افتقار نسبة عالية من السكان إلى التربية الأساسية يمنع المجتمعات من التصدي لتلك المشكلات بقوة وعزم.

وقد أدت هذه المشكلات في الثمانينيات إلى انتكاسات كبرى في مجال التربية الأساسية في العديد من البلدان الأقل نمواً. وكان النمو الاقتصادي متوفراً في بلدان أخرى لتمويل التوسع في التربية، ولكن مع ذلك ظلت ملايين عديدة أسارى الفقر لا تضمهم المدارس أو ما زالوا أميين. وأدى تخفيض الإنفاق الحكومي كذلك في بعض البلدان الصناعية خلال الثمانينيات إلى تدهور حالة التربية.

غير أن العالم أصبح الآن على مشارف قرن جديد حافل بالبشائر والإمكانات، فهناك اليوم تقدم حقيقي نحو وفاق سلمي وتعاون أكبر بين

الأمم. وأصبح هناك اعتراف بالحقوق الأساسية للمرأة وبقدراتها، كما أن ثمة تطورات علمية وثقافية عديدة نافعة. بل إن حجم المعلومات المتاحة اليوم في العالم - والتي يتعلق الكثير منها ببقاء الإنسان وبأساسيات رفاهه - هو أكبر بأضعاف أسية مما كان متاحاً منذ سنوات قليلة فقط، وكذلك فإنه ينمو بمعدل متسارع. ويشمل ذلك معلومات عن سبل الحصول على مزيد من المعارف الكفيلة بتعزيز الحياة - أي تعلّم كيفية التعلّم. فحين تقترن المعلومات الهامة بتقدم عصر آخر، ألا وهو قدرتنا الجديدة على الاتصال، فإنها أعمق أثراً.

وعندما تقترن هذه القوى الجديدة بما يتجمع من خبرات في مجالات الإصلاح والتحديث والبحث وبالتقدم التربوي الرائع الذي أحرز في العديد من البلدان، فإنها تجعل توفير التربية الأساسية للجميع، لأول مرة في التاريخ، هدفاً قابلاً للتحقيق.

ولهذا فإننا نحن المشاركين في المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، المنعقد في جوميتين (تايلاند) من ٥ إلى ٩ مارس /آذار ١٩٩٠:

إذ نذكّر بأن التربية حق أساسي لجميع الناس، رجالاً ونساءً، في كل الأعمار وفي كل أرجاء العالم، وندرك أن التربية يمكن أن تعين على ضمان إيجاد عالم أكثر أمناً وصحة ورخاء وسلامة بيئية، وأن تسهم في الوقت نفسه في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وفي إحلال التسامح والتعاون الدولي، وندرك أن التربية شرط أساسي، وإن لم تكن شرطاً كافياً، لتحسين حالة الفرد والمجتمع،

ونقر بأن للمعرفة التقليدية والتراث الثقافي المحلي قيمتهما وصلاحيتهما وأنه يمكن الاعتماد عليهما في تعريف التنمية والنهوض بها،

ونسلّم بأن التربية المتوفرة حالياً تنطوي، بصورة عامة، على نقص خطير، وأنه يجب العمل على زيادة ملاءمتها وتحسين نوعيتها مع إتاحة الانتفاع بها للجميع،

ونعترف بأن التربية الأساسية السليمة ضرورية لتدعيم المستويات العليا من التعليم وتعزيز الثقافة والقدرات العلمية والتقانية (التكنولوجية) وبالتالي لتحقيق تنمية قوامها الاعتماد على النفس،

ونقر بالحاجة إلى أن نقدم للأجيال الحالية والمقبلة رؤية موسعة والتزاماً متجدداً بالتربية الأساسية لمجابهة هذا التحدي بكامل حجمه وتعقيده،

نصدر هذا:

الإعلان العالمي حول التربية للجميع:

تأمين حاجات التعلّم الأساسية.

التربية للجميع: الأهداف

المادة الأولى - تأمين حاجات التعلّم الأساسية:

١ - ينبغي تمكين كل شخص - سواء أكان طفلاً أم يافعاً أم راشداً - من الإفادة من الفرص التربوية على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلّم. وتشمل هذه الحاجات كلاً من وسائل التعلّم الأساسية (مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحلّ المشكلات) والمضامين الأساسية للتعلّم (كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات)

التي يحتاجها البشر من أجل البقاء، ولتنمية قدراتهم كافة وللعيش والعمل بكرامة وللمساهمة مساهمة فعّالة في عملية التنمية ولتحسين نوعية حياتهم، ولاتخاذ قرارات مستنيرة، ولمواصلة التعلّم. ويختلف نطاق حاجات التعلّم الأساسية وكيفية تلبيتها باختلاف البلدان والثقافات ويتغيران لا محالة بمرور الزمن.

٢- وإن تلبية هذه الحاجات تؤهل الأفراد في أي مجتمع، كما تحملهم المسؤولية لاحترام تراثهم الثقافي واللغوي والروحي المشترك والبناء عليه، والنهوض بتربية الآخرين، ودعم قضايا العدالة الاجتماعية، وتحقيق حماية البيئة، وأن يكونوا متسامحين حيال النظم الاجتماعية والسياسية والدينية التي تختلف عن نظمهم مع ضمان الحفاظ على القيم الإنسانية والدينية المقبولة وعلى حقوق الإنسان بوجه عام، وأن يعملوا من أجل السلام والتضامن الدولي في عالم يعتمد بعضه على بعض.

٣- وثمة هدف آخر لتنمية التربية لا يقل أهمية عن الأهداف الأخرى، وهو الهدف المتمثل في نقل القيم الثقافية والأخلاقية المشتركة وإثرائها. فتلك القيم هي التي تكسب الفرد والمجتمع ذاتيتهما وقيمتهما.

٤- وإن التربية الأساسية هي أكثر من غاية في حد ذاتها، فهي الأساس للتعلّم المستديم وللتنمية الإنسانية ويمكن للبلدان أن تبني عليها بانتظام مستويات وأنماطاً أخرى من التربية والتدريب.

التربية للجميع: رؤية موسعة والتزام متجدد

المادة الثانية - صياغة الرؤية:

١ - إن تلبية حاجات التعلّم الأساسية للجميع تتطلب أكثر من مجرد تجديد الالتزام بالتربية الأساسية في حالتها الراهنة. فالمطلوب فعلاً هو «رؤية موسعة» تتجاوز المستويات الحالية للموارد وكذلك البنى المؤسسية والمناهج الدراسية والنظم التعليمية التقليدية، مع الاعتماد على أفضل الممارسات القائمة. وثمة اليوم إمكانات جديدة يوفرها اقتران الزيادة في حجم المعلومات بقدرة لم يسبق لها مثيل على الاتصال. وعلينا أن نستغل هذه الإمكانات على نحو مبدع، مع التصميم على تحقيق المزيد من الفعالية.

٢ - وكما هو موضح في المواد من الثالثة إلى السابعة فإن الرؤية الموسعة تشمل ما يلي:

- تعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة ؛
- التركيز على اكتساب التعلّم ؛
- توسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها ؛
- تعزيز بيئة التعلّم ؛
- تقوية المشاركات.

٣ - إن تحقيق إمكان ضخم لتقدم البشر وتعزيز قدراتهم يتوقف على مدى تمكينهم من اكتساب التربية وتوفير الأسس اللازمة لهم للنهل من معين المعارف الملائمة والمتزايدة باستمرار وللإفادة من الوسائل الجديدة للمشاركة في هذه المعارف.

المادة الثالثة - تعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة:

١ - ينبغي توفير التربية الأساسية لكل الأطفال واليافعين والراشدين. وتحقيقاً لهذا الغرض ينبغي التوسع في توفير خدمات ذات نوعية رفيعة في مجال التربية الأساسية، واتخاذ إجراءات متسقة للحد من أوجه التفاوت.

٢- ولكي تكون التربية الأساسية قائمة على المساواة، ينبغي إتاحة الفرصة لكل الأطفال واليافعين والراشدين للوصول إلى مستوى مقبول من التعلّم والحفاظ عليه.

٣- ويجب أن تمنح الأولوية القصوى لضمان توفير التربية للفتيات والنساء وتحسين نوعيتها، وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركتهن على نحو فعّال. كما ينبغي القضاء على كل القوالب الفكرية الجامدة القائمة على التمييز بين الجنسين في مجال التربية والتعليم.

٤- وينبغي العمل بصورة فعالة على إزالة أوجه التفاوت في مجال التربية والتعليم، كما ينبغي ألا تقاسي الفئات التي لا تلقى خدمات كافية - مثل الفقراء، وأطفال الشوارع والأطفال العاملين، وسكان الريف والأماكن النائية، والرحل والعمال المهاجرين، والسكان الأصليين، والأقليات الإثنية والعرقية واللغوية، واللاجئين، والذين أخرجتهم الحرب من ديارهم، والسكان الخاضعين للاحتلال - من أي تمييز في الانتفاع بفرص التعلّم.

٥- ويتعين إيلاء عناية خاصة لحاجات التعلّم للمعوقين ويجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتأمين فرص تعليمية متكافئة لجميع فئات المعوقين، وباعتبارها جزءاً من النظام التربوي.

المادة الرابعة - التركيز على اكتساب التعلّم:

إن ترجمة التوسع في الفرص التربوية إلى تنمية لها مغزاها للفرد أو المجتمع، أمر يتوقف حدوثه كلية على ما إذا كان الناس قد تعلموا حقاً نتيجة لتلك الفرص، أي على مدى اكتسابهم للمعارف النافعة والقدرة على التفكير السليم، والمهارات والقيم. ولذلك ينبغي أن تركز التربية

الأساسية على التعلّم الفعلي والتحصيل وليس على مجرد الالتحاق بالدورات الدراسية المنظمة والمواظبة على المشاركة فيها والحصول على الشهادات. والواقع أن النهوج النشطة والقائمة على المشاركة تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة لضمان اكتساب التعلّم وتمكين المتعلمين من الوصول إلى أقصى إمكاناتهم. ولهذا فإن من الضروري تحديد المستويات المقبولة من اكتساب التعلّم لكل برنامج من البرامج التربوية محسنة لتقييم الإنجاز التعليمي.

المادة الخامسة - توسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها :

إن تنوع وتشابك وتغيّر طبيعة حاجات التعلّم الأساسية للأطفال واليافعين والراشدين تستلزم توسيع نطاق التربية الأساسية، وإعادة تجديده باستمرار ليشمل المكونات التالية :

- إن التعلّم يبدأ منذ الولادة.

وهذا يستدعي الرعاية المبكرة للطفولة وتوفير التربية الأولية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ترتيبات تضمن مشاركة الأسر والمجتمعات المحلية والبرامج المؤسسية حسب الاقتضاء.

- إن المدرسة الابتدائية هي النظام التربوي الرئيسي الذي يوفر التربية الأساسية للأطفال خارج نطاق الأسرة.

ولذلك ينبغي تعميم التعليم الابتدائي وضمان تلبية حاجات التعلّم الأساسية لكل الأطفال ومراعاة ثقافة المجتمع المحلي واحتياجاته والإمكانات التي يوفرها. وفي الوقت ذاته يمكن للبرامج التعليمية الإضافية أن تسهم في تأمين حاجات التعلّم الأساسية لأولئك الأطفال الذين تكون فرص التحاقهم بالمدارس النظامية محدودة أو

غير متوفرة، شريطة أن يكون لهذه البرامج نفس معايير ومستويات التعلّم المطبقة في المدارس وأن تحظى بدعم كاف.

- إن حاجات التعلّم الأساسية لليافعين والراشدين متنوعة، وينبغي تلبيتها بواسطة أنظمة تربوية متعددة.

ولهذا فإن برامج محو الأمية هي من الأمور الأساسية نظراً لأن معرفة القراءة والكتابة تعتبر مهارة ضرورية في حد ذاتها، وتشكل أساساً للمهارات الحياتية الأخرى. كما أن تعلّم القراءة والكتابة باللغة الأصلية يعزز الذاتية الثقافية والوعي بقيمة التراث الثقافي. ويمكن تلبية حاجات أخرى من خلال التدريب على المهارات والتدريب المهني، وبرامج التربية النظامية وغير النظامية في مجالات الصحة والتغذية والسكان والتقنيات الزراعية والبيئة والعلوم والتقانية (التكنولوجيا) والحياة الأسرية، بما في ذلك التوعية بقضايا الخصوبة، وقضايا مجتمعية أخرى.

- ويمكن استخدام جميع أدوات وقنوات الإعلام والاتصال والعمل الاجتماعي المتاحة للمساعدة على نقل المعارف الأساسية وإعلام الناس وتثقيفهم بشأن القضايا الاجتماعية.

وبالإضافة إلى الوسائل التقليدية، يمكن تعبئة إمكانات المكتبات والتلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام الأخرى لتلبية حاجات التربية الأساسية للجميع.

وينبغي أن تشكل هذه المكونات نظاماً متكاملاً، أي أن يتمم ويعزّز بعضها بعضاً، وأن تستجيب لمعايير قابلة للمقارنة، كما يجب أن تسهم في إيجاد وتنمية إمكانات للتعلّم المستديم.

المادة السادسة - تعزيز بيئة التعلّم:

إن التعلّم لا يتحقق بمعزل عن أمور أخرى. ولذلك فإنه يتعين على المجتمع أن يوفر لجميع المتعلمين ما يحتاجونه من التغذية والرعاية الصحية، وبصورة عامة الدعم البدني والوجداني، لتمكينهم من المشاركة الفعالة فيما يتلقونه من تعليم والإفادة منه. وينبغي أن تدرج المعارف والمهارات التي تحسّن بيئة التعلّم للأطفال ضمن البرامج المحلية لتعليم الكبار. ذلك أن تربية الأطفال وتربية آبائهم أو من يرعونهم يعزز كل منهما الآخر، كما ينبغي استخدام هذا التفاعل لخلق بيئة تعلّم نابضة بالحياة ومفعمة بالدفء للجميع.

المادة السابعة - تقوية المشاركات:

إن على السلطات التربوية المسؤولة وطنياً وإقليمياً ومحلياً التزاماً لا نظير له لتوفير التربية الأساسية للجميع، بيد أنه لا يتوقع منها أن تقدم جميع المتطلبات البشرية والمالية والتنظيمية اللازمة لهذه المهمة. ولهذا فإن تنشيط المشاركات على كل المستويات يصبح أمراً ضرورياً: فمن مشاركات بين جميع قطاعات التربية الفرعية وأشكالها المختلفة يراعى فيها الدور الخاص الذي يضطلع به كل من المعلمين والإداريين وغيرهم من العاملين في التربية، إلى مشاركات بين إدارة التربية وغيرها من الإدارات الحكومية بما في ذلك إدارات التخطيط والمالية والاتصالات والقطاعات الاجتماعية الأخرى، ومشاركات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والجماعات الدينية والأسر. وفي هذا السياق ينبغي أن تسارع جميع البلدان إلى إدخال تحسينات على شروط وظروف عمل المعلمين وعلى أوضاعهم، باعتبارها تشكل عاملاً مؤثراً في

تحقيق التربية للجميع، وذلك تمشياً مع التوصية المشتركة بين اليونسكو والآيلو والخاصة بأوضاع المدرّسين (١٩٦٦). كما أن من الأهمية بمكان الاعتراف بالدور الحيوي الذي تضطلع به الأسر والمعلّمون على حد سواء. فالمشاركات الحقيقية تسهم في تخطيط برامج التربية الأساسية وتنفيذها وإدارتها وتقييمها. وإن «الرؤية الموسعة والالتزام المتجدد»، اللذين ننادي بهما يرتكزان على مثل هذه المشاركات.

التربية للجميع - المتطلبات

المادة الثامنة - وضع سياسات مساندة:

١ - إن التوفير الكامل للتربية الأساسية واستخدامها بصورة فعّالة لتحسين حالة الفرد والمجتمع يقتضيان وضع سياسات مساندة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ويعتمد توفير التربية الأساسية للجميع على التزام سياسي وإرادة سياسية تدعمهما إجراءات مالية مناسبة، وتعزّزهما إصلاحات تربوية ودعم مؤسسي. فوجود سياسات ملائمة في مجالات الاقتصاد والتجارة والعمل والتشغيل والصحة يعزز الحوافز لدى المتعلّمين ويزيد من إسهامهم في تنمية المجتمع.

٢ - وينبغي للمجتمعات أيضاً أن توفر بيئة فكرية قوية مؤاتية للتربية الأساسية. وهذا يعني ضرورة تحسين التعليم العالي وتنمية البحوث العلمية. كما يتعين إتاحة الاتصال الوثيق بالمعارف التقانية (التكنولوجية) والعلمية المعاصرة، وذلك على مستوى من مستويات التربية والتعليم.

المادة التاسعة - تعبئة الموارد:

١ - إذا ما أريد تلبية حاجات التعلّم الأساسية للجميع عن طريق عمل أوسع نطاقاً مما كان عليه الحال في الماضي فسوف يكون من الضروري تعبئة موارد مالية وبشرية جديدة، حكومية كانت أو أهلية أو تطوعية فضلاً عما هو متاح من هذه الموارد في الوقت الراهن، ويجب أن يشارك المجتمع بأسره في هذا المسعى إذا ما علمنا أن ما يكرّس للتربية الأساسية من وقت وطاقة وتمويل ربما كان أعمق الاستثمارات أثراً بالنسبة إلى سكان أي بلد وإلى مستقبله.

٢ - وإن توسيع نطاق الدعم من القطاع العام يعني اجتذاب الموارد من جميع الإدارات الحكومية المسؤولة عن التنمية البشرية وذلك من خلال زيادة الاعتمادات - من حيث حجمها المطلق وقيمتها النسبية - المخصصة لخدمات التربية الأساسية، مع الاعتراف الواضح بوجود مطالب متنافسة على الموارد الوطنية، حيث يعتبر قطاع التربية قطاعاً هاماً حقاً ولكنه ليس الوحيد في الأهمية. وإن الانتباه الجاد لتحسين فعالية الموارد والبرامج التربوية الحالية لن يقتصر أثره على المزيد من الإنتاج، بل من المتوقع أيضاً أن يجتذب موارد جديدة. وإن الضرورة الملحة لتلبية حاجات التعلّم الأساسية قد تتطلب إعادة توزيع الموارد بين القطاعات كتحويل الأموال على سبيل المثال من الإنفاق العسكري إلى الإنفاق التربوي. وسوف يتطلب الأمر في المقام الأول توفير حماية خاصة للتربية الأساسية في البلدان التي تشهد تعديلات بنيوية، وترزح تحت أعباء ديون خارجية باهظة. وينبغي اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أن ينظر إلى التربية على أنها بُعد أساسي في أي مخطط اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي.

المادة العاشرة - تدعيم التضامن الدولي:

١ - إن تلبية حاجات التعلّم الأساسية تُعدّ مسؤولية إنسانية مشتركة وعالمية، كما أنها تتطلب تضامناً دولياً وإقامة علاقات اقتصادية منصفة وعادلة لتقويم التفاوت الاقتصادي الحالي. فجميع الأمم لديها ما تقدمه من المعارف والخبرات القيمة من أجل تصميم سياسات وبرامج تربوية فعّالة.

٢ - وسوف يتطلب الأمر إجراء زيادات محسوسة وطويلة الأجل في حجم الموارد المخصصة للتربية الأساسية. وإن من واجب المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات والمؤسسات الدولية الحكومية، أن يسارع إلى تخفيف العوائق التي تحول بين بعض البلدان وبين تحقيق هدف التربية للجميع، وسوف يعني ذلك اتخاذ إجراءات للزيادة في الميزانيات الوطنية للبلدان الأشد فقراً أو للتخفيف من أعباء ديونها الباهظة. ويتعين على الدائنين والمدينين أن يبحثوا عن صيغ جديدة وعادلة لحل مشكلة هذه الأعباء، ذلك أن من شأن إيجاد حلول لمشكلة المديونية أن يساعد إلى حد كبير على تحسين قدرات العديد من البلدان النامية على تأمين حاجاتها التربوية وحاجاتها الأساسية الأخرى على نحو فعّال.

٣ - ويجب الاستجابة لحاجات التعلّم الأساسية للكبار والأطفال حيثما وجدت. وإن للبلدان الأقل نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض احتياجات خاصة يجب أن تمنح الأولوية فيما يتعلق بالدعم الدولي الخاص بالتربية الأساسية خلال التسعينيات.

٤ - ويتعين على جميع الأمم أيضاً أن تعمل معاً لتسوية النزاعات والخلافات وإنهاء الاحتلال العسكري وتوطين السكان المخرجين

من ديارهم أو تسهيل عودتهم إلى بلدانهم الأصلية، وضمان تأمين حاجات التعلّم الأساسية لديهم. فالبيئة المستقرة الآمنة هيٍ وحدها الكفيلة بتوفير الظروف التي يستطيع فيها كل إنسان، طفلاً كان أو راشداً على حد سواء أن ينتفع من أهداف هذا الإعلان.

إننا - نحن المشاركين - في المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، نؤكد من جديد حق جميع الناس في التربية. وهذا الحق يشكل ركيزة عزمنا، فرادى ومجتمعين، على تأمين التربية للجميع.

وإننا نلزم أنفسنا بالعمل متعاونين في نطاق مسؤوليتنا الخاصة، باتخاذ التدابير الضرورية كافة لإنجاز أهداف التربية للجميع. وإننا نناشد بصوت واحد الحكومات والمنظمات المعنية والأفراد أن يشاركوا في الاضطلاع بهذه المهمة العاجلة.

إن حاجات التعلّم الأساسية للجميع يمكن وينبغي تلبيتها. ولن تكون هناك من طريقة أبلغ في مغزاها الاستهلال بالسنة الدولية لمحو الأمية والمضي قدماً نحو تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمعاقين (١٩٨٣-١٩٩٢) والعقد العالمي للتنمية الثقافية (١٩٨٨-١٩٩٧)، وعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠) والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة، والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل. فلم يحدث مطلقاً أن كان الوقت أكثر ملاءمة مما هو عليه الآن كي نلزم أنفسنا بتوفير فرص التعلّم الأساسية لجميع شعوب العالم.

ولذلك فإننا نعتمد هذا الإعلان العالمي حول التربية للجميع:

تأمين حاجات التعلّم الأساسية، ونوافق على هيكلة العمل لتأمين حاجات التعلّم الأساسية، بغية تحقيق الأهداف المقررة في هذا الإعلان.

٢- المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع

تقييم العام ٢٠٠٠، القاهرة ٢٠٠٠:

لقد تضافرت جهود كثيرة لإعداد تقارير الدول حول التعليم للجميع تقييم العام ٢٠٠٠ ، وساهمت جميعها في تكوين تقرير إقليمي ، هو تتويج لتلك الجهود على الصعيدين الوطني والإقليمي ، فعلى الصعيد الوطني ، أعدت كل دولة تقريراً تقييماً للفترة الممتدة من مؤتمر جومتين عام ١٩٩٠ ، وحتى نهاية العقد. وعلى الصعيد الإقليمي ، ومن أجل مساعدة الدول العربية في إعداد تقاريرها الوطنية نفذ ما يلي :

- عقد ثلاث ورش عمل شبه إقليمية في كل من (دمشق ، والرباط ، والكويت) في شهر أيار /مايو ١٩٩٩ لشرح المبادئ التوجيهية العامة والفنية.
- عقد ورشة فنية في بيروت في شهر أيلول /سبتمبر ١٩٩٩ لمراجعة التقارير الوطنية والإحصاءات.
- بعد استلام التقارير الوطنية من الدول العربية تم إعداد تقرير إقليمي لكل محور من محاور العمل المدرجة في الأهداف الستة للتعليم للجميع.
- بناء على التقارير الوطنية والتقارير الإقليمية للمحاور المختلفة ، تم تنسيق وإعداد التقرير الإقليمي.

وهذا يعني أن التقرير يشكل صلة وصل بين الماضي القريب أي السنوات العشر التي تناولها التقييم ، والعقد المقبل المصادف بداية القرن الحادي والعشرين ، والألفية الميلادية الثالثة.

وقد أكد المدير العام لليونسكو في افتتاح المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع الذي عقد في القاهرة في الفترة الممتدة من (٢٤-٢٧ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٠):

أكد أن التعليم الأساسي له أولوية مطلقة في جدول أعمال اليونسكو، ذلك أن كل دولة تواجه تحدياً لتكون مجتمعاً متعلماً، ولتؤهل مواطنيها بالمعرفة والمهارات التي يتطلبها المجتمع المتعلم، والتعليم الأساسي هو القوة الدافعة لهذه العملية في عالم يسيطر عليه الاقتصاد المعولم الصاعد. وإن نظرة اليونسكو المتكاملة لدور التعليم على الصعيد الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي والبيئي والثقافي يقدم النهج الشامل المطلوب لمواجهة تحديات هذا العالم المتعلم.

وفي الواقع يتناول تقرير «التعليم للجميع في الدول العربية تقييم عام ٢٠٠٠» تقييم ما حققته الدول العربية من الأهداف المعتمدة، ولإقرار الإطار العربي للعمل من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية في الأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٠).

لقد غدا التقرير بعد وضعه بصورته النهائية في ضوء الملاحظات التي أبديت في المؤتمر الذي تمت خلاله مناقشة هذا التقرير، من الوثائق الإقليمية المقدمة إلى المؤتمر الدولي للتعليم للجميع (داكار ٢٠٠٠) تمهيداً لوضع الإطار العالمي للعمل.

تناولت الفصول التي تضمنها التقرير كلاً من: (رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، تعميم التعليم الابتدائي، معدلات الالتحاق، الإنفاق على التعليم الابتدائي، الكفاءة الداخلية للتعليم الابتدائي، المعلمين، نتائج التعليم القرائية لدى اليافعين والكبار، المهارات الأساسية والتعليم من أجل حياة أفضل).

انطلاقاً من عملية التقويم للجهود المبذولة والإنجازات المتحققة في الدول العربية في مجال التعليم الأساسي «التعليم للجميع» منذ مؤتمر جومتين ١٩٩٠ حتى نهاية هذا العقد (العام ٢٠٠٠) تحضيراً للمنتدى العالمي للتعليم (داكار، نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)؛ واستناداً إلى:

- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والإعلان العالمي حول التعليم للجميع والوثيقة العربية من أجل الطفولة، والخطة العربية لرعاية الطفولة وحمايتها ونمائها، وغيرها من الوثائق الدولية والعربية الخاصة بالتعليم.
- الاستراتيجيات التي أقرها وزراء التربية والتعليم في الدول العربية في اجتماعاتهم.

وإدراكاً لأهمية التعليم من حيث كونه مفتاحاً للتنمية البشرية التي تعد طاقة محركة للتنمية الشاملة المستدامة.

وحرصاً على أن يتحقق التعليم للجميع في أبعاده الكمية والنوعية ليكون تعليماً متميزاً للجميع ومستهدفاً التميز للجميع، ينمي طاقاتهم ويشحذها، ويرتقي بها إلى أقصى ما تستطيع الوصول إليه، وتأكيداً لدور التعليم في إتاحة الفرص المتكافئة للتعلم أمام الأفراد ذكوراً وإناثاً، حضراً وريفاً وبادية، واستجابة لروح العصر المتمثلة في الثورات العلمية والمعلوماتية والتقانية التي تؤكد مفهوم التعلم الذاتي الذي هو أساس للتعلم المستمر، وتأكيداً على أن التعليم شأن مجتمعي، وأن على جميع القوى والمؤسسات والمنظمات العربية والدولية، والجمعيات والاتحادات والهيئات الرسمية والأهلية، أن تتكاتف لتوفير مستلزمات «التعليم للجميع» وتحقيق مراميه.

انطلاقاً من ذلك كله فإن المشاركين في «المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع - تقييم العام ٢٠٠٠» أوصوا الدول العربية باعتماد وثيقة التعليم للجميع في الدول العربية، تجديد الالتزام كإطار للعمل العربي من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية في الدول العربية في الأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٠).

إطار العمل العربي:

وظيفة هذا الإطار مزدوجة وهي:

١ - أن يكون مرجعاً ودليلاً تسترشد به كل الجهات المعنية بالتعليم في المنطقة العربية والملتزمة بتحقيق هدف التعليم للجميع، عند صياغتها لاستراتيجياتها وخططها وبرامجها.

٢ - أن يعكس اهتمامات المنطقة العربية عند مناقشة قضايا التعليم للجميع في «المنتدى العالمي للتعليم» المقرر عقده في داكار (السنغال) في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

المنطلقات:

التعلم مفتاح التنمية البشرية المستدامة، وأساس الوجود المستنير وسند العيش الكريم.

التعلم، هذا الكنز المكنون، هو حصيلة الفرص المفتوحة والمتنوعة للوصول إلى المعارف واكتساب الخبرات، وبالتالي، فإن التعلم المستمر مدى الحياة هو أحد مفاتيح العيش في القرن الحادي والعشرين، معه يزول التمييز التقليدي بين التربية المدرسية والتعليم المستمر، ومعه يمكن مواجهة التحديات التي يفرضها عالم سريع التغير.

إن التعلم، إذ يستهدف إتاحة الفرص المتكافئة للتعلم أمام الأفراد إنما يهدف أيضاً إلى تحقيق المجتمع المتعلم، الذي يقوم على اكتساب المعارف أيضاً وتجديدها واستعمالها.

تعزيز التعلم تحسين لنوعية الحياة:

إن توفير التعليم للجميع بصورة متكافئة هو خدمة اجتماعية إلزامية يجب توفيرها لجميع الأفراد، كحق من حقوقهم الأساسية، وشرط من شروط تحسين نوعية الحياة.

ومن هذه الخدمات - إلى جانب التعليم - الرعاية الصحية، التي تشمل القضاء على الأمراض وتوفير التغذية والماء النظيف وتأمين البيئة غير الملوثة. ومع انتشار التعليم ينتشر الوعي الصحي. كما يؤدي تعليم المرأة ليس فقط إلى تحسين رعاية الأطفال الصحية، بل إلى تحسين رعايتهم العامة بما في ذلك الاهتمام بتعليمهم. ومما لا شك فيه أن المستوى التعليمي للأم هو على الإطلاق أهم عامل من العوامل المؤثرة في المشاركة المدرسية وتحسين نوعية الحياة.

تأمين حاجات التعلم الأساسية قضية ذات أولوية دولية:

أكد الإعلان العالمي حول التربية للجميع (جومتين ١٩٩٠) ضرورة تأمين حاجات التعلم الأساسية بقوله: «ينبغي تمكين كل شخص - سواء أكان طفلاً أم يافعاً أم راشداً - من الإفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلم».
كذلك تبنى مؤتمر جومتين هيكلية (أو إطار) لتتخذ دليلاً للعمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مستمداً من الإعلان العالمي حول التربية للجميع.

إعادة التأكيد على رسالة جوميتين على الصعيد الدولي :

إبان السنوات العشر التي تلت مؤتمر جوميتين، شهد المجتمع الدولي سلسلة من المؤتمرات التي شاركت فيها الدول العربية، وقد أعادت هذه المؤتمرات جميعاً التأكيد على رسالة جوميتين، وربطت بين التعليم وكل من التنمية ونوعية الحياة وحقوق الإنسان والديمقراطية والاندماج الاجتماعي والعدالة، ودعت بصورة خاصة إلى الاهتمام بتعليم الفتيات والنساء ومكافحة الفقر والبطالة والنبذ الاجتماعي.

إعادة التأكيد على رسالة جوميتين على الصعيد العربي :

أما على المستوى العربي فقد أكد إعلان القاهرة (١٩٩٤) إسهام التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، وعزم المؤتمر على إعداد برامج تربوية من شأنها تمكين المنطقة من أن تحتل مكانها المناسب في القرن المقبل. وخلص إلى قضيتين ملحتين تحتلان الأولوية وتتطلبان تدابير متضافرة : محو الأمية وجودة التعليم.

كذلك أكد «الإعلان العربي حول تعليم الكبار» (القاهرة ١٩٩٧) على ما جاء في كل من «إعلان جوميتين» ١٩٩٠، و«بيان عمان» ١٩٩٦، وجدد الالتزام بما ورد في كل من الاستراتيجية العربية للتربية واستراتيجية محو الأمية في البلاد العربية، وبتوصيات المؤتمرات العربية حول التربية وبخاصة المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية المنعقد في القاهرة ١٩٩٤، ودعا الإعلان حول تعليم الكبار إلى ضرورة اعتبار محو الأمية أولوية متقدمة من أجل تنمية الدول العربية، وأكد سعيه للعمل على توفير فرص وبرامج تعليم الكبار المستمر مدى الحياة.

الإنجازات والمشكلات:

إن الجهـود الدوليـة والإقليميـة العربيـة أثمـرت سياسـات متعـددة وقوانين وتدابير وبرامج وأنشطة على مستوى الـدول العربيـة. وقـد أدى ذلك إلى تحسن في نوعية الحياة وفي توفير فرص التعليم ونوعيته.

لكن ما أنجز مع نهاية القرن العشرين يبقى دون المرجو. فما زال الفقر منتشراً، وحيث ينتشر الفقر تقل فرص التعليم وينخفض مستوى الرعاية الصحية، عدا عن انتشار مشكلات أخرى مثل البطالة والعنف والنزاعات والتهديد المستمر للروابط الأسرية والاندماج الاجتماعي. فالفقر يولد الفقر، وكذلك الأمية تولد الأمية المفضية إلى التردي الاجتماعي. وتزيد المعاناة في دول أكثر من أخرى، وفي الريف أكثر من الحضر، ولدى سكان المناطق النائية، والأقليات المهمشة والسكان الرحل أكثر من غيرهم.

ومع أن الدراسات على أنواعها قد بيّنت أهمية تعليم الإناث على أنه عامل استثمار مجد فإن الفتيات والنساء لم يستفدن بصورة كافية من الموارد المتاحة. وحينما تكمل الإناث دراساتهن الابتدائية يعود الفارق ليظهر غالباً في معدل الانتقال إلى المدارس الثانوية. وتزيد الفجوة بين الإناث والذكور في معدلات القرائية. وعند دراسة العوامل الأخرى المرتبطة بنوعية الحياة (لاسيما في الريف ومدن الصفيح) كالفقر، والإعاقة والعنف ضد الإناث، وسوء التغذية، والتغيرات الاجتماعية السريعة والبطالة، وأخطار الإصابة بالأمراض كالإيدز، يتبين أن الإناث هن أكثر حرماناً من الذكور بسبب التمييز بين الجنسين.

زيادة الالتحاق بالتعليم الابتدائي :

كان الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الدول العربية أهم الإنجازات في العقد الماضي. فمعظم هذه الدول إما أنها حافظت على قدرتها الاستيعابية في الالتحاق المدرسي في الصف الأول الابتدائي (٦-٧ سنوات) أو أنها حسنت هذه القدرة. وثمة أربع دول ما زال معدل الالتحاق الإجمالي فيها لهذا الصف متدنياً (٦-٧ سنوات) أو أنها حسنت هذه القدرة. وثمة أربع دول ما زال معدل الالتحاق الإجمالي فيها لهذا الصف متدنياً (٨٢٪ وما دون في نهاية التسعينيات) هي : جيبوتي ، السودان ، موريتانيا ، واليمن.

بالنسبة لمجمل التعليم الابتدائي فإن الالتحاق أظهر تحسناً ملموساً أيضاً في الدول العربية. هناك ثلاث دول فقط ينخفض هذا المعدل فيها إلى ٦٨٪ وما دون ، مقابل ١٣ دولة يرتفع فيها إلى ٩٠٪ وما فوق (وحيث يساوي مؤشر التعادل بين الجنسين ٠,٩ وأكثر). هناك دولتان أظهرتا تقدماً كبيراً في الالتحاق المدرسي الابتدائي بين أوائل التسعينيات وأواخرها : السودان وموريتانيا.

على الرغم من هذا التحسن ، فإن الفوارق بين الحضر والريف ما زالت عالية ، والمشاركة الأُنثوية في التعليم الابتدائي هي دائماً أدنى من مشاركة الذكور. ثم أن المشكلة تظهر بصورة أقوى مع معدل الالتحاق الصافي ، برغم التحسن الحاصل في التسعينيات فإن ست دول ما زال فيها هذا المعدل أقل من ٨٠٪. كذلك فإن الفجوة بين الذكور والإناث تتسع هنا.

الأمية ما زالت منتشرة:

يقدر عدد الأميين اليوم في الدول العربية بحوالي ٦٨ مليوناً (منهم ٦٣٪ إناث). ورغم ما بذل من جهود فإن ربع هؤلاء نجده في دولة واحدة: مصر (١٧ مليوناً)، و٧٠٪ منهم في خمس دول: مصر والسودان والجزائر والمغرب واليمن. وفي معظم هذه البلدان تتصاحب الأمية مع الحجم السكاني ونسبة نموه العالية والفقر، وتمركز نسبة كبيرة من السكان في الأرياف.

ومن الواضح أن صورة الأمية في المنطقة العربية تختلف عن صورة انتشار التعليم الابتدائي، لأن الأمية هي الرصيد السلبي للتعليم الذي لم يكتمل انتشاره في الماضي. كما أن أقوى عناصر انتشار الأمية وأقوى مفسر له في المنطقة العربية هو الفجوة بين الذكور والإناث. فمؤشر التعادل بين الجنسين فيها هو ٠,٦٩، الأمر الذي يشير إلى أن الأمية في المنطقة العربية لا تعود إلى الفقر فحسب، بل إلى موقف السكان المتحيز ضد تعليم الإناث، وإلى غياب سياسات فعالة تبدل هذا الموقف.

إن وجود ٦٨ مليون أمي في المنطقة العربية، ووجود الأمية في جميع الدول العربية، ولو بنسب متفاوتة جداً، لا يمثل فقط تحدياً كبيراً لهذه الدول لجهة التنمية أو العدالة الاجتماعية أو نوعية الحياة، بل يترك آثاراً سلبية على أنظمة التعليم نفسها. وهذه الآثار تظهر في عدم نجاح المدرسة في استقطاب الأطفال أو في الاحتفاظ بهم لمدة كافية لمنعهم من الارتداد إلى الأمية، كما تظهر في المستوى المتدني للتحصيل التعليمي.

وقد جاء في التقرير أنه ما زالت:

- رعاية الطفولة المبكرة دون الاهتمام المطلوب بكثير.
- جودة التعليم امتيازاً للقلة.
- مؤهلات المعلمين بحاجة إلى تطوير.
- الكفاءة الداخلية بحاجة إلى تحسن.
- مسألة الإنفاق على التعليم بحاجة إلى اهتمام.
- إدارة أنظمة التعليم تعاني من ضعف.

العام ٢٠٠٠: تجديد الالتزام بإعلان جوميتين:

بعد انقضاء عشر سنوات على إعلان جوميتين، ما زال تعريف التعليم الأساسي وما يرتبط به من التزامات صالحاً ويشكل تحدياً ملحاً للدول العربية. لقد ركز هذا الإعلان الاهتمام، ولأول مرة، على حاجات التعلم الأساسية للأقليات السكانية المهمشة وعلى التحصيل التعليمي بدلاً من الاقتصار على الالتحاق المدرسي.

وما زالت المواد العشر لإعلان جوميتين، التي تم ذكرها، منارة تحدد معالم الطريق.

إن رسالة جوميتين اليوم أكثر نبضاً بالحياة وأكثر ملاءمة. ويتعين تجديد الالتزام الذي تم الوصول إليه. كما يجب الاستمرار بجهود المتابعة التي بذلتها الدول وإغناؤها بالخبرات والمعلومات التي اكتسبت في العقد الماضي. وهذا كله يلقي لدينا مسؤولية مشتركة للتأكد من تجنب الإخفاق لاحقاً.

إطار العمل العربي : دليل لجميع الشركاء من أجل تحقيق هدف التعليم للجميع :

تضم الجهات المعنية بهذا الإطار :

- حكومات الدول العربية التي تقع عليها مسؤولية العمل المباشر في تحقيق أهداف التعليم للجميع ، وفي قيادة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف وتنسيقها.
- جميع المعنيين من المجتمع المدني على الصعيد الوطني مثل الجامعات وسائر المؤسسات التعليمية ، والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص ، الخ... التي يجب عليها أداء دور إيجابي فعال في المساهمة بشكل ملموس بغية تحقيق أهداف التعليم للجميع.
- المنظمات العربية والمنظمات الإقليمية القائمة في المنطقة العربية ، والتي تقع عليها مسؤولية تقديم الدعم وتحريك التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على المستوى العربي.
- الهيئات والمنظمات الدولية التي تقع عليها مسؤولية الدعم وتحريك التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على الصعيد الدولي.

مبادئ العمل :

يقترح اعتماد المبادئ الخمسة الآتية في جميع الأعمال الهادفة إلى تأمين حاجات التعليم الأساسي على الصعيد العربي : مبدأ الشمول ، مبدأ العدالة ، مبدأ البيئة الصديقة للمتعلم ، مبدأ الالتزام ، مبدأ مواكبة التطورات التقنية.

الأهداف وتوجهات التنفيذ:

لقد دعا إطار العمل المعتمد في جوميتين الدول الأعضاء إلى وضع أهدافها وغاياتها الخاصة في سياق جهودها لتلبية حاجات التعلم الأساسية لدى الأطفال واليافعين والراشدين.

وركز اجتماع منتصف العقد (عمان ١٩٩٦) على خمسة مجالات يجب الاهتمام بها:

تحسين التحصيل التعليمي، تعبئة الموارد، تنمية علاقات الشراكة، بناء القدرات الوطنية، والاستجابة لحاجات التعليم الأساسية للجميع في القرن الحادي والعشرين.

ومع نهاية العقد، لا بد من الاعتراف بالصعوبات التي تواجه الأنظمة التعليمية، والتي حالت دون تحقيق أهداف إعلان جوميتين ومنها:

نقص الموارد المالية والبشرية أو سوء توزيعها، أو إهدارها وضعف التعبئة، وصعوبة تسيير نظام تربوي يتصف بالتعقيد، وتتصف علاقته بالأنظمة الأخرى بالتعقيد أيضاً، وعدم التناسب بين حجم الضغوط لتحقيق الأهداف وحجم الجهود المبذولة الخ...

ولا بد أيضاً من الاعتراف بالمنجزات ومن الدعوة إلى تجديد الالتزام بين أربعة أطراف أساسية تتحمل اليوم مسؤولية تحقيق الهدف في المستقبل: الحكومات الوطنية، المجتمع المدني، المنظمات والهيئات الإقليمية، والمنظمات والهيئات الدولية. ولا بد أن يكون هذا الالتزام متجدداً وواضح الغايات والأهداف.

سبعة أهداف:

لذلك، واستناداً إلى إعلان جومتين وإلى الاحتياجات الخاصة بالدول العربية، يمكن إعادة صياغة الأهداف والغايات الموجهة للسنوات المقبلة (٢٠٠١-٢٠١٠)، من أجل تحقيق الهدف الأسمى، التعليم للجميع في الدول العربية، على النحو الآتي. وتسمح بالقياس الدوري لتحديد مدى التقدم المحرز:

- رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، وهذا يشمل، بالإضافة إلى تقديم الرعاية الصحية، والتغذية، وغيرها من الخدمات الاجتماعية لصغار الأطفال، توفير فرص التعلم والنمو في المؤسسات التعليمية من أجل تنمية جميع قدراتهم، ونموهم الجسدي والإبداعي والنفسي والاجتماعي.
- مد التعليم الأساسي وتوفيره بنوعية جيدة لجميع الأطفال، مع التركيز على الجماعات المستبعدة. وهذا يتطلب تأمين التعليم الأساسي الإلزامي، ودعم الأسر المحتاجة من أجل إلحاق أطفالها بالمدارس، ومنع عمالة الأطفال بصورة قطعية، وتأمين مستلزمات دمج جميع الأطفال بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة.
- توسيع فرص التعليم الأساسي وبرامج التأهيل والتدريب على اكتساب مختلف المهارات الحياتية والمهنية لجميع اليافعين والكبار. وهذا يشمل تعزيز بنى التعليم غير النظامي القائمة وتطوير بنى جديدة، وتوفير أشكال متنوعة من التدريب المهني والتعلم المستمر للذكور والإناث على السواء.
- تعميم القرائية لدى اليافعين وخفض معدلات أمية الكبار بنسب طموحة وواقعية في الوقت نفسه، بما يؤدي إلى تقدم ملموس.

- تمكين المتعلمين كافة من الوصول إلى مستويات تعليمية متميزة تصلٍ بقدراتهم إلى أقصى ما نبلغه بدءاً من إتقان المهارات الأساسية ومرورا بالمهارات التقنية والحياتية وصولاً إلى مستويات التميز في الإبداع والابتكار. ويتطلب هذا التميز تحسين نوعية التعليم في شتى عناصره، بما يشمل المعلمين، وشروط عملهم، والمناهج، وأساليب التعليم والتقويم، وبيئة التعلم.
- المساواة الكاملة والمشاركة الفعالة للإناث في التعليم الأساسي والقضاء على التمييز بين الجنسين والتفاوت داخل المدارس والأنظمة التعليمية.
- تحسين إدارة التعليم وتسييره، وهذا يشمل آليات اتخاذ القرارات، وأنظمة المساءلة وبناء القدرات، وتوسيع المشاركة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم.

وتضع كل دولة غاياتها لكل من هذه الأهداف بصورة تسمح بقياس مدى التقدم الذي تم إحرازه وتقوم بمراجعتها دورياً وبتطويرها تبعاً للمستجدات.

خمسة توجهات للتنفيذ:

خمسة توجهات للتنفيذ تكون النهوج التي يجب اعتمادها على المستوى الوطني من أجل الوصول إلى الأهداف المقررة:

التوجه رقم (١): تعزيز الشراكات.

التوجه رقم (٢): إقامة التكامل بين البرامج والمشاريع.

التوجه رقم (٣): اتخاذ القرارات على أساس المعرفة، ووضع المعلومات في متناول الجميع.

التوجه رقم (٤): تعبئة جميع الموارد الممكنة.

التوجه رقم (٥): تعزيز فعالية المتابعة والإدارة.

الأولويات:

أولويتان للدول العربية جمعاء:

بالنظر إلى الإنجازات التي حققتها الدول العربية مجتمعة في نشر التعليم الأساسي (الهدف رقم ٢)، فإن المشكلة التي تحتل المرتبة الأولى في سلم الأولويات للمنطقة العربية ككل هي مشكلة جودة التعليم. لذلك، وانسجاماً مع إعلان القاهرة (١٩٩٤)، يعتبر تحسين جودة التعليم أولوية ملحة في إطار العمل العربي من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، كماً وكيفاً. ومع مختلف الجهود المبذولة لتعميم التعليم الأساسي يظل توفير تعليم متميز من أجل تعلم للتميز هدفاً تمليه متطلبات التنمية المستدامة والتعامل الإيجابي مع متغيرات العولمة، ومواجهة تحديات المنافسة في السوق العالمية وحرية التجارة. وتتضمن هذه الأولوية للتميز مجمل العمليات والمهارات التعليمية، بما في ذلك «وصول كافة المتعلمين إلى مستويات تعليمية محددة وطنياً وقابلة للقياس موضوعياً، من القرائية والمهارات الحسابية، ومهارات الحياة، بما في ذلك المهارات التقانية والتي يصاحبها انفتاح الذهن وتنمية التفكير وحب المعرفة والشوق إلى البحث عن مختلف مصادرها. وتستدعي هذه الأولوية التركيز على تطوير مكانة المعلمين بما يشمل كفاياتهم، وشروط عملهم، بحيث يكون شعار المرحلة المقبلة تمكين المعلمين وتمهينهم وتدريبهم إلى أعلى ما يمكن من مستويات التخصص العلمي والمهني والثقافي».

وبالنظر إلى محدودية الموارد البشرية والمالية المتوفرة فإن الحاجة ماسة في المنطقة العربية لتعبئة الجهود والطاقات. لكن ذلك يحتاج إلى حسن تدبير وحسن تسيير، يساعدان على تحقيق جودة التعليم وغيرها من الأهداف، كما يراعيان تطبيق المبادئ المقررة لإطار العمل. لذلك، يعتبر

تحسين أساليب التدبير والتسيير (الهدف رقم ٧) الأولوية رقم ٢ في المنطقة العربية ككل. وهذا يشمل تطوير نظم دعم القرار التربوي وبناء القدرات لضمان استخدام المعرفة في اتخاذ القرارات على جميع الصعد ومختلف مقومات النظم التربوية، من السياسات إلى التخطيط وتسيير العمليات والأنظمة. وضمن هذه الأولويات يمكن أن يكون شعار السنوات القادمة: بناء القدرات.

محو الأمية: أولوية متقدمة للتعبئة الوطنية والإقليمية والدولية:

إن الدول العربية، منفردة أو مجتمعة، معنية بجميع أهداف الإطار العربي للعمل. لكن، بالنظر إلى جسامة المشكلات التي تواجهها، وأهميتها، سواء من زاوية اللحاق بما فاتها، أو من زاوية مستوجبات القرن المقبل، فإن مشكلة كبيرة تواجه المنطقة العربية هي مشكلة الأمية. وذلك لسببين: الأول يتعلق بالحجم الكبير للأمية فيها (حوالي ٦٨ مليوناً، في عمر ١٥ وما فوق) وبالتفاوت الكبير في القرائية بين الجنسين (مؤشر التعادل = ٠,٦٩)، والثاني يتعلق بالأثر المضاعف للقرائية، فالأمية لدى الراشدين، والنساء خصوصاً، تضعف التحاق الأطفال بالمدارس وتضعف التحصيل المدرسي (جودة التعليم) لدى الملتحقين، وتزيد نسب الرسوب والتسرب المدرسي المبكر (كفاءة التعليم). وتترافق الأمية مع الزواج المبكر ومعدلات الخصوبة.

تصميم خطط عمل وطنية مستقلة:

لقد سمح تقييم عام ٢٠٠٠ لكل من الدول العربية بمعرفة ما أنجزته خلال عقد وما فاتها تحقيقه، وأصبحت على دراية بالمسافة الفاصلة بينها وبين أهداف التعليم للجميع. وهي مدعوة إلى إجراء مثل هذا التقييم بصورة دورية.

ويوفر الإطار العربي دليلاً لكل دولة للعمل باتجاه تحقيق غاياتها في المستقبل استناداً إلى ما يتضمنه من مبادئ وأهداف وتوجهات وأولويات وأشكال تعاون عربي ودولي.

والدول العربية مدعوة الآن إلى وضع برنامج زمني لعملها في المستقبل، بحيث تضع كل منها غايات لنفسها تسعى إلى تحقيقها في غضون العقد المقبل، موزعة على مراحل زمنية تجري في نهاية كل منها تقويماً جديداً لما أنجزته وما لم تنجزه.

وفي هذا السياق، فإن كل دولة عربية مدعوة إلى أن تحدد، تبعاً لأوضاعها وإمكاناتها، الحدود الدنيا والعليا التي سوف تسعى إلى الوصول إليها بالنسبة لكل من أهداف التعليم للجميع التي يتضمنها إطار العمل هذا على حدة. كما أنها مدعوة إلى أن تضمن التزاماتها في وثائق رسمية معلنة.

يتطلب تحديد الغايات إلى جانب الإرادة السياسية، القيام بدراسات وبحوث علمية ترصد معطيات الواقع التربوي وتطرح البدائل والخيارات الممكنة بحيث تشمل أساليب التدبير والتسيير، المركزية واللامركزية، والقطاع الحكومي والقطاع الخاص، ودور المجتمع المدني، ومصادر التمويل المحلية والعربية والدولية، وأشكال التعاون.

٣- إعلان المنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع، المشاورة الدولية للمنظمات غير الحكومية، داكار، السنغال، ٢٤-٢٥ نيسان /إبريل ٢٠٠٠:

بعد انقضاء عشر سنوات على المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، يوفر المنتدى العالمي للتربية في داكار الفرصة لحصر الإنجازات والدروس وأوجه القصور التي سجلها العقد الماضي. إن الذي يدعو للأسف هو أن

أهداف جومتين لم تتحقق. فلا يزال الحق في التعليم ينتهك يومياً في حالة ١٢٥ مليون طفل، مما يوقعهم في براثن الفقر. وبالنسبة لملايين أخرى من الأطفال، فإن نقص المعلمين و/أو قاعات الدرس و/أو الكتب يعني اختصار تعليمهم وقلة تحصيلهم. وتمثل البنات ثلثي الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة، في حين لا يزال، واحد من كل ثلاثة راشدين في العالم النامي - أي ٨٨٠ مليون شخص - أمياً. إن المنتدى العالمي للتربية يوفر فرصة للوفاء بالالتزام بتوفير تعليم جيد للجميع. وعلى الحكومات والوكالات الدولية أن تبذل جهوداً متضافرة لحشد الإرادة السياسية وتعبئة الموارد المالية. فثمن تحقيق التعليم للجميع يتطلب توفير ثمانية مليارات دولار أمريكي إضافية سنوياً. ويعادل هذا المبلغ كلفة أربعة أيام من الإنفاق العسكري العالمي ومقدار ما يجري من مضاربات دولية بالعملات في ٩ دقائق. وقد اجتمعت قرابة ٣٠٠ منظمة غير حكومية في داكار في يومي ٢٤ و٢٥ نيسان /إبريل لمناقشة التعليم للجميع، وكلها يعتقد أن بالإمكان تحقيق التعليم للجميع إذا ما التزمت الحكومات والوكالات الدولية بما يلي:

- فمن الضروري أن يجري تجديد الالتزام بالتعليم بوصفه حقاً، حسبما ورد في المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة، وفي المادة ١٣ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل.
- كما أن من الضروري الالتزام بتوفير تعليم أساسي جيد ومجاني لجميع الأطفال والشباب والكبار. ويجب أن تكفل المساواة في الجودة على جميع المستويات، كما يجب إزالة أي تكاليف مباشرة للتعليم الأساسي.

- ويجب الالتزام بوضوح بأن ضمان جودة التعليم للجميع، يشمل جميع الفئات بما فيها المجموعات المهمشة والمستبعدة، مثل المعوقين والأقليات العرقية والمرحّلين داخل أوطانهم واللاجئين.

- ويجب النص بوضوح على أن التعليم هو مسؤولية أساسية تقع على عاتق الدولة.

- ويتوقف تحقيق التعليم للجميع على وجود نظام ديمقراطي سليم ذي هياكل وآليات فعالة تكفل مكاناً وصوتاً لجميع الأطراف المعنية، وتضمن تقاسم الفوائد بصورة منصفة.

- وينبغي للحكومات والمجتمع الدولي وجميع الأطراف المعنية أن تلتزم بإرساء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسلام وتعزيزها، نظراً لأنه لا يمكن تحقيق أي تعلم في فترات الحروب والصراعات.

- ويجب أن تحترم النظم التعليمية الثقافات المحلية وأن تستند إليها، وأن تلبي الاحتياجات المحلية.

- كما يجب أن تكون النوعية والتعلم للجميع في صميم العملية التعليمية. ويجب بذل جهد متضافر لوضع مؤشرات للنوعية تحدد معايير للتعليم للجميع.

- ويجب الالتزام بوضوح بضمان الإنصاف بين الجنسين في التعليم على جميع المستويات. وينبغي وضع خطط عمل محددة ترمي إلى تحقيق أهداف في إطار زمني محدد، بما في ذلك أهداف التدابير التصحيحية، للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد البنات والنساء.

- ويجب دمج محو أمية الكبار في عملية أوسع نطاقاً لتنمية المجتمع المحلي وتمكينه. والحق في التعليم يبدأ منذ الطفولة المبكرة ويستمر حتى

الشيخوخة مروراً بمرحلة الشباب. ويجب أن تلتزم الحكومات بخفض أمية الراشدين بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

- ويجب أن تلتزم الحكومات بإعداد خطط عمل وطنية للتعليم بحلول عام ٢٠٠٢. ويجب توخي الشفافية والديمقراطية في التفاوض بشأن هذه الخطط مع جميع الأطراف المعنية الوطنية الهامة، وتوضيح كيفية تحقيق أهداف التعليم الوطنية في حدود الإطار العام لأهداف عام ٢٠١٥، وفي إطار إنفاق الحكومة. وينبغي التوصل في إطار هذه الخطط وخلال الفترة حتى عام ٢٠٠١، إلى اتفاق بشأن آليات ملزمة للمشاركة الديمقراطية المستمرة للمجتمع المدني، بمن فيه المعلمون والآباء والدارسون، وذلك بالنسبة لجميع مستويات النظام التعليمي.
- ويجب أن تعد خطط العمل الوطنية ضمن الإطار الأوسع لخطة عمل عالمية، مع ضمان عدم تعرض أي حكومة لديها استراتيجية موثوقة لتحقيق التعليم للفشل بسبب نقص الموارد. وينبغي للحكومات المانحة أن تقدم إسهامها في الخطة من خلال زيادة المساعدة وتخفيف الديون. ويجب أن يتم بحلول عام ٢٠٠٢ إنشاء آليات لتمويل الخطة وتنفيذها ورصدها.
- كما يجب أن تلتزم الحكومات بإقامة وتحسين آليات وهياكل المشاركة الديمقراطية للمجتمع المدني، بما فيه المعلمون والمنظمات الممثلة لهم، في اتخاذ القرارات التعليمية على جميع المستويات.
- ويجب أن تلتزم الحكومات بضمان دفع نصيبها في الموارد اللازمة لتوفير تعليم أساسي جيد، بما في ذلك زيادة النسبة المخصصة للتعليم من الناتج القومي الإجمالي. ويجب على الحكومات أن تنفق ما لا

يقل عن ٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي على التعليم، كما أن عليها أن تكفل زيادة الدخل بفرض ضرائب تصاعدية، وتخفيض الإنفاق العسكري المفرط وغير ذلك من أوجه الإنفاق غير المنتجة، وبوضع حد للفساد.

- وينبغي أن تحدد الحكومات على الفور، وتعكس اتجاه، أوجه التفاوت القائمة في نصيب الفرد من التمويل الذي ينطوي على تمييز ضد المجتمعات الريفية، والأقليات العرقية، والمعوقين، والمناطق المتخلفة، من أجل تحقيق الإنفاق العادل لكل دارس بحلول عام ٢٠٠٥. كما ينبغي لها أن تلتزم بتقديم تمويل إضافي لتلبية حاجات المدارس الموجودة في المناطق الفقيرة والمهمشة، للنهوض بجميع المدارس إلى المعايير المتفق عليها بحلول عام ٢٠١٥، ولضمان أن تلبي المناهج الدراسية والمواد والأساليب التعليمية حاجات المجموعات المهمشة. ويجب الالتزام بوضع حد لعمل الأطفال، والتصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢.
- وعلى الحكومات أن تستحدث استجابات تجديدية لضمان ألا يحرم الدارسون من الأسر المصابة بعدوى الإيدز /السيدا من الانتفاع بالتعليم. ويلزم الآن وضع الخطط للتصرف حيال فقدان المعلمين والضغط الجديد على الأطفال. ويتعين إقامة صلة وثيقة بين التعليم والصحة بالنظر إلى أن للتعليم مزايا نسبية لدعم وقاية السكان من الإصابة بعدوى الإيدز / السيدا.
- ويجب أن تكفل الحكومات الانتفاع بتقانات (بتكنولوجيات) المعلومات الجديدة بشكل منصف للنهوض بنوعية التعليم. ومن جهة

أخرى ينبغي الاعتراف بأن المعارف المحلية والأشكال التقليدية من وسائط الإعلام تتسم بأهمية كبيرة أيضاً.

- وينبغي الاتفاق في إطار الأمم المتحدة وبالشراكة مع المجتمع المدني، على مدونة سلوك أساسية تلزم الأطراف المانحة باتباع ممارسات حميدة في علاقتها مع الشركاء وفي توزيع العون الذي يقدم للتعليم، وذلك بحلول عام ٢٠٠٠.

- كما ينبغي للحكومات أن تتبع معايير شفافة للتعامل، على أن يسند رصد برامج المساعدة ومراقبتها إلى الحكومة في شراكة مع المجتمع المدني.

- ويجب ألا تُناقَض أو تُقَوض السياسات المؤسسية الأوسع نطاقاً للمؤسسات المالية الدولية التغييرات الإيجابية في المعونات والالتزامات الدولية ويجب أن تصمم المشورة السياسية والدعم المالي من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو البنوك الإنمائية الإقليمية على أساس أن التربية هي جزء لا يتجزأ من الحد من الفقر وعنصر أساسي في التنمية البشرية.

- ويجب أن تكفل الأطراف المانحة أن توفر للحكومات الجادة بشأن التعليم الموارد اللازمة لتحقيق التعليم الأساسي للجميع. ويجب أن يكون من الخطوات الأساسية نحو تحقيق ذلك زيادة معونة التعليم الأساسي إلى ما لا يقل عن ٨ في المائة من مجموع ميزانية المعونات.

- ويجب أن تلتزم الأطراف المانحة بزيادة تخفيف عبء الديون والتعجيل به، بما يعزز إحراز تقدم في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي أن يضاف تخفيف عبء الديون إلى تدفقات المساعدة لا أن

يقوضها، وأن يقرن بالخطط الوطنية في سياق خطط أوسع نطاقاً للحد من الفقر.

- وتلزم كفالة تمثيل حكومات الجنوب والمجتمع المدني تمثيلاً قوياً في الهياكل الدولية للتعليم للجميع التي ستنشأ بعد المنتدى العالمي للتربية في داكار. ويجب تحقيق اللامركزية في الموارد والخبرة التقنية المتخصصة ورصد التقدم، مع إجراء استثمارات هامة على المستوى الإقليمي لصالح التعليم للجميع. ويجب أن تجمع هذه الهياكل بين الفعالية والمساءلة والشفافية.

- وينبغي أن يكون للتحالفات الوطنية للمجتمع المدني الحق في مطالبة الهياكل الدولية للتعليم للجميع بالتحقيق في الحالات التي تنطوي على انتهاكات واضحة للحق في التعليم. وينبغي تخويل هياكل التعليم للجميع السلطة لطلب تحقيق يجريه المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتربية أو تجريه اللجان الإقليمية لحقوق الإنسان.

- وينبغي التخطيط لإجراء استعراض شامل في عام ٢٠٠٦ لتحديد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الدولية الرئيسية للتعليم. وينبغي أن تحدد خطط العمل الوطنية وخطط عمل الأطراف المانحة غايات لمنتصف المدة لكل هدف من أهداف التعليم للجميع، وأن تحدد الموارد الإضافية التي يتعين تقديمها والالتزامات التي يتعين الوفاء بها في حالة ما إذا لم تتحقق هذه الغايات. وإذا بيّن استعراض منتصف المدة أن عدداً كبيراً من البلدان قد فاته الركب، فينبغي حينئذ الدعوة إلى عقد مؤتمر رسمي للأمم المتحدة بشأن التربية يضم رؤساء الدول في عام ٢٠١٠.

إننا نحن المنظمات غير الحكومية المجتمعة في داكار من جميع أنحاء العالم، نلتزم بالعمل والتعاون مع الحكومات ومع طائفة واسعة من الجماعات والأفراد والمؤسسات لبلوغ هدفنا المتمثل في توفير تعليم جيد للجميع، ونريد أن تتخذ الإجراءات منذ الآن.

٤- المنتدى العالمي للتربية (٢٦-٢٨)، نيسان /إبريل، داكار ٢٠٠٠:

اعتمد هذا المنتدى إطار عمل داكار التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية. وقد أكد المشاركون في المنتدى من جديد أهمية الرؤية التي تضمنها الإعلان العالمي حول التربية للجميع الذي اعتمد قبل ذلك بعشر سنوات في (جوميتين تايلاند ١٩٩٠).

وقد رحب المشاركون بالالتزامات التي أعلنها المجتمع الدولي خلال التسعينيات، ولاسيما بالنهج الذي يستند إلى ضمان الحقوق في مجال التعليم والذي يدعمه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأعلنوا التزام المجتمع العالمي بشكل جماعي بإتاحة التعليم لكل مواطن في كل مجتمع. ويستند إطار عمل داكار إلى أوسع عملية تقييم أجريت للتعليم، وهي عملية تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠. وقد دعا المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع إلى إجراء هذا التقييم الذي تمخض عن تحليل مفصل للتعليم الأساسي في جميع أنحاء العالم، فقام كل بلد بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف جوميتين، وبتقديم تقرير عن النتائج التي حققتها، وذلك في إطار ستة مؤتمرات إقليمية عقدت في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ وهي:

- مؤتمر بلدان جنوب الصحراء من أجل التعليم للجميع، جوهانسبورغ، جنوب أفريقيا، ٦-١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩.

- مؤتمر آسيا والمحيط الهادي بشأن تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠، بانكوك - تايلاند ١٧-٢٠ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٠.
- المؤتمر الإقليمي العربي بشأن التعليم للجميع، القاهرة، مصر ٢٤-٢٧ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٠.
- الاجتماع الاستعراضي الوزاري الثالث للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، ريسيف، البرازيل ٣١ كانون الثاني /يناير - ٢ شباط /فبراير ٢٠٠٠.
- المؤتمر المعني بالتعليم للجميع في أوروبا وأمريكا الشمالية، وارسو، بولندا ٦-٨ شباط /فبراير ٢٠٠٠.
- المؤتمر الإقليمي عن التعليم للجميع في البلدان الأمريكية سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية ١٠-١٢ شباط /فبراير ٢٠٠٠.

وتشكل الأطر الإقليمية الستة للتعليم للجميع التي اعتمدت في هذه المؤتمرات جزءاً لا يتجزأ من إطار عمل داكار.

وينص إطار عمل داكار على أن «جوهر النشاط في ميدان التعليم للجميع يتركز على المستوى القطري»، كما يؤكد «أن نقص الموارد لن يثني أياً من البلدان الملتزمة جدياً بالتعليم للجميع عن تحقيق هذا الهدف».

ولتكملة الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية، ستقوم اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة في مجال التعليم، بتنسيق الأنشطة، وتعبئة جميع الشركاء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، كوكالات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني الواسعة النطاق.

وينبغي للدول أن تعمل على تعزيز أو تطوير الخطط الوطنية بحلول عام ٢٠٠٢ لتحقيق التعليم للجميع وغاياته في أجل أقصاه عام ٢٠١٥.

وينبغي التركيز بوجه خاص على المجالات ذات الأهمية والتي حددت في داكار مثل مرض الإيدز /السيدا، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والصحة المدرسية، وتعليم الفتيات والنساء ومحو أمية الكبار، والتعليم في ظل الأزمات وفي حالات الطوارئ.

إطار عمل داكار

التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية:

- إننا نحن المشاركين في المنتدى العالمي للتربية والمجتمعين في داكار، السنغال، في نيسان /إبريل ٢٠٠٠، نلتزم بتحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع بالنسبة لكل مواطن وكل مجتمع.
- إن «إطار عمل داكار» هو التزام جماعي بالعمل. وإن من واجب الحكومات أن تكفل تحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع، وتحرص على إدامتها. وهذه مسؤولية سيجري الاضطلاع بها بأكبر قدر من الفعالية من خلال شراكات واسعة النطاق داخل البلدان معززة بالتعاون مع الوكالات والمؤسسات الإقليمية والدولية.
- وإننا نؤكد من جديد رؤية «الإعلان العالمي حول التعليم للجميع» (جوميتين ١٩٩٠) المعززة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، والتي مؤداها أن لجميع الأطفال واليافعين والراشدين حقاً إنسانياً في تعليم يلبي حاجاتهم الأساسية على أفضل وجه وبأكمل معنى لهذه العبارة، في تعليم يشمل

التعلم من أجل المعرفة، ومن أجل العمل، ومن أجل العيش معاً، ومن أجل تحقيق الذات، وهو تعليم موجه نحو إطلاق المواهب والقدرات الكامنة لكل شخص وتنمية شخصيات الدارسين لتمكينهم من تحسين حياتهم وتطوير مجتمعاتهم.

- وإننا نرحب بالالتزامات التي أعلنها المجتمع الدولي إزاء التعليم الأساسي خلال التسعينيات، لاسيما في «مؤتمر القمة بشأن الطفل» (١٩٩٠)، و«المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية» (١٩٩٢)، و«المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان» (١٩٩٣)، و«المؤتمر العالمي المعني بتعليم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة: فرصه ونوعيته» (١٩٩٤)، و«المؤتمر الدولي للسكان والتنمية» (١٩٩٤)، و«مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية» (١٩٩٥)، و«المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة» (١٩٩٥)، و«اجتماع منتصف العقد للمنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع» (١٩٩٦)، و«المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار» (١٩٩٧)، و«المؤتمر الدولي بشأن تشغيل الأطفال» (١٩٩٧).

ويتمثل التحدي الآن في الوفاء بهذه الالتزامات.

ويتبين من تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠ أنه تم تحقيق تقدم كبير في العديد من البلدان، ولكن من غير المقبول في عام ٢٠٠٠ أن يظل أكثر من ١١٣ مليون طفل محرومين من الانتفاع بالتعليم الابتدائي، وأن يكون هناك ٨٨٠ مليون أمي من الراشدين، وأن يبقى التمييز بين الجنسين متغلغلاً في نظم التعليم، وأن تظل نوعية التعليم وعملية اكتساب القيم الإنسانية والمهارات قاصرتين عن الوفاء بطموحات الأفراد والمجتمعات

وحاجاتهم. فالشباب والكبار ما زالوا محرومين من اكتساب المهارات والمعارف اللازمة للحصول على عمل مدر للدخل، وللمشاركة الكاملة في حياة مجتمعاتهم. وما لم يتم الإسراع في التقدم نحو التعليم للجميع، فلن يكون هناك تحقيق للأهداف الوطنية والأهداف المتفق عليها دولياً بشأن الحد من وطأة الفقر، وستتفاقم أوجه التفاوت بين البلدان وداخل المجتمعات.

- إن التعليم حق أساسي للإنسان، لأنه العامل الرئيس في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والاستقرار داخل البلدان وفيما بينها، ومن ثم فهو وسيلة أساسية لتأمين المشاركة في المجتمعات والاقتصادات التي تتأثر بعملية عولمة سريعة. وينبغي ألا يكون هناك بعد الآن أي تأجيل لتحقيق أهداف التعليم للجميع، وإن تلبية احتياجات التعليم الأساسية أمر ممكن، ويجب تحقيقه على وجه السرعة.

- إننا نلتزم جماعياً في هذا الإعلان بالسعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لمصلحة أكثر الأطفال تأثراً، وأقساهم حرماناً.

- العمل على أن يتم بحلول عام (٢٠١٥) تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، وأطفال الأقليات الإثنية.

- ضمان تلبية حاجات التعليم للصغار والراشدين كافة من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعليم، واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

- تحقيق تحسين بنسبة ٥٠٪ في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولاسيما لمصلحة النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي، والتعليم المستمر لجميع الكبار.

- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.

- تحسين الجوانب النوعية للتعليم كافة، وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم، لاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

- وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، فإننا، نحن الحكومات والمنظمات والوكالات والجماعات والرابطات الممثلة في المنتدى العالمي للتربية، نلتزم بما يلي:

١ - تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لمصلحة التعليم للجميع، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي.

٢ - تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقاً، ومرتبط بشكل واضح بالاستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وبالتنمية.

٣- تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة استراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها.

٤- تطوير نظم لتسيير وإدارة التعليم من شأنها أن تلبي الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم.

٥- تلبية حاجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والتقلبات، وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح، وتساعد على درء العنف والنزاعات.

٦- تنفيذ استراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات.

٧- التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري /الإيدز.

٨- إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية وتتوفر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشودة للجميع.

٩- تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية.

١٠- تسخير التقانيات (التكنولوجيات) الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع.

١١- المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف وفي تنفيذ الاستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللاستراتيجيات على الصعيد القطري والإقليمي والدولي.

١٢ - الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع.

- استناداً إلى القرائن التي تجمعت أثناء عمليات التقييم الوطنية والإقليمية بشأن التعليم للجميع، وبناء على الاستراتيجيات القطاعية الوطنية الموجودة، سيطلب من جميع الدول تطوير وتعزيز خطط عملها الوطنية في موعد أقصاه عام ٢٠٠٢. ويفترض في هذه الخطط أن تندرج في إطار أوسع يستهدف الحد من الفقر والنهوض بالتنمية، كما يفترض إعدادها عبر عمليات أكثر شفافية وديمقراطية، تشارك فيها الأطراف المعنية، ولاسيما ممثلو الشعب، وقادة الجماعات المحلية، والآباء، والدارسون، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وينبغي أن تتصدى هذه الخطط للمشكلات المقترنة بنقص تمويل التعليم الأساسي نقصاً مزمناً، وذلك بوضع أولويات للميزانية يظهر فيها الالتزام بتحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع، في أقرب أجل ممكن، بما لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وينبغي أن ترسم استراتيجيات واضحة لحل المشكلات الخاصة التي يواجهها المحرومون حالياً من الفرص التعليمية، وتنطوي على التزام واضح بتعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين. كما ينبغي أن تعطي هذه الخطط مادة وشكلاً للأهداف والاستراتيجيات المبينة في هذه الوثيقة، وكذلك للتعهدات المقطوعة أثناء المؤتمرات التي توالت خلال التسعينيات. وستعتمد الأنشطة الإقليمية الهادفة إلى دعم الاستراتيجيات الوطنية على المنظمات والشبكات والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المعززة.

- وإن تنفيذ الخطط الوطنية بفعالية ونجاح يحتاج في كل من البلدان المعنية إلى إرادة سياسية قوية، وقيادة وطنية أقوى. بيد أن الإرادة السياسية لا بد من أن تدعم بالموارد اللازمة. والمجتمع الدولي يعترف بأن بلداناً كثيرة تفتقر حالياً إلى الموارد اللازمة لتحقيق التعليم للجميع في غضون مهلة زمنية معقولة. فيجب تعبئة موارد مالية جديدة، يفضل أن تكون في شكل هبات ومساعدات امتيازية، عن طريق وكالات التمويل الثنائية أو المتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي والبنوك الإقليمية للتنمية والقطاع الخاص. ونؤكد أن نقص الموارد لن يثني أياً من البلدان الملتزمة جدياً بالتعليم للجميع، عن تحقيق هذا الهدف.

- وسيفي المجتمع الدولي بالتزامه الجماعي هذا، عن طريق مبادرة عالمية، تدخل فوراً حيز التنفيذ، وتستهدف إعداد الاستراتيجيات وتعبئة الموارد اللازمة لدعم الجهود الوطنية بصورة مجدية. وفي إطار هذه المبادرة ستدرس الأمور التالية:

١ - زيادة التمويل الخارجي للتعليم، ولاسيما التعليم الأساسي.
٢ - تحسين القدرة على التنبؤ بتدفق المساعدات الخارجية.
٣- تيسير قيام تنسيق أكثر فعالية بين المانحين.
٤ - تعزيز نهوج تشمل قطاع التعليم بكامله.
٥ - العمل بصورة أسرع وأعمق وأشمل على التخفيف من عبء الديون و/أو إلغائها، مع التزام قوي بالتعليم الأساسي.
٦ - القيام بمراقبة أدق وأكثر انتظاماً لما يحرز من تقدم نحو تحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع، بما في ذلك إجراء عمليات تقييم دورية.

- وقد وردت دلائل من بلدان كثيرة على ما يمكن تحقيقه عن طريق استراتيجيات وطنية قوية، مدعومة بتعاون فعال في مجال التنمية. والتقدم في إطار هذه الاستراتيجيات يمكن - ويجب - تعجيله بزيادة الدعم الدولي. ويجب في الوقت نفسه، تقديم الدعم اللازم للبلدان ذات الاستراتيجيات الأقل تطوراً - ولاسيما البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، والبلدان التي تعيش حالة نزاع، والبلدان الخارجة من أزمة - لكي تتقدم بسرعة أكبر نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.
- وسوف نعزز الآليات الدولية والإقليمية المسؤولة من أجل التعبير عن هذه الالتزامات تعبيراً واضحاً، وضمان إدراج إطار عمل داكار في جدول أعمال كل منظمة دولية وإقليمية، وكل سلطة تشريعية وطنية، وكل منتدى محلي لصنع القرار.
- وأكد «تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠» أن أقوى التحديات التي يواجهها التعليم للجميع هي تلك التي يواجهها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي جنوب آسيا، وفي أقل البلدان نمواً. وبناء على ذلك، فإن الأولوية يجب أن تعطى لهذه المناطق والبلدان وإن كان لا يجوز حجب المساعدة عن أي بلد محتاج. وينبغي إيلاء اهتمام خاص أيضاً للبلدان التي تعاني من حالة نزاع أو التي تمر في مرحلة إعادة بناء، ومساعدتها على بناء نظمها التعليمية بحيث تفي باحتياجات جميع الدارسين.
- إن تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات المذكورة سابقاً سيتطلب العمل فوراً على حفز الآليات الوطنية والإقليمية والدولية. ولضمان أكبر

قدر من الفعالية، فإنه ينبغي لهذه الآليات أن تكون ذات طابع تشاركي وأن تستند قدر الإمكان إلى البنى القائمة. وستضم هذه الآليات ممثلين عن جميع الأطراف الموجودة. كما ستضم ممثلين عن جميع الأطراف المعنية والشركاء، وستقوم بعملها في إطار من الشفافية والمسؤولية. وهي ستتجاوب تجاوباً شاملاً مع ما ورد في إعلان جومتين وإطار عمل داكار هذا، نصاً وروحاً. وستشمل مهام هذه الآليات بدرجات متفاوتة، عمليات الترويج، وتعبئة الموارد، والمتابعة، ونشر المعلومات وتشاطرها في مجال التعليم للجميع.

- إن جوهر النشاط في ميدان التعليم للجميع يتركز على المستوى القطري. وسيجري تعزيز أو إنشاء «منتديات وطنية للتعليم للجميع» لمساندة تحقيق هذا التعليم. وستكون جميع الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني الوطني ممثلة في هذه المنتديات بصورة منتظمة. وينبغي أن تتسم هذه المنتديات بالشفافية والديمقراطية وأن تشكل إطاراً للتنفيذ على المستويات المحلية. وستقوم البلدان بإعداد خطط وطنية شاملة للتعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٢ كموعد أقصى. أما بالنسبة إلى البلدان التي تواجه تحديات كبيرة كالأزمات المعقدة، أو الكوارث الطبيعية، فسيقدم لها المجتمع الدولي دعماً تقنياً خاصاً. وينبغي أن تتوفر الأمور التالية في كل خطة وطنية للتعليم للجميع:

١ - أن تتولى القيادة الحكومية إعدادها بالتشاور المباشر والمنتظم مع المجتمع المدني الوطني.

٢ - أن تجتذب دعماً منسقاً من جميع الشركاء في ميدان التنمية.
٣- أن تحدد إصلاحات موجهة نحو تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع.
٤ - أن تضع إطاراً مالياً قابلاً للاستدامة.
٥ - أن تكون مصممة لفترة محددة وموجهة نحو أنشطة معينة.
٦ - أن تتضمن مؤشرات للأداء لمنتصف المدة.
٧- أن تحقق التآزر بين جميع الجهود المبذولة في مجال التنمية البشرية، وذلك من خلال اندماجها في إطار وعملية تخطيط التنمية الوطنية.

- وحيثما تتوافر هذه العمليات بالإضافة إلى خطة جديرة بالثقة، فإن الشركاء من أعضاء المجتمع الدولي يلتزمون بالعمل بصورة ثابتة ومنسقة ومتماسكة. وسيسهم كل شريك، بحسب ميزته النسبية، في دعم الخطط الوطنية للتعليم للجميع بما يكفل سد النقص في الموارد.

- وستستند الأنشطة الإقليمية المتعلقة بدعم الجهود الوطنية إلى المنظمات والشبكات والمبادرات القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والتي ستجري زيادتها عند الاقتضاء. وستتفق المناطق والمناطق الفرعية على اعتماد شبكة رائدة للتعليم للجميع تصبح بمثابة المنتدى الإقليمي أو دون الإقليمي ويكون لها تفويض صريح في مجال التعليم للجميع. ويعتبر الإشراك المنتظم لجميع منظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذه العملية، وتنسيق العمل مع هذه المنظمات، أمراً

أساسياً. وستكون هذه المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للتعليم للجميع مربوطة ربطاً عضوياً بالمنتديات الوطنية للتعليم للجميع ومسؤولة أمامها. وستتمثل مهامها فيما يلي : تنسيق العمل مع جميع الشبكات المعنية، وتحديد ورصد الأهداف على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، والحث على تقديم المساندة، وتأمين الحوار بشأن السياسات العامة، وتعزيز الشراكات والتعاون التقني، وتشاطر أفضل الممارسات والدروس المستخلصة، والمراقبة وتقديم التقارير لغرض المساءلة، وتشجيع تعبئة الموارد. وسيتاح الدعم الإقليمي والدولي لتعزيز المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية والقدرات ذات الصلة في مجال التعليم للجميع، ولاسيما في أفريقيا وجنوب آسيا.

- وستواصل اليونسكو الاضطلاع بالدور المنوط بها فيما يخص تنسيق العمل بين الشركاء في ميدان التعليم للجميع والإبقاء على زخم نشاطهم التعاوني. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيدعو المدير العام لليونسكو إلى عقد اجتماع سنوي لفريق صغير رفيع المستوى يتسم بالمرونة. وسيضطلع هذا الفريق بمهمة حفز الالتزام السياسي وتعبئة الموارد التقنية والمالية. واستناداً إلى معلومات يوفرها تقرير متابعة صادر عن معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية، ومكتب التربية الدولي لليونسكو، ومعهد اليونسكو للتربية، ولاسيما معهد اليونسكو للاحصاء، وإلى مساهمات ترد من المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للتعليم للجميع، سيوفر هذا الفريق أيضاً مناسبة لمساءلة المجتمع العالمي عن الالتزامات المعلنة في داكار. وسيتألف الفريق من كبار أصحاب القرار الذين يمثلون على أعلى المستويات

الحكومات والمجتمع المدني في البلدان النامية والمتقدمة، ووكالات التنمية.

- وستتولى اليونسكو مهام الأمانة. وستعيد تركيز برنامجها الخاص بالتربية بحيث تكون نتائج وأولويات مؤتمر داكار مدرجة في صميم عملها. وسيقتضي ذلك إنشاء فرق عمل لكل هدف من الأهداف الستة المعتمدة في داكار. وستتعاون هذه الأمانة على نحو وثيق مع المنظمات الأخرى، ويمكن أن تضم في عضويتها موظفين معارين من تلك المنظمات.
- وسيتطلب تحقيق التعليم للجميع دعماً مالياً إضافياً من البلدان، فضلاً عن قيام الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بتقديم المزيد من المساعدات الإنمائية وبتخفيف أعباء الديون لمصلحة التعليم، تقدر التكاليف بحدود ٨ مليارات دولار في السنة. وفي ضوء ذلك فإنه من الضروري أن تقوم الحكومات الوطنية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية والمجتمع المدني والمؤسسات، بالإعلان عن تعهدات مالية ملموسة جديدة.

٥- منتدى المرأة والتربية، دمشق ٢-٣ شباط /فبراير ٢٠٠٣:

عقد المنتدى برعاية السيّدة **أسماء الأسد** عقيلة السيّد رئيس الجمهورية العربية السورية في الثاني والثالث من شهر شباط / فبراير ٢٠٠٣ في قصر الأمويين للمؤتمرات بدمشق تحت شعار «امرأة وتربية: وطن وتنمية» كما أشرنا سابقاً.

وقد تزامن انعقاد هذا المنتدى مع التصديق على الميثاق الداخلي لمنظمة المرأة العربية، والاحتفال بعيد المرأة العربية. وهذا المنتدى هو أحد المنتديات الفكرية المتعلقة بشؤون المرأة.

شارك في المنتدى عقيلات ملوك ورؤساء كل من الأردن والبحرين والسودان ولبنان ومصر والأمين العام للجامعة العربية، وممثلات وممثلون عن إحدى وعشرين دولة عربية إضافة إلى وفد جامعة الدول العربية، حيث عقدت عشر جلسات عمل للوفود الرسمية المشاركة، بدأت بجلسة افتتاحية عامة كما عقدت خلاله طاولة مستديرة شارك بها خبيرات وخبراء عرب وأجانب، إضافة إلى الجلسة الختامية العامة التي تم فيها عرض ملخص عن فعاليات المنتدى، والتوصيات التي خرج بها، ثم تلي بيان دمشق حول المنتدى.

وفي بداية حفل الاحتفال بيوم المرأة العربية وافتتاح منتدى المرأة والتربية ألقت السيّدة راعية المنتدى كلمة رحبت في مستهلها بضيوف سورية، كما رحبت بالمشاركات والمشاركين في أعمال المنتدى، وأبرزت في كلمتها «**أن الحضارات المتعاقبة على أرض سورية كانت شاهداً على دور عظيم للمرأة في شتى المجالات، وبأن سورية شهدت في القرن الماضي خطوات رائدة لتعزيز دور المرأة في بناء الوطن، تسارعت بعد قيام الحركة التصحيحية المباركة التي قادها القائد الخالد حافظ الأسد**».

كما تحدثت عن الأدوار الهامة التي أدتها المرأة العربية عبر التاريخ، فذكَّرت «**بملكات سيَّرن جيوشهن، وحمين بلادهن، ونشرن السلام والرخاء فيها وصولاً إلى حيث تحتل المرأة المسلمة حالياً أرفع المناصب في بلادها مما يدل على أن الإسلام قد منحها حقوقها، ودفعها باتجاه**

تحقيق طموحاتها حيث تضاف إلى مسؤولياتها في وقتنا الحاضر مهمة تصحيح الصورة المشوهة للإسلام عامة وللمرأة المسلمة خصوصاً».

وثمنت السيّدة راعية المنتدى في كلمتها «**صمود المرأة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي، ومساندة المرأة اللبنانية للمقاومة في الجنوب، ونضال المرأة العربية السورية في الجولان المحتل، وكفاح المرأة العراقية ضد الحصار الظالم على العراق**».

ولدى حديثها عن أهمية التربية بينت دور المرأة طالبة ومربية، كما بينت دور التربية في «اكتساب المعارف والأخلاق والقدرات والنظرة الإنسانية، وفي تنشئة الأجيال على حب الوطن والتفاني في أداء الواجب ومكافحة التخلف وتحقيق التقدم في المجتمع» مركزة على الاستثمار فيها لأنها تعني «الاستثمار في الإنسان مما يجعله رصيداً لا ينضب من الأخلاق والأفكار لوطنه ومجتمعه».

لقد عبرت كلمة السيّدة راعية الحفل عن أصالة المرأة العربية في الماضي والحاضر، وعززت تطلعاتها المستقبلية نحو القيام بأدوارها الأصيلة على نهج السلف، وبما يلائم روح العصر الحديث، عصر المعرفة والشراكة بين الرجل والمرأة في المسؤوليات والحقوق والواجبات، مؤكدة بذلك أن قيام المرأة بمهماتها على النحو المنشود يعود على الوطن الأم وعلى الوطن العربي عامة نهوضاً وتقدماً وسؤدداً ورفعة.

تابع الحضور وقائع الحفل الفني الذي أقيم بهذه المناسبة.

وضمن فعاليات الاحتفال بيوم المرأة العربية قامت السيّدة أسماء الأسد بافتتاح عدد من المعارض الفنية التي تجسّد دور المرأة العربية السورية في المجالات كافة، فقد تم افتتاح معرض «تجربة الجمهورية العربية

السورية في مجال التربية والتعليم» الذي ركز على واقع التجربة السورية في مجال التعليم، وبلوغ المرأة مواقع صنع القرار. ومعرض «بصمات نسائية» الذي قدم نماذج من النشاطات الإنتاجية للمرأة، وكذلك جرى افتتاح معرض «الأمثال الشعبية» حيث أعاد هذا المعرض صياغة بعض الأمثال الشعبية الخاصة بمجال تعليم المرأة ومكانتها في المجتمع بأسلوب مرح من خلال رسوم كاريكاتورية مبرزاً أهمية الأمثال الشعبية في تكوين ذهنية الناس.

ثم افتتح أيضاً معرض «المرأة في عيون أبناء الوطن» والذي سلط الضوء على صورة المرأة لدى مختلف فئات الشعب، والتعبير عن هذه الصورة بطرق فنية مختلفة.

بدأت الجلسة الافتتاحية للمنتدى صباح يوم الأحد الثاني من شهر شباط /فبراير ٢٠٠٣ برئاسة السيّد الدكتور محمود السيّد وزير التربية في الجمهورية العربية السورية ممثل راعية المنتدى، تحدث فيها كل من السيّد وزير التربية، ورئيسة اللجنة التنفيذية لقمة المرأة العربية، ورئيسة الاتحاد العام النسائي في سورية، وممثلة جامعة الدول العربية.

وقد عقدت جلسة عامة خصصت لتقديم بحث حول «دور التربية في التنمية بوجه عام».

ثم تابع المنتدى أعماله ضمن المحاور المقررة له. تناول المحور الأول: «المرأة والتربية والتحديات التنموية».

ناقش المشاركون هذا المحور من خلال:

- «واقع المرأة في العملية التربوية، ودورها في مواجهة التحديات التنموية».

- «أثر التربية في تعزيز دور المرأة التنموي».
- «دور التربية في تأهيل المرأة للوصول إلى مواقع صنع القرار».

وتناول المحور الثاني: «المرأة والتنشئة الاجتماعية والثقافية».

ناقش المشاركون هذا المحور من خلال:

- «المرأة والتنشئة الأسرية ودورها في بناء الشخصية العربية وغرس القيم الحضارية».
- «المرأة ودورها في معالجة قضايا ومشكلات الناشئة».
- «التربية والثقافة الشعبية والثقافة العربية المعاصرة».

كما تناول المحور الثالث: «المرأة والتعليم مدى الحياة».

ناقش المشاركون هذا المحور من خلال:

- «التربية والثقافة الشعبية والثقافة العربية المعاصرة».
- «المرأة والتعليم غير النظامي وبما يخدم متطلبات سوق العمل تحقيقاً للتنمية الشاملة».

هذا وقد نظمت طاولة مستديرة ناقش الخبراء خلالها موضوعات تنضوي تحت شعار المنتدى وهي:

الموضوع الأول: «المفهوم الجديد للتربية وبيان الفرق بين التربية والتعليم».

الموضوع الثاني: «التحديات التي يواجهها الإنسان العربي في الوقت الحاضر».

الموضوع الثالث: «كيف نحافظ على القيم المكتسبة وفي الوقت نفسه مواكبة التطور، وكيف تساهم المرأة العربية في بناء وترسيخ الشخصية العربية».

ترأس السيّد وزير التربية الدكتور محمود السيّد الجلسة الختامية للمنتدى والطاولة المستديرة، وتم فيها عرض الفعاليات التي تمت في جلسات المنتدى وجلسات الطاولة المستديرة.

وتكريماً للمرأة العربية السورية خلال منتدى «المرأة والتربية» المتزامن مع الاحتفال بيوم المرأة العربية قام السيّد وزير التربية بتقديم الهدايا الرمزية للسيدات المتميزات اللواتي حصلن على شرف الريادة تقديراً لتفانيهن في خدمة الأسرة والوطن.

ثم تلا التوصيات التي توصل إليها المؤتمرون وتوصيات الطاولة المستديرة، وبيان دمشق حول منتدى المرأة والتربية كما يلي:

توصيات المنتدى:

- دعوة وزارات التربية في الدول العربية إلى رفع نسب التحاق الإناث بالتعليم النظامي، وتوفير أشكال التعليم غير النظامي للفتيات وتسهيل فرص الانتساب إليه.
- مضاعفة الجهود في مجال مكافحة الأمية بمختلف صورها والعمل على سد منابعها، واستخدام آليات فعالة في الحد من تفاقمها بغية دمج المتحررات في عملية التنمية.
- المراجعة المستمرة للمناهج بغية تطويرها لمواكبة مستجدات العصر ومقتضيات التطور المعرفي والتكنولوجي وبما يسهم في إرساء تصور متكامل لمدرسة الغد على الصعيد العربي.

- دعوة جامعة الدول العربية إلى وضع استراتيجية عربية للنهوض بواقع المرأة العربية.
- وضع استراتيجيات وخطط عمل قطرية لتأهيل المرأة بغية دمجها بصورة فعالة في عمليات التنمية.
- تعزيز دور المرشدين النفسيين والاجتماعيين في المدارس لأخذ أدوارهم في مواجهة المشكلات التي يتعرض لها كل من الطالبات والطلاب.
- دعوة المنظمات النسائية المختلفة إلى الاضطلاع بدور فاعل في العملية التربوية بالتنسيق مع الأسر والمؤسسات التربوية الأخرى.
- الاهتمام بالمرأة الريفية والمرأة الأمية والمرأة المعوقة، وذلك عبر خدمات إرشادية وتربوية واجتماعية لتمكينهن من أخذ الدور الفاعل في عمليات التنمية.
- تعزيز الثقافة السياسية للنساء ومنحهن الحقوق الكاملة للمشاركة في التشريعات الوطنية، وتزويدهن بمختلف الآليات والإمكانات التي تعزز حضورهن في الميدان السياسي.
- دعوة جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة إلى العمل على وضع قاعدة للبيانات الإحصائية تعكس تطور واقع المرأة العربية في المجالات المختلفة.
- دعوة الجهات المعنية في الدول العربية إلى تكريم النساء المتميزات في مختلف مجالات التنمية، وترسيخ هذا النهج على المستوى القومي.
- العمل على تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ التوصيات التي توصل إليها هذا المنتدى في جلساته العامة، وفي جلسات المائدة المستديرة على أن يعقد منتدى آخر بعد مضي ثلاث سنوات للوقوف على مدى تنفيذ هذه التوصيات.

توصيات الطاولة المستديرة:

- وضع دليل عملي يشتمل على برامج توعية للآباء والأمهات حول دور كل من الأم والأب في عملية التنشئة الاجتماعية المتوازنة للأطفال والفتية في ضوء المنهج الشمولي للتربية.
- وضع برامج إعلامية وطنية تعزز القيم العربية الأصيلة وتواجه الآثار السلبية للغزو الثقافي في ظلال العولمة.
- تنقية المناهج التربوية في التعليمين النظامي وغير النظامي، والبرامج الإذاعية والتلفزية وأدب الأطفال من الأدوار النمطية السلبية لكل من المرأة والرجل.
- الإفادة من تجربة مشروع «القراءة للجميع» والعمل على تعميم سيرورته على مختلف الصعد والمستويات، والعمل على إيصال الكتاب بأسعار زهيدة إلى جميع الشرائح الاجتماعية ولاسيما في مرحلة المتابعة للمتحررات من الأمية.
- حصر التحديات التي يواجهها الإنسان العربي في الوقت الراهن، ووضع تعليم المرأة ومحو أميتها في قمة الأولويات، إذ إنه من أكبر التحديات التي تواجه المرأة العربية.
- إجراء بحوث عن القيم المتوازنة والقيم الجديدة وصولاً إلى منظومة قيمية عربية تلبي حاجات الأمة العربية في الحفاظ على أصالتها وهويتها، ومواكبة مستجدات العصر، ومواجهة تحدياته بما يحقق استمرارية التنمية والتقدم.
- إعادة النظر في قراءة النصوص الدينية في ضوء المنهج الديني المستنير الذي يعزز المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.

بيان دمشق حول منتدى المرأة والتربية:

انطلاقاً من الإيمان الراسخ بالأدوار المهمة التي تؤديها المرأة العربية في حياة المجتمع وتقدمه وإيمانه بأن المساواة بين الرجل والمرأة من المقومات الأساسية للعدالة الاجتماعية، وشرط رئيس لتحقيق التنمية المستدامة، وإن تعليم المرأة وسيلة لتمكين المرأة من أداء دورها بكل فعالية، وإن تهيئة الأجواء الملائمة لتربية المرأة وتطويرها هو زاد من أجل المستقبل ومواجهة التحديات التي تعوق مسيرتها.

فإن المشاركين والمشاركات في منتدى امرأة وتربية: وطن وتنمية، الذي انعقد في دمشق يومي ٢ و٣ شباط /فبراير عام ٢٠٠٣ برعاية السيّدة **أسماء الأسد** عقيلة السيّد **بشار الأسد** رئيس الجمهورية العربية السورية.

يؤكدون:

- تمكين المرأة العربية من الاضطلاع بأدوارها في المجتمع، وإزالة المعوقات التي تحول دون قيامها بهذه الأدوار بكل فعالية وصولاً بها إلى مواقع صنع القرار.
- الترابط الوثيق بين التربية والتنمية وإن الاستثمار في ميدان التربية يعد أفضل أنواع الاستثمار، فضلاً عن أن الاستثمار في تعليم المرأة يعد أفضل استثمار تربوي، لما لذلك من انعكاسات إيجابية على حياة المرأة نفسها، وعلى أسرتها ومجتمعها.
- تنقية المناهج التربوية والبرامج الإعلامية من الموروثات الاجتماعية التي تصور المرأة في مرتبة أقل من الرجل، وتسند إليها الأدوار النمطية السلبية التي لا تتناسب وطاقاتها الإبداعية على عملية التنمية الشاملة.

- العمل الحثيث على محو أمية النساء في الوطن العربي والحيلولة دون تسرب الفتيات من التعليم النظامي، والقضاء على عوامل الهدر التربوي رسوباً وتسرباً ونوعية.
- أهمية تربية الأطفال في الطفولة المبكرة ودور الأمهات في هذه التربية نظراً لأهمية الطفولة المبكرة في بناء شخصية الطفل، وفي المراحل التالية من حياته.
- الانفتاح على روح العصر والتزود بالمهارات والكفايات التي تساعد الإنسان العربي على التفاعل الإيجابي البنَّاء مع روح العصر من تعلم ذاتي مستمر وتفكير علمي، وانتماء إلى أمته، والتحلي بقيمها العربية الأصيلة في عصر العولمة حفاظاً على الذاتية الثقافية مع الحرص على تربية الإبداع، والتفكير النقدي الابتكاري استجابة لمقتضيات العصر وثوراته العلمية والتقانية.
- التقدير العميق لمسيرة التطوير والتحديث التي يقودها السيّد الرئيس **بشار الأسد** في مختلف جوانب التنمية، والسيدة **أسماء الأسد** عقيلة السيّد الرئيس على عنايتها الحانية للطفولة، وقضايا المرأة، ورعايتها الكريمة لمنتدى المرأة والتربية.
- الدعم الكامل لانتفاضة أهلنا في فلسطين المحتلة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ومساندتهم على إقامة دولتهم المستقلة على أرض فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف، ودعم صمود أهلنا في الجولان السوري المحتل والجزء المتبقي تحت الاحتلال من جنوب لبنان ورفع المعاناة عن الأسرى العرب.
- مساعدة الشعب العراقي في تصديه للعدوان، والوقوف إلى جانبه في الحفاظ على استقلاله ووحدة شعبه وأرضه، والحيلولة دون إيقاع العدوان عليه.

٦- المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع: ماذا بعد إعداد الخطة الوطنية؟ بيروت ٢٠-٢٣ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٤:

عقدت منظمة اليونسكو هذا المؤتمر في لبنان - بيروت عام ٢٠٠٤، وقد صدرت عن المؤتمر التوجهات التالية للعمل المستقبلي:

إن المشاركين في المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم للجميع المنعقد في بيروت في الفترة ٢٠-٢٣ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٤، والذي ضم ممثلين رفيعي المستوى من وزارات التربية والتعليم في الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني وخبراء في التربية والتعليم، إذ أخذوا علماً بالتقرير الإقليمي حول الخطط الوطنية للتعليم للجميع التي سلمت إلى مكتب اليونسكو الإقليمي من أغلبية الدول العربية، وشاركوا بالنقاشات التي دارت خلال المؤتمر حول المحاور المختلفة للتعليم للجميع، وإذ يؤكدون التزامهم العمل الحثيث في سبيل تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع، والمتمثلة في:

- تحسين الرعاية والتربية في الطفولة المبكرة.
- إلزامية التعليم الابتدائي ومجانيته وضمان إكمال الطلبة جميعهم له.
- اكتساب الصغار واليافعين والراشدين المهارات اللازمة للحياة.
- تخفيض ٥٠٪ من نسب الأمية.
- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين.
- تحسين جوانب النوعية كافة.

كما يؤكدون التزامهم بمبادئ العمل وتوجهات التنفيذ الواردة في إطار العمل العربي المعتمد في مؤتمر القاهرة في العام ٢٠٠٠ وهي:

• مضاعفة الجهود وتعبئة الموارد من أجل تلبية حاجات التعليم الأساسية للجميع.
• اعتماد رؤية موسعة تشرك القطاعات والأوساط في المجتمع كافة.
• توفير فرص تعليم متكافئة للجميع، بمن فيهم ذوو الحاجات الخاصة.
• توفير بيئة صحية آمنة وجاذبة تشجع المتعلم على التفكير والتعبير المستقلين.
• توظيف تقانات الاتصال والمعلومات في سبيل توفير التعليم وتجويده.
• اتخاذ القرارات على أساس المعرفة والمعلومات الموثوقة.
• التكامل بين البرامج والمشاريع.
• تعزيز الشراكات بين جميع الفرقاء المعنيين بالتعليم للجميع.
• تعزيز فعالية المتابعة.

وإذ يدركون أهمية السعي الجاد لتحقيق أهداف التعليم للجميع على المستويين الوطني والإقليمي، يقرون **توجهات العمل المستقبلي** التالية:

على مستوى الدول:

تجدد كل دولة عربية التزامها بأهداف التعليم للجميع وبالعمل على تحقيقها بجميع الوسائل الممكنة وتترجم هذا الالتزام بالإجراءات التالية:

١ - تؤكد الحكومة بشكل واضح الخيارات السياسية العليا الخاصة بالتربية عموماً وبأهداف التعليم للجميع الستة خصوصاً، وتعلنها على المستوى الشعبي.

٢- تتخذ السلطات المعنية القرارات اللازمة الخاصة باعتماد إطار مؤسسي لآليات تصميم وتنفيذ ومتابعة مختلف برامج الخطة الوطنية للتعليم للجميع. ومن ذلك بشكل خاص:

- تستكمل السلطات المختصة في كل دولة تشكيل المنتدى الوطني للتعليم للجميع يشمل جميع الفئات المعنية وتعمل وزارة التربية والتعليم بشكل جاد على تفعيل دوره في حوار وطني موسع حول الأهداف والأولويات والبرامج وعلى إقامة شراكة فاعلة مع جميع الأطراف في التصميم والتنفيذ والمتابعة، ولاسيما الوزارات ذات الصلة والمنظمات والهيئات الأهلية.
- تستكمل وزارة التربية والتعليم إنشاء جهاز دائم لمتابعة أنشطة التعليم للجميع في مراحل تصميم البرامج التنفيذية وتطبيقها ومتابعة تنفيذها وتنسيق جهود مختلف الشركاء من القطاعين العام والأهلي، ويكون الذراع التقني للمنتدى الوطني، لجهة توفير البيانات والمؤشرات وإعداد التقارير حول التقدم باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع.

٣- تستكمل الجهة المعنية في كل دولة وضع الخطة الوطنية للتعليم للجميع بصورتها النهائية قبل نهاية أيار /مايو ٢٠٠٤ في ضوء معايير الخطة ذات المصداقية أي:

- أن تتسم بشمولية أهدافها.
- أن تتضمن برامج تنفيذية محددة زمنياً.
- أن تتكامل مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أن تلحظ أدوار ومسؤوليات كل من الجهات المعنية، الحكومية وغير الحكومية.

- أن تعتمد المعطيات الكمية والنوعية المتوفرة لسنة الأساس ٢٠٠٠/٢٠٠١، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل بعد ذلك.
- أن تتضمن تقديرات للكلفة وتحديداً لمصادر التمويل.
- أن تلحظ آليات للمتابعة والتقويم.

٤- تلتزم وزارة التربية والتعليم العمل على بلورة برنامج واضح لتأمين مستلزمات تنفيذ مختلف أنشطة الخطة، من تشريعات وسياسات تمويل وغير ذلك، وبالسعي الجاد لتأمين مصادر تمويل مستقلة عن الميزانية السنوية العادية التشغيلية وموازية لحزمة الإجراءات والبرامج التنفيذية التي تطرحها استراتيجية التطوير التربوي في الدولة.

٥- تبادر الجهات المعنية كافة إلى اعتماد نهج واضح في اتخاذ القرار المستنير القائم على المعرفة والمعلومات الحديثة والدقيقة والموثوقة وما يتطلبه ذلك من تطوير آليات لجمع البيانات وتحليلها وقراءتها واشتقاق المؤشرات ذات الصلة وتأويلها وتوظيفها لخدمة التشخيص النوعي للواقع التربوي.

٦- تسعى الدول إلى الاستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة للمساهمة في ردم الهوة بين التمويل المتوفر والموارد المالية المطلوبة لتنفيذ الخطة تخفيفاً لحجم الموارد المالية الجديدة التي يجب السعي للحصول عليها.

٧- تضع كل دولة موجزاً لخطتها الوطنية تبين لكل هدف من أهداف التعليم للجميع الموارد المطلوبة والمتاحة والفجوات المرتقبة في التمويل.

٨- تعمل الجهة المسؤولة عن الخطة الوطنية للتعليم للجميع على تعبئة وسائل الإعلام الجماهيري لنشر الرؤية الموسعة حول التعليم للجميع ومفاهيمه ومبادئه، وبخاصة ما يتعلق بنشر المعرفة المتجددة حول الطفولة المبكرة، وحقوق الطفل، ومفاهيم التعلم وتعزيز نوعية التعليم، ودور الأهل والمجتمع المدني في تحقيق أهداف التعليم للجميع.

على المستوى الإقليمي:

يستمر مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت وسائر مكاتب اليونسكو في المنطقة العربية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين، بدعم جهود الدول في سبيل تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولاسيما من خلال ما يأتي:

١- يعد المكتب برنامج عمل استناداً إلى تشخيص دقيق لاحتياجات الدول العربية فيما يتعلق بالتعليم للجميع وفقاً لخططها الوطنية المعتمدة، ويحدد طبيعة المساعدات التقنية والمالية المطلوبة وآليات تلبية هذه الاحتياجات، كما يربط ذلك بحركة التعليم للجميع على المستوى العالمي.

٢- يعتمد المكتب نهجاً تجديدياً في مجال تعزيز القدرات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ الخطة الوطنية للتعليم للجميع ويكثف التدريب النوعي المتخصص للمعنيين الأكثر التصاقاً بالخطة.

٣- يرصد المكتب حركة الدول العربية باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع بصورة دورية، ويقدم تغذية راجعة لهذه الدول وللمنتديات العالمية حول فعالية خطط التعليم للجميع وحول آليات عملها.

٤- يقوم المكتب بتوثيق البرامج والتجارب النوعية التي ثبتت فعاليتها في التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع في المنطقة العربية ويعممها على الدول، وبخاصة تلك التي تشهد مشكلات مماثلة (تعليم الفتيات، محو الأمية، تدريب المعلمين، الخ...).

٥- يستمر المكتب في تقديم المساعدة التقنية اللازمة للدول في بناء قواعد المعلومات واستخدامها في دعم القرار التربوي في مجالات رسم السياسات والتخطيط والإدارة والتطوير.

٦- يسعى المكتب إلى نشر ثقافة الجودة ومعاييرها في إطار التعليم للجميع، بما في ذلك آليات وأدوات التحقق منها وتوظيفها في عمليات الإدارة والتعليم والتعلم وضمان جودة المخرجات.

٧- يواصل المكتب جهوده لاستقطاب موارد مالية إضافية تنفق لمساندة الدول على تنفيذ خططها كما يستمر في تقديم الدعم التقني اللازم لتمكين الدول من الحصول على دعم الجهات والمنظمات المانحة.

٨- ينشط المكتب موقعه الالكتروني (باللغة العربية) ويستخدمه في سبيل نشر المعرفة الخاصة بالتعليم للجميع بما في ذلك الخطط الوطنية والتقارير الخاصة بها، والمؤشرات والبحوث ذات الصلة والمواد التدريبية والتجارب الرائدة والبديلة وبخاصة تلك التي تؤمن الوصول إلى الفئات الأكثر حرماناً وتلك التي تظهر كفاءة عالية نظراً للموارد المتاحة، ومساهمات القطاع الأهلي بمختلف فئاته.

٩- يجدد المكتب تعاونه مع المنظمات الدولية والإقليمية في إطار الهيئة العربية الإقليمية للتعليم للجميع التي أنشأها ويسعى إلى تفعيل

فريق هيئات الأمم المتحدة والمنظمات والدول المانحة لدعم الخطة الوطنية للتعليم للجميع في كل من الدول المعنية من أجل متابعة تنفيذ الخطط والسعي لتأمين الدعم التقني والمالي اللازم لتنفيذها.

على الصعيد الدولي:

١ - الطلب من اليونسكو العمل على تعزيز الوجود العربي في المحافل الخاصة بالتعليم للجميع ولاسيما في اللجنة الاستشارية العليا حول التعليم للجميع وفي وحدة متابعة إعلان داكار.

٢ - الطلب من اليونسكو والشركاء الدوليين تكثيف الجهود على المستوى الدولي لتوفير الحماية لتعلم الأطفال واليافعين والكبار في المناطق التي تقع تحت الاحتلال أو في ظروف طارئة، وتوفير الدعم المالي والتقني اللازم.

٣- الطلب من اليونسكو العمل على حماية المؤسسات الثقافية والتربوية مما تقوم به السلطات الإسرائيلية من تهديم وتدمير في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وتشويه للمناهج الدراسية في الجولان السوري المحتل وتقديم الدعم المادي والتقني لها.

٤ - الطلب إلى اليونسكو والمجتمع الدولي دعم العراق في إعادة بناء نظامه التربوي على أسس علمية وتربوية واضحة المعالم وتوفير المستلزمات التقنية والمادية والمالية لذلك، بما في ذلك بناء قدراته الوطنية على إدارة النظام التربوي وإدارة الخدمات التعليمية.

هذا وقد سبقت الإشارة إلى الفقرتين الأخيرتين في موقع آخر.

على صعيد الأنشطة :

- الميادين ذات الأولوية التي تحتاج إلى دراسات معمقة والتي من شأنها تسهيل تنفيذ الخطط الوطنية للتعليم للجميع :

١ - تطوير معايير ومؤشرات لجودة التعليم بما في ذلك آلياتها وأدواتها وبنى وهياكل تضمن استمرارها.

٢ - دراسات حول الكفاءة الداخلية للتعليم الأساسي وظواهر الإعادة والتأخر المدرسي والاحتقان في الصفوف بما في ذلك الهدر التربوي الناجم عن ذلك.

٣ - دراسة آليات مشاركة الجمعيات الأهلية والمنظمات الوطنية في مجهود التعليم للجميع.

٤ - إعداد وثيقة مرجعية حول استخدام تقانية (تكنولوجيا) المعلومات في الميدان التربوي.

٥ - إعداد وثيقة مرجعية حول نماذج إعلامية رائدة في نشر وتعميم أهداف التعليم للجميع وبخاصة الحق بالتعليم للفئات الأقل حظاً وحشد التأييد والدعم المجتمعي الموسع لها.

٦ - إعداد وثيقة مرجعية حول سبل رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين وتنمية قدراتهم في إطار التعليم النظامي.

٧ - دراسة مسحية للاحتياجات التعليمية في المناطق والدول التي تعاني من صراعات أو خرجت من مثل هذه الصراعات.

- الميادين ذات الأولوية التي تحتاج إلى بناء قدرات الأطر الوطنية المسؤولة عن تحقيق أهداف التعليم للجميع :

١ - في مجال التخطيط والإدارة والمتابعة:

• إعداد المشروعات وتقدير الكلفة.

• إدارة البرامج والمشروعات المنبثقة عن الخطة.

• متابعة تنفيذ الخطة وتقييمها المرحلي والنهائي.

• إدارة نظم المعلومات التربوية.

• مشاركة المجتمع في التعليم.

٢ - في مجال المعلمين وسائر العاملين في التربية:

• تدريب العاملين في الإدارة المدرسية.

• بناء المناهج الدراسية وإنتاج المواد التعليمية.

• العناية بالطفولة المبكرة.

• أساليب جديدة في تقييم مكتسبات المتعلمين مبني على الكفايات وذات طابع شمولي ومستمر.

• التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار التعليم النظامي.

• الاستخدام الأمثل للتقانة (للتكنولوجيا) لتحسين نوعية التعليم.

• العناية بالمناطق المحرومة.

- القضايا المشتركة بين الدول لتبادل الخبرات وتوثيق التعاون:

١ - التجارب الناجحة في الرعاية والدعم المدرسي لمعالجة ظاهرة الإعادة والتأخر المدرسي والصعوبات التعليمية.

٢ - برامج محو الأمية المدمجة بالتأهيل المهني.

٣- التجارب الرائدة في تعبئة الموارد البشرية عن طريق التطوع أو الخدمة المجتمعية (مثلاً قطاع الطلبة أو فئة خريجي التعليم العالي أو فئة المجندين) لتحقيق أهداف التعليم للجميع (محو الأمية، تقديم خدمات دعم في التعليم الأساسي، الخ...).

٤- التدريب عن بُعد وتنمية صناعة برمجيات التعليم وإنشاء موقع عربي مشترك على شبكة الانترنيت العالمية لتبادل الخبرات والتجارب في مجال تقانة (تكنولوجيا) المعلومات واستخدامها في العمل التربوي بمبادرة من تونس ومصر.

٥- دعم الشراكات مع المجتمع المدني.

٦- تطوير أساليب التقييم التربوي للكفايات في مختلف مستويات التعليم.

٧- تأهيل الإعلاميين للترويج للتعليم للجميع.

٨- أشكال اللامركزية ومشاركة المجتمع المحلي.

أخيراً، يؤكد المشاركون في المؤتمر أهمية المشروعات ذات الأولوية المتقدمة لبعض الدول والتي من شأن تنفيذها تسريع الخطوات نحو تحقيق أهداف هامة من الخطة الوطنية للتعليم للجميع، ويدعون المكتب الإقليمي لليونسكو، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، لتقديم الدعم المادي والتقني لمساعدة هذه الدول على تنفيذ هذه المشروعات.

ومن هذه المشروعات:

١- مشروع سورية الهادف إلى إعادة تأهيل المعلمين والمدرسين المساعدين القائمين على رأس العمل، بخاصة في الحلقة الأساسية،

لرفع مستواهم التأهيلي إلى مستوى الإجازة الجامعية نظراً لدور المعلم في تعزيز نوعية التعليم الأساسي.

٢- مشروع اليمن لتأهيل المعلمين الذين لا يحملون مؤهلات جامعية، وبخاصة مدرسي المراحل العليا من التعليم الأساسي، وتدريبهم على طرائق التدريس الحديثة لمواكبة التطور النوعي في المناهج.

٣- مشروع فلسطين لتأسيس مراكز للتقنيات التربوية والوسائل التعليمية للوفاء بمتطلبات المناهج.

٤- مشروع المملكة العربية السعودية لبناء قدرات القيادات العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة.

٥- مشروع السودان الهادف إلى تدريب العاملين في مجال الخريطة المدرسية على مستوى الولايات والمحليات في إطار الفدرالية التي اعتمدتها الدولة لتمكينها من تنفيذ برامج خطة التعليم للجميع.

٦- مشروع مصر الهادف إلى استكمال البنية التحتية لتقانة (لتكنولوجيا) المعلومات في التعليم الابتدائي للوصول إلى المستوى الهادف من حيث عدد الطلبة لكل حاسوب.

٧- مشروع سلطنة عمان الهادف إلى رفع مؤهلات المعلمين من حملة دبلوم الكليات المتوسطة لمستوى الإجازة (البكالوريوس) في التربية.

٨- مشروع الأردن الهادف إلى إدخال تقانة (تكنولوجيا) المعلومات إلى الصفوف المدرسية في تعميم تجربة المدرسة الاستكشافية.

ولقد ناقشت إحدى الطاولات المستديرة التي نظمت في إطار المؤتمر موضوع «دور المنظمات الأهلية والمجمع المدني في تحقيق أهداف التعليم

للجميع»، شاركت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في إعداد أوراق العمل التي قدمت إليها.

أهم التوصيات التي أقرتها :

- تكوين وتنشيط مقترح المنتديات الوطنية التي أوصت بها المؤتمرات السابقة، فهي محافل ضرورية لتبادل الخبرات الوطنية.
- تأسيس المنتدى الإقليمي العربي للتعليم للجميع.
- تحقيق مشاركة فعلية من المجتمع المدني في وضع الخطط القومية.
- الإبداع في الربط بين التعليم للجميع، وبعض القضايا القومية مثل البطالة.
- التوجه نحو تطوير رؤى تنموية للمنظمات الأهلية، تأخذ في اعتبارها مفاهيم التعليم للجميع.
- إبراز المناهج الناجحة للشراكة في العالم العربي بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات.
- ممارسة دور ضغط لتتبنى الحكومات استراتيجيات فاعلة للتعليم.
- تطوير البحوث وقواعد البيانات التي تمكن مؤسسات المجتمع المدني من لعب دورها بشكل أكثر فاعلية.
- تفعيل دور المنظمات الأهلية في حل مشكلات التعليم للجميع في الفئات المختلفة، مع التركيز على قضيتي محو الأمية والتسرب من التعليم الأساسي، وإدماج ذوي الحاجات الخاصة.
- العمل على رفع مستوى الوعي العام لدى مؤسسات المجتمع المدني عامة والمنظمات الأهلية خاصة، بهدف تنشيط وتفعيل دورها في التعليم للجميع. ولقد تضمنت توجهات العمل المستقبلي :

على مستوى الدول :

- تستكمل وزارة التربية والتعليم إنشاء جهاز دائم لمتابعة أنشطة التعليم للجميع في مراحل تصميم البرامج التنفيذية وتطبيقها ومتابعة تنفيذها، وتنسيق جهود مختلف الشركاء من القطاعين العام والأهلي على أن تلحظ أدوار ومسؤوليات كل من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية.
- تعمل الجهة المسؤولة عن الخطة الوطنية للتعليم للجميع على تعبئة وسائل الإعلام الجماهيري لنشر الرؤية الموسعة حول التعليم للجميع ومفاهيمه ومبادئه.

على الصعيد الدولي :

- الطلب من اليونسكو والشركاء الدوليين تكثيف الجهود على المستوى الدولي لتوفير الحماية لتعلم الأطفال واليافعين والكبار في المناطق التي تقع تحت الاحتلال أو ظروف طارئة وتوفير الدعم المالي والتقني اللازم.
- الطلب من اليونسكو العمل على حماية المؤسسات الثقافية والتربوية مما تقوم به السلطات الإسرائيلية من تهديم وتدمير في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، وتشويه المناهج الدراسية في الجولان السوري المحتل، وتقديم الدعم المادي والتقني لها.
- الطلب من اليونسكو والمجتمع الدولي دعم العراق في إعادة بناء نظامه التربوي على أسس علمية وتربوية واضحة المعالم، وتوفير المستلزمات التقنية والمادية والمالية بما في ذلك قدراته الوطنية على إدارة النظام التربوي وإدارة الخدمات التعليمية.

على صعيد الأنشطة :

تضمنت توجهات العمل المستقبلي :

الميادين ذات الأولوية التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من شأنها تسهيل تنفيذ خطط التعليم للجميع ومنها :

- دراسة آليات مشاركة الجمعيات الأهلية والمنظمات الوطنية في مجهود التعليم للجميع.
- الميادين ذات الأولوية التي تحتاج إلى بناء قدرات الكوادر الوطنية المسؤولة عن تحقيق أهداف التعليم للجميع.

في مجال التخطيط والإدارة والمتابعة :

- مشاركة المجتمع في التعليم.
- الاستخدام الأمثل للتقانة (للتكنولوجيا) لتحسين نوعية التعليم.

القضايا المشتركة بين الدول لتبادل الخبرات وتوطيد التعاون، منها :

- برامج محو الأمية المدمجة بالتأهيل المهني.
- دعم الشراكات مع المجتمع المدني.
- أشكال اللامركزية ومشاركة المجتمع المدني.

وفي إطار المسار الإقليمي الهادف إلى تعزيز مشاركة منظمات العمل الأهلي والمجتمع المدني في مسار التعليم للجميع، عقدت ثلاث ورشات عمل في كل من بيروت وعمان ودمشق، بالتعاون بين مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية «يوندباس» والجهات المعنية في هذه الدول العربية.

الخلاصة

تهدف رؤية التعليم للجميع إلى تأمين تعليم أساسي نوعي للجميع، وتمكين الأطفال واليافعين والراشدين من تطوير قدراتهم، والإفادة من الفرص الجديدة لتحويلهم إلى مواطنين أكثر نشاطاً، وتأمين استمرارية التغيير الإيجابي.

لقد بدأت حركة التعليم للجميع عام ١٩٩٠ خلال المؤتمر العالمي الذي عقد في جومتين بمشاركة ممثلين عن الحكومات والوكالات التنموية الثنائية والمتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني. انعقد المؤتمر بتنظيم من خمس وكالات متعددة الأطراف، وهي: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - اليونسكو - صندوق الأمم المتحدة للسكان - اليونيسيف والبنك الدولي). وقد تضمن إعلان جومتين حول التعليم للجميع التزاماً من قبل الحكومات الوطنية والشركاء التنمويين لتعميم التعليم الابتدائي، وتخفيض الأمية بنسبة كبيرة بحلول العام ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من إحراز بعض النجاحات فلقد أثبت هذا الهدف عدم واقعيته بالنسبة إلى العديد من الدول ضمن الإطار الزمني المقترح.

وقد تعهدت ١٦٤ حكومة ومنظمات شريكة من مختلف أنحاء العالم في منتدى داكار عام ٢٠٠٠ تعهداً جماعياً بأن توسع إلى حد كبير فرص انتفاع الأطفال والشباب والكبار بالتعليم بحلول عام ٢٠١٥. حيث تبنى المشاركون تصوراً شاملاً للتعليم يستند إلى حقوق الإنسان، ويؤكد

أهمية التعليم في كل مراحل العمر، ويشدد على ضرورة اتخاذ تدابير خاصة للوصول إلى الفئات الأفقر والأضعف والأشد حرماناً في المجتمع.

وفي الواقع فإن غايات التنمية الدولية بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية تؤمن أجندة تنموية شاملة تعزز وتتعزز بها أهداف التنمية للجميع. لقد حددت المهلة الزمنية نفسها (٢٠١٥) لكل من أهداف التعليم للجميع الستة والأهداف الإنمائية للألفية، وهي كلها تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي دعماً للمخططات التنموية للحكومات الوطنية.

وقد نظم الشركاء الخمسة متابعة للمبادرة من خلال منتدى التعليم العالمي في داكار في نيسان /إبريل عام ٢٠٠٠، حيث راجعت الحكومات الوطنية المشاركة كما راجع الشركاء التنمويون التقدم المحرز، وأعادوا التأكيد على «رؤية التعليم للجميع»، واتفقوا على مجموعة من ستة أهداف معنية بالتعليم للجميع، وفيما حدد مؤتمر جومتين رؤية متماسكة للتعليم للجميع، سعى المنتدى العالمي إلى اعتماد خطوات أقوى وأكثر إلحاحاً لتحقيق هذه الرؤية.

وبناء على التقييمات الوطنية والإقليمية للتعليم للجميع التي أجريت قبل انعقاد منتدى التعليم العالمي في داكار /السنغال وعلى الاستراتيجيات الوطنية المعدة، حث «إطار عمل داكار» كل الدول على تطوير الخطط الوطنية لمعالجة مسألة التعليم للجميع وتركيز نشاطات التعليم للجميع على المستوى القطري. كما حث المجتمع الدولي الأوسع على الإيفاء بالتزاماته الجماعية من خلال تعبئة الموارد الهادفة إلى تأمين الدعم الفعلي للجهود الوطنية. ودعا إطار عمل داكار إلى رصد دولي منتظم، وفوض اليونسكو بمهمة التنسيق الدولي. وشدد على تبني الرؤية

الموسعة للإعلان العالمي للتعليم للجميع الصادر عن جوميتين ١٩٩٠ ، وعلى ضمان تلبية حاجات التعلم لدى جميع الشباب والكبار من خلال مداخل مناسبة إلى برنامج التعلم والمهارات الحياتية. وكذلك جاء إعلان المنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع الصادر عن المشاورة الدولية للمنظمات غير الحكومية التي نظمت في داكار /السنغال بتاريخ ٢٤-٢٥ نيسان /إبريل عام ٢٠٠٠ قبل انعقاد المنتدى العالمي حول التعليم للجميع ، والتي ضمت /٣٠٠/ منظمة غير حكومية لمناقشة التعليم للجميع ، ليؤكد انه بالإمكان تحقيق التعليم للجميع إذا ما التزمت الحكومات والوكالات الدولية بمجموعة من التعهدات ، يأتي في مقدمتها «تجديد الالتزام بالتعليم بوصفه حقاً ، وإن التعليم مسؤولية أساسية تقع على عاتق الدولة».

وفي منتدى داكار اتخذ قرار جديد ينص بوضوح على أنه ينبغي أن تكون جميع الأطراف مسؤولة عن بذل الجهود اللازمة للوفاء بالتعهدات التي قطعتها ، ووافقت الحكومات الوطنية على تكريس جهودها لتحقيق الأهداف المنشودة ، في حين تعهدت الوكالات الدولية بالعمل على ألا يكون نقص الموارد سبباً في منع أي بلد ملتزم بهذه الأهداف من التوصل إلى تحقيقها ، وكان إقرار مبدأ «تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع أداة من الأدوات المعتمدة لزيادة المساءلة عن تنفيذ تلك التعهدات».

أما إطار العمل الإقليمي للدول العربية الصادر عن المؤتمر العربي حول التعليم للجميع (تقييم العام ٢٠٠٠) المنعقد في القاهرة من ٢٤-٢٧ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٠ فقد انطلق من أن التعليم شأن مجتمعي ، وأن على جميع القوى والمؤسسات والمنظمات العربية والدولية

والجمعيات والاتحادات والهيئات الرسمية والأهلية أن تتكاتف لتوفير مستلزمات التعليم للجميع وتحقيق مراميه. وإن محو الأمية أولوية متقدمة للتعبئة الوطنية والإقليمية والدولية، وإن تحسين جودة التعليم أولوية ملحة في إطار العمل العربي من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، وشدد المؤتمر على ضرورة إعادة التأكيد على رسالة جومتين على الصعيد الدولي.

وقد ركز المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع الذي عقد في بيروت في شهر كانون الثاني /يناير عام ٢٠٠٤ في إطار توجهات العمل المستقبلي على آليات تحقيق وتنفيذ الأهداف الستة للتعليم للجميع، على مستوى الدول المشاركة، وعلى المستويين العربي والدولي، وعلى صعيد الأنشطة والمشروعات والبرامج التي تشمل تطوير معايير ومؤشرات الجودة في التربية، والتخطيط والإدارة، وفي مجال تأهيل المعلمين والمدرسين، والتربية المبكرة، والمشروعات التربوية المرتبطة بها.

هذا ويبين تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠٠٢ أن التحدي الذي يواجه أمم العالم ما زال كبيراً، وعلى الرغم من أن عمليات التخطيط جارية بالفعل، فإن الحاجة تدعو إلى تعزيزها. ويعتبر الالتزام الوطني من جانب الحكومات والمجتمع المدني معاً عاملاً رئيسياً لتحقيق هذه الأهداف.

وفي الواقع فإن تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في الإسهام بتحقيق التعليم للجميع يتم عبر تأمين التزام المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في صياغة استراتيجيات تطوير التعلم وفي تنفيذها ومتابعتها، وهذا يتطلب كما أكده إطار عمل داكار والفعاليات التي نظمت:

- تربيـة وتنـشئة المـواطنين أسـرياً ومدرسـياً واجتماعيـاً علـى أهميـة المشاركة في الأعمال الطوعية.

- تحريـك الجهـود الـشعبية وتوظيفهـا للإسـهام في تحقيـق التعلـيم للجميـع ، مـن خـلال إصـدار القـرار الـسياسي الـداعم لمبـادرات المنظمات غير الحكومية.

- إعادة تنظيم العلاقة بين الجهاز الحكومي والمنظمات.

- اعتماد المنظمات غير الحكومية على مبدأ جماعية العمل.

- الاعتمـاد علـى الأسـلوب العلمـي في التخطـيط والتنفيـذ والتقـويم لتوظيف الجهود الشعبية.

- تحفيز الجهود الشعبية عن طريق المكافآت والحـوافز الماديـة والمعنويـة للمتطوعين في التعليم والمنخرطين في التعلم، والمتقدمين منهم.

- تحقيق التعـاون والتكامـل بـين المؤسـسات والمنظمـات غـير الحكوميـة الرسميـة والجمعيـات الأهليـة الفاعلـة في حقـل التعلـيم للجميـع ، وذلك مـن خـلال مـشاركتها في الهيئـات الوطنيـة للتعلـيم للجميـع ، وتحقيق إسـهامها في رسـم الـسياسات ، وصـياغة الـبرامج والمـشاريع وتطبيقها وتقييمها لتحقيق خطط التعليم للجميع.

- تطـوير قـدرات المؤسـسات والمنظمـات الأهليـة المعنيـة تعزيـزاً لـصقل مهـارات العـاملين فيهـا في مجـال الإسـهام في تحقيـق أهـداف التعلـيم للجميع ، وذلك من خلال دعم وتمويل البرامج التي تعنـى بـالتعليم للجميـع ، وإسـهام كـل مـن منظمـات الأمـم المتحـدة (اليونـسكو ، اليونيـسيف ، برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي ، البنـك الـدولي ، المنظمـات الدوليـة والإقليميـة ، الإيسيـسكو ، الألكـسو ، الأجفنـد) وغيرها من المنظمات.

- بناء مؤسسات العمل غير الحكومي، وتمكينه لتحريك المساهمة الشعبية.
- توظيف وسائل الإعلام من أجل تكوين وعي حقيقي بأهمية الجهود الشعبية، ودور المنظمات غير الحكومية في تحقيق أهداف التعليم للجميع.
- تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة استراتيجيات تطوير التعليم، وفي تنفيذها ومتابعتها.

لقد أوضحت التقارير العالمية لرصد التعليم للجميع واقع هذا التعليم، والتطور الذي طرأ عليه، وما يجب القيام به لتنفيذ الالتزامات التي تمّ التعهد بها على شتى الصعد، ومختلف المجالات ذات الصلة.

كما أوضحت التوطئة الخاصة بتقديم كل تقرير من التقارير المشار إليها وجهة نظر الإدارة العامة لليونسكو في الموضوع المطروح في كل تقرير.

ومن المفيد أن نشير إلى ملخص لبعض هذه التقارير يتناول ملخص التقرير المعنون (التعليم للجميع: هل يتقدم العالم في المسار الصحيح؟) لعام ٢٠٠٢ «الفرص المتاحة للتعلم، وهي تهدف أساساً إلى تقييم مدى انتفاع جميع الأطفال والشباب والكبار في جميع أنحاء العالم بالمزايا المرتبطة بالتعليم، فضلاً عن تقييم مدى الوفاء بالتعهدات التي قطعت منذ عامين في نيسان /إبريل عام ٢٠٠٠ أثناء المنتدى العالمي للتربية الذي عقد في داكار. وهو يقدم إجابة مؤقتة عن السؤال فيما إذا كان العالم يسير قدماً نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥».

لقد اتفق المشاركون في المنتدى العالمي للتربية عام ٢٠٠٠ على ستة أهداف للتعليم للجميع اعتبرت أساسية، ويمكن بلوغها وتحقيقها إذا ما

توافر الالتزام القوي، والعزيمة الصادقة على الصعيد الدولي، ويعلن «إطار عمل داكار» أنه بحلول عام ٢٠١٥ سيتاح لجميع الأطفال في السن المدرسية الالتحاق بتعليم مجاني ذي نوعية مقبولة، وأنه ستتم إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم. وستخفض مستويات الأمية في أوساط الكبار بمقدار النصف. وستشهد الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة زيادة كبيرة. وسيطرأ تحسن على جميع الجوانب النوعية للتعليم. وفي سنة ٢٠٠٠ أيضاً تم الاتفاق على «الأهداف الإنمائية للألفية»، وحدد هدفان منها «تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، باعتبارهما عاملين أساسيين للقضاء على الفقر المدقع».

يوضح ملخص التقرير المعنون (الجندر والتعليم للجميع قفزة باتجاه المساواة) لعامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، «أنه بحلول العام ٢٠٠٥ يجب أن يكون العالم قد قضى على التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بمراحل التعليم الابتدائية والثانوية.

هذا هو الالتزام الذي قامت به الأسرة الدولية في المنتدى العالمي للتربية الذي انعقد في داكار في نيسان /إبريل عام ٢٠٠٠. في ذلك الوقت شكلت الفتيات ٥٧٪ من ١٠٤ ملايين طفل غير ملتحقين بالمدرسة، بينما شكلت النساء ثلثي من ٨٦٠ مليون راشد أمي. وهدف العام ٢٠٠٥ ليس إلاّ الخطوة الأولى. كلنا ملتزمون بتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم بحلول العام ٢٠١٥.

إذاً ليس الأمر مجرد أرقام. فالتكافؤ مهم لكنه ليس كافياً. التعليم حق. وهذا يتطلب النفاذ المتكافئ إلى نوعية جيدة من التعليم، كما يحتاج

إلى عملية تعلم يحظى فيها الفتيان والفتيات والرجال والنساء بفرص متساوية لتنمية مواهبهم تنمية كاملة. ويظهر هذا التقرير أن هناك سياسات واستراتيجيات يمكن أن تضع المجتمعات كافة على الطريق التربوي الذي من شأنه تحقيق المساواة بين الجنسين، وتشهد على ذلك الدول التي تقدمت جيداً على هذا الطريق».

يتناول الملخص التنفيذي للتقرير المعنون (القرائية من أجل الحياة) لعام ٢٠٠٦ موضوع محو الأمية وهو أحد الأهداف التي تعرضت لأكبر قدر من الإهمال من بين الأهداف الستة التي اعتمدها ١٦٤ بلداً في المنتدى العالمي للتربية المنعقد في داكار /السنغال عام ٢٠٠٠. يشدد التقرير على ضرورة تكريس المزيد من العناية على مستوى السياسة العامة، والمزيد من الموارد لمحو الأمية، ويؤكد المنافع التي يوفرها محو الأمية للأفراد والجماعات والأمم (الفصل الخامس). وتعتبر مهارات القرائية عاملاً أساسياً في حياة مجتمعات المعرفة المعاصرة. وقد تطورت مفاهيم القرائية خلال السنوات الخمسين الماضية لتعكس تلك الحاجات التي ما فتئت تزداد تعقيداً وإلحاحاً (الفصل السادس). ويستند التقرير إلى مجموعة من مصادر البيانات في تحليل نطاق التحدي المتعلق بمحو الأمية (الفصل السابع). وهناك لمحة عامة تاريخية تتضمن تحليلاً للكيفية التي انتقلت بها المجتمعات المختلفة إلى حالة القرائية الواسعة النطاق، مع استعراض السياق الاجتماعي الأوسع نطاقاً الذي يحفز الأفراد على اكتساب مهارات القرائية، والعمل على إدامتها (الفصل الثامن).

إن بناء المجتمعات المتعلمة يتطلب اعتماد استراتيجية تقوم على عناصر ثلاثة هي التعليم المدرسي الجيد، وبرامج التعليم للشباب

وللراشدين، وتعزيز البيئات الملائمة للتعليم (الفصل التاسع). وهذا النهج يبرز الترابط القائم بين أهداف التعليم للجميع التي يستعرض التقرير مدى ما أحرز من تقدم نحو تحقيقها، ولاسيما فيما يخص الهدف المتعلق بتحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥ (الفصل الثاني). ومن أجل تسريع وتيرة التغيير فإنه من الضروري اعتماد سياسات وطنية سليمة (الفصل الثالث). ويتعين على المجتمع الدولي أن يساند هذه الجهود، ذلك أنه على الرغم من تزايد حجم المعونة المقدمة للتعليم الأساسي فإنها تظل أقل بكثير من مستوى الحاجات (الفصل الرابع).

وينتهي التقرير إلى تسليط الضوء على التدابير ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها للتوصل إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع خلال السنوات العشر القادمة (الفصل العاشر).

يتناول ملخص التقرير المعنون (إرساء أسس متينة من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة) لعام ٢٠٠٧: أن الطفولة المبكرة تمثل مرحلة تحول كبير وتحدد البرامج التي تدعم الأطفال الصغار خلال السنوات التي تسبق الالتحاق بالمدرسة الابتدائية أسساً متينة يرتكز عليها المتعلم والنمو في المرحلة التالية. كما أن هذه البرامج تعوض عن الحرمان والاستبعاد، إذ إنها توفر وسيلة للخروج من الفقر.

يركز هذا التقرير على الهدف الأول من أهداف التعليم للجميع، الذي يدعو البلدان إلى توسيع وتحسين الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وهما عبارة عن مجموعة شاملة من العناصر تتضمن الرعاية والصحة والتغذية، إضافة إلى التربية. ويمثل الأطفال المحرومون الفئة التي

يمكن أن تجني من ذلك أكبر قدر من الفائدة، ومع ذلك فإن مرحلة الطفولة المبكرة لا تحظى بالأولوية إلاّ في القلة القليلة من البلدان النامية ومن الوكالات المانحة.

ومن ناحية أخرى يُحرز تقدم كبير باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولاسيما الهدف الرئيسي المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي. ويزداد عدد الفتيات المواظبات على المدرسة، كما تزداد المعونة الدولية المخصصة للتعليم، ولكن، كما يبين التقرير ضرورة إنجاز الكثير لتحقيق الهدف الذي من المقرر بلوغه بحلول عام ٢٠١٥، وإن لم تكثف الجهود منذ الآن، فلن يتسنى التغلب على الاستبعاد، ولا تأمين فرص التعليم الشاملة لكل فرد منذ مرحلة الطفولة المبكرة، وفي شتى مراحل الحياة.

الفصل السادس

المجالس والشبكات العربية والدولية

لمحو الأمية وتعليم الكبار

نتناول في هذا الفصل المجالس والشبكات العربية والدولية في ميداني محو الأمية وتعليم الكبار مبينين المناشط والفعاليات التي تمت في هذين الميدانين إن في المجالس أو في الشبكات العربية والدولية.

أولاً - المجلس العالمي لتعليم الكبار

١- إحداث المجلس وأهدافه:

إن تعليم الكبار يحتل في معظم بلدان العالم مكان الصدارة من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. رجال ونساء عمدوا إلى تنظيم أنفسهم لنيل نصيبهم من المعرفة، وكان يحدوهم في ذلك رغبتهم في تفهم العالم الذي يعيشون فيه، وفي تنظيم طاقاتهم، وتأكيد مطالبهم إزاء نظام اقتصادي كثيراً ما يفتقر إلى الإنصاف، وعزمهم على عقد روابط التضامن والمشاركة في تغيير بلادهم. ولقد تمكنوا من إنشاء فصول الدراسة المسائية ودورات محو الأمية، ودورات التعليم النقابي،

وكذلك بحث دور المرأة والشباب والمسنين في عالم العمل، وفي الحياة الاجتماعية ككل، بل وبحقهم في الوقت نفسه في الثقافة عن طريق الموسيقى والمسرح وأشكال التعبير الفني التي لم تعد وقفاً على فئات معينة.

وقد استطاع هؤلاء الرجال والنساء أن يصقلوا أداتهم الخاصة للإسهام في تحقيق التنمية وهي «تعليم الكبار». وفي نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، ونتيجة للاتصالات الثنائية، ومتعددة الأطراف التي جرت، أصبح هنالك قناعة حقيقية بأنه من الأهمية بمكان أن يتوفر لتعليم الكبار من البنى والنشاط والفكر ما يمنحه الصبغة الدولية.

وبحلول عام ١٩٢٩ أخذ تعليم الكبار يؤكد رسالته الدولية وبُعده الدولي من خلال سلسلة من اللقاءات والاجتماعات. وفي عام ١٩٧٢ نظمت اليونسكو المؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار، حيث انصب التأكيد على «المنسيين» و«المحرومين»، وتضاعف عدد البلدان المشاركة في هذا المؤتمر، وبخاصة من بلدان العالم الثالث، وظهرت فكرة إنشاء مجلس عالمي لتعليم الكبار. لكنها لم تلق الموافقة على الصعيد الرسمي، غير أن الروابط والبلدان التي أقرت هذه الفكرة أنشأت المجلس في كانون الثاني /يناير ١٩٧٣.

ولقد قدم مؤتمر «تعليم الكبار والتنمية» الذي انعقد في دار السلام بتنزانيا عام ١٩٧٦ الدليل على أن وجود تحالف على الصعيد الإقليمي والوطني بين الروابط غير الحكومية لتعليم الكبار يشكل قوة ضخمة بالنسبة إلى المربين. وإلى المجتمع الدولي على السواء.

في غضون «عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية» اتسع نطاق حركة تعليم الكبار اتساعاً واسعاً بفضل الجهود التي بذلها السيّد «روبي كيد» أول سكرتير عام للمجلس وبفضل مناضلين آخرين الذين مازالوا منذ زمن طويل يتفانون في نصرة تعليم الكبار منهم السيّد «مالكولم أديشياه» من الهند وهو أول رئيس للمجلس.

لقد شاركت في إنشاء المجلس (٣٢) رابطة وطنية تمثل (٣٢) بلداً ومقره «تورنتو» في كندا، والمجلس هو اتحاد من المنظمات الدولية غير الحكومية الوطنية والإقليمية.

وأصبح المجلس في عام ١٩٨٥ يضم ما يقارب من (٨٠) بلداً وست روابط إقليمية كبرى لتعليم الكبار في: (أفريقيا، أمريكا اللاتينية، أوروبا، البلاد العربية، آسيا، والكاريبي) كما يضم روابط قطاعية، وأعضاء منتسبين، وأعضاء أفراد. يجتمع أعضاء المجلس كل ثلاث سنوات في إطار جمعية عامة لانتخاب اللجنة التنفيذية التي تنعقد دوراتها في البلدان الأعضاء.

وكانت السيّدة «نيتا بارو» من «باربادوس» ترأس اللجنة التنفيذية في تلك الفترة. وتتولى أمانة السر (السكرتارية) العامة التي يديرها في تورنتو السيّد «باد هول» Budd Holle تقديم المعونة والمشورة للروابط الأعضاء فيما يضطلع به من مشروعات، وتنظيم اللقاءات والحلقات المخصصة للنقاش.

يصدر المجلس مجلة «التقارب» التي تتناول المستجدات في مجال تعليم الكبار في العالم في مقالات نظرية، وعروض للبحوث والتجارب الهامة، كما يصدر المجلس أربع مرات في السنة نشرة داخلية بعنوان (أخبار السكرتارية)، باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

٢- المؤتمرات والفعاليات التي نظمها المجلس
أو شارك فيها منذ إحداثه:

نظم المجلس العالمي لتعليم الكبار مؤتمراً عنوانه «من أجل تنمية حقيقية» في باريس في شهر تشرين الأول /أكتوبر عام ١٩٨٢، وقد وقع الاختيار على موضوع المؤتمر بغية تأكيد وترسيخ ضرورة العمل على تنمية محورها تحرير الإنسان. وهي الضرورة التي نوه بها في إعلان «دار السلام». استهدف المجلس أن يحقق المؤتمر ما يلي:

- توفير إطار لترسيخ وتجديد الأسس الفكرية والسياسية لتعليم الكبار، والإسهام في تحديد المفاهيم والآفاق والبرامج المقبلة.
- توعية العاملين في تعليم الكبار، والرأي العام بالمؤتمر العالمي الذي تقوم اليونسكو بتنظيمه في عام ١٩٨٥ بشأن تعليم الكبار.
- توسيع نطاق مشاركة المنظمات المعنية والأفراد والحركات في قضايا تعليم الكبار، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والنقابات والحركات النسائية، ومنظمات مناصرة السلام وهيئات التعليم الشعبي.
- البرهنة على ما يتمتع به تعليم الكبار من فعالية حقيقية، وقدرات في التصدي للمشكلات الأساسية التي تؤثر في العالم.

لبى الدعوة إلى مؤتمر باريس «من أجل تنمية حقيقية» حوالي (٦٠٠) مشارك ومشاركة من (١١٢) بلداً.

وقد دل تباين الأفراد والبلدان، واللغات، والأعمار والاهتمامات ومجالات العمل على ما تزخر به حركة تعليم الكبار من قوة وحيوية. وكان تنوع المشاركين جلياً للجميع، إذ جمع المؤتمر عدداً من الموجهين

علـى صـعيد المجتمـع المحلـي، والأسـاتذة الجـامعيين، والمـدربين، والاختصاصيين في مجال محو الأمية والتنمية الريفية والموظفين، وأعضاء في المنظمـات غـير الحكوميـة، والـروابط الـشعبية والفنـانين، وممثلـي الوكالات الدولية والمؤسسات، والنقابيين والباحثين والموجهين في مجال الصحة.

وكان عدد النساء اللاتي حضرن المؤتمر أكثر مما هـو مألوف في هـذا النوع من المؤتمرات، فقد زاد على (١٤٠) امرأة مـن (٥٥) بلـداً، ومثلـت في المؤتمر الكثير من الدول، حيث وصفه الرئيس السابق للمجلس العالمي لتعليـم الكبـار الـسيّد «مـالكولم»: «بالنظـام الـدولي الجديـد للقـاءات البشرية»، وكانت الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والعربية لغات رسمية في المؤتمر.

إن مـا أعلنـه الـسيّد فرانـسوا مـيتران رئـيس جمهوريـة فرنـسا عنـد افتتاحـه مـؤتمر بـاريس في مبنـى اليونـسكو علـى درجـة كـبيرة مـن الأهمية حيث قـال: «لـيس هنـاك ثـراء حقيقـي إلا في الإنـسان». أمـا الـسيّد أحمـد مختار أمبو المدير العالم لمنظمة اليونـسكو فقـد ذكّـر المؤتمرين بـأن مـؤتمرهم «مرحلة هامة» في التحضير للمؤتمر الدولي الرابع لليونسكو، في حين ذكّر السيّد الرئيس الفخري للمجلس العالمي لتعليـم الكبـار بـضخامة الأزمـة، وضـرورة إعـادة تحديـد الـدور الـذي يؤديـه تعلـيم الكبـار إزاء مـسؤولياته المتزايدة.

جـرى تكـوين (١٢) فريقـاً للعمـل في المـؤتمر، درسـت هـذه الفـرق الموضوعات التالية:

- تعليم الكبار والعمل.

- الرعاية الصحية الأولية.

- أوضاع النساء.

- التعليم في المجتمعات الريفية المعتمدة على ذاتها من أجل محو الأمية محواً كاملاً.

- التفاعل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.

- الثقافة والاتصال.

- الأنشطة التي يضطلع بها القطاع غير الحكومي من أجل إعداد سياسة لتعليم الكبار.

- التربية والسلام.

- الحوار بين الشمال والجنوب.

- التقانات (التكنولوجيات) الجديدة: مشكلة تواجه تعليم الكبار.

- مشكلات المهاجرين النازحين والمهاجرين الوافدين.

نظمت حلقات للعمل، ودورات خاصة لتوضيح بعض الجوانب التي تعنى فرق العمل بها، والتي انبثقت بعد ذلك عن توصيات وجهت إلى الهيئات الدولية لمعلمي الكبار.

ومنذ عام ١٩٨٢ استمر الاضطلاع بالأعمال التي دارت في المؤتمر في جميع الدول الأعضاء بالاستناد إلى التقرير الذي أعد عن المؤتمر. وفي حلقات دولية للمناقشات نظمت بصفة خاصة في (بغداد، وشنغهاي، وموسكو) بمساندة من منظمات المجلس العالمي لتعليم الكبار الأعضاء في هذه البلدان. وقد نظم المجلس مشاورة واسعة النطاق مع الروابط الأعضاء في إطار الإسهام في المؤتمر الرابع لليونسكو.

واستناداً إلى هذه الفعاليات والوثائق انبثقت التحليلات والتوصيات التي أعدها المجلس العالمي لتعليم الكبار لتقديمها في المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار الذي انعقد في باريس عام ١٩٨٥، نشير إلى ملخص عنها وفق المجالات التالية:

سياسات تعليم الكبار:

- التشديد على أن توضع المشكلات البنيوية موضع الاهتمام من جديد في العقد القائم.
- العمل على تنمية مختلف جوانب تعليم الكبار من قبل وزارات متعددة، مما يستتبع ضرورة وجود سياسة عامة في هذا المجال.
- إنشاء أجهزة للتنسيق على مختلف مستويات اتخاذ القرارات كخطوة أولى التي ينبغي اتخاذها لتحسين التكامل، حيث توجد في بعض البلدان وزارة لتنسيق هذه السياسات المختلفة.
- الاعتراف بتعليم الكبار قانونياً بوصفه جزءاً من النظام التعليمي.
- تأكيد اتباع سياسات تقوم على حق الكبار في التعليم، على الرغم من تردد كثير من البلدان في ذلك خشية العواقب المالية، باعتبار أن ذلك يثبت أن في كل تنمية لتعليم الكبار تلبية لاحتياجات السكان.

تعليم الكبار والمرأة:

انطلاقاً من أنه ينبغي لبرامج تعليم الكبار أن تكون همزة وصل بين التعليم والتنمية، وتطور دور المرأة ووضعها فقد جرى التأكيد على:

- إدخال يقظة الوعي على أنه عنصر أساسي في برامج التعليم.

- تقديم مساندة متزايدة إلى برامج التعليم غير النظامي، ولاسيما البرامج التي ترمي إلى تحسين التعليم الأساسي، ودرجة محو الأمية بين النساء، وإلى توعيتهن بالحلول التي ينبغي أن تقترح لتحسين دورهن ووضعهن.
- التشجيع لإنشاء تعليم تقني أكثر فعالية يسمح للنساء بشغل وظائف جديدة، ويوفر لهن ثقافة مناسبة تتيح لهن العمل في مشروعات تعود عليهن بالإيرادات على الأجل الطويل.
- تعزيز البرامج الرامية إلى توعية الرجال بأهمية المشكلات التي تمس المرأة في العلاقات بين الجنسين، وبالتغيرات التي تترتب على تطورهن بالنسبة للمجتمع ككل.
- إنشاء برامج لتقديم خدمات تتيح لهن مزيداً من الفراغ لمزاولة جميع أنشطتهن.

تعليم الكبار والمرحلة الثالثة من العمر:

إعداد سياسات وبرامج وأنشطة تضعها الحكومات والمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الأشخاص المسنين تمكنهم من تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي، واتخاذ تدابير تضمن الانتفاع بمعارف المسنين وتجاربهم في تعليم من هم أصغر، وذلك لصالح المجتمع المحلي والتنمية الوطنية.

تعليم الكبار والأقليات:

أداء الدور المناسب لتعليم الكبار في إدراج الأقليات اجتماعياً في بنى البلدان المضيفة، ويحدث ذلك أولاً عن طريق تعريف سكان البلد

المضيف بحقيقة أوضاع المهاجرين وحاجاتهم، والتشجيع على وضع سياسات اجتماعية وتعليمية ملائمة للمهاجرين. ويتحقق من ناحية أخرى عن طريق مساعدة المهاجرين على برمجة نموذجهم المناسب للتدريب وتسهيل التحاق المهاجرين بالتعليم، وذلك بهدف دمجهم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً بطريقة تضمن لهم في الوقت نفسه ألا يفقدوا ذاتيتهم الثقافية.

مشكلة التقانات (التكنولوجيات) الجديدة:

إن المشكلات التي ينبغي لتعليم الكبار أن يعنى بها متنوعة، وينبغي تحقيق ما يلي على المستوى الاجتماعي والسياسي:

- وضع إطار فكري يرمي إلى تنمية الفهم النقدي للتقانات (للتكنولوجيات) الجديدة.
- مساعدة العمال على صياغة مشكلاتهم، وعقد مفاوضات بشأن التدريب، والتدريب التجديدي.
- مساعدة الناس على إدراك النتائج السياسية التي تترتب على التقانات (التكنولوجيات) الجديدة.

وكذلك تحقيق ما يلي على مستوى الأفراد:

- مساعدة الأفراد على إعادة التفكير في حياتهم بما يمكنهم من مراقبة التقانات (التكنولوجيات) الجديدة والانتفاع بها.
- توفير تدريب أساسي لمساعدة الأفراد على مواجهة التغيرات واكتساب شيء من القدرة على الانتقال في المجال المهني.

وأما على المستوى الثقافي فيجب تحقيق ما يلي:

- التنبه إلى الاختلافات الثقافية، وإلى طريقة مراعاتها في التقانات (التكنولوجيات) الجديدة.
- العمل على إنشاء بنوك للبيانات التي تعنى بالثقافة وبالقيم التي يؤمن المنتفعون بها.

تعليم الكبار والعمل:

دعوة اليونسكو لتشجيع النقابات، ومنظمات المدربين، والحركات التعاونية، ومنظمات التعليم الشعبي على المشاركة بصورة إيجابية في المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار المزمع انعقاده في باريس عام ١٩٨٥ وفي جميع المؤتمرات المماثلة، وكذلك أن تكفل برامج التنمية في المجالات التربوية والعلمية والثقافية التمثيل الفعال للعمال ولمنظماتهم بداية من المرحلة الأولى في إعدادها. وأن يتم تحديد عملية إعداد الكبار مهنياً أوسع تحديد ممكن.

إتاحة فرص التدريب للعاطلين:

دعوة الحكومات أن تتعهد بتقديم مساندة إيجابية لأي نشاط تعليمي محدد أو عام يستهدف العاطلين، وتتضمن الدعم المالي الكافي والإرشاد والتوجيه، والعمل على إلغاء قيود الاختيار بما يتيح الالتحاق بالبرامج والمؤسسات النظامية أو غير النظامية القائمة حالياً.

تعليم الكبار والرعاية الصحية الأولية:

دعوة الحكومات أن تتخذ من التدابير ما يكفل لعمال الصحة في الميدان أن يتدربوا، مثلهم مثل غيرهم من الاختصاصيين على مبادئ

وأساليب تعليم الكبار، وذلك ضماناً لترسيخ جذور الرعاية الصحية الأولية.

التعليم والسلام:

يرجو المجلس العالمي لتعليم الكبار أن يقدم المؤتمر الدولي لليونسكو دفعة جديدة لهذا القطاع العام من تعليم الكبار. وأن تعد برامج ومواد تعليمية في هذا المجال في نطاق مجهود جماعي يضم معلمي الكبار من جميع البلدان، وجميع الانتماءات السياسية، وينتفع به على الصعيد الدولي.

إعداد معلمي الكبار:

دعوة الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والوكالات، أن تشجع على إنشاء وإدارة مراكز وطنية للتعليم النظري والعملي، وأن تسهل تبادل التجارب والاتصالات التربوية بين مدربي تعليم الكبار ومراكز التدريب، وخاصة في البلدان التي تواجه مشكلات متشابهة.

القطاع غير الحكومي وعلاقته بالدولة:

- دعوة الحكومات للاعتراف بشرعية المنظمات غير الحكومية، وطابعها التمثيلي، وبتحديد نصيبها من الأموال العامة، لكي يتحقق تعاون مثمر بين المنظمات غير الحكومية والدولة.
- دعوة المنظمات غير الحكومية لتشجيع السياسات التالية، تمكيناً لها من التأثير على صياغة وتنفيذ السياسات الحكومية:

- تنمية بنى التعاون بين المنظمات غير الحكومية في نطاق كل بلد، وفيما بين البلدان المختلفة.
- تقديم قائمة مستقلة بالأولويات لتقارن بالقائمة الحكومية عند مناقشة السياسات التي ينبغي اتباعها.
- العمل على توعية رجال السياسة بطبيعة تعليم الكبار وبطبيعة حاجاته.
- التأثير على سياسات البحوث، وجمع البيانات فيما يتعلق بالكبار وحاجاتهم في مجال التعليم.

محو الأمية:

تمت الإشارة إلى بعض المقتطفات من الإعلان الذي أصدرته الندوة العالمية التي نظمها المجلس العالمي لتعليم الكبار في أوديبور - الهند عام ١٩٨٢:

- هناك شخص من بين كل أربعة أشخاص في العالم لا يعرف القراءة ولا الكتابة، ويعاني من القهر والتمييز، والمهانة الناجمة عن الأمية. غير أن الجهود التي تبذلها بلدان عديدة تدل على أن الحملات الوطنية التي تدفعها العزيمة القوية يمكنها أن تتغلب على الأمية رغم الصعوبات الضخمة التي لا بد أن يواجهها البلد المعني.
- لا بد لأية حملة فعالة في مجال محو الأمية أن تندرج في إطار مجهود عام ومستمر، لرفع مستوى التعليم الأساسي لصالح النساء والرجال. وتشمل هذه الجهود تعميم التعليم الابتدائي، والأنشطة الخاصة بما بعد محو الأمية، وفتح إمكانات تعليم الكبار، وهي المكونات الضرورية في أي مجتمع تربوي، وبصفة مستمرة.

- ينبغي للتدابير والقرارات التشريعية أن تنطوي على شعور وطني بخطورة المشكلة، وأن يحدد ترتيب الأولويات بغية القضاء على الأمية، وأن تحدد مسؤوليات المواطنين وواجباتهم في الحملة، وفي وضع الأولويات موضع التطبيق.
- إن حملات محو الأمية تحقق النجاح، وتبلغ أهدافها في مجال التحرير والتنمية، عندما يفتح الطريق واسعاً للمشاركة الشعبية في جميع مراحل العملية. ومن الممكن تحقيق هذه المشاركة إذا اضطلعت جميع مستويات الحكومة وقطاعاتها بدور قيادي في الحملة، وإذا اعتبرت جميع المنظمات الشعبية والطوعية شركاء كاملين في تعبئة المواطنين والموارد.
- ينبغي أن تتعهد هذه الوكالات المتخصصة، ولاسيما اليونسكو، لدى الأمم المتحدة، بأن تتخذ تدابير بهدف تحديد سنة دولية لمحو الأمية بوصفه إسهاماً ملموساً في تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو: محو الأمية في العالم سنة ٢٠٠٠.

وقد أوصى المجلس العالمي لتعليم الكبار الدول والروابط أن تكفل لإعلان أوديبور حيويته الكاملة، وأن تناضلِ بعزم ضد الظاهرة الجديدة التي تسمى «أمية المتعلمين»، والتي تمس أعداداً كبيرة من الأشخاص الذين تخرجوا من النظام المدرسي في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية.

بحوث المشاركة:

تشجيع بحوث المشاركة بوصفها أسلوباً جديداً يتيح الربط بين البحوث وتعليم الكبار.

«تعني بحوث المشاركة اشتراك المجتمع أو الفئة اشتراكاً كاملاً في عملية البحث بأسرها. وقد أنشأ المجلس العالمي لتعليم الكبار برنامجاً

مفصلاً لبحوث المشاركة، وكان هذا البرنامج نتيجة لاهتمام مشترك، هو ربط البحث بالعمل، وللرغبة في مساندة المبادرات التي تحفز المستغلين والمضطهدين، وتتيح لهم تحليل وتفسير واقعهم».

التعاون الدولي:

- ضرورة تحقيق تقدم كبير في التعاون الدولي وذلك من المنطلقات التالية:
- التعاون المتبادل فيما بين بلدان الشمال وفيما بين بلدان الجنوب.
- إنعاش التعاون متعدد الأطراف الدولي الحكومي وغير الحكومي.
- مضاعفة المبادلات بين الممارسين وبين التجارب التي يمكن المقارنة بينها.
- إدراج البُعد الخاص «بتعليم الكبار» في جميع المشروعات «الثنائية» في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية.
- إدخال التعاون الدولي في التشريعات الخاصة بتعليم الكبار.
- مساندة العمل الهام الذي تضطلع به اليونسكو.
- التأكيد على طابع التبادل الذي يميز كل تعاون دولي حقيقي.
- تكثيف التعاون الأفقي بين المجموعات بوصفه وسيلة من أنجع الوسائل لإقرار السلام في العالم.

هذا وقد شارك المجلس العالمي لتعليم الكبار مشاركة فعالة في المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار الذي عقدته منظمة اليونسكو في باريس عام ١٩٨٥، وكان للتحضيرات التي أعدها المجلس، والتي أشرنا إليها الدور الكبير في تحقيق ذلك، وانعكس كله إيجاباً على مشاركة عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار الذي

عقدته منظمة اليونسكو في هامبورغ في عام ١٩٩٧، مما عزز بشكل كبير دور المجلس العالمي لتعليم الكبار في المؤتمر المشار إليه.

وكان للمؤتمر الذي عقد في القاهرة بالتعاون بين المجلس العالمي لتعليم الكبار والجهات المعنية في جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٤ حول «تعليم الكبار والتنمية» الدور الهام في التوصل إلى مقترحات عملية.

هذا وقد التقت جمعيات المجلس العالمي لتعليم الكبار التي شاركت في اجتماع مانيلا /الفلبين في الفترة الممتدة من (٢٨-٣٠) أيلول /سبتمبر ١٩٩٩ لنقاش مستقبل المجلس (ICAE) كجزء من عملية تجديد المنظمة ولتجديد قيادتها وبناها. وقد ضم الاجتماع (٤١) جمعية عضو وطنية وإقليمية، بلغ عدد المشاركين (٥٥) مشاركاً وقد استضاف الاجتماع حركة إعادة بناء الريف الفلبيني.

تبنت الجمعية العامة للمجلس عدداً من الإجراءات صممت للبدء بعملية التجديد، التي شملت توسيع قاعدة العضوية لتضم نطاقاً أوسع من المنظمات غير الحكومية، وتأسيس نظام معلومات، وقد تم الاتفاق على إطلاق عملية تخطيط استراتيجي ودعت إلى المشاركة في عملية التخطيط وعبرت الجمعية عن تقديرها للسيدة (لاليتا رامداس) الرئيسة المستقيلة للمجلس، وكذلك للسيد (باد هول) رئيس لجنة التجديد.

كما تم في هذا الاجتماع قبول عضوية المجلس الأعلى لمحو الأمية في سورية في المجلس العالمي.

عقدت ورشة عمل «التخطيط الاستراتيجي» في أوسلو - النرويج من ١٧-١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ باستضافة الجمعية النرويجية لتعليم البالغين للاطلاع على جميع مناطق عمل المجلس، لرسم الاتجاهات الجديدة، وتطوير خطوط رئيسية للخطة الخمسية الاستراتيجية.

نظم المجلس العالمي لتعليم الكبار اجتماعاً للجنة التنفيذية للمجلس في دمشق خلال الفترة الممتدة من (٢٢-٢٦) أيلول /سبتمبر عام ٢٠٠٠، بدعوة من وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، وحضور السيد رئيس اللجنة وجميع أعضائها، وبمشاركة فعالة من الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، والاتحاد العام النسائي السوري. وقد صدر عن هذا الاجتماع نداء، تم نشره في جميع أنحاء العالم بعنوان «لننتهز الفرصة - نداء للعمل من أجل محو الأمية وتعليم الكبار للجميع»، وتضمن في مقدمته «نحن ممثلي منظمات غير حكومية لمحو الأمية وتعليم الكبار مدى الحياة في (أفريقيا والدول العربية، وآسيا، والكاريبي، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، وأمريكا الشمالية وكندا)، وبمناسبة انعقاد اجتماع اللجنة التنفيذية للمجلس العالمي لتعليم الكبار، وبدعوة من وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، في دمشق في الفترة من (٢٢-٢٦) أيلول /سبتمبر اعتقاداً منا أنه في غياب وجود نتائج ملموسة لضمان حصول الكبار من الرجال والنساء على حقوقهم في متابعة تعليمهم نعلن هذا النداء:

ندعو الحكومات والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمواطنين في كل أنحاء العالم إلى:

- إقامة وتعزيز وزيادة تمويل وتنفيذ سياسات وإصدار تشريعات في مجال دعم محو الأمية وتعليم الكبار، والتعليم مدى الحياة.
- تمثيل منظمات محو الأمية وتعليم الكبار في مجموعات العمل الوطنية شبه الإقليمية، والإقليمية والعالمية التي يتم تشكيلها كآليات لتخطيط وتنفيذ التزامات داكار - جوميتين + ١٠.
- تضمين محو الأمية وتعليم الكبار، والتعليم مدى الحياة على أنه عنصر ضروري لتعليم الأطفال الممول بالكامل تحت إطار خطط

التعليم الوطنية المطورة من قبل مجموعات العمل الوطنية لعام ٢٠٠١ كما تم الدعوة إليه في توصيات داكار حول التعليم للجميع.

- تعزيز مساهمات وكالات الأمم المتحدة بما فيها اليونسكو، اليونيسيف، منظمة الأغذية والزراعة، صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للإيدز من أجل تحقيق محو الأمية وتعليم الكبار.
- تعزيز قدرات محو الأمية الموجودة حالياً، ومنظمات تعليم الكبار مدى الحياة، وشبكات التعليم على المستوى المحلي والوطني وشبه الإقليمي والإقليمي والعالمي.
- زيادة تبادل المعلومات والتعاون، وتوثيق العمل فيما بين الشبكات حول المبادرات العالمية للمنظمات غير الحكومية في مجال الدعوة وصياغة السياسات.
- دعم البنى التحتية لتقانة (لتكنولوجيا) المعلومات، وزيادة الاهتمام بدور وسائل الإعلام، وتقليص «الفجوة المعلوماتية».
- مناشدة دعم معهد اليونسكو للتربية، باعتباره الجهة التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن تعليم الكبار، والطلب من اليونسكو أن تخول المعهد بإعداد اجتماع متابعة بعد ست سنوات من مؤتمر اليونسكو العالمي حول تعليم الكبار في ٢٠٠٣.

ونحن في المجلس العالمي لتعليم الكبار نلتزم بما يلي:

- المبادرة بإنشاء عملية عالمية وفعالة لتقويم محو الأمية وتعليم الكبار.
- إعداد دراسة عالمية حول تعليم الكبار في العالم.

- الترويج لأسابيع المتعلمين الكبار التي تنفذها الأمم المتحدة في كل أنحاء العالم.

- عقد اجتماع عالمي يضم المنظمات غير الحكومية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار والتعلم مدى الحياة في جامايكا (١٠- ١٣ آب /أغسطس ٢٠٠١) «لننتهز الفرصة ولنضع الكلمات حيز التنفيذ».

عقدت الجمعية العامة السادسة للمجلس العالمي لتعليم الكبار في «جامايكا» في الفترة الممتدة من التاسع وحتى الثاني عشر من شهر آب /أغسطس عام ٢٠٠١. وقد حضر حفل افتتاح أعمال الجمعية السيّد رئيس مجلس الوزراء في «جامايكا».

تحدث الدكتور «بول بولنجيه» رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار حول أهداف الجمعية العامة، منوهاً بالتطورات الجارية وموضوعات تعليم الكبار في إطار ذلك، مع التركيز على المهمة السياسية للعاملين في مجال تعليم الكبار، كما تحدثت السيدة غادة الجابي رئيسة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، نائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار في المنطقة العربية باسم قادة تعليم الكبار في العالم، ورحب القائمون على إدارة حركة تعليم الكبار في جامايكا وممثلو المجلس العالمي فيها بالأعضاء المشاركين في أعمال الجمعية.

وجرى تقديم أعلام البلدان الممثلة مع فاصل موسيقي.

اشتمل برنامج أعمال الجمعية العامة على محورين:

المحور الأول: الجلسات العامة.

المحور الثاني: ورش العمل.

جرت مناقشات الموضوعات التالية في الجلسات العامة:

- الدفاع عن حق الجميع في التعلم رجالاً ونساءً: (العلاقة بين السياسات الميدانية في مجال تعليم الكبار، والعمل على المستوى العالمي، ومتابعة السياسات، والمشاركة المدنية، وسياسات حق الالتحاق في التعليم، ومدى انتشار الأمية، والتعليم غير النظامي ودور المنظمات غير الحكومية).

- العولمة والإدارة الذاتية:

لا يقتصر هذا الموضوع على العولمة، لكنه يتجاوز ذلك إلى استجابة حركة تعليم الكبار إلى التطورات المتسارعة للديمقراطية في العالم، وكذلك النظر في التحديات الآنية، ومناقشة شروط مشاركة المواطنين النشطة والجماعات، ودور حركة تعليم الكبار، وأدوار أسرة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية على امتداد العالم، وتعاون الوكالات الدولية والحكومات المحلية والجامعات.

- ورشات العمل:

أما ورشات العمل التي نظمت فقد تناولت الموضوعات التالية: (التعليم ومحو الأمية - الجندر - تدريب مدربي الكبار - التعلم مدى الحياة وسياسات تعليم الكبار - إعداد دليل حول السياسة والتمييز والتنسيق - تعليم الكبار في السجون - بلورة تقرير عن حالة تعليم الكبار في العالم - أسبوع المتعلمين الكبار - تعلم الكبار أداة لتمكين الناس من مواجهة التغيرات المستمرة في سوق العمل - افتتاح جامعات ومعاهد للتعليم ما بعد الثانوي للكبار - البحث والتوثيق في تعلم الكبار -

السلام وحقوق الإنسان من خلال تعزيز الديمقراطية والحوار - العولمة - تعلم الكبار لدى المعوقين).

وقد قدمت نائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار عن المنطقة العربية ورقة عمل حول «العولمة والتعلم من الحركة الاجتماعية» كما قدمت كل من نائب رئيس الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار والأمينة العامة للشبكة ورقة عمل إلى الاجتماع العالمي نفسه.

وقد خلصت ورقة العمل المعنونة «العولمة والتعلم من الحركة الاجتماعية» إلى اقتراح مفاده استكشاف أدوار لتنظيم تعليم الكبار وشبكاته لدعم الحركات المعادية للعولمة.

إن الشبكات الإقليمية لتعليم الكبار بما تملكه من وسائل ومنتسبين سواء أكانوا أعضاء في منظمات غير حكومية أو جمعيات أو هيئات أهلية أخرى تستطيع أن تكيف مناهجها ونشاطاتها بحيث تقدم دعماً للحركات المناهضة للعولمة ونقصد بهذا الدعم أن تشارك هذه الشبكات في دفع الرأي العام إلى تبني الأفكار والمناهج والأنشطة التي تناهض التداعيات الخطيرة التي تفرزها العولمة على صعيد العالم بأسره.

وبناء على ذلك فإنه ينبغي لهذه الشبكات:

- أن تسهم إسهاماً فعالاً في تطوير الوعي بأخطار العولمة، وبمدى ما يمكن أن تلحق به من أضرار على صعيد حياة الإنسان وحقوقه، وبالتالي حياة المجتمعات البشرية شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً.
- يضاف إلى هذا أننا بحاجة إلى أن يكون لمناهضي العولمة أينما كان موقعهم منظورهم المتكامل لما يريدونه من صيغ إيجابية لمجتمعاتهم وللعالم. إنَّ مناهضة العولمة لا تكفي، وينبغي أن يتوجه المفكرون

والمثقفون والنشطاء إلى وضع البدائل عن العولمة من أجل صياغة مستقبل البشرية.

هذه المهمة يمكن للشبكات الإقليمية أن تسهم بها إسهاماً جاداً وفعالاً، خاصة منها الشبكات العاملة في بلدان العالم النامي التي لم تتحرك شعوبها بعد تحركاً فعالاً في مناهضة الرأسمالية والعولمة.

- يجب أن يكون للشبكات الإقليمية دورها في الدفع باتجاه هذا التحرك، محققة بذلك هدفين:

- مناهضة العولمة.

- تفعيل دور الفرد والجماعة في الحياة الوطنية المحلية.

- لا بد من أجل الوقوف بوجه ضرب الهوية والانتماء، التركيز على الموروثات الثقافية والحضارية بما تملكه من إيجابيات، وبالتالي تقوية الانتماء إلى الهوية الوطنية، الأمر الذي يقوي الحصانة ضد أخطار العولمة الساحقة للهوية والانتماء.

صدر عن اجتماع الجمعية العامة السادس للمجلس العالمي لتعليم الكبار الإعلان التالي:

تعليم الكبار: مفتاح المواطنة الديمقراطية والعمل العالمي

إعلان أوتشوريوس

نحن المشاركين في الجمعية العالمية السادسة للمجلس العالمي لتعليم الكبار، المجتمعة في أوتشوريوس فيما بين التاسع والثاني عشر من آب /أغسطس عام ٢٠٠١، نؤكد الأهمية الحيوية لتعليم الكبار.

فمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، مروراً بإعلان المؤتمر الدولي لتعليم الكبار في هامبورغ عام ١٩٩٧، إلى الاجتماع الخاص بالتعليم للجميع في داكار عام ٢٠٠٠، تم التوصل إلى توافق عالمي في الآراء حول حق التعليم وحق التعلّم للنساء والرجال، والدور المركزي لتعليم الكبار في دعم المواطَنَةِ الخلاّقة والديمقراطية. وكما نصّ إعلان هامبورغ، فإن: المشاركة المطلقة والفعالة للنساء والرجال في كل مجالات الحياة مطلوبة إذا أريد للإنسانية أن تبقى وتواجه تحديات المستقبل.

لقد جئنا إلى أوتشوريوس من جميع أنحاء العالم ونحن نحلم بمجتمع دولي جديد من العدالة، والديمقراطية واحترام الاختلاف. ومع ذلك فإننا نرى في كل مكان عولمة اقتصادية توسع الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون، وتخلق حاجات بين العدد المتزايد من النساء والرجال المستبعدين، وتدهور البيئة. فهي تنقل بؤرة مركز التعلّم من الجماعيّ إلى الفردي. وهذا السياق يفاقم الأشكال المختلفة من التمييز القائم على أساس الجنس والعنصر والدين، والعمر، والفوارق والنواقص اللغوية والعرقية، والتمييز ضد الأهالي الأصليين، واللاجئين، والمهاجرين والمشردين.

لقد أخذنا علماً بأعداد الناس الكبيرة من القادمين من العالم جميعاً، الذين عبروا في بورتوآليغر، وغوتنبرغ، ومدينة كويبك وغيرها عن قلقهم من الاتجاهات التي يقترحها المثلون الماليون العالميون. وفي الوقت نفسه أخذنا علماً بالأشكال الآخذة في الظهور من المواطَنَةِ الفعالة، وأهمية الأنشطة المحلية وعلى مستوى القواعد الشعبية في تحدّي العولمة.

إننا واقعون في مأزق بين إمكانات مجتمع متعلم ديمقراطي أصيل ومستدام، وبين السلبية، والفقر، والضعف والفوضى التي تخلقها العولمة الاقتصادية في كل مكان. إننا نلزم أنفسنا بالعمل من أجل عالم منصف تزول منه كل أشكال التمييز ويكون السلام فيه ممكناً.

وفي هذا السياق فإن المجلس العالمي لتعليم الكبار، مع هيئاته الإقليمية، وروابطه وشبكاته الوطنية بحاجة إلى دعم مَنْ لا صوت لهم كي يجدوا صوتهم الخاص بهم. إننا ملتزمون بالنقد الذاتي في ممارستنا. ولهذه الغاية فإن لدينا التزامات واقتراحات عمل نبدأ فيها بأنفسنا.

الالتزامات /مقترحات العمل:

- سوف نعمل على ضمان أن يكون المتعلمون، نساءً ورجالاً، ممثَّلين، وصوتهم مسموع، عند الإعداد للسياسات على المستوى العالمي.
- سوف ندعم أفضل فرص التعلم المكنة للكبار، وعمل الذين يسهلون التعليم في نطاق سلسلة من المساقات مرنة بما يكفي لتشكيلها حسب حاجاتهم وآمالهم. إننا نَنْشُدُ تحسناً جذرياً في فرص إقامة شبكات للجانبين على حد سواء.
- إننا سندعم المبادرات لتقوية صنع القرارات الشعبية والديمقراطية ضمن شبكاتنا وبيئتنا المباشرة كإسهام في الإبداع وحسن الأداء الديمقراطي.
- وسوف نبني كذلك الطاقات دفاعاً عن التعلم طول الحياة، بحيث يتمكن الأفراد والمجتمعات من تحقيق إمكاناتهم.

- سوف نطور أساليب للإبلاغ عن الطرق التي يمكن بها لوكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمشاريع، وغيرهم من الممثلين الآخرين، أن يفوا بالتزاماتهم لمساعدة الكبار على التعلم - وعلى وجه الخصوص - فإننا سوف ندقق في عملنا وعمل شبكاتنا في تلبية التزامات الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي لتعليم الكبار في هامبورغ عام ١٩٩٧ ومؤتمر داكار العالمي حول التعليم في عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك سوف نرسم خريطة الإسهام الذي يقدمه تعلم الكبار في التحوّل الاجتماعي والاقتصادي.
- سوف ننشر تقريراً في عام ٢٠٠٣ عن مدى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في خطة عمل الدورة الخامسة.
- إننا ندعم إقامة مرصد دولي لمراقبة التعليم في السجون.
- سوف ندعم ونشارك في الممارسة الجيدة لتعليم الكبار التي تعزز التنمية المستدامة، والمساواة، والعدالة وتجديد حسن الأداء الديمقراطي.
- سوف نساعد الشعوب على أن يستفيد كلٌّ منها من تجارب الآخرين بضمان أفضل وصول ممكن إلى المعلومات ذات الصلة عن طريق التشبيك (إقامة الشبكات) والاستخدام الابتكاري للتقنيات. إننا ندرك قيمة المواد والأنشطة التابعة للقواعد الشعبية الأساسية، والجهود المبذولة لتوثيقها.
- سوف نشجع التعليم الشعبي، مدركين للمعرفة المتأصلة في المتعلمين، ومستخدمين طرق وعمليات إشراك الجميع.
- وعلى ضوء التزام داكار سوف نحسب كلفة تنفيذ إطار عمل داكار ونمارس ضغطاً على المجتمع الدولي لتلبية حاجات التمويل.

- سوف نحدد القدرات التمويلية لمجالات العمل والعمليات في مواقع العمل في التنمية الكاملة للأشخاص ومنظماتهم ومجتمعاتهم.
- سوف نشجع المبادرات التي ترعى توحيد الطاقات بين تعليم المحترفين طوال الحياة وبرامج التربية الصحية القائمة على التعليم الشعبي في المجتمعات.
- سوف نعزز قيمة التعليم غير الرسمي للكبار بما يتوازن مع التحيز الحالي باتجاه التعليم الرسمي.
- سوف نقوم بمراجعة عملنا كله لنضمن أنه يناهض التمييز والتهميش على أساس الجنس، وكل الأشكال الأخرى لعدم المساواة وعدم التسامح.
- سوف نعمل على تقوية التضامن مع الكبار المحرومين من حق التعلم في أوضاع الصراع العنيف والاحتلال الأجنبي والعقوبات.
- سوف نعزز التضامن بين شبكاتنا بدعم المبادرات للاحتفال بتعليم الكبار عن طريق الأعياد، وأسابيع تعلم الكبار، وتحقيق التعليم للجميع من خلال خطط العمل الوطنية والأشكال الأخرى.
- سوف نطور علاقة أكثر فعالية مع أجهزة الإعلام لتقوية دورها في التعليم والمواطَنَةِ الديمقراطية.

إننا ندعو شركاءنا في الحكومات والوكالات والهيئات المتعددة الأطراف والثنائية لتأدية أدوارهم في تأييدنا لتحقيق برنامج العمل هذا.

وندعو الحركات الاجتماعية والهيئات غير الحكومية وغيرها من تشكيلات المجتمع المدني على امتداد ساحة العمل العام بكاملها

والاهتمامات الاجتماعية إلى العمل بالاشتراك معنا بطريقة تتكامل فيها مع بعضها بعضاً للوصول إلى الغاية نفسها.

وندعو إلى دعم معهد اليونسكو للتربية باعتباره المؤسسة المكلفة بعقد الاجتماع الدولي للمتابعة لدورة المؤتمر الخامس في عام ٢٠٠٣.

إننا مصممون على انتهاز هذه الفرصة للانتقال من الكلام إلى العمل.

هذا وقد عقدت اللجنة التنفيذية للمجلس العالمي لتعليم الكبار اجتماعاً في كندا - مونتريال في شهر أيلول /سبتمبر عام ٢٠٠٢، حضرت هذا الاجتماع رئيسة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار - نائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار.

كما عقدت الجمعية العامة للمجلس العالمي لتعليم الكبار الدورة السابقة في نيروبي - كينيا خلال الفترة الزمنية من (١٧-١٩) كانون الثاني /يناير عام ٢٠٠٧، وكان وفد الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار برئاسة السيّدة عائشة باركي رئيسة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار. وحضور السيّدة الأمينة العامة للشبكة والسيد المقرر العام وأعضاء آخرين.

قُدمتْ في هذا الاجتماع ورقة العمل التي أعدتها السيّدة نائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار في المنطقة العربية - الرئيسة الفخرية للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار بتكليف من رئاسة المجلس والمعنونة «منظور المنطقة العربية حول الجودة في محو أمية الكبار»، وهي الورقة العربية الوحيدة التي قدمت إلى الجمعية العامة للمجلس، قام بتقديمها السيّد هاشم أبو زيد الصافي المقرر العام للشبكة نيابة عنها لاعتذارها عن حضور الاجتماع. وقد تم انتخاب السيّدة عائشة باركي

رئيسة المجلس التنفيذي للشبكة نائباً لرئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار عن المنطقة العربية.

كما كُلِفَتْ الرئيسة الفخرية للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار بتمثيل الشبكة في المنتدى غير الحكومي للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار وفي المؤتمر الدولي السادس اللذين عقدا في البرازيل - ولاية بارا - مدينة بليم - وكانت ممثلة الشبكة العربية الوحيدة المشاركة في المنتدى. كما مثلت السيّدة نائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار في المنطقة العربية في اجتماع اللجنة التنفيذية للمجلس العالمي لتعليم الكبار الذي انعقد بعد انتهاء أعمال المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار.

تضمن الفصل الخاص بالتعليم للجميع معلومات مفصلة عن هذا المؤتمر والمنتدى غير الحكومي، حيث كان للمجلس العالمي لتعليم الكبار الدور الأساسي في المنتدى، والإسهام الكبير في المؤتمر الحكومي.

وقد عَقَد المجلس العالمي لتعليم الكبار ICAE اجتماعاً للجمعية العالمية الثامنة في «مالمو» - السويد - في الفترة الممتدة من (١٤-١٧) حزيران /يونيو ٢٠١١.

بلغ عدد المشاركين في هذا الاجتماع (٧٠٠) مشارك من المربين الكبار من أكثر من (٨٠) بلداً من جميع أنحاء العالم.

قام المجلس الوطني السويدي لتعليم الكبار باستضافة اجتماع المجلس العالمي لتعليم الكبار، والجمعية العالمية، الذي هدف إلى تأكيد قيمة تعلم الكبار والتعليم في تمكين المواطنين من بناء «عالم يستحق العيش في - تعلم الكبار والتعليم - مفتاح التحول»، وتحليل القضايا الخاصة بالنوع الاجتماعي في ضوء الأزمات المتعددة الحالية (المواد الغذائية والاقتصادية والمناخ) والتحديات ذات الصلة بتعليم الكبار.

ويمكن تلخيص المحاور التي ركز عليها المجلس العالمي لتعليم الكبار:

- معرفة القراءة والكتابة - وماذا يعني ذلك؟
- الالتزامات الدولية لتطوير إمكانات التعلم.
- متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لتعليم الكبار، والأهداف الإنمائية للألفية، والحاجة إلى وضع استراتيجية من أجل الاستفادة من تعبئة الموارد.
- التنمية المستدامة وتغيير المناخ - ما الدور الذي يلعبه التعليم والتعلم؟
- تعلم من أجل العمل، العمل المأجور وغير المأجور، ما الدور الذي يلعبه التعلم غير الرسمي في تطوير العمل؟

كما ناقش الاجتماع أوجه التشابه والاختلاف بين البلدان والأقاليم فيما يتعلق بتعليم الكبار، مع توضيح شروط المشاركة المدنية الفعالة في الحياة الاجتماعية والأنشطة الثقافية والتربوية من عدة زوايا، فضلاً عن كيفية تمكن تعلم الكبار من تحقيق الإسهام في التنمية الاجتماعية المستدامة.

صدر إعلان عن الجمعية الثامنة للمجلس المنعقدة تحت شعار «عالم يستحق العيش في تعلم الكبار والتعليم مفتاح التعلم» نشير إلى إحدى فقراته:

«عالم يستحق العيش حيث الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يجب أن ينطبق على جميع الرجال والنساء، إنه عالم يجب أن تسوده المساواة والعدالة الاجتماعية، عالم يستحق العيش بحيث يتمتع جميع الأطفال والكبار بادئ ذي بدء في الحق في القراءة والكتابة، ذلك أن (٧٠) مليوناً، معظمهم من الفتيات ليس لديهم مكان في المدرسة،

وحيث ما يقارب من مليار من البالغين - الأغلبية الساحقة من النساء - ليس لديهم فرصة لتعلم القراءة والكتابة وهم في حاجة عاجلة إلى التزام للتحول».

هذا وقد انتخب السيّد Alan Tuckett من المملكة المتحدة لرئاسة المجلس التنفيذي، وقد كان يرأسه سابقاً ولمدة (١١) عاماً السيّد «بول بولنجيه» Poul Bélager من كندا.

ثانياً - الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار

١- إحداث الشبكة وأهدافها وآلياتها:

لقد جاء إحداث الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في الخامس والعشرين من شهر أيار /مايو ١٩٩٩، بدعوة ورعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ملبياً لمبدأ «دور الجهود الشعبية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار» الذي تضمنته الاستراتيجية العربية لمحو الأمية الصادرة عام ١٩٧٦، وتتويجاً للجهود التي بذلتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واستجابة لما دعا إليه المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار المنعقد في هامبورغ عام ١٩٩٧.

لقد تهيأ للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار أن تتأسس في كنف الجامعة العمالية في القاهرة باستضافة جمهورية مصر العربية، شاركت في الاجتماع التأسيسي للشبكة (٦٩) منظمة غير حكومية وجمعية عربية من (١٥) دولة عربية وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية - دولة الإمارات العربية المتحدة - المملكة العربية السعودية - جمهورية السودان - الجمهورية العربية السورية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية -

الجمهورية العراقية - دولة فلسطين - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - المملكة المغربية - الجمهورية الإسلامية الموريتانية - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية العربية اليمنية). وتم خلال الاجتماع انتخاب مجلس تنفيذي مثلت فيه الهيئات والجهات المشاركة وانتخبت ممثلة سورية السيّدة غادة الجابي «عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام النسائي» رئيسة للمجلس وممثلة الجزائر السيّدة عائشة باركي رئيسة «جمعية اقرأ» نائباً للرئيس، كما انتخب ممثل السودان السيّد هاشم أبو زيد «جمعية السودان للتعليم المفتوح» مقرراً عاماً، وانتخبت السيّدة سهام نجم رئيسة «جمعية المرأة والمجتمع» أمينةً عامةً للشبكة. كما تم انتخاب كل من (مصر ولبنان والإمارات والمغرب والكويت وموريتانيا وفلسطين واليمن) أعضاء في المجلس التنفيذي للشبكة، إضافة إلى المجلس العربي للطفولة.

- أهداف الشبكة:

- تعزيز إمكانات الأعضاء وتشجيعهم على تخطيط برامجهم وتقوية قنوات الاتصال والتنسيق والتعاون فيما بينهم.
- تشجيع الأعضاء على التعاون القومي العربي من أجل القيام بمشروعات مشتركة وخاصة للمرأة العربية والتعرف إلى الاتجاهات العالمية المعاصرة في محو الأمية وتعليم الكبار.
- إنشاء جسور التعاون مع شبكات تعليم الكبار الدولية والإقليمية الموجودة في الدول النامية والمتقدمة.
- تطوير ثقافة التعليم مدى الحياة وإبراز معناها في المنطقة العربية، وأبرز آثارها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال التعاون مع الشبكة العربية وأجهزة الإعلام المختلفة.

- فلسفة الشبكة :

- تعليم الكبار أحد المداخل الرئيسية والهامة لعملية التنمية البشرية والتي بدورها الأهم في عملية الرقي والتطور والتنمية المجتمعية الشاملة.
- تعليم الكبار حق إنساني واجتماعي نصت عليه جميع القوانين والدساتير الوطنية والعالمية لجميع فئات المجتمع دون تفرقة أو تمييز.
- التعليم والتعلم يسهمان في تكوين وتشكيل الشخصية وإثراء الوجدان والضمير يدفعان الأفراد لتفاعل اجتماعي وثقافي راقٍ ومتطور الأداء يساهم في تبني منظومة المشاركة والتنمية المجتمعية.
- التعليم والتعلم يخلقان التواصل والاستمرارية بين الأصالة والمعاصرة في إطار المعرفة والعلم بما يحافظ على التراث الإنساني للوطن.
- التعليم والتعلم عملية متكاملة ومستمرة تستمد قوتها من تأثير وتأثر الإنسان بمجتمعه وكذلك تأثرهما معاً بالعالم الخارجي.
- التعليم هو الركيزة الأساسية التي يمكن لأبناء الأمة العربية الحفاظ به على هويتهم لمواجهة السيادة الغربية وتحديات العولمة وثورة المعلومات.
- إن المرأة الأمية من أكثر الفئات تهميشاً، وأميتها تنعكس على مستواها الاجتماعي والصحي والاقتصادي بشكل واضح مما يؤدي إلى ازدياد تدهور أوضاعها ووعيها بحقوقها.

- آليات الشبكة :

- إقامة ورش للتدريب المستمر والمتنامي لمختلف الفئات التي يمكن أن تسهم بجهود مؤثرة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- تفعيل وتنسيق الجهود مع الجمعيات والأفراد المعنيين بمحو الأمية وتعليم الكبار عن طريق تبادل المعلومات والخبرات والمهارات.
- تمكين الأعضاء من الاتصال والتواصل لضمان تدفق المعلومات لجميع المشاركين.
- إجراء بحوث ودراسات لتدارس المشاكل والصعوبات والاهتمام بالفئات المهمشة وإعطاء دفعة لبرامج خاصة بالمرأة العربية.
- إنشاء قاعدة معلومات ونظام موحد لجمع البيانات يعنى أساساً بتحديد شرائح المستفيدين ومجالات اهتماماتهم وأنواع الخدمات والبرامج المقدمة لهم وطرق وأساليب الوصول إليها ونشرها وتوزيعها.
- تشكيل اللجنة الفنية والاستشارية من خبراء متخصصين لمساندة الأمين العام في مهام الشبكة.
- تقديم الاستشارات الإدارية والفنية لأعضاء الشبكة.
- إصدار مجلة عربية متخصصة للمنظمات غير الحكومية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار.
- عقد مؤتمر كل أربع سنوات يتم خلاله مناقشة القضايا والمستجدات على الساحة التربوية وخاصة في مجالات محو الأمية وتعليم الكبار.

إن إحداث الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار لا يعد بديلاً عن أي عمل رسمي في هذا المجال، ولكنها تسعى حثيثاً لدعم المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأهلية، والجمعيات القائمة في الوطن العربي، للقيام بأدوار فاعلة في محو الأمية وتعليم الكبار، كما تسعى إلى تشجيع قيام منظمات على المستوى القاعدي، تضم المعنيين فعلاً من الفئات المستهدفة في هذا الميدان، وتعمل الشبكة على ربط أنشطتها في مستوياتها المختلفة المحلية والوطنية والقومية بمثيلاتها على مستوى الأقاليم الكبرى والمستوى العالمي.

وتسعى الشبكة من خلال أهدافها التي وضعتها إلى تعبئة جهود المنظمات غير الحكومية والجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وتنسيقها لتسهم في الارتقاء بواقع الإنسان العربي تعليماً وتثقيفاً وتأهيلاً، بهدف دمجه في تنمية مجتمعه، وممارسة حقوقه، وتأدية واجباته وذلك من خلال تعزيز إمكانات الأعضاء، وتشجيعهم على تخطيط برامجهم، وتقوية قنوات الاتصال، والتنسيق والتعاون بينهم والقيام بمشروعات مشتركة، وكذلك التعرف إلى الاتجاهات العالمية المعاصرة في محو الأمية وتعليم الكبار وإنشاء صلات التعاون مع شبكات تعليم الكبار الدولية والإقليمية الموجودة في البلدان النامية والمتقدمة.

٢- المؤتمرات والفعاليات التي نظمتها الشبكة أو شاركت فيها منذ إحداثها:

نفذت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار الفعاليات التالية من أجل تفعيل دور المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأهلية والجمعيات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار:

- عقد ورشة العمل العربية حول «تفعيل دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأهلية والجمعيات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، دمشق (٨-١٠) أيلول / سبتمبر ١٩٩٩»:

عقدت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار ورشة العمل وهي أولى فعالياتها، بالتعاون مع وزارة الثقافة والاتحاد العام النسائي، وبالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية برعاية السيّدة الدكتورة نجاح العطار وزيرة الثقافة - نائب رئيس المجلس الأعلى لمحو الأمية.

وقد هدفت ورشة العمل إلى:

- تحقيق وحدة فكرية بين القيادات الجماهيرية العربية حول تنمية الجهود البشرية في ميدان محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي في إطار المواجهة الشاملة.
- توجيه الجهود الشعبية والجماهيرية، وتوظيفها في حركة عون ذاتي لمواجهة الأمية مواجهة شاملة تستجيب لحاجات الفئات المختلفة للأميين في الوطن العربي.
- توضيح الأدوار وأنماط التعاون التي يمكن أن تحقق المشاركة بين جهود المنظمات غير الحكومية والجمعيات والمؤسسات الأهلية وبين الجهود الرسمية، وكيفية التنسيق بينها، ومحاولة التوصل إلى صيغ مقبولة لها.
- إجراء الحوار حول العقبات والمعوقات التي تعترض عمل المنظمات في هذا الميدان والتعرف إلى أسبابها، تمهيداً لتجاوزها ووصولاً إلى التعاون والعمل العربي المشترك.

وقد صدر عن ورشة العمل عدد من التوصيات منها :

- دعوة المجلس التنفيذي للشبكة العربية إلى دراسة المقترحات المقدمة من مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية الرامية إلى توفير الإمكانات والأجهزة الفنية لتمكين الشبكة من توسيع دائرة اتصالها بالعالم وتعزيز قدراتها التوثيقية.
- السعي إلى التعاون مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والقومية والإقليمية والدولية ، العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار كالمجلس العالمي لتعليم الكبار والانضمام لعضويتها ، وتوسيع نطاق العمل بما يعزز مكانة الشبكة ويدعم قدراتها الفنية والمادية للاطلاع بالمهام المتوقعة لها.
- دعوة المجلس التنفيذي للشبكة العربية إلى تعميم التجارب الناجحة فيما بين أعضاء الشبكة وتبادل الخبرات والمعلومات مع الشبكات النظيرة ، وتصميم البرامج والمشروعات الرائدة والمتطورة وعرضها على الجهات المانحة عربياً ودولياً.
- عقد ورشتي عمل تمهيداً لإصدار التقرير العربي للمنظمات غير الحكومية حول تقييم منتصف عقد تعليم الكبار في المؤتمر العالمي المنعقد في بانكوك (تايلاند) خلال شهر أيلول /سبتمبر ٢٠٠٣ :

قامت منظمة اليونسكو «المكتب الإقليمي ببيروت» بعرض التقرير العربي حول تقييم منتصف عقد تعليم الكبار في المؤتمر العالمي ببانكوك بتايلاند خلال أيلول /سبتمبر/ ٢٠٠٣ والذي احتوى على تقرير الدول والمنظمات غير الحكومية العربية في إطار تعليم الكبار.

وقد مثلت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار المنظمات غير الحكومية العربية في هذا المؤتمر حيث أعدت برنامج عمل لإصدار تقرير منظمات المجتمع المدني العربي بالتعاون مع منظمة اليونسكو ومعهد اليونسكو للتربية بهامبورغ.

وقد استهدف التقرير:

- التعرف إلى مدى التغيير في سياسات واستراتيجيات وبرامج المؤسسات والهيئات الحكومية المسؤولة عن محو الأمية وتعليم الكبار وفق ما انتهت إليه توصيات مؤتمر هامبورغ ١٩٩٧.
- انعكاس هذا التغيير على سياسات وبرامج المنظمات غير الحكومية.
- مدى استجابة المنظمات غير الحكومية لتوصيات مؤتمر هامبورغ ١٩٩٧.
- مدى تحقيق مفهوم الشراكة بين المؤسسات والهيئات الحكومية المسؤولة عن محو الأمية وتعليم الكبار والمنظمات غير الحكومية والشبكات المتخصصة في التعليم وبخاصة في تعليم الكبار في الوطن العربي.
- إلى أي حد استطاعت برامج تعليم الكبار مواجهة التحديات والصعوبات الكبرى التي تواجه الكبار في القضايا مثل الفقر /سوء التغذية /البيئة والتلوث /الفئات الخاصة /تمكين المرأة /الأمية في المناطق الأكثر احتياجاً /معسكرات اللاجئين /النازحين / الصحة والسكان وغيرها من القضايا التي أكدتها توصيات مؤتمر هامبورغ.

- رصد بعض البحوث والدراسات والبرامج والتجارب المتميزة على مستوى الوطن العربي.
- إبراز التحديات والصعوبات التي تواجه العمل الميداني في تعليم الكبار وكيفية معالجتها.
- بلورة رؤية مستقبلية لتعليم الكبار على مستوى الوطن العربي.

قامت الشبكة بعرض التقرير على المستوى العربي قبل عرضه في المؤتمر العالمي في بانكوك، ولتحقيق ذلك تم تنفيذ ما يلي:

- أعدت الشبكة العربية ورشة عمل استطلاعية للجمعيات الأهلية المصرية بالتعاون مع مكتب اليونسكو بالقاهرة (Pilot Study) بعنوان: «تقييم وتطوير برامج محو الأمية وتعليم الكبار - آليات المستقبل» في الفترة من (١٢-١٣) حزيران /يونيو ٢٠٠٣ بالقاهرة حضرتها (٣٠) منظمة غير حكومية ممثلة لمناطق (ريف /عشوائيات /حضر /ساحل /مناطق صحراوية).
- قامت الأمانة العامة للشبكة بإرسال استمارة استبانات إلى (١٢٠) منظمة غير حكومية عاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار في (١٣) دولة عربية: (لبنان - سورية - الإمارات - اليمن - مصر - فلسطين - السودان - الجزائر - الأردن - المغرب - البحرين - الكويت وتونس).
- نظمت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار وبالتعاون مع مكتب اليونسكو ورشة عمل عربية بعنوان «الهوية والعولمة وحقوق الإنسان في برامج تعليم الكبار» في الفترة من (١٨-٢٠) حزيران /يونيو ٢٠٠٣ بالقاهرة، دعي للمشاركة فيها (١١) منسقاً وطنياً

للمنظمات غير الحكومية يمثلون (١١) دولة عربية، بالإضافة إلى ممثلي الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وممثل الشبكة العربية للتعليم للجميع وخبراء من المراكز الأكاديمية والبحثية والإعلامية، وعلى مدى ثلاثة أيام.

طرح مقترح التقرير العربي للمنظمات غير الحكومية على:

- (١٢٠) منظمة غير حكومية مشاركة في تطبيق استمارات البحث.
- الجمعيات الأعضاء في الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- طرح على موقع الكتروني لمدة (٢٠) يوماً.
- الاجتماع العربي الإقليمي بتونس.

وقد استخلص التقرير في عرضه للنتائج على ما تحقق من توصيات المؤتمر الخامس لتعليم الكبار بهامبورغ /ألمانيا في إطار محاور المؤتمر التي سبق ذكرها.

أما المشروعات الميدانية التي نفذتها الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار خلال الدورة الانتخابية الأولى فهي:

- ورشة عمل لمشروع تطبيق الاختبارات والمقاييس التحصيلية والنفسية لقياس قدرات معينة لدى الكبار الملتحقين بمراكز محو الأمية:

في إطار سعي الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار لدعم برامج محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي عن طريق المنظمات غير الحكومية، تم الاتفاق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على قيام الشبكة العربية بتطبيق الاختبارات والمقاييس التحصيلية والنفسية التي

أعدتها المنظمة لقياس قدرات معينة لدى الكبار الملتحقين بمراكز محو الأمية في ست دول عربية (مصر - سورية - لبنان - فلسطين - اليمن - الجزائر).

وقد عقدت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار ورشة عمل بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وذلك في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٠ في الجامعة العمالية بالقاهرة، وكان موضوع الورشة هو تطبيق الاختبارات والمقاييس التحصيلية والنفسية التي أعدتها المنظمة لقياس قدرات معينة لدى الكبار الملتحقين بمراكز محو الأمية في ست دول عربية هي: مصر من خلال جمعية حواء المستقبل، ولبنان من خلال جمعية التأهيل الإنساني ومكافحة الأمية، وسورية وقام بتمثيلها الاتحاد العام النسائي، أما فلسطين فشاركت بجمعية الهلال الأحمر بقطاع غزة، كما مثلت اليمن بالاتحاد النسائي اليمني، والجزائر شاركت من خلال جمعية «اقرأ» تم إعداد هذه الورشة تمهيداً لتطبيق الاختبارات التحصيلية والنفسية في الدول العربية الست من خلال الجمعيات المشاركة، وبدأت الورشة بتدريب مندوبي الجمعيات على تطبيق وتصحيح الاختبارات والمقاييس، على أن يقوموا هم أنفسهم بتدريب عدد من الباحثين لتولي مهمة التطبيق والتصحيح في كل قطر عربي، وقامت بهذا الأمر مجموعة من ذوي الخبرة وهم أستاذ أصول التربية بجامعة عين شمس، والأمينة العامة للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وعميد معهد التربية العمالية.

وقد احتوى دليل الورشة على الأسس التي تم اختيار الجمعيات المشاركة في المشروع طبقاً لها ومجالات الدراسة الميدانية، وأسس كتابة التقرير الوطني في كل قطر على أن يتم توحيد الاختبارات والاتفاق على المفردات الثقافية المختلفة في كل بيئة عن غيرها.

- ورشة عمل لمشروع «رؤى الدارسين والدارسات لبرامج محو الأمية في الوطن العربي»:

نفذت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار هذا المشروع، وذلك بالجهود التطوعية للاتحادات والجمعيات الأهلية أعضاء الشبكة، وكانت الدراسة المبدئية لهذا المشروع قد نفذت في جمهورية مصر العربية، حيث قامت خمس جمعيات أهلية بتطبيقه على مستوى الجمهورية، ونفذ أيضاً في خمس دول عربية هي (سورية - لبنان - الكويت - اليمن - الجزائر).

وقد أعدت الجزائر الدراسة النهائية للمشروع بإشراف الجمعية الجزائرية لمحو الأمية «اقرأ» برئاسة السيّدة عائشة باركي، مؤسسة ورئيسة الجمعية ونائب رئيسة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار. وقد قدم هذه الدراسة الباحث مدير الدراسات في المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية خلال انعقاد الدورة السادسة للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار التي نظمت في الجزائر في الفترة الممتدة من (٢٤-٢٦) شباط /فبراير ٢٠٠٤ برعاية السيّد وزير التشغيل والتضامن الوطني. وقد ساهمت في تنظيم هذا اللقاء كل من: (وزارة التشغيل والتضامن الوطني - وزارة الاتصال والتقانة - مديرية الأمن الوطني - شركة الخطوط الجوية الجزائرية - المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط - فندق الأوراسي).

وقد عرض الباحث مخرجات مشروع «رؤى الدارسين والدارسات لبرامج محو الأمية في الوطن العربي» موضحاً أن التقرير الذي تم إعداده بناء على تحاليل البيانات المستخرجة من تفريغ مجموع الاستمارات ينقسم إلى ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: مخصص لدراسة برنامج محو الأمية على أنه ممارسة تربوية واجتماعية.
- الفصل الثاني: يتناول رؤى الدارسين حول إنجاز العملية الدراسية، أي دراسة الأسباب التي تدفعهم إلى التفكير في الانقطاع عن الدراسة أو العوامل المؤثرة في عدم الاستمرار فيها، وتحليل الرؤى على مستوى تشكل المواقف والسلوكات، وعلى مستوى التفاعل مع العملية المؤثرة في عوائق العملية التي تحول دون استمرار الدارسين في متابعة دروس البرنامج إلى نهايته، من خلال الاهتمام بتحليل هذه العوامل الدافعة إلى ذلك وبدراسة الأسباب التي تدفع إلى عدم الاستمرار على أنه سلوك فعلي.
- الفصل الثالث: يتضمن رؤى الدارسين حول التحسينات التي يتعين إدخالها في برامج محو الأمية، وهذا من خلال تقويمه، والإمكانيات الموجودة ودراسة المقترحات المقدمة.

من خلال التحليل المقدم حول رؤى الدارسين في مجال تحسين وتطوير برامج محو الأمية تم التوصل إلى مجموعة من الأسس التي يمكن الاعتماد عليها.

وقد اشتمل برنامج الدورة السادسة للشبكة العربية في الجزائر مناقشة حول «دلالات نتائج تقييم منتصف العقد»، حيث قدمت السيّدة رئيسة المجلس التنفيذي للشبكة ورقة عمل بعنوان محو الأمية وتعليم الكبار بين «المؤتمر الإقليمي التحضيري لمراجعة منتصف العقد (ست سنوات بعد هامبورغ) ضمن إطار المؤتمر الدولي حول تعليم الكبار، والمؤتمر الإقليمي العربي حول «التعليم للجميع: ماذا بعد إعداد الخطة

الوطنية؟» وبين الاجتماعات وورشات العمل العربية لدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأهلية والجمعيات في مجال التعليم للجميع».

وقد وضع برنامج عمل في هذا الإطار.

نظم الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية مؤتمر تعليم الكبار والتنمية بالتعاون مع الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في الفترة الممتدة من الثاني والعشرين وحتى الرابع والعشرين من شهر أيار /مايو ٢٠٠٤ برعاية الشيخة لطيفة الفهد السالم الصباح ، رئيسة الاتحاد.

وقد استهدف المؤتمر:

- إبراز العلاقة بين التنمية والعمل التطوعي في تعليم الكبار.
- الاطلاع على التجارب والجهود الرائدة في مجال تعليم الكبار في الدول العربية.
- الإسهام في بلورة المفهوم الشامل لتعليم الكبار.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتعليم الكبار.

شارك في أعمال المؤتمر كل من:

- المنظمات غير الحكومية الأعضاء في الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- العاملين في مجال تعليم الكبار.
- الخبراء من المراكز البحثية التربوية.
- الخبراء من الجهات الإعلامية ذات العلاقة بتعليم الكبار والتنمية.

كما شارك في المؤتمر:

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.
- مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- المجلس العربي للطفولة والتنمية.
- المكتب الإقليمي لمنظمة اليونسكو في دول الخليج.
- كليات التربية في جامعات دول مجلس التعاون.
- وكلاء وزارات التربية في دول مجلس التعاون.
- مركز تعليم الكبار في جامعة عين شمس.
- جمعية رعاية الطفل والأمومة في مملكة البحرين.

وقد بلغ عدد المشاركين في المؤتمر (٥٠) مشاركاً يمثلون (١٤) دولة عربية من الأكاديميين والمتخصصين في تعليم الكبار والمجتمع المدني.

وفي نهاية الجلسة الختامية تم تكريم رواد العمل التطوعي والاجتماعي التنموي في دولة الكويت.

وقد عرضت الدراسات وأوراق العمل التالية في المؤتمر:

- مؤشرات التنمية وخطط تعليم الكبار في الوطن العربي.
- تجربة دولة الكويت في محو الأمية.
- دور تعليم الكبار في النهوض بقدرات المرأة.
- تجربة جمعية التأهيل الإنساني ومكافحة الأمية في لبنان.
- تجربة اتحاد نساء اليمن في الإقراض والمشروعات الصغيرة في الجمهورية اليمنية.

- التنمية المستدامة طريقاً لتنمية الفئات المهمشة في الجزائر.

- تجربة جمعية المرأة والمجتمع: «محو الأمية مش كفاية - هي بس بداية».

- دور تعليم الكبار في تنمية المجتمع.

- تعليم الكبار والمشاركة المجتمعية طريقا التنمية البشرية العربية.

- دور المنظمات غير الحكومية لتفعيل المشاركة المجتمعية المدخل للتنمية البشرية.

- مستقبل تعليم الكبار من منظور التنمية الشاملة.

- تعلم الكبار في مدارس التربية الخاصة.

كما قدمت إلى المؤتمر الورقة التالية وثلاث تجارب:

- دور جامعة بيرزيت في محو أمية الكبار:

- التجربة الأولى: «مبادرة تعليم الفتيات في محافظة الجيزة».

- التجربة الثانية: «مشروع تمكين الفتيات ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً».

- التجربة الثالثة: «تجربة الشبكة المصرية لمحو الأمية وتعليم الكبار وتحسين التعليم».

رؤى وتوصيات مستقبلية:

مما سبق تقديمه من أبحاث ودراسات وأوراق عمل ومناقشات، خلص المجتمعون إلى الرؤى والتوجهات التالية:

- ضرورة الأخذ بالمفهوم الشامل لتعليم الكبار على أنه علم، وباعتباره يتضمن عدة مجالات منها: محو الأمية، ومواصلة التعليم

العام والجامعي، والثقافة الحرة، والتأهيل والتدريب، وإعداد القيادات، والتعلم الذاتي.

- دعم المنظمات غير الحكومية مادياً ومعنوياً وتأكيد دورها المتنامي لتلبية المتطلبات الأساسية للمجتمع وبخاصة في المناطق الأكثر احتياجاً.
- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية، وبخاصة في مجال المشاركة المجتمعية لتعميق برامج محو الأمية في المناطق الريفية والبادية والمناطق الأكثر احتياجاً، لتمكين الجماعات المستهدفة لتحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة دعم التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في التنسيق والتخطيط والتنفيذ والتقويم لكافة برامج تعليم الكبار.
- حث الحكومات ومؤسسات وشركات القطاع الخاص بدعم وتفعيل برامج تعليم الكبار التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.
- التعاون بين المنظمات غير الحكومية ومراكز البحث العلمي بالجامعات وبخاصة مراكز تعليم الكبار والتعليم المستمر للقيام بدراسات وأبحاث تركز على المجالات المختلفة لتعليم الكبار لبحث قضاياه وما يواجهه من مشكلات معاصرة.
- إعداد قاعدة بيانات ومعلومات للمنظمات غير الحكومية والمهتمين بتعليم الكبار.
- أهمية انطلاق المنظمات غير الحكومية في برامج تعليم الكبار بخطط استراتيجية للتعليم التنموي المستمر.

- تعزيز وتفعيل التعاون مع المؤسسات التربوية، الإقليمية والعربية والعالمية، والاستفادة من تجاربها وإمكاناتها العلمية والمادية والبحثية وبخاصة في تعليم الكبار.
- دعوة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار لدعم مفهوم الشراكة المجتمعية ورصد تجارب المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية والعمل على نشرها ومتابعتها.
- تشجيع الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار على القيام بدراسات وبحوث لبرامج تعليم الكبار التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.
- التعاون والتنسيق والتكامل مع وسائل الإعلام المختلفة لتحريك دافعية الكبار نحو التعلم الذاتي.
- ضرورة التكامل بين خطط تعليم الكبار والخطط التنموية المجتمعية.
- قيام الجمعيات غير الحكومية باحتضان مشروعات الصناعات الصغيرة ورعايتها في مراحل نموها المبكرة من خلال:
- تأهيل وتدريب وإعادة تدريب الأطر المرشحة للعمل بالمشروع.
- وضع نواة مجموعة مؤسسية تضمن للمشاريع الصغيرة الاستمرارية والاستقرار حتى تستقل بالإدارة الذاتية.
- مساندة المجموعة المؤسسية على التسويق، بإقامة المعارض، وفتح قنوات التسويق، بعد دراسة الجدوى، وحسابات التكلفة والأرباح، العائدة على الاستثمار من الأفكار الجديدة وارتباطها بخطط التنمية.

- مشاركة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في المؤتمرات العربية والدولية التالية:

• المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع - تقييم لعام ٢٠٠٠ المنعقد في القاهرة عام ٢٠٠٠:

كان للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار دور متميز في المؤتمر الإقليمي حول التعليم للجميع - تقييم العام ٢٠٠٠، والذي نظمته منظمة اليونسكو - المكتب الإقليمي ببيروت - بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية، حيث تولت رئيسة المجلس التنفيذي للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار التعريف بها وبدورها عالمياً وعربياً، كما قامت الأمينة العامة للشبكة بتقديم عرض تحليلي حول وضع الأمية في الوطن العربي وعلاقتها بالفجوة النوعية والتعليم النظامي والمؤثرات الإحصائية ودلالتها، كذلك طرحت رؤية للإجراءات المنتظرة خلال المرحلة المقبلة من واقع التقارير الوطنية لـ ٢٢ دولة تقييماً لأوضاع محو الأمية وتعليم الكبار خلال عقد كامل بداية من مؤتمر جوميتين عام ١٩٩٠ تمهيداً لطرح رؤية إقليمية عربية لمؤتمر داكار في أواخر نيسان / إبريل عام ٢٠٠٠.

وقد طرح المؤتمر تحت عنوان إطار للعمل العربي من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية في الأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٠) عدة توجهات أهمها:

- المنطلقات: بما أن التعلم مفتاح التنمية البشرية المستدامة وأساس الوجود المستنير وسند العيش الكريم فهو يقوم على أربع ركائز

أساسية هي: (كيف يتعلم المرء؟ كيف يعمل؟ كيف يكون؟ وكيف يعيش مع الآخرين؟) فالتعليم يهدف إلى تحقيق المجتمع المتعلم الذي يقوم على اكتساب المعارف وتجديدها، مما يعني توسيع نطاق وفرص الوصول إلى المعرفة أمام الجميع.

- الإنجازات والمشكلات: بالرغم من الجهود الدولية والإقليمية العربية من أجل تحسين نوعية الحياة وتوفير فرص التعليم والارتقاء بنوعيته إلا أن الفقر ما زال منتشراً، وعندما ينتشر الفقر تقل فرص التعليم وينخفض مستوى الرعاية الصحية.
- التحديات والفرص: لا زال الملايين من سكان الوطن العربي دون تعليم، والملايين غيرهم يتلقون نوعية متدنية من التعليم ومعظم الباقين لا يتهيئون للتنافس الدولي في الألفية الجديدة.
- مبادئ العمل: تهدف هذه المبادئ إلى تأمين حاجات التعليم على الصعيد العربي، وهذه المبادئ هي مبدأ الشمول، مبدأ العدالة، مبدأ البيئة، مبدأ الالتزام، مبدأ مواكبة التطورات التقنية.

وقد أعطى المؤتمر لمشكلة الأمية أولوية متقدمة للتعبئة الوطنية والدولية.

وقد خرجت توصيات المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع بنظرة علمية مستقبلية لحالة التعليم في الوطن العربي، وكانت أولى تلك التوصيات هي العمل على إنشاء شبكة عربية للتعليم والتدريب عن بُعد تكون نواتها وقاعدتها الشبكة القومية المصرية تدار بالتعاون مع الدول العربية المشاركة وخبراتها الوفيرة، كذلك العمل على تأسيس مركز عربي إقليمي للبحوث والدراسات المستقبلية لتطوير التعليم للجميع الذي رحبت باستضافته جمهورية مصر العربية.

كما يوصي المشاركون في المؤتمر العربي الإقليمي بإنشاء المراكز العربية الآتية:

- المركز الإقليمي لتطوير المناهج والدراسات التربوية وتكون نواته المركز القومي للمناهج والبحث التربوي «ببخت الرضا» في جمهورية السودان.
- المركز الإقليمي لتكوين أطر محو الأمية وتعليم الكبار وتكون قاعدته الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية الجزائرية.
- المركز العربي للقياس والتقويم التربوي الذي تقدم باقتراحه وفد المملكة العربية السعودية.

- المؤتمر العالمي «التعليم للجميع» المنعقد في داكار نيسان /إبريل ٢٠٠٠:

شاركت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية المنعقد في داكار قبل انعقاد المؤتمر العالمي.

وقد مثلت الشبكة في المنتدى السيّدة رئيسة المجلس التنفيذي. كما حضرت فيما بعد المؤتمر العالمي.

وفي ضوء حالة التعليم للجميع كما كشف عنها تقييم العام ٢٠٠٠ فقد أعاد إطار عمل داكار للتعليم للجميع، التأكيد على أهداف مؤتمر جوميتين ١٩٩٠ باعتبارها لازالت منارات تحدد معالم الطريق عندما يتعلق الأمر بتعميم التعليم للجميع وتجويده.

وتضمن إطار عمل داكار التزاماً دولياً جماعياً بالسعي إلى تحقيق الأهداف الستة المعتمدة.

- مشاركة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في المؤتمر الإقليمي التحضيري لمراجعة منتصف عقد تعليم الكبار في تونس (٢٠٠٣):

عقد المؤتمر الإقليمي التحضيري لمراجعة منتصف العقد (٦ سنوات بعد هامبورغ) في الحمامات - تونس من (١٥-١٨) تموز /يوليو ٢٠٠٣ بهدف إثراء التقرير العربي الإقليمي، ومناقشة الأعمال المستقبلية ضمن إطار عمل المؤتمر الدولي حول تعليم الكبار وبالتالي، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير في أغلبيتها مستوحاة من التقارير الوطنية التي قدمها إلى المؤتمر (١٧) بلداً بعنوان «تعليم الكبار ومحو الأمية: ست سنوات بعد هامبورغ».

- أعيد التشديد على أن تعليم الكبار في المنطقة يتمحور في معظمه حول محو الأمية، وبأن فهم تعليم الكبار يبقى مترسخاً في برامج محو الأمية والمتابعة لما بعد القرائية، لأن هذه البرامج لها أولوية.

- برز قصور في المعلومات الإحصائية حول تعليم الكبار ومحو الأمية في المنطقة كما أن بعض المعلومات المتوفرة غير موثوق بها.

وقد عزي هذا الأمر إلى النقص في التوثيق المركزي وفي جمع المعلومات. وعلى الرغم من توفر عدد كبير من البرامج الناجحة والدراسات القيمة التي يتعين نسخها وتكييفها في عدد كبير من البلدان، إلا أن هذه البلدان لم تنجح في توثيق هذه البرامج والدراسات، ولا في نشرها أو توزيعها، فقد استنتج التقرير بالتالي أن في المنطقة كماً من المعلومات التي لا تتم الاستفادة منها.

كذلك يشكل غياب أنظمة المعلومات لجهة وضع المناهج وتقييمها مسألة غاية في الأهمية في هذا السياق، بالإضافة إلى غياب المؤشرات القابلة للقياس التي تستند إليها عمليات تقييم البرامج ومراجعتها، والتي تساعد في اتخاذ قرارات وصنع سياسات للتخطيط الاستراتيجي المستقبلي.

وعلى الرغم من أن تقارير البلدان ومواد البحث تشير إلى تقييم البرامج قد جرى في عدد كبير من البلدان، وقد أفضى إلى تغييرات في المنهج، وفي مضمون البرنامج وفي منهجية التعليم وتدريب المعلمين إلا أنها قليلة هي الوثائق أو البيانات الخاصة بنتائج هذا التقييم، أو بالتغييرات التي جرت.

أما المعلومات حول تطوير المنهج، وتحليل المواد والكتب فهي إما قليلة، أو غير متوفرة. إلا أن هذا الأمر لا يعني أن هذا النوع من الأنشطة لا ينفذ في المنطقة، ويشير التقرير إلى أن هذا النقص لا يشير بالضرورة إلى غياب العمل في مجال تعليم الكبار بل يشير إلى الإهمال لجهة توثيق هذا العمل.

وفيما يلي بعض التوصيات التي صدرت عن المؤتمر:

- يظهر هذا التقرير الالتزام العميق بتعليم الكبار في المنطقة العربية على المستويين الحكومي وغير الحكومي.
- وقد أظهر التقرير كذلك أن المنطقة لم تقم بتجديد الالتزام بتعليم الكبار فحسب، منذ مؤتمر هامبورغ عام ١٩٩٧، بل اتخذت أيضاً خطوات ملموسة في كل بلد تقريباً لترجمة هذا الالتزام إلى أعمال على أساس توصيات المؤتمر الدولي الخامس حول تعليم الكبار.

ويشكل إنشاء الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار أهم تجاوب إقليمي على المؤتمر الدولي الخامس حول تعليم الكبار، تعبيراً آخر عن هذا الالتزام.

وكانت مشاركة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في هذا المؤتمر مشاركة فعالة.

- مشاركة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في مؤتمر تقييم منتصف عقد تعليم الكبار المنعقد في بانكوك ٢٠٠٣ :

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وضع المهتمون بسياسات تعليم الكبار منهجيات لمواجهة التحديات المتعددة التي تواجه تنمية القوى البشرية في العالم في جميع مناحي الحياة والتي تبلورت بشكل جلي في المؤتمر العالمي لتقييم منتصف عقد تعليم الكبار (بانكوك ٢٠٠٣) حيث حددت عشرة محاور تقوم بالربط والدمج المباشر بين مفهوم تعليم الكبار من جهة، والديمقراطية وثقافة السلام من جهة أخرى، وتعزيز تمكين المرأة، وعالم العمل المتغير، والصحة، والبيئة، والسكان، والثقافة ووسائل الإعلام، والتقانة (التكنولوجيا) الجديدة والمعلومات، كما سبق ذكرها.

وقد اعتمد مؤتمر تقييم منتصف العقد على ركيزة أساسية للتعرف إلى آفاق الشراكات في قارات العالم، حيث مثلت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار الجمعيات الأهلية العربية في هذا المؤتمر، والذي ركز على التحديات الداخلية والخارجية لكل منطقة، وطرح الفرص المتاحة والممكنة.

وقد دق المشاركون من حكومات وجمعيات أهلية ناقوس الخطر حول أحوال الإنسان في ظل التحديات الخطيرة التي تحاصره، من فقر وجهل ومرض، لحوالي (٨٨٠) مليون إنسان بالغ، بالإضافة إلى (١٢٠) مليون طفل خارج منظومة التعليم الأساسي في العالم من جهة، ومن جهة أخرى طرحت تساؤلات حول ما هي معطيات وآفاق الأنظمة الوطنية لمساندة الأميين في خلق حياة أفضل، ومدى تحقيق مفهوم الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وبين القطاع الحكومي وغير الحكومي في تخطيط وتنفيذ ومتابعة سياسات واستراتيجيات تعليم الكبار.

ويقدم تعليم الكبار مفهوماً جديداً لدوره ووظيفته ومسؤولياته في بناء مجتمعات متعلمة قادرة على مكافحة الفقر والعنف والمرض وتلوث البيئة والعصبيات القبلية، وقدرته على مساندة ودعم مفاهيم السلام والديمقراطية في إطار منظومة مجتمعية عالمية معنية بحقوق الإنسان، وإعلاء القوانين والمواثيق الدولية ومفاهيم العدل والمساواة.

وتتوقف قدرة المجتمعات على تدعيم هذا المفهوم في إطار إطلاق آلية مبتكرة للتعلم مدى الحياة، تكون فيها المسؤولية جماعية، يشارك فيها جميع المؤسسات والمنظمات الحكومية، وغير الحكومية، ومؤسسات الأمم المتحدة.

وقد شاركت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في مؤتمر «تقييم منتصف عقد تعليم الكبار (بانكوك أيلول /سبتمبر ٢٠٠٣)» بإصدار التقرير العربي للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، والذي ركز على تطوير أوضاع تعليم الكبار في الوطن العربي من خلال تضمين

مفهوم التنمية البشرية المتكاملة، تطوير التعليم الأساسي، ودراسة مدى تحقق مفهوم الشراكة.

وكانت مشاركة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في هذا المؤتمر فعالة، من خلال حضور كل من السيّدة نائب رئيسة الشبكة والسيدة الأمينة العامة، والسيد المقرر العام، ومعظم أعضاء المجلس التنفيذي، وعدد من أعضاء الشبكة.

وقد صدر نداء المنظمات غير الحكومية في نهاية المؤتمر.

- المؤتمر الإقليمي العربي حول «التعليم للجميع: ماذا بعد إعداد الخطة الوطنية» المنعقد في بيروت ٢٠٠٤:

شاركت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في المؤتمر الإقليمي الذي عقده مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في بيروت خلال شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، وكذلك في ورشة العمل المخصصة للمنظمات غير الحكومية.

وقدمت السيّدة رئيسة المجلس التنفيذي للشبكة ورقة عمل في هذه الورشة حول «تفعيل دور المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية في الإسهام في تحقيق التعليم للجميع».

وقد حضرت المؤتمر السيدة الأمينة العامة وعدد من أعضاء المجلس التنفيذي كما حضر عدد من الأعضاء في الشبكة.

وقد استهدف المؤتمر بلورة الخطوات لتحقيق أهداف التعليم للجميع، وذلك ضمن أولويات إطار العمل العربي الذي أقره المؤتمر

العربي حول التعليم للجميع المنعقد في القاهرة عام ٢٠٠٠، وإطار العمل العالمي «داكار ٢٠٠٠»، وأولويات الخطة الوطنية للتعليم للجميع في كل دولة.

وقد اشتملت محاور العمل التي جرت مناقشتها في كل من (جلسات العمل والطاولات المستديرة) على المواضيع التالية:

- أحوال التعليم والتحديات الراهنة في الدول العربية.
- الخطط الوطنية للتعليم للجميع في الدول العربية.

(الطفولة المبكرة - التعليم الأساسي - محو الأمية وتعليم الكبار - اكتساب المهارات الحياتية اللازمة - التفاوت بين الجنسين).

- تحسين نوعية التعليم: (المعلمون - المناهج - الإدارة - البيئة المدرسية - التحصيل التعليمي - توظيف التقانة (التكنولوجيا) والتقانات الحديثة في تحقيق أهداف التعليم للجميع).

وقد شارك في هذا المؤتمر:

(وزراء التربية العرب - كبار مسؤولي التخطيط في وزارات التربية والتعليم - المنسقون الوطنيون للتعليم للجميع - الشركاء في التعليم للجميع من منظمات الأمم المتحدة والشركاء الإقليميون - المنظمات العربية الإقليمية - منظمات أهلية - خبراء إقليميون ودوليون).

- المؤتمر الإقليمي العربي (عشر سنوات بعد بكين: دعوة إلى السلام - بيروت، تموز /يوليو ٢٠٠٤:

وجهت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدعوة للسيدتين رئيسة المجلس التنفيذي للشبكة العربية لمحو الأمية

وتعليم الكبار والسيدة نائبة رئيسة المجلس رئيسة جمعية اقرأ الجزائرية لحضور المؤتمر الإقليمي العربي الذي عقد في بيروت في الفترة الممتدة من الثامن وحتى العاشر من شهر تموز /يوليو ٢٠٠٤.

ونظم المؤتمر في أربع ندوات عن:

- دور المرأة في البرلمانات العربية.
- المرأة في السلطة التنفيذية واتخاذ القرار.
- المرأة في المجتمع المدني.
- المرأة في الإعلام والفكر والثقافة.

وقد اعتبرت الندوة المعنية بالمجتمع المدني بمثابة الاجتماع الثاني للهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية.

وقد تضمن إعلان بيروت للمرأة العربية ما يلي:

- حل المشاكل التي تسبب تسرب الفتيات من التعليم للحد من الأمية والفقر والبطالة التي مازالت المرأة تعاني منها.

- الندوة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم للجميع، بيروت ٢٠٠٤:

نظمت هذه الندوة اللجنة الدولية الاستشارية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم للجميع في اليونسكو بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت.

وتجدر الإشارة إلى أن الندوة وهي الاجتماع الاستشاري للمنظمات غير الحكومية حول التعليم للجميع يشكل آلية شراكة محورية أنشأتها اليونسكو لتسهيل الشراكات مع منظمات المجتمع المدني في إطار حركة التعليم للجميع.

شارك في هذا الاجتماع (الندوة الدولية) أكثر من مائة ممثل عن المنظمات غير الحكومية والشبكات الدولية والإقليمية، والوطنية المعنية بالتربية وكذلك عدد من ممثلي اليونسكو من مقرها الرئيسي في باريس والمكاتب الإقليمية.

محاور الندوة الدولية للمنظمات غير الحكومية:

- مشاركة المجتمع المدني في التربية، بخاصة في مجال القرائية.
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في الحوار حول سياسة التعليم للجميع.
- الشراكات بين المجتمع المدني والحكومات واليونسكو في مجال التعليم للجميع.

أهداف الندوة الدولية للمنظمات غير الحكومية:

- استخلاص العبر من ديناميكيات المجتمع المدني في مجال التعليم للجميع بخاصة في المنطقة العربية.
- التزام المجتمع المدني في صياغة استراتيجيات القرائية، وتطبيقها، ورصدها في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، والأهداف الإنمائية للألفية، وتقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع الخاص بالقرائية للعام ٢٠٠٦ والمجموعة رفيعة المستوى حول التربية.
- تقييم القيمة المضافة لالتزام المجتمع المدني في العمليات الخاصة بالسياسة الوطنية للتعليم للجميع.

شاركت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في هذه الندوة، وقد مثلت الشبكة في هذا الاجتماع (رئيسة المجلس التنفيذي) و(المقرر

العام للمجلس) و(الأمينة العامة للمجلس) و(عضو المجلس التنفيذي - ممثل لبنان) و(عدد من أعضاء الشبكة).

تم انتخاب الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار (المنسق الإقليمي للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية) المعنية بالتعليم للجميع، وتمثل الشبكة في هذا المنصب الأمينة العامة للشبكة السيّدة سهام نجم.

وقد شاركت الشبكة العربية في ورشة العمل: «بناء القدرات في إطار التعليم للجميع»، المنعقد في بيروت في الرابع من كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٤، وقدمت السيّدة الأمينة العامة للشبكة مداخلة حول الجمعيات الأهلية العربية والتعليم للجميع من خلال تجربة الشبكة.

- تمثيل الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في فعاليات عربية وإقليمية ودولية وعالمية:

نشير إلى عدد منها:

- المؤتمر العالمي لسيدات الأعمال في المغرب ١٩٩٩.
- المؤتمر العربي للتنمية البشرية - القاهرة - ١٩٩٩.
- الدورة الرابعة لبرنامج عربيوبيل (البرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده والقضاء على أمية الكبار في الدول العربية) المنعقدة في الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٠، هذه الدورة التي نظمها (يوندباس) بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد هدف الاجتماع بشكل عام إلى تقييم برنامج «عربيوبيل» منذ تأسيسه وإلى تقييم دوره في تفعيل أهداف «التعليم

للجميع»، مع بيان أهداف وأولويات البرنامج وخاصة بعد تقييم عام ٢٠٠٠ للتعليم للجميع، وإطار العمل الناجم عنه، وذلك من أجل تحديد التوجهات المستقبلية وأولويات العمل في المرحلة المقبلة.

- المؤتمر العربي الإقليمي لكبار المواطنين - بيروت - ٢٠٠٠.
- الاجتماع السنوي لإدارة المرأة العربية في جامعة الدول العربية - القاهرة - ٢٠٠٠.
- المؤتمر التحضيري الثاني لعقد قمة الطفولة المنعقد في نيويورك ٢٠٠١.
- المؤتمر الأفريقي من أجل حياة أفضل جديرة بالأطفال القاهرة ٢٠٠١.
- المؤتمر العربي - آفاق وإشكاليات المرأة العربية - الأقصر - جمهورية مصر العربية عام ٢٠٠١.
- مؤتمر (نحو استراتيجية لتنمية محو الأمية) الاسكندرية ٢٠٠١ - جمعية المرأة والمجتمع بالتعاون مع مكتب اليونسكو - في القاهرة.

- عضوية الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في المجلس العالمي لتعليم الكبار:

أسهم المجلس العالمي لتعليم الكبار الذي يضم منظمات غير حكومية وروابط ومجالس عليا وجمعيات تعمل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار من أفريقيا وآسيا والدول العربية والكاريبي وأوروبا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا إسهاماً فعالاً في دفع حركة تعليم الكبار بخطى إيجابية، كما ورد سابقاً.

وأصبحت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار عضواً في المجلس العالمي لتعليم الكبار عام ١٩٩٩.

وانتخبت السيّدة رئيسة الشبكة نائباً لرئيس المجلس عن المنطقة العربية في الاجتماع المنعقد في الفيليبين، على أن يتابع الدكتور عبد العزيز سنبل نائب المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (نائب رئيس المجلس) هذه المهمة لمدة ستة أشهر، وشاركت الشبكة بشكل فعال في اجتماع اللجنة التنفيذية للمجلس الذي عقد في دمشق أيلول /سبتمبر عام ٢٠٠٠ بالتعاون بين المجلس ووزارة الثقافة وبحضور السيدات والسادة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس، كما حضر هذا الاجتماع معظم أعضاء المجلس التنفيذي للشبكة وعدد من الأعضاء فيها. شارك كل من الاتحاد العام النسائي السوري وجمعية زهرة المدائن الخيرية بدمشق في هذا الاجتماع.

شارك في الافتتاح مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

صدر عن الاجتماع نداء للعمل من أجل محو الأمية وتعليم الكبار بعنوان «لننتهز الفرصة - نداء للعمل في محو الأمية وتعليم الكبار للجميع».

وكذلك شاركت الشبكة في المؤتمر العالمي السادس للمجلس الذي عقد في جامايكا. وقد قدمت المشاركات في المؤتمر من الشبكة أوراق عمل حول:

- العولمة والتعلم من الحركة الاجتماعية.
- عرض للجهود الحالية في المنطقة العربية المتعلقة بعملية متابعة التعليم للجميع للسيدة رئيسة الشبكة.

- تعليم الكبار، العولمة للسيدة نائب رئيسة الشبكة.
- المجتمع المدني والعولمة للسيدة الأمينة العامة للشبكة.

وفي هذا الإطار أكدت أوراق العمل على أهمية استكشاف أدوار لتنظيم تعليم الكبار وشبكاته لدعم الحركات المناهضة للعولمة بدءاً من دفع الرأي العام إلى تبني الأفكار والمناهج والأنشطة التي تناهض التداعيات الخطيرة التي تفرزها العولمة على صعيد العالم.

وقد تم اقتراح طرق وأساليب لتقوية دور المجلس العالمي لتعليم الكبار في هذا المجال.

صدر في نهاية المؤتمر الذي امتد من التاسع وحتى الثاني عشر من آب /أغسطس عام ٢٠٠١ «إعلان أوتشوريوس» بعنوان «تعليم الكبار: مفتاح المواطنة الديمقراطية والعمل العالمي».

وقد تضمن التوافق العالمي في الآراء حول حق التعليم، وحق التعلم للنساء والرجال والدور المركزي لتعليم الكبار في دعم المواطنة الخلاقة والديمقراطية.

وقد جدد في هذا المؤتمر انتخاب السيّدة رئيسة المجلس التنفيذي للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار (نائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار عن المنطقة العربية).

هذا وقد منحت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار جائزة (محو الأمية الحضارية)، وهي الجائزة التي تمنحها المنظمة للمؤسسات والمنظمات الفاعلة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

وقد قام السيّد نائب مدير الألكسو، بتسليم الجائزة إلى السيّدة سهام نجم الأمينة العامة للشبكة في احتفال رسمي أقيم في القاهرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار تصدر مجلة غير دورية باسم «التواصل»، يركز فيها على ما يتم تنفيذه على المستويات الوطنية والعربية والعالمية.

كما تجدر الإشارة إلى أن كلاً من الاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد شبيبة الثورة الأعضاء في المجلس الأعلى لمحو الأمية قد أصبح عضواً فعالاً في الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار منذ تأسيسها، ولهما إسهامات في أنشطتها وفعالياتها، كما أن جمعية «زهرة المدائن» التي ترأسها السيّدة سميرة جبريل هي عضو فعّال في الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار منذ إحداثها، وشاركت في اجتماع اللجنة التنفيذية للمجلس العالمي لتعليم الكبار الذي عقد في دمشق كما أشرنا. تتبع للجمعية التي أحدثت عام ١٩٦٢ مدرسة نموذجية لتعليم الكبار، وتركز على متابعة تعليم الفتيات والنساء الفلسطينيات، والربط بين محو الأمية والتأهيل المهني، والتوعية بمختلف المجالات.

عقدت الجمعية العامة للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار دورتها الأولى العادية في الثامن من شهر أيار /مايو ٢٠٠٥ في القاهرة، وقد أقيم حفل الافتتاح بهذه المناسبة وفي إطار انعقاد المنتدى العربي حول «التعليم وآفاق المستقبل - في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية» بحضور السيّد وزير التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية. وقد تحدث عدد من ممثلي الجهات الرسمية والمنظمات غير الحكومية المعنية، والجهات المتعاونة في تنفيذ فعاليات المنتدى المشار إليه. جرى في حفل الافتتاح

تكريم مجموعة من المنظمات العربية غير الحكومية التي دعمت أعمال الشبكة خلال الفترة الماضية وهي :

(الاتحاد العام النسائي السوري، جمعية اقرأ الجزائرية، الجمعية الكويتية التطوعية النسائية لخدمة المجتمع، ومن جمهورية مصر العربية جمعية المرأة والمجتمع، والمؤسسة الثقافية العمالية).

نظمت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار فعاليات ورشة العمل الإقليمية «استخدام تقانة (تكنولوجيا) المعلومات والاتصالات لمكافحة الأمية» في الحادي عشر والثاني عشر من شهر أيار /مايو ٢٠٠٥ في القاهرة بالتعاون مع برنامج تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية بالمنطقة العربية «اقتدار» ووزارة الاتصالات وتقانة (تكنولوجيا) المعلومات بجمهورية مصر العربية، وذلك بحضور الجمعيات والمنظمات أعضاء الشبكة العربية التي تمثل (١٤) دولة عربية.

وقد هدفت ورشة العمل إلى تطوير العلاقات في مجال الشراكة بين القطاع الحكومي وغير الحكومي (الخاص والشعبي)، وكذلك إبراز أهمية دمج تقنية المعلومات (التدريب المتخصص لتطوير برامج محو الأمية) في المناهج الدراسية، وتزويد الشباب بالمهارة التقنية، وذلك عن طريق إزالة الحواجز بين الجنسين، وخاصة في الريف وتمكين المجتمعات المحلية من استخدام تقنيات المعلومات لحل مشاكل قد تواجهها.

تناولت ورشة العمل الموضوعات التالية بالمناقشة :

- الوضع الراهن لقضية الأمية بالمنطقة العربية.
- دور منظمات الأمم المتحدة وأهمية مكافحة الأمية، ودور تقنيات المعلومات والاتصالات، وعرض تجربة منظمة اليونسكو في استخدام التقانة (التكنولوجيا) في مكافحة الأمية.

- استخدام التقنيات لمكافحة الأمية.
- نظرة عامة حول «البرامج القومية لمحو الأمية بالمنطقة العربية، منظور الحكومات» وتناولت أوراق هذا المحور تجارب كل من: سورية - لبنان - اليمن والسودان.
- نظرة عامة حول البرامج القومية لمحو الأمية بالمنطقة العربية... منظور المنظمات الأهلية.

وفي نهاية أعمال ورشة العمل تم استعراض ثلاث تجارب (المصرية، الفلسطينية، وتجربة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) حول كيفية استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات في محو الأمية وتعليم الكبار.

التوصيات:

- تثمين دور الاتصالات والمعلومات، والتأكيد على العمل الجاد للاستفادة منها في التقنيات التعليمية لمحو الأمية وتمكين المرأة على وجه الخصوص.
- دمج تقنية المعلومات في المناهج الدراسية وعلى المستويات المختلفة في برمجة متدرجة تقود إلى دعم القدرات في المجال التقني وخاصة في الريف والاستفادة منها لحل المشاكل والتحديات التي تواجه المستفيدين.
- العمل الجاد لتنفيذ الأهداف التنموية الثمانية والتي اتفق عليها ما يقارب من ١٩٥ دولة في لقاء القمة الألفية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ والتركيز على محاربة الفقر ومكافحة الأمية وتحسين البيئة ورعاية الصحة والعمل على إلغاء التمييز ضد المرأة.

- العمل على دعم التعليم الأساسي ومجانيته وارتباط إنتاج الفرد بما يناله من التعليم.
- تدريب العاملين بمحو الأمية وتعليم الكبار على تقانة (تكنولوجيا) المعلومات وخاصة في المناطق التي تعاني من العوائق الثقافية والاجتماعية.
- القضاء على الفجوة النوعية للفتيات في إطار مكافحة التمييز ضد المرأة.
- إصدار التشريعات لدعم الشراكة الوطنية بين المجتمع الحكومي والشعبي في إطار آلية تنسيقية تتسم بالشفافية والالتزام بالتشريعات والاتفاقيات العالمية في مجال محو الأمية.
- نشر مفهوم التعليم مدى الحياة لمواكبة مستجدات الحضارة البشرية.
- تقوية الرابطة بين المشاركين في مجال محو الأمية وتبادل الخبرات وخاصة في مجال البرامج التعليمية المرتبطة بالتقنية والمعلومات والتجارب الخاصة.
- دعم مسار البرامج القومية لمحو الأمية ربطاً بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية والاستفادة من التجارب الناجحة دعماً لمسار العمل في مجال محو الأمية.
- إنجاز مركز إقليمي لتوظيف التقانة (التكنولوجيا) الحديثة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار. يهدف المركز إلى استخدام تقنيات المعلومات في هذا المجال.
- تطوير نوادي التقانة (التكنولوجيا) لتصبح مراكز حضارية في المجتمعات المحلية تستطيع أن تلبي الاحتياجات وآليات التنمية البشرية داخل مجتمعنا.

كما نظمت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار الندوة الإقليمية العربية «تعليم الكبار والتمكين والمشاركة السياسية للمرأة» في إطار فعاليات المنتدى العربي حول التعليم وآفاق المستقبل في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية. شاركت (١٤) دولة عربية في هذه الندوة من ممثلي المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية.

وقد تناولت أوراق العمل المحاور التالية :

- مستقبل تعليم الكبار والمشاركة في المنطقة العربية «رؤية للتطوير والإصلاح».
- التعليم والتمكين للمرأة العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية.
- التعليم وتضمين النوع الاجتماعي في البرامج والمناهج التعليمية «رؤية للتطوير».
- المشاركة السياسية للمرأة العربية - إلى أين؟

وفي هذا المحور تم استعراض تجارب عربية من كل من : (الاتحاد العام النسائي السوري، تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، الاتحاد النسائي الإماراتي، ملتقى تنمية المرأة من مصر).

وقد انتهت أعمال الندوة بمجموعة من التوصيات كان أبرزها :

- تعزيز دور المساهمات للمنظمات غير الحكومية في مجال تقديم وابتكار أشكال التعليم النوعي المناسب للفئة الواسعة والمستهدفة من الصغار والكبار.
- وضع برامج يمكن قياسها والاهتمام بعناصر المتابعة والتقييم وذلك بالشراكة بين القطاعين الرسمي والأهلي لحل مشكلات الأمية

وتزايد نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة وعدم جودة برامج التعليم.

- العمل على إنشاء قاعدة بيانات أساسية للمنظمات العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار على المستوى العربي، والعمل على تحديثها باستمرار.

- ضرورة الاهتمام بتوفير المواد القرائية المناسبة لمرحلة ما بعد التحرر من الأمية، وبالتعاون مع دوائر النشر والقطاعات ذات الاختصاص، الأمر الذي يسهم في الحد من الارتداد إلى الأمية ويدعم برامج التعليم المستمر لدى هذا القطاع الهام.

- أهمية دعم وتوسيع جهود المرأة في المشاركة السياسية.

- إدماج تعليم حقوق الإنسان ضمن برنامج التعليم الأساسي وتعليم الكبار.

- الدعوة إلى صياغة ميثاق شرف يلتزم به كل القائمين على العملية التعليمية، خصوصاً الكبار.

- دعوة الجمعيات إلى رصد انتهاكات حقوق المرأة السياسية لتحقيق مشاركتها وتعزيز التعاون بينها وبين منظمات حقوق الإنسان.

- الاستناد إلى التفسيرات الدينية القائمة على فكرة المساواة في الدين.

- إدماج مفاهيم المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص في المناهج.

- تغيير صورة المرأة السلبية في المناهج التعليمية.

- تغيير صورة المرأة النمطية في الإعلام العربي، خصوصاً في الدراما التلفزيونية.

وقد بدأت فعاليات الجمعية العامة العادية للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار بمناقشة تقرير الأداء في الفترة الممتدة منذ إحداثها عام ١٩٩٩ وحتى انعقاد الدورة العامة العادية عام ٢٠٠٥ وقد اشتملت التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة:

- تفعيل دور الشبكة في مجال استقطاب الدعم من المنظمات المختلفة.
- السعي لفتح الباب والتوسع في إشراك الجمعيات.
- تضافر الجهود المالية والمعنوية لدعم مسار الشبكة.
- توسيع مناشط الشبكة لتشمل كل الدول المشاركة.
- وضع هيكل إداري لمساندة الأمينة العامة وإيجاد التمويل له.
- إحياء فكرة شبكة المعلومات التابعة للشبكة العربية.
- الاهتمام بالتدريب والصقل ودعم القدرات.
- بناء العلاقات المتينة مع المؤسسات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.
- إتاحة الفرصة للأفراد من الخبراء، وذوي الدراية لنيل عضوية الشبكة.
- العمل على تزويد جميع المؤسسات الإقليمية والدولية والوطنية وجامعة الدول العربية بملف عن أعمال المؤتمر العام للشبكة وتوصياته.

تم تشكيل لجنة خاصة للقيام بإجراء الانتخابات للجمعية العامة للشبكة، وقد رَشحتْ السيّدة غادة الجابي رئيسة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار السيّدة باسمة خوري رئيسة مكتب محو الأمية المركزي آنذاك في الاتحاد النسائي السوري - المكتب التنفيذي -

لتمثيل الاتحاد بدلاً عنها في المجلس التنفيذي للشبكة. وقد قررت الجمعية العامة للشبكة اختيار السيّدة غادة الجابي رئيسة فخرية للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار تقديراً لدورها في إنشاء وقيادة الشبكة وخبراتها وعطائها في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وتم تسليم درع الشبكة لها في ختام أعمال الاجتماع.

جرى انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي، ثم قام المجلس بانتخاب هيئة المكتب، حيث تم انتخاب السيّدة عائشة باركي رئيسة للمجلس بالتزكية، وانتخاب السيّدة طيبة آل هيد نائباً للرئيس، والسيدة باسمة خوري مقررة عامة.

وتم إعادة انتخاب السيّدة سهام نجم بالتزكية أمينة عامة للشبكة.

هذا وقد مثلت كل من الدول العربية التالية في هذا المجلس: (مصر - اليمن - الإمارات - المغرب - لبنان - البحرين - الأردن - السودان - فلسطين).

وفيما يلي نورد الفعاليات التي نفذت بعد انعقاد الدورة الأولى العادية للشبكة وهي:

- المنتدى الأول للتعليم للجميع للمنظمات غير الحكومية: «بناء قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم للجميع لمنطقة الخليج والجزيرة العربية».

نظمت الشبكة العربية المنتدى الأول، بدولة البحرين (مركز البحرين الدولي للمعارض) في الفترة من ٢٤-٢٦ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٦ بالتعاون مع منظمة اليونسكو - مكتب الدوحة والذي شارك فيه ٣٥ منظمة غير حكومية من دول الخليج العربي بالإضافة إلى منسقي محاور التعليم للجميع بالمنطقة العربية من ١٢ دولة عربية.

أهداف المنتدى :

- بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم للجميع وتعزيزها ورفع قدراتها على تحديد التحديات الإنمائية ومواجهتها.
- تحسين الفهم المؤسساتي وبناء قاعدة مشتركة مع الجهات الحكومية لمشاطرة القرارات والمسؤوليات الإدارية.
- رفع كفاءة مؤسسات المجتمع المدني لإنجاز مهامها عملياً بقدراتها الذاتية.
- تحسين قابلية الأفراد في الإدارة، ووضع الاستراتيجيات لتحقيق أهداف المؤسسة.
- الاستفادة من تجارب الدول العربية بغية تحسين عناصر البيئة الداعمة للتنفيذ، بما في ذلك الموارد المالية والفنية وتوسيع قاعدة الشراكة.
- تحديد العوائق والصعوبات في تنفيذ البرامج ووضع المقترحات لتذليلها.
- وضع إطار عام لخطة عمل مستقبلية من أجل تحقيق تقدم في أهداف التعليم للجميع من خلال مؤسسات المجتمع المدني في منطقة الخليج والجزيرة العربية.
- تكوين منتدى دائم للمؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم للجميع في الخليج والجزيرة العربية.
- تكوين شبكة معلوماتية إلكترونية للمؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم للجميع في الخليج والجزيرة العربية.

التوصيات:

- التأسيس لمنتدى دائم للتعليم للجميع لمؤسسات المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية والعمل مع مكاتب اليونسكو في المنطقة على دعمه وتطويره ورعاية أنشطته.
- تدشين موقع الكتروني لمؤسسات المجتمع المدني في مجال التعليم للجميع في الخليج والجزيرة العربية.
- التأكيد على الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية المعنية بالتعليم في الخليج والجزيرة العربية بما يحقق نتائج أفضل في مجال التعليم في محاوره الستة التي نص عليها إطار داكار.
- توظيف تقانة (تكنولوجيا) المعلومات والاتصالات في تطوير مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم للجميع في الخليج والجزيرة العربية، والإفادة من التطبيقات المختلفة على مستوى البناء الداخلي والاتصال الخارجي وتأدية الرسالة.
- تكثيف الجهود فيما يخص بناء القدرات البشرية والمالية ووضع الخطط والاستراتيجيات التي من شأنها تحقيق تقدم ملموس في مجال التعليم للجميع.
- إشراك القطاع الخاص للقيام بدوره في رعاية أنشطة مؤسسات المجتمع المدني بما يحقق التنمية المستدامة الحقيقية في قطاعات المجتمع والارتقاء بالجوانب التعليمية.
- الإفادة من الموروثات الحضارية والتراث والدين ومكونات الثقافة المحلية لدول الخليج والجزيرة العربية في مجال العمل التطوعي والحث على التعلم، وأهمية التعليم، وشرف مهنة المعلم.

الندوة الإقليمية حول «محو الأمية سبيل أساسي لبلوغ ثقافة عربية عريقة متطورة»:

نظمت جمعية «أقرأ الجزائرية» بالتنسيق مع الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار هذه الندوة برعاية السيّد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خلال يومي الثامن والتاسع من شهر كانون الثاني /يناير ٢٠٠٧، وهو العام الذي كانت فيه الجزائر عاصمة الثقافة العربية، والذي تزامنت بدايته مع الاحتفال باليوم العربي لمحو الأمية الثامن من كانون الثاني /يناير.

وقد رحبت السيّدة عائشة باركي رئيسة الشبكة العربية ورئيسة جمعية اقرأ بضيوف الندوة منوهة بأن الجمعية قد أثبتت وجودها، فأصبح لها سمعة عربية ودولية، ونوهت بجهود الجمعية من أجل تحويل طموحاتها إلى نجاح من خلال طرح قضية محو الأمية أمام المثقفين للخوض معاً هذه المعركة التي تمس (٧٨) مليون أمي في الوطن العربي أكثرهم من النساء، وأضافت أنه بمناسبة اليوم العربي لمحو الأمية لا بد أن نسجل النتائج التي توصلت إليها الجمعية منذ تأسيسها المتمثلة في محو أمية (٥٦٩٨٢٤) من الأميين، وتتمثل أفضل نتيجة في اكتساب ثقة المواطنين في هذه الجمعية والالتحاق بصفوفها، كما تحدثت عن الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار والمهام التي تنهض بها، ودور الثقافة والمثقفين في توعية المواطنين بخطورة هذه الآفة، وتجنيدهم لمحاربتها والتصدي لها.

ومما يجدر التنويه به بهذه المناسبة أن السيّدة عائشة باركي عضو في كثير من المجالس واللجان منها اللجنة الاستشارية الجماعية للمنظمات

غير الحكومية للتعليم للجميع، وعضو المكتب التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وقد منحت جائزة (فالونسيا) للحريات الوطنية من أسبانيا عام ١٩٩٩، وجائزة (روبي كيد) من المجلس العالمي لتعليم الكبار عام ١٩٩٤ تقديراً لإنجازاتها في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

ولقد استهل الندوة الصحفي والشاعر الدكتور عز الدين ميهوبي بمداخلة حول «محو الأمية سبيل أساسي لبلوغ ثقافة عربية عريقة متطورة».

كما قدمت السيّدة غادة الجابي الرئيسة الفخرية للشبكة ونائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل سابقاً في سورية، مداخلة حول «دور المجتمع المدني في محاربة الأمية» تناولت فيها:

- دور هيئات المجتمع المدني في استراتيجيات وفعاليات محو الأمية وتعليم الكبار على الصعيدين العربي والعالمي.
- واقع المشاركة الشعبية في البلدان العربية.
- إسهام هيئات المجتمع المدني في محاربة الأمية.
- واقع المنطقة العربية وانعكاساته على جهود محو الأمية.

وتضمنت أعمال الندوة مداخلة باسم جامعة الدول العربية.

التوصيات:

- ضرورة العمل سوياً على تعريف الأمية الثقافية لأن تعريفها يوضح السبيل والطرق للتغلب عليها.
- دعوة المنظمات الإقليمية والدولية والتي تعمل في ميدان التعليم والثقافة لإشراك المجتمع المدني في الاستراتيجيات المنتهجة.

- دعوة جامعة الدول العربية لتفعيل قرارات القمم العربية فيما يخص التعليم وإبرازها إلى حيز الوجود وضرورة إيلاء مجال محو الأمية وتعليم الكبار الاهتمام اللازم.
- دعوة جامعة الدول العربية لتعزيز دور هيئات المجتمع المدني في الإسهام بالتصدي للأمية من خلال مسؤولياتها في ضوء الاستراتيجية العربية.
- إعادة النظر في البرامج والمناهج والكتب المطبقة لسد منابع الأمية وتمكين المتحررين من المتابعة والتعلم المستمر.
- إيلاء تكوين العاملين في مجال محو الأمية العناية اللازمة وإمدادهم بالطرق والأساليب المناسبة والأدوات الفعالة للتغلب على صعوبات تعليم الكبار.
- الاستفادة من تقانة (تكنولوجيا) المعلومات في برامج محو الأمية على أنها هدف لتعزيز التعلم الذاتي.
- تفعيل دور المؤسسات الاقتصادية لتمويل الحملات الوطنية لمحو الأمية.

هذا وقد أصدر المجلس التنفيذي للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار في اجتماعه الذي انعقد في الجزائر خلال الفترة نفسها «الميثاق العربي لمحو الأمية»، وقرر خطة عمل الشبكة خلال عامي (٢٠٠٧-٢٠٠٨).

- ورشة عمل إقليمية حول (تدريب الميسرين في مجال محو الأمية):

نظمت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار ورشة عمل إقليمية حول (تدريب الميسرين في مجال محو الأمية) بالتعاون مع منظمة اليونسكو

بمكتب القاهرة وذلك بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢-٥ أيار /مايو ٢٠٠٨، شارك فيها ٣٥ منظمة غير حكومية من ١٦ دولة عربية وقد نفذت الورشة مجموعات عمل لبناء قدرات القيادات من الميسرين بالمنظمات غير الحكومية اعتمدت على دليل إرشادي لتشكيل قادة تدريب TOT يقومون بإعادة تدريب ٢٠ منظمة في كل دولة عربية تم مشاركتها في الورشة الإقليمية.

المنتدى الثاني للتعليم للجميع (تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في التعليم للجميع):

في إطار التنسيق والتعاون والشراكة نظمت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار ومنظمة اليونسكو مكاتب (القاهرة - الدوحة - عمان) وإدارة التعليم والبحث العلمي بجامعة الدول العربية منتدى (تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في التعليم للجميع) خلال الفترة من ٧- ٩ نيسان /إبريل ٢٠٠٩ عرضت مجموعة من أوراق العمل حول تقييم منتصف عقد التعليم للجميع ووضع آليات العمل المشترك والبرامج وتحديد مسارات الحركة التي تحقق أهداف التعليم للجميع حتى عام ٢٠١٥.

وشملت محاور العمل في المنتدى القضايا والموضوعات التالية:

- تحليل ومتابعة السياسات التعليمية في تقييم منتصف العقد للتعليم للجميع (الوضع الراهن).
- عرض خطة عمل اليونسكو وبحث كيفية تناسق برنامج المنظمات غير الحكومية معها.

- الاستراتيجيات الوطنية الضامنة لمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في رسم السياسات التعليمية.
- رؤى المنظمات غير الحكومية لوضع آليات فاعلة لتحقيق أهداف التعليم للجميع.
- عرض لخريطة المنظمات غير الحكومية في تشكيل وتنفيذ ومتابعة استراتيجيات التعليم.

شركاء المنتدى:

شارك في المنتدى (٣٥) مشاركاً يمثلون (١٣) هيئة حكومية و(١٩) منظمة وشبكة غير حكومية تمثل طيفاً متنوعاً من الاهتمامات التي تصب في العمل في سياق أهداف التعليم للجميع، بالإضافة إلى ممثلي الهيئات المنظمة للمنتدى من إدارة التربية والتعليم بجامعة الدول العربية، ومن مكاتب اليونسكو بالقاهرة والدوحة والعراق وباريس؛ والشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، فضلاً عن ثلاثة من رجال الصحافة وينتمي المشاركون إلى (١٢) دولة عربية هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، العراق، الكويت، اليمن، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، لبنان، مصر.

وقد قدم معظم المشاركين من الهيئات الحكومية ومن المنظمات غير الحكومية خلال المناقشات عروضاً قصيرة عن خبراتهم في مجال الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والإدارات الحكومية والقطاع الخاص في مجال تحقيق أهداف التعليم للجميع.

التوصيات:

- تطوير آليات العمل من أجل تحقيق الشراكة بين الجمعيات الأهلية وجميع الشركاء في المستوى الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تطوير التعليم للجميع.
- الدعوة المستمرة والملحة لتعديل البنية التشريعية والقانونية بحيث تدعم وتطور من حرية حركة المنظمات غير الحكومية في البلاد العربية.
- العمل من أجل تمثيل منظمات المجتمع المدني والشبكات الوطنية في وضع الاستراتيجيات العامة والخطط القومية وفي عمليات المراجعة والتقييم.
- إقامة حوارات مجتمعية من جانب الجمعيات الأهلية حول السياسات التعليمية للتعليم للجميع لضمان مشاركة فاعلة لقوى المجتمع.
- تطوير قدرات الجمعيات والائتلافات والشبكات الوطنية في إطار كتابة تقارير ظل عن أوضاع التعليم والدفع لإيجاد آلية عبر المجالس القومية والبرلمانات والإعلام والعمل على نشرها.
- العمل على توسيع دائرة المشاركة الأهلية ونشر بحوث ودراسات حول مساهمة ودور العمل الأهلي في مجال التعليم للجميع.
- العمل على تقوية البناء المؤسسي والتنظيمي ودعم آليات العمل بشفافية لمنظمات وائتلافات المجتمع المدني.
- تطوير القدرات المؤسسية لنشطاء الجمعيات الأهلية والتنسيق والتواصل مع الإعلاميين والبرلمانيين وقادة الرأي العام.

- الاهتمام بالبحوث العلمية ذات الصلة باحتياجات الفئات المهمشة والفقيرة في مجال التعليم وكذلك أعمال وإنجازات الجمعيات الأهلية وتوثيقها ونشرها وتفعيل قواعد البيانات بالجمعيات على المستويين الوطني والإقليمي.
- متابعة الجهود الرامية لإنشاء شبكة عربية للمنظمات الأهلية الناشطة في مجال التعليم للجميع.
- تعزيز ودعم وصول صوت الجمعيات الأهلية بالمنطقة ضمن الجهود العالمية والعمل على التواصل مع المنظمات الدولية.
- مطالبة منظمة اليونسكو بمشاركة إدارة التربية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في إعداد مشروع لتدريب أعضاء الجمعيات الأهلية، يتضمن الأهداف بعيدة وقصيرة المدى، والبرامج، والأنشطة، والموازنات المالية الضرورية، والبحث عن التمويل من القطاع الخاص والمنظمات الدولية.
- تشكيل مجموعة عمل دائمة من شركاء المنتدى بإدارة التربية بجامعة الدول العربية ومنظمة اليونسكو والشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار لمواصلة العمل في مجال دعم الشراكة بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

المنتدى العربي الثالث للمنظمات غير الحكومية للتعليم للجميع (التربية مفتاح التنمية المستدامة):

في إطار التنسيق والتعاون والشراكة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - المكتب الإقليمي لليونسكو بالقاهرة - وإدارة التربية

والتعليم والبحث العلمي بجامعة الدول العربية والشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، عقد المنتدى العربي الثالث للمنظمات غير الحكومية للتعليم للجميع وكان موضوعه «التربية مفتاح التنمية المستدامة» وذلك خلال الفترة من (٢٦-٢٧ كانون الثاني /يناير ٢٠١١) بمقر جامعة الدول العربية:

أهداف المنتدى:

- متابعة توصيات المنتدى الثاني في إطار الحراك الدولي والإقليمي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم للجميع.
- متابعة التطور للوصول إلى إنجاز أهداف التعليم للجميع.
- ربط أهداف التعليم للجميع بالأهداف الإنمائية للألفية.

محاور المنتدى:

- التواصل مع حراك المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والعربي بمجال التعليم للجميع.
- عرض وتحليل نتائج التقرير الدولي للتربية ٢٠١٠ GMR (السبيل إلى إنصاف المحرومين ٢٠١٠).

المشاركون في المنتدى:

شارك في المنتدى (٥٤) مشاركاً ومشاركة يمثلون المنظمات غير الحكومية في الدول العربية التالية وعددها (١٤) وهي (مصر - اليمن - السودان - فلسطين - لبنان - الإمارات - العراق - ليبيا - سورية - تونس - الكويت - الأردن - السعودية - البحرين).

هذا وقد تضمن الفصل الخاص بالتعليم للجميع معلومات حول هذا المنتدى.

- الإعداد والتحضير وتنظيم المنتدى العربي «مستقبل التعليم والتنمية المستدامة في سياق التحولات الاجتماعية والديمقراطية في الوطن العربي» خلال الفترة من ٢٠-٢١ شباط /فبراير ٢٠١٢ بالتعاون والتنسيق مع مؤسسة كرامة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية - إدارة التعليم والبحث العلمي، كذلك التحضير لعقد الجمعية العامة للشبكة العربية وإجراء الانتخابات المتوقع تنظيمها في ٢٢ شباط /فبراير ٢٠١٢ بجمهورية مصر العربية.

- مشاركات على المستويات الإقليمية والدولية:

المستوى الإقليمي:

- عقد مكتبا اليونسكو في بيروت والقاهرة بالتنسيق مع الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار - كمنسق إقليمي للتعليم للجميع، اللقاء الإقليمي العربي لمنسقي التعليم للجميع للمنظمات غير الحكومية بمنتجع العين السخنة في جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٣ - ١٦ أيار /مايو ٢٠٠٥، بمشاركة المنسقين الوطنيين على مستوى (الحكومات) في كل من: الأردن، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عُمان، السودان، سورية، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، مصر، موريتانيا، واليمن، وكذلك مشاركة منسقي محاور التعليم للجميع للمنظمات غير الحكومية العربية المنتخبين بالاجتماع الاستشاري الدولي للمنظمات غير الحكومية عام ٢٠٠٤ في مجالات: الطفولة المبكرة، تعليم الفتيات، محو الأمية

وتعليم الكبار، التعليم وذوي الاحتياجات الخاصة، التعليم والفقر والنزاعات المسلحة والاحتلال، والتعليم والتنمية.

- تم اعتماد الشبكة كعضو فريق خبراء التعليم بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وقد شارك هذا الفريق في كتابة تقرير عن أوضاع التعليم في المنطقة العربية والذي تم تقديمه من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى الرؤساء والملوك العرب في القمة العربية بالرياض آذار - مارس ٢٠٠٧.
- شاركت الشبكة العربية بالمؤتمر الإقليمي للعقد الدولي لمحو الأمية والذي عقد بالدوحة بدولة قطر حول أهداف العقد الدولي لمحو الأمية وأهم التحديات والرؤية المستقبلية وتعزيز دور المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المستدامة.
- شاركت الشبكة العربية بالمؤتمر العربي «شراكة من أجل التنمية» والذي نظمته جامعة الدول العربية بالقاهرة في آذار /مارس ٢٠٠٨ في التحضير والإعداد للقمة العربية الاجتماعية والاقتصادية غير العادية والتي عقدت بالكويت أوائل ٢٠٠٩.
- مشاركة الشبكة في المؤتمر الإقليمي العربي بتونس كانون الثاني /يناير ٢٠٠٩ في إطار التحضير للمشاركة الإقليمية بالمؤتمر العالمي السادس لتعليم الكبار (Confintea VI) بالبرازيل كما قامت الشبكة بكتابة التقرير الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني «تقرير الظل» تحت عنوان «الاستثمار في تعليم الكبار وبناء مجتمعات المعرفة».
- مشاركة الشبكة العربية بمنتدى المنظمات غير الحكومية الذي نظمته جامعة الدول العربية تحضيراً للقمة الاجتماعية والاقتصادية المنعقدة

في الكويت والذي عقد بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في يناير ٢٠١١ وقامت الشبكة بعرض ورقة عمل عن أوضاع التعليم في المنطقة العربية.

- مشاركة الشبكة العربية بالاجتماع العربي لإصدار التقرير الإقليمي عن التنمية المستدامة Rio+20 في تشرين الأول /أكتوبر ٢٠١١ بمبنى جامعة الدول العربية والذي نظمته جامعة الدول العربية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في بيروت وذلك تحضيراً للمؤتمر الدولي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في البرازيل حزيران /يونيو ٢٠١٢.
- مشاركة الشبكة العربية بورشة عمل حول دمج التعليم مدى الحياة والتدريب في برامج تعليم الكبار والذي نظمته مؤسسة التعليم مدى الحياة التابعة لمنظمة اليونسكو والمنعقدة في الأردن والمدعو لها (٦) دول عربية من مؤسسات وقطاعات حكومية في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١١.

المستوى الدولي:

- بدعوة من منظمة اليونسكو قامت الأمينة العامة للشبكة العربية، بصفتها المنسقة الإقليمية للتعليم للجميع لمنظمات المجتمع المدني، بالمشاركة في الاجتماع السادس رفيع المستوى لوزراء التربية الذي عُقد في القاهرة خلال الفترة من ١٤-١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٦.

وقد قامت الأمينة العامة بإلقاء كلمة اللجنة الاستشارية الدولية لمنظمة اليونسكو لمنظمات المجتمع المدني للتعليم للجميع والتي دعت إلى العمل في إطار شراكة قوية بين منظمات المجتمع المدني العربي والحكومات

العربية. كما قامت بتقديم ورقة عمل تناولت الاستراتيجيات المستقبلية للتعليم للجميع ودور الفريق الاستشاري الدولي للتعليم للجميع للمنظمات غير الحكومية (CCNGO) خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

- مشاركة الشبكة العربية في الاجتماع العالمي للمجلس العالمي لتعليم الكبار ICAE المنعقد في كينيا في كانون الثاني /يناير ٢٠٠٧ وقد تم تجديد العضوية للشبكة كنائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار عن المنطقة العربية.
- مشاركة الشبكة بالاجتماع الاستشاري الدولي الرابع للتعليم للجميع للمنظمات غير الحكومية والذي عقدته منظمة اليونسكو في داكار - السنغال - أيار /مايو ٢٠٠٧ وتم عرض دراسة إقليمية عن (المجتمع المدني والحوار مع الحكومات من أجل تنمية وتطوير السياسات الحكومية).
- مشاركة الشبكة العربية في الاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال التعليم للجميع الذي نظمته منظمة اليونسكو وتم تقديم الدراسة الإقليمية حول (المجتمع المدني والحوار مع الحكومات من أجل تنمية وتطوير السياسات الإقليمية) وذلك بدولة السنغال ٢٠٠٨.
- مشاركة الشبكة ممثلة عن المنطقة العربية في الاجتماع الدولي لمكتب «المرأة والتعليم» التابع للمجلس العالمي لتعليم الكبار بمونتيفيديو - أورجواي في الفترة من ٢٦-٢٩ حزيران /يونيو ٢٠٠٨، وذلك بهدف التحضير للمؤتمر العالمي السادس لتعليم الكبار والمزمع عقده عام ٢٠٠٩ بالبرازيل.

• مشاركة الشبكة العربية بالاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال التعليم للجميع باعتبارها المنسق الإقليمي والذي نظمته منظمة اليونسكو بدولة بنجلاديش ٢٠١٠.

مشاركة الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار بالمنتدى الدولي للمجتمع المدني حول تعليم الكبار، وبالمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار، البرازيل عام ٢٠٠٩:

عقد المنتدى في مدينة بليم - ولاية بارا - في البرازيل، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من (٢٨-٣٠) من شهر تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٩، مثلت الشبكة السيّدة غادة الجابي الرئيسة الفخرية للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار. تضمن حفل الافتتاح إلقاء كلمات لممثلي مختلف الأقاليم في العالم، وقد مثلت المنطقة العربية، وألقت كلمة باسمها كونها المشاركة الوحيدة من المنطقة. كما ألقى كل من رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار، ومدير مكتب اليونسكو للتربية مدى الحياة في هامبورغ المتعاونين في الإعداد للمنتدى كلمة بهذه المناسبة. وكذلك الأمينة العامة للمجلس.

قدمت ممثلة المنطقة العربية عرضاً لواقع المنطقة العربية في مجال تعليم الكبار، وقبل عرض الورقة استمع أعضاء المنتدى إلى التدوين الموسيقي الذي اكتشف في أوغاريت قرب مدينة اللاذقية على الساحل السوري في مكان اكتشاف أقدم أبجدية في العالم وذلك من خلال العزف الموسيقي على البيانو، حيث عبر المشاركون عن إعجابهم وتقديرهم.

وقد صدر عن المنتدى الدولي للمجتمع المدني إعلان بعنوان «الانتقال من مرحلة إطلاق الشعارات إلى مرحلة القيام بالعمل الفعلي».

هذا الإعلان الذي انتهى بالتشديد على الدور الحاسم للمجتمع المدني في مراقبة دقيقة، كونه شريكاً للحكومة في تطوير سياسة وممارسة تعليم الكبار. كما مثلت السيّدة الرئيسة الفخرية الشبكة في المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار الذي عقدته منظمة اليونسكو أيضاً في مدينة «بليم» - ولاية بارا - البرازيل تحت شعار «العيش والتعلم من أجل مستقبل مستدام، قوة تعلم الكبار» بحضور مشاركين من (١٥٠) دولة. وقد طُرحت تساؤلات في الطاولات المستديرة التي نظمت، إضافة إلى الجلسات العامة للمؤتمر، تناولت الموضوعات التالية: (السياسات، تمويل تعليم الكبار، محو الأمية، مفتاح التعلم مدى الحياة، ضمان جودة التعليم، تقييم نتائج التعلم للمضي قدماً).

وقد أقيمت على هامش المنتدى والمؤتمر ورشات عمل متعددة تناولت بالمناقشة موضوعات ذات صلة بأهداف المؤتمر، شاركت ممثلة المنطقة العربية في عدد منها.

صدر في نهاية المؤتمر إطار عمل «بليم» تحت عنوان «تسخير طاقات وإمكانيات تعلم الكبار وتعليمهم من أجل مستقبل مستدام».

تناولت التوصيات المجالات التالية:

(محو أمية الكبار، السياسات، دور الحكومات، التمويل، المشاركة والاستيعاب والإنصاف، الجودة، رصد تطبيق عمل «بليم»).

هذا وقد ورد في الفصل الخاص بتعليم الكبار معلومات مفصلة عن كل من المنتدى الدولي للمجتمع المدني حول تعليم الكبار، والمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار المنعقدين في البرازيل عام ٢٠٠٩.

شاركت الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار بوفد ترأسته السيّدة عائشة باركي رئيسة الشبكة نائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار في الجمعية العالمية الثامنة للمجلس الدولي لتعليم الكبار التي انعقدت في «مالمو» - السويد بتاريخ ١٥ و١٦ حزيران /يونيو ٢٠١١، الذي عقد تحت شعار «عالم يستحق العيش في - تعلم الكبار والتعليم - مفتاح التحول» التي ضمت (٧٠٠) من المربين الكبار من أكثر من (٨٠) بلداً في جميع أنحاء العالم.

الاتصال والإعلام:

الإصدارات:

- تم إصدار أربع نشرات إلكترونية للتواصل خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩.

قاعدة المعلومات:

قامت الأمانة العامة بتصميم استمارة لبناء قاعدة معلومات وبيانات للجمعيات أعضاء الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وكذلك المنظمات والمؤسسات الفاعلة في مجال التعليم للجميع والتعليم المجتمعي، وإرسالها إلى ١٠٠٠ منظمة عربية معنية بالتعليم للجميع (طفولة مبكرة - أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة - محو الأمية وتعليم الكبار - التعليم المجتمعي - تعليم الفتيات)، وقد قامت منظمة اليونسكو- المكتب الإقليمي ببيروت بتخصيص صفحة إلكترونية لوضع قاعدة المعلومات عليها، وذلك في إطار دعم قواعد المعلومات للمنظمات

والمؤسسات المعنية بتحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع، وقد تم تعميم هذا الموقع على جميع المؤسسات المعنية بذلك.

عقدت الجمعية العامة للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار دورتها الثانية في الثاني والعشرين من شهر شباط /فبراير عام ٢٠١٢ في القاهرة برئاسة السيّدة عائشة باركي رئيسة المجلس التنفيذي للشبكة.

تم طرح ومناقشة تقرير الأمانة العامة للشبكة خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٥-٢٠١١) الذي تضمن ست نقاط رئيسية وهي:

- فعاليات الدورة الأولى للشبكة والانتخابات عام ٢٠٠٥.
- الفعاليات التي قامت بها ونظمتها الشبكة على المستوى العربي وشبه الإقليمي.
- قرارات اجتماعات المجلس التنفيذي للشبكة.
- مشاركات ومساهمات الشبكة على المستويات الإقليمية والدولية.
- العضوية وتسديد الاشتراكات للشبكة.
- الاتصال والإعلام.

هذا وقد أعيد انتخاب السيّدة عائشة باركي رئيسة للمجلس التنفيذي للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

كما تقرر اختيار السيّدة سهام نجم أيضاً رئيسة فخرية للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وبذلك تعد كل من السيّدة غادة الجابي التي تقرر اختيارها الرئيسة الفخرية للشبكة في الدورة الأولى العادية

المنعقدة في شهر أيار /مايو ٢٠٠٥ ، والسيدة سهام نجم رئيسة فخرية للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

تم انتخاب السيّدة مي أبو السمن - تجمع لجان الأردن - نائباً لرئيسة الشبكة، والسيد ناجي الشافعي من الشبكة السودانية للتعليم للجميع مقرراً عاماً، وانتخاب السيّدة أمل محمود - ملتقى تنمية المرأة من مصر - الأمينة العامة للشبكة، والدكتورة إقبال الأمير السمالوطي - جمعية حواء المستقبل من مصر - الأمينة العامة المساعدة.

أما أعضاء المجلس فهم من (مصر، المغرب، تونس، اليمن، السعودية، فلسطين، لبنان، البحرين).

هذا وقد سبق انعقاد الجمعية العامة للشبكة تنظيم المنتدى الذي أشرنا إليه.

الفصل السابع

التنمية البشرية - توصيات ومقترحات

منذ نشوء الحياة على وجه الأرض، جاءت معها قوانينها المستمدة من طبيعة الحياة، ومن متطلباتها وحاجاتها، وهي متطلبات وحاجات تمس مختلف أوجه الحياة وعناصرها ومكوناتها ومخلوقاتها نظمت قوانين الطبيعة نفسها، وبشكل تلقائي أوجدته، بل فرضته مسألة بقاء هذه الحياة واستمرارها، وتناغمها، وتكاملها، التي تعني بالطبع التطور والارتقاء، لأن في ذلك سر البقاء، فالسكون ليس من طبيعة الحياة، السكون هو التراجع والاضمحلال والتلاشي، وهو الذي يحمل في ذاته انتهاء الحياة.

وفي إطار قوانين الطبيعة نفسها، وقبل أن تكون هناك قوانين وضعية، كان الطرف الفاعل في دفع عجلة الارتقاء والتطور، وسيبقى، الإنسان، الكائن الحي الأكثر قدرة على الفعل الواعي، وذو البصيرة الذي عليه أن يفكر ويدرك ويخطط، ثم يفعل ما يراه ضرورياً ومفيداً ليس من أجل حياته فحسب، كفرد منعزل، وليس فقط من أجل حياة الجنس البشري، بل من أجل الحياة بمجملها، التي تنصهر فيها مختلف

عناصر ومكونات الحياة على سطح هذا الكوكب، في بنية متكاملة ومتناسقة، بما يوفر أسباب وشروط ارتقاء الحياة وتقدمها.

يشير تقرير التنمية البشرية في العالم الصادر عن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام ٢٠٠٣) إلى أن «التنمية البشرية تعنى بالناس، وتوسع خياراتهم بالعيش حياة كاملة وخلاقة بحرية وكرامة، ويحظى النمو الاقتصادي والاستثمار، والتقدم التقني بأهمية كبرى، لكنها وسائل وليس غايات.

من الأشياء الجوهرية في توسيع الخيارات البشرية بناء قدرات البشر، أي مدى الأشياء التي يستطيع الناس القيام بها. وأهم القدرات الأساسية للتنمية البشرية هي العيش حياة صحية مديدة، وتلقي التعليم، والوصول إلى مستوى معيشة لائق، والتمتع بالحريات السياسية والمدنية للمشاركة في حياة المجتمع».

كما يشير التقرير نفسه إلى «أن مدى التنمية البشرية في العالم واسع جداً وغير سوي، فثمة تقدم مذهل في بعض المناطق، وسط ركود إنمائي وانحدار مُغِمٍ في مناطق أخرى، ولسوف يتطلب التوازن والاستقرار في العالم التزاماً من جميع الأمم الغنية والفقيرة، وتعاهداً عالمياً شاملاً، لكي تعم ثروة الإمكانات جميع بني البشر».

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا أريد لها أن تكون ناجحة، وأن تقع موقعاً صحيحاً وسليماً، يجب أن تبدأ من الداخل، من الإنسان، من قيمه وتصوراته ومهاراته، بكل تفاصيلها وجزئياتها.

لقد أدرك المشتغلون بشؤون التنمية الاجتماعية خطورة الجانب الإنساني وجوهريته في هذا المجال، فاتخذوه نقطة البداية وحجر الزاوية،

واهتموا بدراسة المجتمعات، وتحليل حضاراتها، وبرصد حاجاتها الحقيقية، وبنشر الوعي بها، باكتشاف الوسائل الملائمة اجتماعياً ضماناً لنجاحها، وبإشراك أفراد المجتمع في إعدادها وتنفيذها توصلا لاقتناعهم بها، وقبولهم لها، وحرصاً على استمرارها.

ولهذا أيضاً فقد كان تدريب القائمين على برامج التنمية في كل مستوياتها يأتي في المقدمة ضرورة أولية وطرفاً أساسياً في كل مشروع تنمية حقيقية.

وإغفال هذه الحقيقة البشرية، أو التهوين من شأنها، هو الذي عطل ويعطل كثيراً من المشروعات الإنمائية النافعة في المجتمعات النامية، وقلل ويقلل من نتائجها.

فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تحققها الأوامر، ولا تنظمها القوانين، ولا ينشئها التخطيط، ولا تشفع لها الأهداف الجليلة، إن لم يكن لها سند من حاجة، وواقع من وعي، ودافع من قبول.

إن التقدم الاقتصادي لا يتحقق فقط بتوفر رؤوس الأموال والموارد، والإمكانات المادية والقوانين المشجعة للاستثمار، بل إن العنصر الحاسم في التقدم الاقتصادي يبقى دائماً في إعداد القوة البشرية المدربة القادرة على الإنتاج، فالتنمية البشرية هي أساس التقدم، ولا طريق لإعداد القوة البشرية المدربة إلاّ بالتعليم المتميز.

تعد عملية التعليم من أهم المعايير التي يقاس بها تقدم المجتمع وتطوره، فالمواطن هو اللبنة الأساسية في بناء الوطن، وهو الثروة البشرية لأية أمة، ويتوقف تقدمها على اهتمامها بالمواطن، وإعداده جسمياً ومعرفياً واجتماعياً ووجدانياً، وإن تعليم الكبار أداة لا غنى عنها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ونظراً إلى أن الحياة في العصر الحالي أصبحت أكثر تعقيداً مما كانت عليه من ذي قبل، فقد أضحى إنسان هذا العصر مطالباً بأن يستوعب الثغرات والأحداث. وفي الواقع فإنه في ظل تحديات العصر، وهي كثيرة ومعقدة، وفي ظل تنامي الحاجات، وتزايد الضرورات، تتعاظم الصعوبات التي تواجهها مجهودات التنمية، ويترتب على ذلك ألا تنفرد المؤسسات الرسمية المختلفة بمهمات التنمية عامة، لأن هذا لا يكفي لتحقيق النتائج المرجوة، بل على المجتمع بأفراده المؤهلين والقادرين أن يسهم كل منهم بشكل ما في عملية بناء المجتمع.

والتنمية الشاملة - وعمودها الفقري التنمية البشرية - تعني فيما تعني خططاً شاملة، يفترض أن يقابلها جهد شامل يؤديه المجتمع حسب توفر الإمكانات، وما تستدعيه الحاجات بما يتجاوز إطار المهام الرسمية المأجورة.

المساحة التي يمكن للعمل التطوعي أن يحتلها في التنمية البشرية وصولاً إلى شمولية التنمية مساحة كبيرة ومتنوعة الوجوه، أخص بالذكر منها جهود التعليم للجميع، بما في ذلك محو الأمية وتعليم الكبار.

ويجدر التنويه بأننا نشهد في المنطقة العربية على سبيل المثال نمواً مطرداً في مشاركة فعاليات المجتمع المدني في كثير من جوانب التخطيط والتنفيذ للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية. من هذه الفعاليات تزايد دور المنظمات غير الحكومية في مجهودات التعليم للجميع إلى جانب المجهودات التي تقدمها الجهات الرسمية. إن المشاركة المجتمعية تؤكد التزام المجتمع ككل تجاه القضايا الأساسية، ذلك أنه ليس هناك من تعارض بين عملية المشاركة المجتمعية، وبين النشاط الحكومي أو

الرسمي، بل هنالك التكامل والتناغم فيما بينها، باعتبار أن الجهتين تهدفان إلى الغاية ذاتها.

ومن هنا يمكن القول: إن المشاركة المجتمعية هي نظام متكامل لتأمين المشاركة في الأنشطة التنموية المختلفة التي يؤديها الأشخاص الذين يتمتعون بإحساس عال بالمسؤولية تجاه مجتمعهم، وبشعور إنساني عميق يدفعهم إلى التفاعل مع الفئات المستهدفة، ويكون هؤلاء في العادة الشباب من الجنسين الذين يمتلكون درجة متميزة من الوعي والثقافة وحب العطاء، إضافة إلى من يتميز من الأجيال المؤسسة بالخبرات المتراكمة.

ومما لا شك فيه أن القوانين التي تستهدف تنظيم المجتمع، وتحقيق تقدمه لا تحقق الغرض الذي صدرت من أجله إن لم تستند إلى تأييد قوي من رأي عام مثقف ومتحضر. ولا يتم تهيئة مناخِ التأييد إلاّ بمشاركة شعبية واعية وقوية تعطي المردود المأمول، وخصوصاً إذا كان القائمون على تهيئة هذا المناخ على وعي وإدراك وفهم لأهميتها وضرورتها.

ولا ريب في أن درجة المشاركة الشعبية تختلف من مجتمع إلى آخر. وقد تختلف في البلد الواحد من قطاع إلى آخر، بل تختلف باختلاف الشرائح الاجتماعية نفسها، فالمشاركة في المناطق الحضرية غيرها في الريفية، وغيرها في البدوية، ودرجة مساهمة الشباب غيرها بين النساء، ولذلك فإن الأساليب التي تنتهج في دفع المشاركة وتنميتها ينبغي أن تشتق من ظروف المشاركين وقدراتهم.

وإذا ما استعرضنا ما توصلت إليه المؤتمرات العالمية والعربية التي عقدت منذ عقد التسعينيات في تناولها قضايا متنوعة، فإننا نجد أن هذه المؤتمرات قد حرصت على أن يولى اهتمام خاص لدور الجهود الشعبية في الإسهام في حل المشكلات المطروحة وفي دعم الجهود الرسمية.

إن التعليم ينهض بدور أساسي في معركة المجتمع ضد التخلف والجمود، وهو مركز ثقل في كل استراتيجية للتنمية، لأن العنصر الأساسي في التنمية هو الإنسان مثلما هو هدف هذه التنمية، والعمل في التنمية إن كان بناءً اقتصادياً أو تركيباً اجتماعياً، أو علاقة إنسانية أو إنجازاً سياسياً، فهو إنما يقوم به الإنسان، فعلى إدراكه لدوره في الحياة، وعلى كفاءته في الإنتاج يكون قياس التنمية صعوداً أو هبوطاً، والحكم عليها نجاحاً أو فشلاً، ونعني بذلك التنمية الشاملة وليدة العمل المنظم، والجهد المقصود المخطط، والتي هي في الأساس عملية تغيير في الاتجاه إلى جانب كونها تحريكاً للمعطيات الطبيعية، وتحويلها إلى مادة اقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته التقانية (التكنولوجية)، وهي تتحقق بالإنسان وتستهدفه غاية، فالتعليم يمكن المرأة كما يمكن الرجل أيضاً من مسايرة العصر، واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للحياة الجديدة، والتعليم جزء من عملية التطور ووسيلة من وسائله.

ولا شك في أن مواكبة العالم الجديد والمتطور غير ممكنة إلاّ من خلال الإنسان المعاصر المزود بالمعارف والخبرات والأفكار والمدركات في إطار جماعي منظم فعال تنطلق منه القدرات والإمكانات لتكون قادرة في معركة الوجود، وبناء المستقبل الأفضل.

وفي حديثنا عن التنمية البشرية نؤكد ما أورده السيّد الدكتور محمود السيّد وزير التربية والثقافة الأسبق، والمدير العام للهيئة العامة للموسوعة العربية في سورية في الدراسة المعنونة: «النظام التعليمي في سورية واقعاً وتحديات رئيسة وارتقاء» في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد /٨٦/ الجزء الرابع الصفحة /٩٢٧/.

«ولما كان الإنسان أداة التنمية وغايتها في الوقت نفسه، اتجهت الأنظار إلى تنمية الموارد البشرية، على أن التعليم هو مفتاح نهضة الأمة، وسلاحها للدفاع عن أمنها القومي، ووسيلتها للمحافظة على تراثها الحضاري، وصناعة التقدم فيها، وذلك لأن التعليم ذو علاقة وثيقة بالثقافة والتنمية والبناء القيمي للمجتمع والمواطنة والديمقراطية، وبالقوة السياسية والاقتصادية والأمن القومي، وبمستقبل الأمة وحركة المجتمع كله».

ويتابع قائلاً: «بيد أن طبيعة العصر الذي نحيا تحت ظلاله تعد من العوامل الضاغطة على حركة التعليم، وتتمثل هذه الطبيعة في أنه عصر العلم والتقانة «التكنولوجيا» وهو عصر التفجر المعرفي وسرعة التغير العلمي والتقاني، وهذا ما يحتم على المنظومة التربوية أن تكون مرنة ومستقبلية وابتكارية، وأن يكون التعليم مستمراً مدى الحياة، وابتكارياً ومنتجاً يعد الفرد لحياة المواطنة والديمقراطية وينمي الإبداع».

إن التعليم في الواقع هو أمن قومي وهو تحد حقيقي لجميع التحديات التي تواجه الوطن والإنسان والمستقبل.

كما أن إصلاح التعليم عملية دائمة ومستمرة فما دام ثمة حياة وتطور وتغيير واكتشاف، فلا بد من تطوير العملية التعليمية تطوراً مستمراً. وينبغي في الوقت نفسه أن تكون السياسة التعليمية في تطور مستمر.

إن دور التعليم أساسي وجوهري في صياغة وتأسيس المستقبل، وبناء الحياة المنشودة، ووضع الحلول لجميع التساؤلات.

إن التعليم يتحمل مسؤولية كبيرة في تحقيق التنمية التي نرجوها، التنمية الشاملة، التنمية بمعناها الواسع التي تشمل كل نواحي الحياة،

التنمية البشرية بكل ما تحتويه من اكتشاف، ورعاية، وتدعيم للقوى البشرية، وللخبرات والقدرات التي يمتلكها الإنسان، وتوجيهها بما يخدم الإنسان نفسه، وفي إطار المجتمع الذي يعيش فيه، كما تشمل التنمية كذلك التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وكل ما يدعم أنشطة الحياة المادية والبشرية كافة.

ومن هنا لم يكن من باب المصادفة أن تؤكد مؤتمرات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبخاصة المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار والذي عقدته منظمة اليونسكو في البرازيل عام ٢٠٠٩ أن التعليم هو حجر الزاوية لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية وأداة حاسمة لجميع الناس من أجل مكافحة الأزمات الحالية باعتباره المفتاح للوصول إلى إنجاز حقوق الإنسان الخاصة بالصحة، والغذاء، والإسكان، والعمل، والبيئة المناسبة إضافة إلى حقوقه المدنية.

إن أهداف التعليم للجميع تكتسب أهمية بالغة، وما لم يكن هناك تقدم دائم وثابت نحو تحقيقها، فإنه لا يمكن القول بأن التنمية آخذة مجراها.

لقد طرأ في السنوات العشرين الماضية كما أشار تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠٠٢ تحول كبير في التفكير بشأن التنمية البشرية، حيث برز إطار جديد يشدد على المدى الذي تم بلوغه في تعزيز قدرات الناس، وفي توسيع الخيارات المتاحة لهم للتمتع بالحريات التي تعطي للحياة معناها وقيمتها، وهذه الحريات تشمل حقوق الناس في الحصول على الموارد التي تمكنهم من تجنب المرض، وتكفل لهم احترام الذات، والتغذية الجيدة، وسبل العيش المستديم، والتمتع بعلاقات سليمة فيما بينهم.

وفي إطار ذلك يُعدّ التعليم أمراً هاماً لثلاثة أ سباب على الأقل، يتمثل السبب الأول في أن المهارات المكتسبة من التعليم الأساسي، مثل القدرة على القراءة والكتابة، تنطوي بحد ذاتها على قيمة كبيرة. والسبب الثاني هو أن التعليم يمكن أن يساعد على تحاشي جوانب أخرى أكثر سلبية في الحياة.

فعلى سبيل المثال، سيؤدي التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي إلى الحد من تشغيل الأطفال. وأما السبب الثالث فهو أن التعليم يضطلع بدور قوي في تمكين الفئات السكانية التي تعاني من أوجه حرمان متعددة، وبذلك فإن النساء اللواتي حصلن على التعليم يمكنهن أن يعشن حياة أفضل وأطول من حياتهن من دون تعليم، وبهذا المعنى، فإن للتعليم الشامل والمتاح للجميع التأثير القوي في معالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع المعني، وكذلك فإنه يمثل عاملاً أساسياً في تحقيق الحريات الإنسانية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحقوق والحريات ومنافع التنمية تشكل ثالوثاً قوياً من الحجج المؤيدة للتعليم، فهذه العناصر الثلاثة مجتمعة تثبت عملياً أن هناك تطابقاً جوهرياً بين التعليم للجميع والتنمية، وأن كل هدف من أهداف التعليم للجميع يتيح إمكانات مستقلة لتأمين المكاسب الأخرى.

إن تطوير التعليم هو دعم للتنمية في مجالاتها كافة، وإنَّ نهضة الأمم تقوم على التعليم الجيد الآخذ بأسباب التطور. وإنَّ القوى الكبرى في العالم اليوم، تتخذ من تطوير التعليم قضية مصيرية، وتتجه نحو هذا الاتجاه بكل ما تملك من قدرات.

ولذلك كان الاهتمام بتطوير التعليم مقياساً للتقدم في حد ذاته، ومعياراً للوعي الرشيد الذي يحفز على النهوض، والذي يدفع بمسيرة التنمية نحو الأمام. إن تدعيم التنمية مرتبط بتطوير التعليم، في مجالاته وحقوله واختصاصاته كلها حتى يكون تعليماً منتجاً، نافعاً، يبني الحضارة والعمران، كما يبني عقل الإنسان.

وتطوير التعليم، إن لم ينطلق من القاعدة كان ضرباً من الترف الفكري، لا يحقق منفعة، ولا ترجى منه فائدة. وبحسب الرؤية العلمية، فإن قاعدة التعليم تقوم على أربع ركائز: التلميذ، المعلم، المنهج، والمدرسة. منها يبدأ التطوير، وإليها ينتهي، ولذلك كان العمل في هذا المجال متداخلاً مع مجالات أخرى عديدة.

وعلى هذا يسعى التعليم بعامة، وفي مراحله المختلفة كافة إلى تربية الإنسان تربية صالحة، وإعداده لخوض معارك الحياة، وما ذلك إلاّ لأن الإنسان هو غاية الحياة في نهاية المطاف، وهو الثروة الأكبر والقيمة الأعظم في المجتمع في كل زمان ومكان. فبقدر ما يبذل في سبيل تربيته وتأهيله من جهود، بقدر ما يجني المجتمع جنىً خيراً، ويقطف ثماراً طيبة، لا توازي الجهود المبذولة في ميادين التربية والتعليم فحسب، بل تفوقها بأضعاف. وعلى هذا فمن المسلم به، أن الإنفاق على التربية، تربية الإنسان وتعليمه، هو من أكثر المشاريع التنموية عطاءً ومردوداً.

وفي الواقع إننا نعيش في عصر لا تتنافس فيه الأمم على اتساع أراضيها، وتزايد عدد سكانها، بل تتنافس بالعلم والاختراع والإبداع، ووفرة الإنتاج وجودته، وتتطور فيه الحياة بوجوهها المختلفة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بتسارع مذهل، يجعل التعلم المستمر على

امتداد مراحل الحياة حاجة ملحة، ليستطيع الإنسان اللحاق بهذا التطور وفهمه، ومعايشته، والتلاؤم معه. وشخصية الإنسان هي الثروة الحقيقية لكل مجتمع وأمة وللإنسانية جمعاء، وهي العنصر الأساسي في كل تقدم علمي، أو تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية، إذا توفرت لها العناية بشتى أوجهها، وتمكنت من الوصول إلى آفاق معرفية مناسبة للتطور. والتنمية البشرية بشكل عام هي القاعدة الصلبة لكل أنماط وأشكال التنمية.

فإذا توفر ذلك للشخصية الإنسانية وتفتحت وكانت قادرة على التفكير الحر، والنقد البناء، والقدرة على الإبداع والابتكار، مع الشعور بالمسؤولية، كانت ركيزة هامة في النمو الاجتماعي والاقتصادي، وفي التطور العلمي. فلا يجوز أن يقتصر دور التعليم وبخاصة تعليم الكبار على تأمين حاجات القطاعات الاقتصادية المنتجة والمؤسسات التجارية، فالتنمية لا تعني مجرد النمو الاقتصادي، بل تعني ما هو أبعد وأعمق تعني النمو الاجتماعي والثقافي والحضاري، لذا لا بد من أن يشمل الحاجات الاجتماعية والثقافية والإنسانية بالإضافة إلى الاقتصادية. وقد تختلف هذه الحاجات من بلد إلى آخر، ولكنها تعم العالم كله، فلم يعد تعليم الكبار مقتصراً على كونه تعليماً يسد العجز فقط في التعليم المدرسي، بل صار جزءاً من عملية تربوية مستمرة تمتد مدى الحياة، نحن بحاجة إليها في مجتمعاتنا النامية، فلها دورها الكبير في جوانب حياتنا المختلفة، إذ ينال كل مواطن حقه الكامل في التعلم فتتعمق بذلك لديه مشاعر تقدير الذات واحترامها وتتضح هويته الشخصية ضمن الإطار الوطني، ثم الإنساني. وقد ينمي كل هذا الرغبة المتزايدة عنده في التعلم المستمر والمتفاعل مع الواقع.

وبالتعليم المستمر يعي المواطنون من شباب ومسنين محيطهم الاجتماعي والطبيعي، ويشعرون بمسؤوليتهم عن حمايته وتطويره في الاتجاه الأفضل، ومن خلال هذا التعلم يفهمون مشكلات بيئتهم، ويكتسبون المعلومات والمهارات التي تمكنهم من التحسين المطرد لأحوالهم المعيشية، ومن التمتع بما لديهم من إمكانات وقدرات تتكامل مع ما لدى الآخرين منهم.

ولما كان سلاح التنافس الأساسي في القرن الحادي والعشرين هو قوة العمل الماهرة، فلا بد من تنمية المهارات الفنية والمهنية والإدارية بشكل قابل للتصعيد الدائم في ضوء التقدم العلمي والتقني، وإن مشاركة الكبار بفعالية أكبر في التطوير الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعهم المحلي، لا يتم إلاّ من خلال تحسين مستوى خبرتهم ومعارفهم لأنهم الأقرب إلى ميادين العمل واتخاذ القرار في مختلف المستويات وفي الأعمال كافة.

إن المعوقين والمهمشين في المجتمع يجب أن يستفيدوا من برامج تعليمية خاصة بهم تمكنهم من الاندماج في المجتمع بشكل أفضل، وتمكنهم من الإنتاج، وتنمي شعورهم بالانتماء المجتمعي والوطني.

إن التعليم المستمر لا يمكن أن يؤتى أكله كاملاً إذا لم تلحظ فيه ضرورة العناية الخاصة بالنساء، فتعليم المرأة يعد العنصر الأساسي في تحقيق المساواة الاجتماعية، وتحسين العائدات الاجتماعية من حيث الصحة وتخفيض معدلات وفيات الأطفال، وتنظيم الإنجاب. ولتعليم النساء دور كبير في تنمية الثقة بأنفسهن، وفي القدرة على تربية الأطفال تربية صحيحة، وفي تقليص الهوة بين الجيلين في الأسرة، وفي الجرأة على اتخاذ القرار. كما يساعدهن هذا التعليم على المشاركة في العمل المنتج،

وهو حق طبيعي لهن، ولكامل المجتمع الذي ترتفع نسبة إنتاجيته. وبعمل المرأة تنمو شخصيتها، وتتحقق مكانتها، وتصبح قادرة على المشاركة في اتخاذ القرارات في مجالات الحياة المختلفة كما تلبي حاجات الأسرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية.

إن التحسين الدائم للمستوى المعرفي للمواطنين هو السبيل إلى تحسين حياتهم، وإلى تمكينهم من اللحاق بقطار التطور العلمي والاقتصادي والعالمي، مع الحفاظ على الأصالة، وهذا هو طريق التنمية البشرية.

توصيات ومقترحات:

- الدعوة إلى أن الاستثمار في التعليم هو استثمار للقوى البشرية التي هي أغلى أنواع الاستثمارات، وأن تعزيز مبدأ أوجه الترابط بين مكونات التنمية البشرية يعد أمراً هاماً وضرورياً.
- التأكيد على أن محو الأمية يعد حقاً في حد ذاته، وأنه ضروري لتحقيق أهداف التعليم للجميع، وله أهمية بالغة في تحقيق التنمية.
- التأكيد على أن محو الأمية لم يبق مجرد عملية بسيطة لاكتساب المهارات المعرفية الأساسية، وإنما تحول إلى عملية تستخدم هذه المهارات ذاتها بطرائق تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- التأكيد على أن التعليم ليس حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وحسب، بل هو أمر أساسي لتحسين صحة الأطفال والأمهات، وتعزيز دخل الأفراد، واستدامة البيئة والنمو الاقتصادي، وكذلك لدفع عملية التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- تعزيز القدرات البشرية من خلال تحقيق نسبة - مائة بالمائة - لجهة إكمال عشر سنوات من التعليم الأساسي المجاني والإلزامي والمركز على التدريب على التعلم الذاتي، والبحث عن المعلومة، ومعالجة المشاكل التي تطرأ على واقع الحياة.
- تعزيز التربية أداة للتطور الاجتماعي قادرة على تلبية حاجات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، وعلى تكريس العدالة الاجتماعية والنظر إلى أن تكون عملية الإنصاف في صميم عملية التعليم للجميع من أجل التصدي لتزايد أشكال عدم المساواة.

- تعزيز مبدأ أهمية تنمية المهارات، السبيل نحو مستقبل أفضل، باعتبارها تشكل استثماراً هاماً، لكونها أداة حيوية للحد من البطالة، وانعدام المساواة والفقر، وفي تعزيز النمو الاقتصادي في الوقت نفسه، والعمل على تمكين شباب المدن الفقراء من الانتفاع من التدريب على المهارات لنيل وظائف أفضل.
- العمل على بناء المواطن المسؤول الذي يشكل قوة فاعلة ومنتجة في سيرورة العولمة، وهي التحدي الكبير الذي يتطلب منا أن نكون منتجين وقادرين على المنافسة لبناء قدراتنا للمستقبل.
- التركيز على تسخير التعليم لمقتضيات العمل.
- تحقيق التنسيق المحكم بين التخطيط للمنظومة التربوية، والمنظومة الاقتصادية.
- التركيز على وظيفة الجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع التي من أهم مظاهرها وضع العلم والتقانة (التكنولوجيا) في خدمة التنمية الشاملة بعد أن كانت خدماتها الاجتماعية تقتصر إلى حد بعيد على خدمات ثقافية.

خاتمة

إن التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٢ المعنون «الشباب والمهارات - تسخير التعليم لمقتضيات العمل» يذكرنا بما أكدته السيّدة «إيرينا بوكوفا» المديرة العامة لليونسكو «بأن التعليم لا يقتصر على توفير فرصة الالتحاق بالمدرسة لكل طفل في العالم، بل كذلك بإعداد الشباب لحياتهم بأسرها عبر منحهم فرصة إيجاد عمل لائق وكسب عيشهم، والمساهمة في مجتمعاتهم، وتحقيق كامل إمكاناتهم. وبصورة أوسع، يتعلق التعليم بمساعدة الدول على رعاية اليد العاملة التي تحتاجها لكي تنمو على صعيد الاقتصاد العالمي».

«لقد سجل تقدم ملحوظ نحو تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع - بما فيها توسيع نطاق الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتحسين التكافؤ بين الجنسين من حيث الالتحاق بالتعليم الابتدائي، ولكن مع بقاء ثلاث سنوات على المهلة النهائية المحددة بالعام ٢٠١٥ ما زال العالم بعيداً عن المسار الصحيح، (والأمر على حاله ما يزال ونحن على مقربة من العام المحدد، بل هو أسوأ في البلدان التي تعرضت لانتهاكات مؤامرات عدوانية تدميرية كما في سورية مثلاً).

إن التقدم نحو تحقيق بعض الأهداف متعثر، وإذا بعدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة يراوح مكانه لأول مرة منذ العام ٢٠٠٠، وما زالت جهود محو أمية الكبار، وتحسين نوعية الحياة تتطلب تقدماً بوتيرة أسرع. ومع التطورات الأخيرة التي يشهدها العالم، تزداد الحاجة الملحة إلى ضمان الانتفاع المتكافئ من البرامج المناسبة لتطوير المهارات».

كما إننا ونحن نستذكر ما أكد عليه الإعلان العالمي حول التعليم للجميع الصادر عن مؤتمر جوميتين - تايلاند عام ١٩٩٠، في مادته الأولى التي تتضمن ضرورة تمكين كل شخص سواء أكان طفلاً أم يافعاً أم راشداً من الإفادة من الفرص التربوية على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلم، التي تشمل كلاً من وسائل التعلم الأساسية والمضامين الأساسية للتعلم (كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات) التي يحتاج إليها البشر من أجل البقاء، ولتنمية جميع قدراتهم، ولاتخاذ قرارات مستنيرة، ولمواصلة التعلم، نؤكد أننا في الواقع نعيش حضارة معقدة، حضارة ابتلعت فيها التقانة «التكنولوجيا» القيم الرفيعة التي تعطي الحقيقة معناها الإنساني، وأن عدم التوازن بين التكنولوجي والتقدم الأخلاقي هو أساس ما تعاني منه البشرية من متناقضات تشرف بها على حافة الهاوية.

إن التقانة (التكنولوجيا) إنجاز بشري عظيم، وقد أبدعها الإنسان لخير البشرية، ونحن لا ندين التكنولوجيا، ولكننا نطالب بأخلاقيات للتكنولوجيا، تحول دون السيطرة ودون الظلم، ودون الاستغلال، وسيطرة القوي على الضعيف، وممارسة السلوك البدائي المرفوض كالتعصب العرقي، والتمييز العنصري، واستغلال الشعوب واستعبادها.

وبناءً على ذلك فإن توفير أسباب التقدم في مختلف مجالات التنمية في العالم يتطلب بالدرجة الأولى أن تسوده معايير واحدة في النظر إلى حقوق الشعوب والدول في التمتع بجميع الحقوق الإنسانية الأساسية التي أقرتها وتقرها المواثيق الدولية، وبخاصة فيما يتعلق باحترام استقلال الدول، وعدم المساس به، وعدم السماح باغتصاب أراضي الآخرين، وتهديد أمنهم.

إنَّ عمق التحولات التي نعيشها بفعل متغيرات القرن الحادي والعشرين تتطلب منا تفكيراً معمقاً في وضع برامج تعليم وتكوين وإعداد تتكفل بأهم التحديات، وفي مقدمتها تلك التي تتصل بكيفية إعداد خريج الغد، بحيث يكون قادراً على التكيف مع التقلبات التي يشهدها سوق العمل حالياً ومستقبلاً.

لقد دلت التجربة كما عبر السيّد محمد الميلي الإبراهيمي المدير العام الأسبق للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الكلمة التي ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم المنعقد في دمشق في الثاني من شهر شباط /فبراير ١٩٩٨ «على أن أخطاءنا هي خير حليف للعدو المتربص، الذي يستغل أول فرصة سانحة لاختراق من يجدون فيهم من أبنائنا نقصاً في التكوين، وسطحية في الفكر، وتفاهة في التصور، وسذاجة في المعتقدات، كي يوجهوهم نحو العنف الأعمى، ويوظفوهم لخدمة عبثية مدمرة».

وفي الواقع لقد أثبتت الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية صحة ما أشار إليه.

وكذلك تقول السيّدة المديرة العامة لليونسكو في تقديمها للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١١ المعنون (الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم): «لا تزال النزاعات المسلحة تلحق الدمار بحياة الملايين من سكان العالم المستضعفين، وتشيع الخراب في نظم التعليم، وتوصد أبواب الانتفاع به، وذلك على نطاق لم تدرك أبعاده إدراكاً كافياً، والحقائق ناصعة لا تقبل الجدل، فالبلدان المتأثرة بالنزاعات تضم ما يربو على ٤٠٪ من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ولديها أعلى مستويات التفاوت بين الجنسين وأدنى مستويات القرائية في العالم.

وتتابع قائلة: نأمل أن يساعد هذا التقرير في تحفيز العمل على المستويين الوطني والدولي في أربعة مجالات رئيسية:

- وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تشكل جوهر أزمة التعليم في البلدان المتأثرة بالنزاعات.
- إصلاح نظام المعونة الإنسانية. فقطاع التعليم لا يتلقى حالياً سوى ٢٪ من المعونة الإنسانية.
- أن نكون أكثر فعالية في استغلال الفرص السانحة للسلام.
- أن نحرر طاقات التعليم وقدراته كافة، لكي يصبح قوة من أجل السلام».

إننا نؤكد أهمية ما ورد في المجالات الأربعة المشار إليها، ونتوقف عند أهمية التصدي للانتهاكات التي تمارس على الشعوب التي تناضل من أجل نيل حريتها، وتحقيق استقلالها، وبناء مجتمعاتها في مختلف المجالات.

كما نؤكد أن أكثر الأمور خطورة التي تواجه العملية التعليمية الإرهاب العنصري الذي يمارسه الكيان الصهيوني على المؤسسات التعليمية العربية بمصادرتها وإغلاقها، واضطهاد المعلمين والطلبة، وما يقوم به من تزوير للحقائق التاريخية في المناهج التعليمية العربية. ويُعدّ هذا الإرهاب جزءاً من تحالفه مع قوى داخل المنطقة وخارجها في المؤامرة الشرسة على سورية التي تستهدف غناها الحضاري والثقافي وتنوعها بغية تفتيت المنطقة بكاملها، والتصدي لدورها المقاوم بممارسة مختلف أنواع التدمير لكل ما هو حضاري من مدارس وجامعات ومؤسسات ثقافية، ومتاحف، وأوابد أثرية، ومساجد، وكنائس، ومنازل... الخ من قبل إرهابيين تكفيريين، ومرتزقة مأجورين قادمين من مختلف أنحاء المعمورة.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية:

١ - الكتب:

- الأمم المتحدة - الدورة الثالثة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة - «**المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين**» - نيويورك – ٥-٩ حزيران /يونيو ٢٠٠٠.
- **إعلان ومنهاج عمل بكين مع الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بكين بعد ٥ سنوات** - الأمم المتحدة - إدارة شؤون الإعلام - نيويورك - ٢٠٠٢.
- الجمهورية العربية السورية - رئاسة الجمهورية - **المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم** - دمشق ٢-٥ شباط /فبراير ١٩٩٨.
- جون لو - «**تعليم الكبار منظور عالمي**» - المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي - سرس الليان - ١٩٧٨ - منوفية - جمهورية مصر العربية.
- الدكتور عدنان فياض أبو عمشة - «**تطور مفهوم محو الأمية وتعليم الكبار**» - مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج بالبحرين - دراسات في تعليم الكبار - د.ت.
- الدكتور فخر الدين القلا - «**محو الأمية وتعليم الكبار**» - جامعة دمشق - كلية التربية - منشورات جامعة دمشق - مطبعة الاتحاد - ١٩٩٢-١٩٩٣.

- الدكتور سعيد اسماعيل علي (تحرير) - «**الأمية في الوطن العربي: الوضع الراهن وتحديات المستقبل**» - دراسات قطرية بإشراف مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية «يوندباس» - الطبعة الأولى - عمان - الأردن - آب /أغسطس ١٩٩١.
- صالح أحمد عزب - خبير الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار - «**دليل عمل المنظمات غير الحكومية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار**» - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار - تونس - ١٩٩١.
- غادة الجابي - **مسيرة منظمة الاتحاد العام النسائي في الجمهورية العربية السورية ١٩٦٧-٢٠٠٩** - الاتحاد العام النسائي السوري - دمشق - ٢٠١٠.
- الدكتور محيي الدين صابر - «**الأمية مشكلات وحلول**» - منشورات المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٩٨٥.
- الدكتور محي الدين صابر - «**كلمات ومواقف ١٩٨٤-١٩٨٥**» - الجزء الرابع - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الطبعة الثانية - تونس - ١٩٨٨.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة برامج التربية - «**استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي**» - تونس - ٢٠٠٠ - مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» - المنتدى العالمي للتربية - داكار - السنغال ٢٦-٢٨ نيسان /إبريل ٢٠٠٠ - «**إطار عمل داكار - التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية**» - اليونسكو - ٢٠٠٠ - طبع في فرنسا.
- الدكتور محمد نبيل نوفل - «**باولو فريري فلسفته - آراؤه في تعليم الكبار طريقته في محو الأمية**» - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس - ١٩٩٠.

- الدكتورة نجاح العطار - «**كلمات ملونة - قرع باب العلم**» - في افتتاح ندوة القيادات النسائية - منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية - دمشق - ١٩٨٦.
- هاشم أبو زيد الصافي - «**الأمية في الوطن العربي**» - من دراسات مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي - منسق المشروع الدكتور سعد الدين إبراهيم - منتدى الفكر العربي - عمان - ١٩٨٩ - الطبعة الأولى - عمان كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٩.
- هـ. س بولا - ترجمة الدكتور عبد العزيز بن عبد الله السنبل - صالح عزب - «**تعليم الكبار اتجاهات وقضايا عالمية**» - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار - تونس - ١٩٩٣.

٢ - المجلات:

- الدكتور حسين عباس حسين علي - خبير مناهج العلوم بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية - **رؤية مستقبلية لتطوير برامج تعليم الكبار بالوطن العربي في ضوء معايير الجودة** - مجلة تعليم الجماهير - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - العدد /٥٥/ - السنة الخامسة والثلاثون - ديسمبر /كانون الأول ٢٠٠٨.
- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - **مؤتمر الاسكندرية الرابع ١٩٨٤** - مجلة التربية الجديدة - عدد خاص /٤٥/ - مؤسسة الخدمات الطباعية (درغام) - الكلس - لبنان - أيلول /سبتمبر - كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٨.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - **النظام الأساسي للشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار - تقرير الاجتماع التأسيسي - بيان ختامي للاجتماع**

التأسيسي - مجلة تعليم الجماهير - العدد /٤٦/ - السنة السادسة والعشرون - ديسمبر /كانون الأول ١٩٩٩.

- الدكتورة نجاح العطار - **المرأة بين الثقافة والذاكرة** - مجلة المعرفة - العدد /٣٥٦/ أيار /مايو ١٩٩٢ - السنة الثانية والثلاثون - ألقيت في افتتاح الحلقة الدراسية الإقليمية حول «رفع نسب التحاق الفتيات والنساء ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار».
- الدكتور محمود السيّد - النظام التعليمي في سورية، **واقعاً وتحديات رئيسة وارتقاء** - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - المجلد /٨٦/ - الجزء الرابع - صفحة /٩٢٧/.

٣- الدراسات:

- بشرى كنفاني - **دور العمل التطوعي في الإسهام في التنمية البشرية** - مقدمة إلى ورشة العمل «توعية المتطوعين حول مفاهيم التطوع والعضوية، ودور الجمعية في المجتمع» - جمعية تنظيم الأسرة السورية - دمشق - ١٩٩٨.
- غادة الجابي - **تأكيد الحق الشامل لمحو أمية الكبار والتعليم الأساسي** - مقدم إلى الندوة المركزية لتعليم الكبار - وزارة الثقافة بالتعاون مع اليونيسيف - دمشق - ١٩٩٧.
- غادة الجابي - **التطوع** مقدمة إلى ورشة عمل «توعية المتطوعين حول مفاهيم التطوع والعضوية» - جمعية تنظيم الأسرة السورية - دمشق - ١٩٩٨.
- غادة الجابي - **واقع عمل الاتحاد العام النسائي في مجال محو الأمية وتعليم الكبار** - مقدمة إلى الدورة الثالثة والعشرين للجنة المرأة العربية - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة (٢٥-٢٨/٥/١٩٩٨).
- غادة الجابي - دراسة حول «**محو الأمية والتعليم غير النظامي في الجمهورية العربية السورية**» - وزارة الثقافة السورية عام ٢٠٠٠.

- غادة الجابي - **دراسة حول وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل** - ألقيت في المعهد العالي للعلوم السياسية بدمشق ٢٠٠٢.

- غادة الجابي - **تعليم الكبار والمشاركة المجتمعية طريقا التنمية البشرية العربية** - دراسة مقدمة إلى مؤتمر «تعليم الكبار والتنمية الذي نظمه الاتحاد النسائي الكويتي بالتعاون مع الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار» الكويت ٢٢-٢٤ أيار /مايو ٢٠٠٤.

- غادة الجابي - دراسة حول «**دور المجتمع المدني في محاربة الأمية**» - مقدمة إلى ندوة: «محو الأمية السبيل الأساسي لبلوغ ثقافة عربية متطورة» - الجزائر ٨-٩ كانون الثاني ٢٠٠٧.

- لجنة محو الأمية وتعليم الكبار في المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم - «**دراسة حول محو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية العربية السورية**» - قدمتها وزارة الثقافة إلى المؤتمر - دمشق (٢-٥) شباط /فبراير ١٩٩٨.

- المجلس الدولي لتعليم الكبار - **إسهام المجلس الدولي في المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار** - الذي تنظمه اليونسكو - باريس ١٩-٢٩ آذار /مارس ١٩٨٥.

- الدكتور محمود السيّد - **دراسة حول العمل التطوعي مفهوماً ومجالات** - مقدمة إلى ورشة العمل (توعية المتطوعين حول مفاهيم التطوع، والعضوية ودور الجمعية في المجتمع) - جمعية تنظيم الأسرة السورية - دمشق - ١٩٩٨.

- الدكتور مسارع حسن الراوي - **جهود الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار منذ إقرار الاستراتيجية وإلى حين انعقاد مؤتمر الاسكندرية الرابع** - دراسة مقدمة إلى مؤتمر الاسكندرية الرابع لدراسة ومتابعة وتقويم مسارات تنفيذ الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار - تونس - ١٩٨٤ - مديرية مطبعة وزارة التربية رقم (١).

- هاشم أبو زيد الصافي - **دور المنظمات غير الحكومية نحو محو أمية الكبار في إطار عمل داكار** - اليونسكو - مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - الاجتماع الإقليمي لإشراك المنظمات غير الحكومية في جهود التعليم للجميع في المنطقة العربية - الخرطوم - يناير ٢٠٠٣.

٤ - التقارير:

- الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأسكوا - «**التقرير الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لتنفيذ منهاج عمل بكين عشر سنوات بعد بكين، دعوة إلى السلام**» - الأمم المتحدة - نيويورك - ٢٠٠٤.
- **التقرير الختامي لمنتدى المرأة والتربية** – ٢-٣ شباط /فبراير ٢٠٠٣ - دمشق - سورية - «**امرأة وتربية وطن وتنمية**».
- الجمهورية العربية السورية - وزارة الثقافة والإرشاد القومي - **تقرير حول محو الأمية في الجمهورية العربية السورية مقدم إلى مؤتمر الاسكندرية الرابع لمحو الأمية وتعليم الكبار** المنعقد في تونس ٣-٨/٤/١٩٨٤ - بإشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- الجمهورية العربية السورية - وزارة الثقافة - **مشروع خطة لمحو الأمية في الجمهورية العربية السورية (٢٠٠٢-٢٠٠٦) مقدمة إلى الهيئة الوطنية للتعليم للجميع** المشكلة بالقرار رقم ١٤٨٠/٩٤٣ تاريخ ٣/٥/٢٠٠١.
- الجمهورية العربية السورية - **المرسوم التشريعي رقم (١٦) تاريخ ٢/٤/٢٠٠٢ بشأن تولي وزيري الثقافة والتربية المهام والصلاحيات الموكولة إلى المجلس الأعلى لمحو الأمية بموجب أحكام القانون رقم (٧) تاريخ ٧/٢/١٩٧٢ والتعديلات الناجمة حكماً بما يتفق مع أحكام هذا المشروع التشريعي**.

- الجمهورية العربية السورية - كتاب وزارة التربية إلى الاتحاد العام النسائي رقم ٢٢٧١/٤/٤٣(٤/٤) تاريخ ٢/٥/٢٠٠٦ - **تقرير حول ما نفذته الوزارة من بنود الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الجمهورية العربية السورية، ومن محور المرأة والتربية الذي أوصى العمل به «منتدى المرأة والتربية»** - دمشق.

- الجمهورية العربية السورية - كتاب وزارة الثقافة إلى الاتحاد العام النسائي رقم ١٢٥١٤/٥١١ تاريخ ١١/٥/٢٠٠٦ - **تقرير حول ما نفذته الوزارة من بنود الاستراتيجية الوطنية للمرأة ٢٠٠٠-٢٠٠٥** - دمشق.

- الجمهورية العربية السورية - وزارة الثقافة - مديرية تعليم الكبار والتنمية الثقافية - **التقرير المحلي حول وضع ومدى تقدم تعليم الكبار في الجمهورية العربية السورية المقدم للتحضير للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار في البرازيل** - أيار /مايو ٢٠٠٩.

- الجمهورية العربية السورية - وزارة التربية - مديرية التربية في محافظة القنيطرة - **واقع المؤسسات التعليمية والثقافية في الجولان** - بناء على كتاب الوزارة - اللجنة الوطنية لليونسكو رقم ٢٠٨٨/٩/٤٣(٤/٢٩) تاريخ ٢٥ آب /أغسطس ٢٠١٠.

- الجمهورية العربية السورية - وزارة التربية - **تقرير التعليم للجميع في الجمهورية العربية السورية** - دمشق - ٢٠١١.

- الجمهورية العربية السورية - وزارة الثقافة - **تقارير حول نشاط مديرية تعليم الكبار والتنمية الثقافية خلال الفترة الممتدة من (١/٢-٣١/١٢ لعام ٢٠١٠ ولعام ٢٠١١ ولعام ٢٠١٢)، وتتمة خطة تعليم الكبار** حسب ما جاء في تقارير الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية المعنية.

- الجمهورية العربية السورية - وزارة التربية - **الأضرار التي لحقت بقطاع التربية بين عامي ٢٠١١-٢٠١٣.**

- الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار - الأمانة العامة - **التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية العادية** - القاهرة - ٢٢ شباط /فبراير ٢٠١٢
- تقرير إنجاز الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١).

- د. عبد الواحد بن عبد الله يوسف - **تلخيص التقرير التوليفي المعنى بتعلم وتعليم الكبار في الدول العربية** - ٢٠٠٩.

- غادة الجابي - «**التقرير النقدي والتحليلي للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الجمهورية العربية السورية ٢٠٠٠-٢٠٠٥، الإنجازات والمعوقات**» - الاتحاد العام النسائي - المكتب التنفيذي - صندوق الأمم المتحدة للمرأة «اليونيفيم» الهيئة السورية لشؤون الأسرة - دمشق - حزيران ٢٠٠٦.

- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يونـدباس) - «**اللجنة الاستشارية للبرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده والقضاء على أمية الكبار في الدول العربية (عربيوبيل)**» - الدورة الثانية - القاهرة - مصر ٥-٨ يونيو /حزيران ١٩٩٤ - التقرير النهائي.

- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت - لبنان - «**الدورة الثالثة لاجتماع اللجنة الاستشارية للبرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده والقضاء على أمية الكبار**» - التقرير النهائي - القاهرة - جمهورية مصر العربية ٢٣-٢٤ شباط /فبراير ١٩٩٧.

- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت - لبنان - «**التقرير النهائي للمؤتمر الإقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي الخامس حول تعليم الكبار**» - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ٢٥-٢٧ شباط / فبراير ١٩٩٧.

- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - «**التقرير الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية تقييم العام ٢٠٠٠**» - المؤتمر العربي الإقليمي

حول التعليم للجميع القاهرة (٢٤-٢٧) كانون الثاني /يناير ٢٠٠٠ - المؤتمر التحضيري للمؤتمر العالمي للتعليم للجميع السنغال - داكار ٢٦-٢٨ نيسان / إبريل ٢٠٠٠.

- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - «**التقرير النهائي - المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع: ماذا بعد إعداد الخطة الوطنية؟**» - بيروت ٢٠-٢٣ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٤.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» - **المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار** - باريس ١٩-٢٩ آذار /مارس ١٩٨٥ - التقرير النهائي.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار - «**تطوير التشريعات المتعلقة بنشاط محو الأمية وتعليم الكبار**» - التقرير النهائي للندوة المنعقدة في الكويت ١٣-١٧ / ٤ / ١٩٨٠ - مطبوعات الجهاز - بغداد - ١٩٨١ - دار ألفا للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار - **ندوة القيادات النسائية حول تبني جهود فعالة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار** - دمشق ٦-١٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار - **التقرير الختامي لاجتماع خبراء لإعداد منهج للتربية البيئية في برامج تعليم الكبار** - تونس ٢٢-٢٤ /٨ /١٩٩٤.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار «**تعليم الكبار وتحديات العصر، التقرير الختامي لمؤتمر الاسكندرية السادس**» - تونس - ١٩٩٦ - مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - وزارة التربية والتعليم والشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة - «**التقرير الختامي لمؤتمر الاسكندرية السابع لتعليم الكبار**» - أبو ظبي ٣٠ أيلول /سبتمبر - ٣ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٠.

- اليونسكو - التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٢ - **هل يتقدم العالم في المسار الصحيح؟** - منشورات اليونسكو.

- اليونسكو - التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٣-٢٠٠٤ - **الجندر والتعليم للجميع، قفزة نحو المساواة** - منشورات اليونسكو.

- اليونسكو - التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٥ - ملخص: **التعليم للجميع ضرورة ضمان الجودة** - نشر اليونسكو - ملخص التقرير - صدر عام ٢٠٠٤ - طبع في فرنسا.

- اليونسكو - التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٦ - **القرائية من أجل الحياة** - منشورات اليونسكو.

- اليونسكو - التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٧ - **إرساء أسس متينة من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة** - منشورات اليونسكو.

- اليونسكو - التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩ - **أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم** - منشورات اليونسكو - طبع في اليونسكو.

- اليونسكو - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - التعليم للجميع - التقرير العالمي لرصد التعليم ٢٠١٠ - ملخص «**السبيل إلى إنصاف المحرومين**» - منشورات اليونسكو - الطبعة الأولى ٢٠١٠.

- اليونسكو - التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ - **هل سنحقق هذا الهدف؟** - ملخص - منشورات اليونسكو.

- اليونسكو - التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٢ - **الشباب والمهارات، تسخير التعليم لمقتضيات العمل** - منشورات اليونسكو.
- اليونسكو - **تعزيز فعالية التنسيق في مجال التعليم للجميع** - ٢٢ أيلول /سبتمبر ٢٠١٠.
- اليونسكو - مكتب القاهرة - جامعة الدول العربية - إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي - الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار - **المنتدى العربي الثالث للمنظمات غير الحكومية للتعليم للجميع - التربية مفتاح التنمية المستدامة** - القاهرة - مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – ٢٦-٢٧ كانون الثاني /يناير ٢٠١١.

٥ - النشرات:

- **الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار** - العدد الأول - كانون الثاني /يناير ١٩٨٥.
- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لما بعد بكين - **الاستراتيجية الوطنية للمرأة حتى عام ٢٠٠٥ في الجمهورية العربية السورية** - أقرت في المؤتمر الوطني المنعقد في دمشق بتاريخ ٩ /٧ /١٩٩٧ - دمشق - تنفيذ وإخراج دار الأنوار.
- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - **عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية ٢٠٠٣-٢٠١٢ القرائية حرية.**

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- The International Council for Adult Education – ICAE Report to the General Assembly – September 1999 - August 2001.
- The International Council for Adult Education – REPORT 2007-2010 – ICAE - four years of advocacy and network building A Collective action.

الفهرس

الصفحة

الفصل الثالث

محو الأمية على الصعيدين العربي والدولي

الفصل الرابع

تعليم الكبار على الصعيدين العربي والدولي

الصفحة

الفصل الخامس

التعليم للجميع على الصعد العربية والدولية والعالمية

الفصل السادس

المجالس والشبكات العربية والدولية لمحو الأمية وتعليم الكبار

الفصل السابع

الطبعة الأولى / ٢٠١٤م
عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة

يعدّ كتاب تعليم الكبار والتّعليم للجميع كتاباً تحليلياً توثيقياً مرجعياً في بابه، ويسدّ فراغاً في المكتبة العربيّة.

وتتأتّى أهميّة هذا الكتاب من منهجيّته العلميّة، إذ إنّه حدّد المصطلحات، ثم وقف على تعرّف الجهود المبذولة في ميادين محو الأميّة وتعليم الكبار والتّعليم للجميع في سوريّة والوطن العربيّ وفي العالم، وذلك عبر المؤتمرات والمنتديات والملتقيات، وعبر المجالس والشّبكات العربيّة والدّوليّة في الوقت نفسه.

ولم تكن المعالجة في الكتاب لتقتصر على التطور في هذه الميادين من النّاحية الكميّة فقط، وإنما كانت تتناول الجوانب النوعيّة الكيفيّة من جهة، ولدى الإناث والذّكور من جهة أخرى.

ولم تكن المعالجة في الكتاب أيضاً لتقتصر على الجهود المبذولة على الصّعيد الرّسميّ، وإنما عرضت الجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن أنّ المعالجة تبدّت في إطار المفهوم المنظومي لمحو الأميّة وتعليم الكبار والتّعليم للجميع أهدافاً وخططاً وإجراءاتٍ تنفيذيّةٍ وتقويماً.





www.syrbook.gov.sy
E-mail: syrbook.dg@gmail.com
هاتف: ٣٣٢٩٨١٥ - ٣٣٢٩٨١٦
مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٤م

سعر النسخة ١٤٤٠ ل.س أو ما يعادلها